

# العلاقات الدولية

في إطار

## منظمة المؤتمر الإسلامي

ألف:

دكتور بطرس بطرس غالي

أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية  
بكلية الاقتصاد — جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

١٩٧٤

الناشر

مكتبة الانجلو المصرية

**إهداء 2005**

**أ.د. / محمد عثمان نجاتي**

**القاهرة**

# العلاقات الدولية

في إطار

## منظمة الوحدة الإفريقية

تأليف

دكتور بطرس بطرس غالي

أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية  
بكلية الاقتصاد — جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

١٩٧٤

الناشر

مكتبة الأنجلو المصرية



## مقدمة

سبق أن نشرت عدة أبحاث ومؤلفات عن منظمة الوحدة الأفريقية خاصة ، وعن القضايا الأفريقية عامة ، وكان بعضها باللغة العربية والبعض الآخر بالإنجليزية أو الفرنسية ، ويأتي هذا الكتاب الجديد معلقا ومكملا لما سبق أن قدمته للقراء من هذه الأبحاث وتلك المؤلفات .

وقد حاولت في هذا الكتاب أن أجمع بين فرعين من فروع العلوم السياسية هما مادة العلاقات السياسية الدولية ، ومادة التنظيم الدولي ، لذلك جعلت عنوانه « العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية » لأعرف القارئ بدور منظمة الوحدة الأفريقية في السياسة الدولية الأفريقية ، ودور تلك السياسة في منظمة الوحدة الأفريقية .

وقد دفعني إلى وضع هذا الكتاب أن منظمة الوحدة الأفريقية قد احتفلت بعيد ميلادها العاشر في شهر مايو سنة ١٩٧٣ ، واعتقادي أنه قد حان أوان تقديم كشف حساب موضوعي لتلك التجربة الوحدوية التي قامت لأول مرة في القارة الأفريقية .

وقد قسمت هذا الكتاب إلى سبعة فصول ، عرضت في الفصل الأول منها لأهم المنظمات الدولية الأفريقية الإقليمية التي قامت قبل إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية ، والتي كان قيامها مساهمة فكرية وعملية لوضع أسس المنظمة الأفريقية التي يضم رحابها الأسرة الدولية الأفريقية كلها ، ولم أتعرض في هذا الفصل للمنظمات الإقليمية التي قامت بعد إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية . والفصل الثاني خصصته لدراسة مؤتمر أديس أبابا الذي وضع النظام الاسامي لمنظمة الوحدة الأفريقية وتتبع ما كان لهذا المؤتمر من صدى في مختلف الأوساط العالمية . والفصل الثالث تناولت

فيه تحليل الفلسفة السياسية التي قام عليها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ،  
والتي تحكم العمل الأفريقي المشترك ، وتنظم العلاقات بين الدول الأفريقية  
وبعضها ، كما تنظم علاقاتها مع الدول غير الأفريقية . واستخلصت أصول  
تلك الأيديولوجية من دراسة مضابط مؤتمر أديس أبابا التأسيسي ، ودراسة  
خطب رؤساء الدول والحكومات في هذا المؤتمر ، وتحليل القرارات التي  
صدرت من مؤتمرات القمة الأفريقية ومن مجلس وزراء المنظمة ،  
وتقارير الأمين العام الإداري للمنظمة . وأبادر فأقول إن هذا التحليل  
السياسي يعبر عن رأى شخصي ، ولا يعبر عن الأيديولوجية الرسمية لمنظمة  
الوحدة الأفريقية . والفصل الرابع يتناول الهيكل التنظيمي لمنظمة الوحدة  
الأفريقية ، وقد تبعت فيه أهم التطورات التي طرأت على المنظمة في  
السنوات العشر الأولى من حياتها مثل ازدياد عدد الدول الأعضاء  
فيها ، ونشاط بعض هيئاتها العاملة ، وتجمد بعض الهيئات الأخرى .  
وفي الفصل الخامس تصدبت لأهم المنازعات الدولية التي وقعت في القارة  
الأفريقية ودور منظمة الوحدة الأفريقية في تسويتها تسوية سلمية ، ولم  
أعرض لتلك المنازعات من حيث هي ، إذ كان هدفي هو إبراز دور منظمة  
الوحدة الأفريقية في تسويتها . والفصل السادس يدور البحث فيه حول  
قضية تصفية الاستعمار ودور منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة هذا  
الداء العضال الذي يهدد مستقبل القارة الأفريقية ويعوق نموها . والفصل  
السابع جعلت موضوعه بحث بعض جوانب العمل الأفريقي المشترك في  
المجال الاقتصادي والاجتماعي .

وقد ختمت الكتاب بعرض مجموعة من الوثائق المتعلقة بمنظمة  
الوحدة الأفريقية ، والتي قد لا يتيسر للقارئ الحصول عليها ، وكان  
يودى أن أضيف مجموعة أخرى من الوثائق ، وما عاقني عن ذلك  
إلا الخوف من تضخم الكتاب .

هذا، والمطلع على الكتاب سيدرك أن منظمة الوحدة الأفريقية قد أحرزت نجاحا على الصعيد الدبلوماسي سواء أكان ذلك عن طريق جمع رؤساء الدول الأفريقية للتشاور والتحاور ، أو عن طريق توحيد كلمة الدول الأفريقية في المحافل الدولية ، أو عن طريق تسوية المنازعات التي وقعت بين الدول الأفريقية وبعضها في إطار أفريقي خالص بعيدا عن تدخل الدول الأجنبية عن القارة .

إلا أن المنظمة لم تنجح في أمرين خطيرين : أولهما تصفية الاستعمار التقليدي الذي مازال مسيطرا على الثلث الجنوبي من القارة في أنجولا وموزمبيق وروديسيا وجنوب أفريقيا ، وثانيهما التغلب على التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي منبت به القارة الأفريقية .

إن تجربة الأعوام العشرة التي مضت قد أثبتت لأفريقيا أن هذين الداءين — الاستعمار والتخلف — لا يمكن القضاء عليهما في أجل قريب ، كما كان التصور في بداية الستينات ، فقد اتضح الآن أن التخلص من هذين الداءين يحتاج إلى زمن طويل وكفاح مرير ، فإذا استطاعت منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأفريقية أن تخطط وتعمل آخذة في اعتبارها الأجل الطويل لا الأجل القصير ، فإنها ستجنب نفسها ، وتجنب الشعوب الأفريقية كافة متاعب كثيرة .

وأحب أن أسجل الشكر للسيدة نازلي معوض أحمد المعيدة بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة على ما قدمته إليّ من معونة مخلصة في إصدار هذا الكتاب ، إذ تولت عنى ترجمة بعض الوثائق والقرارات والدراسات التي احتاج إليها هذا الكتاب . كما ساهمت في إعداد بعض المباحث .

وختاماً . . . فإننى أقدم هذا الكتاب للقيادات الفكرية العربية  
والأفريقية لحفزهم على الاهتمام بالقضايا التى تمس صميم قارتهم ، حتى  
لا تظل المنظمات والمؤتمرات والقضايا الأفريقية محرومة من الدراسة  
العلمية التى تكسبها العمق ، وتكفل لها النجاح ، وتجعلها مدار اهتمام  
الشعوب والدوائر العلمية فى شتى الأنحاء .

القاهرة فى سبتمبر ١٩٧٣

## الفصل الأول

### التنظيمات الدولية الأفريقية قبل سنة ١٩٦٣

انتهت الحرب العالمية الثانية وليس في أفريقيا كلها غير ثلاث دول مستقلة هي : أثيوبيا ، وليبيريا ، ومصر ، تضاف إليها دولة اتحاد جنوب أفريقيا التي لا تعد في الواقع دولة أفريقية وإن كانت في صميم القارة .

وفي مؤتمر سان فرانسيسكو حيث وضع القانون الأساسي للمنظمة العالمية ( الأمم المتحدة ) لم تكن القارة الأفريقية ممثلة إلا بثلاث دول من خمسين دولة أي بنسبة ٦٪ . ولكن سرعان ما راحت موجة التحرر تنساب في هذه القارة فأخذت دولها تحصل على الإستقلال واحدة تلو الأخرى ، وكلما استقلت دولة قبلت في الأمم المتحدة ، وموجة الاستقلال هذه تلاها موجة أخرى من الاجتماعات والمؤتمرات المكونة من رؤساء الدول الأفريقية المستقلة وكبار المستقلين فيها ، ففيما بين أبريل سنة ١٩٥٨ وديسمبر سنة ١٩٦١ قد بلغ مجموع المؤتمرات الدولية والاجتماعات السياسية الأفريقية الخالصة ثمانين مؤتمراً واجتماعاً ، هذا على أننا لم ندخل في الحسبان تلك المؤتمرات والاجتماعات التي تمت بين دول أفريقية وأخرى غير أفريقية (١) .

ولسنا نهدف هنا أن نتناول بالدراسة أو التحليل كل هذه المؤتمرات أو الاجتماعات على ما لها من أهمية في فهم حقيقة العلاقات الدولية

الأفريقية، ولكننا سنكتفي بدراسة أهم المنظمات الدولية التي أسفرت عنها هذه المؤتمرات والاجتماعات ، والتي سينعقد تحت رايتها كثير من الاجتماعات.

وتلك المنظمات - على مختلف أنواعها - ساعدت بطريق مباشر أو غير مباشر على إقامة المنظمة الأفريقية الشاملة التي قامت في مؤتمر أديس أبابا . ونستطيع أن نقسم المنظمات الدولية الأفريقية التي سبقت مؤتمر أديس أبابا إلى نوعين هما : المنظمات الأفريقية الإقليمية ، والمنظمات الأفريقية شبه القارية .

أما المنظمات الأفريقية الإقليمية أو الجزئية فهي التي تربط بين دولتين متجاورتين أو أكثر تتألف منها منطقة جغرافية واحدة .

وأما المنظمات الأفريقية شبه القارية فهي التي تتألف من دولتين أو أكثر لا تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة ، اكتفاء باتتمائها إلى القارة الأفريقية . وقامت في أفريقيا منظمتان قاربتان هما : منظمة الدار البيضاء ، ومنظمة الاتحاد الأفريقي الملجاشي ، ومجموعة ثلاثة لم يستكمل لها تنظيم دائم وعرفت بمجموعة منروfia .

والفرق بين المنظمات الأفريقية الإقليمية الجزئية والمنظمات القارية يتلخص فيما يلي :

أولاً : المنظمات الإقليمية يكون تأليفها عادة تمهيداً لإقامة دولة موحدة، أو دولة اتحادية يفقد في ظلها الدول الأعضاء سيادتها ، بخلاف المنظمات القارية فإنها تجمع بين دول لا يسهل اتصالها بعضها ببعض فيكون الترابط بينها ضعيفاً ، ولا يمكن أن تسفر في أمد قريب أو بعيد عن إقامة دولة موحدة ، أو دولة اتحادية واحدة.

ثانياً : المنظمات الإقليمية تكون لها سلطة كبيرة على الدول الأعضاء فيها في ميدان السياسة والاقتصاد ، أما المنظمات القارية فلا تملك مثل هذه السلطة .

ثالثاً : المنظمات الإقليمية الأفريقية لا تعرقل قيام الوحدة الأفريقية الشاملة مادامت هذه المنظمات بطبيعتها محصورة في حيز صغير من القارة ، بخلاف المنظمات القارية فإنها إذا تعددت كانت سبباً في تجزئة القارة ، ومعنى ذلك أنه لا ضرر من أن تكون في القارة الأفريقية عدة منظمات إقليمية ، ولكن يضرها أن يكون فيها أكثر من منظمة قارية واحدة .

وفي دراستنا لهذه المنظمات الأفريقية ، سواء منها ما كان من النوع الأول أو النوع الثاني ، سنستبعد المحاولات الوحدوية أو الاتحادية التي نجحت والتي سبقت استقلال الدول الأفريقية لأنها لا تعنينا في دراسة المنظمات الدولية الأفريقية فالوحدة التي تمت بين مستعمرة ساحل الذهب وإقليم توجو الموضوع تحت الوصاية البريطانية ، أو الاتحاد الذي قام بين إقليم الكمرون الموضوع تحت الوصاية الفرنسية وإقليم الكمرون الموضوع تحت الوصاية البريطانية ، أو التمهيدات التي أدت إلى اتحاد الصومال الموضوع تحت الوصاية الإيطالية والصومال الذي كان خاضعاً للاستعمار البريطاني . . . كل هذه الاتحادات التي تمت في ظل الاستعمار الأوربي ، أو تحت إشراف الأمم المتحدة ، ولم يكن لأفريقيا فيها غير دور ثانوي ، سنضرب عنها صفحاً في دراستنا هذه .

## المبحث الأول

### التنظيمات والإتحادات الأفريقية الجزئية

من أهم التنظيمات الأفريقية الجزئية أو الإقليمية ، الإتحاد بين مصر والسودان ، وإتحاد مالي ، ومجلس الوفاق ، وإتحاد الدول الأفريقية .  
وسنعالج كلا منها فيما يلي بشيء من التفصيل :

#### ١ — إتحاد بين مصر والسودان :

إن المحاولة التي بذلت في النصف الثاني من القرن العشرين لإقامة إتحاد بين مصر والسودان كانت مبنية على أسس نظرية ، فلم يتح لها أن تظهر في عالم الواقع ، وعلى الرغم من ذلك لا بد من الإلمام بها .

في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ ألغت الحكومة المصرية من جانب واحد معاهدة التحالف والصداقة التي سبق أن عقدت بينها وبين إنجلترا في ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، كما ألغت اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان ، وأصدرت قانوناً بتعديل بعض مواد الدستور ، وتقرير وضع جديد للسودان . وجاء في هذا القانون الجديد الخاص بنظام الحكم في السودان ، أن فاروق الأول هو ملك مصر والسودان ، وأن الدولتين تحت تاج واحد ، ولكن وفقاً لأحكام المادة الأولى من القانون الخاص بنظام الحكم في السودان « يكون للسودان دستور خاص تعبه جمعية تأسيسية تمثل أهالي السودان ، وينفذ بعد أن يصدق عليه الملك ويصدره ، وتتولى الجمعية التأسيسية كذلك إعداد قانون انتخاب يعمل به في السودان بعد التصديق عليه وإصداره » .

ويكفل الدستور المشار إليه في المادة الأولى القواعد الأساسية التالية المذكورة في المادة الثالثة من القانون الخاص بنظام الحكم في السودان :

- ( أ ) إقرار النظام الديمقراطي النسبي في البلاد ، سواء تكونت الهيئة النيابية من مجلس واحد أو من مجلسين ، على أن يكون أحد المجلسين على الأقل منتخباً كله . حق الملك في حل الهيئة النيابية ، أو المجلس المنتخب وحده إذا ما تقرر تكوين الهيئة النيابية من مجلسين ، وإجراء انتخابات عامة جديدة في مدة قصيرة ، تحقيقاً لاستمرار الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية . ( ب ) الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية . ( ج ) إنشاء مجلس وزراء من أهل السودان ، وتولي الملك سلطته بواسطة وزرائه وحقه في تعيين وزرائه وإقالتهم ، وتقرير مسئولية الوزراء متضامنين لدى الهيئة النيابية ، أو لدى المجلس المنتخب على الأقل عن السياسة العامة للوزارة ، وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته . ( د ) اشتراك الهيئة النيابية مع الملك في ممارسة السلطة التشريعية . ( هـ ) ضمان استقلال السلطة القضائية والقضاة على اختلاف درجاتهم . ( و ) كفالة حقوق الأفراد والحريات العامة .

ثم جاءت المادة الرابعة من القانون الخاص بنظام الحكم في السودان تنص على أنه « استثناء من أحكام المواد السابقة ، الشؤون الخارجية ، وشؤون الدفاع ، والجيش ، والنقد ، يتولاها الملك في جميع أنحاء البلاد في حدود الأمر المملوك رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية . . . » .

غير أنه لم يكن لهذا المشروع أثر فعلي ، إذ أنه صدر من جانب واحد ، ولم يؤخذ فيه رأي شعب السودان ، ولم توافق عليه إنجلترا باعتبارها طرفاً في إدارة السودان . فإذا استثنينا المحاولات التي بذلتها الدبلوماسية

المصرية لحل الدول على الاعتراف بلقب « ملك مصر والسودان »  
لأنجد لهذا المشروع أى أثر فعلى ، أو ترجمة للواقع ، يضاف إلى ذلك  
أن هذا المشروع الإتحادى كان يؤخذ عليه أنه قائم على علاقة غير  
متكافئة بين البلدين ، مما جعل التجربة معيبة من أساسها .

ولما قامت ثورة سنة ١٩٥٢ أجريت مفاوضات مع الأحزاب السودانية  
أدت إلى إبرام اتفاقية ١٠ يناير سنة ١٩٥٣ بين الطرفين ، ثم أبرمت  
اتفاقية أخرى بين مصر و انجلترا فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ مهدت الطريق  
إلى استقلال السودان فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥<sup>(١)</sup> .

## ٢ — اتحاد مالى :

فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٩ اجتمع فى داكار عاصمة السنغال أربعة  
وأربعين ممثلاً لبلاد السنغال ، والسودان ( الفرنسى ) ، وفولتا العليا ،  
وداهومى وقرروا إقامة اتحاد فيما بينهم فى ظل الرابطة الإتحادية مع  
فرنسا ، إذ لم تكن هذه البلاد وقتئذ تتمتع بالاستقلال السياسى الكامل ،  
بل بحكم ذاتى فى ظل الدستور الفرنسى الصادر فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٨ .  
وقد وافق ممثلو هذه البلاد على دستور اتحادى بموجبه يتم اختيار وزيرين  
من كل دولة داخلية فى الاتحاد ، على أن تكون الوزارة الإتحادية مسئولة  
أمام برلمان اتحادى مكون من ٤٨ نائباً يمثل كل دولة منها ١٢ تنتخبهم  
المجالس التشريعية للدول المكونة للاتحاد ، كما كان للاتحاد محكمة  
دستورية .

وعلى الرغم من الموافقة على الدستور الإتحادى فى ١٧ يناير سنة

---

(١) أنظر Egyptian Society of International Law. Documents on the Sudan 1899— 1953. Brochure no. 14 March 1953.

١٩٥٩ ، فقد رفضت كل من فولتا العليا وداهومى أن تصدق عليه ،  
ولذلك عدل الدستور في ٤ ابريل سنة ١٩٥٩ ، وفي ٢٢ ابريل سنة ١٩٥٩  
ليكون مقصورا على دولتين هما السنغال والسودان الفرنسي .

وكان التجربة الاتحادية قد نجحت بالنسبة لهاتين الدولتين ، واعترف  
بها الرئيس ديجول في خطبة ألقاها في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٩ بمدينة  
داكار أمام المجلس الاتحادي المالي ، ووعدها هاتين الدولتين بالاستقلال  
الكامل ، وفعلا أعلن استقلال دولتي الاتحاد في ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٠ ،  
وكان الدستور قد عدل قبل ذلك بيومين .

وما كاد يمضي على هذا الاتحاد إلا قليل حتى منى بالانفصال بسبب  
خلاف على اختيار شخصية رئيس الدولة الاتحادية ، وانسحبت السنغال  
من الاتحاد في ٢٠ اغسطس سنة ١٩٦٠ ، وأعلن استقلالها في اليوم نفسه ،  
أما السودان الفرنسي فأعلن استقلاله في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٠ تحت  
اسم « جمهورية مالي » وبأدركت فرنسا بالاعتراف بالسنغال في ١٢ سبتمبر  
سنة ١٩٦٠ ، وبمالي في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٠ .

وقد فسر الرئيس ليوبولد سانجور رئيس جمهورية السنغال حالياً هذا  
الاخفاق بقوله : « لقد أردنا نحن وغيرنا أن نعمل بسرعة أكثر مما يجب ،  
مستندين لا على حقائق إقليمية ، ولكن على مشروعات نظرية ذات طابع  
فرنسي » .

وقد قال في موضع آخر : « الاتحاد القائم على دولتين عسير التحقيق ،

إذ لا تكون فيه أغلبية ، وبالتالي لا يوجد حكم في حال ما إذا وقع خلاف وهذا هو بذاته ما وقع في تجربة مالي (١) .

ويمكن أن نزيد على أقوال الرئيس ليوبولد سانجور ، أن هناك عنصرين كان لهما أثر فعال في إخفاق الاتحاد : أولهما عدم الانسجام بين كل من الرئيس ليوبولد سانجور والرئيس موديبو كيتا ، وثانيهما الإستعمار الفرنسي إذ أنه رغم تأييده للاتحاد الثنائي ، كان يقاوم دائماً فكرة الوحدة من حيث هي ، مفضلاً عليها التجزئة التي هي من خصائص الإستعمار الفرنسي الجديد .

### ٣ - مجلس الوفاق أو اتحاد ساحل بنين

بعد إخفاق اتحاد مالي في صورته الرباعية ، تولى الرئيس هوفويه بونيه رئيس جمهورية ساحل العاج رعاية حركة اتحادية أخرى ترمى إلى ربط دول ساحل العاج ، والنيجر ، وفولتا العليا ، وداهومى . وكان أول اجتماع لممثلى هذه الدول في ٦ مايو سنة ١٩٥٩ بباريس ، ثم تلاه اجتماع آخر في ابيدجان عاصمة ساحل العاج في ٢٩ مايو سنة ١٩٥٩ ، وفيه وضعت النظم الأساسية لهذه الوحدة الجديدة ، وقد اتخذت اسم « مجلس الوفاق » وهو اسم إحدى الهيئات العاملة في هذه الوحدة . ويتألف مجلس الوفاق من خمس دول هي : ساحل العاج وداهومى وفولتا العليا والنيجر وتوجو ، وقد قبلت رسمياً في ٩ يونيو سنة ١٩٦٦ .

(١) من خطبة ألقاها في لاجوس في ٧ فبراير سنة ١٩٦١ أظن :

Articles et Documents, La Documentation Française No. 01066 — 4 Mars 1961.

أنظر أيضاً :

Gandolfi Alain. Naissance et Mort sur le plan international  
d'un Etat éphémère : La Fédération du Mali, A.F.D.I., 1960  
p. 881 et s.

ويتكون هذا المجلس من رؤساء الدول الخمس ، ومن رؤساء ونواب رؤساء المجالس التشريعية القائمة في هذه الدول ، ومن بعض الوزراء المهتمين بالمشاكل التي ستعرض على المجلس ، ويجتمع مرتين كل عام في عاصمة دولة من الدول الخمس بالتناوب ، ويرأس المجلس رئيس الدولة التي انعقد الاجتماع فيها ، وإن كان المجلس يستطيع أن يجتمع في صورة ضيقة ، ويكون حينئذ مقصوراً على رؤساء الدول ، وتصدر قرارات المجلس بالإجماع .

والى جانب هذا الجهاز السياسى يوجد جهاز اقتصادى هو « صندوق التضامن » وتخصص له كل دولة ١٠ ٪ من إيراداتها السنوى ، ويوزع المال المتجمع على الدول الأعضاء بنسبة ضئيلة لساحل العاج باعتبارها أغنى دولة ونسبة أكبر لكل دولة من الدول الأخرى . فالدولة التى تدفع أكبر اشتراك فيه ( ساحل العاج ) تحصل على أقل معونة ، بينما الدول التى تدفع أقل اشتراك تحصل على أكبر معونة ، وهو توزيع ينطوى على تعاون عالى وثيق بين دول هذا الاتحاد<sup>(١)</sup> .

وقد نجح الاتحاد على إقامة اتحاد جمركى بين الدول الأعضاء ، وعلى توحيد الضرائب ، وخطط التنمية ، والقواعد الخاصة بالوظائف العامة . والمتابعون للشئون الأفريقية يجمعون على أن التعاون الاقتصادى

---

(١) كان يوزع ليراد هذا الصندوق على النحو التالى : نسبة قدرها  $\frac{2}{11}$  تودع كصيد

احتياطى الاستعانة بها في حالة حدوث طوارئ في إحدى الدول الأعضاء ، ونسبة  $\frac{1}{11}$  لمصروفات الأمانة العامة واجتماع مجلس الوفاق ، أما الباقي فيوزع بين الدول الأعضاء وفقاً لنسبة خاصة لكل منها ، وكانت هذه النسبة على النحو التالى  $\frac{1}{11}$  لساحل العاج و  $\frac{5}{11}$  لكل دولة من الدول الثلاث الأخرى ، وقد عدلت النسبة بعد انضمام دولة توجو إلى المنظمة .

والسياسي الذي تم داخل مجلس الوفاق يعتبر من أنجح أنواع التعاون  
الاقليمي في أفريقيا .

#### ٤- اتحاد الدول الأفريقية :

هو الاتحاد الذي ربط بين كل من جمهورية مالي ، وجمهورية غينيا  
وجمهورية غانا .

وسبق قيام هذا الاتحاد الثلاثي، اتحاد ثنائي بين كل من غانا وغينيا ،  
وقد أعلن قيامه في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨ في مدينة اكرا ، واتفق  
رئيسا الدولتين حين ذاك على أن يكون اتحاد بلديهما نواة لاتحاد عام  
شامل لدول غربى أفريقيا ، كما اتفقا على تنسيق سياستهما في الشؤون  
الخارجية والاقتصادية والعسكرية . وكان من وسائل التنسيق :

رفع التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين إلى درجة وزير مقيم، ويشترك  
هذا الوزير في اجتماع مجلس وزراء الدولة التى هو معين لديها .

— التشاور بين الدولتين قبل إبرام أى معاهدة يكون لها صلة بكيان  
الاتحاد .

— التعاون المالى بين البلدين ، وتنفيذاً لهذا المبدأ قدمت غانا لغينيا مبلغ  
عشرة ملايين من الجنيهات .

وإذا كان لهذا الاتحاد صدى في العالم باعتباره أول اتحاد قام في غربى  
أفريقيا ، فإنه مع ذلك لم يظفر بالنجاح ، إذ كانت غينيا متأثرة بالتراث  
الفرنسى ، بينما كانت غانا متأثرة بالتراث الإنجليزى ، فضلاً عن أن  
غانا ظلت عضواً في الكومنولث مما يضاف إلى ذلك أن الدولتين كان

يفصل بينهما ثلاث دول، هي مستعمرة ساحل العاج الفرنسية، وجمهورية ليبيريا، ومستعمرة سيراليون البريطانية.

وعندما تفكك اتحاد مالي في الظروف التي ألمعنا إليها من قبل، انفرد إقليم السودان (الفرنسي) باسم مالي، ودارت في كوناكري عاصمة غينيا فيما بين ٢٣ و ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ مباحثات بين كل من الرئيس سيكوتوري، والرئيس موديبو كيتا، والرئيس كوامي نكروما ترمي إلى إقامة اتحاد ثلاثي بين دولهم. وقد أسفرت المباحثات عن إقرار مبدأ الاتحاد، وتألقت لجانان لدراسة الخطوات الإيجابية لتحقيقه، وبعد صعاب تمكنت اللجان من تخطيطها، أعلن في ٢٩ أبريل سنة ١٩٦١ ميثاق اتحاد الدول الأفريقية، وصدقت عليه برلمانات الدول الثلاث، وأعلن ميلاد الاتحاد رسمياً في أول يولية سنة ١٩٦١ في عواصم الدول الثلاث. ويتكون ميثاق الاتحاد الجديد من سبعة أبواب، يبدأ الباب الأول بذكر الأهداف الأساسية التي يقوم عليها الاتحاد بقوله:

« يعتبر اتحاد الدول الأفريقية نواة الدول المتحدة الأفريقية، وهو مفتوح لكل دولة أو اتحاد دول أفريقية تقبله بأهدافه وموضوعه » (١) ويزكر بعد ذلك الأهداف الآتية:

— تقوية روابط الصداقة والتعاون بين الدول الثلاث في الميدان السياسي والاقتصادي والثقافي.

— ادماج مواردها بغية تقوية استقلالها، وحماية وحدتها الإقليمية.

---

(١) وقد ذكرت الفقرة الثالثة في الباب السابع في هذا الصدد:  
« يمكن لكل دولة أفريقية توافق حكومتها على أهداف وموضوعات الميثاق المالي.  
أن تكون عضواً في اتحاد الدول الأفريقية، وذلك ابتداء من الإعلان الصريح لرئيس الدولة ». (م ٢ — العلاقات)

— العمل على تصفية الإمبريالية والاستعمار، والاستعمار الجديد في أفريقيا لتشييد الوحدة الأفريقية .

— تنسيق السياسة الداخلية والخارجية بين الدول الأعضاء لجعل عملهم ذا فعالية أكبر ، ولإسهامهم بقدر أوفر في حفظ السلام .

أما ميدان النشاط الوحيد داخل الاتحاد فيظهر في السياسة الداخلية عن طريق توعية مشتركة للدول ، وفي السياسة الخارجية ، عن طريق تمثيل دبلوماسي مشترك ، وفي السياسة العسكرية ، عن طريق تنظيم منهج لدفاع مشترك ورفض إقامة أى قواعد عسكرية أجنبية في أقاليمهم الوطنية . وفي السياسة الاقتصادية ، عن طريق تخطيط مشترك يرمى إلى التخلص الكامل من آثار الاستعمار ، وأخيرا في السياسة الثقافية عن طريق إحياء الثقافة الأفريقية وتطويرها وتنشيط التبادل الثقافي .

ولتحقيق هذا البرنامج الواسع النطاق أنشئت عدة هيئات عاملة لمنظمة اتحاد الدول الأفريقية ، وهى :

مؤتمر الاتحاد : وهو الهيئة العليا لإدارة الاتحاد ، وينعقد مرة كل ثلاثة أشهر بالترتيب التالى : أكرا — باماكو — كوناكرى . ويكون تحت رئاسة رئيس الدولة التى ينعقد فيها الاجتماع ، ويتخذ رؤساء الدول الأعضاء قراراتهم بالإجماع ، ويتم تنفيذها فور إعلانها ، وكانت الفقرة الأخيرة منار خلاف بين بعض المعقبين ، فبعضهم يرى أن هذا يعنى أن القرارات ليست فى حاجة إلى موافقة برلمانات الدول الأعضاء ، والبعض الآخر يرى أن هذا التفسير لا يتماشى مع أحكام دساتير هذه الدول التى تنص على ضرورة موافقة البرلمانات على القوانين .

اللجنة التحضيرية : يكون مؤتمر الاتحاد مسبقا دائما باجتماع

لجنة تحضيرية . وتكوين هذه اللجنة يختلف باختلاف المسائل التي ستكون موضع دراسة المؤتمر .

لجان أخرى : منها اللجنة الاقتصادية والمالية، وهي مكلفة بتنسيق السياسة الاقتصادية والمالية لدول الاتحاد ، وتضم وفدا من خمسة أعضاء لكل دولة ، وتنعقد مرتين كل عام في شهرى مارس وسبتمبر . ومنها أيضا لجان تنسيق التنظيمات الشعبية ومهمتها الربط بين الحركات الشعبية في الدول الثلاث توكيدا لرابطة الاتحاد بينها .

وعلى الرغم من بعض الاجتماعات الخطيرة التي تمت بين رؤساء الدول الثلاث ، وعلى الرغم من اللجان التي ألفت والجهود التي بذلت ، فإن هذا الاتحاد الثلاثي لم تكن له نتائج إيجابية ملموسة ، إذ كان بمثابة شعبة من منظمة الدار البيضاء وقد ربط بينهما المصير الواحد<sup>(١)</sup> .

---

(١) من أهم المنظمات الأفريقية الجزئية التي قامت بعد ١٩٦٣ :

الاتحاد الجمركي والاقتصادى لأفريقيا الوسطى ( ديسمبر ١٩٦٤ ) واشترك فيه خمس دول هي الكمرون والكونغو برازافيل وجابون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد . إلا أن تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى أعلنتا انسحابهما منه في فبراير سنة ١٩٦٨ لغزمهما على تكوين اتحاد جديد مع زائير . غير أن جمهورية أفريقيا الوسطى أعلنت في ديسمبر سنة ١٩٦٨ عودتها إلى الاتحاد الجمركي والاقتصادى لأفريقيا الوسطى .

منظمة نهر-السنغال ( يولية ١٩٦٣ ) ويتكون من أربع دول هي غينيا ومالي وموريتانيا والسنغال وهدفها الإشراف على تنظيم استغلال مياه نهر السنغال .

منظمة نهر النيجر ( أكتوبر ١٩٦٣ ) وتتألف من تسع دول تطل على نهر النيجر وهي فولتا العليا ومالي والنيجر وتيجيريا وتشاد والكمرون وساحل العاج وداهومى وغينيا .

الجماعة الاقتصادية لأفريقيا الشرقية (يونيه ١٩٦٧) ويشترك فيها تنزانيا وغينيا وأوغنده ، ومقر المنظمة مدينة أروشا جنوب تنزانيا .

## المبحث الثاني

### منظمة الدار البيضاء

اجتماع الدار البيضاء الذي انعقد فيما بين ٣ و ٧ يناير سنة ١٩٦١ كان مسبقاً بسلسلة من الاجتماعات والمقابلات بين ممثلي الدول التي اشتركت فيه ، والتي وقعت فيما بعد ميثاق الدار البيضاء الأفريقي .

والدول التي وقعت عليه هي : الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وجمهورية غانا ، وجمهورية غينيا ، وجمهورية مالي ، والمملكة المغربية ، والجمهورية العربية المتحدة (١) .

وقد تم في هذا المؤتمر توقيع عدة قرارات هامة ، منها قرار بتأييد الجزائر في نضالها ، وقرار خاص بالكونغو ، وقرار خاص باستنكار الإستعمار الصهيوني ، وقرار خاص بتأييد مطالب المغرب في موريتانيا ، وقرار خاص باستنكار التجارب الذرية الفرنسية في الصحراء الكبرى .

والميثاق الأفريقي هذا يتضمن عدة مبادئ هامة ، كانت ذات أثر في المبادئ التي تضمنها فيما بعد ميثاق أديس أبابا ، ومن هذه المبادئ :

١ - مبدأ الوحدة الأفريقية الكاملة : وقد ذكرت الفقرة الأولى من ميثاق الدار البيضاء ونحن رؤساء الدول الأفريقية المجتمعين في الدار البيضاء... إدراكاً منا لمسئوليتنا نحو القارة الأفريقية نعلن تصميمنا على العمل على نصرة الحرية في جميع أرجاء أفريقيا ، وتحقيق وحدتها

(١) حضر المؤتمر ممثل شخصي الملك ليبيا وهو وزير خارجية المملكة الليبية، وكذلك ممثل اسيلان .

٢ - مبدأ عدم الإنحياز ، وقد سجلت ذلك الفقرة الثانية من الميثاق ،  
مبتدئة بذكر الأسباب الموجبة للأخذ بهذا المبدأ فقالت :

« ونؤكد إرادتنا في صيانة وتعزيز اتحاد وجهات نظرنا ، ووحدة العمل بيننا في الشؤون الدولية ، والمحافظة على استقلالنا الذي أحرزناه ، بجهود شاق ، وسيادة دولنا ، وسلامة أراضيها ، وتعزيز السلام في العالم بانتهاج سياسة عدم الانحياز . »

وتوضح الفقرة الثالثة أهم الوسائل العملية لتطبيق مبدأ عدم الانحياز ، وهي : « عدم تشجيع بقاء القوات الأجنبية وإنشاء القواعد لما فيها من خطر يهدد تحرير أفريقيا ، والعمل أيضاً على تخليص القارة الأفريقية من صنوف التدخل وأعمال الضغط الاقتصادي والسياسي . »

٣ - مبدأ محاربة الاستعمار القديم والاستعمار الجديد ، وتقول في هذا الصدد الفقرة الثالثة : « ونعلن عزمنا على تحرير الأقاليم الأفريقية التي لا تزال تحت السيطرة الأجنبية بتقديم المعونة والمساعدة إليها ، وعلى تصفية الاستعمار القديم والحديث بجميع صورته . »

٤ - مبدأ اتباع سياسة اشتراكية في داخل البلاد الموقعة للميثاق ، وعبارة اشتراكية لم تذكر صراحة ، ولكنها مستفادة من مفهوم الفقرة الرابعة التي تقول : « ونعلن أنه من الضروري أن توجه الدول الأفريقية المستقلة خططها السياسية والاقتصادية والاجتماعية نحو استغلال ثروتها القومية لصالح شعوبها ، وضمان توزيع هذه الثروة توزيعاً عادلاً بين مواطنيها . »

٥ - إقامة تعاون دولي بين الدول الأفريقية بعضها البعض في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة (١) .

(١) أنظر الفقرة الخامسة من ميثاق الدار البيضاء .

## الهيئات العاملة في منظمة الدار البيضاء :

أنشأ المؤتمر هيئات متعددة للإشراف على التعاون الأفريقي بين الدول المنضمة إلى هذه المجموعة . ومن هذه الهيئات :

الجمعية الإستشارية الأفريقية : وقد نصر الميثاق على ذلك بقوله :  
« تقرر إنشاء جمعية استشارية أفريقية في أقرب وقت تسمح فيه الظروف بذلك ، وتتألف من ممثلين لكل دولة أفريقية ، ويكون لها مقر دائم ، وتُعقد جلسات دورية » .

ولكن حتى وقف العمل بالمنظمة على أثر قيام منظمة أديس أبابا لم تكن هذه الجمعية قد تألفت .

اللجنة السياسية الأفريقية : وتضم رؤساء الدول الأعضاء ، أو ممثلهم المفوضين وتجتمع بصفة دورية بغية تنسيق وتوحيد السياسة العامة لمختلف الدول الأفريقية . وجاءت المادة الثانية من بروتوكول تنفيذ ميثاق الدار البيضاء تقول : « إن اللجنة السياسية الأفريقية هي الهيئة العليا المختصة بتنسيق وتوحيد السياسة العامة للدول الأعضاء » .

أما المادة الثالثة من البروتوكول السالف الذكر فقد نصت على أن اللجنة يلزم أن يكون لها اجتماع عادي مرة كل عام ، كما يجوز أن يكون لها اجتماعات غير عادية بناء على طلب عضو ، وبموافقة أغلبية الأعضاء .

وقد عقدت اللجنة السياسية أول اجتماع لها في القاهرة في أغسطس سنة ١٩٦١ ، وكان ذلك قبل انعقاد مؤتمر بلغراد لعدم الانحياز . أما اجتماعها الثاني فكان في القاهرة أيضا سنة ١٩٦٢ .

اللجنة الاقتصادية الأفريقية : وتتكون هذه اللجنة من وزراء الاقتصاد للدول الأفريقية ، أو من ينوب عنهم ، وتجتمع بصفة دورية ، وتقدم إلى اللجنة السياسية الأفريقية تقريراً عن المشاكل الاقتصادية التي تعالجها ، كما تقدم تقريراً سنوياً عن نشاطها خلال العام إلى اللجنة السياسية أيضاً .

وقد أكد ميثاق الدار البيضاء أن من مهام هذه اللجنة ، إنشاء اتصالات بريدية وسلكية ولاسلكية بين مختلف العواصم الأفريقية . وقد اجتمعت اللجنة الاقتصادية الأفريقية في كونا كرى فيما بين ١٧ و ٢٤ يولية سنة ١٩٦١ ، وكان اجتماعها الثاني في القاهرة في المدة من ٢٦ مارس إلى ٢١ أبريل سنة ١٩٦٢ .

وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن إنشاء سوق أفريقية مشتركة<sup>(١)</sup> ،

(١) جاء في ديباجة المعاهدة الخاصة بإنشاء السوق الأفريقية المشتركة أنها ستقوم على الأسس الآتية : (١) حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية (٢) حرية الإقامة والعمل والاستخدام لممارسة النشاط التجاري (٣) حرية النقل والاتصالات واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية . كما جاء في الاتفاقية أن الغرض منها إقامة وحدة جمركية يقوم كل من الأطراف المتعاقدة بإلغاء الرسوم الجمركية على وارداتها من باقي الدول الأعضاء ، وذلك بتخفيضها تدريجياً على جميع السلع والمنتجات الوطنية المستوردة من البلاد الأعضاء . ويحدد هذا التخفيض بنسبة ٢٥ ٪ في العام الأول ، ويتم التخفيض بالتدرج خلال الأربع السنوات التالية بنسب تحددها اللجنة الاقتصادية للميثاق . كما تنشأ هيئة دائمة تسمى « مجلس السوق المشتركة الأفريقية » ، وتختص بالإشراف على تطبيق الاتفاقية . ويقدم المجلس المذكور تقريراً عن أعماله إلى اللجنة الاقتصادية الأفريقية في كل دورة لها . ويلاحظ أنه لا يجوز لدولة أفريقية عضو في هذه السوق إبرام اتفاق مع اتحاد أو كتلة اقتصادية أو جمركية دون موافقة الدول الأخرى المشتركة في السوق ، كما أنه يجوز للدول الأفريقية غير الأعضاء لميثاق الدار البيضاء الانضمام إلى السوق ، والاشتراك فيها وفقاً للترتيبات التي يحددها مجلس السوق الأفريقية المشتركة .

وبنك أفريقى للتنمية<sup>(١)</sup> ، واتحاد أفريقى للمدفوعات<sup>(٢)</sup> . ومجلس الوحدة الاقتصادية الأفريقية<sup>(٣)</sup> ، وإنشاء هيئة طيران أفريقية<sup>(٤)</sup> ، واتحاد البريد الأفريقى<sup>(٥)</sup> .

(١) البنك الأفريقى للتنمية الذى وافق على إنشائه الدول الأعضاء فى ميثاق الدار البيضاء فى اجتماع اللجنة الاقتصادية فى ٢ ابريل سنة ١٩٦٢ يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية سواء بمداونة هذه الدول على إعداد برامج للتنمية ، أو باقراضها ، أو ضمان قروضها التى تحصل عليها من المصادر الأخرى ، والمساهمة فيها . والبنك رأس مال قيمته ٣٠ مليوناً من الدولارات الأمريكية يقسم إلى ألف سهم قيمة كل منها ثلاثون ألف دولار أمريكى ، وذلك بالتساوى بين الأعضاء المؤسسين للبنك . والبنك عدة هيئات منها مجلس المحافظين ، والمدير العام ، ومجلس الإدارة ، ولجان القروض ، والموظفون اللازمون للقيام بالأعمال التى تحددها أنظمة البنك . ولا يحق لأى عضو فى البنك أن ينسحب من البنك قبل انقضاء عشر سنوات على عضويته .

(٢) الاتحاد الأفريقى المدفوعات هو هيئة مقاصة لتسويات المتعددة الأطراف بين الدول الأفريقية الأعضاء فى ميثاق الدار البيضاء بغية تنشيط التبادل التجارى بينها . وحددت حصص الدول الأعضاء بمائة ألف جنيه استرلينى لكل عضو ، ويشرف على هذا الاتحاد مجلس إدارة .

(٣) يتكون مجلس الوحدة الاقتصادية الأفريقية من ممثلين دائمين للدول الأعضاء بنسبة اثنين عن كل دولة ، ويتخذ قراراته بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين . أما اختصاصات هذا المجلس فهى دراسة المشكلات المشتركة الخاصة بالتنمية ، وإمكانات تنسيق البرامج المختلفة وبحث نظم التخطيط الأكثر تمشياً مع البلاد الأفريقية ، وبوجه عام لإجراء جميع الدراسات المتعلقة بالتنمية وبالوحدة الاقتصادية فى أفريقيا . وهذا ويقدم هذا المجلس توصياته إلى اللجنة الاقتصادية الأفريقية . كما يقدم تقريراً سنوياً عن أعماله إلى اللجنة المذكورة .

(٤) هيئة الطيران الأفريقية تعتبر وكالة متخصصة داخل نطاق اللجنة الاقتصادية للدول الأعضاء فى منظمة الدار البيضاء . وتتكون من مجلس يجمع مرتين كل عام ، وسكرتارية على رأسها مدير تنفيذى للهيئة . ومن أهداف هذه الهيئة : العمل على تقديم النقل الجوى بين الدول ، وضمان نمو الطيران وتأمين سلامته . كما تعمل الهيئة على مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ المشروعات التى تتضمنها الاجتماعات الملاحية الإقليمية للهيئة الدولية للطيران المدنى . وكان المفروض أن يكون مقر هذه الهيئة فى الجزائر .

(٥) اتحاد البريد الأفريقى وهدفه إقامة تعاون أوثق ارتباطاً بين الإدارات البريدية للدول الأعضاء ، ووضع تمرينات تفضيلية وتنشيط الخدمات البريدية ، وقد حرر اتفاق اتحاد البريد الأفريقى فى طنجة فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٦١ على أن يصبح صالحاً للتنفيذ من أول ابريل سنة ١٩٦٢ ، وتقرر أن يكون مقر المكتب الدائم لهذا الاتحاد مدينة القاهرة .

اللجنة الثقافية الأفريقية : تتكون اللجنة الثقافية الأفريقية من وزراء التربية والتعليم للدول الأعضاء، أو من ينوب عنهم، وتجتمع بصفة دورية، وتقدم إلى اللجنة السياسية الأفريقية تقريراً عن المشاكل التي تعالجها، كما تقدم إليها تقريراً سنوياً عن نشاطها العام، وقد اجتمعت اللجنة الثقافية في طنجة فيما بين أول و ١٣ أغسطس سنة ١٩٦١، واتخذت عدة قرارات، منها قرار خاص بإنشاء معهد للدراسات الأفريقية.

القيادة العليا الأفريقية المشتركة : تتكون هذه القيادة من رؤساء أركان حرب الدول الأعضاء، أو من ينوب عنهم، وتجتمع بصفة دورية، وتقدم فور الانتهاء من كل اجتماع تقريراً إلى اللجنة السياسية الأفريقية وقد تفرع من القيادة الأفريقية المشتركة، المجلس الأعلى للقيادة الأفريقية المشتركة، وهيئة الأركان العسكرية الدائمة ذات المكاتب المتعددة، مثل مكتب التخطيط ومكتب العمليات ونحوهما . . .

وقد اجتمعت القيادة العسكرية في أكرا في إبريل سنة ١٩٦١، ثم في القاهرة في يولية سنة ١٩٦١، ثم في أكرا مرة أخرى في سبتمبر سنة ١٩٦٢. هذا وكان قد رفض في بداية الأمر أن تكون أكرا مقر القيادة العسكرية بسبب وجود ضباط إنجليز في الجيش الغاني، وكان ذلك من الأسباب التي دعت إلى إخراج هؤلاء الضباط، وبذلك تم اختيار أكرا مقراً للقيادة، وقد عين لرياسة القيادة ضابط مصري.

مكتب الاتصال : هو الأمانة العامة لمنظمة الدار البيضاء، وقد اتفق على أن يكون مقره في مدينة باماكو عاصمة جمهورية مالي<sup>(١)</sup> على أن

(١) انظر المادة الثانية من البروتوكول الخامس بتنفيذ ميثاق الدار البيضاء .

يكون على رأسه أمين عام يسمى « سكرتير مكتب الاتصال » وتعين هذا السكرتير من اختصاص اللجنة السياسية . أما مدة بقائه في منصبه فهي ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ويعتبر هذا السكرتير أكبر موظف إداري في هذه الهيئة ، ويساعده في هذه المهمة سكرتيريون مساعدون وعدد من الموظفين الذين ينتمون إلى مختلف جنسيات الدول الأعضاء في منظمة الدار البيضاء . ويعتبر السكرتير وموظفو مكتب الاتصال موظفين دوليين ، ويتمتعون بالحصانات والامتيازات المقررة لرجال السلك الدبلوماسي ، وذلك أثناء قيامهم بمهامهم في الدول الأعضاء .

ومن اختصاصات سكرتير مكتب الاتصال والعاملين معه : أعمال السكرتارية في اجتماعات الهيئات العاملة السالفة الذكر ، وإعداد الميزانية وعرضها على اللجنة السياسية الأفريقية ، وتقديم تقرير سنوي إلى اللجنة السياسية بشأن التدابير التي تحقق أكبر قسط من التنسيق بين الهيئات المنصوص عليها في ميثاق الدار البيضاء .

\* \* \*

لم تستطع منظمة الدار البيضاء أن تحقق الأهداف التي رسمتها لنفسها ، ولا أن تحقق الأمل الذي كان معقوداً عليها ، وذلك على الرغم من قيام اللجان والهيئات المتعددة ، وإبرام الاتفاقات ، وإصدار القرارات ، وتعدد الاجتماعات في مختلف عواصم الدول الأعضاء فيها .

ويرجع إخفاقها إلى اعتبارات منها :

١ - التباعد الجغرافي بين أعضائها ، مما لم يتح لها اتصالاً مباشراً حقيقياً بسبب ما يفصل بينها من آلاف الأميال ، وعدم وجود وسائل مواصلات تتغلب على هذا التباعد .

٢ — اختلاف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء فيها .

٣ — كان اشتراك الجزائر فيها رمزياً أكثر مما هو حقيقى بسبب الحرب التى كانت دائرة بينها وبين فرنسا .

٤ — وفاة الملك محمد الخامس الذى كان له دور هام فى إقامة المنظمة ، وفى الوساطة بين أعضائها .

٥ — ثلاث من الدول الأعضاء فى المنظمة ( غانا - غينيا - مالى ) كوّنت فيما بينها اتحاداً خاصاً كان له أثر فى المنظمة لأنه أخفق من جهة ، وأضعفها من جهة أخرى .

ولكن على الرغم من هذا الإخفاق فإن تجربة الدار البيضاء قد أسهمت فى تكوين الوحدة الأفريقية التى ظهرت فى أديس أبابا ، لأنها كانت أول منظمة جمعت بين أفريقيا العربية وأفريقيا غير العربية ، مثبتة بذلك أن التقسيم الذى فرضه الإستعمار ورسخه بكل وسائل الدعاية والترويح ليس إلا تقسيماً قائماً على غير أساس .

وساعدت هذه المنظمة على منح الشخصية الدولية للجزائر ، وتثبيت أركان هذه الشخصية فى المجالين الأفريقى والدولى ، كما ساهمت على التقارب والتفاهم بين المسئولين والعاملين فى الحقل الأفريقى من سياسى واقتصادى واجتماعى ، وحسب اجتماعاتها ولجانها المختلفة أنها ساعدت على تعرف مشا كل الدول الأعضاء ومدى إمكانيات التعاون بينها .

وأدخلت منظمة الدار البيضاء فى القارة الأفريقية مبادئ ثورية جديدة كانت واضحة الأثر فى المبادئ التى قامت عليها فيما بعد منظمة الوحدة الأفريقية فى أديس أبابا ، ومن ذلك مبدأ عدم الانحياز ، ومبدأ مكافحة الإستعمار ، ومفهوم الإستعمار الجديد .

## المبحث الثالث

### منظمة الاتحاد الأفريقي الملغاشي

إذا نظرنا إلى هذه المنظمة على أنها امتداد للمنظمات الأفريقية المختلفة التي أقامتها فرنسا فيما بينها وبين مستعمراتها وهي في طريقها إلى الإستقلال ، وعلى أنها ختام لهذه المنظمات ، فإنها تعتبر بهذه الصفة أقدم مجموعة أفريقية قام بينها اتحاد .

وتاريخ منظمة الاتحاد الأفريقي الملغاشي يرجع من طريق غير مباشر إلى القانون الصادر من حكومة الجنرال ديغول في ٣ يونية سنة ١٩٥٨ ، والذي وضع دستوراً جديداً لفرنسا يتضمن قواعد جديدة لتنظيم العلاقات بينها وبين مستعمراتها . وبمقتضى هذا القانون أصبح لهذه المستعمرات حق الاختيار بين ثلاثة أوضاع :

أولاً : إما بقاؤها على ما هي عليه باعتبارها مقاطعات أو أقاليم فرنسية فيما وراء البحار .

ثانياً : وإما إعلان استقلالها على أن تنضم إلى الجماعة الفرنسية ، وهي منظمة اتحادية من نوع خاص ، شبيهة بالكومنولث البريطاني .

ثالثاً : وإما الانفصال التام عن فرنسا ، وعدم الانضمام إلى الجماعة الفرنسية .

وقد تم الاستفتاء على الدستور الفرنسي الجديد في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨ ، وعلى الاقتراحات الخاصة بالمستعمرات الفرنسية ، ووافقت

بعض المستعمرات على الوضع الأول<sup>(١)</sup> ، وبعضها اختار الوضع الثاني<sup>(٢)</sup> وانقردت غينيا باختيار الوضع الثالث ، وأعلنت استقلالها في ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٨ .

وقامت الجماعة الفرنسية وفقاً لأحكام الباب الثاني عشر والثالث عشر من الدستور الفرنسي الجديد ، على الهيئات الأربع التالية :

( أ ) الرئاسة ، ويتولاها رئيس الجمهورية الفرنسية ، والاستفتاء الذي أجرى يومئذ على الدستور أسفر عن انتخاب شارل ديغول رئيساً للجمهورية الفرنسية ورئيساً للجماعة . ( المادة ٨٠ من الدستور الفرنسي الجديد ) ( ب ) المجلس التنفيذي ، ويشترك فيه رؤساء الدول والحكومات الداخلة في الجماعة وبعض الوزراء الفرنسيين المختصين بشئون الجماعة ، ومقره باريس ، ولكن له حق الاجتماع في أى عاصمة من عواصم الدول الأعضاء في الجماعة ( أنظر المادة ٨٢ من الدستور الفرنسي الجديد ) وقد اجتمع المجلس التنفيذي عدة مرات ، كان منها اجتماع بمدينة تاناناريف في يولية سنة ١٩٥٩ ، واجتماع في مدينة سان لوى في ديسمبر سنة ١٩٥٩ ( ج ) مجلس شيوخ الجماعة ، ويتكون من مندوبين برلمانات الدول الأعضاء ، على أن يدخل في الحساب أن يكون عدد المندوبين متناسباً مع عدد سكان الدولة . ويتكون هذا المجلس وفقاً لقرار رئيس

( ١ ) اختارت المارتينيك ، الجوادالوب ، وجيانا ، و ريونيون البقاء على وضعها باعتبارها مقاطعات فرنسية فيما وراء البحار . واحتفظت خمسة أقاليم بوضعها كأقاليم فيما وراء البحار ، وهي ساحل الصومال الفرنسي ، و كومور . و الغالديونا الجديدة ، و بولونيزيا الفرنسية ، و سان بيير وميكولون .

( ٢ ) الأقاليم التي اختارت هذا الوضع اثناعشر اقليماً وهي : أفريقيا الوسطى ، تشاد ، جابون ، داهومي ، ساحل الذهب ، السنغال ، فولتا العليا ، الكوتو ( برازافيل ) ، السودان الفرنسي ، مدغشقر ، النيجر ، و موريتانيا .

الجماعة الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٥٩ من ٢٨٤ عضواً على أساس أن يكون لكل ثلثمائة ألف نسمة ممثل ، وعلى ألا يقل عدد ممثلي كل دولة عن ثلاثة . وقد أسفر ذلك عن أن يكون لفرنسا ١٨٦ ممثلاً ، بينما كان مجموع ممثلي الدول الأفريقية الأعضاء أقصاه ١٧ ممثلاً للجمهورية مدغشقر ، وأدناه ثلاثة ممثلين لكل من الكونغو وموريتانيا ( أنظر المادة ٨٣ من الدستور الفرنسي الجديد ) ( د ) المحكمة التحكيمية ، وكانت تختص بفض المنازعات التي قد تنبع بين الدول الأعضاء في الجماعة ، كما كانت تختص بإبداء آراء استشارية لرئيس الجماعة بشأن الأحكام الدستورية الخاصة بالجماعة ( أنظر المادة ٨٤ من الدستور الفرنسي الجديد ) .

ولم تكن الدول الأفريقية الأعضاء في الجماعة قد تمتعت بالاستقلال السياسي التام ، ولا سيما في مجال السياسة الخارجية وفقاً لأحكام المادة ٨٦ من الدستور الفرنسي الجديد . وابتداء من نوفمبر سنة ١٩٥٩ طالبت بعض الدول الأفريقية بالاستقلال التام مع إبداء الرغبة في الإحتفاظ بعضويتها في الجماعة .

وكان هذا الطلب موضع مناقشة في البر 'ان' الفرنسي ، وقد أسفرت عن الموافقة على تعديل الدستور الفرنسي تعديلاً أتيح بمقتضاه للدولة العضو في الجماعة أن تستقل استقلالاً تاماً مع الإحتفاظ بعضويتها في الجماعة (١) .

---

(١) صدر التعديل الدستوري في ٥ يونيو سنة ١٩٦٠ بموجب القانون الدستوري رقم ٥٢٩/٦٠ جاء فيه : « يضاف إلى المادة ٨٥ من الدستور فقرة ثانية نصها ما يأتي : « يجوز تعديل أحكام هذا الباب بموجب اتفاقات تقدمها جميع دول الجماعة ، وتوضع الأحكام الجديدة موضع التنفيذ بالشروط والأوضاع التي يتطلبها دستور كل دولة من هذه الدول ، ويضاف إلى المادة ٨٦ من الدستور الفقرات التالية ( ومن بينها فقرة تقول : يجوز أيضاً للدولة العضو في الجماعة أن تصبح مستقلة بطريق الاتفاق دون أن يترتب على هذا الاستقلال وقف انتمائها إلى الجماعة ) .

ثم تلا ذلك مفاوضات بين الحكومة الفرنسية والدول الأفريقية أسفرت عن قبول الدول الأفريقية في الأمم المتحدة في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦٠ وهي : جمهورية أفريقيا الوسطى ، وجمهورية تشاد ، وجمهورية جابون ، وجمهورية داهومي ، وجمهورية ساحل الذهب ، وجمهورية السنغال ، وجمهورية فولتا العليا ، وجمهورية الكونغو ( برازافيل ) وجمهورية مالي ، وجمهورية مدغشقر ، وجمهورية النيجر . ولم تنضم في هذا الحين جمهورية موريتانيا الإسلامية بسبب الفيتو السوفيتي في مجلس الأمن .

وقد طرأ بعدئذ على هذه المنظمة تغيرات ذات شأن ، منها خروج كل من ساحل العاج ، وفولتا العليا ، والنيجر ، وداهومي من هذه المنظمة في يونية سنة ١٩٦٠ ، وخروج جمهورية مالي في سبتمبر سنة ١٩٦٠ ، وفي نهاية العام لم يكن قد بقى في عضوية هذه المنظمة غير جمهورية أفريقيا الوسطى ، والكونغو ( برازافيل ) والسنغال ، وجابون ، وتشاد ، والكامرون ، ومدغشقر .

وفي هذا الحين قررت بعض الدول أن تكون فيما بينها مجموعة سياسية أفريقية خالصة لا ترتبط بأى دولة أوربية ، فاجتمعت في أكتوبر سنة ١٩٦٠ كل من السنغال ، وأفريقيا الوسطى ، والكونغو ( برازافيل ) ، وجابون ، وموريتانيا ، وداهومي ، وساحل العاج ، والنيجر ، والكامرون في مؤتمر أبيدجان لدراسة وسائل تنظيم التعاون بينها ، وكان من قرارات هذا المؤتمر عقد عدة مؤتمرات دولية للعمل على تحقيق أهدافها . ومن هذه المؤتمرات مؤتمر برازافيل في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، وقد انضمت إليه دولتان جديدتان هما الكونغو ( ليوبولدفيل ) وتشاد ، وتقرر في هذا المؤتمر إنشاء لجان للدراسة تتكون من ثلاثة ممثلين لكل دولة ، ويناط بها وضع مشروع جديد لإقامة منظمة أفريقية ملجأشية .

وفي مؤتمر آخر عقد في مدينة باوندى بالكمرىون في مارس سنة ١٩٦١ انضمت إلى هذه الدول الإحدى عشرة دولة مدغشقر ، ووضعت الأسس لوضع منظمة أفريقية ملجاشية للتعاون الاقتصادي ، كما وضع مبدأ الاشتراك في المؤتمرات الأفريقية العامة القادمة ، وهما مؤتمر منروfia ، ولاجوس .

ويعتبر مؤتمر تاناناريف الذى بدأ في ١١ سبتمبر سنة ١٩٦١ أساساً لمولد اتحاد الدول الأفريقية الملجاشية .

والاتحاد الأفريقى الملجاشى « اتحاد دول مستقلة ذات سيادة <sup>(١)</sup> » يهدف « إلى تنظيم التعاون بين الدول الأعضاء لتقوية تضامنها ، والحفاظة على أمنها الجماعى ، والمساعدة على تقدمها ، وتثبيت السلام فى أفريقيا وملجاش والعالم <sup>(٢)</sup> » .

والعضوية فى هذا الاتحاد مفتوحة لكل الدول الأفريقية، إذ بموجب حكم الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق لإتحاد « يتم قبول أى دولة داخل الاتحاد بإجماع آراء الأعضاء المكونين للاتحاد » وقد قبل فى الاتحاد بناء على ذلك جمهورية توجو فى يونية سنة ١٩٦٣ ، وللاتحاد أربع هيئات عاملة :

( ١ ) مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، وينعقد فى دورة عادية مرتين كل عام ، وينعقد فى دورات استثنائية بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء ، وتتخذ القرارات بالأغلبية العادية ، غير أنه يتطلب الإجماع فى المسائل المتعلقة بإنهاء الإستعمار . ومن اختصاصات هذا المؤتمر الإشراف على

---

(١) أنظر المادة الأولى من ميثاق الاتحاد .

(٢) « الثانية » « » « » .

السياسة العامة للاتحاد (١) ، وتعيين الأمين العام للمنظمة ، وتحديد مرتبه ، وتحديد الميزانية للأمانة العامة . ونصيب كل دولة عضو من هذه الميزانية .

(ب) اجتماع الوزراء ، وهو هيئة غير دائمة وغير منظمة تستطيع أن تجتمع في دورات غير عادية « حسب طبيعة المسائل » وتتكون من الوزراء المختصين، والخبراء، والمندوبين الدائمين لدى الأمم المتحدة (٢) .

(ج) مجموعة الاتحاد الأفريقي الملجاشى فى الأمم المتحدة ، وهي هيئة غير دائمة ، تجتمع فى مقر الأمم المتحدة قبل أن يتخذ أى قرار هام من أحد فروع المنظمة العالمية للتشاور ، وتنسيق سياسة المجموعة إزاء المشاكل التى تعرض أمام الأمم المتحدة (٣) .

(د) الأمانة العامة الإدارية للاتحاد ، ومقرها مدينة كوتونو فى داهومى ، وعلى رأسها أمين عام إدارى يعين لمدة سنتين بواسطة مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بناء على اقتراح رئيس جمهورية داهومى .

ولإلى جانب هذه الهيئات أنشئت هيئات أخرى بموجب اتفاقات دولية، وهذه الاتفاقات الدولية هي ميثاق الدفاع للاتحاد الأفريقى الملجاشى، ومعاهدة إنشاء المنظمة الأفريقية الملجاشية للتعاون الاقتصادى ، واتفاق الاتحاد الأفريقى والملجاشى للبريد والمواصلات السلكية . وسنتناول بشئ من التفصيل هذه الاتفاقات الدولية تاركين الاتفاقات الأخرى التى أبرمت فى مؤتمر تاناناريف (٤) .

(١) أنظر المادة الرابعة من ميثاق الاتحاد.

(٢) أنظر الفقرة الثانية من المادة الرابعة من ميثاق الاتحاد .

(٣) أنظر المادة الخامسة من ميثاق الاتحاد .

(٤) أنظر المادة الأولى من ميثاق الدفاع للاتحاد الأفريقى الملجاشى .

## ١ - ميثاق الدفاع للاتحاد الأفريقي الملجاشي :

هو ميثاق عسكري أبرم فيما بين الدول الـاثنتي عشرة التي وقعت ميثاق اتحاد الدول الأفريقية الملجاشية ، وهو مقتبس إلى حد كبير من أصول ميثاق الأحلاف العسكرية التي أبرمت بعد الحرب العالمية الثانية . وقد جاء في ديباجته تأكيداً أنه مخالفة دفاعية وذلك بالنص على مايلي : « تؤكد الدول المشتركة في هذا الميثاق تمسكها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وتعلن عن رغبتها في العيش بسلام مع جميع الدول . . . . وتقرر المحافظة على حرية شعوبها ، وحضاراتها الخاصة ، وحرياتها الفردية ، وسيادة القانون واحترام الإنسان . ولإدراكها أنها إذا بقيت منعزلة ستظل ضعيفة ، قررت توحيد جهودها للمحافظة على السلام والأمن في دولة كل منها ، وفي العالم ، وأيضاً للعمل على تنمية الوحدة الأفريقية الملجاشية ، لذلك تقرر هذه الدول الموافقة على الميثاق الحالي ، .

ويتضمن هذا الميثاق المبادئ التالية : ١ - مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية ، وتعهد الدول المنخلفة أن تسوى بالطرق السلمية جميع الخلافات الدولية التي قد تكون طرفاً فيها ، ولكنه لم يحدد الوسائل العملية التي بمقتضاها يتم تحقيق ذلك<sup>(١)</sup> . ٢ - مبدأ تنسيق سياساتها الخارجية ، وقد جاء في المادة الثانية من هذا الميثاق « . . . كما ستحاول إلغاء التعارض في سياساتها لاسيما في الميادين الاقتصادية والاجتماعية

---

(١) من هذه الاتفاقات : الاتفاق العام الخاص بالتمثيل الدبلوماسي ( ١٢ سبتمبر ١٩٦٢ ) الاتفاق الخاص بالمصانف والامتيازات التي يتمتع بها الذين يعملون في منظمات الاتحاد الأفريقي الملجاشي ( ١٢ سبتمبر ١٩٦٢ ) البروتوكولات الخاصة باللجان الفنية ( لجنة البحث العلمي - لجنة المشاكل النقدية - لجنة التجارة الخارجية - لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ) اتفاق التعاون القضائي الذي يتضمن ٦٨ مادة .. الخ .

والثقافية والدبلوماسية ، عن طريق تشجيع التعاون بين الأطراف بعضهم البعض . ٣ - مبدأ التشاور ، وقد جاء في المادة الرابعة : « يتشاور الأعضاء في الإجراءات التي تتخذ كل مرة بناء على طلب إحداها ، عندما تكون سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي أو الأمن لإحداها في حالة تهديد » . ٤ - مبدأ التضامن الجماعي ، وقد ورد ذلك وفقاً للقواعد التالية :  
( أ ) أى إعتداء يقع على دولة عضو يعتبر اعتداء موجهاً ضد جميع الدول الأعضاء . ( ب ) يجب على جميع الأعضاء المبادرة إلى مساعدة المعتدى عليه بناء على حق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى المعترف به في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . ولكن لا تتم هذه المساعدة إلا بناء على طلب الدولة المعتدى عليها<sup>(١)</sup> إلا في حالة ما إذا كان الاعتداء من القوة والعنف والسرعة بحيث يعطل أنظمتها وبنيتها من مزاولة سيادتها ، ففي مثل هذه الحال تتقدم الدول الأخرى لنجدها دون استدعاء منها .  
( ج ) العدوان الذى يوجب المساعدة ليس هو العدوان المسلح فحسب ، بل أيضاً كل حركات ذات طابع هدام موجهة من الخارج سواء استخدمت فيها الأسلحة أم لم تستخدم<sup>(٢)</sup> :

والميثاق عدة هيئات عاملة منها :

١ - المجلس الأعلى للميثاق<sup>(٣)</sup> ، ويتكون من مندوب عن كل دولة عضو ، وتصدر قراراته بأغلبية ثلثي الأعضاء ، ومن اختصاصاته دراسة

(١) أنظر المادة السادسة من ميثاق الدفاع .

(٢) أنظر المادة الثامنة من ميثاق الدفاع .

(٣) أنظر المادة الثانية عشرة من ميثاق الدفاع .

جميع المسائل المتعلقة بتطبيق ميثاق الدفاع في حدود ما يقرره مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

٢ — الأمانة العامة الدائمة للميثاق<sup>(١)</sup> ، وهي هيئة توضع تحت تصرف المجلس الأعلى ولها مقر دائم في مدينة أوجادجو ، وتولى إعداد دورات المجلس الأعلى ، وتشرف على تنفيذ قراراته .

٣ — هيئة أركان حرب وغيرها من الأجهزة المدنية والعسكرية<sup>(٢)</sup> التابعة لها ، وإنشاء ذلك من اختصاص المجلس الأعلى .

ويلاحظ على هذا الميثاق :

أولاً — أنه ميثاق مفتوح لغير الدول الأعضاء . غير أن انضمام غير الأعضاء يتطلب موافقة جميع الدول الموقعة على الميثاق . وقد جاء في المادة الخامسة عشرة « الميثاق الحالى مفتوح للدول الأفريقية الأخرى التى تكون على استعداد للمشاركة فى اتحاد الدول الأفريقية المماجاشية لتثبيت السلام والأمن للشعوب فى ظل احترام حقوق الإنسان » وكما أجاز قبول دول جديدة أجاز أيضاً فصل أى دولة عضو تكون قد ارتبطت بالتزامات تناقض الالتزامات التى يتضمنها الميثاق ، أو تكون قد تنكرت لالتزاماته ، ولكن يجب أن يكون الفصل مسبوقاً بإذار ، ويجب أن يصدر قرار الفصل بإجماع ثلثى أعضاء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات<sup>(٣)</sup> .

---

(١) أنظر المادة الثالثة عشرة من ميثاق الدفاع .

(٢) أنظر المادة الثالثة عشرة من ميثاق الدفاع .

(٣) أنظر المادة الثامنة عشرة من ميثاق الدفاع .

ثانياً — الميثاق ليس معاهدة دائمة (١) ، ولكنه موقوت بعشر سنوات من تاريخ سريان الميثاق ، كما يقضى بأن تتشاور الدول الأعضاء كل خمس سنوات في مراجعة الميثاق وهذه المراجعة يجب أن تتم بإجماع الآراء (٢) .

ثالثاً — يحيز الميثاق للدول الأعضاء فيه التحالف مع دولة أو مجموعة من الدول غير الأفريقية ، بشرط أن يكون ذلك متماشياً مع أهداف الميثاق . وفي ذلك تسجيل لعدم التقيد بسياسة عدم الانحياز وتجنب الأحلاف . ويبدو أن الغرض من ذلك السماح للمجموعة أن تتحالف مع فرنسا ، أو مع حلف جماعي تكون فرنسا عضواً فيه مثل حلف الأطلسي ، ولا قيد على هذا التحالف إلا الموافقة الجماعية من الدول الأعضاء .

## ٢ — معاهدة إنشاء المنظمة الأفريقية الملجاشية للتعاون الاقتصادي :

هي معاهدة دولية اقتصادية أبرمت بين الدول الاثنتي عشرة لتنسيق سياستها الاقتصادية ابتغاء تنميتها . وتهدف إلى « تقوية التضامن العميق ، وتوثيق التعاون بين الدول الأفريقية الملجاشية حتى ييسر لها الإسراع في رفع مستوى معيشة شعوبها (٣) » وذلك عن طريق « إيجاد تقارب تدريجي بين السياسة الاقتصادية للدول الأعضاء ، وتنسيق خطط تنميتها ، وخاصة في ميادين الإنتاج والمبادلات الداخلية والخارجية

---

(١) أنظر المادة العشرين من ميثاق الدفاع .

(٢) أنظر المادة التاسعة عشرة من ميثاق الدفاع .

(٣) أنظر المادة الثانية من معاهدة التعاون الاقتصادي .

والنقد والعلاقات مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية أو الدولية (١) .  
والمنظمة الأفريقية المماثلة للتعاون الاقتصادي ثلاث هيئات  
عاملة هي :

١ - المجلس ، وهو الهيئة التنفيذية العليا للمنظمة ، ولكل دولة  
مندوب فيه ، ويجتمع مرتين كل عام في دورات عادية ، كما يجتمع في  
دورات غير عادية بناء على دعوة رئيسه ، أو بناء على طلب أغلبية الأعضاء .  
وليس للمجلس مقر خاص ، ولكنه يجتمع بالتناوب في أقاليم الدول  
الأعضاء ، وتكون الرئاسة فيه أيضاً بالتناوب . ويتولى هذا المجلس  
الفصل في جميع المسائل التي تعنى المنظمة (٢) .

٢ - الأمانة العامة ، وهي الهيئة الإدارية الدائمة التي تعاون المجلس  
ومقرها مدينة ياوندى بالكمر ، وعلى رأسها سكرتير عام يعين  
لمدة سنتين (٣) .

٣ - اللجان الفنية وعددها أربع ، وهي لجنة الأبحاث العلمية والفنية ،  
ولجنة دراسات مشكلات النقد ، ولجنة التجارة الخارجية ، ولجنة التنمية  
الاقتصادية والاجتماعية (٤) .

---

(١) أنظر المادة الثالثة من معاهدة التعاون الاقتصادي .

(٢) أنظر المواد من ٦ إلى ١٤ من معاهدة التعاون الاقتصادي .

(٣) » » من ١٥ إلى ١٨ » » » » .

(٤) وافقت الدول الاثنتا عشرة على اتفاق آخر مكنل للمعاهدة الخاصة بإنشاء المنظمة  
الأفريقية المماثلة للتعاون الاقتصادي باسم «اتفاق بشأن امتيازات خاصة بالمنظمة المماثلة»  
وفيه توضيح للامتيازات والتسهيلات التي منحت للمنظمة ولممثل الدول الأعضاء فيها، ولأعضاء  
السكرتارية العامة من موظفين وخبراء مراسلين لديها .

### ٣ - الاتفاق الخاص بالاتحاد الأفريقي الملجأى للبريد والمواصلات

#### السلوكية :

وافقت الدول الـاثنتا عشرة على إنشاء اتحاد للبريد والمواصلات السلوكية ، هدفه تحسين طرق التعاون بين الدول الأعضاء عن طريق البريد والمواصلات السلوكية ، وتنسيق جهودها ، وتقديم اقتراحات مشتركة لمؤتمرات البريد والمواصلات السلوكية العالمية . ويتكون هذا الاتحاد من ثلاث هيئات عاملة ، وهى : لجنة الوزراء المسئولين عن البريد والمواصلات السلوكية وهى أعلى جهة مسئولة فى الاتحاد ، والأمانة العامة ومقرها مدينة برازافيل بالكونغو وعلى رأسها أمين عام يخضع مباشرة لسلطة رئيس لجنة الوزراء ، ولجان الدراسات الإدارية والفنية .

هذه أهم التنظيمات والهيئات التى أنشئت لتنسيق العلاقات بين الدول المنضمة إلى مجموعة برازافيل ، ويلاحظ عليها :

١ - أن المنظمات التى تشرف على التعاون داخل المجموعة متعددة ، وأن لكل منظمة دستوراً خاصاً ومجالساً خاصاً ، وأمانة خاصة ، وأن العضوية ليست مشتركة بين جميع المنظمات ، فتستطيع دولة أن تنضم إلى منظمة دون الأخرى .

٢ - اختلاف درجة التعاون داخل كل ميدان من ميادين ، ونرى أن التعاون السياسى أقل تنظيمياً من التعاون الاقتصادى أو العسكرى .

٣ - اختلاف مدة المعاهدات التى تنظم كل نوع من أنواع هذا التعاون . فمعاهدة الدفاع مدتها عشر سنوات ، واتفاق التعاون القضائى مدته خمس

## سنوات (١) وميثاق اتحاد الدول الأفريقية الملجاشية ، ومعاهدة التعاون الاقتصادي لم تحدد لها مدة معينة (٢).

(١) لم نتناول هذه المعاهدة وأمثالها اكتفاء بما أوردناه من المعاهدات الأخرى .  
(٢) وعندما انعقد مؤتمر أديس أبابا لم يذكر شيء عن المنظمات الإقليمية فوقم خلاف بين وفود الدول . فرأى فريق أن مجموعة برازافيل أصبحت غير ذات موضوع ، ونادى فريق آخر بضرورة الاحتفاظ بها ، وعندما اجتمع مجلس رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الملجاشي في يولية سنة ١٩٦٣ بمدينة كوتونو ، لم يعلن تصفية منظمات المجموعة اكتفاء بإعلان أن الاتحاد يجب أن يسير نحو الاندماج التدريجي في منظمة الوحدة الأفريقية .  
وفي الاجتماع الذي عقد وداكار في مارس سنة ١٩٦٤ ، أعلن تحويل الاتحاد الأفريقي الملجاشي من منظمة سياسية عامة إلى منظمة اقتصادية بحتة ، وقد كلفت لجنة بإعداد تدابير هذا التحويل ، فاجتمعت اللجنة في مدينة نواكشوت عاصمة موريتانيا فيما بين ٢٨ و ٣٠ أبريل لوضع دستور جديد للمنظمة الاقتصادية الجديدة . غير أن هذه المنظمة الجديدة لم يتح لها أن تحقق وجودها بالفعل لأن كلا من ساحل العاج والنيجر وفولتا العليا وجمهورية أفريقيا الوسطى رفضت التصديق على الميثاق الأساسي للمنظمة ، وقد أثار إخفاق هذا المشروع الجديد أسف بعض رؤساء الدول لتصفية الاتحاد الأفريقي الملجاشي القديم وقالوا أن تعاونا اقتصاديا يقوم بين مجموعة من الدول لا يتحقق دون أن يكون بينها تعاون سياسي ، ولهذا طلبوا إنشاء منظمة جديدة تكون لها اختصاصات إقتصادية وسياسية واسعة ، وقد تقرر إنشاء هذه المنظمة في اجتماع عقد بين الدول الفرنسية الناطقة بالفرنسية بمدينة نواكشوت في فبراير ١٩٦٥ .  
وجاء في البيان المشترك الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩٦٥ أن المنظمة الجديدة التي سميت المنظمة المشتركة الأفريقية الملجاشية الرموز إليها بالحروف الأولى من اسمها « أوكام » إنما هي تجمع أفريقي يهدف في إطار منظمة الوحدة الأفريقية إلى تقوية التعاون والتضامن بين الدول الأفريقية وملجاش بغية تمجيد نموها في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفنية والثقافية وقد وقع ميثاق منظمة الأوكام نهائيا في يونيو سنة ١٩٦٦ بمدينة نانا ناريف عاصمة جمهورية ملجاش وما زالت المنظمة تعمل إلى اليوم والميثاق العاملة بها تعقد بانتظام وتبني لها مجموعة من الوكالات المتخصصة نذكر منها « إفريقياك » وقد أنشئت في ٢٨ مارس ١٩٦١ . والمنظمة الأفريقية الملجاشية للبن وقد أنشئت في ديسمبر ١٩٦٠ والاتحاد الأفريقي الملجاشي للبريد والمواصلات السلكية ، والوكالة الأفريقية الملجاشية للملكية الصناعية ، والوكالة الدولية للسياحة الأفريقية وغيرها .

ويتبين من ذلك أن نجاح الأوكام يرجع أول ما يرجع إلى الوكالات المتخصصة التي أنشئت قبل قيامه ، وأن نجاح تلك الوكالات يرجع بدوره إلى المساعدات المالية والفنية التي تقدمها لها فرنسا .

## المبحث الرابع

### مجموعة منروفا

من دراستنا للمجموعتين القاريتين اللتين سبق الحديث عنهما ، نقيين أمرين : أولهما أن كثيراً من الدول الأفريقية المستقلة لم تنسب إلى أية مجموعة ، وثانيهما أن الفصل الاستعماري بين الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية ، والدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية ما زال قائماً ما دامت منظمة الاتحاد الأفريقي الملجأshi مقصورة على دول ناطقة بالفرنسية .

وقد حاولت بعض الدول الأفريقية التخلص من هاتين الظاهرتين في سبيل تحقيق الوحدة الأفريقية الشاملة . وتجلى هذا المجهود في المؤتمر الذي انعقد في منروفا فيما بين ١٢ و ٨ من مايو سنة ١٩٦١ ، واشترك فيه الإثنتا عشرة دولة التي تتألف منها مجموعة برازافيل مع سبع دول أفريقية أخرى لا تنتمي إلى أية مجموعة وهي : نيجيريا ، وأثيوبيا . وليبيريا ، وسيراليون ، والصومال ، وتونس ، وتوجو ( التي لم تكن قد انضمت إلى مجموعة برازافيل في هذا الحين ) . ولم تشترك في هذا المؤتمر دول مجموعة الدار البيضاء ، على الرغم من أنه كان لكل من غينيا ومالي دور كبير في التمهيد لعقده . وانتهى المؤتمر بإصدار بيان مشترك يتضمن إعلان الأسف لعدم اشتراك مجموعة دول الدار البيضاء فيه ، كما يتضمن المبادئ الستة التالية التي يجب أن تكون أساساً للعلاقات مستقبلاً بين الدول الأفريقية ، وهذه المبادئ هي :

١ - المساواة المطلقة في السيادة بين الدول الأفريقية مهما كانت مساحتها ، وعدد سكانها ، ومدى ثرائها . ٢ - عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . ٣ - احترام سيادة كل دولة ، والاعتراف بحقوقها في الوجود وفي تنمية شخصيتها بدون منازع . ٤ - استنكار قيام الحركات الهدامة التي تمولها الدول الخارجية . ٥ - إقامة تعاون على نمط أفريقي شامل يستند إلى التسامح والتضامن ، وعلاقات حسن الجوار ، وتبادل الآراء بصفة دورية ، واستنكار قيام أى دولة بدور الزعامة على الدول الأخرى . ٦ - الوحدة المنشودة في الوقت الحاضر ليست هي الوحدة السياسية للدول الأفريقية ذات السيادة ، ولكنها وحدة الآمال ووحدة السعى لتحقيق التضامن الاجتماعي والسياسي الأفريقي .

وكان أيضاً مما تضمنه البيان المشترك ، العمل على إنشاء منظمة أفريقية عامة شاملة ذات صفة استشارية تعمل على تحقيق المبادئ السابقة .

وأصدر المؤتمر غير ذلك توصيات بشأن بعض القضايا الأفريقية ، منها قضية الجزائر ، والكونغو ( ليوبولدفيل ) ، وأنجولا ، واتحاد جنوبي أفريقيا . كما أوصى بتكوين لجنة خبراء تكلف بوضع خطط التعاون الثقافي والدبلوماسي بين دول المجموعة الجديدة ، وقد تكونت هذه اللجنة فعلاً واجتمعت في مدينة داكار عاصمة السنغال فيما بين ١٧ و ٢٤ من يولية سنة ١٩٦١ ، كما انعقد اجتماع آخر لوزراء الاعلام في دول المجموعة بمدينة أبيدجان عاصمة ساحل الذهب في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٦١ .

ولكن هذا المؤتمر إذا كان قد حقق هدفه الأول ، وهو إدخال الدول الأفريقية التي لم يسبق لها الانضمام إلى أية مجموعة في هذه المجموعة

الجديدة ، وإذا كان قد نجح كذلك في تحقيق هدفه الثاني ، وهو التقريب بين الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية ، وبعض الدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية فإنه لم يستطع أن يحقق نجاحاً في التقريب بين أفريقيا الثورية وأفريقيا المعتدلة ، أى بين مجموعة دول الدار البيضاء ومجموعة برازافيل .

وقد أخذت نيجيريا على نفسها ، باعتبارها من الدول الأفريقية الكبرى ، أن تسعى لتحقيق هذا الهدف . وفي ١٢ أغسطس سنة ١٩٦١ وجه الدكتور أزيكوى حاكم عام نيجيريا عندما كان في لندن نداء عاماً يدعو فيه إلى التوفيق بين مجموعة الدار البيضاء ومجموعة منروfia الجديدة ، إذ كان يرى أن الخلافات بين المجموعتين ثانوية ، وأن التقارب بينهما سيكون انتصاراً كبيراً للوحدة الأفريقية .

وقد تقرر عقد مؤتمر جديد لمجموعة منروfia في لاجوس عاصمة نيجيريا في بداية يناير سنة ١٩٦٢ بغية العمل على تصفية ما بين المجموعتين والتقريب بينهما في سبيل اندماجهما في مجموعة واحدة .

وفي أوائل يناير سنة ١٩٦٢ اجتمع هذا المؤتمر ، ولكن دول منظمة الدار البيضاء قاطعته في آخر لحظة احتجاجاً على عدم دعوة حكومة الجزائر المؤقتة إلى هذا المؤتمر بذريعة أنها لم تحصل على استقلالها بعد ، ويرجع عدم دعوة حكومة الجزائر المؤقتة إلى موقف مجموعة برازافيل وهي تتمتع بأغلبية داخل مجموعة منروfia ، وقد اتخذت هذا الموقف ترضية لفرنسا .

وعلى الرغم من إخفاق مؤتمر لاجوس في التقريب بين مجموعة

منروفيا ومجموعة برازافيل ، فإنه قد نجح في إصدار مشروع لإقامة منظمة دولية أفريقية كان المقروض أن يتم التصديق عليه في مؤتمر ينعقد في أواخر سنة ١٩٦٢ ، ولكن هذا المؤتمر لم ينعقد . إلا أن مشروعه هذا جدير بالتحليل ، إذ كان من الموائيق التي أخذت في الاعتبار في مؤتمر أديس أبابا عند إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية .

وببدأ هذا المشروع بدياجة<sup>(١)</sup> تشير إلى رغبة الدول الأفريقية في تدعيم الوحدة الأفريقية عن طريق إنشاء منظمة أفريقية جديدة .

أما أهداف هذه المنظمة فهي وفقا لأحكام المادة الأولى من الميثاق :  
١ - رفع مستوى المعيشة لشعوب أفريقيا ٢ - الإسراع بالتنمية الاقتصادية  
٣ - زيادة إتاحة الفرصة التعليمية لأكثر عدد من الناس ٤ - رفع المستوى الصحي ٥ - التوفيق بين الأعمال السياسية .

ويلاحظ أن التعاون غير السياسي في المرتبة الأولى ، أما التعاون

---

(١) مما جاء في هذه الدياجة : نحن رؤساء دول وحكومات أفريقيا والمجالس قد اجتمعنا في لاجوس - نيجيريا بوحى من أهداف شعبنا نحو الأخوة والتضامن والتعاون والوحدة ، كما اتضح في المؤتمرات التاريخية السابقة التي عقدت لتحقيق تلك الأهداف ، ونحن نوافق على أن نؤكد تمسكنا بميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان .

ومكرسون أنفسنا وجهودنا من أجل تقدم أفريقيا الناهضة التحرة من الاستعمار . وراغبون في أن تكون كل اتجاهات أفريقيا نحو الاتحاد من أجل المحافظة على الاستقلال والحرية .

ومتفقون بأن كل دول أفريقيا المستقلة ترغب في تدعيم التضامن الأفريقي . ومستعدون لأن ترحب بروح من الأخوة بكل اقتراح يهدف إلى (تحقيق إقامة) منظمة مفتركة .. ومصممون على أن تتجنب الخصومة والصراع بين دول أفريقيا المستقلة .. عن طريق إنشاء منظمات وأجهزة قادرة على العمل نحو مصير مشترك .

السياسى فله المرتبة الثانية . ونجد هذا بارزا فى المادة الثانية التى ذكرت مختلف أنواع التعاون بين الدول الأفريقية ، بادئة بالتعاون الاقتصادى ومنتبهة بالتعاون العسكرى (١) .

وقد ذكرت المادة الثالثة من المشروع المبادئ السبعة التى ستقوم عليها المنظمة الجديدة . والمبادئ الثلاثة الأولى منها لا تختلف عن المبادئ الثلاثة الأولى من المبادئ السبعة التى اتخذت فى مؤتمر منروfia ( مايو سنة ١٩٦١ ) ، أما المبدأ الرابع فخاص بحل المنازعات بالطرق السلمية ، والخامس خاص باستنكار أى نشاط هدام تقوم به دولة فى إقليم دولة أخرى ، والسادس خاص بتوثيق التعاون فى مختلف الميادين ، أما المبدأ السابع فجديد بالنسبة إلى مجموعة منروfia ونصه : « تكرس الدول الأعضاء جهودها لتحرير بقية دول أفريقيا المستعمرة » ونرى من هذا بواصر التقارب بين مبادئ مجموعة دول الدار البيضاء ومجموعة دول برازافيل ، ومنروfia .

ويتضمن المشروع أيضا إنشاء ثلاث هيئات عاملة هى : مجلس رؤساء الدول والحكومات ، ومجلس الوزراء ، والسكرتارية العامة (٢) .

أما مجلس رؤساء الدول والحكومات (٣) فهو الهيئة العليا للمنظمة الجديدة ، ويجتمع كل سنتين ، ويكون فيه لكل دولة صوت واحد ، وتتخذ قراراته الموضوعية بأغلبية أربعة أخماس الحاضرين المشتركين فى التصويت . أما القرارات الإجرائية فتصدر بالأغلبية البسيطة ، وللمجلس حق إنشاء لجان خاصة لتحقيق أهدافه .

(١) ذكرت المادة الثانية ضروب التعاون على التلـى التالى : (١) التعاون الاقتصادى (٢) التعاون فى ميادين التعليم والثقافة (٣) التعاون فى ميدان الصحة والتغذية (٤) التعاون السياسى والدبلوماسى (٥) التعاون العلمى والفنى (٦) التعاون من أجل الدفاع .

(٢) أنظر المادة السادسة من المشروع .

(٣) أنظر المواد ٧ ، ٨ ، ٩ من المشروع .

أما السكرتارية العامة فهي الهيئة الإدارية للمنظمة ، وعلى رأسها  
سكرتير عام ينتخبه مجلس رؤساء الدول والحكومات لمدة ثلاث سنوات .  
ومن أهم أعمال السكرتير العام ، الاشتراك في جلسات الهيئات المختلفة ،  
والإشراف على تنفيذ قراراتها ، وتقديم تقرير سنوي عن أعمال المنظمة ،  
وإعداد الميزانية .

والمنظمة المقترحة فرع آخر يسمى هيئة التعاون والتنمية الاقتصادية  
يزعم إنشاؤه مستقبلا . كما كان هناك احتمال لإنشاء وكالات متخصصة  
للإشراف على التعاون الأفريقي في بعض الميادين الفنية .

تلك هي أهم أحكام المشروع الجديد ، ومنها يمكن معرفة الفرق بين  
أهم المبادئ التي تقوم عليها مجموعة الدار البيضاء ومجموعة برازافيل  
ومنروفيا ، وتبين مدى صحة ما قاله هوفويه بونيه من أن الفرق بين  
مجموعة برازافيل ومجموعة الدار البيضاء ليس سوى ظاهرة سطحية .

#### تعقيب : مقارنة بين التنظيمات شبه القارية المختلفة :

من المقارنة بين المجموعات هذه نستطيع أن نقول أن .  
١ - مجموعة دول الدار البيضاء ثورية في سياستها الخارجية ، تنادي  
بمحاربة الاستعمار ، واتباع سياسة عدم الانحياز ، والتخاض من القواعد  
العسكرية . بينما مجموعة برازافيل ومجموعة منروفيا معتدلتان في سياستهما  
الخارجية ، فبينما تستنكران الاستعمار وتطالبان بتصفيته ، فإنهما  
لاتناديان بمحاربته ، كما أنهما لاتدينان بمبدأ عدم الانحياز وتجنب  
الأحلاف . بل إن مجموعة برازافيل تشير صراحة في أحد مواعيقها إلى  
جواز الارتباط بدول أجنبية عن أفريقيا .

٢ - مجموعة دول الدار البيضاء اتخذت موقفا إيجابيا في قضية الجزائر ، وضمت الجزائر قبل استقلالها إلى عضوية منظماتها ( وهو إجراء ثوري جرى لم تقم به حتى جامعة الدول العربية ) ، أما منظمة برازافيل فقد اتخذت في ذلك موقفا سلبيا ، وتبعته في ذلك مجموعة منروfia .

أما فيما عدا هذين الموقفين فليس هناك فرق بين مجموعة الدار البيضاء ، ومجموعتي برازافيل ومنروfia .

وأخيراً ، فإن الخطوات التمهيدية التي أدت إلى قيام الوحدة الأفريقية وتجلت في مؤتمر أديس أبابا ، سارت على النسق التالي :

أولا : تقارب بين أفريقيا العربية ، وأفريقيا غير العربية في ظل منظمة الدار البيضاء ، وكان من عوامل التقارب اشتراك أعضاء هذه المجموعة في بعض المبادئ الثورية .

ثانيا : تخلص الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية من النفوذ الصريح للاستعمار الفرنسي عن طريق إقامة منظمة برازافيل التي لم تشترك فيها فرنسا .

ثالثا : التقارب بين أفريقيا الناطقة بالفرنسية ، وأفريقيا الناطقة بالإنجليزية ، وأفريقيا غير المنضمة إلى أية مجموعة عن طريق إقامة مجموعة منروfia .

ومن ثم لم يبق بعدئذ إلا التقارب بين أفريقيا الثائرة وأفريقيا المعتدلة أي بين مجموعة الدار البيضاء ، ومجموعتي برازافيل ومنروfia ، وهذا هو الذي تحقق فيما بعد في مؤتمر أديس أبابا .

## الفصل الثاني

### مؤتمر أديس أبابا وصداه في العالم

جاء مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة الذي انعقد في أديس أبابا في شهر مايو سنة ١٩٦٣ ، نتيجة لقرار اتخذته وزراء خارجية الدول الأعضاء في اتحاد أفريقيا وملجاش في ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، وقد تم هذا المؤتمر على مرحلتين : المرحلة الأولى مؤتمر تمهيدى لوزراء خارجية الدول الأفريقية من ١٥ إلى ٢٣ مايو سنة ١٩٦٣ ، والمرحلة الثانية تلت ذلك مباشرة بعقد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، وقد انتهى بالتوقيع على ميثاق أديس أبابا في ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ .

واشترك في هذا المؤتمر ثلاثون دولة أفريقية مستقلة هي ( حسب الترتيب الأبجدي ) أثيوبيا ، الجزائر ، الجمهورية العربية المتحدة ، السنغال ، السودان ، الصومال ، الكمرون ، زائير ، الكونغو برازافيل ، الكونغو ليوبولدفيل ، النيجر ، أوغندا ، بورندي ، تشاد ، تنجانيقا ، تونس ، جابون ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، داهومي ، رواندا ، ساحل العاج ، سيراليون ، غانا ، غينيا ، فولتا العليا ، ليبيريا ، ليبيا ، مالي ، مدغشقر ، موريتانيا ، نيجيريا .

ويلاحظ في هذا المؤتمر :

١ - عدم إشراك المغرب احتجاجا على اشتراك موريتانيا ، ولعدم اعتراف المغرب بقيام دولة موريتانيا<sup>(١)</sup>.

---

(١) كانت مطالب المغرب الخاصة باعتبار موريتانيا جزءاً من المملكة المغربية سبباً في عدم اشتراك وزير خارجية المغرب في مؤتمر وزراء الخارجية ، ثم في مقاطعة ملك المغرب لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات . ورغم حضور وفد مغربي برئاسة أحمد بفريج وزير الخارجية في أديس أبابا .

٢ - عدم اشتراك توجو ، وذلك بسبب تردد كثير من الدول الأفريقية في الاعتراف بحكومة توجو الجديدة التي وصلت إلى الحكم على أثر اغتيال الرئيس سلفانوس أولمبيو (١) .

٣ - اشترك في المؤتمر ثمانون مراقبا يمثلون أربعة وعشرين حزباً ومنظمة تحريرية لبلاد أفريقية لم تكن قد استقلت عند انعقاد المؤتمر (٢) .

٤ - حضر المؤتمر السيد جورج ايفان سيمث نيابة عن السكرتير العام للأمم المتحدة ، وكان قد تلقى دعوة شخصية من الإمبراطور هيلاسلامى ، كما حضره السيد مانويل تروكو سفير شيلي لدى منظمة الدول الأمريكية كمراقب ، بناء على دعوة من الحكومة الأثيوبية (٣) .

---

(١) ومع ذلك ، فقد وقعت كل من المغرب وتوجو بعدئذ على ميثاق أديس أبابا واعتبرت كل من الدوائين من الدول الأصلية في المنظمة .

(٢) الأحزاب والمنظمات التحريرية التي اشتركت في المؤتمر هي : اتحاد كينيا الأفريقى القومى « كانو » ( ١٠ أعضاء ) - حزب الشعب التقدمى فى جامبيا (عضو واحد) - جبهة الكفاح للاستقلال القومى لافينيا بيساو « فلينج » ( ٤ أعضاء ) - جبهة التحرير القومى لأنجولا ( ٤ أعضاء ) - الحركة الشعبية لتحرير أنجولا ( ٥ أعضاء ) - حزب الاستقلال القومى الموحد ( ٣ أعضاء ) - الاتحاد الاشتراكى الأفريقى الموحد لزيمبابوى ( عضوان ) - جبهة تحرير موزمبيق ( ٣ أعضاء ) - اتحاد شعب زيمبابوى الأفريقى لروديسيا الجنوبية ( ٨ أعضاء ) - الرابطة الموحدة للمقاومة الشمالية ( مندمج فى حزب الكانو ) - حركة التحرير القومى لكومور ( عضوان ) - جمعية تحرير سان تومى وبرانسيب ( عضوان ) - الحزب الأفريقى لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر ( عضو واحد ) - منظمة الشعب الأفريقى فى الجنوب الغربى ( ٤ أعضاء ) - الاتحاد الديمقراطى القومى لموزمبيق « أودينامو » ( ٣ أعضاء ) - حزب مؤتمر باسوتولاند ( ٣ أعضاء ) - الحزب القومى لسوازيلاند ( ٣ أعضاء ) - المؤتمر الأفريقى الموحد ( ٣ أعضاء ) - الأمة الأفريقية الموحدة ( ٦ أعضاء ) - الحزب القومى لنيجيار ( ٥ أعضاء ) - اتحاد أبناء غينيا البرتغالية ( ٣ أعضاء ) - حزب زنجبار الأفريقى الشيرازى ( عضو واحد ) - أفريقيا الجنوبية ( ٣ أعضاء ) - روديسيا الجنوبية ( عضو واحد ) - حسب الترتيب الوارد فى مضابط مؤتمر القمة لدول الأفريقية المستقلة ، المجلد الثانى ، رقم ١٩ ( من الفهرست ) ص ١ الى ص ٤ . وقد اعتمدنا على النسخة الإنجليزية من المضابط ، ما لم نذكر خلاف ذلك .

(٣) كانت الحكومة الأثيوبية قد اتفقت مع مانويل تروكو لتشيده فيما يختص بالبنيان الإدارى للمنظمة الجديدة .

## المبحث الأول

### المؤتمر التمهيدي لوزراء خارجية الدول الأفريقية

بدأ مؤتمر وزراء الخارجية جلسته الافتتاحية في ١٥ مايو بانتخاب السيد كتيما يفر وزير خارجية أثيوبيا رئيساً له ، كما وافق على جدول الأعمال الآتي<sup>(١)</sup> : ١- إنشاء منظمة للدول الأفريقية . ٢- التعاون بين الدول الأفريقية في المبادئ المختلفة . ٣- التخلص من الاستعمار . ٤- التمييز العنصري . ٥- أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على النمو الاقتصادي في أفريقيا . ٦- نزع السلاح . ٧- إنشاء لجنة توفيق دائمة . ٨- أفريقيا والأمم المتحدة .

وقد كون المؤتمر لجننتين : أسند إلى اللجنة الأولى دراسة النقاط ١ ، ٢ ، ٥ ، ٨ من جدول الأعمال ، وانتخبت هذه اللجنة دودوتيام وزير خارجية السنغال رئيساً لها ، ولاياشي ياكر المندوب الجزائري مقررأ لها<sup>(٢)</sup> .

وبدأت اللجنة بالنظر في مهمتها الأساسية - وهي إنشاء منظمة للدول الأفريقية - وأمامها نصوص ميثاق لاجوس وميثاق الدار البيضاء ، ومشروع ميثاق جديد عرضته الحكومة الأثيوبية ، وكذلك اقتراح تقدم به كوامي نكروما رئيس جمهورية غانا .

وكان اقتراح رئيس جمهورية غانا ينصب بصفة خاصة على إنشاء

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، جدول الأعمال رقم ١٢ ، ١٧ مايو ١٩٦٣ .  
(٢) أنظر مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، الجلسة الثالثة / ٢٢ مايو ١٩٦٣ .

اتحاد فيدرالى بين الدول الأفريقية، وهو اتحاد لن يترتب عليه بالضرورة -  
في نظر الرئيس (فكر وما) - التضحية بالسيادات القومية . ومع ذلك ، فقد  
أصر رئيس غانا على أن « تنادى الشعوب الأفريقية بالقضاء على الحواجز  
التي تفصل بينها (١) ، كما طالب بإنهاء التجمعات والتكتلات الإقليمية .

وعلى النقيض من ذلك ، أكد مشروع الميثاق الذى تقدمت به  
الحكومة الأثيوبية ضرورة السير بخطى تدريجية، فقد نادى هذا المشروع  
بالتعاون بين الدول الأفريقية فى شتى الميادين بما فيها الدفاع ، وإنشاء  
مجلس من رؤساء الدول والحكومات ، وسكرتارية دائمة لتنسيق  
الشئون الأفريقية ، ومع ذلك فقد أكد فى الوقت نفسه وجوب الخضوع  
لمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل دولة أفريقية ، و « احترام  
سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقوقها الأكيد فى الحياة تحت ظل  
الاستقلال (٢) » .

وعلى ذلك ، كانت الاقتراحات المعروضة أمام وزراء الخارجية  
تشمل مختلف الصور التى يمكن بموجبها تحقيق الترابط بين الدول  
الأفريقية ، ولم يكن من السهل إيجاد حل وسط نظراً لاختلاف الاتجاهات  
والمواقف وتباعدها تباعداً واضحاً ، وكانت بعض الوفود تشعر بأنها  
لا تستطيع أن تتقيد بمشروع معين من المشروعات المعروضة أمام اللجنة،  
ما دام لا يوجد لديها تفويض من حكومتها بذلك .

ومحاولة منها لإيجاد حل لهذا الموقف ، قررت اللجنة إنشاء لجنة فرعية

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ٣٦ ص ١١

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، اللجنة الأولى ، Empec، ١٧/١ مايو ١٩٦٣

المادة ٢ ، الفقرة ٣ .

لتضع مشروعاً يوفق بين الانحازات المختلفة ، وتكونت هذه اللجنة الفرعية من تسع دول <sup>(١)</sup> وانتخبت مندوب تنجانيقا رئيساً لها، واجتمعت عدة مرات في خلال يومى ١٧ و ١٨ مايو، ولكن دون الوصول إلى نتيجة. ولذلك طلبت اللجنة (الأصلية) من مندوب الجزائر أن يعد مشروع توصية يشمل جميع المشاكل الخاصة بالمبادئ وبالأجهزة اللازمة للوحدة الأفريقية لعرضها على مؤتمر رؤساء الدول والحكومات القادم . وقد صدرت توصية هذه اللجنة <sup>(٢)</sup> بناء على هذا المشروع ، وجاء فيها توضيح تام للمزايا التي سوف تحققها الشعوب والأمم الأفريقية نتيجة الوحدة بينها ، وتأكيذاً للمبادئ السياسية التي هي المتطلبات الضرورية للوحدة والتعاون ، كما أوصت بأن يقوم مؤتمر رؤساء الدول :

- ١ - بالنظر في مشروع الميثاق الذى تقدمت به أنيوييا .
- ٢ - أن يطلب من الحكومة الأنيوية إنشاء سكرتارية مؤقتة .
- ٣ - أن يطلب من هذه السكرتارية ، عرض مشروع الميثاق الأنيوي على جميع الحكومات الأفريقية لإبداء ملاحظاتها عليه ، واقتراح تعديلاتها قبل اجتماع وزراء الخارجية مرة أخرى .
- ٤ - أن يطلب من هذه السكرتارية تجميع جميع الوثائق الأخرى - ولا سيما ميثاق لاجوس والدار البيضاء ، واقتراح غانا ، وكذلك أى تعديلات أو تعليقات - تمهيداً لمؤتمر وزراء الخارجية القادم .

---

(١) وهي: أنيوييا - الجزائر - الكمرون - تنجانيقا - تونس - غانا - غينيا - مدغشقر - نيجيريا .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، اللجنة الأولى ، مشروع قرار رقم ١٦ ، ١٩٦٣ ، مايو ١٩٦٣ ص ٩ .

وكانت العلاقة بين أفريقيا والأمم المتحدة موضوع مناقشة هامة أخرى في اللجنة الأولى : وقد أشارت المناقشات التي دارت في هذا الموضوع ، وكذلك القرار الذي اتخذته اللجنة<sup>(١)</sup> إلى أن الدول الأفريقية غير ممثلة تمثيلا كافيا في مختلف أجهزة الأمم المتحدة ، وإلى ضرورة تدعيم المجموعة الأفريقية في المنظمة العالمية دون الإضرار بعلاقاتها الوثيقة بالدول الآسيوية ، وكونت اللجنة أيضا لجنة فرعية من ست دول<sup>(٢)</sup> ، وكلفتها دراسة بعض المشاكل الخاصة بالعلاقة بين أفريقيا والأمم المتحدة .

ولقد تناولت اللجنة الأولى موضوع التعاون بين الدول الأفريقية من الناحية الاقتصادية أولا ، واشتركت غالبية الوفود في مناقشة شتى المشاكل الخاصة بهذا التعاون ، كإنشاء سوق أفريقية مشتركة على أن تكون هذه عملية تدريجية تتم بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وإنشاء اتحاد للدفع والمقاصة ، وتنسيق النقل وإنماؤه ، وتحقيق الانسجام بين خطط التنمية المختلفة ، وقد دارت المناقشة أيضا حول وجوب تحسين العلاقات الاقتصادية بين أفريقيا وباقي أجزاء العالم ، وبالذات حول وجوب دراسة الطرق المؤدية إلى تحسين معدل التبادل الدولي وضمان المكاسب التي تنجم عن الصادرات ، وكذلك الحاجة إلى دراسة آثار التجمعات الاقتصادية غير الأفريقية في

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الاول ، اللجنة الأولى ، مشروع قرار رقم ٥ .

١٩ مايو ١٩٦٣ .

(٢) وهي الجمهورية العربية المتحدة - الكونغو (ليوبولدفيل) - المغرب - تونس -

سيراليون - غانا .

اقتصاديات أفريقيا<sup>(١)</sup>. وأصدرت اللجنة توصية أعدتها لجنة فرعية من خمس دول<sup>(٢)</sup> اقترحت فيها أن يقوم مؤتمر رؤساء الدول بتعيين لجنة تحضيرية من الخبراء لدراسة جميع هذه المسائل بالاشتراك مع الحكومات الأفريقية المختلفة وباستشارة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. كما أوصت بأن يقوم مؤتمر رؤساء الدول « بالترحيب » بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة ١٩٦٤ ، وبحث جميع الدول المعنية على التفاوض بعضها مع بعض بغية تحسين مركز الدول النامية في الأسواق العالمية . وأوصت كذلك بأن يقوم مؤتمر رؤساء الدول « بالترحيب » بمؤتمر وزراء مالية الأفريقين القادم ، وبتأكيد رغبتهم في تدعيم الإجراءات التي تتخذ من أجل إنشاء بنك التنمية الأفريقي في أسرع وقت ممكن ، وبأن يؤخذ في الاعتبار التقدم الذي تحرزه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإنشاء مؤسسة دأكر للتنمية الاقتصادية والتخطيط ، وكذلك « الحيلولة دون استخدام الدول غير الأفريقية للتعاون الاقتصادي ، والمعونة الفنية كوسيلة خداعة للتدخل في الشؤون الأفريقية بما قد يكون له آثار ضارة في استقلال الدول الأفريقية ووحدةها »<sup>(٣)</sup>.

وقد اتخذت اللجنة الأولى قراراتين خاصين بالتعاون الأفريقي في ميادين أخرى غير الميدان الاقتصادي : الأول ، خاص بالتعليم الفني والتعاون الثقافي<sup>(٤)</sup> ، والثاني خاص بالمشروعات الاجتماعية ومشروعات الصحة

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، الجلسة الكاملة الثالثة ، ٢٢ مايو ١٩٦٣ ، ص ٤ .

(٢) وهي السودان - الكونغو (ليوبولدفيل) - أوغنده - جابون - نيجيريا .

(٣) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، اللجنة الأولى ، مشروع قرار رقم ١٤ ، Rev ، ٢٠ مايو سنة ١٩٦٣ ، ص ٣ .

(٤) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، اللجنة الأولى ، مشروع قرار رقم ٩ ، Rev ، ٢٠ مايو سنة ١٩٦٣ .

العامة المشتركة (١). كما أوصت اللجنة بأن يقوم رؤساء الدول بتحديد دور لجنة التعاون الفني في أفريقيا في إطار التعاون الأفريقي الشامل (٢). وقد اتخذت اللجنة هذه القرارات بعد خمسة جلسات، واختتمت أعمالها في يوم ٢٠ مايو.

ولقد كون مؤتمر وزراء الخارجية لجنته الثانية لدراسة النقط ٣ و ٤ و ٦ من جدول الأعمال، هي على التساوي : ١ - التخلص من الاستعمار . ٢ - التمييز العنصري . ٣ - نزع السلاح .

وانتخبت هذه اللجنة السيد لربيلو تيلي مندوب غينيا الدائم لدى الأمم المتحدة رئيساً لها، والسيد جون كريفا سمارت وزير خارجية سيراليون مقررأ لها (٢).

وقد تبني مؤتمر وزراء الخارجية توصيات هذه اللجنة - التي أعدها ثلاث لجان فرعية (١) - بعد مناقشة دامت يومين . ومن الاقتراحات الهامة التي تضمنتها هذه التوصيات : إنشاء قوة من المتطوعين للمساعدة على تحرير البلاد الأفريقية التي لا تزال خاضعة للاستعمار - إنشاء صندوق خاص لمعاونة حركات التحرر المختلفة في هذه الأقاليم - إنشاء

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، اللجنة الأولى ، مشروع قرار رقم ١٠ ، ١٩٦٣ مايو سنة .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، اللجنة الأولى ، مشروع قرار رقم ١٧ ، ٢٠ مايو سنة ١٩٦٣ .

(٣) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، الجلسة الكاملة الرابعة ، ٢٢ مايو ١٩٦٣ .  
(٤) اللجنة الفرعية الأولى ( لدراسة موضوع التخلص من الاستعمار ) تكونت من : السنغال ، تنجانيقا ، تونس ، ساحل العاج ، مالي . واللجنة الفرعية الثانية ( لدراسة موضوع التمييز العنصري ) من الصومال ، الكونغو ( ليوبولدفيل ) ، المغرب ، غينيا ، ليبيريا ، واللجنة الفرعية الثالثة ( لدراسة موضوع نزع السلاح ) من أنيويبا ، الجمهورية العربية المتحدة ، السودان ، فولتا العليا ، نيجيريا .

صندوق لمساعدة الحركة المعارضة للتمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا ،  
وقيام جميع الدول الأفريقية بقطع علاقاتها التجارية والدبلوماسية  
والقنصلية بحكومتى البرتغال وجنوب أفريقيا. وقد اقترح مشروع التوصية  
الذى أعدته اللجنة بشأن نزع السلاح أن يقوم رؤساء الدول بالتصميم  
على العمل من أجل «إعلان وقبول» أفريقيا كمنطقة مجردة من الأسلحة  
النووية ، وإزالة القواعد العسكرية منها ، ومناشدة الدول الكبرى  
« بتخفيض الأسلحة التقليدية ، وإنهاء السباق على التسلح ، والتوقيع على  
معاهدة نزع عام وكامل للسلاح تحت رقابة دولية دقيقة وفعالة (١) .

\* \* \*

وعلى الرغم من الرغبة الحقيقية فى التوفيق والتراضى التى سادت  
مؤتمر وزراء الخارجية طوال هذه الإجراءات ، فإن المؤتمر لم يحقق من  
أهدافه إلا قدراً ضئيلاً من الناحية العملية .

فأولاً : نجد أن المؤتمر لم يتخذ قراراً بشأن مشكلة توجو، رغم المساعى  
التي بذلها السيد كوجو بوشيو وزير خارجية غانا (٢) ، ومع أن المؤتمر  
لم يناعز بأى حال من الأحوال فى شرعية حكومة توجو الجديدة إلا أنه  
فضل أن يترك القرار النهائى فى هذا الصدد لرؤساء الدول (٣) .

ومن ناحية أخرى لم يضع المؤتمر مشروعاً لميثاق أفريقيا ، بل اكتفى  
بتجميع بعض الوثائق ، وإقرار بعض المبادئ العامة ، وذلك بسبب ما بدا

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، اللجنة الثانية ، اقتراح رقم ٣ ، ١٩ مايو  
سنة ١٩٦٣ .

(٢) أنظر تدخل وزير خارجية غانا فى مضابط مؤتمر القمة ، الجلسة الكاملة ، S.R. ،  
٢٣ مايو سنة ١٩٦٣ ، ص ٧ - ٨ .

(٣) مما زاد الأمور تعقيداً أن السيد أيدو أما وزير خارجية توجو كان فى أديس أبابا  
خلال هذه المناقشات دون أن يستطيع الاشتراك فيها ، ومن ناحية أخرى أن السيد مللى ،  
وكان وزيراً لداخلية فى حكومة الرئيس القتال سلفانغيبوس أوليوتم لجأ إلى نيجيريا ، حاول أن  
يسافر إلى أديس أبابا لمعارض اشتراك ممثل حكومة جرونسكى الجديدة فى المؤتمر .

من استحالة التوفيق بين أنصار الاتحاد الفيدرالى ، وأنصار الإتحاد  
الكونفدرالى الأفريقى .

وفى الواقع ، كان مافعله مؤتمر وزراء الخارجية هو إظهار  
وتوضيح للمشاكل المطروحة ، تاركا كلمة الفصل النهائية لمؤتمر رؤساء  
الدول والحكومات .

عبر عن هذا الموقف السيد منجى سليم وزير خارجية تونس بقوله  
« ميثاق فى أديس أبابا ، أشطبوا ذلك من مذكراتكم ، إننا لم نفعل  
أكثر من تجميع بعض الوثائق التى -تستخدم كأساس لأعمال رؤساء  
الدول» (١) .

كذلك قال دودوتيام وزير خارجية السنغال ، مردداً لنفس الفكرة  
«نحن لسنا سحرة، فلم يسمع أحد عن ميثاق دولى تم الأخذ به فى مؤتمر  
واحد» (٢) .

(١) و (٢) أنظر ج ، ش فروليخ « مؤتمر أديس أبابا ١٥ — ٢٩ مايو سنة ١٩٦٣ »  
مجلة الدفاع القومى (الفرنسية) ، عدد يوليو سنة ١٩٦٣ ، ص ١١٤١ .

## المبحث الثانى

### مؤتمر رؤساء الدول والحكومات

لقد اشترك أكثر من خمسمائة مندوب فى المرحلة الثانية من مؤتمر القمة الأفريقى التى بدأت فى ٢٣ مايو بأديس أبابا ، وفيما يلى بيان عن رؤساء الدول والحكومات الذين حضروا المؤتمر، وعدد أفراد حاشية كل منهم حسب الترتيب الوارد فى مضابط مؤتمر القمة .

ويلاحظ أن هذه الأرقام تتضمن الحرس والخدم : أحمد بن بلال ( الجزائر ) ١٣ - الملك نوامبوتسا ( بوروندى ) ٤ - أحمدو أهديجو ( الكمرون ) ١٥ - دافيد داكو ( جمهورية أفريقيا الوسطى ) ٧ - فرانسوا تومبالباى ( تشاد ) ١٣ - فولبير يولو ( الكونغو برازافيل ) ١٠ - جوزيف كازافوبو ( الكونغو ليوبولد فيل ) ١٥ - هوبرت ماجا ( داهومى ) ١٣ - الامبراطور هيلاسلامى ( أثيوبيا ) ٣٠ - ليون مبا ( جابون ) ١٠ - كوامى نكروما ( غانا ) ٤٠ - سيكوتورى ( غينيا ) ١٢ - هوفويه بوانيه ( ساحل العاج ) ٢٦ - ولیم تابمان ( ليبيريا ) ٩ - الأمير حسن رضا ( ليبيا ) ١١ - فيليب تسييرانانا ( مدغشقر ) ١٨ - موديو كيتا ( مالى ) ٢٥ - مختار ولد داداه ( موريتانيا ) ١٥ - أحمد بلقريج ( الممثل الشخصى لملك المغرب ) ١٢ - ديورى هماني ( النيجر ) ٨ - الحاج أبو بكر تفاوا بلبوا ( نيجيريا ) ٣٢ - كاياباندا ( رواندا ) ٢ - ليوبولد سنجور ( السنغال ) ٧ - السير ميلتون ماجاى ( سيراليون ) ٩ - آدن عبد الله عثمان ( الصومال ) ١٥ - الفريق إبراهيم عبود ( السودان ) ١٣ - جوليوس نيريرى ( تنجانيقا ) ١١ - الحبيب بورقيبة ( تونس ) ٢٦ - أبولو ملتون أوبوتى ( أوغندا ) ٩ - جمال عبد الناصر ( الجمهورية العربية المتحدة ) ٥٢ - موريس ياميجو ( فولتا العليا ) .

ويتضح مما تقدم أن وفد الجمهورية العربية المتحدة كان أكبر الوفود ( ٥٢ عضوا ) على حين كان أصغرها وفد رواندا ( عضوان ) . وكانت قاعة « أفريقيا هول » ، التي عقدت فيها الاجتماعات ، مزدحمة بالصحفيين والمصورين من جميع أنحاء العالم . وإدراكا من رؤساء الدول لحاجة الأمل الكبرى التي سوف يشعر بها الرأي العام الأفريقي إذا ما أخفقوا في وضع ميثاق الوحدة الأفريقية<sup>(١)</sup> قرروا في الحال تكوين لجنة خاصة من وزراء الخارجية لإعداد مشروع الميثاق المنظمة الجديدة .

وعندما اختتمت هذه اللجنة الخاصة أعمالها ، لم يعد هناك إلا بعض الأمور التفصيلية المتروكة لرؤساء الدول للفصل فيها في جلساتهم ، ومن ذلك اسم المنظمة الجديدة فقد تقرر جعله « منظمة الوحدة الأفريقية » بدلا من « منظمة الدول الأفريقية والملاجشية » ، كذلك تقرر أن تعقد اجتماعات رؤساء الدول مرة على الأقل في السنة بدلا من مرة كل سنتين ، واختيرت حكومة أثيوبيا لأن تكون الجهة التي تودع لديها وثائق التصديق على الميثاق ، كما عهد إليهما في مهمة تسجيل الميثاق لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة .

وفي حفل رسمي أقيم في ٢٨ مايو ، وقع رؤساء الدول الثلاثون على الميثاق الأفريقي ، فكان ذلك تسجيلا حاسما لنجاح مؤتمر أديس أبابا .

---

(١) لقد عبر امبراطور أثيوبيا عن هذا الشعور في الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه يوم ٢٢ مايو بقوله « لا يمكن أن ينفض هذا المؤتمر دون تبني ميثاق أفريقي موحد . لا يمكن أن تغادر هذه القاعة بدون إنشاء منظمة أفريقية واحدة . . . فإذا أخفقنا ، فسوف نكون قد نحلينا عن مسؤولياتنا تجاه أفريقيا وتجاه الشعوب التي نقودها . أما إذا نجحنا فهذا معنا فقط سوف نكون قد بررنا وجودنا [ يقصد في هذه القاعة ] مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني رقم ١٣ ص ٤ .

وفي أثناء قيام لجنة وزراء الخارجية الخاصة بمهمتها الشاقة ، ألقى كل من رؤساء الدول خطاباً في الجلسة العلنية لتوضيح موقفه وسياسته الأفريقية ، وقد ترددت بعض التصريحات الأساسية خلال هذه الخطب جميعاً ، كالمناداة بالوحدة القارية ، وبالحياد ، وبإزالة الرواسب الأخيرة للاستعمار ، والتأييد الفعال لحركات التحرر ، ومحاربة الاستعمار الجديد ، والحاجة إلى تنسيق اقتصاديات الدول الأفريقية ، والتعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة . . . الخ . ولن نعرض لهذه الموضوعات هنا ، إذ سبق لنا أن عرضنا لبعضها عند الحديث عن مؤتمر وزراء الخارجية ، ولأن كثيراً منها قد سجلت في الميثاق الأفريقي ، وسنعرض له بإسهاب في الفصل التالي المخصص لدراسة أيديولوجية ميثاق أديس أبابا .

## المبحث الثالث

### صدى المؤتمر في العالم

أظهرت الأوساط الرسمية اهتماماً ملحوظاً بالمؤتمر أثناء انعقاده ، كما دلت على ذلك برقيات التهنئة التي وردت إليه من مختلف أنحاء العالم .

ولقد أسرعت الدولتان العظميان — الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بتهنئة المؤتمر ، وكانت الأسبقية للاتحاد السوفيتي . ففي ٢٢ مايو ، أرسل نيكيتا خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي برقية تهنئة طويلة إلى رئيس المؤتمر ، وبما جاء فيها :

« إن انعقاد مؤتمر له مثل هذه الأهمية هو نتيجة مقنعة لسير حركات التحرر القومي المجيد ، هذا السير الذي يمحو من فوق سطح الأرض بقايا النظام الاستعماري المشين ، ويفتح السبيل أمام الحرية والسلام والرقى للشعوب ... إن الدول الوحيدة التي قد لا تؤيد الوحدة الأفريقية هي تلك التي لها أهداف أنانية في هذه القارة ، وكما هو معلوم ، لا يسعى الاتحاد السوفيتي وراء مكاسب ومصالح اقتصادية في أفريقيا . أما عن مصالحنا السياسية ، فإن غايتنا الوحيدة هي أن تعيش شعوب هذه القارة في ظل الحرية والاستقلال والسلام ، هذا هو السبب الذي من أجله يؤيد الاتحاد السوفيتي بقوة المحاولات التي تبذلها الدول الأفريقية من أجل تحقيق الوحدة والتضامن . إن الدول الأفريقية ، في كفاحها من أجل إزالة الإستعمار بصورة كافة إزالة نهائية ، ومن أجل تدعيم استقلالها ، وإنماء التعاون الدولي ، سوف تجد من جانب الشعب السوفيتي

وحكومته - كما وجدت دائماً - لا العطف والحنو فحسب ، بل التأييد  
الودى كذلك (١)....

وفي اليوم التالي ، بادر جون كيندى رئيس الولايات المتحدة بإرسال  
برقية كان من محتوياتها :

« . . . إن سير أفريقيا المتواصل نحو الاستقلال والوحدة والحرية -  
وهى مبادئ احترامها الشعب الأمريكى وناصرها منذ اليوم الأول من  
قيام أمتنا - يعتبر جزءاً أساسياً من الكفاح التاريخى للإنسان من أجل  
الكرامة الإنسانية وتحقيق شخصيتها . . . إن فى اجتماع رؤساء الدول فى  
أديس أبابا - وهو اجتماع لاسابق له - دليلاً واضحاً على إيمانكم بهذه  
المبادئ ، وبرهان جلى على أهمية أفريقيا فى الشؤون الدولية . . . إن  
أعمالكم سوف تمد الأمم الأخرى بوحي جديد لاستمرار سعيها وراء  
سبل أفضل للتفاهم المتبادل والتعاون فى جو يسوده السلام والوئام (٢) . . »

ومن الدول الأوروبية التى بعثت برفقيات : ألمانيا الغربية وإيطاليا .  
وقد ورد فى برقية هينريخ لوبك رئيس جمهورية ألمانيا الفيدرالية مشيراً  
إلى المؤتمر :

« نرجو أن تؤدى المناقشات والمداولات إلى توثيق العلاقات الودية  
القائمة بين الدول الأفريقية ، وبالتالي إلى إسهامها إسهاماً قيماً فى السعى  
وراء الصداقة بين الشعوب والسلام فى العالم (٣) . . . »

---

(١) مضابط مؤتمر القمة لدول الأفريقية المستقلة ، الجزء الثانى رقم ١٧ - أديس أبابا  
مايو سنة ١٩٦٣ النسخة الفرنسية ص ٢ - ٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١ ويلاحظ أن المضابط الرسمية لمؤتمر أديس أبابا ذكرت  
برقية الرئيس الأمريكى قبل برقية الرئيس السوفيتى ، ولكننا أثبتناها فى كتابنا وفقاً لترتيب  
تاريخ إرسالها .

(٣) المرجع السابق . ص ٥ - ٦ .

وتسير برقية أنتونيو سيجنى رئيس جمهورية إيطاليا على النمط نفسه من حيث الربط بين مؤتمر أديس أبابا وبين التعاون الدولى ، قال فيها :

« إنى أعبر باسمى وباسم الشعب الإيطالى بأكمله عن أطيح نمنيانى أن يسفر هذا المؤتمر - الذى تشترك فيه دول تشعر إيطاليا بأنها مرتبطة بها بروابط الصداقة والمودة - عن نتائج مثمرة ، لامن أجل صالح الدول الأفريقية فحسب ، بل أيضاً من أجل التعاون السلمى بين الأمم كافة (١) . . . . »

ويلاحظ أن الدول الأوربية الغربية الأخرى ، وعلى رأسها فرنسا وإنجلترا ودول البنىلو كس لم تهتم بتهنئة المؤتمر ، ولكن ثلاثاً من دول أوربا الشرقية ، وهى المجر وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا أرسل كل منها برقية ، وزادت الأخيرة فأرسلت برقيتين ، الأولى إلى المؤتمر ، والثانية إلى الامبراطور هيبلا سلاسى .

والصفة المميزة لأغلب هذه البرقيات هى ربطها بين التجارب التى مرت بها شعوب الدول التى أرسلتها ، وبين التجارب التى مرت بها الشعوب الأفريقية . وقد جاء ذلك بوضوح فى برقية أنتونين نوفوتنى رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا قال :

« . . . إن الكفاح العادل للشعوب الأفريقية من أجل تصفية الاستعمار بجميع صورته تصفية نهائية يلاقى عطفاً وتأيداً من الشعب التشيكوسلوفاكى الذى أرغم على العيش تحت السيطرة الأجنبية خلال فترة طويلة فى الماضى (٢) . إننى أريد أن أؤكد لكم أن الشعب التشيكى

---

(١) المرجع السابق ، ص ٨ .

(٢) كانت الدولة المعروفة اليوم بتشيكوسلوفاكيا عبارة عن مجموعة من الولايات التابعة لامبراطورية النمسا والمجر ، وقد اتحدت هذه الولايات تحت اسم تشيكوسلوفاكيا ، واستقلت سنة ١٩١٨ على أثر الحرب العالمية الأولى ، ثم وقعت تحت الاستعمار الألمانى خلال الحرب العالمية الثانية من سنة ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥ .

وحكومته سوف يؤيدان كفاح أفريقيا جنبا إلى جنب الشعوب الأخرى  
المحبة للسلام (١) . .

وحملت المعنى نفسه البرقية الطويلة التي أرسلها جوزيف بروز تيتو  
إلى المؤتمر :

« ... لقد عرف الشعب اليوغسلافي هو الآخر التجارب نفسها  
والحن نفسها عبر الأجيال (٢) ، هذا هو السبب الذي من أجله يتابع  
الشعب اليوغسلافي ويؤيد باهتمام وبعطف خاص كفاح أفريقيا الباسل  
في سبيل الحرية والاستقلال لجميع الأفريقيين ، وتقديمهم الاقتصادي  
والاجتماعي السريع ، وإزالة الخلافات القائمة بين الدول المتقدمة  
والدول المتخلفة . . . . ثم يقول « إن المجهودات التي تبذلها الدول  
الأفريقية تنفق تمام الاتفاق مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومع  
مبادئه (٣) » .

أما برقية استيفان دوبي ، رئيس مجلس رئاسة الجمهورية الشعبية  
المجرية ، فهي تؤكد دور أفريقيا في المحافظة على السلام العالمي بقولها :

« إنني مقتنع بأن شعوب أفريقيا التي تقوم اليوم - كما قامت بالأمس -  
بتكريس جهودها لتدعيم السلام والأمن الدوليين ، سوف تضم قواها

---

(١) مضابط مؤتمر القمة الأفريقي رقم ١٧ ، ص ١٣ .

(٢) كانت يوغوسلافيا أيضاً عبارة عن مجموعة من الولايات ، بعضها تحت سيطرة  
الإمبراطورية العثمانية ، والبعض الآخر تحت سيطرة إمبراطورية النمسا والمجر . وقد اتحدت  
يوغوسلافيا وحصلت على استقلالها سنة ١٩١٨ ، ثم خضعت أيضاً للاستعمار الألماني من  
١٩٤١ إلى ١٩٤٤ .

(٣) مضابط مؤتمر القمة ، ص ٤ - ٥ . وانظر أيضا ص ١٢ - ١٣ وفيها نص البرقية  
الأخرى التي أرسلها الرئيس اليوغوسلافي إلى الإمبراطور هيتلر بصفة شخصية .

في المستقبل لتوكيد عزمها على الكفاح من أجل السلام في العالم ، والتقدم العالمي للبشرية على نحو أكثر فعالية (١) :

ومن القارة الآسيوية : وردت ثلاث برقيات ، من كل من الصين الشعبية والهند وكوريا ، وبينما اقتصرت البرقيتان الواردتان من رادها كريشنان رئيس جمهورية الهند ، ومن شونج هي بارك الرئيس المؤقت لجمهورية كوريا ( الجنوبية ) على إيراد عبارات عامة تشيد بجهود المؤتمر وتتمنى له التوفيق والنجاح في أداء رسالته (٢) ، أضافت البرقية الواردة من شوان لاي رئيس وزراء الصين الشعبية معنى جديداً ، وهو الربط بين مؤتمر أديس أبابا وبين التضامن الآسيوي الأفريقي ، وتأكيد التكامل بين الاتجاهين ، وإبراز مفهوم الاستعمار الجديد وذلك بقولها ، مشيرة إلى المؤتمر :

« نرجو أن يتقدم بإسهام جديد لتدعيم الصداقة بين دول أفريقيا من أجل محاربة الاستعمار والاستعمار الجديد ، وأن يساعدنا على الحصول على استقلالها القومي أو المحافظة عليه ، وأن يؤدي كذلك إلى تدعيم التضامن الآسيوي الأفريقي وإلى الدفاع عن السلام العالمي (٣) » .

ومن أمريكا اللاتينية : وردت برقيات من البرازيل وشيلي وهاتي ومنظمة الدول الأمريكية ، وبينما أكدت البرقية الواردة من جورجيا الكسندى رودريجز رئيس جمهورية شيلي أهمية المؤتمر في المحافظة على السلام والانسجام بين الشعوب كافة (٤) ، ذهبت برقية جاوجولار رئيس

(١) المرجع السابق ص ١٤ — ١٥ .

(٢) أنظر نص كل من هاتين البرقيتين في مضابط مؤتمر القمة رقم ١٢ ، ص ٥ ( الهند ) و ص ١٥ ( كوريا ) .

(٣) المرجع السابق ، ص ٨ .

(٤) أنظر نص البرقيتين في مضابط مؤتمر القمة ، ص ١١ — ١٢ .

جمهورية البرازيل وقتئذ إلى تأكيد أهمية المؤتمر بالنسبة إلى الدول النامية بالذات ، وذلك بقولها مشيرة إلى المؤتمر :

« نحن نعتبر أن قراراته لها دلالة كبرى ، لا بالنسبة إلى مصائر الأمم الأفريقية فحسب ، بل أيضاً بالنسبة إلى جميع الشعوب الأخرى التي تسعى وراء التقدم الاقتصادي والاجتماعي (١) .

ولبرقية فرانسوا دوفالييه رئيس جمهورية هايتي أهمية لورودها من الجمهورية الزنجية الوحيدة في القارة الأمريكية ، وفي هذه البرقية الطويلة ، يقول الرئيس الهايتي بعد أن أشاد بالمؤتمر وبدوره في تخليص أفريقيا من الاستعمار ومن التخلف :

« إن قلب الهايتي قلب الأفريقي انتزع من أمه الأولى ، وألقى في وسط القارة الأمريكية ، إنه ليهتج ويتهلل . فلم تعد هايتي وحدها ، بل قد وجدت حولها جميع الشعوب الأفريقية الشقيقة . إنني أوجه إليكم - بصفتي رئيس الجمهورية الزنجية الوحيدة في أمريكا - باسم شعبي أطيب تمنياتي لنجاح اجتماع رؤساء الدول الأفريقية العظام . . . . ويختتم برقيته بأقوى عبارات التضامن ، فيقول : « بين أفريقيا وهايتي مصير مشترك ، إذا كانت أفريقيا أكثر قوة ورخاء ، وإذا كان شعبها أكثر حرية وسعادة ، فسوف تصبح هايتي بدورها أكثر قوة ورخاء ، وسوف يصبح شعبها أكثر حرية وسعادة (٢) » .

وبرقية رودولفو ويدمان الرئيس المؤقت لمنظمة الدول الأمريكية ،

(١) المرجع السابق ، ص ٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦ - ٧ .

ذات شأن أيضا ، لأنها البرقية الوحيدة الواردة من منظمة دولية ،  
وقد عبر فيها عن :

« أطيب تمنيات المجلس [ يعنى مجلس المنظمة ] لنجاح المنظمة  
الإقليمية الجديدة التى تأمل منظمة الدول الأمريكية أن تقيم عليها  
علاقات ودية وتحافظ عليها ، وذلك فى سعيهما المشترك وراء سلام  
وتقدم الدول الأعضاء فيهما (١) » .

وقد وردت برقيات من القارة الأفريقية : من كل من نامدى آزابكيوى  
حاكم عام نيجيريا (٢) ، وروبين كامنجا نائب رئيس حزب الاستقلال  
القومى الموحد ( يونيب Unip ) ووزير العمل والمناجم بروديسيا الشمالية ،  
وجومو كينيا تاريس حزب اتحاد كينيا الأفريقى القومى ( كانو KANU ) ،  
وكامازو باندا رئيس وزراء نياسالاند .

وواضح أن هذه البرقيات جميعا ( باستثناء الأولى ) وردت من  
دول لم تكن مستقلة أثناء انعقاد المؤتمر (٣) ، وهذه البرقيات متشابهة فى  
مجموعها . فورد منها على سبيل المثال ، العبارات الآتية :

من برقية روبيين كامنجا إلى المؤتمر :

« ... إن حزب الاستقلال القومى الموحد ( يونيب ) يؤيد حركة

(١) المرجع السابق ، ص ١٤ .

(٢) لم يكن آزيكويوى ( حاكم عام نيجيريا وقتذاك ) ممثلا لها فى المؤتمر ، بل مثلها بدلا  
منه السيد أبوبكر تافوا بلبوا رئيس الوزراء الذى ترأس الوفد النيجيرى فى أديس أبابا . وجدير  
بالذكر أن آزيكويوى قد أصبح رئيس جمهورية نيجيريا بعد أن أخذت بالنظام الجمهورى . انظر  
نص هذه البرقية فى مضابط مؤتمر القمة ، ص ١٢ .

(٣) استقلت كينيا وانضمت رسميا إلى منظمة الوحدة الأفريقية فى ٢٩ يناير سنة ١٩٦٤ .  
انظر نص البرقية الواردة منها فى مضابط مؤتمر القمة ، ص ٧ .

الوحدة الأفريقية ويتطلع إلى اندماج مجموعتي الدار البيضاء ومونروfia..  
فليسقط الاستعمار والاستعمار الجديد... فليحيى التضامن الأفريقي  
الموحد (١).

ومن برقية كامازوباندا إلى امبراطور أثيوبيا:

«... إننى مقتنع بأن سيادتكم قد أوفدتكم شعلة في أفريقيا ان  
تنطفئ أبداً (٢)».

من هذه المجالة نتعرف مدى اهتمام الأوساط الرسمية بمؤتمر  
أديس أبابا، وذلك قبل أن نتعرف نتائجه، واستكمالاً لتعرف صداه  
لدى الشعوب، يتعين علينا دراسة تعليقات الصحافة الدولية بعد أن  
أخذت بوادر نتائجه تظهر.

### صدى المؤتمر في الصحافة الدولية

واهتمت الصحف في مختلف أنحاء العالم اهتماماً كبيراً بمؤتمر  
أديس أبابا، وبالميثاق التاريخي الذي انبثق عنه، كما يتضح من التعليقات  
والمقالات الصحفية العديدة التي كتبت في هذا الصدد منذ اليوم الأول  
لانعقاد المؤتمر إلى ما بعد انقضاؤه بفترة طويلة.

ولقد أجمعت الآراء منذ البداية على أنه أياً كانت الصعاب التي  
سيواجهها المؤتمر، وأياً كانت النتائج التي سوف يسفر عنها، فالذي  
لا شك فيه - على حد تعبير جريدة النيويورك تايمز الأمريكية - هو أن

(١) مضابط مؤتمر القمة، ص ٩ - ١٠.

(٢) للرجع السابق، ص ١٠.

« مجرد إمكان اجتماع مثل هذا العدد الكبير من الدول الأفريقية المستقلة في صعيد واحد وبطريقة ودية يثير في ذاته أمراً عظيماً (١) » .

وفي أثناء انعقاد المؤتمر، وقبل إقراره للميثاق، ذهبت بعض الصحف (٢) إلى اقتراحات شتى في شكل الرابطة الجديدة التي كان المؤتمر يحاول أن يقيمها بين الدول الأفريقية . هذه الاقتراحات في غالبيتها تنصب على وجوب اتخاذ صورة أفريقية من منظمة الدول الأمريكية ، وقد عبرت عن هذا جريدة التايمز اللندنية بقولها :

« ما من شك أن أفضل الحلول تتمثل في إنشاء صورة أفريقية طبق الأصل من منظمة الدول الأمريكية ، مثل هذه المنظمة الأفريقية تستطيع أن تكسر جهودها لإزالة الاستعمار بطريقة حاسمة ، والقضاء نهائياً على كل تدخل أجنبي في أفريقيا . . . ويمكنها أيضاً أن تتعاون مع الأمم

---

(١) نيويورك تايمز ( ١٩٦٣/٥/٢٣ ) وأند فصلت هذا المعنى فيما بعد مجلة الاكبريس الفرنسية ( ١٩٦٣/٥/٣٠ ) بقولها : « يمثلو أفريقيا السوداء والبيضاء من محافظين وغلاة متطرفين ، من أتباع ميثاق الدار البيضاء وأعضاء مؤتمر مونروfia ، الناشئون منهم أو الذين قطعوا في طريق التقدم شوطاً بعيداً ، قد استطاعوا أن يجتمعوا في صعيد واحد ويتفاهموا في النهاية ويتفقوا » . وارد في نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٧ ( ١٩٦٣/٦/٤ ) .

وأضافت جريدة لاميتروبول البلجيكية إلى هذا المعنى بقولها « . . . وإذا لم يكن من المؤكد بعد أن أساساً حقيقية لأفريقيا موحدة سوف توضع في أديس أبابا ، فإنه يمكن مع ذلك أن ننظر من هذا المؤتمر ظهور أفريقيا جديدة ذات محاور قوية تختلف اختلافاً ملموساً عن تلك التي نعرفها » .

ميشيل دوبراسون « الوحدة الأفريقية ومؤتمر أديس أبابا » لاميتروبول ، المقال الافتتاحي ( ١٩٦٣/٥/٢٢ ) وارد في وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية ، المرحم السالف الذكر .

(٢) انظر تعليقات هذه الصحف في وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية عدد ١٣٩١ ( ١٩٦٣/٥/٢٥ ) .

المتحدة ، كما تفعل منظمة الدول الأمريكية . . . . . وهي بذلك تستطيع أن تحافظ على صوت أفريقيا العظيم في الجمعية العامة للأمم المتحدة (١) .

وعبرت جريدة جازيت دي لوزان السويسرية عن هذا الرأي بقولها :  
« سوف تكون هذه ( يعنى اتخاذ صورة أفريقية من منظمة الدول الأمريكية ) نتيجة تستحق التقدير ، إن لم تكن نتيجة حاسمة ، لأن إيجاد قاسم سياسي مشترك في أفريقيا يحتاج إلى جهودات أكبر كثيراً مما كان عليه الحال في أمريكا اللاتينية (٢) » .

وكون كثير من التعليقات الصحفية هذه تشير إلى منظمة الوحدة الأمريكية ، وتوحي بأن تكون المنظمة الأفريقية المزمع إقامتها صورته منها دون أن تشير إلى المنظمات الأوروبية أمراً يدعو إلى التساؤل ، والجواب على هذا التساؤل هو أن المجتمع الدولي الأفريقي أقرب إلى أمريكا اللاتينية مما هو إلى أوروبا الغربية أو الشيوعية ، لذلك يكون من الصالح لأفريقيا أن تهتم بتجارب أمريكا اللاتينية وتفيد منها .

وطبيعى أن هذه الافتراضات السابقة على إعلان الميثاق ، ليس لها ما للتعليقات الصحفية اللاحقة له من أهمية ، من حيث أن الميثاق هو بمثابة الوليد الذى تمخضت عنه أعمال المؤتمر .

ويمكن إجمال أهم آراء الصحف العالمية في هذا الصدد في أربعة اتجاهات :

---

(١) التايمز اللندنية ( ٢٠ / ٥ / ١٩٦٣ ) وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية ، العدد السالف الذكر . أنظر أيضاً في هذا الصدد جريدة جازيت دي لوزان السويسرية ( ٢١ / ٥ / ١٩٦٣ ) والنيويورك تايمز ( ٢٣ / ٥ / ١٩٦٣ ) واردة في وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية ، العدد السالف الذكر .

(٢) جازيت دي لوزان المرجع المذكور ، العدد المذكور .

١ - واقعية مؤتمر أديس أبابا ، واعتداله عند معالجته للشئون الأفريقية، وعند وضعه الدستور الأساسى للمنظمة الجديدة .

وقد عبرت عن هذا المعنى جريدة لاسويس السويسرية بقولها :

« إن الصفة المميزة لمؤتمر القمة الأفريقى . . . لا تكمن فى إعلان ميثاق الوحدة والتوقيع عليه، أو فى الاتفاق على القرارات المختلفة ، بقدر ما تكمن فى مضمون هذه الوثائق ، وفى الظروف التى أحاطت بوضعها ، فلقد كان توقيع الميثاق وهو بلا شك خطوة حاسمة فى تاريخ القارة الأفريقية أمراً متوقعا ، كما كان الاتفاق على القرارات الخاصة بمقاومة الاستعمار والتفرقة العنصرية والتجارب الذرية أمورا متوقعة كذلك . ولكن ما لم يكن منتظراً حقا هو الواقعية والاعتدال والحكمة التى أبداهها رؤساء الدول الأفريقية عند معالجتهم لهذه المشاكل المعقدة والشائكة . إن النصوص التى تمت الموافقة عليها ، والتعديلات التى رفض الأخذ بها ، تدل على ذلك بوضوح . . . ولعل هذا الأسلوب من التفكير ، وهو البرهان الساطع على النضوج السياسى، هو أكثر ما استرعى اهتمام المراقبين الأجانب الذين حضروا مؤتمر أديس أبابا(١) .»

وكذلك كتبت جريدة السياسة اللبنانية : « . . . من المؤكد أن الفضل فى تحقيق هذا النجاح [ أى نجاح المؤتمر ] يعود إلى المعالجة الموضوعية التى سيطرت على روح المؤتمرين بشكل عام ، والتى كان من آثارها استبعاد كل الاقتراحات التى تهدف إلى [ حذف المراحل ] . . . والاستعاضة عنها بالروية والتأنى ، وتحقيق ما يمكن تحقيقه فى الطرف الحاضر ، بدلا

(١) جريدة لاسويس السويسرية ( ٢٧/٥/١٩٦٣ ) واردة وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية عدد ١٣٩٢ ( ٣٠/٥/١٩٦٣ ) .

من القذف نحو المركب الصعب حيث تضع الأحلام الكبرى والمنجزات  
المعقولة على حد السواء (١) .

وأجملت النيويورك تايمز هذا المعنى بقولها :

« من حسن الحظ أن الاعتدال كان الصفة المميزة للمؤتمر ، فلقد تم  
التعرف — بطريقة واقعية — على العقبات التي تقف في سبيل  
الوحدة الكاملة (٢) » .

هذا الاعتدال ، وتلك الواقعية ، هما في نظر غالبية المراقبين  
الدوليين سبب نجاح مؤتمر أديس أبابا ونسمة ميثاقه .

٢ — أهمية مؤتمر أديس أبابا لا تقتصر على مستقبل القارة  
الأفريقية فحسب ، بل تمتد إلى مصير العالم أجمع .

وفي هذا كتبت جريدة كومبا الفرنسية « .. مؤتمر أقطاب الدول  
الأفريقية إنما هو نقطة تحول لها ما بعدها في تاريخ أفريقيا ، فقد قفزت

---

(١) ماذا حقق مؤتمر أديس أبابا ، « السياسة » اللبنانية (٢٨/٥/١٩٦٣) . وورد في  
نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣١ (٢٩/٥/١٩٦٣) . كما كتبت جريدة لادبوت  
التونسية الناطقة بلسان الحزب الدستوري الجديد .

« إن طبيعة التعاون [ أي بين الدول الأفريقية ] ومداه المرسوم في الميثاق ، يدل على  
الصفة الواقعية للبرنامج الذي وضعه المؤتمر لنفسه . فمن طريق تفضيل رؤساء الدول لتحقيق  
الانسجام والتعاون بين سياساتهم العامة بدلا من خلق وحدة تنظيمية ، أوصوا بتوصيات تقع  
في نطاق الاستطاع ، إن الطريقة التي تعمل بها الأجهزة التي أنشئت ، كالأهداف التي تسعى  
وراءها تنبثق من الرغبة في الاحتياط والحذر ، أي السير على مراحل ، والبناء على أساس  
حقيقي » ، عدد صباح ، جريدة لأكسيون (٢٨/٥/١٩٦٣) ورائق رئاسة الجمهورية  
الفرنسية عدد ١٣٩٣ (٣٠/٥/١٩٦٣) .

(٢) نيويورك تايمز (٢٧/٥/١٩٦٣) ورائق رئاسة الجمهورية الفرنسية العدد  
المذكور .

إلى مصاف الدول التي تقف ندأ لأعظم التكتلات الاقتصادية والسياسية في العالم ، والتي سيكون لدورها الحاسم من الخطورة ما يترك أثراً بعيد المدى في تطور الأحداث الدولية (١) .

وعلى هذا النمط من التفكير ، قالت جريدة الميساجيرو الإيطالية « إن ما وصل إليه المؤتمر يعتبر خطوة في سبيل يقظة القارة الأفريقية ، وهي ستلحق بركب الحضارة ، وكل الظروف مهيأة لذلك ... وعلى أوروبا أن تقيم وزناً لهذه الحقيقة إذ سترتب على ذلك التأثير في التوازن الحالي في جميع أرجاء العالم (٢) » .

وبالإجمال ، إن عدداً كبيراً من المعلقين الدوليين يرى « أن تبنى مؤتمر أديس أبابا لميثاق الوحدة الأفريقية يدل على أن القومية الأفريقية ، ووحدة دول القارة ، هي إحدى القوى التي ستقرر الأوضاع في السنوات الستينية (٣) » .

٣ — خطورة قرارات مؤتمر أديس أبابا ، وميثاقه على الاستعمار وعلى التفرقة العنصرية في أفريقيا .

---

(١) كومبا ( ٢٨ / ٥ / ١٩٦٣ ) وارد في نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٦ ( ١٩٦٣ / ٦ / ٣ ) .

(٢) الميساجيرو ( ٢٨ / ٥ / ١٩٦٣ ) نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٧ ( ١٩٦٣ / ٦ / ٤ ) .

(٣) نيويورك تايمز ( ٢٧ / ٥ / ١٩٦٣ ) وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية ، العدد المذكور . ولقد قالت جريدة لوموند الفرنسية ( ٢٦ / ٥ / ١٩٦٣ ) في صدد إبرازها لأهمية مؤتمر أديس أبابا « منذ الآن ، سوف يؤلف أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية جماعة ضغط دولية أكثر تماسكاً وفعالية من المجموعة الآسيوية الأفريقية في الأمم المتحدة » : وأضافت نفس الجريدة في عددها الصادر بتاريخ ٢٨ / ٧ / ١٩٦٣ « إن الميثاق يتميز بجديته ... لدرجة أن نصوص الميثاق مهمة لأن تكون ميثاقاً لمنظمة إقليمية تابعة لهيئة الأمم المتحدة » وارد في نشرة مصلحة الاستعلامات ، عدد ٢٩٣٧ ( ١٩٦٣ / ٦ / ٤ ) .

وقد عبرت عن هذا المعنى بصورة عامة مجلة انترناشونال آفير  
السوفيتية بقولها :

« لقد كان المؤتمر نقطة تحول في الكفاح من أجل القضاء على البقايا  
الآخيرة للاستعمار في أفريقيا (١) » .

وانتقلت صحف أخرى من التعميم إلى التخصيص ، فأشارت إلى  
خطورة قرارات المؤتمر على كل من جمهورية جنوب أفريقيا والبرتغال  
بالذات ، وما قد يترتب على هذه القرارات من نشوب حرب خطيرة في  
أفريقيا . فعلى حد تعبير مجلة الأكسبريس الفرنسية :

« إن تأكيد هذه القومية الأفريقية قد أخرج إلى حيز الواقع أفعالا  
إيجابية تمثلت في قرار حاسم على إعلان الحرب . . . فقد تأسست القطيعة  
ونشب الاشتباك سافراً بين الدول الأفريقية المستقلة الإثنتين والثلاثين  
من جهة ، وبين حكومتى البرتغال واتحاد جنوب أفريقيا من جهة أخرى .  
حتى إذا طبق قرار المقاطعة بالقوة والصرامة اللتين عول عليهما  
مؤتمر أديس أبابا ، كان لا بد أن تتشعب حالات الحرب بين الطرفين  
وأن تتعدد (٢) » .

---

(١) ف كودريافنسيف « روح أفريقيا الجديدة » انترناشونال آفير ، أغسطس سنة  
١٩٦٣ ص ٨٦ . واقد سبق أن عبر م يليليف في مقال له بجريدة برافدا السوفيتية (١٩٦٣/٥/٢٢)  
عن رأى مشابه ، فقال « إن مؤتمر أديس أبابا يعتبر نصراً سياسياً عظيماً للشعوب التي تكافح  
الاستعمار » وثاني رئاسة الجمهورية الفرنسية ، عدد ١٣٩١ ( ١٩٦٣/٥/٢٥ ) . أنظر كذلك  
انترناشونال آفير عدد يوليو سنة ١٩٦٣ .

(٢) الأكسبريس ( ١٩٦٣/٥/٣٠ ) وارد في نشرة مصلحة الاستعلامات ، عدد ٢٩٣٧  
( ١٩٦٣ / ٦ / ٤ ) . أنظر كذلك « طبول الحرب في أفريقيا » مجلة نيوستيتمان البريطانية  
( ١٩٦٣/٥/٣١ ) وارد في نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٤ ( ١٩٦٣ / ٦ / ١ ) .  
وفيها رأى مماثل . وجدير بالذكر أن قرارات المؤتمر قد أزعجت جمهورية جنوب أفريقيا كما يتضح =

وذهبت صحيفة الأوبزيرفر البريطانية إلى أبعد من ذلك ، فقالت :

« من الوهم أن نقيم سياستنا ( أى سياسة الغرب ) على أساس الأمل أن القرارات الجماعية سوف تفقد فاعليتها عندما ينفض المؤتمر . فنظمة الوحدة الأفريقية قد أقامت الجهاز الذى عن طريقه سوف تنفذ القرارات بتقديم المساعدات لحركات التحرر (١) » .

وأضافت مجلة الايكونوميست البريطانية ... « وإذا كانت الدول الأفريقية اليوم قد قررت أن تساعد المناضلين والمناوئين على أن ينظموا أعمالهم ، فهذا نتيجة لفشلنا ( أى فشل الغرب ) . وإذا كان الغرب يريد أن يكون له المقدرة على إقناع الأفريقيين بأن يتجنبوا سباق التسلح ، فعلينا أن نقوم بحملة لإنهاء التفرقة العنصرية ... وما يزال هناك بعض الوقت (٢) » .

---

== ١٢ == كتبت جريدة الصاندى نايمز (جوهانسبرج) فى مقالها الافتتاحى بعنوان « خطر أديس أبابا » ( ١٩٦٣/٥/٢٦ ) فقد قالت « إن خطط تدمير جنوب أفريقيا سوف يحاربها لا المواطنون البيض فحسب ، بل الغالبية العظمى من الملونين كذلك ، وسوف يتزايد الاضطراب والضغط على حدود البلاد فى السنوات القادمة ، أما فى الداخل فسبحاولون إثارة التمرد ، ويجب على أبناء جنوب أفريقيا أن يستعدوا لمواجهة هذا الخطر » وأضافت « إن مؤتمر أديس أبابا وهو معاد لسياسة حكومة جنوب أفريقيا الحالية — سوف يترتب عليه بطبيعة الحال تعزيز سبل الأمن الداخلى فى أفريقيا الجنوبية » وورد فى وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية عدد ١٣٩٣ ( ١٩٦٣/٥/٢٠ ) . ويبدو أن قرارات المؤتمر قد أزعجت البرتغال أيضاً . فقد كتبت جريدة النيويورك هيرالد تريبون الأمريكية ( ١٩٦٣/٥/٢٠ ) « إن ما أناره مؤتمر القمة الأفريقى من خطر قيام حرب معادية للاستعمار قد فرض معاً كل رهبة على البرتغال . ونواجه البرتغال فضلاً من أجل البقاء كدولة مستقلة ، إذا نفذت الدول الأفريقية تهديداتها بتكوين جيش تحرير لطرد البرتغال من أنجولا وموزمبيق » وورد فى نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٧ ( ١٩٦٣/٦/٤ ) .

(١) « هل يستطيع الغرب أن يمنع حرباً عنصرية ؟ » الأوبزيرفر ( ١٩٦٣/٦/٢ ) .  
وارد فى نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٦ ( ١٩٦٣/٦/٣ ) .  
(٢) الايكونوميست ( ١٩٦٣/٦/١ ) .

٤ — تأييد مؤتمر أديس أبابا تأييداً عاطفياً .

وفي ذلك قالت جريدة لا كسيون الجزائرية الناطقة بلسان جهة التحرير الجزائرية :

« لقد نجح المؤتمر نجاحاً عظيماً لا يمكن إنكاره ، ويعترف بذلك رؤساء الدول [ أى الأفريقية ] بالإجماع ، كما أن خصوم المؤتمر - رغم محاولاتهم العديدة لتشويه الحقائق - مجبرون على الاعتراف بهذا النجاح » وأضافت : « ولقد تمت الموافقة على ميثاق الوحدة الأفريقية . وبطبيعة الحال سوف تتوقف قيمة هذا الميثاق على مدى تمتشى تطبيقاته العملية مع الروح التي أراد موقعوه أن يعطوها له . ونحن من جانبنا مقتنعون بأن رؤساء الدول سيعملون جاهدين على عدم تخييب آمال شعوبهم ، وأن الميثاق سوف يكون بطريقة فعالة ، حجر الأساس في كل صرح يقام من أجل التضامن والتعاون الأفريقيين (١) » .

وكتبت جريدة الأهرام في هذا الصدد :

... المتأمل لنص هذا الميثاق ... لن يصعب عليه أن ينتبه إلى أنه يمثل

---

(١) لوبويل الجزائرية ( ١٩٦٣/٥/٢٧ ) . وورد في وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية عدد ١٣٩٣ ( ١٩٦٣/٥/٣٠ ) . أنظر رأي الصحافة الجزائرية كذلك في لوبويل ( ١٩٦٣/٥/٢٢ ) المرجع المذكور عدد ١٣٩١ ( ١٩٦٣/٥/٢٥ ) وبوعلم خلفه « مؤتمر الحقيقة » جريدة الجير ريبوبليكان الجزائرية ( ١٩٦٣/٥/٢٤ ) المرجع المذكور العدد المذكور ، والجريدة نفسها ( ١٩٦٣/٥/٢٧ ) المرجع المذكور ، عدد ١٣٩٣ ( ١٩٦٣/٥/٣٠ ) .  
أنظر كذلك :

« ماذا حقق مؤتمر أديس أبابا؟ » جريدة السياسة اللبنانية ( ١٩٦٣/٥/٢٨ ) وورد في نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣١ ( ١٩٦٤/٥/٢٩ ) . أنظر رأي الصحافة اللبنانية كذلك في جريدة الأنوار اللبنانية أعداد ١٦ و ٢٢ مايو سنة ١٩٦٣ — جريدة الحياة اللبنانية أعداد ١٨ و ٢٣ و ٢٦ مايو سنة ١٩٦٣ — جريدة النضال اللبنانية عدد ٢٣ مايو سنة ١٩٦٣ — جريدة اليوم اللبنانية عدد ٢٤ مايو سنة ١٩٦٣ — جريدة بيروت المساء عدد ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ — جريدة صوت العروبة اللبنانية عدد ٢٦ مايو سنة ١٩٦٣ .  
واردة في نشرة مصلحة الاستعلامات أعداد ٢٩١٩ — ٢٩٢١ — ٢٩٢٥ — ٢٩٢٧ إلى ٢٩٢٩ .

نقطة تقدم جديدة ورائعة في الطريق الثوري الذي تسير فيه القارة .. وذلك لأن تاريخ الثورة الأفريقية الذي كان موزعاً ومجزأ عبر الزمان والمكان على مساحة القارة .. قد وجد له في النهاية ، بفضل انضال الشعوب الأفريقية الذي سقط فيه ملايين الشهداء .. شكلاً مادياً وملوساً ، ستكون وظيفته توحيد النضال الأفريقي وتركيزه في سبيل تخليص الأجزاء التي لازالت خاضعة للاستعمار ، من استغلاله لها وتحكمه فيها من ناحية ، ومن ناحية أخرى في سبيل الإسراع ببناء الأجزاء الأخرى التي تخلصت من الاستعمار بالفعل .. » وأضافت « والواقع أن البناء التنظيمي لهذه الطاقة الأفريقية الجديدة ، والذي ظهر واضحاً في الميثاق ، يؤكد تصميم الأقطاب على أن تكون المنظمة ذات فاعلية وإيجابية في أداء دورها .. فبادئ وقيم وخبرات الثوار الأفريقيين جميعاً مصبوبة بشكل محكم في هذا الميثاق بحيث يحق لنا أن نبارك اليوم مولد هذه المنظمة العظيمة من خلال ميثاقها العظيم (١) » .

### الانتقادات التي وجهت إلى الميثاق الأفريقي

وإذا كان الميثاق الأفريقي قد لاقى تأييد غالبية المراقبين والمعلقين الدوليين وأثار اهتمامهم ، فإن هناك أقلية قد وجهت إليه بعض النقد ، ونستطيع التعرف على أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذا الميثاق من خلال ما كتبه بعض الصحف ، وكذلك من خلال الأبحاث النادرة المنشورة في

(١) « المضمون الثوري لمنظمة الوحدة الأفريقية » الأهرام ( ١٩٦٣/٥، ٢٧ ) .  
أنظر رأي صحافة الجمهورية العربية المتحدة كذلك في الأخبار أعداد ١٤ — ١٥ — ١٩ —  
٢٠ — إلى ٢٢ و ٢٤ — ٢٦ — ٢٧ مايو سنة ١٩٦٣ . أنظر أيضاً الأهرام أعداد ١٥ —  
١٩ — ٢٠ — ٢٢ — إلى ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ . أنظر كذلك الأهرام الاقتصادي  
أعداد أول مايو وأول يونيو سنة ١٩٦٣ ، وكذلك الجمهورية أعداد ١٥ — ١٨ — ٢٠ إلى  
٢٩ مايو سنة ١٩٦٣ الخ .

المجلات المتخصصة وقد كتبت بأقلام غربيين متخصصين في الشؤون الأفريقية (١).

هذه الانتقادات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين : المجموعة الأولى تتشكك في قيمة الميثاق من الناحيتين القانونية والعملية ، والمجموعة الثانية تأخذ عليه أنه لم يستطع التغلب على التناقضات الداخلية في أفريقيا .

أولاً - فبيرة الميثاق :

يقول ج. ش. فروليخ في دراسته للمؤتمر : « وبالإجمال كان [أى المؤتمر] مشهداً مسرحياً جميلاً أدى إلى تقوية الوحدة الإيديولوجية ، ولكن من الناحية العملية ، نجد أن الجبل قد تمخض فولد فأراً . ويضيف « في اعتقادي ، أن الذى يسلب من هذا العمل الجماعى الكثير من قيمته ، هو الاستعداد [أى من رؤساء الدول] - بالإنجاء وبدون نقاش - لتبني مشروع ميثاق كتب بعجلة . إن نص الميثاق لا يتضمن إلا بعض الأحكام التى يقبلها الجميع ، لأنه لا يقيد السياسات المستقبلية ، ولا يؤثر في السيادة القومية (٢) » .

وعلى هذا النمط من التفكير ، كتبت الايكونوميست :

« يرى بعض المراقبين أن أفريقيات تكتب الخطأ ذاته الذى وقعت فيه أمريكا اللاتينية ، فباختيارهم وتفضيلهم للنشاور والتعاون قد عملوا على تثبيت التجزئة والضعف في قارتهم (٣) » .

---

(١) سوف نرى بصفة خاصة بحث ج. ش. فروليخ بعنوان « مؤتمر أديس أبابا ١٥ - ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ » المنشور في مجلة الدفاع القومى الفرنسية ، يوليو سنة ١٩٦٣ ( ص ١١٣٨ إلى ص ١١٥٤ ) لأنه في اعتقادنا خير تعبير عن وجهة نظر غربية استعمارية .  
(٢) المرجع السابق ، ص ١١٥٣ . أنظر كذلك مجلة التايم الأمريكية « الوحدة الأفريقية » ( ١٩٦٣ / ٥ / ٢٩ ) وورد في نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٦ ( ١٩٦٣ / ٦ / ٣ ) وهى تعبر عن رأى مقارب :

(٣) الايكونوميست ( ١٩٦٣ / ٦ / ١ ) .

هذه بعض الانتقادات التي وجهت إلى قيمة الميثاق . فما مدى صحتها ؟

للإجابة على هذا السؤال ، يتعين علينا أن نقارن بين مؤتمر أديس أبابا ، وبين المؤتمر الآسيوي الأفريقي الذي انعقد في باندونج في أبريل سنة ١٩٥٥ ، أي قبل مؤتمر القمة الأفريقي بثماني سنوات . ففي مؤتمر باندونج - الذي يعتبر أول تعبير دولي عن تضامن «العالم الثالث» لم يتحقق أي شيء إيجابي أو بناء . فالمؤتمر لم يؤلف أية هيئة دائمة تعمل على تنفيذ قراراته وتوصياته ، فهو لم ينشئ أمانة عامة تكون بمثابة همزة وصل بين الدول المشتركة في المؤتمر ، وتعمل ولو عن طريق تبادل المعلومات على تحقيق أهدافه . بل إن التوصية الإيجابية الوحيدة القابلة للتنفيذ ، وهي تعيين ضباط اتصال بين الدول المشتركة في المؤتمر لتبادل البيانات والمعلومات لم تنفذ (١) ، وبما لا شك فيه أن افتقار مؤتمر باندونج إلى هذا العنصر التأسيسي ، كان من أهم أسباب عدم فاعلية أكثر القرارات والتوصيات التي اتخذها .

ولقد أدرك مؤتمر أديس أبابا هذه الحقيقة خير إدراك ، ومن ثم قام بإنشاء منظمة دواية هي منظمة الوحدة الأفريقية ، وبذلك نقل تضامن «العالم الأفريقي» من المرحلة النظرية الوضعية البحتة إلى المرحلة العملية التأسيسية (٢) . هذه

---

(١) وقد عبرت جريدة التايمز اللندنية (٢٦/٤/١٩٥٥) عن ذلك بقولها « وحتى الاحتمال المتواضع لإنشاء مجلس دائم لم يقدر له الظهور » . وانظر مقالنا في المجلة الألمانية Internationales Jahrbuch der Politik أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

(٢) وفي هذا الصدد قالت جريدة لوموند (٢٨/٥/١٩٦٣) « ويلاحظ المراقبون أن عهد الكلام قد انقضى ، وحل محله عهد العمل والبناء » . وورد في نشرة مصالحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٧ (١٤/٥/١٩٦٣) وأضافت إلى هذا المعنى جريدة كومبا (٢٨/٥/١٩٦٣) بقولها « ورغم أنه لم تكن هناك أية حملات دعائية شبيهة بتلك التي اقتربت بمؤتمر باندونج في الفترة من ١٨ إلى ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥ ، فقد تكون قرارات أديس أبابا أكثر قوة وفاعلية وقابلية للتطبيق من قرارات المؤتمر الآسيوي الأفريقي وما أحاطه من شعارات سرعان ما ناقضتها الأحداث والتطورات نشرة مصالحة الاستعلامات ٢٩٣٦ (٣/٦/١٩٦٣) .

المنظمة الدولية لا تختلف بأى حال من الأحوال عن باقى المنظمات الدولية التى أنشئت قبلها ، أمثال الأمم المتحدة ، ومنظمة حلف شمال الأطلسى ، ومنظمة الدول الأمريكية ، وغيرها ، فهى تقوم على الأساس القانونى نفسه ، وتخضع للقواعد والإجراءات نفسها ، وتمارس وظائفها وفقا للأساليب نفسها .

فهى إذن منظمة دولية ذات صبغة قارية هدفها تيسير التشاور والعمل المشترك بين حكومات قارة واحدة ، وإعطاء العلاقات بين بعض الدول الأفريقية وبعضها الآخر الأهمية نفسها التى للعلاقات بينها وبين العالم الخارجى .

فى الواقع « جاء الميثاق — كما كان منتظرا — كحل وسط بين أكثر أنصار الوحدة تعجلا ( أمثال غانا ) الذين يريدون إنشاء حكومة قارية مركزية واحدة على الفور ، وبين بعض المحتاطين ، الذين ينظرون إلى الوحدة على أنها مازال مغامرة بالغة الخطورة فى الآونة الراهنة ، ومن ثم جاء فى النهاية ميثاقا يتميز بالمرونة وبالطابع الكلاسيكى (١) . »

ليس هذا فحسب ، بل إن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية به من التفاصيل ما يكفى لإرغام جميع الحكومات الأفريقية ، حتى أكثرها تحفظا ، على التعاون الحقيقى الذى يسوده الاحترام التام لسيادتها ، كما يمكن أن ينظر التقدميون إلى هذه المنظمة على أنها محطة فى منتصف طريق الوحدة (٢) .

هذا هو ما تحقق فعلا فى أديس أبابا ، فلقد وضع المؤتمر ميثاقا يتميز بالمرونة ليمهد الطريق إلى الوحدة الحقيقية التامة ، ومع أن « البعض قد يرى

---

(١) ميفيل دو براسون « الوحدة والتحرر فى أفريقيا بعد أديس أبابا » جريدة لامتروبول البلجيكية . المقال الافتتاحى ( ١٩٦٣ / ٥ / ٢٨ ) وورد فى وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية عدد ١٣٩٣ ( ١٩٦٣ / ٥ / ٣٠ ) .

(٢) وست افريكا البريطانية ( ١ / ٦ / ١٩٦٣ ) .

في مرونة الميثاق الجديد اعترافا [ من جانب الدول الأفريقية ] بالعجز والقصور ، إلا أن غالبية المراقبين يرون في اعتراف الدول الأفريقية بوجود عقبات تحد في الوقت الحاضر من «الفكرة القارية» ، وفي إدراكها بأن هناك مرحلة يجب أن تجتازها قبل إنشاء برلمان يمثل دولة واقعية ، يرون في ذلك كله لا العجز والقصور ، وإنما الشعور الحقيقي بالامر الواقع والرغبة في خوض المعركة من أجل الوحدة على أساس سليم (١) .

ويتجلى من كل ذلك أن النقد الموجه إلى الميثاق ووصفه بأنه ليس له قيمة عملية إنما هو نقد قائم على الهوى ، وأنه لا يثبت أمام التحليل والتحيص .

### ثانيا - الميثاق والتناقضات الأفريقية :

إذا كانت الانتقادات الأولى الموجهة إلى ميثاق أديس أبابا لا تقوم على أساس من الصحة ، فإن الانتقادات التي سنعرض لها هنا ذات خطورة لأنها لم توجه إلى ميثاق المنظمة الجديدة ، بل إلى الواقع الأفريقي . وبمحملها أن ميثاق أديس أبابا لم يستطع تقديم حلول علمية أو قانونية للتناقضات التي تهدد المجتمع الأفريقي وتضعفه .

وقد عبرت جريدة لاموند الفرنسية عن ذلك بقولها : « نحن نستطيع أن نرى .. أنه في مؤتمر أديس أبابا أرجأ رؤساء الدول الأفريقية المناقشة في المشاكل الحقيقية التي تواجه القارة ، وتحاشوا البت في المسائل التي تسبب الانقسامات بينهم (٢) » .

(١) جون جود جريدة لاسويس (١٩٦٣/٥/٢٧) ورائي رئاسة الجمهورية الفرنسية ، العدد سالف الذكر .

(٢) أنظر جريدة لاموند في مقالها الافتتاحي بالعدد الصادر في ١٩٦٣/٧/٧ .

هذه هي التناقضات التي يرى ناقدو الميثاق أنها تواجه أفريقيا ، وأن مؤتمر أديس أبابا لم يستطع أن يتغلب عليها ، وهي تتخذ في نظرهم ثلاث صور :

١ - التناقض بين أفريقيا السوداء وأفريقيا البيضاء .

٢ - التناقض بين أفريقيا العربية وأفريقيا غير العربية .

٣ - التناقض بين أفريقيا الثورية وأفريقيا المعتدلة .

١ - التناقض بين أفريقيا السوداء وأفريقيا البيضاء :

التفرقة بين أفريقيا الكائنة شمال الصحراء ، وأفريقيا الكائنة جنوبها ، بين أفريقيا البيضاء وأفريقيا السوداء ، تفرقة يصطنعها الاستعمار الغربي ، وتبدو في كل الدراسات الأفريقية التي تصدر في الغرب ، وتشبه إلى حد بعيد جهد الاستعمار في التفرقة بين المشرق العربي ، والمغرب العربي . فمن الطبيعي أن نجد المنطق الاستعماري للأستاذ فرولينج ، في بحثه الذي سلفت الإشارة إليه ، يتمشى مع قوله : « إن الجو الودي الذي ساد المؤتمر باستمرار يجب ألا يجعلنا ندعى أن السود لا يثقون تماماً بالعرب والبربر » ثم يضيف إلى ذلك قوله « إن وحدة القارة الأفريقية أمر خيالي بلا شك ، أما وحدة دول أفريقيا السوداء فإنها تبدو ممكنة التحقيق » ويختم بحثه بقوله « أما الوحدة الأفريقية - وأنا هنا إنما أردد ما قاله صخني أفريقي - فيمكن أن نتوقع أنها سوف تتم ولكن بدون أفريقيا البيضاء (١) .

---

(١) أنظر فرولينج - المرجع السالف الذكر صفحة ١١٥١ - ١١٥٢ ، وانظر كذلك جريدة التامبو الإيطالية عدد ١٩٦٣/٥/٢٥ وجريدة المساجيرو الإيطالية عدد ١٩٦٣/٥/٢٨ وهما تعبران عن آراء مماثلة لآراء فرولينج . وقد نشر مقال الجريدة الأولى في نشرة مصلحة الاستعلامات بمعددها رقم ٢٩٤١ الصادر في ١٩٦٣/٦/٨ ومقال الجريدة الثانية في النشرة رقم ٢٩٣٧ الصادرة في ١٩٦٣/٦/٤ .

وهذه التفرقة العنصرية التي اصطنعها الاستعمار ترجع في الحقيقة إلى ثلاثة أمور :

أولاً — تجارة الرقيق التي كانت سائدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في أفريقيا ، وكانت مقصورة في أفريقيا على السود دون البيض .

ثانياً — الإستعمار الغربي كان من مصلحته تقسيم القارة إلى أجزاء متنافرة متباعدة .

ثالثاً — سيطرة فكرة التفرقة العنصرية على العقلية الانجلو سكسونية خاصة ، والفكر الغربي عامة ، لاعتقادهما أنها مادامت قائمة في مجتمعهما فلا يتصور أن مجتمعاً لا يقوم فيه تفرقة عنصرية .

ولكن الحق هو أن التفرقة العنصرية غير قائمة في أفريقيا لأن الشعوب قد امتزج بعضها ببعض عبر العصور والأجيال امتزاجاً يجعل من المستحيل أن نحدد أين تنتهى أفريقيا السوداء ، وأين تبدأ أفريقيا البيضاء ، فهل يمكن أن نجد فرقاً بين المصرى الأسمر الذى أصله من أعالي النوبة ، والمصرى الذى أصله من مناطق البحر الأبيض المتوسط؟ إن تاريخ أفريقيا يظهر منه أن بعض الفراعين كانوا من السود ، وبعضهم كانوا من البيض ، وكثير من القادة الذين حكموا بعض أصقاع أفريقيا العربية - التى توصف بأنها بيضاء - كانوا من السود ، كل ذلك يشير بوضوح إلى أن التفرقة العنصرية لم تخطر ببال المجتمع الأفريقى . فلا يصح أن يقال إن ميثاق أديس أبابا لم يستطع التغلب على هذا التناقض ، لأنه لم يكن فى أصله ذا وجود. وفى هذا قال الرئيس جمال عبد الناصر فى الخطبة التى ألقاها فى مؤتمر أديس أبابا « إن جميع التقسيمات التقليدية التى حاول الاستعمار فرضها على القارة، وتمزيقها إلى شمال الصحراء ، وجنوب الصحراء ، إلى أفريقيا بيضاء وسوداء وسمراء . إلى أفريقيا ناطقة بالفرنسية ،

وأخرى ناطقة بالانجليزية قد انهارت جميعا وجرفت بها الحقيقة الأفريقية الأصلية . . لم يبق على أرض أفريقية غير لغة واحدة هي لغة المصير المشترك مهما اختلفت أساليب التعبير<sup>(١)</sup> .

## ٢ — التناقض بين أفريقيا العربية وغير العربية :

التناقض الذى بين أفريقيا السوداء وأفريقيا البيضاء ، والتناقض الذى بين أفريقيا العربية وغير العربية ، على رغم ما بينهما من تشابه فإن هناك فروقا بينهما . إن أفريقيا العربية ليست هي أفريقيا البيضاء ، فالسودان مثلا دولة عربية واسكنها ليست بيضاء وفق المفهوم السائد ، ولكن الفرق الواضح بين التناقضين — كما يقول النقاد — هو أن أفريقيا العربية بسبب عروبته مرتبطة بدول غير أفريقية هي دول المشرق العربى فى آسيا ، وكأنهم بذلك يقولون إن دول أفريقيا العربية تدين بولامين : أحدهما للعروبة ، والثانى للأفريقية ، وذلك مما قد يعوق طريق الوحدة الأفريقية .

والنقاد القائلون بهذا يوجهونه إلى مصر بالذات باعتبارها من أهم الدول الأفريقية ، وكذلك من أهم الدول العربية ، وبسبب موقعها الجغرافى الذى يجعلها رابطاً بين أفريقيا وآسيا ، وفى ذلك يقول الأستاذ فرولينج فى بحثه السالف الذكر : « إن المساعى التى تبذلها مصر من أجل توحيد الدول العربية تحت سيطرتها تنقل مركز الثقل إلى أفريقيا البيضاء ، فدعوة مصر إلى الوحدة العربية من ناحية ، والمحاولات التى تبذلها الجزائر للقيام بدور هام فى الشئون الأفريقية من ناحية أخرى ، هذه العوامل تقلقل أفريقيا السوداء . . ليس من الممكن التوفيق بين الوحدة العربية والوحدة الأفريقية<sup>(٢)</sup> » .

(١) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى المجمع السالف الذكر صفحة ٩ .

(٢) أنظر ج . س . فرولينج المجمع السالف الذكر صفحة ١١٥١ - ١١٥٢ .

هذه النعمة التي رددتها الأستاذ فرولينج هي نفسها التي ترددها الدعاية الصهيونية، زاعمة أن القضية الفلسطينية ليست مشكلة أفريقية، ومع ذلك تحاول الدول العربية الأفريقية إقحام أفريقيا فيها (١).

والواقع أن هذا الرأي من أساسه معرض لا يستقيم مع التمهيص والفهم السليم :

أولا — مصر في الواقع ليست دولة أفريقية خالصة ، ولكنها تبعاً لموقعها وحدودها الجغرافية دولة أفريقية آسيوية ، كما أن روسيا السوفيتية ، وكما أن تركيا مثلاً تعتبر كل منهما دولة أوربية آسيوية . هذا الوضع الجغرافي مفروض على مصر ، وبالتالي فهو مفروض على أفريقيا ما دامت مصر جزءاً منها .

ثانياً — أفريقيا اعتبرت جزيرة مدغشقر ، وغيرها من الجزر المحيطة بالقارة الأفريقية بلاداً أفريقية ، وعلى هذا يمكن أن يقاس المشرق العربي بالنسبة إلى أفريقيا .

ثالثاً — العروبة لا تناقض الأفريقية ، بل هي في الواقع مكملتها ومدعمة لها ، لأن الوحدة العربية لا تقتصر على الدول التي هي من أصول عربية ، ولا على الدول التي تدين بالإسلام دون سواه ، ولكنها مفتوحة لقبول الدول التي تتكلم اللغة العربية ، وتشترك مع العرب في هدف واحد وراث واحد ، وأي دولة أفريقية تستكمل تلك العناصر تصبح صالحة للانضمام تحت لواء الوحدة العربية ، فالصومال وموريتانيا مثلاً إذا تمت السيادة فيهما للغة العربية يمكن أن تشملهما الوحدة العربية ، وقس عليهما عدة دول أفريقية أخرى كالسنغال ومالي وغينيا .

---

(١) أنظر الدكتور عبد الملك عودة « إسرائيل وأفريقيا » معهد الدراسات العربية العليا

رابعاً — الإدراك للقضايا ، والوعى المتبادل بشأنها بين المشرق العربى والدول الأفريقية غير العربية ، يشير بوضوح إلى التكامل القائم بين هاتين المنطقتين (١) ، ولهذا الإدراك أساس فلسفى ومنطقى ، فالشخصية الأفريقية — كما أسلفنا (٢) — مرتبطة كل الارتباط بالشخصية الآسيوية ، ويوضح ذلك التضامن الأفريقى الآسيوى الذى أرسيت قواعده فى مؤتمر باندونج .

ومن هذا يتجلى بوضوح أنه لا تعارض مطلقاً ، بين الوحدة العربية والوحدة الأفريقية ، بل الواقع أن إحداها تدعم الأخرى وتقويها .

(١) من دلائل الإدراك المشترك صدور قرار منظمة الدار البيضاء فى يناير سنة ١٩٦١ الخاص بإسرائيل ، والذى جاء فيه : « يلاحظ المؤتمر باستنكار أن إسرائيل دأبت فى مناصرة الاستعمار كلما جرى بحث المسائل الهامة المتعلقة بأفريقيا ... ولذلك يندد المؤتمر بإسرائيل بوصفها أداة فى خدمة الاستعمار بنوعيه - القديم والجديد ، ليس فقط فى الشرق الأوسط بل كذلك فى أفريقيا وآسيا » وفى هذا الصدد قال المعلق السياسى لجريدة أزفستيا السوفيتية فى مقال عنوانه ( روح أفريقيا الجديدة ) بعد أن أوضح أهمية الدور الذى قامت به كل من الجزائر والجمهورية العربية المتحدة وغانا فى مؤتمر القمة : « وأنا أريد أن أستدعى انتباه القارئ إلى أن اثنتين من هذه الدول الثلاث تفتحيان إلى العالم العربى . أليس فى الحقيقة رد حاسم على أولئك الذين يعارضون الوحدة الأفريقية على أساس أن هناك هوة عميقة بين أفريقيا العربية وأفريقيا جنوب الصحراء ؟ . . من الواضح أن الذين يؤكدون مثل هذه الأمور إنما يريدون أن يتجاهلوا حقيقة الأوضاع فى النصف الثانى من القرن العشرين » ( مجلة انترنا سيونال أفير السوفيتية عدد أغسطس سنة ١٩٦٣ صفحة ٨٨ ) .

و هذا المعنى أيضاً نشرت جريدة الأنوار اللبنانية فى عدد ١٦/٥/١٩٦٣ مقالا بعنوان العرب ومؤتمر القمة الأفريقى جاء فيه : « إن العرب ، وهم يخططون مستقبلهم ، لا يستطيعون أن ينفكوا حقيقة مامة وهى أنهم بأكثرية من سكان القارة الأفريقية . . ومن هنا يتضح أهمية تعاوننا الوثيق مع الأنظار الأفريقية » أنظر نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩١٩ الصادرة فى ١٧/٥/١٩٦١ . وفى جريدة الجمهورية بعدها الصادر بالقاهرة فى ٢٦/٥/١٩٦٣ مقال بقلم الأستاذ ناصر الدين الشاهيى جاء فيه : « إن الحرية لاتجزأ . . وحرية أفريقيا حرية لوطن العربى كله ، والصوت الأفريقى الحر السيد هو دعامة للصوت العربى الحر السيد . . وانتصار أفريقيا على الاستعمار وعلى التفرقة وعلى الأزمات هو مصدر راحة وخير واطمئنان لكل عربى » (٢) أنظر من صفحة ٦٣ إلى صفحة ٦٨ من هذا الكتاب .

### ٣ — التناقض بين أفريقيا الثورية وأفريقيا المعتدلة :

عرضنا في الفصل الأول من كتابنا هذا للملابسات والظروف التي أحاطت بقيام المنظمات الدولية الأفريقية المختلفة ، وعرفنا كيف أن التغلب على التقسيمات المختلفة للقارة الأفريقية قد تم على مراحل قبل مؤتمر أديس أبابا ، ولم يبق إلا تناقض واحد ظل قائما ، وهو التعارض بين أفريقيا الثورية الممثلة في مجموعة الدار البيضاء ، وأفريقيا المعتدلة الممثلة في مجموعتي برازافيل ومنروfia .

وفي رأى بعض من عرضوا لنقد ميثاق أديس أبابا أن مؤتمر القمة الأفريقي المنعقد في عاصمة أثيوبيا لم يستطع أن يتغلب على هذا التناقض ، وقد نشرت جريدة « ديلي تلغراف » البريطانية في عدد ١٤ / ٥ / ١٩٦٣ مقالا جاء فيه : إن الاجتماع القادم في أديس أبابا يهدف إلى إيجاد صلة بين الكتلة الأفريقية الرئيسية ، ولكن فرص الاتفاق ضئيلة ... إن الانقسامات بين الدول الأفريقية بعيدة الغور بحيث أن يتسنى التغلب عليها في مؤتمر قمة واحد (١) .

وقد علق الأستاذ فروليخ في بحثه السالف الذكر على هذا الموضوع بقوله : « من المؤسف أن التقارب بين دول أفريقيا السوداء التي تنتمي إلى مجموعة منروfia ، وبين تلك التي تنتمي إلى مجموعة الدار البيضاء لم يتم (٢) » .

وفي رأى النقاد أن التناقض بين أفريقيا الثورية وأفريقيا المعتدلة يظهر بوضوح في ميدانين ، ففي ميدان السياسة الداخلية نرى دول أفريقيا

---

(١) جون أوسمان ( المسكرات المتناقضة في مؤتمر القمة الأفريقي ) — جريدة الدبلي تلغراف عدد ١٤ / ٥ / ١٩٦٣ و مترجم بنشرة مصلحة الاستعلامات بالعدد رقم ٢٩١٨ الصادر في ١٦ / ٥ / ١٩٦٣ .

(٢) ج . س فروليخ — المرجع السابق — صفحة ١١٤٩ .

الثورية اتبعت نظاما تقارب نظم الديمقراطيات الشعبية الأوربية ،  
ويبدو هذا في الجمهورية العربية المتحدة ، والجزائر ، وغانا ، وغينيا ،  
ومالي . أما دول أفريقيا المعتدلة فإنها تأخذ بنظم تشبه نظم الديمقراطيات  
الغربية الأوربية ، كما يظهر في السنغال ، وساحل العاج ، وملاشاش ،  
ونيجيريا .

أما في ميدان السياسة الخارجية ، فإن دول أفريقيا الثورية تأخذ  
بسياسة عدم الانحياز والعداء الصريح للاستعمار ، على حين أن دول أفريقيا  
المعتدلة تتبع سياسة مهادنة الغرب والانحياز له .

وهذا الذى يقول به أولئك النقاد ، إن كان يتمشى مع روح الغربيين  
وعقليتهم ، فإنه لا يطابق الواقع الأفريقى ولا يتمشى معه ، والواقع  
الأفريقى لا يصلح أن يقاس بمقاييس غربية . وبعض كتاب الغرب قد  
أدركوا أن هذا التناقض ظاهرى أكثر مما هو واقعى ، وفى عدد مجلة  
الدفاع القومى الفرنسية الصادر فى يناير سنة ١٩٦٢ مقال يعبر عن ذلك خير  
تعبير إذ يقول : « من السهل بطبيعة الحال أن نظهر التناقض بين دول  
بمجموعة منروfia العشرين ، ودول مجموعة الدار البيضاء الخمس مثلا ، ونشير  
إلى أنه - رغم إقرار الجانبين للوحدة الأفريقية - قد تم اقتراح ورفض  
ميثاقين أفريقيين فى خلال شهر واحد . . أحدهما فى برازافيل ، والثانى  
فى الدار البيضاء ، غير أن الموقف فى تغير وتبلور مستمر ، فلقد قام البعض  
بتوكيد وجود الاختلافات والتناقضات بين دول الدار البيضاء ودول  
منروfia ، ولكن أليس من الأجدر بدلا من أن نهتم مثل هذا الاهتمام  
بالاختلافات القائمة بين المجموعتين ، أن نشير إلى المحاولات التى تبذلونها  
لإيجاد قاسم مشترك بينهما . »

ومن الإنصاف كذلك ، أن نقول إن كثيرا من الكتاب السياسيين

تنبأوا قبل ظهور نتائج مؤتمر أديس أبابا بأن المجموعتين ستمكنان من تصفية مابينهما من خلاف ، وقد نشرت جريدة « وست أفريكا » في عدد ١٨/٥/١٩٦٣ مقالا جاء فيه « من حسن الحظ أن العلاقات بينهما [ أى بين مجموعتي الدار البيضاء ومنروفيا ] قد بدأت في الآونة الأخيرة تتحسن ، فها هي ذى غينيا توثق علاقاتها بنيجيريا ، وها هي ذى مالى والسنغال تدفنان مازرعه الماضى من أحقاد وخصومة ، وها هي ذى حكومة توجو الجديدة تقضى على العداء القديم بينها وبين غانا . . من ذلك يحق لنا أن نستنتج أنه لم يعد هناك ما يمنع من الوحدة والامتزاج <sup>(١)</sup> . »

وتصفية الخلاف بين المجموعة الثورية والمجموعة المعتدلة ترجع إلى :

أولا - اتفاق المجموعتين على ضرورة تصفية الاستعمار في الحال ، وقد قالت جريدة « وست أفريكا » في هذا « لم تعد أى دولة أفريقية اليوم تتردد في مهاجمة النظم القائمة في أفريقيا الجنوبية ، وروديسيا الجنوبية ، والمستعمرات البرتغالية . فنجد أن زعيما شديدا المحافظة مثل الامبراطور هيلاسلاسى ، وزعيما آخر شديد الارتباط بالغرب مثل الرئيس توبمان ( رئيس ليبيريا ) وزعيما ثالثا شديد الانعزال مثل ملك ليبيا . . هؤلاء جميعا لا يقل اهتمامهم بالامر عن اهتمام الرئيس نكروما ، أو الدكتور نيريرى ، بل حتى زعماء الدول الناطقة بالفرنسية الذين كانوا في الماضى لا يهتمون بهذه المسائل أصبحوا يتحمسون لها بنفس القوة . . لم يعد من الممكن تقسيم أفريقيا إلى دول متطرفة ودول معتدلة <sup>(٢)</sup> . »

---

(١) مقال مترجم نشر في نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٢٧ بتاريخ ٢٥ / ٥ / ١٩٦٣ . وانظر في هذا المعنى جريدة نيويورك تايمز عدد ٢٣ / ٥ / ١٩٦٣ ( تضمنته وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية عدد ٢٣٩١ الصادر في ٢٥ / ٥ / ١٩٦٣ ) .

(٢) انظر جريدة وست أفريكا عدد ٢٥ / ٥ / ١٩٦٣ ، وانظر أيضاً مجلة نيوسيتسمان الانجليزية عدد ٣١ / ٥ / ١٩٦٣ ، وجريدة لاموند الفرنسية عدد ٢٧ / ٥ / ١٩٦٣ ، والاوزرفر الانجليزية عدد ٢ / ٦ / ١٩٦٣ .

ثانياً - اعتناق مجموعة منروفا مبدأ عدم الانحياز الذي كانت تأخذ به مجموعة الدار البيضاء ، وفي هذا تقول مجلة نيويورك تايمز : « إن تفرق الدول ( الأفريقية ) حديثة الاستقلال بين مجموعة منروفا ومجموعة الدار البيضاء الأولى محافظة ، والثانية ثورية .. لم يعد بالوضوح الذي كان عليه من قبل . فاقد أصبحت أفريقيا في مجموعها ، جزءاً من الدول غير المنحازة من الناحية السياسية<sup>(١)</sup> . » وقد أكدت جريدة كومبا الفرنسية هذا المعنى بقولها : « استطاع رؤساء الدول أن يرسوا دعائم سياسة تقف في منتصف الطريق بين السكتتين ( أى الشيوعية وغير الشيوعية ) وتبقى على الدوام بمنأى من جميع مناطق النفوذ ، وبمنجاة من أى تدخل أجنبي بجميع صورته وأشكاله<sup>(٢)</sup> . »

ثالثاً - إقامة منظمة دولية جديدة تجمع تحت لوائها الدول الأعضاء في المجموعتين الموصوفتين بالتناقض ، واجتماعهما في منظمة واحدة ذات مبادئ واحدة يقطع بإزالة هذا التناقض ، ولكن رغم نجاح مؤتمر أديس أبابا في وضع مبادئ مشتركة للمجموعتين إلا أن بعضاً من المنظمات التي كانت تستند عليها كلاماً من المجموعتين ظلت كما هي بعد مولد منظمة الوحدة الأفريقية ، وإن كانت قد أخفت جميعاً الصبغة الاقتصادية

تلك هي أهم الآراء التي وردت في الصحافة الدولية تأييداً للمؤتمر والميثاق الذي انبثق عنه ، وأهم الانتقادات التي وجهت إليهما وهي كما رأينا في غالبها انتقادات مردودة عليها . ولعل خير ما نختم به هذا الفصل هو قول الصحفي السويسري جون جاك شويه :

« لم يكن الهدف الحقيقي من مؤتمر أديس أبابا هو تحقيق وحدة

(١) مجلة نيويورك تايمز عدد ٢٣ / ٥ / ١٩٦٣ .

(٢) من مقال مترجم نشرته نشرة مصلحة الاستعلامات بالعدد رقم ٢٩٣٦ الصادر

في ١٩٦٣ / ٦ / ٣ .

أفريقيا، أو حل مشاكلها البشرية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، أو تحديد علاقاتها مع العالم الخارجى . لقد كان الهدف فى الواقع أكثر تواضعاً بكثير ، وهو تحقيق التصالح بين مجموعتى منروفيا والدار البيضاء المتنافستين وتدعيمه من جهة ، ومن جهة أخرى وضع إطار تأسيسى للمساعدة [ التى تبذلها الدول الأفريقية ] لى تتقارب مع بعضها فى داخل قارة تعتبر - رغم مظهرها الموحد على الخريطة - أكثر أجزاء العالم تنوعاً وتبايناً واختلافاً . . . وإن تقدير نتائج المباحثات التى دارت فى أديس أبابا يجب أن يتم فى إطار هذا الهدف المحدد ، وهى نتائج يمكن وصفها بأنها إيجابية . . . » .

« إن أهم مافعله المؤتمر - ويجمع لم يؤثر فيه تغيب ملك المغرب إلا من حيث الاجراءات الدبلوماسية - هو تبنى ميثاق ينظم الاجتماع السنوى لرؤساء الدول ، واجتماع وزراء خارجيتهم عدداً أكبر من المرات ، ويخلق رابطة إدارية دائمة ، ولجان متخصصة للبحث المشترك ، وخصوصاً لجنة للوساطة والتحكيم . »

« هذا البنيان يتمشى مع الواقع الأفريقى الحالى ، ومع الإمكانيات المباشرة فى أفريقيا ، وهو يتيح لهذه الإمكانيات أن تنمو وتتلور . . . وإذا كان هذا البنيان لم يحل بعد أيأ من المشاكل الأفريقية الكبرى حلاً جذرياً ، فهو على الأقل يحول دون خطر التفكك والضعف ، ويفتح للتعاون الأفريقى أبواباً سهلة المزال . هذا عظيم فى ذاته<sup>(١)</sup> . »

(١) جون جاك شوية ، جريدة تريبون دى جينيف السويسرية (١٩٦٣/٥/٢٨) وورد فى وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية عدد ١٢٩٣ (١٩٦٣ / ٥ / ٢٠) .

## الفصل الثالث

### ايدولوجية ميثاق أديس أبابا

سنجعل هذا الفصل مؤلفاً من مبحثين ، فعالج في أولها أهداف ميثاق أديس أبابا ، ونعالج في الثاني مبادئ هذا الميثاق . أما أهداف الميثاق فهي الغاية التي من أجلها أقيمت منظمة الوحدة الأفريقية ، وفي سبيل تحقيقها تعمل . وأما المبادئ فهي الأصول التي يجب أن تتبعها تلك المنظمة لكي تستطيع تحقيق هذه الأهداف .

وقد وردت أهداف ومبادئ منظمة الوحدة الأفريقية في ديباجة الميثاق ، وفي مادتيه الثانية والثالثة .

وتتألف ديباجة الميثاق من إحدى عشرة فقرة ، وعلى خلاف ديباجة ميثاق الأمم المتحدة التي تبدأ بقولها : « نحن شعوب الأمم المتحدة » تبدأ ديباجة ميثاق أديس أبابا بعبارة « نحن رؤساء دول وحكومات أفريقيا المجتمعين بمدينة أديس أبابا ... » مؤكدة بذلك دور هؤلاء الحكام في العمل الأفريقي المشترك . وتشير الديباجة - بادئ ذي بدء - إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وهو المبدأ الذي نادى به البلاد الخاضعة للاستعمار نداء متواصلاً منذ الحرب العالمية الأولى ، والذي سوف يظل المحور الأيديولوجي للعمل الأفريقي إلى أن يتم تحرير جميع أجزاء القارة من الاستعمار .

ثم تؤكد الديباجة اعتراف ميثاق أديس أبابا بالحرية والمساواة والعدالة والتضامن ، وهي مبادئ عامة تتخطى الحدود الجنسية والقومية ، وتظهر في مواثيق جميع المنظمات الدولية وإقليمية كانت أم عالمية .

ثم تنتقل الديباجة بعد ذلك إلى فكرة توجيه الموارد الطبيعية والطاقات البشرية للقارة الأفريقية إلى تقدم تلك القارة في مجالات النشاط الإنساني ، ثم تؤكد الديباجة فكرة التعاون والتضامن بين جميع الشعوب الأفريقية متخطية جميع الخلافات القومية والإقليمية . وتقرر أن ذلك يتطلب توفير الظروف المواتية للسلام ، والأمن في القارة ، والمحافظة عليهما ، وتؤكد هذه الفكرة في فقرة أخرى موضحة أن سيادة الدول الأفريقية ، وسلامة أرضها هو محور التضامن الأفريقي ، كما تؤكد مبدأ مكافحة الاستعمار الجديد في كل أشكاله ، وإن كانت الديباجة لم توضح المقصود من الاستعمار الجديد ( نيوكولونياليزم ) ، وكذلك لم ترد أية إشارة إلى هذا الاستعمار الجديد في المواد الخاصة بالمبادئ والأهداف ، ولا في أى مادة أخرى من مواد الميثاق ، بخلاف المفاهيم والمبادئ الأخرى التي يرد ذكرها في صلب الميثاق في أكثر من مناسبة .

وأخيراً تؤكد الديباجة تمشى ميثاق أديس أبابا مع ميثاق الأمم المتحدة ، ومع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وقد ورد تأكيد لهذا المبدأ في أكثر من مادة في صلب الميثاق .

إن ديباجة ميثاق أديس أبابا - على غرار ميثاق الأمم المتحدة - إذا كانت قد خلطت بين الأهداف والمبادئ لما بينهما من علاقات عضوية فإن الميثاق الأفريقي بعد ذلك قد تولى الفصل بينهما، فجعل لكل منهما مادة خاصة .

## المبحث الاول

### أهداف ميثاق أديس إبابا

ذكرت المادة الثانية من الميثاق أهداف منظمة الوحدة الأفريقية في فقرتها الأولى بقولها :

« تنحصر أهداف المنظمة فيما يلي :

- ( أ ) دعم وحدة دول أفريقيا وتضامنها .
- ( ب ) تنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا .
- ( ج ) الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها .
- ( د ) القضاء على الاستعمار على جميع أشكاله في أفريقيا .
- ( هـ ) تشجيع التعاون الدولي، آخذين في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

ويظهر جليا أن الهدف الأول للمنظمة هو تحقيق الوحدة الأفريقية من أجل تحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا . أما الأهداف الأخرى كالتنسيق وتقوية التعاون أو الدفاع عن سيادة وسلامة أراضي الدول الأفريقية، أو القضاء على الاستعمار فإنها وسائل وبرامج عمل لتحقيق ذلك الهدف الأول وهو الوحدة الأفريقية . وبمعنى آخر فإن هذه الأهداف أقرب إلى كونها مبادئ يجب أن تتبع في سبيل تحقيق الهدف الأسمى وهو الوحدة .

وإذا كانت الدول الأفريقية المجتمعة في أديس أبابا قد اتفقت على أن الوحدة والعمل في سبيل تدعيمها وتقويتها هو الهدف الأول للمنظمة فإنها قد اختلفت فيما بينها في معرفة الأساس الأيديولوجي لتلك الوحدة، وفي نوع الأجهزة الاتحادية والهيئات الدائمة التي تقوم بالإشراف على تلك الوحدة وصيانتها .

### الأساس الأيديولوجي للوحدة الأفريقية :

إذا كان الأساس الفلسفي للوحدة العربية هو القومية العربية ، وإذا كان الأساس الفلسفي لوحدة أوروبا الغربية هو الديمقراطية البرلمانية والدفاع عن حقوق الإنسان ، وإذا كان الأساس الفلسفي لوحدة أوروبا الشرقية هو الأيديولوجية الماركسية فإن الأساس الفلسفي للوحدة الأفريقية هو « الشخصية الأفريقية » ، فماذا تعني عبارة الشخصية الأفريقية ؟

في رأي امبراطور أثيوبيا أن الشخصية الأفريقية كامنة في التاريخ الأفريقي السابق لوصول الاستعمار إلى تلك القارة . وقد شرح رأيه هذا في مؤتمر أديس أبابا فقال :

« منذ آلاف السنين ازدهرت حضارات في أفريقيا، يمكن مقارنتها بتلك التي ازدهرت في القارات الأخرى . ففي هذه القرون ، كان الأفريقيون أحراراً من الناحية السياسية ومستقلين اقتصادياً ، وقد كانت نظمهم الاجتماعية خاصة بهم ، وثقافتهم وطنية حقة<sup>(١)</sup> .

وأكد ملك بورندي الفكرة حينما تحدث عن الامبراطوريات الأفريقية مثل : الحبشة ، وغانا ، ومالي ، والكونغو ، وغيرها حينما قال :

---

(١) مضابط مؤتمر القمة، المجلد الثاني ، رقم ٣١ ص ١ ، انظر في هذا الموضوع كتاب بازل دافيدسون أفريقيا تحت أضواء جديدة — ترجمة جمال محمد أحمد — بيروت دار الثقافة ، « دون تاريخ » .

« إن الحضارات الأفريقية المختلفة السابقة على فترة الاستعمار كانت مشابهة لبعضها البعض من عدة وجوه (١) » .

وعلى هذا النمط نفسه من التفكير ، عرف إبراهيم عبود - رئيس جمهورية السودان - أفريقيا بأنها مهد البشرية التي ازدهرت فيها مدنات هائلة على شواطئ أنهار عظمى (٢) » .

غير أن الفضل في إعطاء أوضح تعريف للشخصية الأفريقية يرجع إلى ليوبولد سنجور ، رئيس جمهورية السنغال حينما قال :

« إن ما يربط بيننا سابق على التاريخ ، إنه يجد جذوره فيما قبل التاريخ ، إنه ينبع من الجغرافيا ومن الاثنولوجيا ، ومن ثم من التراث الثقافي ، لقد وجد قبل المسيحية وقبل الإسلام ، وهو أقدم من الاستعمار بأكمله ، إنه وحدة التراث الثقافي التي أسميناها « بالأفريقية » وأنا أعرفها بأنها « مجموعة القيم الحضارية الأفريقية » .

وأضاف « أن إدراكنا لوحدة تراثنا الثقافي ، أو أفريقيتنا ، هو الخطوة الأولى الضرورية لأي تقدم في الطريق إلى الوحدة . فبدونه لن تكون هناك إرادة ، دع جانباً أية محاولة فعالة لتحقيق الوحدة ، انني لا أنكر أن هناك عنصراً مشتركاً آخر يربط بيننا ، وهو وضعنا كدول متخلفة . . . ولكن لكي نستطيع أن نتخلص من هذا الوضع - رغم أنه ذو طبيعة مادية وفنية - يجب علينا أن نوحّد طاقاتنا الروحية ،

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني ، رقم ١٦ ص ١ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني ، رقم ٥ ص ١ .

يجب علينا جميعاً أن نكون روحاً مشتركة ... هذه الروح كامنة في أفريقيتنا<sup>(١)</sup> .

وقد وصف سيكوتورى رئيس جمهورية غينيا الصلة الوثيقة بين « الأفريقية » وبين « وحدة أفريقيا » بقوله :

« فى الواقع لا تستطيع أية أمة من أممنا بفردتها أن تمثل أفريقيا بصدق، أو أن ترد إلى شعوبها اعتبارها رداً تاماً . ان الحضارة الأفريقية، والتراث الثقافى الأفريقى، والإنسانية الأفريقية، وبالإجمال ، مساهمة أفريقيا فى الحياة البشرية ، تتطلب من جميع الشعوب الأفريقية إدراكها الواعى وعملها المشترك من أجل بناء أساس السعادة العالمية<sup>(٢)</sup> . »

وبعبارة أخرى ، ان « الأفريقية » تجد تعبيرها الصادق فى وحدة أفريقيا ، ولن تكون هناك وحدة فى أفريقيا ما لم تكن قائمة على « الأفريقية » .

هذا التضامن الأفريقى ، سواء أطلقنا عليه إسم « الأفريقية »<sup>(٣)</sup> ، كما يقول ليوبولد سنجور ، أو الانسانية الأفريقية<sup>(٤)</sup> ، كما يقول سيكوتورى ، أو التراث الثقافى الأفريقى<sup>(٥)</sup> ، كما يقول هوفويه بوانيه ، وسواء اتخذ شكل نظرية مونزو أفريقية<sup>(٦)</sup> كما ينادى فولير بولو ، أو اتخذ أى شكل آخر ، هذا التضامن الأفريقى سوف يظل على كل حال ركناً أساسياً من أركان المنظمة الدولية الجديدة .

- 
- (١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٩ ص ٢ .
  - (٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ١٢ ص ٥ .
  - (٣) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٩ ص ٢ .
  - (٤) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ١٢ ص ٥ .
  - (٥) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٣١ ص ١٢ .
  - (٦) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ١١ ص ٤ .

فما هي خصائص هذا التضامن ؟

هذا التضامن يتميز بما يلي :

أولاً : انه تضامن قائم على أساس جغرافي، حدوده القارة الأفريقية، والجزر المحيطة بها . وتلك القارية كأساس للوحدة نجدها في الدعوة التي تطالب بتضامن دول القارة الأمريكية، أو بتضامن دول القارة الأفريقية، أو بتضامن دول القارة الأوروبية، وإن كانت صعوبة تعيين حدود هذه القارة (الأوروبية) يضعف من حركة الدعوة إلى القارية الأوروبية .

ثانياً — انه تضامن يعارض الإنعزالية والانطواء على النفس . وقد عبر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عن مفهومه للتضامن الأفريقي بقوله « ليس معنى ذلك لدقيقة واحدة أن تتحول أفريقيا إلى كتلة دولية، أو ينمزل العمل الأفريقي عن حركة التقدم الإنسانية كلها ... ذلك آخر ما نفكر فيه أو نطلبه ، بل نحن نعتبر الوصول إلى هذا المدى تعصباً لا نقدر على تحمل نتائجه (١) » .

كما يقول الرئيس إبراهيم عبود « إن السودان لا تفهم الوحدة على أنها محاولة لعزل أفريقيا عن باقي أجزاء العالم (٢) » .

كذلك قال السيد أبو بكر تفاقوا بليوا « يجب علينا ألا ننسى أننا نحن في أفريقيا نشكل جزءاً من العالم . كما علينا التزاماتنا الدولية . ومهما فعلنا لا نستطيع أن نعزل أنفسنا عن باقي أجزاء العالم . ومن ثم يجب أن نراعى أننا نندمج إلى جماعة بشرية واحدة في كل ما نفعله ونقول (٣) » .

---

(١) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر القمة الأفريقي بأديس أبابا يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٦٣ ، مصادرة الاستعلامات ، ص ١٢ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني ، رقم ٥ ص ٣ .

(٣) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني ، رقم ٣٥ ص ٤ .

ثالثاً - أنه تضامن يقتضى الارتباط الوثيق بالقارة الآسيوية باعتبار أن حركة مكافحة الاستعمار تبلورت في إطار التضامن الأفروآسيوى . وقد عبر امبراطور أثيوبيا عن هذا الاتجاه بقوله : « نحن متحدون مع أصدقائنا وإخواننا الآسيويين في محاولتنا هذه ، وفي كثير غيرها . إن أفريقيا تشارك آسيا في تراث واحد من الاستعمار والاستغلال والتمييز العنصرى والاضطهاد . وفي باندونج كرست الدول الأفريقية والآسيوية جهودها لتخليص قارتها من التسلط الأجنبي ، وأكدت حق كافة الأمم في الذو بطريقة الخاصة دون أى تدخل أجنبي » ثم أضاف « إن تصريح باندونج والمبادئ التى أعلنت في هذا المؤتمر لاتزال اليوم ذات قيمة بالنسبة لنا جميعاً (١) » . والجدير بالملاحظة أن تأكيد العلاقة العضوية بين التضامن الأفريقى والتضامن الآسيوى يوضح التكامل والترابط الوثيق بين الحركة الوحدوية الأفريقية والحركة الوحدوية العربية ، إذ أن تلك الأخيرة ليست إلا حركة أفروآسيوية ، أرضيتها جزء من القارة الأفريقية وجزء من القارة الآسيوية . كلا الجزئين متلاصقان ، ومع ذلك فلم ترد أية إشارة في مضابط مناقشات مؤتمر أديس أبابا، ولا في خطب رؤساء الدول عن هذه العلاقة الوثيقة بين العروبة والأفريقية، ومرجع ذلك إلى التساط الفكرى الاستعمارى .

رابعا - أنه تضامن يقتضى الارتباط مع دول العالم الثالث ، وقد عبر رئيس جمهورية موريتانيا مختار ولد داداه عن ذلك بقوله : « . . . فما من شك أنه ينبغي على أفريقيا - حتى لو اتحدت - ألا تعزل نفسها عن باقى أجزاء العالم . هذا إلى جانب تضامنها الضرورى مع دول العالم الثالث » (٢) .

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ٣ صفحة ٩ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ٢٩ صفحة ٣ .

والواقع أن الحركة التضامنية الأفريقية ليست متكاملة مع الحركة التضامنية الآسيوية فحسب، بل إنها تمتد كذلك إلى دول أمريكا اللاتينية النامية ، وإلى جميع دول العالم الفقير التي تكافح التخلف والتسلط الاستعماري الملازم لهذا التخلف . بمعنى آخر : أن التضامن الأفريقي يريد أن يكون جزءاً لا يتجزأ من تضامن المتخلفين، أو من تضامن الدول البروليتارية - كما قيل - على أساس أن صراع الطبقات قد انتقل من المجتمع القومي إلى دائرة المجتمع الدولي .

خامساً - أنه تضامن يريد تحقيق السلام العالمي في إطار الأمم المتحدة . وفي هذا تأكيداً للعلاقة الوثيقة بين القارية والعالمية ، وبين منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمات الأمم المتحدة<sup>(١)</sup> .

وبالإجمال فإن التضامن الأفريقي يهدف إلى تحقيق التضامن الروحي والمادي، كأنما ينظر في ذلك إلى « إحياء فضائل القديس أوجستين وابن خلدون ، وإحياء وحي بنائنا ونحاتينا ورساميننا وشعرائنا في شمال الصحراء وفي جنوبها . إن أفريقيًا سوف تساهم مساهمة فعالة في بناء المدنية العالمية<sup>(٢)</sup> » .

هذا ، ونبادر إلى القول بأن هذا التحليل للشخصية الأفريقية ، وللتضامن الأفريقي الذي هو أساسها الهيكلي لم ينل إجماع كل المفكرين والزعماء الأفريقيين . ومن الآراء المعارضة رأي السيد أبوبكر تافاوا بيللو الذي أنكر وجود شخصية أفريقية ذات سمات وخصائص مميزة لها ، ومن

---

(١) سنعالج ذلك بالتفصيل في البحث الثاني من هذا الفصل .

(٢) من خطاب الرئيس ليوبولد سنجور، مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني رقم ٩

صفحة ٣ . وقد ذكر الرئيس السنغالي هذين المفكرين العظميين بالذات لأنهما من أبناء القارة الأفريقية ساهم أولهما في تطوير الفلسفة المسيحية ، وابتكر الثاني علم الاجتماع .

ذلك قوله في مؤتمر أديس أبابا التأسيسي : « إننى دائماً أقول للناس أنى لا أومن بال شخصية الأفريقية ، ولكننى أومن بالشخصية الإنسانية . إن الأفريقى إنسان ، ومن ثم يجب علينا أن نعمل من أجل إنماء الشخصية الإنسانية فى أفريقيا . وفى اعتقادى أن أى حديث عن الشخصية الأفريقية إنما يقوم على مركب نقص . . . (١) » .

ومن الآراء المعارضة أيضاً المدرسة الثورية التى ترى أن الثورة الشاملة ضد الاستعمار وأعوانه هى المحرك القوى للحركة الوحدوية الأفريقية . ووفقاً لآراء تلك المدرسة التى سجلت فى بعض المؤلفات والمجلات المتخصصة ومنها مجلة « ذى سبارك » (٢) التى كانت تصدر فى غانا، فإن منظمة الوحدة الأفريقية ليست إلهية استعمارية ورجعية يشرف عليها أعوان الاستعمار مثل هيلاسلاسى وتوبمان ( رئيس جمهورية ليبيريا حينئذ ) وليوبولد سنجور ، وهوفويه يوانبيه فهى لا تخرج عن كونها حلفاً مقدساً للدفاع عن مراكزهم ومصالحهم وأطماعهم . وترى تلك المدرسة أن الثورة وحدها تستطيع تصفية تلك الأنظمة الفاسدة الناشئة عن الاستعمار الجديد .

أما الشخصية الأفريقية فهى مفهوم استعماري عنصري لا يمكن أن يكون الأساس الأيديولوجى للوحدة الأفريقية التى لا يمكن أن تتحقق إلا فى ظل ثورة عارمة ومستمرة .

وكان الدكتور نكروما يؤيد هذه الحركة بطريقة مستترة، ويجعل منها سلاحه السرى لتحقيق الوحدة الأفريقية التى كانت تراوده . وإذا لم

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٣٥ صفحة ٤ .

(٢) The Spark

يكن لهذه المدرسة أى أثر ظاهر فى القارة الأفريقية . فإنها مازالت ذات جاذبية للأوساط الطلابية ولبعض حركات التحرير .

وإذا تراخت منظمة الوحدة الأفريقية فى كفاحها ضد الاستعمار ، أو إذا قبلت بعض الدول الأفريقية مبدأ الحوار مع الاستعمار كما كان ينادى هوفويه بوانيه ، فلا شك أن تلك الحركة الثورية ستبعث من جديد لتصبح المحرك الأقوى للوحدة الأفريقية .

وإذا اختلفت الدول الأفريقية على خصائص التضامن الأفريقى الذى يجب أن يكون المحرك للسعى نحو الوحدة، فإنها اختلفت كذلك على شكل المنظمة التى ستتولى العمل لتنمية الشخصية الأفريقية ، وإقامة الوحدة ، والإشراف على صيانتها ونموها .

### الهيئة التنظيمية التى ستتولى الإشراف على الوحدة الأفريقية :

سبق أن أشرنا إلى أنه فى خلال المؤتمر التمهيدى لوزراء الخارجية ، وفى خلال مؤتمر القمة التأسيسى ظهرت انقسامات واضحة فى الآراء بين الوفود الأفريقية المختلفة بشأن شكل المنظمة الأفريقية الجديدة المزمع إنشاؤها .

ودون أن ندخل فى تفاصيل تلك الآراء المختلفة ، فإننا نستطيع أن ندرجها تحت مدرستين مختلفتين : المدرسة التى ترى أن الوحدة الأفريقية يجب أن تتحقق وتقوم عاجلا ، وأن النظام الاتحادى ( الفيدرالى ) هو أحسن نظام لإقامة الوحدة وصيانتها . والمدرسة التى ترى أن الوحدة الأفريقية هدف آجل بعيد المنال ، وإلى أن يتحقق هذا الهدف ، فإن التضامن الأفريقى يمكن تنميته فى ظل نظام تعاهدى ( كنفدرالى ) ، أو بمعنى آخر فى ظل منظمة دواية قارية ذات اختصاصات محدودة .

وسنعرض لأراء كل من هاتين المدرستين فيما يلي :

### أولا - الولايات المتحدة الأفريقية :

في مقدمة أنصار الوحدة الأفريقية الشاملة الكاملة العاجلة الزعيم الراحل الدكتور كوامي نكروما رئيس جمهورية غانا سابقا . وقد نادى الدكتور نكروما بتوحيد القارة الأفريقية في تصريحاته أمام مختلف المؤتمرات الأفريقية بصفته زعيما أفريقيا ، كما نادى بها أيضا في مؤلفاته ودراساته بصفته مفكرا أفريقيا . وآراء نكروما في ذلك تستند إلى الحجج التالية :

١ - أن الوحدة الأفريقية العاجلة ستنقذ القارة من خطورة الاستعمار الجديد ( نيو كوالونيزم ) . ويقول في هذا الصدد : « إذا ترددنا في هذه المرحلة ، وأتخنا الوقت الكافي للاستعمار الجديد لكي يدعم مركزه في هذه القارة فماذا يكون مصير شعوبنا التي وضعت ثقها فينا (١) ... » .

٢ - التنمية الأفريقية لا يمكن تحقيقها إلا على مستوى القارة ، وبموجب تخطيط قارى ، بل إن الدول الأجنبية التي سوف تقدم المعونات والمساعدات إلى أفريقيا ستطعن إذا قدمت تلك المعونات إلى حكومة موحدة تتولاها حكومة واحدة بدلا من أن تقدم إلى عديد من الدويلات الصغيرة المجزأة .

٣ - إقامة الوحدة الأفريقية الكاملة هي الحل الجذرى الوحيد لتسوية المنازعات على الحدود بين الدول الأفريقية المتجاورة . وقد قال في هذا الصدد : « الوحدة الأفريقية سوف تجعل من الحدود الحالية أوضاعا سقيمة بالية (٢) » .

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ٣٦ صفحة ٦ .

(٢) المرجع السابق صفحة ٧ .

٤ - لن تستطيع أفريقيا أن تجعل من مبدأ عدم الانحياز رابطة مذهبية حقيقية ما لم تدافع عن هذا المبدأ وهي في موقف قوى . وهذه القوة لن تتوافر لها إلا في ظل الإتحاد (١) ، بل إن تلك الوحدة ستنفذ أفريقيا من ويلات الحرب الباردة ومخاطر مناطق النفوذ . والحق أنه إذا انتهت الحرب الباردة على أثر التصالح الأمريكى السوفيتى فإن خطورة تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ تخصص لكل من الدولتين الأعظم مازالت تهدد البلاد الأفريقية إذا ظلت ضعيفة مجزأة .

٥ - الشعوب الأفريقية تريد الاتحاد ، ويقول الدكتور نكروما فى ذلك : « فى إقدامها الشديد على الاتحاد تدرك أن حريتها لن يكون لها معنى حقيقيا إلا إذا تحققت (٢) ، وبمعنى آخر أن الرأى العام الأفريقى والشعب الأفريقى مؤمنان بالاتحاد العاجل والسكامل ، ومستعدان للتضحية فى سبيله .

ولم يكتف رئيس جمهورية غانا ببيان الأسباب الماسة إلى إقامة الوحدة الأفريقية فوراً ، بل تقدم أيضاً بخطة تفصيلية لتحقيق تلك الوحدة الفورية ، وتلك الخطة ، وفقاً لمشروع الدكتور نكروما ، كان يجب أن تمر بثلاث مراحل :

### المرحلة الأولى :

تتضمن هذه المرحلة إنشاء مجلس من وزراء خارجية الدول الأفريقية ، يتولى وضع مشروع إقامة الحكومة الاتحادية الأفريقية الجديدة ، وذلك بالتعاون مع خمس لجان : لجنة تكلف بوضع دستور الحكومة الاتحادية

---

(١) المرجع السابق صفحة ٨ .

(٢) المرجع السابق صفحة ١١ .

الجديدة، ولجنة تكلف بالوحدة الاقتصادية الأفريقية التي ستقتضى إنشاء سوق مشتركة للقارة الأفريقية، وعملة أفريقية تتداولها جميع دول القارة، وبنك مركزي أفريقى، ونظام قارى للمواصلات السلكية واللاسلكية، ولجنة تكلف بوضع أسس سياسة خارجية مشتركة ودبلوماسية مشتركة بين جميع الدول الأفريقية، ولجنة تكلف بوضع خطة شاملة للدفاع العسكرى، ولجنة تتولى وضع أسس جنسية أفريقية مشتركة.

### المرحلة الثانية :

كل لجنة من تلك اللجان الخمس تقدم مشروعا نهائيا إلى مجلس وزراء الخارجية الذى يتولى دراسته والموافقة عليه ووضعها فى صيغته النهائية.

### المرحلة الثالثة :

يجتمع مجلس وزراء الخارجية للدول الأفريقية بعد ستة أشهر، ويقدم المشروع النهائى إلى مجلس رؤساء الدول، والحكومات للموافقة النهائية.

والحق أن مشروع الدكتور نكروما دخل فى أدق التفاوض، بل اختار عاصمة للحكومة الاتحادية الأفريقية، ورأى أن تكون تلك العاصمة فى وسط القارة بمدينة نانجى عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى، أو مدينة كنشاسا عاصمة جمهورية زانير (الكوتيفولديفيل سابقا).

وقال الدكتور نكروما مختتما خطته: «إذا ما اتخذنا هذه الخطوات... فسوف نسير قدما فى الطريق الذى يقودنا إلى حكومة اتحادية فى أفريقيا» (١)....

هذا الاتجاه لم يكن له صدى في مؤتمر أديس أبابا التأسيسي باستثناء  
الخطبة التي ألقاها ملتون أوبوتي رئيس وزراء أوغندا في ذلك الحين ،  
وفيها قال : « إذا لم نستطع أن نقيم جهازاً مركزياً قوياً . . فسوف يزداد  
الاتجاه نحو الابتعاد عن بعضنا البعض وتكوين تجمعات ضد أنفسنا »  
وأضاف « إنني أؤيد الرأي القائل بأنه مهما كانت اللذة التي يشعر بها الفرد  
حينما يكون هو السيد المطلق في داره ، فإن الوقت قد حان . . لكي تتنازل  
الدول الأفريقية المستقلة عن جزء من سيادتها في سبيل إنشاء جهاز أفريقي  
مركزي تشريعي وتنفيذي ذي سلطات محددة في المسائل التي يكون فيها  
انقسام السلطة والسياسة أمراً غير مرغوب فيه » (١).

ولقد عبر فولير يواو رئيس جمهورية الكونغو ( برازافيل ) عن  
الشعور الحقيقي لغالبية أعضاء المؤتمر بقوله : « إن وحدة أفريقيا يجب  
ألا تدفعنا إلى نسيان حقيقة التفاوت والتنوع فيها ، لاسيما وأننا قارة  
ضخمة . فحتى الآن لم تستطع أي قارة - سواء أكانت أوروبا أم أمريكا  
أم آسيا - أن تنشئ حكومة قارية ، أو أن تكون دولة واحدة ، أو أن  
تشكل أمة واحدة » (٢).

وقد عبر الرئيس ليوبولد سنجور عن نفس المخاوف حين قال : « إنني  
أخشى حدوث كارثة . . إذا ما حاولنا إنشاء اتحادى كنفدرالى ذى برلمان  
خاص ، وقيادة عسكرية خاصة ك محاولة أولى » (٣).

وعبر رئيس جمهورية مدغشقر فابير سيرانانا عن لب المعارضة بقوله :

---

(١) مضابط مؤتمر القمة، المجلد الثانى رقم ١٥ ص ٢ - ٣ .  
(٢) انظر مضابط مؤتمر القمة، المجلد الثانى رقم ١١ صفحة ٤ .  
(٣) انظر مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ٩ صفحة ٣ .

« نحن ننوى المحافظة على السيادة الكاملة لدولنا ، . وأضاف « ونصرف النظر تماما عن إقامة اتحاد فيدرالى بين الدول الأفريقية لأنه يتضمن التنازل عن جزء هام من السيادة القومية ، سوف نرفض أيضا النظرية الكونفدرالية ، لأن السلطة التى سنقيمها فوق دولنا قد تفرض علينا تعليمات وأوامر لن يقبلها بعضها . إذن فى نظرى أنه لى ضمن نجاح خططنا ، ولى نقوى أفريقيا غير المتحدة يجب أن نبحث عن حل أكثر مرونة وفاعلية» (١) .

وفى هذا المجال يجب أن نشير إلى السياسة البرجماتية العملية التى عبر بها الرئيس جمال عبد الناصر إذ لم يكن اهتمامه بالشكل النهائى للمنظمة الجديدة المزمع إنشاؤها بقدر ما كان اهتمامه بوجوب تحقيق عمل إيجابى فمال قبل أن ينفض المؤتمر ، وقد عبر عن وجهة نظره هذه بقوله : لا . . .

« ما نحتاج إليه هو محركات توليد الطاقة من آمالنا الضخمة ، ومن امكانياتنا غير المحدودة وتوجيهها . . . وهنا حاجتنا إلى العقل المنظم والأعصاب المحركة لتكن جامعة أفريقية . . . لتكن اجتماعات دورية لكل رؤساء دول أفريقيا وممثليها الشعبيين . . . لىكن أى شىء ، شىء واحد لا نريده الجمهورية العربية المتحدة ، هو أن نخرج من هنا بالفاظ حماسية أو بواجهات تنظيمية شكائية ، فى هذه الحالة نخدع أنفسنا ولا نخدع غيرنا . . . فى هذه الحالة نسيء إلى أفريقيا وإلى السلام . . . بل وفى هذه الحالة نكون قد ضيعنا ما نملكه فعلا ، وهو رؤية مشاكلنا واجتماع إرادتنا» (٢) .

وبين أنصار الوحدة الشاملة العاجلة ، وأنصار تأجيلها ، والاكتفاء

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ١٤ ص ١٢ .

(٢) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمر القمة الأفريقى ، المرجع المذكور ص ١٢ - ١٣ .

بتنظيم قارى مرن ، محدود الاختصاص ، دار الجدل عنيفا في مؤتمر أديس أبابا التأسيسي، وقد انتصر فيه أنصار تأجيل الوحدة الشاملة إلى أن تنهيا الظروف الملائمة لها ، والاكتفاء بإقامة منظمة قارية مرنة ، تحتفظ في ظلها كل دولة بسيادتها كاملة. وسنتناول مبادئ تلك المنظمة وهيئاتها العاملة بدراسة مفصلة في الصفحات التالية من هذا الكتاب .

### الدكتور نكروما والاستمرار في دعوته :

إن إخفاق الدكتور نكروما ومن كانوا على رأيه في تحقيق الولايات المتحدة الأفريقية في الحال في مؤتمر أديس أبابا التأسيسي لم يثبط من همته ، بل استمر في دعوته ، والكفاح في نشرها في السنوات الأولى من قيام منظمة الوحدة الأفريقية . وفي مؤتمر القمة الأول الذي انعقد بمدينة القاهرة فيما بين ١٧ و ٢١ يولية سنة ١٩٦٤ تقدمت حكومة غانا باقتراح يرمي إلى إنشاء حكومة اتحادية للقارة الأفريقية كلها . وقد تخلص مؤتمر القمة من هذا الاقتراح بتحويل هذا المشروع إلى لجنة فنية تتولى دراسته وتقدم تقريراً تفصيلياً عن المشروع إلى مجلس وزراء الدول الأفريقية الذي يضع بدوره تقريراً آخر يقدم إلى مؤتمر القمة الثاني . وإذا كان رؤساء الدول والحكومات الأفريقية لم يستطيعوا مواجهة هذا المشروع بإعلان رفضه ، فإنهم نجحوا في تأجيل النظر فيه لمدة سنة .

وعندما انعقد مؤتمر القمة الثاني في أكرا عاصمة غانا في أكتوبر سنة ١٩٦٥ دافع الدكتور نكروما بحماس وحرارة عن مشروعه ، وقال في خطبة ألقاها على رؤساء الدول : «لأنني مقتنع أكثر من أي مرة أن أفريقيا يجب أن تتحد لتكون دولة واحدة في إطار حكومة اتحادية، إني دافعت عن هذا الرأي في أديس أبابا سنة ١٩٦٣ ، ودافعت عنه في العام

الماضى فى القاهرة ، ومازالت إلى اليوم مقتنعا كل الاقتناع به ، إلا أن الدكتور نكروما لى يتخطى معارضة زملائه من رؤساء الدول والحكومات قد خفف من مشروعه ، وتقدم بمشروع أكثر تواضعا ، وهو إنشاء مجلس تنفيذى مرتبط بمؤتمر القمة ، ويكلف باتخاذ القرارات والتدابير اللازمة لتحقيق الوحدة . وينتخب لهذا المجلس التنفيذى رئيس ونواب رئيس يجتمعون فى دورات منتظمة . وقد نوقش هذا المشروع مناقشة طويلة فى مؤتمر أكرا ، ولكن حين وصل إلى مرحلة التصويت لم يزل الإثمانية عشر صوتا وهذا ينقصه ستة أصوات لى يصل إلى النصاب المطلوب لإقراره . وترضية الدكتور نكروما - إذ كان مؤتمر القمة منعقدا فى دولته - قرر المؤتمر إنشاء لجنة تتولى تسجيل المناقشات التى دارت حول هذا المشروع ودراستها ومطالبة الحكومات الأفريقية بدراسة كل ذلك من جديد لتكون رأيا تتقدم به إلى مؤتمر القمة فى دورته القادمة . ومعنى هذا أن دراسة المشروع أجلت عاما جديدا ، ولكن خلال هذا العام وقع فى غانا انقلاب عسكري أطاح بالدكتور نكروما ، وحين انعقد مؤتمر القمة الثالث بمدينة أديس أبابا فى بداية نوفمبر سنة ١٩٦٦ لم يناقش مشروع الدكتور نكروما على الرغم من وجود التوسعية التى اتخذت فى مؤتمر أكرا . وبذلك انتهى الصراع الأيديولوجى بين أنصار الوحدة الاتحادية فى الحال ، وأنصار تأجيلها والاكتفاء بنظام تماهى قارى مرن .

وانتهى الصراع الأيديولوجى الذى دام أكثر من ثلاث سنوات بدفن مشروع الدكتور نكروما ، وهذا لا يعنى أن مشروع الولايات المتحدة الأفريقية قد غاب عن الأذهان نهائيا ولكنه فكرة جذابة ، ودعوة تستحق التفكير فيها ، ولا بد أن تراود أكثر من زعيم أفريقى بنشد المجد لنفسه أو لوطنه أو قارته . ولا نستبعد أن يرتفع خلال سنوات

مقبلة صوت جديد ينادى من جديد بضرورة الاتحاد فى الحال ، ويطلب بتعديل اختصاصات أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية ، ومنحها اختصاصات تنفيذية وتشريعية وقضائية لتستطيع أن تكون بمثابة نواة لحكومة أفريقية قارية مثل تلك التى راودت ذكروما وغيره من المفكرين الأفريقيين الذين روى أنه لا أمل للبلاد الأفريقية فى الخلاص من الضعف والتخلف إلا إذا اتحدت اتحادا فيدراليا جادا .

## المبحث الثانى

### مبادئ ميثاق أديس أبابا

إذا كانت الأهداف المذكورة فى المادة الثانية من ميثاق أديس أبابا - وفى مقدمتها تحرير القارة الأفريقية ، وتحقيق الوحدة والتضامن بين دولها - من الواضح بحيث لا تحتاج إلى شرح ودراسة ، فإن المبادئ التى ستعمل الدول الأفريقية على أساسها لتحقيق هذه الأهداف تحتاج إليهما. وسوف ندرس هذه المبادئ على أساس الأعمال التحضيرية للمؤتمر، وقد قسمناها إلى مجموعتين رغم الصلة الوثيقة بينها ، ورغم أن الميثاق لم يتضمن هذا التقسيم . أما المجموعة الأولى من هذه المبادئ فهى التى تحكم علاقات الدول الأفريقية بعضها ببعض ، سواء فى داخل منظمة الوحدة الأفريقية أو خارجها ، وأما المجموعة الثانية ، فهى التى تحكم علاقات الدول الأفريقية بالدول غير الأفريقية .

وإذا بدا لأول وهلة أن هاتين المجموعتين من المبادئ ليست إلا تكرارا للمبادئ الواردة فى القانون الدولى العام ، وفى ميثاق الأمم المتحدة ، فإن تطبيقها فى المجال الأفريقى يضىء عليها خصائص مميزة سنبرزها فيما يلى :

## المبادئ التى تحكم علاقات الدول الأفريقية ببعضها :

يستخلص من قوى ميثاق أديس أبابا ، ومن المناقشات التى دارت فى المؤتمر التأسيسى للمنظمة ، ومن القرارات التى اتخذت فى الاجتماعات الأولى لمؤتمرات القمة ، واجتماعات وزراء الدول الأفريقية ان المبادئ الأساسية التى تنظم علاقات الدول الأفريقية ببعضها ستة مبادئ :

١ -- مبدأ المساواة المطلقة فى السيادة بين جميع الدول الأفريقية .

٢ -- مبدأ منع إثارة الفتنة .

٣ -- مبدأ احترام الحدود السياسية القائمة .

٤ -- مبدأ فض المنازعات الدولية الأفريقية فى نطاق أفريقى .

٥ -- مبدأ قبول الإقليمية فى القارة الأفريقية .

٦ -- مبدأ التعاون الاقتصادى والاجتماعى الأفريقى .

وسنتناول كل مبدأ من هذه المبادئ بدراسة مفصلة فيما يلى :

### ١ - مبدأ المساواة المطلقة فى السيادة بين جميع الدول الأفريقية :

السمة الأولى لعلاقات الدواية الأفريقية هى المساواة الفعلية القائمة بين الدول الأفريقية ، وذلك لأن جميع الدول الأفريقية تعتبر وفقا للمعايير الاقتصادية والمالية التى وضعها الأمم المتحدة ، دولا متخلفة باستثناء جنوب أفريقيا . فلا تستطيع دولة أفريقية أن تسيطر اقتصاديا على دولة أفريقية ، أو مجموعة من الدول الأفريقية الأخرى ، ولأن جميع الدول الأفريقية دول صغيرة أو متوسطة وليس من بينها دولة كبرى تستطيع أن تفرض زعامتها على المجتمع الدولى الأفريقى كله أو بعضه ، كما فرضت فرنسا مثلا زعامتها على المجتمع الأوروبى عقب الحرب العالمية الأولى ، أو كما

فرضت الولايات المتحدة زعامتها على المجتمع الدولي الغربى عقب الحرب العالمية الثانية ، أو كما فرضت زعامتها على دول أمريكا اللاتينية منذ أكثر من قرن .

وتلك الظاهرة واضحة أيضاً داخل منظمة الوحدة الأفريقية حيث أن مبدأ المساواة لا يطبق من الناحية القانونية أو التنظيمية فحسب ، ولكن يطبق أيضاً من الناحية الفعلية ، فبعض المنظمات الدولية تنادى بمبدأ المساواة التامة وتأخذ به من الناحية القانونية ، ولكن من الناحية الفعلية تكون خاضعة لزعامة دولة واحدة كما هو الحال مثلاً فى منظمة حلف وارسو الخاضع للزعامة السوفيتية ، ومنظمة حلف الأطلسى الخاضعة للزعامة الأمريكية .

والواقع أن احتمال ظهور دولة أفريقية كبرى تستطيع القيام بدور قيادى فى القارة الأفريقية ، وتستطيع أن تؤثر فى العلاقات الدولية الأفريقية لا يمكن أن يتم إلا إذا أمكن أن تتحد مجموعة من الدول الأفريقية ، وتتخلص من تخلفها فى ظل هذا الاتحاد ، وإذا بدا أن هذا بعيد الاحتمال فهو على كل حال ليس شيئاً مستحيلاً .

وفى رأى بعض الخبراء أن المساواة الفعلية السائدة بين الدول الأفريقية تسبغ على الاجتماعات الدولية الأفريقية نوعاً من الديمقراطية ، مع أن النظم السياسية السائدة فى البلاد الأفريقية هى فى مجموعها نظم شمولية لا تقبل المناقشة أو المعارضة .

وفى رأى بعض آخر من الخبراء أن المساواة الفعلية القائمة بين الدول الأفريقية تحول دون قيام أى وحدة أفريقية قومية كانت أو قارية ، لأن الوحدات فى حاجة إلى دول قيادية ، تتزعم حركة الوحدة ، فمثلاً بروسيا





في الشئون الداخلية للدول الأعضاء (١) . إلا أن ميثاق أديس أبابا بعد أن ذكر هذا المبدأ العام ركز على صورة من صور التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء، هي إثارة الفتنة. فقد ذكر مبدأ عدم التدخل في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية بقوله:

« عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء » ، ثم بعد هذا التعميم أورد تخصيصاً، فقد ذكرت الفقرة الخامسة من نفس المادة الاستنكار النام لأعمال الاغتيال السياسي بجميع صورته ، وكذلك أنواع النشاط الهدام الذي تقوم به الدول المجاورة أو غيرها من الدول .

وفي مؤتمر أديس أبابا التأسيسي عبر أكثر من زعيم أفريقي عن مبدأ إثارة الفتنة ، وعن استنكاره للحركات الهدامة . ومن ذلك قول الرئيس هوفويه بوانديه :

« إن مانعته مخالفاً لروح الوحدة التي تحركنا جميعاً ، هو الاغتيال أو القتل المدبر في الخارج ، أو الذي تشترك فيه دولة أجنبية بصورة خفية ، وذلك بغية قلب حكومة أو نظام حكم لا يلقى تأييد الدول الأفريقية التي تدبر أو تشجع مثل هذه الأعمال ، ومن ثم يتعين على مؤتمرنا أن يحدد سياسة مشتركة تتبعها في مثل هذه الحالات ، ويجب أن تكون هذه السياسة واضحة تماماً لهؤلاء الأخوة المزيفين ، حتى لا تنزلق أفريقيا فتغرق في مثل هذه الثورات التي طالما مزقت دولاً كثيرة نتيجة لتحريض بعض الطموحين المتعطشين للشهرة . وهذا يأتي دائماً على حساب الجماهير المجاهدة . . التي تفرق بالتالي في الفقر والمرض ، وهو النتائج الحتمية لمثل هذه الاضطرابات » (٢).

وقال أيضا الزعيم النيجيري تفاوا بالبوا في ذلك : « إننا لانستطيع

(١) انظر على سبيل المثال المادة الثامنة من ميثاق جامعة الدول العربية ، والمادة الخامسة عشرة من ميثاق بوجوتا .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني رقم ٣١ ص ٨ - ٩ .

أن نحقق اوحدة التي تنشدها مادامت بعض الدول الأفريقية لا تزال تمارس أوجه نشاط هدام في دول أفريقية أخرى (١) .

وكان أمام المشرع الأفريقي أسلوبان لمنع إثارة الفتنة من قبل دولة أفريقية عضو في المنظمة الجديدة في إقليم دولة أفريقية أخرى عضو في المنظمة : الأسلوب الأول هو مطالبة جميع الدول الأفريقية بعدم الاعتراف بالحكومة الجديدة التي تكون قد تولت الحكم في دولة أفريقية نتيجة لفتنة قامت بها دولة أخرى . والأسلوب الثاني هو وضع ضوابط معينة وواضحة تستطيع منظمة الوحدة الأفريقية بموجبها أن تحدد ما إذا كان قد وقع تدخل هدام أو فتنة . والأسلوبان في الواقع متلازمان أولهما لاحق للفتنة ينصب على آثارها ، وثانيهما سابق للفتنة أو ملازم لوقوعها .

### الأسلوب الأول - عدم الاعتراف بحكومة قامت نتيجة لفتنة :

عدم الاعتراف بأي حكومة أفريقية ناتية نتيجة لمقتل رئيس الدولة ، أو تنحيته بسبب انقلاب عسكري دبر من الخارج ، إنما هو نظرية سياسية قانونية عرفت في أمريكا اللاتينية تحت اسم « نظرية توبار » وهو وزير خارجية كوادور . ففي خطاب ألقاه في ٩ مارس سنة ١٩٠٧ طالب بوضع مبدأ جديد للحد من الانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية ، ويقضى هذا المبدأ بعدم الاعتراف بحكومة تصل إلى الحكم عن طريق القوة ( الاغتيال السياسي - التمرد الشعبي - الانقلاب العسكري ) . ولقد سجلت هذه النظرية في اتفاقيتين دوليتين لم يعد معمولاً بهما الآن . الأولى هي اتفاقية واشنطن سنة ١٩٠٧ التي صدق عليها خمس من جمهوريات أمريكا الوسطى ، والثانية اتفاقية واشنطن سنة ١٩٢٣ المبرمة بين الدول نفسها ، والتي تقوم على نفس النظرية .

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني رقم ٢٥ صفحة ٢ .





خامسا - حركة هدامة غير أفريقية موجهة ضد منظمة الوحدة الأفريقية .

ولم يكتف القرار ٢٧ / ٢ / م - ق بتصنيف الحركات الهدامة التي قد تهدد الدول الأفريقية، أو منظماتها، ولكن ذكر أيضا الأساليب المختلفة التي تتبع لإثارة الفتنة وإشغال الحركات الهدامة ، وذكر من هذه الأساليب :  
أولا - تمويل أو تحريك حملة هجومية ضد دولة عضو في منظمة الوحدة الأفريقية عن طريق حملة صحفية أو إذاعية .

ثانيا - إثارة الفتنة داخل إقليم دولة عضو في المنظمة عن طريق إثارة الاضطرابات الجنسية أو الدينية أو اللغوية أو العنصرية ، وما إليها من الاضطرابات الأخرى .

ثالثا - العمل على تغذية المنازعات والتناقضات القائمة داخل دولة عضو في المنظمة .

ولتدعيم مبدأ عدم إثارة الفتنة اقترح القرار سالف الذكر تدابير أخرى، منها تسوية المنازعات التي تقع بين الدول الأفريقية بالطرق السلمية، ومنها محاربة جماعية من قبل جميع الدول الأفريقية لأي نشاط هدام يقوم ضد دولة عضو، علما بأن القرار لم يذكر التدابير الواجب اتخاذها لتلك المواجهة الجماعية ، ولم يقترح إنشاء أى لجنة دائمة تكلف بالإشراف على تنفيذ تلك التدابير الجماعية والإشراف عليها كما فعلت منظمة الدول الأمريكية عندما أنشأت في مؤتمر ريودي جانيرو سنة ١٩٤٢ لجنة الطوارئ. بموجب القرار رقم ١٧<sup>(١)</sup> . ومنها العمل على إعادة اللاجئين بعد موافقتهم إلى دولهم الأصلية .

---

Carl B. Spraeth : "The Emergency Advisory Committee (١)  
for Political Defence in American Journal of International  
Law Vol 38—1944.

ويفرق القرار رقم ٢٧/٢ م - ق بين اللاجئين السياسيين الفارين من دولة أفريقية عضو في المنظمة ، واللاجئين السياسيين الفارين من إقليم أفريقي خاضع للاستعمار الأجنبي ، فهؤلاء يجب تقديم المساعدات والمعونات إليهم التي تمكنهم من الاستمرار في مكافحة الاستعمار .

تلك هي أهم الأحكام التي وضعت لمنع إثارة الفتنة، على أساس أن هذا المبدأ من المبادئ الهامة التي يجب أن تنتظم بمقتضاها العلاقات بين الدول الأفريقية . ونبادر فنقول أن كثيرا من الدول الأفريقية - رغم تلك القواعد - لم تحترم مبدأ عدم إثارة الفتنة ، بل كانت حكومة الدكتور نكروما في مقدمة الحكومات الأفريقية التي جعلت سلاح الفتنة أحد الوسائل لتحقيق الوحدة الأفريقية . ولكن بعد سقوط حكومة الدكتور نكروما قل استعمال سلاح إثارة الفتنة ، ومع ذلك فإن هذا السلاح سيبقى شائعا بين الدول الأفريقية مهددا علاقات بعضها ببعض ما دامت النظم السياسية في هذه الدول نظاما شمولية لا تقبل أى معارضة لتصرفاتها، فيكون المعارضون مضطرين إلى اللجوء إلى الدول المجاورة ، ومن هناك يحاولون بث الفتنة ، أو التحريض على الاغتيال لتحقيق مآربهم .

ومن أسباب استمرار هذه الحال وجود النظام القبلي في معظم الدول الأفريقية ، وتوزع القبيلة الواحدة أحيانا بين أكثر من دولة مما يشجع الحركات الانفصالية . ويضاف إلى ذلك أن كثيرا من البلاد يكون الحكم محصورا في قبيلة من قبائلها المتعددة ، بينما يعتبر أبناء القبائل الأخرى مواطنين من الدرجة الثانية .

والوضع العسكرى والاستراتيجى لأغلب الدول الأفريقية ، هو اتساع رقعتها الإقليمية مع تنوع تربتها ، وعدم وجود طرق للمواصلات تربط هذه الأجزاء ببعضها ، فلا تستطيع الاعتماد على قوتها العسكرية، باستثناء قليل من الدول الأفريقية للدفاع عن وحدة أرضها ، أو لتحقيق





لمبدأ سبق أن وضعه فقهاء أمريكا اللاتينية منذ ما يزيد على قرن من الزمن، وهو مبدأ *Uti possidetis juris* ، وهو الذى يقضى بأن الحدود التى تفصل بين دول أمريكا اللاتينية يجب أن تطابق التقسيمات الإدارية التى وضعتها الإمبراطورية الاستعمارية القديمة . وقد وافقت جميع دول أمريكا اللاتينية على هذا المبدأ بغية تحديد المطالب التى قد تثار فيما بينهم ، أو المنازعات الحدودية التى قد تقع .

وإذا كانت دول أمريكا اللاتينية قد طبقت هذا المبدأ تطبيقاً حال دون وقوع كثير من المنازعات ، فإن عدم وضوح الحدود الإدارية الأسبانية بسبب قدم الخرائط قد سبب بعض المنازعات على الحدود .

وأيما كان الأمر فإن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية الذين دافعوا عن مبدأ احترام الحدود الأفريقية حتى تلك التى رسمها الاستعمار لم يستندوا فى دفاعهم على فقه أمريكا اللاتينية .

وإذا كان هذا المبدأ قد لقي تأييد غالبية رؤساء الدول والحكومات المجتمعة فى أديس أبابا ، فإن هناك دولتين قد عارضتا هذا المبدأ وهما جمهورية الصومال والمملكة المغربية ، أما جمهورية الصومال فقد عارضت هذا المبدأ بلسان عادل عبد الله عثمان رئيس الجمهورية الذى قال فى مؤتمر أديس أبابا التأسيسى : « لقد أظهر التاريخ أن أخطر العقبات التى تواجهها الوحدة الأفريقية ترجع إلى الحدود السياسية المصطنعة التى فرضتها القوة الاستعمارية فى مناطق واسعة من القارة الأفريقية ، ورأينا كيف أن المجتمعات التى كانت متكاملة منذ القدم قد مزقت ، وكيف أن تلك المجتمعات رأت أقاليمها مجزأة لخدمة المصالح الأثنية لمجتمعات أخرى .

« ولقد قال البعض إن أى محاولة لتعديل الحدود الحالية لن تؤدي

إلى تحسين الوضع بقدر ما تيسر إليه ، وأنه بالتالى يجب أن تبقى الأمور على ما هي عليه . نحن لا نوافق على هذا الرأي «...» (١) .

أما معارضة المغربية فقد عبر عنها بذكره قدمت إلى منظمة الوحدة الأفريقية حين طلبت المغرب أن تنضم إلى المنظمة في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، وقد جاء في هذه المذكرة أن المغرب ، وهي تعلن انضمامها إلى ميثاق أديس أبابا تتمحور فيما يتعلق بمبدأ احترام الحدود القائمة (٢) .

وإذا كان ميثاق أديس أبابا لم يسجل بطريقة صريحة مبدأ قدسية الحدود الأفريقية ، ففي مؤتمر القمة الأول الذى انعقد بالقاهرة فيما بين ١٧ و ٢١ يولية سنة ١٩٦٤ صدر القرار رقم ١٦ الذى يجعل من قدسية الحدود ووجوب احترامها ، وعدم المساس بها أياً كانت الظروف التى استدعت رسم تلك الحدود مبدأ أساسياً من المبادئ التى يجب أن تحكم العلاقات الدولية الأفريقية .

#### ٤ — مبدأ فض المنازعات الدولية الأفريقية فى نطاق أفريقى :

ورد هذا المبدأ فى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من ميثاق أديس أبابا التى نصت على فض المنازعات بالطرق السلمية عن طريق المفاوضات ، أو الوساطة ، أو التوفيق والتحكيم . ولم يقف ميثاق أديس أبابا عند مجرد تسجيل هذا المبدأ العام ، ولكنه عمل على إنشاء هيئة متخصصة مهمتها فض المنازعات التى تقع بين بعض الدول الأفريقية وبعضها بكل الطرق السلمية الممكنة ، وتلك الهيئة المتخصصة هى لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم .

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ٢٥ صفحة ٥ .

(٢) تقدمت المغرب بهذه المذكرة عند طلب انضمامها إلى المنظمة بعد أن كانت قد تقيت عن

مؤتمر أديس أبابا احتجاجاً على وجود موريتانيا ، إذ كانت ترى أنها جزءاً منها .





١ - عدم اطمئنان الدول الأفريقية إلى قواعد القانون الدولي العام التي وضعت في أوروبا الغربية ، ولم تشترك أفريقيا في وضعها ، بل كان وضعها لتسوية وجود الاستعمار الأوربي في القارة الأفريقية ، ولإيجاد سند من القانون للامتيازات والاحتكارات الأوربية التي بمقتضاها استغلت القارة الأفريقية . فنظام الحماية ، أو الانتداب في عهد عصبة الأمم ، أو نظام الوصاية في عهد الأمم المتحدة ، كلها صيغ ابتكرها القانون الدولي .

٢ - أفريقيا تعاني من نقص شديد في عدد فقهاء القانون الدولي ، فضلا عن هجرة كثيرين من القلة الخبيرة إلى خارج القارة الأفريقية للعمل في المنظمات الدولية . والأدلة على ذلك كثيرة : فحين أراد مؤتمر القمة الأفريقي الأول الذي انعقد بالقاهرة في يولية سنة ١٩٦٤ أن ينشئ لجنة من فقهاء القانون الدولي لم يستطع أن يجمع العدد المطلوب لجهاز اللجنة التي لم تجتمع ولم تعمل<sup>(١)</sup> . وحين قرر مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية إصدار كتاب سنوي للقانون الدولي لم يستطع إخراج هذا المشروع إلى حيز التنفيذ لقلة الأفريقيين القادرين على الإسهام في إتمامه<sup>(٢)</sup> . فطالبه الدول الأفريقية بتسوية منازعاتها أمام هيئات شبه قضائية تطبق قواعد القانون الدولي ستكون أمرا عسيرا بالنسبة لأغلب الدول الأفريقية ، وسيكون من مقتضيات قبوله الاستعانة بخبراء أجانب ، وذلك مما تأباه الدول الأفريقية<sup>(٣)</sup> .

٣ - التسوية القضائية للمنازعات الدولية تتطلب كثيرا من المال ، فهي في حاجة إلى قضاة قادرين على الفصل في المنازعات ، ومحامين دوليين

---

(١) انظر قرار م / و / ١ / ٤ .

(٢) انظر القرار م / و / ١٠٩ / ١٤ ، والقرار م / و / ٢٢٨ / ٢٥ .

(٣) عندما وقع النزاع على الحدود بين المغرب والجزائر انظر المبحث الأول من الفصل الخامس من هذا الكتاب ) ، وعرض النزاع على هيئة شبه قضائية شكلها مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية اضطرت كل من الدولتين أن تلجأ إلى فقهاء أجانب ، وإن كان ذلك قد تم في سرية مطلقة .

ضليعين قادرين على تأييد وجهة نظر موكلهم أمام هؤلاء القضاة .  
وهؤلاء وأولئك في حاجة إلى كثير من المال . ويأبى أن القضاة الدولى  
وسيلة لفض المنازعات ولكن بين الدول الغنية .

ولسنا نغنى بهذا أن التحكيم أو القضاء الدولى غير ذى جدوى فى تسوية  
المنازعات الأفريقية، ولكننا نغنى أن الدول الأطراف فى تلك المنازعات  
لم تصل بعد إلى درجة من النمو الاقتصادى ، وإلى مستوى من النضوج  
السياسى ، أو لم يصل تضامنها وشعورها بالانتماء إلى جماعة واحدة . .  
لم تصل فى كل هذا إلى درجة من النمو الذى يؤهلها لأن تستريح إلى  
القاضى الدولى ، حتى ولو كان هذا القاضى الدولى أفريقيا .

فالأمر إذن يرجع إلى عدم اطمئنان الدول الأفريقية إلى قدرة  
الجهاز القضائى الأفريقى على إصدار حكم موضوعى ، كما يرجع إلى عدم  
اطمئنانها إلى الحكم القضائى لاعتقادها أن الحكم القضائى إذا صدر  
ضدها سيكون ماسا بكرامتها ، فى حين أن التسوية الدبلوماسية تخفى  
ملاسات التسوية فى ثوب دبلوماسى يجعل أطراف النزاع لا يتأففون منه  
ولا يشعرون بشيء يمس كرامتهم .

ونبادر فنقول أن تلك الظاهرة ليست قاصرة على أفريقيا ، فآزمة  
القضاء الدولى ليست خاصة بالمستوى الأفريقى ، أو المستوى العربى  
وحدهما، ولكنها تظهر على المستوى العالمى ، حتى أن محكمة العدل الدولية  
التابعة للأمم المتحدة فى شبه بطلالة لأن الدول بعامة تفضل فض منازعاتها  
دبلوماسيا لا قضائيا . لهذا فإننا نرى أن الدبلوماسية السرية تارة ، أو  
الدبلوماسية العالمية تارة أخرى ستبقى هى الأسلوب المفضل لتسوية  
المنازعات التى قد تقع بين الدول الأفريقية مستقبلا .

وهذا لا يعنى أن منظمة الوحدة الأفريقية لم تضع قواعد عامة لتسوية المنازعات الأفريقية بل إنها وضعت قاعدتين :

القاعدة الأولى : أن النزاع الأفريقى يجب أن تتم تسويته داخل إطار أفريقى، بمعنى أن الدول الأفريقية يجب أن تتجنب الالتجاء إلى هيئات غير أفريقية سواء أ كانت اقليمية أم دولية ، وسواء أ كانت قضائية أم غير قضائية ، وتلك القاعدة عامل أساسى فى صيانة التضامن الأفريقى ، وذلك لعدة أسباب: أولها أن تدخل دولة أجنبية عن القارة - لا سيما إذا كانت من الدول العملاقة - باسم تسوية النزاع قد يودى إلى تحول هذا النزاع من خلاف إقليمي أفريقى إلى خلاف دولى قد يكون مبعثا لاندلاع الحرب الباردة فى القارة الأفريقية ، كما أن هذا التدخل قد يكون عقبة فى طريق بعض الدول الأفريقية إلى اتباع سياسة عدم الانحياز التى تعتبر - كما سنرى فى الصفحات التالية - ركنا من أركان الوحدة الأفريقية .

ومن الأسباب أيضا أن الأجهزة الأفريقية أقدر على فهم حقيقة النزاع الأفريقى وأقدر على معرفة خفاياه وأبعاده من أى دولة أجنبية أو هيئة دولية ، وبالتالي فهى أقدر على أن تقوم بدور توفيقى ناجح بين المتنازعين الأفريقيين .

القاعدة الثانية : أن المنظمة الأفريقية لا تتمسك بأسلوب معين لتسوية النزاع الأفريقى عن طريق الوساطة أو التوفيق أو التحكيم ، أو عن طريق خارج إطار منظمة الوحدة الأفريقية ، ولكن فى إطار أفريقى ، كأن تتولى ذلك منظمة إقليمية أفريقية ، أو يقوم رئيس دولة أفريقية بدور الوسيط . . . والمهم أن تتم تسوية النزاع بالطرق السلمية وفى إطار أفريقى .

وثمة ملاحظة ، وهي أن هاتين القاعدتين لهما فائدة في ضبط تسوية المنازعات الأفريقية ، إلا أن ابعاد الأسلوب القضائي لتسوية المنازعات الأفريقية مؤداه أنه يصعب إرساء قواعد قانونية ثابتة لتنظيم العلاقات بين الدول الأفريقية عن طريق أحكام القضاء .

إن تجربة الحركات الوحدوية في أمريكا وأوروبا تدل على أنه يصعب إرساء قواعد قانونية ثابتة لأي حركة وحدوية دون جهاز قضائي يتولى مهمة الفصل في المنازعات التي تقع بين أي دولة وأخرى من الدول الأعضاء في هذه الحركة الوحدوية، ومع مرور الزمن وتكرار تسوية المنازعات يتم تقنين القواعد الثابتة التي تصبح نواة للقانون الاتحادي لهذه الحركة .

#### ه - مبدأ قبول الإقليمية في القارة الأفريقية :

موافقة الدول الأفريقية على ميثاق أديس أبابا في مايو سنة ١٩٦٣ ، وإقامة منظمة دولية شاملة للقارة هل تعنى أن الدول الأفريقية يجب أن تنسحب من المنظمات الإقليمية القائمة ، وأن تعمل على إلغائها ؟ وهل يعنى هذا أن الدول الأفريقية ليس لها حق في إقامة منظمات إقليمية جديدة مادامت هناك منظمة قارية ؟

وثمة سؤال آخر : هل التعاون الإقليمي يضر بالتعاون القارى ؟ وما موقف ميثاق أديس أبابا الذى نادى بالتعاون القارى من المنظمات والمشاروعات التى قامت على التعاون الإقليمي ؟

وبمعنى آخر ، هل القارية الأفريقية ستستند إلى منظمة أفريقية واحدة ، أم إلى مجموعة من المنظمات الجزئية الإقليمية ؟

كان الدكتور كوامي نكروما الرئيس السابق لجمهورية غانا ينادى بتوحيد أفريقيا في الحال ، مؤكدا أن هذا الاتحاد الكلى هو خير سبيل إلى مكافحة الاستعمار الجديد والتجزئة ، وكان يعارض بقوة السماح بقيام المنظمات الإقليمية إلى جانب المنظمة القارية المنشودة .

ولكن أغلبية القيادات الأفريقية التي كانت مجتمعة في مؤتمر أديس أبابا أبعدت فكرة تحقيق الوحدة الأفريقية في الحال ، ورأت أنه من المصلحة أن تسبقها الإقليمية الأفريقية .

وقد قال الرئيس ليوبولد سنجور دفاعا عن الإقليمية الأفريقية : « دعونا أخيرا نتجرا فنقول أن الاختلافات الجنسية واللغوية والثقافية لن تزول . . يجب علينا أن نعترف بهذه الاختلافات التي يكمل بعضها بعضا، بل يجب علينا أن نعمل على تنظيمها في شكل اتحادات إقليمية . وأنا أرى إمكان إقامة ثلاثة اتحادات تمثل شمال أفريقيا ، وغرب أفريقيا ، وشرق أفريقيا إلى أن يتم تحرير جنوب أفريقيا، وكل من هذه الاتحادات يمكن بدورها أن تقسم إلى اتحادات أصغر حجما (١) » .

ودافع الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية عن التنظيم الإقليمي قائلا : « سوف تؤدي الاتفاقات الإقليمية دورا مهما في تطوير أفريقيا . . لقد انتوينا منذ وقت طويل لإنشاء المغرب العربي الكبير في شمال أفريقيا . . ونحن نأمل أنه بمرور الزمن سوف نستطيع أن نذلل العقبات ، وأن ننشئ وحدة مغربية قوية وحيوية يمكن أن تقوى الوحدة الأفريقية التي يجب علينا أن نضع أسسها هنا (٢) » .

(١) مضابط مؤتمر القمة - المجلد الثاني رقم ٩ صفحة ٤ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة - المجلد الثاني رقم ٨ صفحة ٢ .

وأكد رئيس الجمهورية الملجاشية هذا الاتجاه منتقدا من يخشون خطورة الاقليمية على القارية فقال: « لا أستطيع أن أفهم كيف يمكن أن تؤدي الاقليمية إلى خلق خصائص مميزة بكل إقليم . . الأمر على العكس ، أعتقد أنها ستكون في صالح التعاون العام ، وأنها ستسهم في ازدهار القارية الأفريقية . وبالإجمال فإنني آمل بصدق أن يؤدي التقارب بين التجمعات الاقليمية إلى تدعيم وحدتنا ( القارية ) ، بل انني أعتقد أنه سيكون من الضروري خلق تجمعات إقليمية جديدة لتغطية القارة بشبكة تكفل لها التعاون المنسجم<sup>(١)</sup> » .

وأيد هذا الاتجاه الإمبراطور هيلاسلاسي أيضا إذ قال: « إن الوحدة الأفريقية التي نسمى لها لا يمكن أن تتأتى إلا بالتدريج ، فلا مفر من وجود فترة انتقالية يمكن للعلاقات والتنظيمات القديمة أن تظل قائمة فترة من الزمن ، كما تستطيع التنظيمات الاقليمية أن تؤدي وظائف شرعية ، وأن تسد حاجات لا يمكن سدها في الآونة الراهنة إلا بها ، غير أن الاختلاف يكمن في أننا نعرّف في هذه الأوضاع بأنها مجرد حلول مؤقتة سوف ينتهي العمل بها عندما تنبأ الظروف التي تجعل الوحدة الأفريقية الكاملة في متناولنا<sup>(٢)</sup> » .

ورغم تعدد مصادر التأييد الاقليمية لم يتخذ مؤتمر أديس أبابا قرارا واضحا بشأنها ، ولم يصدر هذا القرار إلا حين انعقد مجلس وزراء الدول الأفريقية في أول دورة عادية له في أغسطس سنة ١٩٦٣ بمدينة داكار ، واعترف بالإقليمية ، مؤكدا أنها تتماشى مع القارية الأفريقية ، وأنها مكملة لها ، وتساعد على بلورتها .

(١) مضابط مؤتمر القمة - المجلد الثاني رقم ١٤ صفحة ١٢ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة - المجلد الثاني رقم ٢ صفحة ٥ .

ولم يكتف هذا القرار بالاعتراف بأهمية الإقليمية، بل وضع قواعد عامة لإخضاع المنظمات الإقليمية الجزئية لمنظمة الوحدة الأفريقية ، ولتفادي الازدواج بين نشاط كل منهما ونشاط الأخرى ، ثم بينها جميعا وبين نشاط منظمة الوحدة الأفريقية .

والقواعد الأساسية التي وضعها القرار م / و / ٥ / ١ للتنسيق بين التعاون القارى، والتعاون الإقليمى يمكن إجمالها فيما يلي :

أولا : يجب أن تقوم التجمعات الإقليمية على حقائق جغرافية ، وعلى عناصر اقتصادية واجتماعية وثقافية مشتركة بين دول تتعاون فى إطار تلك المنظمات الإقليمية .

ويبدو أن مجلس وزراء الدول الأفريقية حين أصدر هذه القاعدة كان متأثرا بالتعريف الذى قدمه الوفد المصرى فى مؤتمر سان فرانسكو سنة ١٩٤٥ وهو : « تعتبر اتفاقات إقليمية ، الهيئات الدائمة التى تضم ، فى منطقة جغرافية معينة ، عددا من الدول تجمع بينها روابط التجاور والمصالح المشتركة ، والتقارب الثقافى ، واللغوى ، والتاريخى ، والروحى ، وتتعاون جميعا على حل ما قد ينشأ بينها من منازعات حلا سلميا ، وعلى حفظ السلم والأمن فى منطقتها ، وحماية مصالحها ، وتنمية علاقتها الاقتصادية والثقافية (١) » .

ثانيا : التنظيمات الإقليمية التى ستقام بين الدول الأفريقية يجب

---

(١) انظر مؤلفنا المصنوع Contribution à l'étude des Ententes régionales المطبوع بباريس سنة ١٩٤٩ صفحة ٣ إلى ١٠٨ . وانظر أيضا بحثنا لنا عنوانه تعريف الاتفاقات الإقليمية وهو منشور فى المجلة المصرية للقانون الدولى سنة ١٩٥٢ .

أن تعلن رسمياً خضوعها لمبادئ وأهداف ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية. أما المنظمات الإقليمية التي قامت قبل قيام منظمة الوحدة الأفريقية (مايو سنة ١٩٦٣) فيجب أن تعدل دساتيرها بإضافة ما يفيد الاعتراف بمبادئ وأهداف منظمة الوحدة الأفريقية.

ثالثاً : يجب على المنظمات الإقليمية الأفريقية الجديدة أن تودع نسخة من نظامها الأساسي لدى الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية .

وقد ورد مثل هذه القاعدة في المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، والمادة ١٧ من ميثاق جامعة الدول العربية . ولكن عملية الإيداع ليست إلا إجراء إدارياً لا ترتب عليه قيمة قانونية على نحو ما هو جار في الأمم المتحدة، وفي جامعة الدول العربية . بمعنى أن الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية لا تستطيع أن تمتنع عن تسجيل ميثاق أى منظمة أفريقية إقليمية، باعتبار أن هذا الميثاق الجديد لا يقرر أنه يتمشى مع مبادئ وأهداف منظمة الوحدة الأفريقية . ولو أن مجموعة من الدول الأفريقية امتنعت عن إيداع معاهدتها الإقليمية الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، فامتناعها هذا لا يؤثر في قيمة هذه المعاهدة المعقودة بين تلك الدول . ولكن ليس معنى ذلك أننا نقلل من قيمة هذا الإجراء ، فلنأخذ مثلاً في أن تقديم الميثاق إلى الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية وإيداعه إليها يتضمن معنى دبلوماسياً مهماً من حيث أنه يفيد معنى قبول رقابة سياسية على المنظمة الإقليمية من قبل المنظمة القارية ، هذا إلى أنه يفيد معنى العلانية التي تبث شعور الطمأنينة في جميع الدول الأفريقية وبخاصة الدول البعيدة عن المنظمة الإقليمية .

رابعاً : يتطلب من منظمة الوحدة الأفريقية أن تبحث على التداخل

والترابط بين مختلف المنظمات الإقليمية الأفريقية ، وقد أصدر مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية تلك التوصية بمقتضى القرارين رقم م / و / ١٢٥ - ٩ ، م / و / ١٣٣ - ٩ الصادرين في دورته العادية التاسعة المعقودة في كينشاسا في سبتمبر سنة ١٩٦٧ . وقد وافق مجلس رؤساء الدول والحكومات الأفريقية على هذه القرارات .

ويهدف الحث على الترابط بين مختلف التجمعات الإقليمية الأفريقية إلى الحيلولة دون التجزئة التي قد تنجم عن تعدد المنظمات الإقليمية ، ودون الاحتكاك الذي قد يقع بينها إذا لم تكن متواصلة أو مترابطة .

ويجب ألا يغيب عن البال أن أفريقيا كانت منقسمة قبل قيام منظمة الوحدة الأفريقية إلى أكثر من منظمة تنافس كل منها الأخرى ، وتجعل من مناهجها السياسية المختلفة أساسا لتلك المنافسة . فمثلا كان الاعتدال والتعاون الوثيق مع فرنسا شعار المنظمات التي ربطت بين مجموعة من الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية . أما الثورة والدعوة إلى التحرر فكانت شعار مجموعة دول الدار البيضاء ، ولكن إذا ترابطت تلك المنظمات الأفريقية المختلفة انعدمت احتمالات المنافسة أو الاحتكاك ، أو الصدام ، أو أصبحت نادرة على الأقل .

والترابط بين التجمعات الأفريقية المختلفة يمكن تصوره في عدة أساليب :

الأسلوب الأول : وقد وضع أسسه القرار م / و / ٥ / ١ الصادر عن مجلس وزراء الدول الأفريقية ، وقوامه أن الدول الأفريقية الأعضاء في المنظمات الإقليمية الجزئية هي في الوقت نفسه أعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية ، فتلك العضوية المشتركة بين المنظمة القارية والمنظمات

الإقليمية، هي التي تعنى التداخل الذى يحول دون وقوع المنازعات ، أو المنافسات الحادة بين مختلف التجمعات الإقليمية .

الأسلوب الثانى : فحواه أن بعض الدول الأفريقية تكون عضواً فى أكثر من منظمة إقليمية جزئية ، فيترتب على هذه العضوية المشتركة أن تصبح هذه الدول همزة وصل بين بعض هذه التجمعات وبعضها الآخر ثم بينها وبين المنظمة القارية ، ومن ثم يتعذر أن يقع تصادم بين منظمة نهر السنغال مثلاً ومنظمة الأوكام ومنظمة الوحدة الأفريقية ، ذلك لأن السنغال عضو فى المنطمتين الإقليميتين، وفى المنظمة القارية .

الأسلوب الثالث : يكون بمقتضاه ، من حق جميع الدول الأفريقية أن تبعث بمراقبين يشتركون فى اجتماعات المنظمات الإقليمية الجزئية التى ليسوا أعضاء فيها ، وبذلك يعرفون حقيقة المداولات والمناقشات التى دارت والقرارات التى اتخذت ، فيزول سوء التفاهم ، ويبعد شبح أزمة الثقة بين المنظمات الإقليمية ، والدول التى ليست أعضاء فيها ، أو بين المنظمات الإقليمية بعضها وبعض.

ومن هذا التحليل يبدو أن الإقليمية الأفريقية لا تتعارض مع القارية الأفريقية ، بل قد تعمل على تدعيمها اذا اتخذت التدابير اللازمة للتنسيق بين الحركتين .

#### ٦ — مبدأ التعاون الاقتصادى والاجتماعى الأفريقى :

فى مؤتمر أديس أبابا التأسيسى سجل أكثر رؤساء الدول المجتمعة أن التعاون الاقتصادى والاجتماعى بين الدول الأفريقية أكثر قضايا القارة الأفريقية خطورة وإلحاحاً .

قال الرئيس ليوبولد سنجور في هذا الصدد : « هناك عنصر مشترك آخر يربط بيننا وهو وضعنا باعتبارنا دولا متخلفة . . وهو وضع له خصائص شتى أجملها في : سوء التغذية ، وقلة الإنتاج الناجم عن نقص رأس المال ، وقلة الأفراد المدربين تدريباً فنياً .. (١) » .

وقال أحمدواهدوجو رئيس جمهورية الكمرون : « يجب علينا أن ندرك أننا من بين أفقر الدول في مجموعة الدول التي يطلق عليها اسم العالم الثالث (٢) ، وأضاف ملك بوروندي قوله : يجب أن نتفق على أن أفريقيا اليوم في تخلف فني إذا ما قورنت بغيرها من القارات (٣) » . وقال ديوري هاماني رئيس جمهورية النيجر : « سيزداد التخلف الأفريقي خطورة إلا إذا أعيد النظر في العلاقات الدولية بشجاعة . . ان الفجوة القائمة بين مستوى المعيشة في الدول القوية ، ومستوى المعيشة في الدول الأفريقية الفقيرة التابعة اقتصادياً سوف تتسع حتماً (٤) » .

وكان من أثر هذا الاجتماع على وصف أفريقيا بالتخلف ، والإشارة إلى خطورة هذا التخلف ، ان تم الاتفاق على مبادئ مهمة ترمي إلى ضرورة العناية بالتنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي في الدول الأفريقية .

وقد أكدت هذا المبنى الفقرة الثامنة من ديباجة ميثاق منظمة الوحدة

---

(١) خطاب ليوبولد سنجور — مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثاني رقم ٩ صفحة ٢ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة — النسخة الفرنسية — المجلد الثاني رقم ١٠ صفحة ٧ .

(٣) مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثاني رقم ١٦ صفحة ١ .

(٤) مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثاني رقم ١٩ صفحة ٢ .

الأفريقية إذ قالت : « وتقديرا لمستولباتنا لإزاء توجيه الموارد الطبيعية والطاقات البشرية لقارتنا في سبيل تقدم شعوبنا التام في مجالات النشاط الإنساني . . اتفقنا على الميثاق التالي . . » .

ثم جاءت المادة الثانية من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية تؤكد ذلك فنقول : « تنحصر أهداف المنظمة فيما يلي :

( أ ) دعم وحدة دول أفريقيا وتضامنها .

( ب ) تنسيق وتعزيز تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقية . . وتحقيقا لهذه الأهداف ينسق أعضاء المنظمة سياساتهم العامة ، ويعملون على المطالبة بالتنسيق بين بعضها وبعض ، خاصة في الميادين التالية . . ( ج ) التعاون الاقتصادي بما في ذلك النقل والمواصلات .

وإذا كان ميثاق أديس أبابا قد اهتم بالتعاون الاقتصادي ، وجعله ركنا من أركان السياسة العامة لدول القارة ، فإنه لم ينشئ أى هيئة دائمة للإشراف على هذا التعاون كما فعل ميثاق الأمم المتحدة إذ أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي . أو كما فعلت منظمة الدول الأمريكية ، أو جامعة الدول العربية بعد إبرام معاهدة الضمان الجماعي سنة ١٩٥٠ . غير أنه أنشأ عدة لجان متخصصة في مقدمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ( المادة ٢٠ من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ) . وفي مؤتمر أديس أبابا أفرد في القرارات التي أصدرها مؤتمر القمة جزءا خاصا بمعالجة المشاكل الاقتصادية جاء فيه : « مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة المنعقد في أديس أبابا بأثيوبيا من ٢٣ مايو إلى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ :

إذ يعرب عن قلقه تجاه النصيب القليل للدول النامية في التجارة العالمية ، والتدهور المستمر في شروط التجارة في هذه العلاقات التجارية الخارجية .

وإذ يدرك أن أفريقيا تعتمد اعتماداً كاملاً على تصدير المنتجات الأولية ، ومن شأن هذا أن يجعل الدول الأفريقية أشد تأثراً بالتدهور المستمر في حصيلة صادراتها من أي منطقة نامية أخرى .

وإذ يعرب عن يقينه بحاجة الدول الأفريقية إلى تضافر الجهود ضماناً لأسعار مجزية لمبيعاتها من المنتجات الأولية .

وإذ يدرك الحاجة إلى إزالة الحواجز القائمة أمام اتجار الدول الأفريقية بعضها مع بعض بما يؤدي إلى تقوية اقتصادياتها .

وإذ يعتبر أن التنمية الاقتصادية بما فيها من توسيع نطاق التجارة على أساس أسعار عادلة مجزية . من شأنها أن تعمل على إزالة الحاجة إلى المساعدات الاقتصادية الخارجية ، وأن مثل هذه المعونة الاقتصادية الخارجية يجب أن تكون غير مشروطة ، وألا تمس استقلال الدول الأفريقية .

وإذ يرى ضرورة قصوى لأن تقوم الدول الأفريقية بتجميع مواردها ، وتنسيق أوجه نشاطها في الميدان الاقتصادي .

وإذ يدرك ضرورة الاستخدام المشترك لموارد أحواض الأنهار ، ودراسة استخدام المناطق الصحراوية ، وتنسيق وسائل النقل والمواصلات ، وتوفير امكانيات البحث التي من شأنها جميعاً أن تحفز على النمو الاقتصادي وتوسيع نطاق التجارة ، سواء على أساس إقليمي أو بين الأقاليم وبعضها .

وإذ يعرب عن يقينه بأن التعجيل بالنمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد الأفريقية المختلفة مرهون بتصنيع هذه البلاد وتنويع إنتاجها .

وإذ يقدر خطورة المشاكل الناشئة عن النقص البالغ في الأشخاص المدربين المهرة ، وقلة الموظفين المؤهلين ، وندرة موارد رأس المال ، وعدم كفاية أسس البناء الاقتصادي ، وعدم وجود أسواق كافية للمنتجات الصناعية ، والنقص الفادح في إسهام الأفريقيين في بناء بلادهم .

وإذ يعرب عن رغبته في تعرف آثار التجمعات الاقتصادية الإقليمية في الاقتصاد الأفريقي . . . . .

ولم يكف المؤتمر بوضع هذا البرنامج الشامل ، والتحليل الوافي لمشكلة التخلف الأفريقي ، بل زاد فقرر إنشاء لجنة اقتصادية تمهيدية في الحال تقوم فيما تقوم . عن طريق التعاون مع الحكومات الأفريقية والتعاون مع اللجنة الاقتصادية الأفريقية والتابعة للأمم المتحدة ، بدراسة بعض الموضوعات العاجلة .

ما الذي أسفر عن هذا الإدراك الواعي لخطورة المشكلة ، وحاجتها إلى حل حاسم شامل ؟

كيف طبقت تلك المبادئ العامة التي اتفق عليها رؤساء الدول والحكومات الأفريقية؟

كيف عملت الهيئات التي كلفت بالإشراف على العمل الأفريقي المشترك في الميدان الاقتصادي والاجتماعي في مدى العشر سنوات التي مضت؟

هذا ما سنجيب عنه في الفصل السابع والآخر من هذا الكتاب .

## المبادئ التى تحكم العلاقات بين الدول الأفريقية والدول الأجنبية:

المبادئ التى تحكم العلاقات بين الدول الأفريقية والدول غير الأفريقية تسيطر عليها ظاهرة الاستعمار الذى ذاقته مراته جميع الدول الأفريقية ، واكتوت كلها بناره دون استثناء . ولذلك فإن الرغبة فى التخلص من الاستعمار ، والرغبة فى مساعدة الدول الأفريقية التى لم تتخلص منه بعد ، والرغبة فى التحوط من عودة الاستعمار مقنعا فى صورة الاستثمار الجديد ، هذه الرغبة وتلك كانت هى محور تعامل أفريقيا مع العالم الخارجى . فحين تنادى ايدىولوجية ميثاق أديس أبابا بضرورة التعاون مع الأمم المتحدة فليس هذا إلا محاولة لإيجاد وسيط بين أفريقيا والدول الكبرى الأجنبية عن أفريقيا فى أمر التعاون بينهما . وحين تطالب ايدىولوجية ميثاق أديس أبابا الدول الأفريقية بأن تتبع سياسة عدم الانحياز فإنها بذلك تعنى تحقيق هدف مماثل هو موازنة مخاطر التعامل مع المعسكر الرأسمالى بالتعامل مع المعسكر الشيوعى ، والعكس بالعكس . وحين تقضى ايدىولوجية ميثاق أديس أبابا أيضا بقبول المساعدات على أن تكون غير مشروطة فهى تعنى أيضا الاحتياط من الاستعمار الجديد الوافد متخفيا وراء تلك المساعدات أيا كان مصدرها .

وباختصار : المبادئ الستة التى تحكم العلاقات بين أفريقيا والدول الأجنبية عن القارة الأفريقية خاضعة لقاسم مشترك هو الكفاح ضد الاستعمار ، وتلك المبادئ الستة هى :

- ١ - مبدأ التعاون مع الأمم المتحدة .
- ٢ - مبدأ مكافحة الاستعمار التقليدى (أو مبدأ تصفية الاستعمار) .
- ٣ - مبدأ مكافحة الاستعمار الجديد .

٤ — مبدأ مكافحة التمييز العنصرى .

٥ — مبدأ اتباع سياسة عدم الانحياز .

٦ — مبدأ قبول المساعدات الاقتصادية غير المشروطة .

وفيما يلي دراسة مفصلة لهذه المبادئ .

### ١ — مبدأ التعاون مع الأمم المتحدة :

الأمم المتحدة — بلا ريب — أم المنظمات الدولية التى أثرت أكبر تأثير فى العلاقات الدولية الأفريقية ، كما أن العلاقات الدولية الأفريقية بدورها كان لها أثر كبير على الأمم المتحدة . ولسنا هنا بصدد بيان مدى تأثير الأمم المتحدة فى تحرير البلاد الأفريقية ، سواء أكان ذلك عن طريق نظام الوصاية أو عن طريق لجنة المعلومات عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى الخاضع للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وذلك لأننا نعننى فى هذه الدراسة بالعلاقات الدولية الأفريقية فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية .

وكما أشرنا من قبل لم يكن فى عضوية الأمم المتحدة عند تكوينها إلا ثلاث دول أفريقية ، ثم ظل العدد يرتفع تدريجياً حتى لقد انضم إليها سنة ١٩٦٠ ست عشرة دولة أفريقية دفعة واحدة ، واستمر هذا الازدياد حتى وصل إلى ٣٢ دولة فى بداية سنة ١٩٦٧ ، ثم أصبح اليوم ٤١ دولة من ١٣٢ دولة هى مجموع الدول الأعضاء فى المنظمة كلها ، وهذه نسبة كبيرة لا يستهان بها ، إذ أنها تستطيع بانضمام بعض أصوات الدول الآسيوية إليها ، أو بعض أصوات دول أمريكا اللاتينية أن تحقق أغلبية الثلث مما يمكنها من أن تحول دون إصدار أى قرار من

القرارات الهامة التي تتطلب إحراز أغلبية الثلثين من الأصوات .  
وبمعنى آخر فإن الدول الأفريقية مضافاً إليها الدول العربية تتمتع —  
إذا اتحدت أصواتها — بحق الفيتو في الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ومع أن أفريقيا مضافاً إليها العالم العربي تتمتع بنحو ثلث مقاعد  
الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فإن عدد سكان هذه الدول لا يمثلون إلا نحو  
١٠ ٪ من سكان العالم . ومعنى ذلك أن الدول الأفريقية تتمتع في  
الأمم المتحدة بقوة أكثر من قوتها الحقيقية ، وهذه ميزة يجب أن  
تستفيد منها . وقد استفادت من ذلك عندما استطاعت تعديل ميثاق  
الأمم المتحدة لزيادة عدد أعضاء الدول في مجلس الأمن من أحد عشر  
عضواً إلى خمسة عشر عضواً ، وقررت على ذلك أن تمثل أفريقيا في مجلس  
الأمن كان مقعداً واحداً من أحد عشر مقعداً فصار ثلاثة مقاعد  
من خمسة عشر مقعداً . أما في المجلس الاقتصادي والاجتماعي فقد  
زاد عدد المقاعد مرتين ، وكانت الدول الأفريقية هي الأكثر استفادة  
في هذه الزيادة .

هذا من الناحية السياسية الدولية ، أما من الناحية القانونية  
والايدولوجية فإن ميثاق أديس أبابا لا يكتفي باعترافه بأنه يتمشى مع  
ميثاق الأمم المتحدة (١) ، ولكن ينظر إلى المنظمة العالمية على أنها خير

---

(١) تؤكد ديباجة ميثاق أديس أبابا تمشى هذا الميثاق مع ميثاق الأمم المتحدة ومع الإعلان  
العالمي لحقوق الإنسان - فقد جاء في الفقرة التاسعة من الديباجة « ونحن ( أي رؤساء الدول  
والحكومات ) مقتنعون بأن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وهما اللذان  
نؤكد تمسكنا بمبادئهما ، يوفران أساساً متيناً للتعاون الإيجابي والسلمي بين الدول » . ولقد  
أكدت الفقرة الخامسة من المادة الثانية من ميثاق أديس أبابا المبدأ نفسه ، وذلك بنصها على  
« تشجيع التعاون الدولي مع النظر بعين الاعتبار إلى ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق  
الإنسان » . كما تنص المادة الرابعة والعشرون على أن « يتم تسجيل هذا الميثاق - بعد التصديق  
عليه - لدى سكرتارية الأمم المتحدة عن طريق حكومة أثيوبيا . ووفقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة =

إطار لتنظيم علاقات الدول الأفريقية بالعالم الخارجى ، ولا سيما الدول التى كانت تستعمرها . وإذا كان هذا المبدأ العام يبدو لأول وهلة أنه سهل التطبيق مادامت جميع الدول الأفريقية الموقعة على ميثاق أديس أبابا هى فى الوقت نفسه أعضاء فى الأمم المتحدة ، ولكن الصعوبة تبرز عندما يصطدم مبدأ التعاون مع الأمم المتحدة مع مبدأ مكافحة الاستعمار . ذلك لأن دولتين من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ، وهما جنوب أفريقيا والبرتغال ، تعارضان تحرير الأقاليم الأفريقية التابعة لهما ،

== المتحدة == ، وإذا ما تذكرنا أخيراً أن المؤتمر التمهيدي لوزراء الخارجية قد شكل لجنة فرعية خاصة لأجراء دراسة تفصيلية فى موضوع علاقة أفريقيا بالأمم المتحدة لا تضح لنا الأهمية الخاصة التى يعلقها القادة الأفريقيون على دور المنظمة العالمية فى أفريقيا . فالأمم المتحدة لا تعتبر إطاراً صالحاً للمعونة التى تحتاج إليها الدول الأفريقية فحسب ، بل إنها تضمن فى نفس الوقت ألا يتخذ الاستعمار من هذه المعونة صورة لاستعمار جديد .

وقد أكد عدد كبير من رؤساء الدول مبدأ تمشى منظمة الوحدة الأفريقية مع الأمم المتحدة ، ومنهم امبراطور إثيوبيا إذ قال « سوف يكون من العبث أن نستنكر مبدأ قد ثبت على طول الزمن وأكده قيمته ... مراراً فى الماضى . وعلى ذلك ، فإن إضعاف المنظمة العالمية الوحيدة الفعالة القائمة اليوم ، والتى يدين لها كل واحد منا ديناً كبيراً ؛ سوف يكون أشد من الجنون » . وأضاف إلى ذلك « أن الميثاق الأفريقى الذى تحدثنا عنه يتمشى تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة . فالمنظمة الأفريقية التى نرجو إقامتها لا تهدف بأى حال من الأحوال إلى الحلول محل الأمم المتحدة » (مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٣ ص ١٠) .

وأضاف الرئيس جمال عبد الناصر إلى هذا المعنى قوله : « ومن حسن الحظ أن اجتماعنا فى هذه القاعة من قاعات الأمم المتحدة ، يذكرنا دائماً بأن ما نتطلع إليه هو امتداد لآمال الأمم التى أقامتها ووقفت لحمايتها أمام كل خطر يهددها .. خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمر القمة الأفريقى ، المرجع المذكور ، ص ١٢ .

ولقد أكدت الصحافة العالمية أيضاً مبدأ تمشى ميثاق أديس أبابا مع ميثاق الأمم المتحدة أنظر فى هذا الصدد . ج جركوفيك « رسالة تشجيعية من أديس أبابا » مجلة الشؤون الدولية ( بلجراد ) ٥ يونيو سنة ١٩٦٣ - ص ١ - ٣ .

أنظر أيضاً المبحث الثالث فى الفصل الثانى من هذا الكتاب .

وتكافحان حركة تصفية الاستعمار . فكيف يمكن التوفيق بين المقاطعة التامة لجنوب أفريقيا والبرتغال ومحاربتهم عسكرياً ، وبين مبدأ التعاون في إطار الأمم المتحدة ؟ هذا التناقض الذي كان واضحاً عند قيام منظمة الوحدة الأفريقية سنة ١٩٦٣ قد تلاشى عندما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة من القرارات أسبغت على حروب التحرير صبغة من الشرعية جعلتها تتمشى مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة<sup>(١)</sup>.

أما من الناحية التنظيمية ، فإن التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة قد تجلى في ثلاثة أمور :

أولاً — الدعوة التي وجهتها الأمم المتحدة إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بموجب القرار ٢٠/٢٠١١ الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٦٥ ليشترك في اجتماعاتها كمراقب ، وسبق أن وجهت مثل هذه الدعوة إلى الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية ، والأمين العام لمنظمة جامعة الدول العربية .

ثانياً — اشتراك الأمين العام للأمم المتحدة أكثر من مرة في مؤتمرات القمة الأفريقية بناء على دعوة من منظمة الوحدة الأفريقية ، وألقى في كل مرة حضرها خطبة أوضح فيها أهمية التعاون بين المنظمتين<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً — أبرمت اتفاقية بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة تنظم التعاون بين اللجنة الاقتصادية بأفريقيا التابعة للمجلس

---

(١) أنظر ياسين العيوطي — الأمم المتحدة وحروب التحرير في أفريقيا — بحث منشور بمجلة السياسة الدولية عدداً أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

(٢) أقرأ على سبيل المثال : United Nations Press Release S 6/SM/805 الصادر في ١٤/٩/١٩٦٧ .

الاقتصادى والاجتماعى ، ومنظمة الوحدة الأفريقية فى ديسمبر سنة ١٩٦٥ (١) .

ولم تكثف منظمة الوحدة الأفريقية بذلك ، بل طلبت من الأمانة العامة أن تقدم إليها تقريراً مفصلاً عن إمكانيات تدعيم التعاون بين المنظمتين ، وقدمت الأمانة هذا التقرير (٢) الذى على أساسه أصدر مجلس وزراء المنظمة فى دورة كنشاسا فى سبتمبر سنة ١٩٦٧ القرار م/و/١٢١/٩ الذى يتضمن الخطوط العريضة لتنشيط التعاون بين المنظمتين وما تضمنه :

١ — أن تحاول منظمة الوحدة الأفريقية فى كل مناسبة أن تنال أكبر قدر من المساعدات للدول الأفريقية فرادى أو جماعات لإقامة مشروعات إقليمية أو قارية .

٢ — أن تضمن وجود تمثيل عادل للقارة الأفريقية فى الهيئات العاملة الرئيسية فى الأمم المتحدة ، وبالأخص فى المنظمات الدولية الفنية .

٣ — أن تحاول دائماً أن تساهم بطريقة إيجابية ومفيدة فى تسوية القضايا الدولية، والواقع أن هذا القرار جاء تأكيداً وتوضيحاً لعدة قرارات أخرى سابقة ولاحقة (٣) أصدرها مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية لتأكيد أهمية التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم

---

U.N. Document A/6174 December 1965

(١)

Document E.S.C.H.C. 17

(٢)

(٣) أنظر على سبيل المثال القرار م/و/٨/١ والقرار م/و/٢٢/٢ والقرار م/و/

٤/٥٤ والقرار م/و/٢٩١/٢٠ .

المتحدة من الناحية السياسية ، والناحية الايديولوجية ، والناحية التنظيمية الوظيفية<sup>(١)</sup> .

## ٢ — مبدأ مكافحة الاستعمار :

مبدأ مكافحة الاستعمار التقليدي أو تصفية الاستعمار (دكولونيزاسيون) قد ورد في الفقرة الرابعة من المادة الثانية التي تنص على « القضاء على جميع صور الاستعمار من قارة أفريقيا » . وعادت الفقرة السادسة من المادة الثالثة فأكدته وذلك بنصها على « تكرير جميع الجهود إلى أقصى حد من أجل تحقيق الاستقلال التام لجميع الاراضي الأفريقية التابعة » .

ولقد كان هذا المبدأ موضوع قرار هام وافق عليه رؤساء الدول بالإجماع . وهو يتضمن برنامجاً شاملاً لمحاربة الاستعمار ، يؤكد الحاجة الماسة والملاحمة للاسراع في تحرير جميع الأقاليم التي ما تزال تحت السيطرة الأجنبية ، وإتاحة حصولها على الاستقلال بلا قيد ولا شرط ، وكذلك التزام الدول الأفريقية المستقلة بمساعدة الشعوب الأفريقية التي لم تحصل على استقلالها .

وليس مجال البحث هنا تحليل هذا البرنامج الشامل للكفاح ضد الاستعمار التقليدي ، ولا تحليل كيفية تطبيقه في مدى العشر سنوات التي مرت على قيام منظمة الوحدة الأفريقية ، ولكن سنعالج ذلك في الفصل السادس من هذا الكتاب . إلا أن الذي يعنينا هنا هو دراسة الايديولوجية الأفريقية التي جعلت الكفاح المساح ضد الاستعمار هو محور العمل الأفريقي المشترك .

---

(١) منظمة الوحدة الأفريقية لم تكثف بالعمل على تنشيط التعاون بينها وبين الأمم المتحدة بل اهتمت بتوثيق العلاقات بينها وبين أهم المنظمات الدوائية الفنية لإقرأ على سبيل المثال القرار م/و/٢١/٣٠٠ وقرار م/و/٢١/٣٠٧ .

في مؤتمر أديس أبابا التأسيسي انقسمت الدول الأفريقية إلى طائفتين : طائفة الدول المعتدلة التي ترى أن الخلاص من الاستعمار يجب أن يتم تدريجياً ، وأن التعايش معه يسهل الخلاص منه . وطائفة الدول الثورية التي ترى أن استعمال القوة والعنف ضد الاستعمار يتضمن دفعاً ثورياً تشتد حاجة أفريقيا إليه ، ففي رأى هذه الدول أن الصراع المسلح من حيث هو بعث للشخصية الأفريقية ، ومعين لها على التخلص من التبعية السياسية والفكرية .

والواقع أن الدول الأفريقية اتفقت فيما بينها على حل وسط ، فالدول الاستعمارية التي تعترف بحق تقرير المصير ، وتعلن أنها مستعدة لمنع الاستقلال لمستعمراتها تكفي بالنسبة لها أساليب الضغط الدبلوماسي لإتمام تصفية الاستعمار . أما الدول التي لا تبدى استعداداً على الإطلاق للاعتراف بحق تقرير المصير مثل البرتغال وجنوب أفريقيا فيجب أن تستخدم حياها جميع وسائل القهر العسكري والعنف الثوري .

وعلى الرغم من التوصل إلى هذا الحل الوسط فقد ظلت أفريقيا مقسمة إلى فريقين : فريق يرى أن استعمال القوة غير مجد في تصفية الاستعمار ، لا سيما إذا لم تتوافر القوة الكبيرة القاهرة ، وفريق يؤمن بأن القوة المسلحة والثورة هما خير الوسائل لتصفية الاستعمار ، وتطهير القارة منه ومن رواسيه .

واستمر هذا الخلاف السياسي الخطير بطريقة خفية على مر السنين ، فأحيانا كانت الدول المعتدلة تمتنع عن تقديم أنصبتها المالية إلى حركات التحرير ، وأحيانا كانت تعين شكوكها في جدوى حركات التحرير ،

وأحياناً كانت تحول بين الفدائيين وبين تنفيذ مشروعاتهم ، ثم انفجر الخلاف علانية بعد يونية سنة ١٩٦٧ حيث وقعت هزيمة مصر بداية لحملة سياسية قامت بها بعض الدول الأفريقية بإيحاء من الدول الأوربية الكبرى ، واتخذت تلك الحملة السياسية شعار الحوار مع جنوب أفريقيا باعتبار هذه الدولة أقوى ممثل للاستعمار الاستيطاني في القارة .

وبعد أن نتهدى لدراسة أبعاد هذا الحوار نريد أن نوجه الباحث أن يسأل نفسه : ما الذي حمل الإستمارة على اختيار هذا التوقيت لبداية حملته السياسية في القارة الأفريقية ؟

ولقد قدمت عدة تفسيرات لهذا التوقيت ، منها أن هزيمة مائة مليون عربي في يونية سنة ١٩٦٧ أمام مليونين من الصهاينة أثبت لجنوب أفريقيا أن العبرة ليست بالعدد ، بل بالتقدم التكنولوجي والخبرة العسكرية ، فتستطيع جنوب أفريقيا أن تتسلط على القارة ، وتمحو جهود منظمة الوحدة الأفريقية ، وتجعل من مبدأ مكافحة الاستعمار بالقوة مجرد شعار . ومن التفسيرات أيضاً أن النمو الاقتصادي الرأسمالي بلغ درجة من الازدهار جعلت هناك فائضاً كبيراً من رؤوس الأموال التي تحتاج إلى التوظيف خارج حدودها ، والدول الأفريقية النامية خير مكان لاستثمار رؤوس الأموال هذه ، بل إن جنوب أفريقيا وصلت إلى درجة من القوة جعلت تسلطها الاقتصادي ظاهراً مكشوفاً لا مستترا ، كما كان من قبل .

والدول الأوربية الكبرى ، وفي مقدمتها فرنسا وإنجلترا ، رأت أن الكفاح المسلح ضد الاستعمار قد سبب ضعف ساطران هذه الدول على القارة ، وفتح الطريق أمام النفوذ السوفييتي والنفوذ الصيني ، ولهذا فقد

أوحى ، أو شجعت بعض الدول الأفريقية المعتدلة الداخلة في دائرة صداقتها على أن تنزع فكرة الحوار مع الاستعمار في القارة الأفريقية .

أما النقط التي يدور حولها الحوار فتتلخص فيما يلي :

١ - أن محاولة تصفية الإستعمار في جنوب أفريقيا بقوة المقاطعة الدبلوماسية والاقتصادية أو بقوة العمل الفدائي ، قد فشلت مع كل ما بذل في سبيلها من جهود ، وعلى هذا فالمنطق يقضى باتباع أسلوب جديد .

٢ - التقارب من جنوب أفريقيا ، أو من الاستعمار البرتغالي لا يعنى الخضوع لمبدأ التمييز العنصرى ، أو التسلط الاستعماري ، ولكنه يعنى مكافحة ذلك المبدأ وهذا التسلط عن طريق الإقناع .

٣ - استمرار الكفاح المسلح ضد جنوب أفريقيا وروديسيا والاستعمار البرتغالي من شأنه أن يؤدي إلى تغلغل الحرب الباردة في أفريقيا ، وهذا مما يؤدي إلى تقسيم القارة إلى معسكرات على نحو ما حدث في آسيا .

وهذا التقسيم خطره أشد على الوحدة الأفريقية من خطر وجود التمييز العنصرى في بعض البلاد الأفريقية .

٤ - الذين تقع عليهم ويلات الكفاح المسلح ضد جنوب أفريقيا وضد روديسيا وضد الاستعمار البرتغالي هم الأفريقيون الخاضعون للحكومات الأقليات البيضاء ، فهم الذين يتعرضون للاضطهاد والتعذيب ، ولكن إذا جرى الحوار فسيكون هؤلاء الأفريقيون أول من يستفيد من نتائجه ، وهذا في ذاته ليس أمراً هيناً .

٥ — دولة جنوب أفريقيا — رضى بها المجتمع الأفريقى أو لم يرض -- هي أقوى وأغنى دولة في القارة ، وأكثرها تقدماً عسكرياً وتكنولوجيا ، وستظل باقية مهما طال زمن مكافحتها . ومن الخير للقارة الأفريقية أن تستفيد من هذه القوة الاقتصادية الضخمة التي تمثلها دولة التمييز العنصرى ، لأن القارة الأفريقية في حاجة إلى التنمية أكثر مما هي في حاجة إلى المغامرات العسكرية ، ولو كانت هذه المغامرات في سبيل تصفية الاستعمار .

ولقد استنكر مؤتمر القمة الذي انعقد في أديس أبابا في يونيو سنة ١٩٧١ مبدأ الحوار استنكاراً تاماً ، وأكد مرة أخرى أن الكفاح المسلح هو الطريق الذي يمكن أن يوصل إلى تخلص القارة من الاستعمار .

وهناك ما هو أخطر من كل ذلك ، وهو أن فكرة الحوار تهدد الحركة الوحدوية الأفريقية تهديداً خطيراً .

وأيا كانت الحجج والتفسيرات ، وأيا كانت القوى الخفية المحركة لفكرة الحوار ، فلا يصح أن يغيب عنا أن هذا الحوار يعتبر من أخطر السياسات وأخبثها . وأنها تهدد القارة الأفريقية ، وتمزق وحدتها .

١ — من الناحية الأيديولوجية ، لا تعايش سلمياً بين الاستعمار ومكافحة الاستعمار ، لأنهما نقيضان والنقيضان لا يتعايشان ، فمجرد قبول التعايش السلمى بين هذين النقيضين لا يعنى إلا الاستسلام ، وعودة الاستعمار إلى السيطرة والتسلط على القارة الأفريقية .

٢ — ومن الناحية التكتيكية ، لا يوجد تعايش سلمى إلا بين طرفين

متساويين ، أو متقاربين في القوة والنمو ، وما يدعو إلى الأسى أنه لا مساواة بين دولة التمييز العنصرى من ناحية ، والدول الأفريقية من الناحية الأخرى، فأى حوار يقوم بين الطرفين سيكون من نتائجه تسلط الطرف القوى على الطرف الضعيف .

٣ -- ومن الناحية التنظيمية ، فإن منظمة الوحدة الأفريقية قد قامت على مبدأ مكافحة الاستعمار ومكافحة التمييز العنصرى بكل قوة ممكنة ومنها قوة السلاح ، مبدأ الحوار يعنى هدم الأساس الذى قامت عليه هذه المنظمة، وهذا بدوره يؤدى إلى تقسيم القارة إلى كتلتين إحداهما تنادى بالحوار، والأخرى ترفضه ، وهذا يعود بالقارة إلى الوضع الذى كانت عليه قبل مايو سنة ١٩٦٣ إذ كانت مقسمة إلى مجموعة أفريقيا الثورية ومجموعة أفريقيا المعتدلة ، ولا يمكن فى ظل هذا الانقسام أن تنمو أفريقيا وتتخلص من التخلف .

### ٣ -- مكافحة الاستعمار الجديد :

إذا كان مبدأ التخلص من الاستعمار - ومن أسوأ مظاهره التفرقة العنصرية - واضحا لا يحتاج إلى شرح أو تحليل ، لأن مفهوم الإستعمار جلى ملموس ، فإن الإستعمار الجديد يعوزه التبيين والتوضيح الوافى لأنه ما برح بغير مفهوم محدد يتيح للباحثين استقرار ماهيته ومتابعة مخططاته .

ولقد ورد ذكر الاستعمار الجديد فى الفقرة الرابعة من ديباجة ميثاق الدار البيضاء ، كذلك ذكر عدة مرات فى الخطاب التى ألقاها رؤساء

الدول في مؤتمر القمة الأفريقي<sup>(١)</sup> ، كما ورد في ديباجة ميثاق أديس أبابا، ولكنه لم يذكر في صلبه .

فما المقصود بالاستعمار الجديد ؟ وما الفرق بينه وبين الاستعمار القديم ؟

لقد اختلفت آراء من تصدوا لتعريف الاستعمار الجديد ، فمنهم من يرى أن عبارة « استعمار جديد » تعني أن الاستعمار قد اتخذ صورة مستحدثة ، إما لأنه ضعف أمام حركات التحرر الأفريقي ، وإما لكي يتمشى مع مقتضيات العلاقات الدولية بعد تطورها . وسواء كان الباعث هو هذا أو ذاك ، فلا يمكن أن تسلك هذا السبيل إلا الدول التي زاولت الاستعمار القديم ، أي الدول التي كانت لها مستعمرات . ووفقا لهذا المنطق فإن الدول التي لم تكن لها مستعمرات ستكون بعيدة عن اتهامها بالاستعمار الجديد . ومسيرة لهذا المعنى يكون الاستعمار الجديد امتدادا للاستعمار التقليدي أو القديم .

وهناك من يرى غير ذلك فيقول : إن الاستعمار الجديد لا صلة له بالاستعمار القديم ، وقد وصف بأنه جديد للدلالة على أنه شيء مستحدث لا صلة له بالاستعمار القديم ، ومعنى ذلك أنه ليس في إمكان دولة كبرى أن تسلك سبيل الاستعمار الجديد إلا إذا كانت لم تسلك سبيل الاستعمار القديم من قبل . ووفقا لهذا التفسير يكون تدخل الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي أو الصين الشعبية صورة من صور الاستعمار الجديد ، لأن هذه الدول لم يكن لها من قبل مستعمرات في أفريقيا .

وهناك رأي يفرق بين الاستعمار الجديد الواقعي الذي يحاول أن

(١) على سبيل المثال ، ذكرت عبارة « الاستعمار الجديد » ثلاث عشرة مرة في الخطاب الذي ألقاه الرئيس كوامي نكروما . أنظر مضابط مؤتمر القمة . المجلد الثاني ، رقم ٢٦ .

يستحدث أسلوباً جديداً للسيطرة على المستعمرات التي حصلت على استقلالها. ومن هذه الأساليب تقديم تنازلات صورية ، والإستعمار الجديد المتطرف الذي يعارض سياسة الإستعمار الجديد الواقعي أشد معارضة، ويرى ضرورة استعمال مزيد من القوة والقهر لكبت حركات التحرر والقضاء عليها (١)

ومع تعدد الآراء في تحويل ظاهرة الإستعمار الجديد، فإن هناك أربعة تفسيرات له تعتبر رئيسية ، ووفقاً للتفسير الأول منها فإن الإستعمار الجديد هو التسايط الاقتصادي ، ووفقاً للتفسير الثاني فإن الإستعمار الجديد هو التسايط الثقافي ، ووفقاً للتفسير الثالث فإن الإستعمار الجديد هو الصهيونية ، ووفقاً للتفسير الرابع فإن الإستعمار الجديد هو التجزئة .

وسنتناول كل تفسير منها على حدة بشيء من التفصيل :

#### ١ - الإستعمار الجديد هو التسايط الاقتصادي :

أوضح تعريف للإستعمار الجديد ورد على لسان رئيس وزراء نيجيريا . إذ قال في مؤتمر أديس أبابا : « ان المشكلة الحيوية التي تعترضنا هي كيفية استغلالنا لخيرات قارتنا . ان القارة الأفريقية واسعة الغنى ، وذات موارد كثيرة متنوعة، ولكن بما يؤسف له أن تلك الموارد لم تجد منا من يعرف كيف يستغلها . لقد جئنا إلى الحياة في فترة عصيبة ، فليس لدينا رموس الأموال اللازمة لتنمية موارد قارتنا ، وليست لدينا الخبرات اللازمة لذلك . ولهذا نحن مضطرون إلى طلب المعونة

(١) انظر: Jacques Berque et autres. De l'Imperialisme à la Décolonisation Les Editions de Minuit-Paris 1965 pp.415-432.

من عناصر غير منتمية إلى القارة الأفريقية لتحقيق تنمية موارد أقاليمنا الأفريقية. وأحب هنا أن أصرح بأننا يجب علينا أن نتخذ أقصى ما يمكن من الاحتياطات حين نختار من ندعومهم إلى مساعدتنا على استغلال مواردنا، لأنه إذا فاتنا الحذر دخل بلادنا استعمار ذو شكل جديد. إن الإستعمار في إمكانه أن يتخذ أشكالا مختلفة، وبلادنا عرضة لاستعمارها اقتصاديا إذا تغافلنا وقل حذرنا. وكما كافحنا التسلط السياسي فمن الواجب علينا أن نكافح التسلط الاقتصادي الذي تريد دول أجنبية أن تفرضه علينا. (١)

والحقيقة أن ذلك التفسير الاقتصادي لظاهرة الإستعمار الجديد تجد أسسها في الفكر الماركسي الذي يرى « أن التناقضات الجذرية القائمة بين الدول الاستعمارية وبين الأمم المضطهدة يترتب عليها أن تظل العلاقات بين هاتين الطبقتين من الدول دائما في غير صالح الدول الحديثة » (٢)

وقد أوضح أحد الخبراء السوفيت أبعاد الإستعمار الجديد حين قال « يجب التفرقة بوضوح بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي. فالإستقلال السياسي ما هو إلا الخطوة الأولى نحو الإستقلال التام، وفي أغلب الحالات نجد أن الاستقلال السياسي لا يكون مصحوبا باستقلال اقتصادي. فالقوة الاستعمارية تستمر في السعي وراء المحافظة على مراكزها واستعدادتها، وأضاف « أن الاستعمار الجديد يظهر من الناحية الاقتصادية في الاستثمارات الأجنبية التي تهدف

---

(١) مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثاني رقم ٣٥ صفحة ٦.

(٢) أنظر بن مين باو - تأملات جديدة حول التجربة التاريخية لدكتاتورية البروليتاريا - نشرة الاستعلامات السوفيتية رقم ١٠٢٤ بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٥٧ تنشرها السفارة السوفيتية بباريس.

إلى المحافظة على تبعية الدول حديثة الاستقلال للدول التي كانت تستعمرها .  
ويظهر من الناحية الدبلوماسية في صورة إبرام معاهدات ثنائية ،  
أو الانتماء إلى تكتلات عسكرية ، (١)

وقد عبر اقتصاديون غير ماركسيين بنفس النظرية ، وفي مقدمتهم  
جونار ميردال الذي بين أن العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الدول  
الصناعية المتقدمة المصدرة للسلع المصنوعة ، وبين الدول المتخلفة المصدرة  
للمواد الأولية لا يمكن أن تكون متكافئة ، لأن الخسارة تكون دائماً  
على الدول المتخلفة ، والربح للدول المتقدمة . (٢)

وقد بنى المعسكر الشيوعي استراتيجية إيديولوجية لتبرير التعامل  
الاقتصادي مع أفريقيا قائمة على التفسير الاقتصادي للاستعمار الجديد ،  
وأهم الحجج في ذلك :

ان التنمية الأفريقية لا يمكن تحقيقها إلا بالتصنيع ، والدول  
الإستعمارية لا ترضى أن تمكن أفريقيا من هذا التصنيع ، إذ سترتب  
عليه إعادة النظر في العلاقات الاقتصادية التقليدية القائمة بين أوروبا  
الاستعمارية وأفريقيا ، بخلاف الدول الشيوعية التي لها مصلحة إيديولوجية

---

(١) أنظر أيضاً : A. Kodachenko. An International Development Strategy for the Third World. International Affairs No. 3 March 1961 Moscow pp. 48-54.

(٢) وقد أشار الرئيس جمال عبد الناصر إلى هذه النظرية بقوله في مؤتمر أديس أبابا التأسيسي : « هناك الإصرار على تحويل القارة إلى مجرد مخزن للمواد الخام بأسعار لا تكفي لسد جوع أهلها ، بينما الفائدة كلها تذهب إلى البلاد المستوردة التي تحاول أن تجعل من تنميتها الصناعي والعلمي شبه استعمار من نوع جديد من حيث هو استغلال غير عادل لثروات الغير دون مشاركة في المنفعة » . مضابط مؤتمر القمة - المجلد الثاني رقم ٢٦ صفحة ٤ .

في مساعدة أفريقيا على تصنيعها، لأن التصنيع يترتب عليه ظهور بروتاريا أفريقية، وظهور هذه الطبقة العاملة من مستلزمات الثورة الاشتراكية .

وكذلك تدعى الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا علاقة بينها وبين الاستعمار الأوربي في أفريقيا، ولكن لما كان النظام الرأسمالي الأوربي مرتبطاً أوثق الارتباط بالولايات المتحدة فإن مآربهما في أفريقيا لا شك واحدة .

أما المساعدات السوفيتية للدول الأفريقية فلا ترمى إلى تحقيق مآرب استعمارية، ولا يمكن أن تؤدي مساعداتها إلى استعمار جديد . وعلى هذا يكون من مصلحة الدول الأفريقية النامية أن تعتمد في التخلص من تخلفها على المساعدات الشيوعية دون المساعدات الرأسمالية .

ويرد الجانب الرأسمالي على تلك الاتهامات بأن المساعدات الشيوعية لها أهداف استعمارية، وأن الإستعمار الجديد الذي يجب أن تخشاه أفريقيا ليس هو الإستعمار الغربي الذي انسحب من القارة، ولكنه التسلط الشيوعي الذي يريد أنه يحل محله لئلا الفراغ الناجم عن خروج الدول الغربية من القارة الأفريقية .

تلك أم الحجج التي يتذرع بها كل من الجانب الشيوعي، والجانب الرأسمالي في النضال بينهما حول تقديم المعونة إلى الدول الأفريقية .

ثانياً - الإستعمار الجديد هو التسلط الثقافي :

وفقاً لهذا الرأي فإن الإستعمار الجديد يتمثل في السيطرة على العقل الأفريقي . فترية الاستعمار، وتعليم لغته وآدابه يجعل الأفريقي

المثقف بالثقافة الفرنسية - مثلاً - تابعاً، دون أن يدري الاستعمار الفرنسي،  
فيرتاح إلى التعامل مع الفرنسيين، ويرتاح إلى شراء السلع الفرنسية،  
ويفضل الاتصال مع فرنسا على الاتصال مع أى دولة أخرى. وقد  
عبر رئيس جمهورية تشاد عن ذلك التفسير للاستعمار الجديد بقوله  
في مؤتمر أديس أبابا التأسيسي: « في موضوع تصفية الاستعمار  
اسمحوا لي أن أوجه نظركم إلى ظاهرة هامة. إذا كانت بلادنا قد استطاعت  
أن تكسب الاستقلال السياسي، فإن تصفية الاستعمار العقلي مازالت  
في حاجة إلى استكمال. إننا مقتنعون أن تصفية الاستعمار العقلي من  
شعوبنا هو الذي سيمكنها من أن تحل بعض المشاكل التي تجعلنا نناقض  
بعضنا بعضاً» (١). وباختصار فإن السيطرة الاستعمارية هي السيطرة على  
العقول، والتخلص من تلك السيطرة يجب أن يكون عن طريق مكافحة  
الاستعمار الثقافي، وذلك بإحياء القيم الأفريقية والثقافة الأفريقية.

### ثالثاً: الاستعمار الجديد هو الصهيونية:

النظرية التي تقدم بها الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر الدار  
البيضاء، فحواها أن الصهيونية الدولية صورة من صور الاستعمار الجديد.  
فالاستعمار القديم أنشأ الدولة الصهيونية لتكون ركيزة له في الشرق  
العربي، ولتكون وسيطاً له في القارة الأفريقية. وتستند هذه النظرية  
العربية إلى أرقام دقيقة توضح أن إسرائيل لا تستطيع العيش إلا في  
ظل المساعدات الأجنبية، ومع ذلك نراها تقدم مساعدات إلى بعض  
البلاد الأفريقية « فهي إذن مجرد وسيط للتغلغل الاستعماري. وقد

وافقت منظمة الدار البيضاء على هذه النظرية ، وأصدرت قرارها المشهور فيه : « يلاحظ المؤتمر - باستنكار - أن إسرائيل دأبت على مناصرة الاستعمار ، كلما جرى بحث للمسائل الهامة المتعلقة بأفريقيا ، ولا سيما مسائل الجزائر والكونغو والتجارب الذرية في أفريقيا . لذلك يندد المؤتمر بإسرائيل بوصفها أداة في خدمة الاستعمار بنوعيه القديم والجديد ، ليس فقط في الشرق الأوسط ، بل في أفريقيا وآسيا أيضاً ، ويدعو المؤتمر جميع دول أفريقيا وآسيا إلى الوقوف في وجه هذه السياسة الجديدة التي يستخدمها الاستعمار في خلق قواعد له . »

ولكن مؤتمر أديس أبابا لم يسجل هذه التفسيرات للاستعمار الجديد ، والرئيس جمال عبد الناصر في أديس أبابا قد ألمع في الخطبة التي ألقاها إلى بواعث إوجاء المناقشة في هذه المشكلة بقوله : « لقد جئنا إلى هنا بغير أنانية ، حتى المشكلة التي نعتبرها من أخطر مشاكلنا ، وهي مشكلة إسرائيل التي رأت معنا دول مجموعة الدار البيضاء - بحق - أنها أداة من أدوات التسلسل الاستعماري في القارة ، وقاعدة من قواعد العدوانية ، لن نطرحها للمناقشة في هذا الاجتماع ، مؤمنين بأن تقدم العمل الأفريقي الحر يكشف الحقيقة يوماً بعد يوم بالتجربة ، ويرثها من كل زيف أمام الضمير الأفريقي » (١) .

#### رابعاً : الإستمارة الجديد هو التجزئة :

هذا التفسير للاستعمار الجديد قدمه الدكتور كوامي نكروما الذي يرى أن الإستمارة الجديد يتمثل في التجزئة . فالإستمارة القديم قبل أن

ينسحب من منطقة ما يعمل على تجزئتها إلى دويلات صغيرة لا تستطيع كل منها أن تقوم وحدها ، ولا أن تتحمل أعباء الاستقلال السياسى ، أو النمو الاقتصادى ، فتضطر إلى مديدها إلى الإستعمار ، فتستمر العلاقة غير المتكافئة فى أسلوب جديد . والأمثلة على ذلك كثيرة : ففرنسا قبل أن تنسحب من القارة الأفريقية عملت على تقسيم مستعمراتها إلى عدة دويلات ، وحاول الإستعمار تجزئة كل من نيجيريا والكونغو ، وإن كان لم ينجح (١) .

وفى مؤتمر أديس أبابا التأسيسى حاول الدكتور نكروما عبثا أن يطالب باتحاد أفريقيا فى الحال لتتخلص القارة من التجزئة التى هى أظهر وجوه الاستعمار الجديد . إلا أن أغلبية الدول الأفريقية فضلت تلك التجزئة التى تشبع رغبتها فى التمتع بالسيادة والاستقلال . وبعد عزل نكروما من الحكم نحدت دعوته إلى الوحدة الأفريقية ، إذ لم تجد من يتبناها بعده ، وازدهر التفقت الأفريقى الذى يكمن فيه الاستعمار الجديد .

نستخلص من هذا أن مؤتمر أديس أبابا التأسيسى ، لم يقدم أى تعريف للاستعمار الجديد ، وترك هذا المفهوم عرضة للتأويل والتفسير . وموقف المؤتمر التأسيسى سواء كان لإرضاء الدول المعتدلة التى لم تبد ارتياحا لمبدأ مكافحة الاستعمار الجديد ، أو لصعوبة إجماع الدول الأفريقية على تعريف محدد لهذا المفهوم الجديد . . هذا الموقف لم يساعد على تطبيق مبدأ مكافحة الاستعمار الجديد منذ قامت المنظمة حتى الآن .

والذى نراه أن التفسيرات الأربعة للاستعمار الجديد وهى التى تحدثنا

(١) أنظر تفصيل ذلك فى البحث الثالث والرابع من الفصل الخامس من هذا الكتاب .

عنها آنفا لاتناقض بينها ، وليكن بعضها يكمل البعض الآخر ، وهى فى مجموعها توضح خطورة تلك الظاهرة الجديدة المتشعبة الجوانب .

ومن ناحية أخرى، إذا كان ميثاق أديس أبابا لم يضع تعريفا للاستعمار الجديد ، فإن القرارات التى صدرت بعد ذلك من مؤتمرات القمة العشرة لم تضع أى برنامج عمل لمكافحة الاستعمار الجديد ، بخلاف ما تتبع فى مكافحة الاستعمار القديم . وذلك يرجع إلى أن عدم تحديد مفهوم الاستعمار الجديد يجعل اختيار وسائل مكافحته أمراً غير ميسور .

وإذا أضفنا إلى هذا أن أغلبية الدول الأفريقية ذات ارتباط بالسوق الأوروبية المشتركة، ومتورطة فى كثير من الاتفاقات غير المنصفة المنعقدة بينها وبين الدول الأوروبية الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية ، إذا أضفنا هذا نستطيع أن نتساءل عما إذا كان مبدأ مكافحة الاستعمار الجديد مبدأ عمليا قابلا للتطبيق ، أم أنه مجرد شعار لإرضاء بعض الدول الأفريقية الثورية التى مازالت تؤمن بالثورة كحل للمشاكل الأفريقية .

الحق أن الاستعمار الجديد خطريهدد القارة الأفريقية، وكون الدول الأفريقية لم تتفق بعد على إبعاد هذا الخطر ، ولم تتفق كذلك على وسائل مكافحته ، فهذا كله لا يقلل من شأن هذا الخطر ، ولا يقلل من ضرورة الاهتمام بمواجهته ، والتعرف على مختلف جوانبه .

#### ٤ — مبدأ مكافحة التمييز العنصرى :

قد يبدو لأول وهلة أن مبدأ مكافحة التمييز فرع من مبدأ مكافحة الاستعمار ، إذ عادة ترتبط الظاهرة الاستعمارية بالتمييز العنصرى ،

ولكن التمييز العنصرى وسيلة من وسائل تعزيز التسلط الاستعمارى .  
فتفوق الجنس الأبيض الأنجلوساكسونى برراستيظافه فى الأراضى الخصبة ،  
ويبرر طرد السود منها . كما أن التفوق الصهيونى يبرر طرد العرب من  
ديارهم ليسكنها الصهيونيون .

وعلى الرغم من الصلة الوثيقة بين الاستعمار والتمييز العنصرى فإنهما  
يكونان ظاهرتين مختلفتين ، ففى كثير من الحالات يوجد التمييز العنصرى  
ولا يوجد الاستعمار .

وقد اتفق رؤساء الدول والحكومات فى مؤتمر أديس أبابا التأسيسى  
على أن يجعلوا من الكفاح ضد التمييز العنصرى ركنا من أركان الأيديولوجية  
الأفريقية ، وإن لم يذكر الكفاح ضد التمييز العنصرى ، أو الأبارتايد  
( وهى السياسة العنصرية المطبقة فى جنوب أفريقيا ) صراحة فى ميثاق  
أديس أبابا فقد خصص الجزء د ب من قرارات مؤتمر القمة التأسيسى  
لعلاج موضوع التفرقة ، والتمييز العنصرى . ويلاحظ على هذه القرارات  
أمور ثلاثة :

١ — مكافحة التفرقة العنصرية تنصب أولاً على تلك التى تطبق داخل  
القارة الأفريقية ، وبالذات التفرقة العنصرية التى تتبعها جنوب أفريقيا ،  
وتجعل منها فلسفة حكمها .

٢ — مكافحة التفرقة العنصرية حيث توجد فى أفريقيا ، أو غيرها  
من جهات العالم .

٣ — مكافحة التفرقة العنصرية المتبعة ضد الجماعات التى تنحدر من

أصل أفريقي ، وتعيش خارج القارة ، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية .

ويبجاز فإن منظمة الوحدة الأفريقية ترى نفسها مسئولة عن محاربة التمييز العنصرى حيث وجد في العالم ، وتجعل من رسالتها خارج القارة أن تكافح التمييز العنصرى في أى منطقة من مناطق المعمورة .

وفي مؤتمر القمة الأول الذى انعقد فى القاهرة لم يتردد المؤتمر فى إدانة «التعصب العنصرى ، والاضطهاد العنصرى الموجه ضد المواطنين السود فى الولايات المتحدة الأمريكية» .

وقد وضع مؤتمر أديس أبابا التأسيسى برنامج عمل تفصيلى لمكافحة التمييز العنصرى ، ومن هذا البرنامج : مساعدة ضحايا التفرقة العنصرية ، وذلك عن طريق « تقديم المنح الدراسية ، والتسميلات التعليمية ، وإتاحة فرص العمل فى الحكومات الأفريقية للاجئين من جنوب أفريقيا ، وقد تبلورت تلك الفكرة فيما بعد ، وأدت إلى إنشاء صندوق خاص للأمم المتحدة لمساعدة ضحايا الأبارتايد فى جنوب أفريقيا . ومن هذا البرنامج وضع خطة للدفاع عن الضحايا التى اعتقلت وسجنت لمناهضة التمييز العنصرى . وقد اتخذ هذا البرنامج صورة نداءات وجهت فى المحافل الدولية ، وعلى الرأى العام العالمى فى المطالبة بالإفراج عن المعتقلين (١) .

أما على الصعيد الدبلوماسى ، فالعمل ضد التمييز العنصرى قد اتخذ عدة صور ... منها :

(١) أنظر القرار م/و/١/٦ والقرار م/و/١٢/٢ والقرار م/و/٢٦/٦ والقرار م/و/١٠٢/٩ وانظر أيضا القرارات م/ق/١/٦ والقرار م/ق/٢٤/٢ .

١ - تأييد التوصيات المقدمة من مجلس الأمن، أو من الجمعية العامة، فيما يتعلق بسياسة التفرقة العنصرية، والعمل على نشر تلك التوصيات، والتنبيد بالتفرقة العنصرية بجميع صورها.

٢ - إرسال وفد من وزراء الخارجية من الدول الأفريقية لإبلاغ مجلس الأمن عن آخر تطورات الموقف العنصرى فى جنوب أفريقيا.

٣ - تنظيم حلقات دراسية ومؤتمرات لدراسة التمييز العنصرى والأبارتايد ووسائل كفاحهما (١).

٤ - مناشدة جميع الحكومات قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية التى لانزال قائمة مع حكومة جنوب أفريقيا، والكف عن تشجيع سياسة التفرقة العنصرية بأى صورة.

٥ - تأكيد المسئولية الكبرى التى تقع على عاتق السلطات الاستعمارية فى الأقاليم المجاورة لجنوب أفريقيا فى استمرار تطبيق سياسة التفرقة العنصرية.

أما على الصعيد الاقتصادى، فقد أنشأت منظمة الوحدة الأفريقية داخل الأمانة العامة مكتبا لفرع العقوبات على جنوب أفريقيا (٢). وكان من اختصاص هذا الجهاز:

(١) أنظر القرار م/و/١٠٢/٩ - والقرار م/و/٣٠٤/٢١ الصادر فى مايو

سنة ١٩٧٣.

(٢) أنظر القرار م/و/٣١/٣.

- ١ - تنظيم وتنسيق المقاطعة ، وفرض العقوبات .
  - ٢ - التعاون مع الحكومات الصديقة غير الأفريقية لتنسيق المقاطعة ضد جنوب أفريقيا .
  - ٣ - جمع المعلومات عن الهيئات والشركات المالية والتجارية التي لها علاقات اقتصادية مع حكومة جنوب أفريقيا .
  - ٤ - التعاون مع المنظمات الدوالية الأخرى التي تقاطع جنوب أفريقيا .
- وقد وجهت منظمة الوحدة الأفريقية نداءات كثيرة إلى الدول غير الأفريقية مطالبتها بالمساعدة في مقاطعة جنوب أفريقيا ، أو مطالبتها بأنها على الأقل تكف عن تقديم العون إلى حكومة جنوب أفريقيا .
- ومن أمثلة هذه النداءات :
- مطالبة الحكومة الفرنسية بأن تقف فوراً عن تقديم الأسلحة والمعدات العسكرية إلى جنوب أفريقيا ( قرار م/ق/٣٤ ) .
  - استنكار موقف اليابان وألمانيا الغربية في زيادة تبادلها التجاري مع جنوب أفريقيا ( قرار م/و/١٠٢ ) .
  - استنكار المساعدة العسكرية التي تقدمها بعض الدول الأعضاء في حلف الأطلسي إلى جنوب أفريقيا ( قرار م/و/٢٢٩/٢١ ) .

وعلى الرغم من كل هذا الجهد ، وعلى الرغم من البرئامج الجديد للعمل ضد التمييز العنصري الذي اتفق عليه في مؤتمر أوسلو الدولي الذي انعقد

فما بين ٩ و ١٤ ابريل سنة ١٩٧٣ ، فإن الكفاح ضد التمييز العنصرى ،  
والأبارتايد لم يؤد إلى النتائج المرجوة ، وما زالت حكومة جنوب أفريقيا  
مستمرة فى اتباع سياسة التفرقة العنصرية . بل من تاريخ قيام منظمة  
الوحدة الأفريقية حتى اليوم ( سبتمبر سنة ١٩٧٣ ) فإن الرقعة الجغرافية  
للتمييز العنصرى قد اتسعت ، فى حين كان يرجى أن تضيق ، فتسلط  
الأقلية البيضاء قد استتب فى روديسيا ، والإستعمار الصهيونى قد امتد إلى  
الضفة الغربية لفلسطين ، وإلى شبه جزيرة سيناء ، وإلى الجولان . وخلاصة  
ذلك أن المد العنصرى زاد ولم ينقص منه شئ .

#### ٥ - مبدأ اتباع سياسة عدم الانحياز :

عندما اجتمع رؤساء الدول والحكومات الأفريقية فى مايو سنة  
١٩٦٣ بأديس أبابا لوضع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، جعلوا من  
سياسة عدم الانحياز ركنا أساسيا من أركان السياسة الخارجية المشتركة  
التي يجب أن تتبعها جميع الدول الأفريقية فى مواجهة العالم الخارجى .  
وقد نصت المادة الثالثة من ميثاق أديس أبابا على أن أعضاء المنظمة يعلنون  
ارتباطهم بالمبادئ الآتية وهى : تأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه  
جميع الكتل .

ما هى أبعاد هذه السياسة ؟ وما نتائجها العملية ؟ وما موقف منظمة  
الدول الأفريقية من تلك السياسة ؟ وما موقف الدول الأفريقية نفسها  
منها ؟ هل طبقت فعلا سياسة عدم الانحياز بعد أن مر عشر سنوات على  
قيام المنظمة ، وهل أصبح الحياد الإيجابى الأفريقى حقيقة ذات وزن  
سياسى ، أم ما زالت ايدىولوجية بعيدة المنال ؟ فإذا كانت ذلك فما التدابير  
الواجب اتخاذها لكي يصبح عدم الانحياز الأفريقى حقيقة سياسية ؟

لا شك أن القارة الأفريقية تستطيع أن تسبغ على تلك السياسة قوة وفاعلية ، بخلاف باقي قارات العالم . فأمريكا اللاتينية منحازة نظراً إلى ارتباطها الوثيق بالولايات المتحدة الأمريكية ، وأوروبا منقسمة على نفسها بحكم سيطرة كل من العملاقين المتناهضين على جزء منها . أما آسيا فإنها عميقة بين الماركسية الصينية ، والماركسية السوفيتية والإمبريالية الأمريكية . وعلى هذا فإن الدول الأفريقية — مهما تكن حالها من الضعف والتخلف ومن ارتباط بعضها بالاستعمار الأوربي ، هي في الواقع المجموعة الصالحة لاتباع سياسة عدم الانحياز ، والافادة من هذه السياسة في تدعيم مركزها ، وفي العمل على استتباب السلام والأمن الدوليين .

في مؤتمر أديس أبابا كانت مجموعة كبيرة من الدول الأفريقية تعتبر دولا منحازة بسبب ارتباطها إما بفرنسا وإما بالبحر الأحمر وإما بالولايات المتحدة الأمريكية . ولكن مع كل هذا كان التيار الغالب الذي ساد في المؤتمر متجها نحو تأييد سياسة عدم الانحياز ، والسعى لجعل تلك السياسة ركنا من أركان السياسة الخارجية المشتركة التي يجب أن تتبعها وتلتزم بها كل دولة عضو في منظمة الوحدة الأفريقية . وقد دافع أكثر من رئيس دولة أفريقية عن سياسة عدم الانحياز ، فقال جوزيف كازابوفو رئيس جمهورية زائير الكونغو كينشاسا وقتذاك أن « سياسة عدم الانحياز هي سياسة أفريقية محضة » . ثم أضاف : « تلك السياسة تتطلب أمرين : أولهما تصفية القواعد العسكرية الأجنبية القائمة في الوطن الأفريقي . وثانيهما : إلغاء الأحلاف العسكرية التي قد تربط الدول الأفريقية بالدول الأجنبية » (١) .

أما رئيس جمهورية مالي فقد قال : « لا تستطيع أفريقيا أن تجد الخلاص إلا عن طريق التطبيق اليومي الأمين لسياسة عدم الانحياز بين الكتلتين الكبيرتين ثم أضاف : « على الدول الأفريقية أن توحد جهودها لكي ترسم لنفسها سياسة أفريقية مستقلة » (١).

وقد أكد الدكتور نكروما هذه الفكرة نفسها إذ قال : « إن سياسة عدم الانحياز وحدها هي التي قد تنقذ أفريقيا من الحرب الباردة ، إذ يترتب عليها البحث عن القواعد العسكرية ومناطق النفوذ » (٢).

وعلى الرغم من تلك التصريحات ونحوها مما دار رسمياً في هذا المؤتمر، وعلى الرغم من تسجيل مبدأ عدم الانحياز في تحقيق ميثاق أديس أبابا على ما أسلفنا ، بادرت بعض الدول الأفريقية في أعقاب المؤتمر فأعلنت أن سياسة عدم الانحياز التي سجلت في متن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، لا تخرج عن كونها توجيهاً سياسياً ، أو توصية غير ملزمة . وعلى ذلك فللدول الأعضاء الحق في حرية الارتباط كما تشاء مع غيرها من الدول غير الأفريقية وفقاً لمصالحها القومية ومقتضيات أمنها حتى ولو فسر ذلك بأنه خروج عن سياسة عدم الانحياز .

كان الغموض الذي اكتنف مدى التزام الدول الأفريقية بسياسة عدم الانحياز ، وعدم توضيح أركان هذه السياسة ، مما ساعد على إدراج موضوع عدم الانحياز في جدول أعمال الدورة العادية الثانية لمجلس

(١) مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثاني رقم ٣٣ صفحة ٩ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثاني رقم ٣٦ صفحة ١٤ .

الوزراء التي عقدت في فبراير سنة ١٩٦٤ بمدينة لاجوس بنيجيريا .  
وقد ورد هذا الموضوع في جدول الأعمال تحت رقم ١٧ بهذا النص  
« إعلان السياسة الخارجية لعدم الانحياز بالنسبة إلى القارة الأفريقية » .

وفي الاجتماع قسمت بنود جدول الأعمال إلى ثلاث مجموعات ، كل  
مجموعة منها تعرض على لجنة ، وكان موضوع سياسة عدم الانحياز من  
اختصاص اللجنة السياسية وهي اللجنة الأولى ، وقد أعيدت صياغة عنوان  
الموضوع على الوجه الآتي : « إعلان السياسة الخارجية غير المنحازة للقارة  
الأفريقية ، وتنسيق السياسة الأفريقية بالنسبة إلى مؤتمرات الدول غير  
المنحازة الأفريقية الآسيوية القادمة » .

ودارت مناقشات هامة في هذه اللجنة حول تحديد مدلول عدم  
الانحياز ، فأسفرت عن صدور القرار م / و / ١٢ / ٢ ، وهو يعتبر بحق  
تفسيرا رسميا لأحكام الفقرة السابعة من المادة الثالثة من ميثاق أديس أبابا  
التي جعلت من سياسة عدم الانحياز مبدأ من مبادئ الدول الأفريقية .  
ولأهمية هذا القرار نشره بترجمته الحرفية :

« إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية مجتمعاً في لاجوس  
فيما بين ٢٤ و ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٤ في دورته الثانية . .

منبها إلى عزم الدول الأفريقية على اتباع سياسة عدم الانحياز  
تجاه جميع المعسكرات تنشياً مع الفقرة السابعة من المادة الثالثة من  
ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وإيقاناً منه بضرورة تدعيم وتضامن  
الدول الأفريقية وفقاً للفقرة الأولى ( أ ) من المادة الثانية من الميثاق .

ورغبة منه في التنسيق والتوفيق بين السياسات الخارجية للدول الأعضاء  
للقدرة على تحقيق الوحدة الأفريقية وفقاً لما جاء في الفقرة الثانية [ ١ ]  
من المادة الثانية من الميثاق .

وإيماناً منه بدور الدول الأفريقية في المحافظة على السلام والأمن  
الدوليين ، واقتناعاً بالتعايش السلمى المصحوب بالتعاون بين مختلف النظم  
الحكومية ، ومختلف الأيديولوجيات ومكرساً نفسه للتطور الاجتماعى  
والاقتصادى للقارة الأفريقية من أجل رخاء ورفاهية شعوبها ، ومن أجل  
إقامة تمثيل جديد للكرامة الإنسانية فى أفريقيا .

واستيحاء منه بالنتائج التى تحققت حتى الآن بفضل سياسة عدم الانحياز  
التي لم تعد كونها مبدأ من مبادئ الحياض السابى لتصبح سياسة إيجابية  
وتقدمية اعترفت بفائدتها مختلف بلاد الأسرة الدولية .

واقتراناً منه بأن التعاون بين الدول الأفريقية يجب أن يقوم فى  
جميع المجالات من أجل ضمان تصفية الاستعمار فى جميع أشكاله ، ومن  
أجل المحافظة على السلام والأمن الدوليين :

١ - توصى الدول الأفريقية بتنسيق سياساتها الخارجية ، وخاصة فيما  
يتعلق بعدم الانحياز إلى كتل القوى للوجود فى العالم ، على اعتبار أن  
ذلك هو الوسيلة الوحيدة المقبولة لحماية الحرية والاستقرار والرخاء  
فى أفريقيا .

٢ - يقبل اللجوء إلى استشارات مباشرة بين الدول الأفريقية بعضها  
وبعض ، بغية تطبيق قراراتها الرسمية المعلنة .

٣ - يوصى بأن تلغى في أقرب وقت ممكن - جميع الالتزامات التي تتعارض وسياسة واضحة لعدم الانحياز .

٤ - يعيد تأكيد إصراره على إعطاء الأولوية لتحقيق الوحدة الأفريقية تشيياً مع الميثاق ، وعلى تدعيم التضامن الأفرو آسيوى .

٥ - يقرر تأسيس نظام للمشاورات المباشرة بين الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية بخصوص المؤتمرات الدولية التي قد تعقد مستقبلاً ، سواء أكانت هذه الدول هي التي تدعو إليها ، أم تشترك فيها ، وذلك بغية خلق جبهة موحدة ومتماسكة ، والعمل على بقائها .

نستخلص من مدلول هذا القرار الهام ، أن سياسة عدم الانحياز تهدف إلى تحقيق ما يلي :

أولاً - تدعيم التضامن الأفريقى وتقويته . فاتباع سياسة خارجية مشتركة لجميع الدول الأفريقية ، من شأنه إقلال احتمالات وقوع المنازعات والاحتكاكات التي قد تقع بين الدول الأفريقية بعضها وبعض ، ومن شأن هذا أن يساعد على إنماء التضامن الأفريقى .

ثانياً - اختيار سياسة خارجية مشتركة هي سياسة عدم الانحياز . وذلك يساعد الدول الأفريقية على تنسيق اتصالاتها الخارجية ، ونشاطاتها الدبلوماسية .

ثالثاً - من آثار اتباع تلك السياسة استتباب السلام العالمى والأمن الدولى . ذلك لأن عدم الانحياز من قبل الدول الأفريقية يساعد على دعم التعايش السلمى بين الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتباينة ، وذات الأيديولوجيات المتناهضة ، فالدول الأفريقية إذا

اختارت لنفسها ألا تنحاز إلى المعسكر الشيوعي، أو المعسكر الغربي، إنما تساعد بذلك كلا من المعسكرين على أن يتقارب من الآخر، ويتعايش معه سلمياً، عن طريق إخراجها نفسها من مجال التطاحن والتنافس بينهما.

رابعاً - يعمل أنصار سياسة عدم الانحياز على تدعيم الشخصية الأفريقية، وعلى جعل أفريقيا ذات مكانة خاصة في المجتمع الدولي. لأن أفريقيا سواء انحازت إلى المعسكر الغربي، أو انحازت إلى المعسكر الشيوعي، فإنها في كلا الحالتين تفقد جزءاً من شخصيتها، على حين أنها إذا اختارت لنفسها عدم الانحياز لأي كتلة قائمة، أو يمكن أن تقوم مستقبلاً، فإنها بذلك الموقف تحتفظ بشخصيتها كاملة، وتجد سبيلها إلى تنمية هذه الشخصية على مر الزمن حتى تستطيع أن تفرض وجودها على المجتمع الدولي.

خامساً - إن اتباع سياسة عدم الانحياز يساعد أفريقيا على التخلص من الإستعمار بجميع صورته ومظاهره، لأن تصفية الاستعمار تحتاج إلى مزيد من التضامن الأفريقي، وإلى مزيد من التأييد الدولي، والأمن الدولي. وكل ذلك يمكن في ظل اتباع سياسة عدم الانحياز، فهي الكفيلة بحماية القارة من تغافل الاستعمار الجديد، والحيلولة بينها وبين الحرب الباردة.

ولكن كيف تستطيع الدول الأفريقية تطبيق هذه السياسة عملياً؟

إن القرار / م / و / ١٢ / ٢ السالف الذكر يشمل عدة توصيات تتضمن طريق التطبيق وهي:

١ - مطالبة الدول الأفريقية بتنسيق سياستها الخارجية تجاه الكتل، وعدم الاقتصار على مطالبتها بعدم الانحياز إلى كتلة ما، ومعنى هذا أنه

يطلب منها فضلا عن ذلك اتباع سياسة موحدة مشتركة تجاه هذه الكتلة .

٢ -- مطالبة الدول الأفريقية بإجراء مشاورات واتصالات مباشرة ودائمة لتحقيق إيجابية هذه السياسة .

٣ -- مطالبة الدول الأفريقية بأن تلغى في أقرب فرصة ممكنة جميع الارتباطات الدولية المخالفة لسياسة عدم الانحياز .

٤ -- يجب أن تكون سياسة الدول الأفريقية في سياق سعيها إلى تحقيق عدم الانحياز ، متماشية مع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، ومع مفضيات النضال من الأفرو آسيوى . ذلك أن سياسة عدم الانحياز ذات صلة بالأحكام الدولية التي سبقت قيامها باعتبارها خاضعة لأحكام ومبادئ الأمم المتحدة ، وخاضعة لقرارات مؤتمر باندونج، وغير ذلك من القرارات الدولية التي حاولت رسم الخطوط العريضة لتلك السياسة .

٥ - مطالبة الدول الأفريقية بأن تنشئ منظمات خاصة بها للتشاور فيما بينها قبل انعقاد أى مؤتمر دولي .

هذه المبادئ الخمسة التي تضمنها القرار ١٢ / ٢ السالف الذكر ، ولإدراك أبعاد هذه المبادئ يجب أن نوضح مفهومين ورد ذكرهما في هذا القرار ، وهما : الكتلة الدولية التي يجب أن تقف الدول إزاءها موقف الحياد ، والارتباطات الدولية التي يجب التحلل منها ، وعدم الارتباط بمثلها مستقبلا .

( ١ ) الكتلة الدولية موضوع سياسة عدم الانحياز :

الكتلة الدولية التي ورد ذكرها في أحكام الفقرة السابعة من المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وورد ذكرها أيضا في القرار رقم ١٢ / ٢ ، كما جاءت على لسان أكثر من دبلوماسي أفريقي مسئول ، لها معنى محدد يمكن إيضاحه فيما يلي :

— المقصود بالكتلة الدولية . الكتلة المكونة من مجموعة من الدول المستقلة ذات السيادة ، فإذا وجدت كتلة دولية مؤلفة من أحزاب سياسية ، أو من اتحاد نقابات ، أو نحو ذلك من الهيئات غير الحكومية ، فلا تعتبر من الكتلة المعنية في تطبيق سياسة عدم الانحياز . فمثلا إذا انضم حزب شيوعي في دولة أفريقية إلى المنظمات الدولية الشيوعية ، فذلك لا يعني أن الدولة التي ينتمى إليها هذا الحزب قد ارتبطت بكتلة دولية ، وخالفت سياسة عدم الانحياز .

— المقصود بالكتلة الدولية ، الكتلة الدولية ذات الصبغة العسكرية ، وهذا يعني أن الدول الأفريقية لها حق في الانضمام إلى أى كتلة دولية اقتصادية ، وانضمامها هذا لا يؤثر في عدم انحيازها . فمثلا هناك مجموعة من الدول الأفريقية ارتبطت بالسوق الأوروبية المشتركة ، وهناك مجموعة أخرى ارتبطت بالكومنولث البريطاني ، فهذا الارتباط أو ذاك لا يعتبر خروجاً من نطاق عدم الانحياز .

— المقصود بالكتلة الدولية ، الكتلة العسكرية التي يكون من بين أعضائها دول من غير القارة الأفريقية منحازة إلى أحد المعسكرين المتناهضين . فإذا تكونت كتلة عسكرية أفريقية خالصة فإن انضمام أى دولة أفريقية

إليها لا يعتبر مناقضا لسياسة عدم الانحياز . وقد يقال : ما الفرق بين الكتلة العسكرية الأفريقية والكتلة العسكرية غير الأفريقية ؟ ولماذا يعتبر الانضمام إلى الثانية خروجاً على مبدأ عدم الانحياز ، على حين أن الانضمام إلى الأولى لا يعتبر كذلك .

والجواب عن ذلك ، أنه إذا قامت دولة أفريقية بإبرام محالفة عسكرية مع دولة أوربية منحازة ، أو دولة أمريكية منحازة ، أو انضمت إلى كتلة عسكرية يكون بعض أعضائها من الدول المنحازة ، فإن انضمامها هذا يعتبر انتماء من هذه الدولة الأفريقية إلى إحدى الكتلتين المتنازعتين ، فيترتب على ذلك إدخال الحرب الباردة إلى أفريقيا ، وهذا بدوره قد يكون سبباً في إدخال الاستعمار الجديد إلى أفريقيا ، فيصبح خطراً يهدد القارة كلها ، على حين أن سياسة عدم الانحياز ترمي إلى الخلاص من كل هذا . أما إذا أبرمت دولة أفريقية محالفة عسكرية مع دولة أفريقية أخرى ، أو إذا أنشأت مجموعة من الدول الأفريقية فيما بينها كتلة عسكرية فإن هذا وذاك إن صح أنه قد يكون سبباً في اختلال ميزان القوى داخل القارة الأفريقية ، غير أنه لن يؤدي إلى إدخال الحرب الباردة ، أو الاستعمار الجديد في القارة ما دامت الدول الأفريقية كلها غير منحازة .

أما إذا ارتبطت دولة أفريقية مع دولة غير أفريقية وغير منحازة ، كأن تتحالف مع يوغسلافيا أو مع الهند ، فإن تحالفها هذا لا يناقض سياسة عدم الانحياز ، ولكنه قد يفضي إلى إدخال الحرب الباردة إلى أفريقيا ، أو سبباً في اقحام أفريقيا في منازعات دولية هي في غنى عنها ، نظراً إلى أنها تؤثر في السياسة الخارجية للدول الأفريقية .

وعلى هذا فإذا كان الارتباط العسكري مع دولة منحازة مخالفاً أشد

المخالفة لسياسة عدم الانحياز ، فإن الارتباط العسكرى مع دولة من غير دول القارة ، وإن كانت غير منحازة غير مستحب لما يخشى منه على وحدة السياسة الخارجية للدول الأفريقية .

### (ب) الإرتباطات الدولية التى تخل بسياسة عدم الانحياز :

أوضحنا قبل ذلك ما يراد من الكتلة الدولية التى ينافى الارتباط بها سياسة عدم الانحياز ، وبقي علينا أن نوضح ما تعنيه الارتباطات التى تخل بسياسة عدم الانحياز .

إن هذه الارتباطات العسكرية السياسية متنوعة ، وتختلف باختلاف مقتضيات الاستراتيجية الدولية . ومن أهم هذه الارتباطات :

— عقد محالفة عسكرية مع دولة منحازة من غير دول القارة الأفريقية ، تعهد بمقتضاها الدولة الأفريقية بأن تبادر إلى مساعدة الدولة الأجنبية إذا ما وقع عليها اعتداء مسلح ، أو إذا اشتركت فى حرب . فالمخالفة العسكرية التى أبرمت فى ٢٩ يولية سنة ١٩٥٣ بين إنجلترا [ وهى من أركان المعسكر الغربى ] وليبيا ( وهى دولة أفريقية ) وتضمنت مبدأ تبادل المساعدة العسكرية فى حال ما إذا دخل أحد الطرفين فى حرب أو صراع مسلح ، لاشك أنها تخالف صراحة مبدأ عدم الانحياز الذى تقرر أن يكون السياسة الخارجية العامة للدول الأفريقية .

— منح قاعدة عسكرية من قبل دولة أفريقية لدولة من غير دول القارة ، سواء كانت قاعدة بحرية ، أو برية ، أو جوية . فمثلاً بموجب اتفاقات إيفيان التى أبرمت بين فرنسا والجزائر فى ١٩ مارس سنة ١٩٦٢ اضطرت الجزائر وهى دولة أفريقية أن تمنح قاعدة البحر الكبير لفرنسا وهى منحازة لمدة خمسة عشر عاماً . هذا الإتفاق يعتبر مخالفاً لمبدأ عدم الانحياز .

- منح حق المرور لقوات دولة أجنبية منجزة في أرض إقليم أفريقي ابتغاء الوصول إلى ميدان المعركة . حتى ولو كان هذا الميدان خارج القارة الأفريقية . ولو أن دولة أفريقية منحت مثلاً حق استخدام مطاراتها أو موانئها للقوات العسكرية الأمريكية القادمة من الولايات المتحدة لتصل إلى دولة ما في آسيا ، فإن هذا المنح يعتبر مخالفاً صراحة لمبدأ عدم الانحياز .

تلك أمثلة من الارتباطات التي تعتبر مخلة بمبدأ عدم الانحياز ، ولكن هناك ارتباطات أخرى تبدو أقل وضوحاً من هذه ، أو أكثر سرية ، ولكنهم مخالفة لسياسة عدم الانحياز . والهيئة المسكفة بتقرير ما إذا كانت تلك الارتباطات مخالفة أو غير مخالفة لسياسة عدم الانحياز ، هي مجلس رؤساء الدول والحكومات الأفريقية باعتباره أعلى هيئة في منظمة الوحدة الأفريقية ، وقراره الذي يتخذه في هذا الشأن يادانة الدولة الأفريقية التي خرجت على سياسة عدم الانحياز ، يعتبر قراراً غير ملزم ، وإن كان له وزنه الأدبي بسبب كونه يعبر عن صوت أفريقيا ، ويترجم عن ضميرها في ميدان السياسة الدولية .

إن مؤتمر عدم الانحياز الذي انعقد في القاهرة في أكتوبر سنة ١٩٦٤ ، ومؤتمر عدم الانحياز الذي انعقد في لوساكا في سبتمبر ١٩٧١ ، ومؤتمر عدم الانحياز الذي انعقد في الجزائر في سبتمبر ١٩٧٣ لهاكلما أثر كبير في بلورة عدم الانحياز الأفريقي ، لأن أغلبية الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية قد اشتركت في هذه المؤتمرات الثلاثة<sup>(١)</sup> كما اشترك فيها أيضاً الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بصفته مراقباً ، ولذلك فإن

---

(١) أنظر القرار م/و/٢٩٠/٢٠ الصادر في فبراير ١٩٧٣ في أديس أبابا ، والقرار م/و/٣٠٥/٢١ الصادر في أديس أبابا في مايو ١٩٧٣ .

المناقشات التي دارت في تلك المؤتمرات، والقرارات التي صدرت عنها كانت لها أكبر الأثر في الحياد الإيجابي الأفريقي، وكانت مساعداً على توضيح كثير من غوامض هذا الحياد الذي كانت في حاجة إلى تبين وتوضيح :

فأولاً — أوضحت هذه المؤتمرات أن عدم الانحياز لم يوضع بالنسبة إلى الحرب الباردة فحسب، ولكن بالنسبة إلى المنازعات التي تقع بين الدول المنتمة إلى العالم الثالث، والدول غير المنحازة فالحياد الأفريقي يظهر بوضوح في الخلاف الذي وقع بين الهند والصين، أو بين أندونيسيا وماليزيا. فلقد حاول مندوب الهند جاهداً في مؤتمر القاهرة مثلاً أن ينال تأييد بلاده في الخلاف القائم بينها وبين الصين، وعبثاً حاول يؤمّن الدكتور سوكارنو أن يحصل لبلاده على تأييد من الدول غير المنحازة في المجابهة التي كانت على أشدها وقتئذ بين بلاده وبين ماليزيا، وأصرت الدول الأفريقية على أن تقف موقف الحياد في هذا وذاك.

وثانياً — أوضحت هذه المؤتمرات أن عدم الانحياز لا يعني الحياد في المنازعات التي تقع بين الدول الاستعمارية، والبلاد الأفروآسيوية التي مازالت تحت نير الاستعمار، فالدول الأفريقية في هذه الحالة يجب أن تكون منحازة كل الانحياز إلى الذين يكافحون من أجل القضاء على الاستعمار، سواء أكان هؤلاء المكافحون داخل القارة الأفريقية أو خارجها، فأى جزيرة مثلاً من جزر المحيط الهادى أو المحيط الأطلسى تكافح في سبيل الحصول على استقلالها السياسى، يجب أن تقدم إليها الدول الأفريقية كل تأييد ومساعدة دون أن يعتبر هذا مخالفاً لسياسة عدم الانحياز.

وثالثاً — أكدت تلك المؤتمرات أن مكافحة التمييز العنصرى حيثما وجد سواء في الولايات المتحدة الأمريكية، أو في أوروبا، أو آسيا، ليست منافية للحياد الأفريقى، لأن الدول الأفريقية تشعر بأن المجتمع الدولى

أقامها وكيلا عنه في مكافحة التمييز العنصرى أينما وجد ، لأنها ذاقته مرارته ، وما زال أبنائها يعانون منه .

ورابعاً - أوضحت تلك المؤتمرات أن عدم الانحياز لا يعنى أن الدولة التى اختارت هذه السياسة يجب أن تختار نظاماً سياسياً واجتماعياً بعيداً عن النظام الشيوعى أو النظام الرأسمالى ، ولكن لها أن تختار ما يلائم أوضاعها الخاصة مادامت تلتزم فى سياستها الخارجية بعدم الانحياز ، فإذا اختارت لنفسها النظام الماركسى فإن هذا لا يعنى أنها قد انحازت إلى المعسكر الشيوعى مادامت لم ترتبط به عسكرياً ولا سياسياً . كذلك إذا اختارت النظام الرأسمالى ، فليس معنى هذا أنها قد انحازت إلى المعسكر الغربى مادامت أيضاً لم ترتبط به عسكرياً أو سياسياً .

أظهرنا جلياً فيما أسلفنا مفهوم سياسة عدم الانحياز ، وعرضنا لأهم مدار حوله من قرارات ومناقشات وآراء ، والآن نعود إلى التساؤل الذى أوردناه فى البداية وهو : هل الحياض الأفريقى ضرب من ضروب الخيال ، أم أنه استراتيجية إيجابية مشعة للقارة الأفريقية .

الحق أن صعباً جمة قد اعترضت سبيل الحياض الأفريقى فى مدى السنوات العشر التى مضت منذ قامت منظمة الوحدة الأفريقية فى مايو سنة ١٩٦٣ ، وكان من هذه الصعاب أن تحقيق الحياض فى أى منطقة من العالم لا بد له من استتباب السلام والوثام فيها ، ولكن هذا لم يتوافر للقارة الأفريقية . فالصراع ما زال مستمراً فى سبيل القضاء على الاستعمار ، ومن العسير على الدول غير الأفريقية أن تكف عن التدخل فى تلك المعارك بسبب ارتباطاتها العسكرية والسياسية مع بعض الدول الاستعمارية . [ فالبرتغال مثلاً عضو فى حلف الأطلسى ] أو بسبب مصالحها الاقتصادية فى القارة الأفريقية .

من هذا يتبين أن الكفاح المسلح ضد الاستعمار كان سبباً في عدم استتباب الحياد الأفريقي .

ومن الصعاب أيضاً أن الدول الأفريقية في مجموعها متخلفة وفقيرة وصغيرة ، فهي لذلك في حاجة إلى معونات ومساعدات من الدول الأجنبية ، فتضطر أحياناً بسبب فقرها وتخلفها إلى أن تنحاز إلى هذه الدول أمام ضغط هذه العوامل وحاجتها إلى المعونات والمساعدات . وعلى هذا فالفقر والتخلف من أسباب عدم استتباب الحياد الأفريقي .

ومن الصعاب كذلك ، أن منظمة الوحدة الأفريقية لم تستطع حتى اليوم أن تصل إلى وضع أسس لقيام ضمان جماعي عسكري أفريقي يساعد الدول الأفريقية على الاستغناء عن الحماية العسكرية الصادرة من دول غير دول القارة ، والحق أن كثيراً من الدول الأفريقية تصر على بقاء القواعد العسكرية الأجنبية في إقليمها محافظة على النظام السيامي القائم فيها ، أو خوفاً من تدخل دولة أفريقية ، أو غير أفريقية في شئونها الخاصة .

وهناك صعوبة أخرى ، وهي أن سياسة عدم الانحياز لا تستتب إلا إذا كانت الكتل العسكرية المتناهضة الكبرى تجد لها مصلحة في قيام مجموعة دولية غير منحازة . فالدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، والصين الشعبية ، والاتحاد السوفيتي ليس لأى منها مصلحة في أن تتبع أفريقيا سياسة عدم الانحياز ، نظراً إلى ما لكل منها من أمل في أن تنحاز هذه الدول إلى معسكرها إن قريباً أو بعيداً ، يضاف إلى هذا أن الدول الاستعمارية التي كانت تسيطر على البلاد الأفريقية ، كفرنسا وبلجيكا وإنجلترا ، مارال كل منها يعمل جاهداً في سبيل الاحتفاظ بنفوذ ومركزه ، فتعرقل سياسة عدم الانحياز الأفريقي تحقيق هذه الآمال .

فهل كل ذلك يعنى أن الحياد الإيجابي الأفريقى لا يمكن أن يتحقق ما دامت تعترضه كل هذه الصعاب. هل يعنى كل ذلك أن عدم الانحياز الأفريقى لا يعدو أن يكون شعارا تتخذه منظمة الوحدة الأفريقية لتتمكن من جمع شمل الدول الأفريقية .

والجواب أنه حتى لو كانت سياسة عدم الانحياز مجرد شعار فإنها أمر جوهري بالنسبة إلى أفريقيا . فالوضع السياسى الدولى القائم ، والوضع الجبوىوليتيكي للقارة ، والنمو الاقتصادى والسياسى لأكثر الدول الأفريقية .. كل أولئك يحتم عليها أن تختار لنفسها سياسة عدم الانحياز ، ويحتم عليها أن تكافح فى سبيل تحقيق هذه السياسة .

وطريق عدم الانحياز ليس طريقا معبداً ، فالدول التى اختارت لنفسها الحياد فى العصور الماضية لم تستطع تحقيق هذا الحياد ، ولم تستطع فرضه على الرأى العام الدولى إلا بعد نضال دام سنوات .

إن الكفاح فى سبيل القضاء على الاستعمار سينتهى بتصفية الاستعمار ، وأن الكفاح فى سبيل الخلاص من الفقر والتخلف سينتهى بالقضاء على أسباب تلك المساوىء . أما الكفاح فى سبيل تحقيق عدم الانحياز الأفريقى فهو كفاح دائم مستمر ، لأنه خير معبر عن حقيقة الشخصية الأفريقية فى القرن العشرين .

#### ٦ - مبدأ قبول المساعدات الاقتصادية غير المشروطة :

إن ميثاق أديس أبابا لم يتصد لقضية المساعدات الاقتصادية للدول الأفريقية ، وكذلك القرارات التى أصدرها مؤتمر القمة التأسيسى ،

وخصص فيها جزءا للمشاكل الاقتصادية لم تتناول موضوع المساعدات الاقتصادية على الرغم من حاجة أفريقيا إلى تلك المساعدات من ناحية ، وخطورة هذه المساعدات التي قد يتخفى وراءها الاستعمار الجديد من ناحية أخرى .

ولكن دراسة التصريحات التي أدلى بها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر أديس أبابا ، والقرارات التي أصدرها مجلس وزراء المنظمة في السنوات العشر التي انقضت تجعلنا نقول أن الأغلبية العظمى من الدول الأفريقية — حتى التي تنادى بالاعتماد على النفس — ترفض رفضا قاطعا كل سياسة تنادى بمقاطعة المساعدات ، وتدعو إلى الإكتفاء الذاتي ، وترى أن تلك السياسة لو اتبعت لآدت إلى عزلة أفريقيا عن العالم ، وعن التيارات السياسية المعاصرة .

وترى الدول الأفريقية أنها يجب أن تظل متعاونة مع باقي دول العالم ، وأن تنضام معها ، وأن يكون لها دور إيجابي في هذا التضامن .

تلك السياسة التي تعتنقها الدول الأفريقية ، وتناقض السياسة الإنعزالية التي نادى بها بعض المفكرين الأفريقيين ، قد سجلها ميثاق أديس أبابا، إذ جاء في الفقرة الخامسة من المادة الثانية أن أهداف المنظمة تنحصر في « تشجيع التعاون الدولي ، آخذين في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان » .

وقد أكد هذا الاتجاه المعارض للإنعزالية الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر أديس أبابا التأسيسي، وكان مما قاله في ذلك: « ليس معنى ذلك لدقيقة واحدة أن تتحول أفريقيا إلى كتلة دولية، أو ينعزل العمل الأفريقي عن حركة

القدم الإنسانية كلها . . ذلك آخر ما نفكر فيه أو نأمل به ، بل نحن نعتبر الوصول إلى هذا المدى تعصبا لا نقدر على تحمل نتائجه<sup>(١)</sup> » وقال رئيس نيجيريا في هذا المعنى : « يجب علينا ألا نفسي أننا نحن في أفريقيا بشكل جزءا من العالم ، كما علينا إلزاماتنا الدولية . ومهما فعلنا لا نستطيع أن نعزل أنفسنا عن باقي أجزاء العالم ، ومن ثم يجب أن نراعى أننا نتمى إلى جماعة بشرية واحدة في كل ما نفعله ونقوله »<sup>(٢)</sup> . وعبر عن هذه الفكرة نفسها الرئيس السوداني إذ قال : « إن السودان لا تفهم الوحدة على أنها محاولة لعزل أفريقيا عن باقي أجزاء العالم »<sup>(٣)</sup> .

يضاف إلى هذا كله أن السياسة الإنعزالية تتعارض مع التضامن الأفرو آسيوى ، ومع الارتباطات القائمة بين الدول الأفريقية والدول الآسيوية ، بل تتعارض أيضا مع التضامن القائم بين مختلف دول العالم الثالث . وقد عبر عن ذلك رئيس جمهورية موريتانيا إذ قال : « فما من شك أنه ينبغي على أفريقيا حتى لو اتحدت ألا تعزل نفسها عن باقى أجزاء العالم ، هذا إلى جانب تضامنها الضرورى مع دول العالم الثالث » (٤) كذلك فادى امبراطور أثيوبيا بهذه الفكرة قائلا : « نحن متحدون مع أصدقائنا وإخواننا الآسيويين . إن أفريقيا تشارك آسيا فى تراث واحد من الاستعمار والاستغلال والتمييز العنصرى والاضطهاد .. » (٥) .

(١) أنظر خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر القمة الأفريقي بأديس أبابا يوم ٢٤

مايو ١٩٦٣ — مصلحة الاستعلامات بالقاهرة صفحة ١٢ .

(٢١) مضابط مؤتمر القمة المجلد الثاني رقم ٣٥ ص ١ .

८ ७ ६ ५ ४ ३ २ १ (२)

۳ ۲۹ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ (۲)

9 3 2 1 1 1 1 1 1 (5)

وفوق ذلك كله فإن انعزال أفريقيا يتعارض مع مسئوليتها تجاه  
الإسهام في صون السلام العالمى ، وتجاه الإسهام فى تطوير المدنية  
القومية . وقد عبر الرئيس ليوبولد سنجور عن ذلك فى قوله : إن التضامن  
الأفريقى يهدف إلى تحقيق التضامن الروحى والبشرى العالمى بغية  
« إحياء فضائل القديس أوجستين وابن خلدون وإحياء فضائل بنائنا  
ونحاتنا ورساميننا وشعرائنا فى شمال الصحراء وفى جنوبها . إن  
أفريقيا سوف تسهم إسهاما فعالا فى بناء المدنية العالمية » (١) .

وقد يقال إن هناك فرقا بين سياسة رفض المساعدات الأجنبية  
وسياسة الإنعزال التام التى تنادى بقطع العلاقات بين أفريقيا والعالم  
الخارجى المتقدم ، والرد على هذا هو أن الاتصال بالعالم الخارجى ذو  
علاقة وثيقة بالمساعدات الخارجية ، ومن العسير على الدول المتخلفة أن  
تتصل بالعالم الخارجى وتتعامل معه دون أن تقبل معوناته ومساعداته .

وقصارى القول أن هناك ما يكاد يكون إجماعا على أن أفريقيا  
لا تريد أن تقطع صلتها مع العالم الخارجى ، وأنه ليس من مصلحتها  
أن تقطع هذه الصلة ، وكان عليها أن تجعل من المساعدات الأجنبية  
ركنا من أركان التنمية التى تبنتها . وهذا لا يعنى أن أفريقيا لا تدرك  
خطورة تلك المساعدات الأجنبية ، أو لا تدرك خطورة التعامل مع  
الدول الأجنبية الكبرى ، لذلك اشترط ميثاق أديس أبابا أن تكون  
المساعدات غير مشروطة (٢) .

---

(١) مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثانى رقم ٩ صفحة ٣ .

(٢) وقد تكون المساعدات ثنائية أو جماعية ، وتعتبر ثنائية حين تقدمها دولة أجنبية  
واحدة إلى دولة أفريقية ، وتعتبر جماعية إذا قدمت من مجموعة من الدول ، أو منظمة دولية إلى دولة  
أفريقية واحدة ، أو إلى مجموعة من الدول الأفريقية ، وستحدث فيها بعد ، عن أن كثيرا من  
السياسيين ومن الخبراء الأفريقيين يفضلون المساعدات الجماعية على المساعدات الثنائية التى تشتمل

## الأساس الأيديولوجي لتلك المساعدات :

لم تكتف أديولوجية أديس أبابا بإقرار مبدأ قبول المساعدات الأجنبية ، وأن تجعل منه ركنا من أركان التنمية الأفريقية ، بل بذلت كثيرا من الجهود الفكرية للبحث عن أساس قانوني أو أساس أخلاقي

منها رائحة التسلط والمساعدات قد تكون مقيدة Tied Aid بمعنى أن الدولة المانحة تلزم الدولة الممنوحة بأن تشتري جميع حاجاتها من السلع من الدولة المانحة في حدود القرض الممنوح . والولايات المتحدة الأمريكية تستخدم هذا الأسلوب في مساعداتها وبخاصة بالنسبة إلى المساعدات الغذائية إذ تشترط على الدولة المستفيدة أن تشتري بقيمة المنحة من الفائض الزراعي الأمريكي .

وقد تكون المساعدة في صورة معونة فنية كأن تقدم الدولة المانحة الخبراء ، وتنشئ داخل الدولة الأفريقية معاهد للتدريب وما إلى ذلك .

وقد تكون المساعدة عسكرية ، وهذا إذا كانت مقصورة على تقديم الأسلحة والعتاد الحربي ، وقد تبدو في صورة وجود قوات أجنبية وقواعد عسكرية إذا كانت هذه أو تلك تحت ستار حماية الدولة المستفيدة .

وقد تكون تلك المساعدات في صورة منحة لا تلتزم الدولة المستفيدة بردها أو تقديم مقابل لها ، كما تكون في صورة قروض بفوائد مخفضة أو دون فوائد .

وقد تأتي المساعدات من طريق غير مباشر كأن تشتري الدولة المانحة بعض محاصيل الدول الأفريقية بسعر يزيد على السعر الدولي الجاري ، وقد تكون في شكل امتيازات ضريبية ، أو ضمانات تمنحها الحكومات الأجنبية لشركاتها أو عملائها الذين يستثمرون أموالهم في إحدى الدول الأفريقية .

وقد تكون المساعدات مشروطة بشروط سياسية كالمساعدات الأمريكية التي منحت بموجب قرار الأمن القومي الصادر سنة ١٩٥١ وهي مساعدات ترمى إلى تدعيم الارتباطات العسكرية والسياسية القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المستفيدة من هذه المساعدات .

ويمكن أيضا تقسيم المساعدات تبعاً لكونها سياسية للدولة المانحة ، ووفقاً لذلك تكون المساعدات : شيوعية ، وغربية ، وحيادية ، وفقاً لما تكون عليه الدولة المانحة ، من حيث الانتماء إلى الكتلة الشيوعية ، أو الكتلة الغربية الرأسمالية ، أو مجموعة دول عدم الانحياز . هذه بعض أنواع وأشكال المساعدات أوردناها لتبين مدى تنوعها ، ولتبين أن سياسة الدول الأفريقية إزاء تلك المساعدات لا بد أن تختلف باختلاف نوع أو شكل المساعدات التي تقدم إليها .

للمساعدات التي تقدمها الدول الغنية الأجنبية إلى الدول الأفريقية ، وكان من أبرز هذه المحاولات رأى فحواه أن تلك المساعدات ليست إلا دينا دوليا ترده الدول الغنية الأجنبية إلى الدول الأفريقية ، ثم آخر فحواه أن أساس تلك المساعدات هو حق الدول الأفريقية في التنمية ، ثم آخر مؤداه أن المساعدات إنما هي وجه آخر من وجوه نزع السلاح ، وفيما يلي عرض لهذه النظريات بشيء من الإيجاز :

### أولا - المساعدات الأجنبية دين دولي :

في السنوات الأخيرة كثرت الدراسات العلمية التي تؤكد استنادا إلى احصاءات دقيقة أن الدول غير الأفريقية ، وبخاصة منها الدول الاستعمارية ، قد استغلت هذه القارة المظلومة أفدح استغلال (١) . وسواء أكان هذا الاستغلال في عهد تجارة الرقيق حيث صار الأرقاء المجلوبين من أفريقيا هم اليد العاملة الرخيصة في إنتاج الخير (٢) ، أو كان في عهد الاستعمار التقليدي حيث سلبت خيرات القارة من يد أبنائها لتغمر البلاد ذات السيطرة على هذه القارة . وسواء أكان هذا أو ذاك فمن واجب هذه الدول إن لم يكن قانونيا فأخلاقيا أن ترد مقابل ما سبق أن استولت عليه ، وأن ترده في صورة مساعدات لهذه البلاد .

---

(١) أنظر : Pierre Jalée le Tiers Monde d'après l'Economie Mondiale Francois Maspero Paris 1968.

(٢) عدد الأفريقين الذين اختطفوا من أفريقيا ليعملوا في أمريكا وحدها بصفتهم أرقاء موضع خلاف فديوا الفكر الزنجي الأمريكي الذي نادى في بداية هذا القرن بالقومية الأفريقية يؤكد أن عددهم وصل إلى مائة مليون نسمة وإن كانت نسبة كبيرة منهم قد أقيمت حتفها خلال سبيهم أو قتلهم ، وهناك آخرون يرون أن عددهم نحو ثلاثين مليون نسمة . وأيا كانت حقيقة العدد فهو دليل واضح على ضخامة التعويض الذي يمكن أن تطالبه أفريقيا من الدول التي تاحرت في الرقيق أو التي استغلته إذا اتخذنا ما حصلت عليه إسرائيل من ألمانيا من تعويضات من ضحايا العدوان النازي على اليهود .

وقد دافع عن هذه النظرية الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر أديس أبابا وكان من رأيه أن المعونة الأجنبية ضريبة مفروضة على الدول المتقدمة للدول النامية ، وقال : « للجمهورية العربية المتحدة نظرة في مسألة المعونات الخارجية تراها حقا للشعوب المتخلفة على الذين سبقوا في التقدم . . حقا يستند إلى التكافل الإنساني ، وإلى تدعيم السلام . . بل إن الجمهورية العربية المتحدة ترى هذه المعونة فريضة واجبة الأداء على الدول الكبرى ذات التاريخ الاستعماري قبل غيرها تعويضا عن النهب الذي تعرضت وما زالت تتعرض له شعوب عديدة في أفريقيا وآسيا ، نزحت ثرواتها نزحا منظما ليكون الرخاء حكرا لغيرها ، ويبقى لها احتكار الفقر » (١) .

وقد دافع عن هذه النظرية أيضا الرئيس أحمدو اهيدجو في مؤتمر أديس أبابا قائلا : « تستطيع قارتنا أن تطالب بما قدمته من إسهام كبير في إثراء العالم ، لا في المواد الأولية فحسب ، ولكن أيضا في عرق ودم أبنائها الذين جاءوا في تنمية أجزاء أخرى من العالم ، حيث أقيمت بجهودهم ثروات ضخمة ، وصناعات وزراعات عملاقة » (٢) .

إلا أن تلك النظرية التي نادى بها أكثر من زعيم أفريقي كانت موضع نقد من بعض كتاب الغرب وعلى رأسهم البرت ماистер فقد قال : « لا نرى أي مبرر لإجبار الدول المتقدمة ، حتى الاستعمارية منها ، على أن ترد إلى مستعمراتها القديمة في صورة مساعدات جزاء عما أخذته من قبل أن التاريخ يتحكم على مثل تلك القواعد الخلقية ، إذ يرى أن ما وقع من إكراميات ، أو من ظلم يعتبر أمرا عادلا ما دام قد وقع » (٣) .

(١) مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثاني رقم ٢٦ ص ٥ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثاني رقم ١٠ ص ٩ .

(٣) Albert Meister. L. Afrique peut-elle partir Editions du Seuil Paris 1966 page 352.

ونحن لا نستطيع ، ولا نحسب أن أى مفكر أفريقى يستطيع أن يؤيد رأى البرت ماىستر ، ومن يسير على وتيرته من الكتاب . وإذا كان التاريخ لم يتضمن سوابق تبرر مطالبة شعب لشعب آخر بتعويض عن استغلال سابق ، فإن التعويضات التى فرضت على الدول المهزومة ، كما حدث فى الحرب السبعينية حين دفعت فرنسا تعويضات لألمانيا ، أو فى الحرب العالمية الأولى والثانية - حين دفعت ألمانيا تعويضات للحلفاء ، بل إن التعويضات التى حصلت عليها إسرائيل من ألمانيا مع أنه لم يكن لإسرائيل وجود إبان الفترة التى وقع الظلم فيها على اليهود ، كل هذه التعويضات دليل على اتجاه جديد فى العلاقات بين الدول ، ولذلك لا نجد فى التاريخ القديم على الصورة التى نشأت فى العصور الحديثة والتى تستند إليها الدول الأفريقية - من ترى أن المعونة الأجنبية ليست إلا رداً لدين قديم .

### ثانياً - المساعدات الأجنبية والقانون الدولى للتنمية :

وهناك نظرية ترى أن القانون الدولى العام التقليدى قد وضع حقوقاً والتزامات للدول تجاه بعضها البعض ، وهذه الحقوق وضعية مثل حق الحرية ، وحق المساواة ، وحق الإحترام المتبادل ، وحق البقاء . . . ولكن مع نمو قواعد القانون الدولى الحديث ظهرت حقوق جديدة استوجبها تطور العالم وتضامنه . ومن ذلك حق الدول المتخلفة النمو ، ويقابله إلزام الدول المتقدمة بمساعداتها على تحقيق هذا النمو . ويضيفون إلى ذلك أن مبادئ هذا القانون الحديث قد وضعت فى ميثاق الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ ، وقد جاء فى ديباجة الميثاق : « نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلبنا على أنفسنا أن ندفع بالرقى الاجتماعى قدماً ، وأن نرفع مستوى الحياة فى جو من الحرية أفسح . . . وفى سبيل هذه الغايات

اعتزمنا . . أن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها .

وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الاتجاه الحديث الذي يفرض على الدول المتقدمة الغنية مساعداتها للدول المتخلفة . وهناك أكثر من توصية تؤكد هذا المعنى ، ومن ذلك التوصية رقم ١٧١٥-١٦ التي وضعت الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية في إطار الأمم المتحدة.

وقد ظهرت دراسات فقهية عديدة تعالج هذا الإلتزام الدولي الجديد ، وسرعان ما خرج هذا الاتجاه من الدائرة الفقهية إلى الدائرة السياسية الدولية ، وسمعنا لها صدى في مؤتمرات عدم الانحياز . والجزء العاشر من قرارات مؤتمر القاهرة لدول عدم الانحياز هو أحسن تعبير عن هذا الاتجاه الحديث إذ جاء فيه :

« إن رؤساء الدول أو الحكومات المشتركة في المؤتمر . . إذ يؤمنون بأن التنمية الاقتصادية إلزام يقع على المجتمع الدولي كله . وأنه من واجب الدول جميعا أن تسهم في العمل على خلق نظام اقتصادي جديد عادل تستطيع في ظله جميع الأمم أن يحا دون خوف أو حاجة أو يأس ، وأن تسمو إلى مرتبة العضو الكامل في أسرة الأمم . وأن البنيان الحالي للاقتصاد العالمي والمؤسسات الدولية القائمة في مجال التجارة الدولية والتنمية ، لم تنجح في الحد من التفاوت في نصيب الفرد من الدخل بين الشعوب في الدول المتقدمة والدول النامية أو في تضيق الهوة الخطيرة المتزايدة بين الدول النامية والدول المتقدمة ، وإذ يؤكدون الحاجة الملحة إلى تدعيم وزيادة التعاون الدولي على أساس من المساواة، وبما يتفق وما يتطلبه التعجيل بالتنمية . . . »

### ثالثاً - المساعدات الأجنبية ونزع السلاح :

هناك محاولة لربط حق الدولة المتخلفة في التنمية، بإلزام الدول المتقدمة بنزع السلاح أو تخفيضه . ويستند في ذلك إلى أن حق الدولة المتخلفة في التنمية يقابله إلزام الدول المتقدمة بنزع السلاح ، وتقديم ما كان يصرف على صنع السلاح إلى الدول المتخلفة . وقد وردت إشارة صريحة إلى هذه النظرية في قرارات مؤتمر بلغراد ، جاء فيها :

« بحث المشتركون في المؤتمر، على أنه يتعين على الدول الكبرى أن توقع دون مزيد من الإبطاء ، معاهدة لنزع السلاح نزعاً شاملاً كاملاً ، وذلك لإنقاذ البشرية من ويلات الحرب ، ولتحويل الطاقة المالية التي توجه في الوقت الحالى نحو التسليح ، على أن تستخدم في تحقيق التطور السلمى والاقتصادى والاجتماعى للبشرية كلها » .

كما وردت أيضاً إشارة إليها في قرارات مؤتمر القاهرة (الجزء العاشر) :  
أن رؤساء الدول والحكومات المشتركة في هذا المؤتمر مقتنعون بأن التقدم في مجال نزع السلاح يساعد على زيادة الموارد المتاحة للتنمية الاقتصادية ، ومن ثم فهم يؤيدون الاقتراحات التي تهدف إلى توجيه الموارد المستغلة الآن في التسليح إلى تنمية المناطق المتخلفة في العالم، وتحقيق رخاء الإنسانية جمعاء (١).

(١) في المؤتمر الثانى والتحسين لجامعة القانون الدولى الذى انعقد في أغسطس سنة ١٩٦٦ بمدينة هلسنكى عاصمة فنلندا دافعت عن هذه النظرية ، وكان مما قلته في معرض الدفاع عنها « إلزام بنزع السلاح هو الجانب السلبى ، أما الإلزام بمساعدة الدول المتخلفة فهو الجانب الإيجابى لمبدأ من مبادئ التعاون الدولى » واقترحت أن تطرح دائماً مشكلة مساعدة الدول المتخلفة حيثما طرحت مسألة نزع السلاح ( أنظر مضابط مؤتمر هلسنكى سنة ١٩٦٦ ص ٦٣ ) .

وعرض الأستاذ البيرمايستر أيضاً لنقد هذه النظرية نقداً مراراً قاتلاً :  
إنه لمن ضروب الخيال تصور أن نزع السلاح سيترتب عليه ازدياد  
المساعدات التي تقدم إلى الدول المتخلفة، بل قد يكون الأمر، على العكس،  
فقد كان من آثار استتباب التعايش السلمي بين العلاقات المتناهضين أن  
انخفضت المساعدات الأجنبية ، ويقول أن موقف الدول الأوربية  
الحياضية فيه الدليل الواضح على صحة رأيه، إذ رغم أن هذه الدول من أغنى  
دول العالم ، وتمتع بأعلى مستوى من مستويات المعيشة، فبالنظر إلى أنها  
ليس لها مآرب سياسية خارجية ، صارت سلبية كأكثر ما تكون السلبية  
في تقديم المساعدات الخارجية .

فالبير مايستر يرى إذن أن المعونة الاقتصادية تلازم المنافسة الدولية،  
ترتفع بارتفاعها وتنخفض بانخفاضها<sup>(١)</sup>.

هل نستخلص من كل هذا أنه لا يوجد أساس أخلاقي سياسي ، أو  
أساس قانوني للمساعدات الأجنبية التي تعطى للدول المتخلفة ؟

يبدو لنا أن أيديولوجية التنمية لم تبلور بعد ، وأن الفجوة القائمة  
بين الدول المتقدمة الغنية التي نعتقد أن من حقها أن تتمتع بخيراتها كالتشاء،  
وبين الدول المتخلفة الفقيرة التي ترى أن لها حقاً في التنمية وأن هذا الحق  
يقابله التزام من الدول الغنية بمساعدتها . . هذه الفجوة مازالت على  
اتساعها . فعلى الدول الأفريقية أن تبحث عن أسس أخلاقية وسياسية  
للمساعدات الأجنبية ، تكون وليدة دراسات علمية دقيقة قائمة على  
إحصاءات توضح بدقة مبلغ مديونية الدول الغنية لدول أفريقيا ، ثم  
تصاغ هذه الأسس في قالب قانوني جديد يضاف إلى القانون  
الدولي التقليدي .

(١) أنظر كتاب البيرمايستر — المرجع السالف الذكر ص ٣٥٢ .

وفي المجال الأفريقي الداخلي، يتعين على الدول الأفريقية أن تبحث عن أيديولوجية للتنمية منبثقة من واقعها نفسه، ومتماشية مع مشاكلها.

وفي مجال السياسة الدولية، يجب على الدول الأفريقية أن تنوع جهد المستطاع علاقاتها بالدول الأجنبية وبالمنظمات الدولية.

تلك السياسات قد تكون عوناً للدول الأفريقية على تعزيز حقها في التنمية، وعلى إيجاد أسس أخلاقية وأيديولوجية للمعونة الأجنبية. وإذا لم تبحث جدياً في سبيل إيجاد هذه الأسس فستقلب المعونة الأجنبية من كونها حقاً واجباً إلى كونها صدقة دولية، وذلك مما يسئ إلى الكرامة الأفريقية، ويمس شخصيتها وعزتها، وفضلاً عن هذا خطورة تغفل الاستعمار الجديد في أذيال هذه الصدقة.

وبعد السنوات العشر التي انقضت، ما الذي عاد على أفريقيا من المساعدات الأجنبية؟ وهل استطاعت أن تقي نفسها من الجانب السيء فيها؟

إذا كان من الصعب أن نجيب على هذا التساؤل إجابة شافية، لأن سياسة الدول الأفريقية تختلف باختلاف ارتباطات كل منها، وباختلاف الدول التي تقدم المعونات إليها، فمع ذلك فإن الدول الأفريقية في مجموعها اتبعت ما نستطيع أن نسميه سياسة التعايش السلمي في المساعدات الاقتصادية.

هذا المفهوم الجديد للتعايش السلمي قد تبلور في آسيا وأفريقيا، لأن المساعدات الرأسمالية كانت تعايش سلمياً مع المساعدات الشيوعية. وتنجلي أهمية هذا الهدف الجديد بالنسبة إلى الدول الأفريقية، في أنه في ظل الهدنة الأيديولوجية والعسكرية التي قامت بين العملاقين الكبيرين

المتساهضين، تستطيع الدول الأفريقية المتخلفة المحتاجة إلى المعونة الأجنبية أن توازن بين النفوذ الغربي والنفوذ الشرقي، وفي ظل هذه الموازنة تحقق لنفسها حدا من حرية التصرف. يضاف إلى ذلك أنه في كثير من الحالات تكون المساعدات السوفيتية عاملا في تدفق المساعدات الأمريكية، وكذلك العكس، وهذا أو ذاك هو بلا شك في صالح الدول الأفريقية.

إلا أن الهدف الحقيقي من التعايش السلمى هو ما يسمى « سياسة الاستبدال » أو « مساعدات الاستبدال »، بمعنى أن يكون في إمكان الدول الأفريقية أن تستبدل معونات دولة ما بمعونات دولة أخرى. وإمكانية الاستبدال هي التي تتيح للدولة الأفريقية أن ترفض - إذا شاءت - المساعدة المشروطة أو المساعدة التي تخشى من تحولها إلى استعمار جديد، لعلها أنها ستستطيع الحصول على المساعدة من جهة أخرى. وأوضح مثل لسياسة الاستبدال هذه موقف الجمهورية العربية المتحدة حينما رفض البنك الدولي الخاضع للنفوذ الأمريكى تمويل مشروع السد العالى، فاجأت إلى مساعدات الاتحاد السوفيتى.

وجدير بنا هنا أن نشير إلى رأى أبداه البرت ماىستر، وهو يرى متشائما أن التعايش السلمى، ثم الوفاق بين العملاقين سيؤدى إلى تخفيض قدر المساعدات التى تقدم إلى الدول النامية نظرا إلى أن الباعث الحقيقى على تقديم تلك المساعدات هو المنافسة بين هذين العملاقين. فإذا اتفقا انعدمت تلك المنافسة، وبالتالي تكون نتيجة ذلك تخفيض ما يقدم منها إلى هذه الدول.

ومن العسير إصدار حكم فاصل فى هذه الآراء المتباينة، ولكن لا شك أنه كلما تعددت مصادر المساعدات استطاعت الدول الأفريقية أن تخفف من وطأة الاستعمار الجديد الكامن فى ثنايا هذه المساعدات.

وإذا كان الوفاق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية قد يحول دون تطبيق تلك الاستراتيجية الأفريقية في ميدان المساعدات، فعل الدول الأفريقية أن تكون يقظة لاستفيد من المنافسات الجديدة التي قد تظهر بين الدول المائعة كما فعلت تنزانيا مثلاً إذ استطاعت الاستفادة من تنافس الاتحاد السوفيتي والصين، ومن دول السوق الأوروبية المشتركة، وتنال المساعدات من كل هذه الجهات مع حفظ التوازن بينها لتوقى مخاطر الاستعمار الجديد الكامن وراء تلك المساعدات.

## الفصل الرابع

### الهيكل التنظيمي لمنظمة الوحدة الأفريقية

إن الهيكل التنظيمي لمنظمة الوحدة الأفريقية لا يختلف كثيرا عن هيكل المنظمات الدولية عامة كمصبة الأمم ، والأمم المتحدة ، أو هيكل المنظمات الدولية الفنية ، مثل هيئة اليونسكو ، وهيئة الطيران المدني .

وعضوية منظمة الوحدة الأفريقية مقصورة على الدول كما هو الوضع في غيرها من المنظمات الدولية ، والهيئات العاملة فيها قائمة على التركيب الثلاثي مثل غيرها من المنظمات . فهناك مؤتمر ، ومجلس وزراء ، وأمانة عامة دائمة . هذا إلى جانب مجموعة من اللجان الفنية التي تعمل كل منها في ميدان تخصص معين .

وسنتناول في المبحث الأول من هذا الفصل العضوية في منظمة الوحدة الأفريقية ، وتتناول في المبحث الثاني الهيئات التي تعمل في تلك المنظمة .

## المبحث الأول

### العضوية في المنظمة

نصت المادة الثامنة والعشرون من ميثاق أديس أبابا على أن أى دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة تستطيع لإخطار السكرتير العام الإدارى فى أى وقت بمزمها على الانضمام إلى هذا الميثاق، وأضافت الفقرة الثانية من المادة أنه على السكرتير العام الإدارى عند تسلم مثل هذا الإخطار أن يرسل نسخة منه إلى جميع الدول الأعضاء، ويتقرر قبول العضوية بالأغلبية المطلقة للدول الأعضاء.

ويستخلص من أحكام تلك المادة أن هناك خمسة شروط يجب توافرها للقبول فى عضوية منظمة الوحدة الأفريقية :

أولاً - أن يكون طالب الانضمام دولة .

ثانياً - أن يكون دولة أفريقية .

ثالثاً - أن يكون دولة أفريقية مستقلة .

رابعاً - أن تكون تلك الدولة راغبة فى الانضمام .

خامساً - أن توافق على قبولها الدول الأعضاء فى المنظمة .

وسنفرد شرحاً لكل شرط من هذه الشروط :

### الشرط الأول - أن يكون طالب الانضمام دولة :

ان منظمة الوحدة الأفريقية منظمة دولية لا تقبل في عضويتها إلا الدول. فالأقاليم التي لم تستقل بعد، أو الحكومات المؤقتة، أو الحكومات التي في المنفى لا يمكن أن تقبل في المنظمة. وذلك بخلاف الوضع في منظمة الدار البيضاء (١) التي كانت قد قبلت في عضويتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

ويرجع ذلك إلى التيار المحافظ الذي كان يسود مؤتمر أديس أبابا التأسيسي، ورغبة الدول الأفريقية في جعل منظماتهم الجديدة مشابهة لغيرها من المنظمات الإقليمية التي قامت في أوروبا أو أمريكا، والتي جعلت العضوية فيها مقصورة على الدول.

وبمعنى آخر، فإن الانضمام إلى منظمة الوحدة الأفريقية يتضمن تنويعا لاستقلال الدول الأفريقية، وإيس وسيلة لحصول الدولة على استقلالها.

كذلك، فإنه لا يمكن للمنظمات الأفريقية الإقليمية الجزئية أن تقبل في منظمة الوحدة الأفريقية كعضو فيها مادامت تلك العضوية مقصورة على الدول.

والبلاد الأفريقية التي لم تستقل بعد، أو حركات التحرير التي تمثلها، والمنظمات الدولية الجزئية لا يوجد ما يمنعها من أن تشترك في أعمال منظمة الوحدة الأفريقية بصفة مراقبين بحسب.

### الشرط الثاني - أن يكون طالب الانضمام دولة أفريقية :

ما المقصود بالدولة الأفريقية ؟ إذا كان معيار الأفريقية، أو الوصف

---

(١) أنظر البحث الثاني من الفصل الأول من هذا الكتاب.

بالأفريقية ميسور التحديد، لأن للقارة الأفريقية حدوداً طبيعية واضحة، بخلاف الوضع مثلاً في القارة الأوربية، فإن هذا المعيار يشور حوله الشك في ثلاث حالات :

الحالة الأولى : هي حالة الدولة الاستعمارية الموجودة في أفريقيا مثل جنوب أفريقيا، أو روديسيا، ونحوها من الدول التي قد تنشأ مستقبلاً. فهذه الدول إن كانت من الناحية الجغرافية أفريقية فإنها من الناحية السياسية غير أفريقية، إذ تسيطر عليها حكومات أقلية بيضاء جعلت من فلسفتها السياسية التمييز العنصرى الذى يتنافى مع الأيدىولوجية الأفريقية. وقد عبر عن هذا رئيس جمهورية ملجاش فى مؤتمر أديس أبابا التأسيسى بقوله « ان العضوية مفتوحة لجميع الدول الأفريقية التى تعتبر نفسها ملتزمة بميثاق سان فرانسكو فى علاقات بعضها مع بعض . وعلى هذا الأساس نفسه سوف ترحب المنظمة بالدول التى حصلت على استقلالها أخيراً، ولكنها لا تستطيع أن تقبل انضمام دول تقوم سياستها على أساس التمييز العنصرى ... » (١)

وإذا استطاعت الأغلبية الأفريقية أن تستولى على الحكم فى السبى (عاصمة روديسيا) أو بريتوريا (عاصمة جنوب أفريقيا)، فلا شك أن كلا من هاتين الدولتين ستصبح أفريقية من الناحية السياسية، بعد أن كانت أفريقية من الناحية الجغرافية فقط .

الحالة الثانية : تتمثل فى اندماج دولة أفريقية مع دولة غير أفريقية. ان الوحدة التى قامت بين مصر وسوريا فيما بين سنة ١٩٥٨ و سنة ١٩٦١ قد يقع لها مثيل بين دولة أفريقية ما، ودولة آسيوية، أو دولة أوربية، فإذا

يكون وضع هذه الدولة الأفريقية الآسيوية . أو الأفريقية الأوربية بالنسبة لمنظمة الوحدة الأفريقية ؟

ولما كانت الجمهورية العربية المتحدة تتكون من إقليمين : أحدهما في القارة الأفريقية وهو مصر ، والثاني في القارة الآسيوية وهو سوريا ، فإن هذا التركيب لم يمنع الجمهورية العربية المتحدة من الاشتراك في منظمة الدار البيضاء ، وأن تساهم مساهمة إيجابية في العمل الأفريقي المشترك .

والذي نراه ، هو أن المعيار الذي يجب أن يدخل في الحساب ، ليس معياراً جغرافياً محض ، ولكن يجب أن يكون معه معيار سياسي . فإذا كانت الدولة غير الأفريقية التي اتحدت مع الدولة الأفريقية دولة مناهضة للاستعمار فلا حرج من قبول هذه الدولة الاندماجية الجديدة في منظمة الوحدة الأفريقية ، ولا حرج من بقائها في المنظمة إذا ماتم هذا الاندماج أثناء عضويتها في المنظمة .

أما إذا كانت الدولة غير الأفريقية دولة استعمارية ، أو دولة عنصرية ، فلا شك أن اتحادها مع الدولة الأفريقية العضو في منظمة الوحدة الأفريقية سيؤثر على عضوية تلك الدولة الأفريقية في المنظمة ، فلو فرضنا جدلاً أن دولة أفريقية قررت أن تتحد مع البرتغال ، فلا شك أن هذا الاتحاد يدعو إلى إبعادها عن عضوية منظمة الوحدة الأفريقية . وعليه فإذا اندمجت أي دولة أفريقية مع دولة غير أفريقية يجب دراسة هذه الحالة دراسة مستقلة ، إذ لا توجد قواعد عامة تكون ضابطاً لكون الاتحاد ، أو الإندماج يؤثر أو لا يؤثر على أفريقية الدولة الأفريقية .

الحالة الثالثة : تتمثل في أن العضوية ليست مقصورة على الدول

الموجودة داخل القارة الأفريقية ، بل إنها تشمل أيضاً الدول التي قد تكون في إحدى الجزر المحيطة بالقارة ، وذلك طبقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق أديس أبابا ، وهي تنص على أن منظمة الوحدة الأفريقية تشمل « دول قارة أفريقيا ، ومدغشقر ، والجزر الأخرى المحيطة بأفريقيا ، وهذه الجزر يقدر عددها بأربع وعشرين جزيرة ، أو مجموعة جزر تقع كلها تقريباً تحت السيطرة الاستعمارية الأجنبية فالجزر الأفريقية الواقعة تحت السيطرة البريطانية هي : أسانثيون ، وسانت هيلين ، ومافيا ، وموريس التي استقلت أخيراً وقبلت في منظمة الوحدة الأفريقية ، وسوفاطرة التي استقلت باعتبارها جزءاً من اليمن الجنوبية ، وتوستان دا كوامبا ، وزنجبار التي اتحدت مع تنجانيقا وكونت معها دولة تنزانيا ، وجوه ، وسيشل ، وأميرانت ، ورودريجز . أما الجزر الأفريقية التي مازالت خاضعة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية فهي : باسا دو أندسيا أوربا ، وريونيون ، وأرخييل كومورس . أما الجزر الأفريقية التي تحت السيطرة البرتغالية الاستعمارية فهي : برينسيب ، وساوتوم ، وجزر الرأس الخضراء ، وماديرا ، وأرخييل بيجادوس . أما الجزر التي تحت السيطرة الاستعمارية الأسبانية فهي : جزيرة فرناندوبو التي استقلت بعد اندماجها مع غينيا الاستوائية ، وجزيرة أنابو ، وجزر كناري التي تعتبر ولاية أسبانية وسكانها أسبانون ، ولكن ترى بعض الدول الأفريقية أنه رغم ذلك فإن تلك الدول يجب أن تستقل . أما الجزر الخاضعة للسيطرة الاستعمارية لجمهورية أفريقيا الجنوبية فهي جزيرة البرنس إدوارد وماريون .

والذى نبه إلى أهمية هذه الجزر، هو الدكتور كوامى نكروما فى كتابه:  
«أفريقيا يجب أن تتحد»، وأوضح كيف أن الجزر سواء منها ما يحيط بشرقى  
القارة أو غربها، قد كان لها دور هام فى استعمار القارة، وقد استخدمت  
بصفة قواعد ثابتة تنطلق منها قوى الاستعمار.

والموضوع الجدير بالتأمل، هو وضع الجزيرتين الكائنتين فى البحر  
المتوسط، وهما جزيرة قبرص، وجزيرة مالطة. فإذا طلبت إحدى هاتين  
الجزيرتين أو طلبت كليهما الانضمام إلى منظمة الوحدة الأفريقية،  
هل تقبل باعتبارها جزرا أفريقية، أم لا تقبل على أساس أنها غير  
أفريقية؟..

قد يقال إن تلك الجزر من الناحية العنصرية غير أفريقية، ولكن قد  
يرد على ذلك بأن معيار الأفريقية لا تدخل فيه العنصرية، بل تدخل فيه  
الأيديولوجية، وهو الإيمان بمكافحة الإستعمار، والتميز العنصرى، واتباع  
سياسة غير منحازة، وإن كلا من مالطة وقبرص تنوافر فيهما هذه الصفات.  
فضلا عن أن المعيار الجغرافى قائم لأن المسافة بين الشواطئ الأفريقية  
وكل من قبرص ومالطة أقل من المسافة التى بين جزيرة موريس، أو جزيرة  
مدغشقر، وبين الشواطئ الأفريقية.

وكان الرد على ذلك أن قرب الشواطئ الآسيوية من قبرص،  
أو قرب الشواطئ الأوربية من مالطة يبطل مفعول المسافة بين هاتين  
الجزيرتين والشواطئ الأفريقية.

وليس هدفنا مناقشة هذه الحجج أو تلك، ولكننا أوردناها لبيان أن  
معيار الأفريقية الذى يبدو لأول وهلة معيارا جغرافيا واضحا وبسيطا،

هو في حقيقة الأمر يثير عند تطبيقه عدة مشاكل فنية وسياسية .

الشرط الثالث : أن يكون طالب الانضمام دولة مستقلة وصاحبة سيادة .

وهذا الشرط تأكيد وتوضيح للشرط الأول . فهو يؤكد أن المنظمة مقصورة على الدول ، ولا تقبل الولايات داخل دواة اتحادية ، ولا تقبل الأقاليم التي لم تتمتع بعد بالاستقلال السياسي ، ولا تقبل المنظمات الدولية الإقليمية ، أو الغنية القائمة في القارة الأفريقية .

الشرط الرابع : أن يتقدم طالب الانضمام بتقديم ما يدل على رغبته في الانضمام . لأن العضوية في منظمة الوحدة الأفريقية ليست إلزامية ، ولكنها اختيارية ، فأى دولة أفريقية لا ترغب في الانضمام إلى المنظمة لا يمكن أن ترغب عليه من قبل الدول الأخرى . والتعبير عن رغبة الدولة في الانضمام يكون بتقديم طالب مكتوب إلى الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وهو يبلغ هذا الطلب إلى الدول الأعضاء في المنظمة .

الشرط الخامس : أن توافق الدول الأعضاء على هذا الطلب .

وعندما أنشئت المنظمة كانت الدول التي اشتركت في المؤتمر التأسيسي اثنتين وثلاثين دولة ، ولكن مندوب المغرب إذا كان قد اشترك في مؤتمر الوزراء التحضيري فإنه لم يشترك في مؤتمر القمة التأسيسي بسبب الخلاف بينه وبين موريتانيا . وبعد المؤتمر بشهرين تقدمت المغرب بطلب انضمام إلى المنظمة في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، واعتبرت من الأعضاء المؤسسين . وفي السنوات العشر التي انقضت تقدمت تسع دول للانضمام إلى المنظمة ، وقبلت كلها ، ولم تعترض أية دولة أفريقية على قبول أى منها ،

وإن كان ذلك لا يعنى أنه فى المستقبل سيكون الأمر كذلك ، بل قد تتقدم دولة أفريقية جديدة ، فتجد من يعترض على انضمامها .

أما الدول التى قبلت فى : مالاوى سنة ١٩٦٤ ، وكينيا سنة ١٩٦٤ ، وزامبيا سنة ١٩٦٥ ، وجامبيا سنة ١٩٦٥ ، وبوتسوانا ( التى كانت تعرف باسم بشوانالند ) سنة ١٩٦٦ ، وليسوتو ( التى كانت تعرف باسم باسوتولند ) سنة ١٩٦٦ ، وجزيرة موريس سنة ١٩٦٨ ، وسوازيلند سنة ١٩٦٨ ، وغينيا الاستوائية سنة ١٩٦٨ .

### الانسحاب من منظمة الوحدة الأفريقية :

كما أن الدول الأفريقية لها حق الانضمام إلى المنظمة ، كذلك لها أيضا حق الانسحاب منها وفقا لأحكام المادة ٢٢ من ميثاق أديس أبابا التى تقول : « على أى دولة تريد الانسحاب من المنظمة أن تقدم إخطاراً مكتوباً إلى السكرتير العام الإدارى ، ومع ذلك فإن الانسحاب لا يسرى إلا بعد مرور سنة من تاريخ الإخطار » . وحينئذ يتوقف تطبيق الميثاق على هذه الدولة . ومن الجدير بالملاحظة أن جامعة الدول العربية وضعت نفس هذا الشرط فى المادة ١٨ من ميثاقها . وأثناء فترة السنة التى تبدأ بتاريخ إخطار الأمانة العامة برغبة الدولة الأفريقية فى الانسحاب ، فإن من حقها أن تعدل عن رغبتها فى الانسحاب وتبقى فى المنظمة . ولكن إذا انتهت السنة ، وأرادت الدولة أن تعود مرة أخرى إلى عضوية المنظمة وجب عليها أن تتقدم بطلب انضمام جديد .

وفى السنوات العشر الأولى من تاريخ المنظمة لم تقدم أية دولة أفريقية بطلب انسحاب من المنظمة .

وميثاق أديس أبابا لم يذكر عقوبة الفصل من المنظمة ، على غرار ما جاء فى ميثاق عصبة الأمم ، أو ميثاق جامعة الدول العربية ، أو ميثاق

الأمم المتحدة . وقد تردد أكثر من مرة أن بعض الدول الأفريقية ستطالب بطرد دولة مالاوى من المنظمة بسبب التعاون العلنى والسافر الذى قام بينها وبين حكومة جنوب أفريقيا التى طلب من جميع دول المنظمة أن تقاطعها . إلا أن ميثاق أديس أبابا لا يسمح بطرد أى دولة عضو من المنظمة إلا إذا أرادت هى أن تنسحب . وعدم ذكر عقوبة الطرد إجراء سليم فى رأينا ، لأن الفصل إجراء سلبى أكثر مما هو إجراء إيجابى يفيد العمل الأفريقى المشترك . والدولة التى تخالف مبادئ وأهداف المنظمة من الخير أن تبقى فى المنظمة لعلها تستطيع تقويمها . أما إذا فصلت الدولة فإن المنظمة سوف لا تجد وسيلة للضغط عليها ، اللهم إلا وسائل القهر .

## المبحث الثاني

### الهيئات العاملة في المنظمة

نصت المادة السابعة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية على أن هذه المنظمة تحقق أهدافها عن طريق الهيئات العاملة التالية : مجلس رؤساء الدول والحكومات ، ومجلس الوزراء ، والأمانة العامة ، ولجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ، واللجان المتخصصة .

وعلى خلاف الوضع في ميثاق الأمم المتحدة لا تعتبر جميع الهيئات العاملة في منظمة الوحدة الأفريقية على حد سواء . فاللجان المتخصصة خاضعة لمجلس الوزراء ، وهو بدوره خاضع لمجلس رؤساء الدول والحكومات . والأمانة العامة تخدم كل هذه الهيئات وتخضع لها . وسنتناول بالدراسة كل هيئة منها على حدة :

أولا - مؤتمر القمة أو مجلس رؤساء الدول والحكومات :

تنص المادة الثامنة من ميثاق أديس أبابا على أن هذا المجلس « هو الهيئة العليا للمنظمة » . وقد ذكرت المادة سالفه الذكر أنه يتألف من رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات . والهدف من ذلك التغلب على الصعاب التي قد تنشأ فيما إذا كان رئيس الدولة غير أفريقي ، كما كان الوضع بالنسبة لبعض الدول الأفريقية الأعضاء في الكومنولث ، إذ كانت ملكة إنجلترا تعتبر رئيسة الدولة . ففي هذه الحالة يشترك رئيس الحكومة في المجلس . وإن كانت المادة الثامنة من الميثاق قد عينت صفة الأعضاء الذين يتألف منهم هذا المجلس تعييناً محدداً ، وحصرتها في رؤساء

الدول والحكومات، فإن المادة التاسعة تساهلت فأجازت أن يتكون هذا المجلس من رؤساء الدول والحكومات ، أو من ممثليهم المفوضين . وتلك الاجازة لها أضرار ، إذ كثيراً ما يغيب بعض رؤساء الدول الأفريقية ، ويكتفون بإيفاد ممثليهم الشخصيين ، وشتان بين رئيس الدولة ومثله الشخصى . وإذا أضفنا إلى ذلك أن كثيراً من الممثلين الشخصيين كانوا يحضرون قبل انعقاد مؤتمر القمة مؤتمر مجلس الوزراء ، فإن مؤتمر القمة نتيجة لذلك يصبح بمثابة تكرار لمؤتمر مجلس الوزراء (١) .

### مكان انعقاد مؤتمر القمة :

ينعقد مؤتمر القمة مرة على الأقل كل عام في دورة عادية ، ولم يحدد الميثاق مكانا للاجتماع ، ولكن جعل تحديده من اختصاص المؤتمر نفسه . وقد انعقد مؤتمر القمة بانتظام ، فكانت دورته الأولى في القاهرة في يولية سنة ١٩٦٤ ، ودورته الثانية في أكرا في أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، والثالثة بأديس أبابا في نوفمبر سنة ١٩٦٦ ، والرابعة في كينشاسا في سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، والخامسة بالجزائر في سبتمبر سنة ١٩٦٨ ، والسادسة والسابعة والثامنة على التوالي في أديس أبابا سنة ١٩٦٩ ، سنة ١٩٧٠ ،

---

(١) على سبيل المثال . في مؤتمر القمة الذى انعقد في القاهرة لم يشارك إلا تسعة وعشرون رئيس دولة ، وكان الباقيون ممثلين شخصيين . وفي مؤتمر القمة الثانى الذى انعقد في أكرا سنة ١٩٦٥ انخفض عدد رؤساء الدول إلى تسعة عشر ، وفي مؤتمر القمة الثالث الذى انعقد في أديس أبابا سنة ١٩٦٦ وصل عدد الرؤساء إلى ستة عشر ، وفي مؤتمر القمة الرابع الذى انعقد في كينشاسا انخفض عدد الرؤساء إلى خمسة عشر . وفي مؤتمر القمة الخامس الذى انعقد في الجزائر سنة ١٩٦٨ وصل العدد إلى أربعة عشر . وفي المؤتمر السادس الذى انعقد بأديس أبابا سنة ١٩٦٩ انخفض العدد إلى اثني عشر رئيساً . والأرقام التى أوردناها لا نستطيع الجزم بها ، إذ قد سبق أن اعترض عليها الأمين العام المساعد في مؤتمر انعقد عن قضايا الوحدة الأفريقية ، وكان ذلك بالجزائر في مارس وأبريل سنة ١٩٧١ ، إلا أنها مع ذلك في رأينا تمثل الحقيقة على وجه التقريب .

سنة ١٩٧١ . أما الدورة التاسعة فقد انعقدت بمدينة الرباط في يونية سنة ١٩٧٢ ، والدورة العاشرة في أديس أبابا في مايو سنة ١٩٧٣ ، حيث أقيم احتفال خاص بمناسبة مرور عشر سنوات على قيام المنظمة<sup>(١)</sup> . وهذا لا يعنى أن اختيار مكان انعقاد مؤتمر ، وتحديد تاريخ انعقاده قد يتم دائما بسهولة ، فقد اعترض سبيل ذلك صعوبات جمة ، نذكر منها حالتين كانت الصعوبات فيهما في شكل أزمة حادة :

### الخلاف حول اختيار أكرام مؤتمر القمة الثاني :

في مؤتمر القمة الأول الذي انعقد بمدينة القاهرة اتفق رؤساء الدول على أن يكون مكان انعقاد مؤتمر القمة الثاني هو مدينة أكرام عاصمة غانا في شهر سبتمبر سنة ١٩٦٥ ، إلا أنه بعد أن اتفقت الدول على ذلك وقفت عقبتان في سبيل انعقاد هذا المؤتمر في الزمان والمكان المحددين . فقد طلبت غانا ، وهي الدولة المضيضة تأجيل عقد المؤتمر من ٥ سبتمبر الذي سبق أن تم تحديده إلى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، لأن المبنى الذي سينعقد فيه المؤتمر ، والذي كان يقام خصيصا له لم ينته بعد . ولكن مجموعة من الدول الأفريقية اعترضت على هذا التأجيل على أساس أن تحديد تاريخ انعقاد المؤتمر قرار يجب أن توافق عليه الدول الأعضاء ، فتحديد تاريخ جديد يتطلب موافقة جديدة .

أما الصعوبة الثانية ، فهي أن مجموعة من الدول الأفريقية ، وبالذات دول أفريقيا الناطقة بالفرنسية رفضت أن يجتمع المؤتمر في أكرام ، لأن حكومة الدكتور نكروما تتبع سياسة بث الفتنة ، وإثارة الانقلابات ضد بعض الحكومات ، وأن تلك السياسة مخالفة لمبادئ وأهداف ميثاق أديس أبابا ، فكيف يمكن أن انعقد مؤتمر القمة الأفريقي في عاصمة الدولة التي تخالف أهداف ومبادئ منظمة الوحدة الأفريقية ؟

---

( ١ ) أنظر نص بيان المنظمة في ملاحق هذا الكتاب .

أمام تلك الصعوبات اقترحت حكومة نيجيريا في أبريل سنة ١٩٦٥ أن  
ينعقد مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورة غير عادية لتذليل  
تلك الصعوبات ، وفعلًا تم انعقاد مجلس وزراء المنظمة بمدينة لاجوس  
فيما بين ١٠ و ١٣ يونية سنة ١٩٦٥ لإنتقاد مؤتمر القمة القادم المقرر عقده  
بمدينة أكرا. وقد أنشأ مجلس الوزراء لجنة مؤقتة مكونة من خمس  
دول هي : أثيوبيا ، وجامبيا ، ومالي ، ونيجيريا ، وتونس . وكلفت هذه اللجنة  
بتقديم اقتراحات للتوفيق بين رغبة غانا في أن ينعقد مؤتمر القمة في أكرا ،  
وبين اعتراض مجموعة الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية على عقده هناك .  
وقد قدمت اللجنة مقترحاتها ووافق عليها مجلس الوزراء بموجب القرار  
م / و / د / ع قرار ٨ / ٥ ، ومجمعه أن ينعقد مؤتمر القمة في أكرا كما كان  
الاتفاق في مؤتمر القمة الأول ومقابل ذلك :

١ - تتعهد غانا أن تبعد من إقليمها قبل انعقاد المؤتمر جميع  
الشخصيات غير المرغوب فيها .

٢ - تتعهد غانا أن تمنع قيام مجموعات سياسية في إقليمها يكون من أهدافها  
مناهضة سياسة أى دولة من الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية .

٣ - توجه غانا الدعوة إلى رئيس مجلس وزراء منظمة الوحدة  
الأفريقية ، وإلى أمينها الإداري لزيارة أكرا قبل انعقاد المؤتمر لكي يتأكدوا  
من أن حكومة غانا قد اتخذت جميع التدابير اللازمة لحسن سير المؤتمر .

وعلى الرغم من تلك الجهود ، فإن ثمانى دول أفريقية امتنعت عن  
الاشتراك في مؤتمر القمة الثانى وهى : ساحل العاج ، وداهومى ،  
وجابون ، وفولتا العليا ، وملاياش ، والنيجر ، وتشاد ، وتوجو .

#### الخلاف حول اختيار كبالا مقرا لمؤتمر القمة الثامن :

في مؤتمر القمة السابع الذى انعقد في أديس أبابا ، وكان من بين قراراته  
قرار يحدد أن مؤتمر القمة القادم ، أى المؤتمر الثامن يعقد في مدينة كبالا

عاصمة أوغندة في يونية سنة ١٩٧١ . ولكن في أول يناير سنة ١٩٧١ حدث في أوغندة انقلاب عسكري ، واستطاع الجنرال عيدي أمين أن يستولى على زمام الحكم بدلا من الرئيس ملتون أوبوتي ، وسرعان ما انقسمت الأسرة الأفريقية إلى مجموعة تؤيد الرئيس السابق ملتون أوبوتي وعلى رأسها تنزانيا وزامبيا ، ومجموعة أخرى اعترفت بالحكومة الجديدة في كمبالا .

وعندما انعقد مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية السادسة عشرة في فبراير سنة ١٩٧١ امتد إليه الخلاف ، إذ كانت أوغندة ممثلة فيه بوفدين : أحدهما يمثل الرئيس السابق ملتون أوبوتي ، ووفد يمثل الرئيس الجديد عيدي أمين ، وكل منهما يؤيده مجموعة من الدول الأفريقية ، وكل جماعة من المؤيدين تهدد بالانسحاب من المجلس إذا ظل الوفد الآخر ممثلا فيه . ولم يستطع المجلس إزاء ذلك أن يجتمع ، إذا أصر كل وفد على البقاء .

وانعقد مجلس الوزراء مرة أخرى في يونية لبحث تلك القضية ، فكان أنصار الرئيس عيدي أمين يطالبون بانهقاد المؤتمر في كمبالا وفقاً لما تقرر من قبل ، بينما أنصار الرئيس السابق ملتون أوبوتي يطالبون بأن ينعقد المؤتمر في لوساكا عاصمة زامبيا ، وبعد مفاوضات طويلة تم الاتفاق على أن ينعقد مؤتمر القمة الثامن في أديس أبابا .

ولاشك أن تلك الخلافات التي تدور بين الدول الأفريقية لمجرد اختيار مكان وتاريخ مؤتمر القمة تدل على صعوبة العمل المشترك الأفريقي ، وإضاعة كثير من الزمن بلا جدوى للاتفاق . فحين نتصور أن الدول الأفريقية في حاجة إلى عقد مؤتمر وزراء لمجرد الاتفاق على مكان ينعقد

فيه مؤتمر القمة، على أنه يكون قد سبق الاتفاق عليه . . حين تتصور ذلك يتجلى لنا مدى تمسك الدول الأفريقية بالقشور دون الجوهر .

وخير حل لمثل تلك الحالة أن يكون مقر انعقاد مؤتمر القمة محددًا بصفة دائمة في مقر الأمانة العامة للمنظمة بأديس أبابا ، وهو الحل المتبع في الأمم المتحدة، وفي جامعة الدول العربية، وغيرهما من المنظمات الدولية.

وهذا الحل قد اتبع فعلا في منظمة الوحدة الأفريقية ، إذ من بين مؤتمرات القمة الأفريقية العشر عقدت خمسة منها بمدينة أديس أبابا ، وكذلك يلاحظ أنه من الناحية المالية، فإن عقد المؤتمر في مقر المنظمة أقل نفقة من عقده في أى مكان آخر .

ولكن من ناحية أخرى، فإنه على الرغم من الصعوبات التي تكثف عقد مؤتمر القمة خارج أديس أبابا، فإن عقد مثل تلك المؤتمرات في مختلف العواصم الأفريقية له فوائد كثيرة، منها مساعدة منظمة الوحدة الأفريقية على أن يتعرف عليها الرأي العام الأفريقى ، وكذلك تساعد الدول الأفريقية والرأى العام الأفريقى ، على أن يتعرف على المنظمة وبمحاط علما بأعمالها. وفوق ذلك فإن الدول الأفريقية متحمسة في طلب استضافة مؤتمر القمة لما لها من وراء ذلك من كسب سياسى وأدبى، وإعلام لرؤساء وقيادات الدول الأفريقية الأخرى بما عليه الدولة المضيئة من رقى وازدهار .

لذلك نتوقع أنه في السنوات العشر القادمة ستستمر مؤتمرات القمة تنعقد في مختلف عواصم الدول الأفريقية وبينها المقر الرسمى للمنظمة .

### التصويت في مؤتمر القمة :

وفقاً لأحكام المادة العاشرة من ميثاق أديس أبابا يكون لكل دولة عضو في المنظمة صوت واحد، وتصدر القرارات من مؤتمر القمة بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين في الجلسة . أما القرارات الخاصة بالإجراءات فتصدر بالأغلبية البسيطة . ويتم الفصل فيما إذا كان القرار موضوعياً أو إجرائياً بالأغلبية البسيطة . كذلك يعتبر انعقاد مجلس رؤساء الدول والحكومات صحيحاً إذا كان ثلثا الدول الأعضاء في المنظمة مشتركين في الاجتماع . وأغلبية القرارات التي يصدرها مؤتمر القمة هي إلى كونها توصيات أقرب مما هي قرارات ملزمة للدول الأفريقية ، وكثيراً ما نجد بعض الدول الأفريقية تسجل اعتراضها، أو تحفظها على القرار الذي صدر من مؤتمر القمة .

وفي السنوات العشر التي انقضت، أصدر مؤتمر القمة أكثر من سبعين قراراً كلها قرارات سياسية .

### اختصاصات مؤتمر القمة :

لمجلس رؤساء الدول والحكومات الأفريقية سلطات واختصاصات واسعة ، فوفقاً لأحكام المادة الثامنة من ميثاق أديس أبابا لا تقتصر سلطاته على تنسيق وتنظيم السياسة العامة للمنظمة ، بل له أيضاً حق إعادة النظر في تكوين الهيئات العاملة ووظائفها وأوجه نشاطها .

ويمكن تقسيم اختصاصات مؤتمر القمة إلى سبع اختصاصات :

- ١ - مؤتمر القمة جهاز للنقاش والحوار والجدل، فهو البرلمان الأفريقي . ويهدف إلى أن يكون بمثابة اللسان المعبر عن الضمير الأفريقي العام . ووفقاً لأحكام المادة الثامنة من الميثاق ، والمادة الثالثة من اللائحة الداخلية

للمؤتمر، له الحق في أن يناقش أى قضية تهم القارة الأفريقية، سواء طلب ذلك أصحاب القضية، أم لم يطلبوا ، وأيا كان نوع تلك القضية .

٢ - مؤتمر القمة جهاز تنسيقى للسياسة العامة التى تتبعها المنظمة ، أما تطبيق تلك السياسة فهو من اختصاص مجلس الوزراء ، وبعض اللجان الفنية التابعة له .

٣ - مؤتمر القمة جهاز للتصديق ، بمعنى أنه فى كثير من الحالات تكون مهمته قاصرة على الموافقة على القرارات التى اتخذها مجلس الوزراء .

٤ - مؤتمر القمة جهاز تنظيمى ، له الحق فى إعادة النظر فى تكوين الهيئات العاملة ووظائفها وأوجه نشاطها .

٥ - مؤتمر القمة جهاز لإنشائى ، له الحق فى إنشاء هيئات جديدة ، ووكالات متخصصة أفريقية جديدة ، سواء كان إنشاؤها داخل المنظمة أو خارجها .

٦ - مؤتمر القمة جهاز للتفسير ، إذ من اختصاصه تفسير نصوص ميثاق أديس أبابا ، وتوضيح ما قد يبدو غامضا منها .

٧ - مؤتمر القمة جهاز له وظيفة إدارية ، إذ أنه ينتخب الأمين العام للمنظمة وفقا لأحكام المادة ٣٣ من اللائحة الداخلية لمؤتمر القمة ، وكذلك ينتخب الأمناء المساعدين وفقا لأحكام المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية لمؤتمر القمة ، وله الحق كذلك فى إنهاء مهمة الأمين العام ومساعديه كلما اقتضى الأمر ذلك .

لأنه ليس من حق مؤتمر القمة تعديل ميثاق أديس أبابا ، كان يقرر

إلغاء هيئة من الهيئات العامة التي ذكرت صراحة في متن ميثاق المنظمة ،  
لأن تعديل الميثاق قد وضعت له قواعد ثابتة ذكرت في المادة ٣٣ من  
الميثاق وهي :

- تقديم طلب مكتوب إلى الأمين العام الإداري للمنظمة .

- إخطار جميع الدول الأعضاء بهذا الطلب .

- مرور عام على تاريخ الإخطار قبل أن ينظر المجلس في طلب  
التعديل .

- لا يعتبر التعديل سارياً إلا إذا وافق عليه ثلثا الدول الأعضاء  
على الأقل .

### ثانياً - مجلس الوزراء :

يعتبر مجلس الوزراء ثانی الهيئات العاملة في منظمة الوحدة الإفريقية  
من حيث الأهمية . ويتكون هذا المجلس وفقاً لحكام المادة الثامنة عشرة  
من ميثاق أديس أبابا من وزراء خارجية الدول الأعضاء ، أو أي وزراء  
تحدد حكومات هذه الدول . ويشترط فيمن ينوب عن وزير الخارجية  
أن يكون في درجة وزير خلافاً لمؤتمر القمة ، إذ أن لرئيس الدولة حرية  
اختيار من ينوب عنه ويمثله إذا تعذر حضوره بنفسه دون أن يحدد الميثاق  
رتبة معينة لمن يمثله . ومع ذلك ففي الدورات الإحدى والعشرين التي انعقدت  
فيها مجلس الوزراء حتى صدور هذا الكتاب كثيراً ما حدث أن أرسلت  
الدول الإفريقية ، نيابة عن وزراء الخارجية شخصيات ليست  
بدرجة وزير .

### الدورات العادية لمجلس الوزراء :

ويجتمع مجلس الوزراء مرتين على الأقل كل عام في دورتين عاديتين،  
تتعد الأولى في شهر فبراير أو مارس ، وتكون مخصصة عادة للشئون  
المالية والإدارية ، وتتعد الدورة الثانية قبيل مؤتمر القمة .

ولمجلس وزراء الدول الأفريقية أن يتعد في دورات غير عادية،  
بناء على طلب دوله عضو ، على أن يوافق على ذلك ثلثا الدول الأعضاء  
على الأقل . وكما هو الحال في مؤتمر القمة، يشترط أن يشترك ثلثا الأعضاء  
على الأقل لكي يكون الانعقاد صحيحا .

وعقد مجلس الوزراء إحدى وعشرين دورة عادية ، كانت آخر دورة  
فيما بين ١٧ و ٢٤ مايو سنة ١٩٧٣ قبيل انعقاد مؤتمر القمة العاشر  
الذي انعقد كما أسلفنا بمدينة أديس أبابا . وأثناء تلك الدورات أصدر  
٣١٦ قرارا ، نحو ثلثها متعلق بالشئون السياسية ( تسوية المنازعات الأفريقية -  
تصفية الاستعمار ) ، ونحو الثلث منها متعلق بأمور التعاون الاقتصادي  
والاجتماعي والثقافي ، أما الثلث الباقي فتعلق بالشئون الإدارية والمالية  
والتنظيمية .

### الدورات غير العادية لمجلس الوزراء :

يتعد مجلس الوزراء في دورات غير عادية ، كانت الأولى منها في  
أديس أبابا فيما بين ١٥ ، ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٣ لبحث النزاع الجزائري  
المغربي ( انظر المبحث الأول من الفصل الخامس من هذا الكتاب ) .  
أما الدورة غير العادية الثانية فقد انعقدت بمدينة دار السلام فيما بين ١٢ و ١٥  
فبراير سنة ١٩٦٤ للنظر في الاضطرابات العسكرية التي وقعت في تنجانيقا  
وأدت إلى تدخل القوات العسكرية البريطانية . ففي ليلة ١٨ يناير سنة ١٩٦٤

تمردت فرقة من جيش تنجانيقا ، كانت معسكرة في مدينة دار السلام ، واضطر الرئيس نيريري إلى طلب مساعدة القوات البريطانية لإخماد ثورة هؤلاء المتمردين ، فزلت قوات بريطانية من سفن حربية في ٢٥ يناير سنة ١٩٦٤ ، واستطاعت التغلب على المتمردين دون صعوبة ، وامتدت الاضطرابات إلى أوغندا ، حيث تمردت بعض القوات هناك في ٢٣ يناير سنة ١٩٦٤ وقام رئيس الوزراء الأوغندي ملتون أوبوني بطلب مساعدة القوات البريطانية أيضاً فوصلت في ٢٥ يناير وسيطرت على الموقف . وفي كينيا وكان قد أعلن استقلالها في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٣ اضطر رئيس الوزراء جومو كينيا نا إلى أن يطلب هو أيضاً مساعدة القوات البريطانية على إخماد التمرد الذي وقع في معسكرات كينيا .

أما الدورة العادية الثالثة ، فقد انعقدت بمدينة أديس أبابا فيما بين ١٥ و ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٤ لبحث موضوع الحرب الأهلية في الكونغو ( انظر المبحث الثالث من الفصل الخامس من هذا الكتاب ) .

والدورة غير العادية الرابعة انعقدت في مدينة نيويورك بمقر الأمم المتحدة ، حيث كانت وفود جميع الدول موجودة هناك بمناسبة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وحاولت فيما بين ١٦ و ٢١ ديسمبر أن تجد حلاً لمسألة الكونغو .

والدورة غير العادية الخامسة انعقدت بمدينة لاجوس فيما بين ١٥ و ١٠ يونية سنة ١٩٦٥ للتغلب على معارضة بعض الدول الأفريقية التي كانت قد رفضت أن ينعقد مؤتمر القمة الثاني في أكرا . وذلك في الظروف التي أشرنا إليها في الصفحات السالفة من هذا الفصل .

والدورة غير العادية السادسة انعقدت بمدينة أديس أبابا فيما بين ١٥ و ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٥ لبحث قضية روديسيا .

أما الدورة العادية السابعة فانعقدت بمدينة لاجوس في ديسمبر سنة ١٩٧٠ لمواجهة العدوان العسكري البرتغالي على جمهورية غينيا .

### التصويت في مجلس الوزراء :

تختلف إجراءات التصويت بمجلس الوزراء عن الإجراءات التي تتبع في مؤتمر القمة ، فجميع قرارات مجلس الوزراء تصدر بالأغلبية البسيطة دون تفرقة بين القرارات الموضوعية والقرارات الإجرائية . وقد عرفت هذه الأغلبية في الأصل بأنها أغلبية الأعضاء الحاضرين والمشاركين في التصويت ، ثم عدل عن ذلك واعتبرت الأغلبية هي أغلبية عدد أعضاء المجلس جميعاً ، حتى لا تنح لاي مجموعة من الدول فرصة للسيطرة عليه ، وبذلك أزيل كل غموض يكتنف عبارة « أغلبية مجلس وزراء الخارجية » ، وقد ظهرت هذه المشكلة في أول اجتماع لمجلس الوزراء بمدينة داكار في يولية سنة ١٩٦٣ ، فقد رشحت لجنة خاصة السيد دياللوتلي الذي كان يشغل حينئذ منصب المندوب الدائم لغينيا لدى الأمم المتحدة ليكون الأمين العام للمنظمة ، وقد حصل دياللوتلي على ١٤ صوتاً بمجلس الوزراء ، وهو رقم يمثل الأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين والمشاركين في التصويت ، ولكنه لا يمثل أغلبية أعضاء المجلس . ومن ثم أعلن رئيس المجلس أن المرشح لم يحصل على الأغلبية المطلوبة ، ولم يعترض أحد على ذلك .

### مكان انعقاد مجلس الوزراء :

وفقاً لأحكام المادة الثامنة من النظام الداخلي لمجلس الوزراء ، فإنه ينعقد في مقر المنظمة ، أو في أي مكان آخر يحدده المجلس بالأغلبية ، ويعقد المجلس عادة دورة فبراير في مقر المنظمة ، والدورة الثانية في مكان انعقاد مؤتمر القمة .

وفي بداية كل دورة ينتخب المجلس بالاقتراع السري رئيساً ، ونائبين

الرئيس ، ومقرراً ، تنتهى مهمتهم فى بداية الدورة العادية التالية ، حيث ينتخب غيرهم . ولا يجوز إعادة انتخابهم كلهم ، أو بعضهم إلا بعد أن يستنفد انتخاب جميع ممثلى الدول الأعضاء فى المنظمة ، وبهذا تتاح فرصة متساوية لجميع الأعضاء فى شغل المناصب القيادية فى مجلس الوزراء ( انظر المادة الحادية عشرة من النظام الداخلى لمجلس الوزراء ) .

### اختصاصات مجلس الوزراء :

مجلس الوزراء جهاز تابع لمؤتمر القمة الأفريقى ، وهو المنفذ لكل تعليماته . إلا أنه لمجلس الوزراء حق اتخاذ قرارات دون حاجة إلى موافقة مؤتمر القمة ، ومنها : التوصيات والرغبات التى قد يوجهها إلى مؤتمر القمة ، ومنها القرارات التنفيذية التى يتخذها بناء على توجيهات عامة صادرة من مؤتمر القمة ، ومنها القرارات العاجلة التى يتخذها فى دوراته غير العادية لمواجهة أمر طارىء .

ويمكن تقسيم وظائف مجلس الوزراء إلى خمسة أنواع :

١ - أنه مختص بالتحضير لمؤتمر القمة ، ويقوم بتلك الوظيفة فى الدورة التى تسبق انعقاد المؤتمر .

٢ - يختص بتنفيذ جميع الموضوعات التى يحيلها إليه مؤتمر القمة .

٣ - يختص بتنشيط التعاون بين الدول الأفريقية فى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكذلك فى ميدان الدفاع والأمن .

٤ - يختص بفحص ميزانية المنظمة التى يمدّها الأمين العام الإدارى ويرافق عليها .

٥ - يصدق على النظام الداخلى للجان الفنية التابعة للمنظمة ، والتى أنشئت وفقاً لأحكام المادة ٢٠ من ميثاق أديس أبابا .

## ثالثاً : الأمانة العامة للمنظمة

تشكيل الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية واختصاصاتها كانت موضع نقاش مطول في مؤتمر أديس أبابا التأسيسي، وكانت حكومة أثيوبيا قد تقدمت بمشروع مفصل عن تصورها للأمانة العامة، كما يجب أن تكون<sup>(١)</sup>، إلا أن رؤساء الدول والحكومات قرروا تأجيل البت في هذا الموضوع، كما قرروا تأليف لجنة من خمس دول<sup>(٢)</sup> لوضع النظام الأساسي للأمانة العامة، وتقديم هذا المشروع إلى مجلس وزراء المنظمة للموافقة عليه. فكان موضوع اختيار مقر للأمانة العامة، وطريقة تعيين الأمين العام تأجلاً إلى أن يقوم مجلس وزراء المنظمة بإبداء رأيه الأخير في ذلك.

وقد اجتمع مجلس وزراء المنظمة في دورته العادية الأولى بمدينة داكار لبحث التنظيم الداخلي للأمانة العامة، ولاختيار مقرها الدائم، وتعيين أمينها الإداري.

## مقر الأمانة العامة للمنظمة :

تقدمت ثلاث عواصم أفريقية، تقترح كل منها أن يكون مقر الأمانة العامة في عاصمتها، وهي : أديس أبابا، وداكار، ولاجوس . وكانت أغلبية الدول ترشح أديس أبابا، لأن منظمة الوحدة الأفريقية قد أسست فيها، ولأنها نقطة التقاء لتوسطها بين مختلف الدول الأفريقية سواء منها ما كان ناطقاً بالفرنسية، أو بالإنجليزية، أو بالعربية، وما كان واقعاً

Summit Conference of Independent African States (١)  
Comm 1/F.M.P.C./3-17 May 1963/Draft Regulation for the  
Establishment of the General Secretariat.

(٢) هي : الكونغو ( برازافيل ) ، والنيجر ، ونيجيريا ، وأوغندا ، والجمهورية  
العربية المتحدة .

شمال الصحراء أو جنوبها . ويضاف إلى كل ذلك أن أديس أبابا مقر للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للمجلس الإقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة . ووجود هاتين الهيئتين في عاصمة واحدة من شأنه تسهيل أمر هذا التعاون .

ولم يتخذ أى قرار صريح باعتبار أديس أبابا مقرا للمنظمة ، ولكنها صارت كذلك بحكم العرف . وفي مؤتمر القمة العاشر الذى انعقد فى مايو سنة ١٩٦٤ بأديس أبابا طلب رئيس الوفد الليبى فى المؤتمر<sup>(١)</sup> نقل مقر الأمانة العامة للمنظمة من أديس أبابا إلى أى عاصمة أفريقية أخرى ، واقترح القاهرة بصفة خاصة ، وذلك أن مقر منظمة الوحدة الأفريقية فى أديس أبابا قائم بقرار مؤقت صادر من مجلس وزراء المنظمة ، ولأن إثيوبيا لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ، وتعاون مع الاستعمار الصهيونى تعاوناً وثيقاً . ولكن من الاقتراح الليبى دون أن يكون له الصدى المنشود . وترى أغلبية الدول الأفريقية بقاء مقر المنظمة فى أديس أبابا ، ومن المستبعد أن يتخذ مستقبلا أى قرار بنقل المقر إلى جهة أخرى بعد أن ظل عشر سنوات كاملة ، بذلت الحكومة الإثيوبية خلالها أقصى جهد مستطاع لتدعيم هذا الوجود<sup>(٢)</sup> .

### تعيين الأمين العام :

أرجىء انتخاب الأمين العام فى الدورة الأولى لمجلس وزراء المنظمة إلى مؤتمر القمة القادم ، بسبب التعقيدات الإجرائية التى سبق أن أشرنا إليها ، وإلى أن يتم انتخاب الأمين العام الجديد كلف السيد كيفيلى وواجو

(١) كان رئيس الوفد هو وزير الإعلام الليبى السيد أبوزيد حردى .

(٢) أنظر القرار ٨٩ الصادر من مجلس وزراء المنظمة والذى يشير إلى هيئة إمبراطور إثيوبيا وهى قطعة من الأرض فى وسط العاصمة لإقامة مبنى للامانة العامة .

المندوب الدائم لاثيوبيا لدى الأمم المتحدة بأن يتولى أعمال الأمين العام .

والحقيقة أن المعركة التي دارت في داكار حول انتخاب الأمين العام، دارت حول شخصية دباللوتيللي باعتباره أحد رعايا غينيا وهي دولة أفريقية ثورية لا ترتاح إليها أكثر الدول الأفريقية، وفي مقدمتها الدول الناطقة بالفرنسية المنتهية إلى مجموعة برازافيل . وفي مؤتمر القمة الأول الذي انعقد في القاهرة استطاع دباللوتيللي أن ينال المجموعة المطلوبة من الأصوات ، وتم انتخابه لمدة أربع سنوات تتهى في يولية سنة ١٩٦٨ . ووفقا للمادة ٣٥ من النظام الداخلي لمؤتمر القمة يجوز إعادة انتخاب الأمين العام لفترة ثانية ، وقد أعيد انتخابه . وفي مؤتمر القمة التاسع الذي انعقد بمدينة الرباط أراد دباللوتيللي ترشيح نفسه للمرة الثالثة ، ولكن تغلب عليه وتزوايكا ناجاكي الذي كان يشغل منصبا وزاريا في الكمرون .

وبغض النظر عن شخصية الأمين العام الأول للمنظمة الذي كان ينتمي إلى دول تعد من مجموعة الدول الثورية وهي غينيا، أو الأمين العام الثاني للمنظمة الذي ينتمي إلى دولة تعد من مجموعة الدول المعتدلة وهي الكمرون، فإن الدور المطلوب من الأمين العام للمنظمة كان موضع نقاش واسع لا في مؤتمر أديس أبابا التأسيسي فحسب ، ولكن في الصحافة الأفريقية أيضاً<sup>(١)</sup> . وكان مدار هذا النقاش هو ما إذا كانت مهمة الأمين العام إدارية بحتة ، كما يستدل على ذلك من تسميته الكاملة «الأمين العام الإداري» ، أم أنه يستطيع أيضاً أن يؤدي دورا سياسيا ودبلوماسيا .

(١) أنظر على سبيل المثال جريدة الأهرام في ٩/٨/١٩٦٣ ، ومجلة الأهرام الاقتصادية

والدول الأفريقية قد فضلت دون تردد الاتجاه الأول الذى يعنى حصر مهمة الأمين العام فى الإدارة . وقد نصت المادة السادسة عشرة من ميثاق أديس أبابا صراحة على ذلك .

وقد أكدت الفقرة الأولى من المادة الثامنة عشرة من ميثاق أديس أبابا الطابع الدولى للأمانة العامة ، وذلك بنصها على أنه « ليس للأمين العام ، ولا للموظفين أن يطلبوا ، أو أن يتلقوا - فى تأدية واجبهم - تعليمات من أى حكومة ، أو من أى سلطة خارجية عن المنظمة » ، وأضافت الفقرة الثانية أنه يتعين على كل عضوه أن يحترم الصفة الدولية البهتة لمسؤوليات الأمين العام ، والموظفين ، وألا يسعى إلى التأثير فيهم عند الاضطلاع بمسؤولياتهم ،<sup>(١)</sup> .

وعلى الرغم من هذه النصوص ، فإن الخوف من أن الأمانة العامة ، أو شئون الأمين العام سوف يستخدمان كأدوات لتدخل بعض الدول الأفريقية فى دول أفريقية أخرى قد حد كثيراً من نشاط الأمين العام . وقد اتهم دباللوتيللى أكثر من مرة أثناء توليه هذا المنصب بأنه تعدى اختصاصاته .

### اختصاصات الأمين العام :

اختصاصات الأمين العام الإدارى متنوعه ، ويمكن إجمالها فى الآتى :

١ - له أن يشترك فى مداولات ومناقشات مؤتمرات القمة ، وفى اجتماعات مجلس الوزراء .

---

(١) هذه المادة بأكثرها ماخوذة حرفياً من المادة ١٠٠ من ميثاق الأمم المتحدة .

٢ - يبلغ الدول الأعضاء بميزانية المنظمة ، وبرنامج العمل للهيئات المختلفة التي تتكون منها المنظمة .

٣ - يبلغ برغبة الدول الأفريقية في الانضمام إلى المنظمة ، وبرغبة الدولة العضو التي تريد الانسحاب من المنظمة ، وعليه أن يقوم بنقل هذه الرغبات إلى مختلف الدول الأعضاء في المنظمة .

٤ - يبلغ الدول الأعضاء بطلبات تعديل ميثاق المنظمة .

٥ - له حق إنشاء أو إلغاء أقسام وإدارات في الأمانة العامة بشرط أن يوافق مجلس وزراء المنظمة على ذلك .

#### الجهاز الإداري للأمانة العامة :

يتكون الجهاز الإداري للأمانة العامة من عدد من الموظفين الدوليين الذين ينتمون إلى مختلف الجنسيات الأفريقية ، وعلى رأسهم الأمانة المساعدون الذين يتم تعيينهم وفقاً لأحكام المادة ١٧ من ميثاق أديس أبابا من قبل مجلس رؤساء الدول والحكومات .

والصعوبة الحقيقية التي تعترض الأمانة العامة ، هي ملء الوظائف الرياسية والعليا وفقاً لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل ، بل وحتى اليوم وبعد مرور عشر سنوات على قيام المنظمة ، نجد نحو نصف الدول الأفريقية ليس لها موظفون من رعاياها في جميع وظائف الأمانة العامة . ويرجع ذلك إلى أن الدول الأفريقية في حاجة إلى تلك الخبرات ، ولا تستطيع الاستغناء عنها للعمل في المنظمة ، كما أن تلك الخبرات في حال وجودها فإنها تفضل العمل في المنظمات الدولية العالمية كالأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة . يضاف إلى ذلك أن منظمة الوحدة الأفريقية لا تستطيع أن تختار موظفيها إلا بعد موافقة حكومة الدول التي ينتمون إليها .

ويلاحظ أن ميزانية منظمة الوحدة الأفريقية تتراوح بين أربعة وخمسة ملايين دولار سنوياً، وهذا مبلغ ضئيل إذا قورن بميزانيات المنظمات الدولية الأخرى، وإن كان هذا المبلغ لا يشمل ميزانية لجنة التحرير المكونة من المساعدات التي تقدم لحركات التحرير.

ومن الملاحظ أن كثيراً من الدول الأفريقية تتأخر في سداد أنصبتها في ميزانية المنظمة، مما يؤثر في نظام عمل الجهاز الإداري للمنظمة.

### تقييم الأمانة العامة للمنظمة :

من العسير أن نقدم حكماً قاطعاً على دور الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية في السنوات العشر التي انقضت وقبل أن نتعرض لهذا الحكم يجب أن نتقدم بالملاحظات التالية :

١ - الدول الأفريقية متمسكة بسيادتها، ومعززة باستقلالها الجديد، وبالتالي لا تقبل أى تدخل قسوى أو إدارى، لأنها ترى ذلك مساساً باستقلالها، وذلك يضع عقبة أمام الدور الفنى للأمانة العامة.

٢ - ميزانية الأمانة العامة ضئيلة، ولا تسمح لها أن تقوم بنشاط واسع وفعال. وإذا أضفنا إلى ذلك أن بعض أجهزة الأمانة العامة يجب أن تنتقل من عاصمة أفريقية، إلى عاصمة أفريقية أخرى تبعاً لاجتماع مجلس وزراء المنظمة، وتبعاً لاجتماع مجلس القمة. إذا أضفنا ذلك ظهر لنا أن جانباً كبيراً من ميزانية الأمانة العامة يذهب في التنقلات.

٣ - هناك منافسة بين اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة والأمانة العامة للمنظمة، كما أن هناك منافسة بين مشروعات الأمانة العامة، والمشروعات الأوربية والأمريكية المهتمة بالقضايا الأفريقية،

وهذه وتلك بما لها من خبرة وإمكانيات مالية تتغلب على الأمانة العامة تغلباً يقلل من شأنها في نظر الدول الأفريقية .

٤ — الدول الأفريقية حتى اليوم تهتم بالجانب السياسى والدبلوماسى للتعاون الأفريقى أكثر مما تهتم بالتعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى . والأمانة العامة تنحصر مهمتها في التعبير عن آراء الدول الأفريقية .

ومع كل هذه الاعتبارات فإننا نستطيع أن نقول إن الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية من أضعف أجهزتها، كما هي الحال في كل المنظمات الدولية التي تجمع بين دول متخلفة كجامعة الدول العربية ، ومنظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية .

#### رابعاً — لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم :

عندما انتهى مؤتمر أديس أبابا لم تستطع وفود الدول الأفريقية أن تضع النظام الأساسى للجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ، وهو الجهاز شبه القضائى الذى أنشئ ضمن الهيئات العاملة لمنظمة الوحدة الأفريقية . لذلك نصت المادة التاسعة عشرة من ميثاق أديس أبابا على أن الدول الأفريقية « قررت إنشاء لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ، وتؤلف هذه اللجنة، وتحدد شروط الخدمة فيها بمقتضى بروتوكول يوافق عليه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، ويعتبر هذا البروتوكول جزءاً لا يتجزأ من هذا الميثاق » .

ووضعت احكام هذه المادة موضع التنفيذ ، فجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية قرر في دورته الأولى التي انعقدت بمدينة داكار في أغسطس سنة ١٩٦٣ تشكيل لجنة من الخبراء لوضع هذا البروتوكول

واجتمعت تلك اللجنة الفنية عدة مرات ، ووضعت المشروع ووافق عليه مجلس وزراء المنظمة في دورته الثالثة التي انعقدت بالقاهرة في يولية سنة ١٩٦٤ (القرار م/و/٤٢/٢) ، وقد وافق مؤتمر القمة على ذلك بموجب القرار م / ق / ١ / ٢٢ ، وبذلك أصبح هذا البروتوكول جزءاً من ميثاق أديس أبابا تطبيقاً للمادة التاسعة عشرة سالفه الذكر .

ومع ذلك لم يتم تشكيل هذه اللجنة إلا في أكتوبر سنة ١٩٦٥ عندما اجتمع مؤتمر القمة الثالث في أكرا ، وتم تعيين الأعضاء الأحد والعشرين الذين تتكون منهم تلك اللجنة . ثم اجتمعت اللجنة أول مرة في ديسمبر سنة ١٩٦٧ بمدينة أديس أبابا لوضع نظامها الداخلي .

والأحكام الخاصة بتكوين اللجنة واختصاصاتها ، والأساليب التي تتبعها في فض المنازعات الأفريقية يتضمنها البروتوكول سالف الذكر ، والنظام الداخلي الذي تم الاتفاق عليه في ديسمبر سنة ١٩٦٧ ، والذي ينقسم إلى ستة أقسام واثنين وثلاثين مادة .

### تكوين اللجنة:

تتكون اللجنة من واحد وعشرين عضواً ينتخبهم مجلس رؤساء الدول والحكومات<sup>(١)</sup> ، وقد تم انتخاب هؤلاء الأعضاء أثناء اجتماع أكرا في أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، ويتضح من تلك الانتخابات أنها تمت وفقاً لنوع من التوزيع الضمني بين أفريقيا الناطقة بالعربية ، وأفريقيا الناطقة بالإنجليزية ، وأفريقيا الناطقة بالفرنسية ، كما أنه قد أدخل في الاعتبار نوع من التوزيع بين التخصصات القانونية والدبلوماسية ، فقد تضمنت اللجنة

سنة من القضاة ، وأربعة من المحامين ، وثلاثة من أساتذة القانون ، وثلاثة من السفراء ، واثنين من أعضاء البرلمانات<sup>(١)</sup> .

ومن حق كل دولة أفريقية أن تتقدم بمرشحين لعضوية اللجنة ، ولكن لا يكون لها أكثر من عضو واحد<sup>(٢)</sup> ، ومدة العضوية خمس سنوات قابلة للتجديد<sup>(٣)</sup> . هذا ويجوز إعفاء أعضاء اللجنة بقرار يصدر من مجلس رؤساء الدول والحكومات بأغلبية الثلثين من مجموع الأعضاء ، ويقوم هذا الإعفاء على أساس عدم قدرتهم على مواصلة مهام أعمالهم ، أو على ثبوت سوء السلوك<sup>(٤)</sup> ، وأعضاء اللجنة المشغولون بالأعمال الخاصة بمهمتها يتمتعون بالامتيازات والحصانة الدبلوماسية<sup>(٥)</sup> .

وعندما اجتمعت اللجنة بأديس أبابا في شهر ديسمبر سنة ١٩٦٧ ، لم يستطع بعض الأعضاء أن يشتركوا في أعمالها ، إما لأن بعضهم كان معتقلا في بلاده ، وإما لأن بعضا لم تسمح لهم حكوماتهم بمغادرة البلاد . وقد أثير في اللجنة موضوع الحصانة الدبلوماسية ، وتخلصت اللجنة من هذا المأزق بتقديم تفسير ضيق للحصانة الدبلوماسية ، وكان يحمل هذا التفسير أن الحصانة الدبلوماسية لا تعتبر سارية المفعول إلا حين يكون العضو يؤدي عمله الرسمي في مقر اجتماع اللجنة ، أما خارج مقر عمله الرسمي فلا يتمتع بتلك الحصانة ، ولا بالامتيازات الدبلوماسية .

واللجنة جهاز دائم ، بمعنى أن هيئة مكتب اللجنة المكونة من رئيسها

---

(١) يمثل مصر الذي انتخب في هذه اللجنة كان هو الدكتور محمد حافظ غانم أستاذ القانون الدولي بجامعة عين شمس .

(٢) المادة الثانية من البروتوكول .

(٣) المادة الثالثة من البروتوكول .

(٤) المادة الرابعة من البروتوكول .

(٥) المادة ١٧ من البروتوكول .

ونائبه يعملون بصفة دائمة في مقر اللجنة بأديس أبابا ، أما الأعضاء الباقون وعددهم ثمانية عشر عضوا فلا يعملون إلا جزءا من الوقت ، ولكن يلاحظ أن أعضاء المكتب وهم الرئيس ونائباه لم يعملوا قط حتى اليوم بصفة دائمة في مقر اللجنة بأديس أبابا ، وإن كان ذلك يمكن تبريره بأن اللجنة لم تعمل حتى اليوم .

### اختصاصات اللجنة :

تختص اللجنة بالمنازعات التي تقع بين الدول الأفريقية فقط ، وذلك داليل على أن المشرع الأفريقي قد اتخذ موقفا محافظا . فاللجنة مثلا غير مختصة بدسوية منازعات قد تقع بين منظمة الوحدة الأفريقية وبعض الدول الأعضاء فيها ، أو المنازعات التي قد تقع بين دول أفريقية ودول غير أفريقية ، أو التي تقع بين الدول الأفريقية وبعض الأفراد أو الشركات الأفريقية .

وفوق هذا وذاك أمر لا يصح أن يغيب عن البال ، وهو أن اختصاص اللجنة اختياري محض ، فلايس لها أن تمارس النظر في أى نزاع إلا بموافقة الدول الأطراف في هذا النزاع . ومع أن المادة ١٢ من البروتوكول تنص على أن اللجنة تحاط علما بأى نزاع إما عن طريق الأطراف المعنية ، وإما عن طريق طرف واحد فيه ، أو عن طريق مجلس الوزراء ، أو عن طريق مجلس رؤساء الدول والحكومات ، فإنها مع ذلك لايجوز لها أن تفض النزاع أو تعمل على تسويته إلا بموافقة صريحة تصدر من الأطراف المعنية ، وليس لأية هيئة عاملة داخل منظمة الوحدة الأفريقية سلطة إلزام الأطراف المتنازعة بالالتجاء إلى اللجنة .

## أساليب فض المنازعات:

وقد وضع البروتوكول ثلاثة أساليب لفض المنازعات بالطرق  
السلمية :

### الأسلوب الأول - الوساطة :

وفقاً لهذا الأسلوب ، إذا أحيل نزاع أفرق إلى اللجنة الوساطة ، فإن  
رئيس اللجنة بناء على موافقة الأطراف يعين الوسيط الذي يحاول التوفيق  
بين الدول المتنازعة<sup>(١)</sup> ، ويقوم الوسيط بعد دراسة موضوع النزاع  
بتقديم مقترحات مكتوبة إلى أطراف النزاع ، فإذا وافقت الدول المتنازعة  
على تلك المقترحات فإنها توقع على وثيقة تتضمن تلك المقترحات ، أما إذا  
لم تظفر المقترحات بالموافقة فإن مهمة الوسيط تكون قد انتهت . ويجب  
أن يكون الوسيط المختار واحداً من أعضاء اللجنة<sup>(٢)</sup> .

### الأسلوب الثاني - التوفيق :

وفقاً لهذا الأسلوب يتفق رئيس اللجنة مع الأطراف المعنية على  
تكوين هيئة توفيق من ثلاثة أعضاء من بين أعضاء اللجنة ، وتقوم  
تلك اللجنة الثلاثية بمحاولة الوصول إلى اتفاق بين طرفي النزاع ، وبعد  
أن تبذل كل جهدها وتنتهي من إجراءاتها تقدم تقريراً تذكر فيه أن  
الطرفين قد توصلا إلى اتفاق ، أو تذكر أنه لم يمكن الوصول إلى تسوية  
للنزاع ، وعند هذا تنتهي مهمتها<sup>(٣)</sup> .

(١) المادة ١٢ من البروتوكول .

(٢) أنظر المواد ٢٠ ، ٢١ من البروتوكول .

(٣) أنظر المواد ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ من البروتوكول .

### الأسلوب الثالث - التحكيم:

إذا اتفقت الدول المتنازعة على اللجوء إلى التحكيم كوسيلة لفض النزاع القائم بينها ، فوفقاً لأحكام المادة ٢٧ من البروتوكول يجب على كل من الأطراف أن يختار محكما واحداً من بين أعضاء اللجنة، والمحكمان اللذان يختارهما طرفا النزاع يختاران بدورهما وباتفاق مشترك شخصاً ثالثاً من بين أعضاء اللجنة ليكون رئيساً لمحكمة التحكيم . وإذا استعصى على المحكمين أن يتفقا على تعيين المحكم الثالث يكون من اختصاص مكتب لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم أن يختاره . ولرئيس هذه اللجنة الحق في أن يعين عضوين إضافيين في محكمة التوفيق إذا وافق طرفا النزاع على ذلك ، ولا يشترط في العضوين الإضافيين أن يكونا من أعضاء اللجنة ، ولكن يكون لهما بعد اختيارهما كل السلطات المخولة للأعضاء الآخرين في محكمة التحكيم .

هذا وقد سأل بعض الأوربيين المهتمين بدراسة القانون الدولي عما إذا كان يجوز اختيار العضوين الإضافيين من غير الأفريقيين ، والجواب على تساؤله هذا هو أنه وإن كان غير منصوص على ذلك صراحة ، فإن روح ميثاق أديس أبابا والقرارات التي صدرت من المنظمة فيما بين سنة ١٩٦٣ وسنة ١٩٦٨ تؤكد كلها أن محكمة التحكيم يجب أن تكون أفريقية محضة ، ومعنى ذلك أنه لا يجوز تعيين محكمين من خارج اللجنة لا ينتمون إلى جنسية إحدى الدول الأفريقية ، وكل ما اشترطه البروتوكول هو ألا يكون المحكمون من جنسية أحد الطرفين المتنازعين ، ولا أن يكونوا من المقيمين في أرض أي منهما .

ولسائل أن يسأل : ما هو القانون الذي تطبقه محكمة التحكيم عندما تصدر حكماً ؟ .

والجواب على ذلك : هو أن المادة ٣٠ من البروتوكول تجيب على هذا التساؤل بقولها : « في حالة عدم وجود أى شرط في الاتفاق بالنسبة تطبيق القانون تقوم محكمة التحكيم بفض النزاع وفقاً لأحكام الاتفاقات المنعقدة بين الطرفين » ، وفقاً لقواعد القانون الدولي ، وقواعد ميثاق الوحدة الأفريقية ، وميثاق الأمم المتحدة .

وسؤال آخر ، هو : هل يجوز استئناف حكم محكمة التحكيم ؟

والجواب على ذلك هو أن البروتوكول لم يتضمن إجابة صريحة على ذلك ، غير أنه بالرجوع إلى الأعمال التحضيرية التي دارت في اللجنة الفنية نرى ما ينبغي بوضوح أن حكم محكمة التحكيم نهائي ، وغير قابل للاستئناف .

هذا بإيجاز وتبسيط ، أهم أحكام لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم . ويتضح مما أوردناه أن هناك شها كبيراً بين هذه اللجنة ، ومحكمة التحكيم الدائمة في لاهاي والتي أنشئت في مطلع هذا القرن ، فكل من الهيئتين لا تخرج عن كونها مجموعة من الخبراء في القانون الدولي والشؤون الدولية توضع تحت تصرف الدول المتنازعة لتختار من بينهم مجموعة تكل إليها أمر تسوية المنازعات التي هي طرف فيها وفقاً لأسلوب الوساطة ، أو التوفيق ، أو التحكيم . ولكن على الرغم من هذا الأسلوب المرن ، وتلك الوسائل الفنية المختلفة التي تستطيع الدول أن تختار منها ما يلائم رغباتها ، ويتمشى مع مقتضيات سياستها ، ويتناسب مع ملائسات المنازعات الدولية التي وقعت بينها وبين غيرها من الدول الأفريقية . فإن هناك تساؤلاً يظل قائماً وهو : هل تستطيع اللجنة المذكورة مع كل هذا أن تقوم بدور أكثر إيجابية من دور اللجان السياسية المؤقتة التي أنشئت فيما بين سنة ١٩٦٣ وسنة ١٩٦٧ ؟ .

من الناحية الفنية الخاصة ، تعتبر القواعد والتنظيمات التي وضعها البروتوكول خطوة تقدمية في أسلوب فض المنازعات الأفريقية الدولية ، ولكن من الناحية العملية هل يتمشى هذا مع حقيقة الواقع الأفريقي ؟

ثم كيف نفسر أن الجهاز شبه القضائي الذي أقيم لتسوية المنازعات الدولية لم يعقد سوى مرة واحدة في ديسمبر سنة ١٩٦٧ ، ولم يعمل من هذا التاريخ حتى اليوم ؟ وكيف نفسر أن الدول الأفريقية فضلت تسوية منازعاتها عن طريق الأساليب الدبلوماسية ، كما سنرى تفصيل ذلك في الفصل الخامس من هذا الكتاب ؟ .

يمكن تفسير اخفاق لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ، وتفضيل الدول الأفريقية اللجوء إلى أجهزة أخرى لتسوية منازعاتها بالأسباب الآتية :

أولا - تأخرت الدول الأفريقية في تشكيل اللجنة . وقد مرت أربعة أعوام بين إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في مايو سنة ١٩٦٣ ، وأول اجتماع للجنة في ديسمبر سنة ١٩٦٧ ، وكان من الأجدى أن تنشأ هذه اللجنة مع إنشاء جميع الهيئات الأخرى العاملة في منظمة الوحدة الأفريقية . وقد يكون هذا التأخير مصدره مجرد الصدفة ، مثل عدم إيجاد الوقت الكافي لمؤتمر أديس أبابا التأسيسي لوضع النظام الداخلي لهذا الجهاز شبه القضائي . وقد يكون هذا التأخير تعبيراً عن عدم اهتمام الدول الأفريقية بضرورة إنشاء هيئة شبه قضائية تعمل في إطار منظمة الوحدة الأفريقية . ومهما يكن الأمر فعدم وجود اللجنة عندما وقعت المنازعات الأفريقية كالنزاع الجزائري المغربي ، أو النزاع الاثيوبي الصومالي قد شجع منظمة الوحدة الأفريقية على إنشاء لجان سياسية مؤقتة لتؤدي المهام التي كان مفروضا أن تقوم بها لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم .

ثانياً - وجدت منافسة بين لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم التي أنشئت لها أمانة عامة مستقلة على غرار قلم التوثيق التابع لمحكمة العدل الدولية في لاهاي، وبين الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية، فكان هناك جم- زان إداريان، أحدهما يخدم مؤتمر القمة ومجلس الوزراء، والآخر يخدم الجهاز شبه القضائي الممثل في لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم. ولا شك أن تلك المنافسة كانت ستشدد لو أن لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم داومت على عملها. ذلك لأنه إذا كانت تسوية النزاع من اختصاص مجلس الوزراء فإن الإمانة العامة للمنظمة هي التي تكلف بجميع الترتيبات اللازمة لتسوية النزاع. ولكن إذا كانت تسوية النزاع من اختصاص لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم، فإن الأجهزة الإدارية التابعة لهذه اللجنة هي التي تكون مختصة بجميع الترتيبات الفنية والإدارية المتعلقة بغض النزاع.

ثالثاً - يضاف إلى ذلك أن رئيس لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم تبعاً لأحكام المادة الثامنة من النظام الداخلي للجنة، يمثل اللجنة أمام مجلس الوزراء وأمام مؤتمر القمة. فلو عملت اللجنة لأصبح لمنظمة الوحدة الأفريقية موظفان كبيران أحدهما ذو اختصاص إداري وسياسي وهو الأمين العام الإداري، وثانيهما ذو اختصاص قضائي وهو رئيس لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم، وبما أن اختصاصات كل من الموظفين غير واضحة، فلا شك أنه يكون قد وقع أكثر من تنازع اختصاص بينهما.

وختاماً .. لا يريد أن نستخلص من كل ذلك، أن الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية قد ساهم في القضاء على الجهاز شبه القضائي الذي اجتمع في ديسمبر سنة ١٩٦٧ في أديس أبابا لأول مرة ولآخر مرة، ولكن الذي نريد قوله هو أن الأمين العام لم يعمل شيئاً للدفاع عن وجود هذا الجهاز، وبالتالي لم يعمل لتذيقه.

وهذه الملاحظات لا تخرج في مجموعها عن كونها مجرد احتمالات ،  
مادامت لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم لم تعمل حتى اليوم ، ولكن تلك  
الاحتمالات تبعث على الظن بأن اللجنة لم تكن لتستطيع مساعدة منظمة  
الوحدة الأفريقية أن يكون لها دور أكثر إيجابية في تسوية المنازعات  
الدولة الأفريقية تسوية سلمية .

#### خامساً - اللجان المتخصصة الدائمة :

وفقاً لأحكام المادة العشرين من ميثاق أديس أبابا « ينشئ مؤتمر  
رؤساء الدول والحكومات اللجان المتخصصة التي يرى ضرورة إنشائها ،  
بما في ذلك مايلي : لجنة اقتصادية واجتماعية - لجنة للتربية والثقافة -  
لجنة الصحة والرعاية الصحية والتغذية - لجنة الدفاع - لجنة علمية فنية  
للأبحاث » .

ثم جاءت المادة الحادية والعشرون تقول : « تتألف كل لجنة من اللجان  
المتخصصة المشار إليها في المادة العشرين من الوزراء المعينين ، أو من وزراء  
آخرين ، أو من مفوضين تعينهم حكومات الدول الأعضاء » .

وفي اجتماع مجلس وزراء الخارجية الذي انعقد في داكار فيما بين  
٢ و ١١ أغسطس سنة ١٩٦٣ ، قرر المجلس أنه يجب أن تجتمع اللجان  
الخمس المتخصصة قبل ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٤ ، كما حدد مكانا تعقد فيه كل  
لجنة من هذه اللجان .

وقد اجتمعت اللجان المذكورة فعلاً . . . فاجتمعت اللجنة العلمية  
الفنية في الجزائر ( في سبتمبر ١٩٦٣ ) ، واجتمعت لجنة الدفاع في أكرا  
( في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٣ ) ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية في نيامي  
عاصمة النيجر ( من ٦ إلى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٣ ) ، ولجنة التربية  
والثقافة في ليوبولدفيل ( فيما بين ٢ و ٨ يناير سنة ١٩٦٤ ) ، ولجنة الصحة

والرعاية الصحية والتغذية في مدينة الإسكندرية ( فيما بين ١٠ و ١٥ يناير سنة ١٩٦٤ ) .

ووضعت كل من هذه اللجان مشروعاً للأنشطة الداخلية الخاصة بها ، كما أصدرت كل منها قرارات وتوصيات في ميدان عملها ، وحددت مكان اجتماعها المقبل . وبعد ذلك اجتمعت اللجنة الاقتصادية مرة ثانية في القاهرة فيما بين ١٥ و ١٩ يناير سنة ١٩٦٥ ، كما اجتمعت لجنة التربية والثقافة في لاجوس فيما بين ٢٥ و ٣١ يناير ١٩٦٥ ، واجتمعت لجنة الدفاع في مدينة فريتاون فيما بين ٢ و ٤ فبراير سنة ١٩٦٥ ، ثم اجتمعت بمدينة دار السلام في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥ ، واجتمعت كذلك على أثر وقوع العدوان على غينيا في نهاية سنة ١٩٧٠ .

وفي مؤتمر القمة الأول الذي انعقد في القاهرة قرر المؤتمر إنشاء لجتين جديدتين وفقاً لأحكام المادة العشرين من ميثاق أديس أبابا ، وهما لجنة فقهاء القانون ، ولجنة المواصلات ، وإن كانت هاتان اللجستان المتخصصتان لم تجتمعا قط ، كما كانت الحال في اللجان الأخرى .

وأمام عدم انتظام اللجان المتخصصة الدائمة في الإنعقاد سنوياً قرر مجلس وزراء المنظمة في دورة مارس سنة ١٩٦٦ أن يخفض عددها إلى ثلاث لجان دائمة هي : لجنة الدفاع ، ولجنة الاقتصاد والقضايا الاجتماعية ، واللجنة التعليمية والعلمية والثقافية والصحة التي اجتمعت كل منها ولكن بغير انتظام .

ولمواجهة عدم الانتظام تولى مجلس وزراء المنظمة أهم أعباء اللجان المتخصصة الدائمة . وفي الفصل الأخير من هذا الكتاب حين نتناول قضية

التعاون الاقتصادي والاجتماعى الأفريقى .منعرض إلى انتقال مهمة اللجان إلى مجلس وزراء المنظمة .

### سادساً - لجنة التحرير :

فكرة إنشاء لجنة التحرير ترجع إلى رؤساء الدول الأفريقيين المجتمعين في أديس أبابا في المؤتمر التأسيسى في مايو سنة ١٩٦٣ ، كما ترجع إلى ممثلى حركات التحرير الذين اشتركوا في هذا المؤتمر التأسيسى<sup>(١)</sup> ، وأصرروا على أن يشتركوا في أعمال الجهاز الذى سيكاف بتصفية الاستعمار بقوة السلاح وسنتناول بالدراسة تشكيل تلك اللجنة . ثم طريقة انعقادها ، والتصويت فيها ، والهيئات التابعة لها ، ثم توضح إختصاصات اللجنة

### تكوين لجنة التحرير

تكونت لجنة التحرير في بداية الأمر من تسع دول هي : مصر ، وغينيا ، والجزائر ، وتنزانيا ، وأوغنده ، وزائير (الكونغو ليوبولدفيل حينئذ ) ، ونيجيريا ، والسنگال وقد زاد عدد أعضاء اللجنة من تسع إلى إحدى عشرة دولة بموجب قرار صدر من مؤتمر القمة الثانى في أكرا ، وانضم إلى اللجنة كل من زامبيا ، والصومال ثم عدل تكوين اللجنة مرة أخرى وأصبح عدد الأعضاء سبعة عشر عضواً .

ويلاحظ أن لجنة التحرير تكونت من عدد محدود من الأعضاء بخلاف الهيئات العاملة الأخرى في منظمة الوحدة الأفريقية ، وهى التى تتكون من ممثلى جميع الدول الأعضاء تطبيقاً لمبدأ المساواة التامة . والسبب

---

(١) انظر أساء حركات التحرير من هذا الكتاب .

في ذلك أن لجنة التحرير لجنة عمل عسكري وفدائي ، فالعضوية فيها يجب أن تكون في أضيق نطاق .

ويلاحظ أيضاً أن العضوية في لجنة التحرير دائمة، إذ لم ينص في قرار إنشائها على تغيير العضوية كل مدة معينة . وقد نوقش ذلك مراراً فيما بعد تكونها . واقترح البعض أن تقسم العضوية فيها إلى فئتين : فئة الأعضاء ذوي المقاعد غير الدائمة بسبب قدرتهم على القيام بدور فعال في العمل الفدائي الأفريقي، وفئة الأعضاء ذوي المقاعد غير الدائمة وهؤلاء يتم انتخابهم كل عام أو عامين .

ولكن لم يؤخذ بهذا الاقتراح لأنه يخالف مبدأ المساواة التامة ، ولأن الدول الأفريقية غير الممثلة في اللجنة تستطيع أن تمارس رقابتها على أعمال اللجنة عن طريق مناقشة التقارير التي تقدمها اللجنة إلى مجلس وزراء المنظمة، ولذلك فلا داعي لانتخابها لتكون لها مقاعد غير دائمة في اللجنة واختيار الدول الأعضاء في لجنة التحرير لم يتم عفويًا أو عشوائيًا ، ولكنه يستند إلى أحد ثلاثة معايير :

المعيار الأول هو أن تكون الدولة العضو في اللجنة ملاصقة للأقاليم الخاضع للاستعمار، ذلك لأن حركات التحرير تعيش على حدودها، وهي في نفس الوقت تعتبر قاعدة للتدريب ، ومنطلقاً للحركات الفدائية . فمثلاً تشترك غينيا والسنغال في حدود مع إقليم غينيا ويساو ( غينيا البرتغالية ) ، وزائير لها حدود مشتركة مع أنجولا ، وتنزانيا لها حدود مشتركة مع موزمبيق ، وأثيوبيا والصومال لها حدود مشتركة مع إقليم جيبوتي الخاضع للاستعمار الفرنسي ، فصارت كل هذه الدول أعضاء في اللجنة خضوعاً لهذا المعيار الجغرافي ، ولا تصالها بحركات التحرير المتمركزة في ديارها . ويلاحظ أن دولة مالاوي غير عضو في لجنة التحرير ، مع أن بينها وبين موزمبيق حدود مشتركة ، ويرجع ذلك إلى سياسة الدكتور

باندا رئيس جمهورية مالاي، وهو غير مقتنع باتباع العمل الفدائي، وسياسة العنف مع الإستعمار، ومقتنع بنظرية الحوار مع الإستعمار التي سبق الحديث عنها.

ومع ذلك فقد حاول الدكتور باندا أن تنضم دولته إلى عضوية لجنة التحرير في مؤتمر القمة الثاني عندما أضيف عضوان جديدان إلى اللجنة، ولكن تصدى له الرئيس نيريري، ونجح في منعه من الانضمام إلى اللجنة.

المعيار الثاني : هو الإتصال الوثيق بحركات التحرير. فالدول الأفريقية التي قامت بدور إيجابي في تنشيط حركات التحرير، وكان لها تبعاً لذلك إتصالات وثيقة بفيادات هذه الحركات قد قبلت في عضوية لجنة التحرير دون نظر إلى بعدها الجغرافي من ميادين معركة التحرير، وفي مقدمة هذه الدول مصر والجزائر.

المعيار الثالث : هو القدرة العسكرية على مساعدة حركات التحرير، فقد توجد دولة بغير حدود مشتركة مع الأقاليم الواجب تحريرها من الاستعمار، وليس لها علاقات وثيقة مع حركات التحرير، ولكن لها قدرة مالية، أو عسكرية، وعندها رغبة في مساعدة حركات التحرير، ومن مثال هذه الدول نيجيريا.

وأخيراً، يلاحظ أن تطبيق هذه المعايير لاختيار الدول الأعضاء في لجنة التحرير قد أدى إلى نتيجة مرضية، إذ أن جميع المناطق الجغرافية في أفريقيا، وجميع التيارات السياسية صارت ممثلة في اللجنة، أي أن أفريقيا المعتدلة صارت تعمل جنباً إلى جنب مع أفريقيا الثورية.

### طريقة انعقاد اللجنة :

حين أنشئت هذه اللجنة سنة ١٩٦٣ تقرر أن تنعقد في ثلاث دورات عادية في العام، على أن يتم عقد دورتين منها قبل اجتماعات مجلس وزراء المنظمة ، وتتم الدورة الثالثة فيها بعد . وفي فبراير سنة ١٩٦٥ رأت اللجنة أن تقوم بضغط مصروفاتها ، فتقرر أن تعقد اجتماعين عاديين كل عام بدلا من ثلاثة ، ولها أن تعقد دورات غير عادية إذا رأت ما يدعو إلى ذلك .

واجتماعات اللجنة سرية ، إلا إذا قرر الأعضاء بأغلبية الثلثين علنية الاجتماع . وتجتمع اللجنة عادة في مقرها بمدينة دار السلام، ولكن يمكن عقد بعض الاجتماعات خارج هذا المقر حين تدعو الضرورة إلى ذلك .

### التصويت في اللجنة :

يقوم التصويت في لجنة التحرير على أساس أن كل عضو له صوت واحد ، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة دون فرق بين القرارات الموضوعية ، أو الإجرائية، وإن كان هناك قرارات تتطلب أغلبية الثلثين .

### الهيئات التابعة للجنة :

في مقدمة الهيئات التابعة للجنة صندوق اللجنة ، وهو المتكفل بحفظ حصص الدول الأعضاء في اللجنة . واللجنة مسنولة عن إدارة هذا الصندوق ، وهي التي تقوم باستلام حصص الدول الأعضاء وتودعها في حسابها بالبنك ، وأحيانا تتقدم بعض الدول بجزء من حصتها في صورة عينية ، ( أسلحة - معدات ) ، فتقوم اللجنة بنخصم ثمن ما قدم من الحصة

المالية المقررة على الدولة ، كما أنها تقوم بالاتصال بالدول التي لم تسدد حصتها لتذكرها بالدفع ، وتلقى التبرعات التي تقدم بها الدول غير الأفريقية . ويتبع اللجنة أيضاً السكرتارية التنفيذية وعلى رأسها السكرتير التنفيذي ، فهو المسئول عن إدارة الصندوق ، وهو أيضاً حلقة الاتصال بين اللجنة وحركات التحرير ، وهو صمام التنسيق الإداري .

والسكرتير التنفيذي للجنة يختار من تنزانيا مقر اللجنة ، ويرجع ذلك إلى أمرين ، أولهما أن السكرتير التنفيذي يستطيع الاتصال بالحكومة المضيفة للجنة بسهولة ، وثانيهما الحفاظ على أمن وسلامة تنزانيا التي قد تتعرض لعدوان استعماري بسبب قبولها لقيام اللجنة في ديارها . ويتبع السكرتير التنفيذي ثلاثة سكرتيرين مساعدين ، وعدد من الموظفين الإداريين .

ومن الهيئات التابعة للجنة ثلاث لجان فرعية هي : لجنة الإدارة العامة ، ولجنة الدفاع ، واللجنة المالية . وليس لتلك اللجان دورات مقررة ، ولكنها تعتبر في حالة اجتماع مستمر .

### اختصاصات لجنة التحرير :

يمكن تلخيص اختصاصات لجنة التحرير فيما يلي :

١ - تنسيق عمل حركات التحرير : تقوم اللجنة بالتوفيق بين حركات التحرير ، وحل ما قد يقع بينها من خلافات ، وحشها على تكوين جبهات مشتركة<sup>(١)</sup> ، ويجب أن نلاحظ أن اللجنة مسئولة عن تنسيق كفاح حركات التحرير ، ولكنها غير مسئولة عن مباشرة الكفاح .

---

(١) قد سبق ذلك عدة محاولات كان آخرها قرار مؤتمر تضامن الشعوب الأفرو آسيوية الذي انعقد في موشي بتنزانيا من ٤ إلى ١١ فبراير سنة ١٩٦٣ حيث دعا الحركات التحريرية إلى تكوين جبهات من أجل تدعيم كفاحها ضد الاستعمار . وقد حلت لجنة التحرير محل منظمة تضامن الشعوب الأفرو آسيوية في هذا الميدان .

٢ - تنسيق مساعدات الدول الأفريقية لحركات التحرير ، وهذا يتطلب من اللجنة أن تكون على علم بحاجة التحرير إلى المعونة والعتاد ، ومن مقتضيات ذلك أن تقابل ممثلي حركات التحرير ، وأن تناقش احتياجاتهم وتتعرف على إيواء اللاجئين .

٣ - الإشراف على إدارة الصندوق ، وهذا يقتضى عمل مشروع ميزانية للجنة ، وتشمل تلك الميزانية عادة البنود الآتية : نفقات حركات التحرير ، مع مراعاة أسبقية الكفاح في كل منها طبقا لدرجة احتدام الصدام وفعاليته ، ونفقات اللاجئين سواء منهم لاجئو الحرب ، أو الفارون من وجه المستعمر . وتختص اللجنة بلاجئى الدول غير المستقلة فقط . وبنود نفقات السكرتارية التنفيذية ، ونفقات البعثات الخاصة التى توفدها اللجنة إلى أفريقيا أو خارجها .

٤ - تقوم اللجنة بدور اعلامى ، إذ أنها مسئولة عن الاتصال بأجهزة الاعلام المختلفة لإحاطة رأى العام الأفريقى والدولى بالمعلومات الضرورية عن نشاط اللجنة للكفاح ضد الاستعمار دون أن يكون فى ذلك أضرار بسرية عملها .

### علاقة اللجنة بالهيئات العاملة الأخرى فى منظمة الوحدة الأفريقية :

مهمة الكفاح المسلح من أجل تصفية الاستعمار ، لم تتركها منظمة الوحدة الأفريقية كلية للجنة التحرير كما قد يظن ، ولكنها تركت لها الجانب التنفيذى فقط ، أما رسم السياسة العامة فإنه من اختصاص مؤتمر القمة ومجلس الوزراء ، إذ أن لجنة التحرير - كما أسلفنا - مسئولة أمام مجلس الوزراء . ولم تتضح العلاقة بين اللجنة والأمانة العامة ، واستمر الوضع كذلك حتى مؤتمر اكراسنة ١٩٦٥ الذى أضاف سلطات جديدة

للأمين العام الإداري للمنظمة لكي يشرف على أعمال اللجنة . ومع ذلك فقد بقيت بعض نقاط غامضة فيما يختص بعلاقة السكرتير العام للجنة التحرير ، وبخاصة علاقته بصندوق اللجنة وقد أدى ذلك إلى ضعف ثقة بعض الأعضاء بطريقة إدارة الصندوق ، مما أدى إلى امتناعهم عن دفع حصصهم واستمر هذا الوضع في عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ . وإزاء ذلك تركز اهتمام الاجتماع التاسع للجنة التحرير الذي انعقد بدار السلام في يولية سنة ١٩٦٦ بالآزمة المالية للجنة ، والأسباب السياسية التي وراء هذه الآزمة . وقد تبني هذا الاجتماع بعد الاصلاحات ، ومن أهمها اشراف السكرتير العام للمنظمة على الصندوق ، واعتبار السكرتارية التنفيذية للجنة جزءاً من السكرتارية العامة للمنظمة . ومع ذلك فإن لجنة التحرير هي الجهاز الوحيد من أجهزة المنظمة الذي له صندوق تمويل خاص ، وله سكرتارية خاصة ، ومقره بعيد عن مقر المنظمة ، بل إنه الجهاز الوحيد الذي تكون فيه العضوية مقصورة على عدد محدود من الدول الافريقية<sup>(١)</sup> .

هل نجح هذا الجهاز في أداء مهمته الخطيرة ؟ هذا ما سنحاول أن نجيب عنه حين نتناول في الفصل السادس من هذا الكتاب موضوع تصفية الاستعمار .

(١) أنظر دراسة محمود حسن فرغل - منظمة الوحدة الأفريقية وحرب التحرير - مجلة السياسة الدولية - العدد رقم ١٨ - أكتوبر سنة ١٩٦٩ صفحة ١٠٤ - ١٢٦ .

## الفصل الخامس

### المنظمة والمنازعات الدولية الأفريقية

المنازعات الدولية التي وقعت بين الدول الأفريقية وبعضها في مدى العشر سنوات الماضية كثيرة ومتنوعة، فمنها ماله جذور تمتد إلى فترة ما قبل قيام منظمة الوحدة الأفريقية، وازدادت حدة بعد قيام تلك المنظمة، ومنها منازعات وقعت بعد قيام المنظمة، ولكنها بقيت محلية ومحدودة الأثر لم يسمع عنها الرأي العام العالمي، ولم يكن لها صدى إلا في بعض المجلات المتخصصة، أو وكالات الأنباء التي أذاعت أخبار بعض الاشتباكات القبلية عبر الحدود الأفريقية، ومنها منازعات تحولت إلى اشتباكات مسلحة، وحروب جرت إليها دول أجنبية عن القارة، وكادت تتحول إلى حرب باردة.

وليس هدف هذا الفصل تقديم إحصاء كامل واف لجميع المنازعات الأفريقية، ولكن هدفه تحليل بعض المنازعات الكبرى التي حاولت منظمة الوحدة الأفريقية أن تتوسط فيها من أجل تسويتها تسوية سلمية من أجل استتباب السلام والأمن في القارة.

لذلك قسمنا هذا الفصل إلى خمسة مباحث، تناولنا في الأول منها النزاع بين الجزائر والمغرب بشأن الحدود بعد قيام المنظمة ببضعة أشهر، ثم خصصنا المبحث الثاني للخلاف بين الصومال من ناحية وكل من كينيا وإثيوبيا من ناحية أخرى. والمبحث الثالث تناولنا فيه الحرب الأهلية التي وقعت في جمهورية زائير (الكونغو سابقاً)، ونهضة المرتزقة.

والمبحث الرابع تصدينا فيه للحرب <sup>(٥)</sup> الأهلية الدامية التي كادت تؤدي إلى انفصال إقليم بيافرا عن جمهورية نيجيريا التي هي أكبر دولة في غرب أفريقيا . أما المبحث الخامس فقد عرضنا فيه لبعض <sup>(٦)</sup> المنازعات الثانوية ، وشرحنا دور المنظمة في معالجة كل نزاع منها . وتلك المنازعات الثانوية يجب ألا يستهان بها لأنها إذا لم تتم تسويتها منذ البداية فقد تتحول إلى منازعات كبرى تعرض أمن القارة للاضطراب .

وهناك منازعات واحتكاكات أخرى وقعت بين الدول الأفريقية ، واستطاعت المنظمة أن تقوم بدور إيجابي في تسويتها، إلا أننا لم نتعرض لها لأن مضابط المنظمة وقراراتها لم تتضمنها ، وقد تمت تسويتها عن طريق الدبلوماسية السرية ، أو عن طريق وساطة شخصية قام بها بعض زعماء القارة الأفريقية خلال اجتماعهم في مؤتمرات القمة .

## المبحث الأول

### النزاع المغربي الجزائري

إن نزاع الحدود بين الجزائر والمغرب يعود تاريخيا إلى عهود الإستعمار الفرنسي في الشمال الأفريقي، وترجع بعض الحجج التاريخية التي تستند اليها المطالب الإقليمية المغربية إلى منتصف القرن التاسع عشر .

في عام ١٨٤٥ وقعت معاهدة لا لمارنيا بين المغرب وفرنسا .  
والأخيرة كانت هي السلطة الاستعمارية المهيمنة منذ عام ١٨٣٠ سياسيا وإداريا وعسكريا على الإقليم الجزائري . ونصت المعاهدة المذكورة على تعيين تفصيلي للحدود الإقليمية السياسية بين الجزائر والمغرب ، ابتداء من سواحل البحر الأبيض المتوسط حتى المنطقة المسماة « ثنية السامي » كذلك حددت أسماء القبائل التابعة لكل من البلدين . وفيما يتعلق بمنطقة الصحراء المشتركة بين المغرب وإقليم الجزائر ، فلقد اقتضت المعاهدة على الإشارة إلى ممارسة سلطات البلدين لاختصاصات السيادة ، كل على رعاياه ، في تلك الصحراء .

واعتبرت قرى ايشي وفيجيج تابعة للمغرب ، وماعداها من القرى المحيطة تابعة للإقليم الجزائري . أما بالنسبة للأقاليم الواقعة جنوب تلك المناطق فلقد أعلنت المعاهدة أنه « بحكم واقعة خلو ذلك الإقليم الصحراوي من السكان ، فإن أية محاولة لوضع الحدود ستكون عديمة الجدوى » .

ومن ثم بسطت فرنسا تدريجيا سلطتها على مناطق الجنوب الصحراوية ، وفي سنة ١٨٩٩ احتلت القوات الفرنسية واحات توات ثم منطقة تندوف

( والتي عرف فيما بعد ثراء تربتها بخام الحديد ) . وهنا ظهرت ضرورة إبرام اتفاقية جديدة لتعيين الحدود بين اقليمي المغرب والجزائر .

وفي سنة ١٩١٢ لجأت السلطات الإستعمارية الفرنسية مرة ثانية إلى تعيين جديد للحدود يساعدها على التوسع الإقليمي فوضعت خط فارنييه ، كحدود بين ثنية الساسي ومنطقة كولومب بيشار . وفي سنة ١٩٢٨ اعترف سلطان المغرب بخط فارنييه كحدود إدارية وجمركية بين البلدين . والواقع أنه منذ سنة ١٩١٢ حيث تحولت المغرب ( مراکش ) إلى محمية فرنسية ، أصبح وادي دراع هو الحدود الواقعية والطبيعية في الجنوب ، ولكن لم يوجد أي خط معين متفق عليه كحدود بين كولومب بيشار ووادي دراع .

و حين أعلن استقلال المغرب عام ١٩٥٦ ، رفضت الحكومة المغربية الاعتراف بأي من هذه الاتفاقيات التاريخية المبرمة مع فرنسا ، فيما عدا اتفاقية لالامارنيا المبرمة في عام ١٩٠١ ، واتهمت الحكومة المغربية فرنسا بانتهاك الاتفاقية المذكورة بضمها لمنطقة كولومب بيشار دون أن تستشير مسبقاً سكانها . أما بالنسبة لمعاهدة سنة ١٩٢٨ والتي اعتبرت خط فارنييه حدوداً بين اقليمي المغرب والجزائر ، فإن الحكومة المغربية اعتبرتها غير ذات موضوع قانوني ، نظراً لكونها فرضت بالإكراه على سلطان مراکش في ظل نظام الحماية الفرنسية على البلاد .

ومن أجل تفهم حقيقة الموقف المغربي من قضية الحدود ، نفسياً ، يلزم دراسة التقاليد الفكرية المغربية القديمة ، والتي قامت على مفهوم شخصي وسياسي شعبي ، لا إقليمي جغرافي للحدود ، بمعنى أن الحدود المغربية يجب أن تخطط على أساس تواجد المجموعات البشرية التي تدين بالولاء السياسي والديني للسلطان المراكشي . وبالفعل ، ومنذ أواخر القرن الماضي ، طالب السلطان مولاي حسن بالسيادة على كل الأقاليم

التي يذكر سكانها اسمه في خطب أيام الجمعة في المساجد . وكانت سلطة الحكومة المغربية واضحة وفعالية على كل اقليمها فيما عدا المناطق الصحراوية الجنوبية، حيث لم تكن لتلك الحكومة سوى سيادة اسمية .

وتكونت منذ عام ١٩٥٦، واستقلال المغرب، لجنة مشتركة فرنسية مغربية من أجل تعيين الحدود بصفة نهائية إلا أن الجانب المغربي انسحب منها في عام ١٩٥٨ بعد أن اعترفت حكومة الرباط « بالحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية » كسلطة « شرعية وحيدة لها صلاحية التباحث مع المغرب حول قضية الحدود بين البلدين » . ومن جهة أخرى بدأ محمد الخامس ملك المغرب في اعلان مطالبته « باستعادة صحراء البلاد المغربية » وكان يقصد بذلك ضم أجزاء من الجنوب الغربي للاقليم الجزائري ، بالإضافة إلى موريتانيا . كذلك قدمت الحكومة المغربية احتجاجين شديديي اللمجة إلى الحكومة الفرنسية: الأول لأنها وافقت على منح امتيازات التنقيب في منطقة تندوف لشركة تعدين فرنسية ، والثاني بسبب التجارب النووية التي تقوم بها فرنسا في واحة ريجان بالصحراء المغربية الجزائرية .

وفي يوم ٦ يوليو سنة ١٩٦١ ، ابرم اتفاق سرى بشأن قضية الحدود بين الحكومة المغربية والحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية ، ولم تنشره حكومة الرباط إلا في ٢ سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، حينما اشتد النزاع على الحدود بين الدولتين .

وفي هذا الاتفاق السرى ، تبادل الجانبان التزامات سياسية صريحة ، كل منهما في مواجهة الآخر . فأكدت حكومة جلالة ملك المغرب مساندتها التامة غير المشروطة ودون تحفظ للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال السياسي والوحدة الوطنية . كما اعلنت « دعمها الكامل لموقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مفاوضاتها مع فرنسا ،

على أساس احترام السلامة الإقليمية الجزائرية، ومعارضتها بكل الوسائل لكل محاولة تجزئة، أو انقاص للأقليم الجزائري .

هذا عن الالتزامات السياسية المغربية تجاه الجزائر .

أما الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فقد قررت من جانبها أن المشكلة الإقليمية التي أثارها عدم تعيين الحدود بين البلدين بفعل المستعمر الفرنسي ، إنما ستجد حلها في مفاوضات لاحقة بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة . كذلك ألزمت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأن « الاتفاقيات والنسويات التي سوف تسفر عنها المفاوضات الفرنسية الجزائرية ، لن تنطرق إلى ما يتعلق بتعيين الحدود بين المغرب والجزائر » .

وأخيراً اتفق الجانبان على إنشاء لجنة مشتركة جزائرية مغربية « تجتمع في أقرب وقت ممكن من أجل دراسة حل مشكلة الحدود في ظل روح الاخاء والوحدة المغربية » .

وفضلاً عن هذا الاتفاق المذكور ، ارتبطت كلتا الدولتين بعد استقلالهما بمجموعة من المواثيق الدولية<sup>(١)</sup>، بموجبها تعهدت كل منهما بعدم استعمال القوة في فض ما قد يقع بينهما من منازعات أو خلافات .

ورغم ذلك كله، وعندما أعلن استقلال الجمهورية الجزائرية في يوليو سنة ١٩٦٢ ، حدثت تحرشات عسكرية بين قوات البلدين حول المراكز

---

(١) المعاهدات التي ارتبطت بكل من المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية هي : ميثاق جامعة الدول العربية ( المادة الخامسة ) وميثاق الأمم المتحدة ( الفقرة الثالثة من المادة الثانية ) وميثاق ادبس ابابا ( الفقرة الثانية من المادة الثالثة والمادة التاسعة عشرة ) .

المتنازع عليها في منطقة كولومب بيشار ، وذلك بعد أن حاولت قوات مغربية احتلال تلك المراكز على أساس أن جميع سكان تندوف يدينون بالولاء للملك الحسن الثاني ملك المغرب ، وأن السلطات الجزائرية قد قمت بالقوة بمظاهرات حدثت في تلك المنطقة للمطالبة بالانضمام إلى الإقليم المغربي .

وفي تلك الأثناء أرسل الملك الحسن الثاني وفدين متلاحقين إلى العاصمة الجزائرية من أجل تسوية النزاع ، إلا أن المسؤولين في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، آنذاك ، أجابوا بأن قضية الحدود لن تثار إلا بعد انتهاء انتخابات الجمعية الوطنية الجزائرية .

وفي أثناء زيارة رسمية إلى الجزائر ، في الفترة ما بين ١٣ و ١٥ مارس سنة ١٩٦٣ أثار الملك الحسن الثاني قضية الحدود ، وطلب إعادة النظر فيها ، وكانت وراء هذا الطلب عدة دوافع منها :

١ - إذا تم تعديل الحدود - حسب طلب المغرب - فسيكون من شأن هذا التعديل أن تكون الدولتان قد رسمتا الحدود بينهما من شواطئ البحر المتوسط إلى ثنية الساسي . أما الحدود الأخرى فلم يتفق عليها ، وإن كانت قد عقدت عدة بروتوكولات لتحديد بطريقتة عرفية ، لاسيما وأن ليس للمغرب حدودا مشتركة مع موريتانيا ، وكانت السياسة المغربية حينئذ ترى ضم موريتانيا إلى المملكة المغربية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منها .

٢ - المنطقة المتنازع عليها بين المغرب والجزائر غنية بالموارد الطبيعية وبخاصة مناجم الحديد .

٣ - كان الملك الحسن في حاجة إلى انتصار خارجي لتدعيم مركزه داخل البلاد، سواء على المستوى الشعبي، أو في نطاق المؤسسات الحاكمة هناك .

إلا أن الرئيس الجزائري آنذاك بن بيللا ، رأى تأجيل نظر المشكلة إلى ما بعد انتهاء انتخابات رئاسة الجمهورية ، وسريان الدستور الجزائري الجديد . ومنذ ذلك الحين ، توترت علاقات البلدين

وفي ١٩ سبتمبر ١٩٦٣ انضمت المملكة المغربية إلى منظمة الوحدة الأفريقية مع تقديم تحفظ معين يتعلق بمبدأ قدسية الحدود وجوهره ، هو ضرورة الحفاظ على الحدود القائمة وقت الاستقلال ، واحترام المجتمع الدولي المحيط بها تفاديا لصدامات كثيرة وحقنا للدماء .

ومن المعروف أن ذلك المبدأ قد أيده جميع رؤساء الدول الأفريقية في مؤتمر اديس ابابا التأسيسي للمنظمة الأفريقية القارية ، في مايو سنة ١٩٦٣ .

هذا التحفظ المغربي، والذي كان منبعا هو المطالب الإقليمية للحكومة المغربية آنذاك في مواجهة كل من موريتانيا والجزائر قد نصر على مايلي :

« ومن أجل تحقيق سلامة الأراضي المغربية والحفاظ عليها في نطاق حدودها الأصلية ، من المهم أن يكون معلوما أن هذا التوقيع على ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، لا يمكن أن يفسر على أنه اعتراف صريح أو ضمني بالأمر الواقع ، وهو ما رفضته دائما الحكومة المغربية ، أو على أنه تنازل عن السعي إلى الحصول على حقوقنا بواسطة الوسائل المشروعة التي في إمكاننا » .

## حرب الحدود بين الجزائر والمغرب :

في أواخر سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، توجهت قوات مغربية نحو جنوب تاجونيت ، ودخلت الإقليم الجزائري ، واحتلت يوم أول أكتوبر حاسي بيدا وتنجوب اللتين تقعان على بعد ٥٠٠ كم شمال شرقي تندوف .

هذه المناطق التي لا توجد بها سوى بعض الآبار وبعض النخيل ، كانت ذات أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة للسياسة المغربية في الشمال الغربي الأفريقي ، فمن ناحية تربط منطقتي كوالومب بيشار بتندوف ، ومن ناحية أخرى ، هي تقرب المغرب من أراضي موريتانيا التي كانت آنذاك مطمحاً للسياسة المغربية .

ولما اشتد التوتر بين الدولتين التقى وزيراً خارجية كل من الجزائر والمغرب في الخامس من أكتوبر سنة ١٩٦٣ من أجل وضع خطة لتسوية النزاع بين البلدين . وقد أسفرت محادثتهما عن إتفاقية تضمنت النقاط التالية :

١ - المواطنون في كل من الدولتين الموجودون في إقليم الدولة الأخرى ، وقيمون في المنطقة المتنازع عليها يتمتعون حق المرور عبر الحدود .

٢ - تتعهد الدولتان بعدم قيام أي من الطرفين بدعاية ضد الطرف الآخر ، وبؤكدان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما .

٣ - تتعهد الدولتان بالإمتناع عن اتخاذ أي إجراء أو تدبير عسكري ، من شأنه أن يضاعف خطورة الأزمة بينهما .

٤ - اتفق الطرفان على ضرورة التمهيد لإجراء مقابلة على مستوى القمة بين الملك الحسن والرئيس بن بيللا .

وعلى الرغم من هذا الاتفاق ، فقد وقعت بين الطرفين اشتباكات عسكرية فيما بين يومى ٨ و ٩ أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، واستطاعت القوات المغربية فى ١٤ أكتوبر أن تستولى على جزء من أراضى النزاع . ويرجع هذا النجاح العسكرى المغربى إلى عدة أسباب منها :

أولاً : الجيش المغربى كان أكثر تنظيمًا واستعداداً من الجيش الجزائرى .

ثانياً : الجيش الجزائرى كان متمركزاً على حرب العصابات دون الحرب النظامية ، والمنطقة المتنازع عليها منطقة صحراوية لا تصلح إلا للحرب النظامية .

ثالثاً : المنطقة المتنازع عليها كانت أقرب إلى تركز القوات المغربية منها إلى تركز القوات الجزائرية . فكانت عملية نقل الجيوش والمعدات أسهل بالنسبة للمغرب .

وفى منتصف شهر أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، وضحت صعوبة تلاقى وجهات النظر بين الجانبين . فالجزائريون يصرون على انسحاب القوات المتحاربة إلى مواقع ما قبل أول أكتوبر ، أى أن تنسحب القوات المغربية من حاسى ييدا ومن تنجوب ، والحكومة المغربية تتمسك بأن يتم انسحاب القوات من الجانبين على أساس المواقع المكنسية قبل اشتباكات ٨ أكتوبر ، وبمعنى آخر أن تحتفظ المغرب بحاسى ييدا وتنجوب .

ونتيجة لفشل هذه المحادثات ، ولعدم استطاعة الجزائريين استعادة حاسى ييدا وتنجوب ، قام هؤلاء بالاستيلاء على مركز مغربى على الحدود المشتركة بين البلدين فى ايش ، وإزاء تفاقم حدة الصراع بين الدولتين العربيتين ، بدأت مجهودات الوساطة الخارجية متمثلة فى مبادرات عربية جماعية وفردية ، ومبادرات أفريقية ، نجملها فيما يلى :

## مبادرة جامعة الدول العربية :

عندما تدهور الموقف بين الجزائر والمغرب، قرر الأمين العام لجامعة الدول العربية عقد دورة غير عادية لمجلس الجامعة . وقد انعقد المجلس في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٣ وأصدر بالإجماع القرار ٤٠ / ١٩٣٤ والذي « دعا حكومتى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية إلى وقف إطلاق النار فوراً » .

وفي اليوم التالي أصدر مجلس الجامعة القرار ٤٠ / ١٩٣٥ الذى تضمن ما يأتى :

أولاً : دعوة الحكومتين الشقيقتين إلى سحب قواتهما المسلحة إلى مراكزها السابقة لبدء الاشتباك المسلح ، على ألا يؤثر ذلك فى الخلاف القائم حول الحدود .

ثانياً : تأليف لجنة وساطة من رؤساء وفود لبنان وليبيا وتونس والجمهورية العربية المتحدة مع رئيس المجلس والأمين العام لاتخاذ ما يقتضيه حسم النزاع بين البلدين الشقيقتين بالطرق السلمية .

ثالثاً : دعوة حكومتى البلدين الشقيقتين إلى تقديم كافة التسهيلات اللازمة، كي تقوم هذه اللجنة بمساعيها على أكمل وجه وفى أسرع وقت .

رابعاً : المبادرة إلى وقف الحملات الصحفية والإذاعية ، ضماناً لإيجاد جو يسر للجنة مهمتها .

إلا أنه فى ٢١ أكتوبر أعلن وزير خارجية المغرب أن دولته لا تستطيع أن توافق على ما جاء فى قرار مجلس الجامعة ، وبالذات ما يتعلق بسحب القوات المسلحة المغربية إلى مراكزها السابق للاشتباك ، لأن البقاع التى

احتلتها القوات المغربية هي أرض مغربية ، وهكذا فشلت المبادرة العربية الجماعية في حل النزاع القائم بين الدولتين حول الحدود .

### المبادرات الدبلوماسية العربية :

تلك المبادرات كثيرة ومتنوعة، نذكر منها مبادرة من الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، إذ وجه دعوة إلى رئيسي الدولتين المتنازعتين مقترحا عقد مؤتمر قمة في ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٣ بمدينة بنزرت . ولكن كلا من الرئيسين رفضا قبول هذه الدعوة ، لذلك تقدم الرئيس التونسي بمبادرة أخرى فخواها عقد مؤتمر لوزراء خارجية كل من تونس والمغرب والجزائر ، ويكون انعقاده في مدينة تونس في ٢٨ أكتوبر ، ولم تقبل كذلك . ثم هناك مبادرة من الرئيس السوري الذي قدم وساطة بلاده لتسوية النزاع في ١٦ أكتوبر، وتلا ذلك مبادرة عراقية في صورة وفد وصل إلى الجزائر في ١٨ أكتوبر عارضا خدماته الودية لتسوية النزاع ، ثم مبادرة الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٠ أكتوبر، وجاءت في صورة خطاب موجه إلى رؤساء دول المغرب الثلاث ، وإلى ملك ليبيا مقترحا عقد مؤتمر قمة خماسي يعقد بمدينة تونس إلا أن تلك المبادرات التي قامت بها الدبلوماسية العربية الفردية منافسا بعضها بعضاً ، لم تنجح ولم تلق أى قبول من دولتي النزاع .

### المبادرة الدبلوماسية الأفريقية :

اتخذت المبادرة الأفريقية صوراً متعددة ، منها أن الرئيس الغاني نكروما ذهب إلى المغرب في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، ومنها ذهب إلى الجزائر محاولا التوفيق بين الدولتين، ولكنه لم يوفق . ثم قام الإمبراطور هيلاسلاسي بزيارة للمغرب يصحبه وزير خارجية بلاده كنيما يفرو ، وكان هذا الوزير هو السكرتير العام المؤقت لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وبعد

انتهاء زيارتهما للمغرب توجها إلى الجزائر ، عسى أن تقبل الدولتان  
المتنازعتان عقد دورة إستثنائية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية .  
وبالفعل طالبت الحكومة الجزائرية رسمياً من سكرتارية منظمة الوحدة  
الأفريقية تطبيق مضمون المادة الثانية عشرة من ميثاق أديس أبابا، والتي  
تنص على عقد دورة إستثنائية لمجلس وزراء المنظمة حين تنشأ أزمة طارئة.  
وبناء على طلب إحدى الدول الأعضاء في المنظمة ، إلا أن الحكومة  
المغربية رفضت هذا الإقتراح .

وهنا اتجه الامبراطور هيلاسلاسي في جهوده التوفيقية إتجاهها آخر،  
إذ اقترح عقد إجتماع مصالحة في إقليم دولة ثالثة بعيدة عن الخلاف .  
ولكن الدولتين المتنازعتين رغم قبولهما لمبدأ عقد المؤتمر ، فقد اختلفتا  
على تحديد مكان إنعقاده، وعندئذ اقترح موديبو كيتا رئيس جمهورية مالي  
في ذلك الوقت ، أن ينعقد المؤتمر في باماكو عاصمة بلاده . ووافق طرفا  
النزاع على ذلك (١) :

وانعقد مؤتمر القمة في باماكو في الفترة ما بين ٢٨ و ٣٠ أكتوبر سنة  
١٩٦٣ ، مؤلفاً من رؤساء دول كل من الجزائر والمغرب ومالي وأثيوبيا .  
وتوصل هذا المؤتمر إلى إصدار قرار يتضمن النقاط التالية :

- ١ - إيقاف إطلاق النار ابتداء من يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٣ .
- ٢ - تشكيل لجنة عسكرية تتألف من ضباط جزائريين ومغربيين  
وأثيوبيين وماليين ، تتولى تعيين منطقة تجرد من السلاح بين الدولتين .

---

Wild P.B. "The Organization of African Unity and the (١)  
Algerian - Moroccan Berde Conflict: A Study of New  
Machinery for Peace keeping and for the Peaceful settlement  
of disputes among African States International organization.  
vol. 20, No. 1 (Winter 1966).

٣ - تعيين مراقبين من أثيوبيا ومالي يتولون ضمان أمن وحياة تلك المنطقة .

٤ - مطالبة منظمة الوحدة الأفريقية بإنشاء لجنة تحكم لتحديد المسؤولية عن بدء العمليات الحربية بين الجزائر والمغرب ، ودراسة مشكلة الحدود بنعمق ، وتقديم مقترحات إيجابية للطرفين لتسوية النزاع نهائيا .

٥ - انتهاء أية دعاية معادية من أحد الطرفين ضد الآخر ، ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٦٣ ، واحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

وأعاد البيان المشترك الصادر في ختام أعمال مؤتمر القمة الرباعي في باماكو ، تأكيد مبدأ عام من مبادئ العلاقات الدولية السلمية ، وهو ضرورة تسوية جميع المنازعات التي قد تقع بين الدول الأفريقية ، بواسطة المفاوضات (١) .

وعلى الرغم من اتفاق باماكو المذكور ، عادت الاشتباكات المسلحة بين الدولتين ، واحتلت القوات المغربية منطقة فيجيج الجزائرية مرة أخرى .

وفي ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٣ انعقدت الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية ، واستمع هذا المجلس إلى وجهة نظر المغرب إذ شرح مندوبها كيف أن الجزائر قد تعهدت بمناقشة مشكلة الحدود في اتفاق تم بين الملك الحسن والسيد فرحات عباس رئيس الحكومة

(١) Rerhanykun Andemicael Peaceful settlement among African States : Roles of the United Nations and the Organization of African Unity—A United Study, New York 1972. pp.

الجزائرية المؤقتة، وأُبرم يوم ٦ يوليو سنة ١٩٦١، إلا أن الجزائر تجاهلت هذا التعهد بعد استقلالها، وأشار إلى تدخل دولة ثالثة في النزاع، ورغم أنه لم يصرح باسمها إلا أنه كان يقصد الجمهورية العربية المتحدة التي كانت تعضد بالفعل الموقف الجزائري في النزاع. إذ قدمت مصر مساعدات عسكرية في صورة طائرات، ومعونة فنية للحكومة الجزائرية، ولم تستعمل الجزائر المساعدات المصرية بصورة مباشرة في حربها مع المغرب، إلا أن ذلك كان عاملاً أساسياً في إعادة توازن القوى بين الدولتين المتنازعتين على الحدود.

أما مندوب الجزائر فقد أبرز وجهة نظر بلاده، وأكد أن اعتداءات المغرب ترجع إلى يوليو سنة ١٩٦٢، تنفيذاً لسياسة توسعية إقليمية على حساب جاراتها من الدول. وذكر أن سياسة بلاده تستند إلى مبدأ احترام الحدود التي وضعتها الدول الاستعمارية، وهو المبدأ الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر القمة الأفريقي الذي انعقد في مايو سنة ١٩٦٣. وأضاف إلى ذلك قوله بأن تعهد الجزائر بالمفاوضة عقب الاستقلال لتسوية مشكلة الحدود في عام ١٩٦١، إنما قد تم نتيجة لضغط مغربي سياسي وعسكري، فرض على الجزائر في فترة من أقسى فترات كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي.

وتم الاتفاق أخيراً على تشكيل اللجنة الخاصة التي يناط بها أمر حل النزاع بين الدولتين، وتم الاتفاق على تأليفها من كل من إثيوبيا ومالي والسنغال وساحل العاج والسودان وتنزانيا (وكانت تسمى حينئذ تنجانيقا).

والقرار الذي بموجبه انشئت تلك اللجنة قد وضع مبدأين هامين:

المبدأ الأول - يقضي بوجوب تسوية الخلافات التي تقع بين الدول

الأفريقية في إطار افريقي . وهذا المبدأ يؤكد الإقليمية الدولية التي اعترف بها ميثاق الأمم المتحدة ، وأكدها في أحكام المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة التي تقول : « ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً ، مادامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها . . . » .

المبدأ الثاني - يقرر أنه بداخل القارية الأفريقية التي تقضى بفض الخلافات الأفريقية داخل التنظيمات الأفريقية ، توجد كذلك إقليمية عربية مغربية لا يجوز إغفالها . ويستخلص ذلك من العبارات التي وردت في القرار سالف الذكر والصادر عن الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء منظمة الوحدة ، من نحو . . . الدول الشقيقة . . . وحلول تسوية بين الأشقاء . . .

والاعتراف بتلك الإقليمية العربية يعني جواز قيام المنظمات الإقليمية الدولية داخل إطار المنظمة القارية الأفريقية ، ويعني كذلك رغبة منظمة الوحدة الأفريقية في عدم احتكار عملية فض المنازعات الأفريقية ، واعترافها بإمكانية فض المنازعات الأفريقية في إطار المنظمات الإقليمية الدولية القائمة فعلاً كجامعة الدول العربية ، أو التي قد تقوم مستقبلاً من نحو تنظيم خاص تنشئه دول المغرب العربي مثلاً . والقيد الوحيد الذي تفرضه منظمة الوحدة الأفريقية في ذلك الشأن، هو أن تكون التنظيمات أو الهيئات التي تتولى تسوية المنازعات منشقة من القارة الأفريقية ولا يكون في عضويتها دول أو هيئات أجنبية عن القارة الأفريقية .

هذا ، وقد اجتمعت اللجنة المسكفة بفض النزاع الجزائري - المغربي

في أيديجان فيما بين ٢ و ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٣ ، ثم اجتمعت مرة ثانية في باماكو فيما بين ٢٤ و ٢٧ يناير سنة ١٩٦٤ .

وفي تلك الاثناء توقف اطلاق النار بالفعل بين الجانبين ، وعندما انعقد مؤتمر القمة الغربي الأول في القاهرة في يناير سنة ١٩٦٤ ، حدث اتصال مباشر بين رئيسي الدولتين المغربيتين المتنازعتين ، كانت نتيجته ابرام اتفاق جديد بينهما في ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٤ بشأن تداير انتهاء القتال . فنص الاتفاق على انسحاب القوات المتحاربة حول الحدود المشتركة للبلدين إلى ما بعد ٧ كيلومترات من المواقع التي احتلت يوم أول أكتوبر سنة ١٩٦٣ واعتبرت منطقتي حاسي ييدا وأم العشار No Man's Land .

كما تقرر تبادل الأسرى بين الجانبين الجزائري والمغربي .

وعندما اجتمع مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته الثانية بمدينة لاجوس بنيجيريا فيما بين ٢٤ و ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ ، كان البند التاسع من موضوعات جدول اعماله تحت عنوان : « تقرير اللجنة الخاصة يبحث النزاع بين الجزائر والمغرب على الحدود » . وقد ناقش المجلس هذا الموضوع وأصدر القرار ( م/و/١٨ ) ، وكان أهم ما تضمنه أن المجلس :

( ا ) أحيط علماً بتقرير اللجنة .

( ب ) يعبر عن رضائه عن عمل اللجنة الخاصة بالعلاقات بين المغرب والجزائر .

( ج ) يعبر عن الارتياح والشكر للملك الحسن الثاني ملك المغرب

والرئيس أحمد بن ييللا رئيس الجزائر لما بذلاه من جهد في البحث عن حل أفريقي للخلاف بين البلدين .

( د ) يقترح أن يقوم اتصال مباشر بين اللجنة ولجنة وقف إطلاق النار .

وفي مارس سنة ١٩٦٤ انسحبت القوات الجزائرية من مركز مغربي على الحدود المشتركة ، كما اتفق الجانبان على أن تكون مرتفعات فيجيج و ايش مناطق منزوعة السلاح .

وتكرر مضمون القرار ( م . و / ١٨ ) سالف الذكر ، بعبارات تكاد تكون واحدة في القرار ( م . و / ٣٧ ) الصادر أثناء الدورة العادية الثالثة لمجلس وزراء الخارجية ( لمنظمة الوحدة الأفريقية ) المنعقدة بالقاهرة في يوليو سنة ١٩٦٤ ، وفي القرار ( م . و / ٥٤ ) الصادر من مجلس وزراء الخارجية في جلسته العادية السابعة المنعقدة في أديس أبابا فيما بين ٣١ أكتوبر و ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٦ ...

أما في دورة كينشاسا التي انعقدت في سبتمبر سنة ١٩٦٧ فلم يبحث مجلس وزراء خارجية الدول الأفريقية موضوع الخلاف المغربي الجزائري ، لأن اللجنة الخاصة بالعلاقات بين المغرب والجزائر لم تكن قد اجتمعت بعد إجتماعها في مدينة طنجة في يوليو سنة ١٩٦٧ ، إذ طلبت الجزائر تأجيل إجتماعها بسبب الظروف التي كانت تمر بها الأمة العربية في هذه الفترة نتيجة للعدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية .

وإذا كانت اللجنة سالفه الذكر لم تسفر أعمالها عن نتيجة إيجابية صريحة ، فإنها على الأقل قد أسهمت في تحقيق الأمن والسلام السائدين في الوقت الحاضر على الحدود فيها بين المغرب والجزائر .

## تسوية النزاع المغربي الجزائري :

في الفترة ما بين ١١ و ١٥ يناير سنة ١٩٦٧ ، دارت محادثات في الرباط بين الرئيس الجزائري بومدين والملك الحسن الثاني ملك المغرب من أجل إنهاء الأزمة القائمة، وانتهت المحادثات بتوقيع معاهدة تضامن وتعاون بين البلدين في أفران، وكان مضمون تلك المعاهدة هو الأسس العامة للعلاقات الجزائرية المغربية في صورتها الودية الجديدة .

وطبقاً لنصوص هذه المعاهدة اتفق الجانبان على تكوين لجان مشتركة فنية وسياسية، تكلف في المستقبل بالتنفيذ العملي لإبرام التعاون بين البلدين في « شتى الميادين » . كما أعلنت الدولتان ، ممثلتين في الرئيس بومدين والملك الحسن ، التزامهما بعدم استخدام القوة في علاقاتهما ، وبعرض قضائيهما ونزاعاتهما على لجان مؤقتة للتحكيم والتوفيق .

والملاحظ أن هذا البند الأخير في المعاهدة ، وإن كان لا ينطبق في معناه على نزاع الحدود الجزائرى المغربى ، إلا أنه كان يمثل نجاحاً أو استبعاداً ضمناً لمبدأ إلتهاء الجزائر والمغرب ، وهما من الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية ، إلى اللجنة الخاصة بالتوفيق والوساطة والتحكيم ، والتي أنشأتها منظمة الوحدة الأفريقية كجهاز قضائى لتسوية المنازعات التى قد تنشأ بين أعضاء المنظمة .

وعند عودته إلى بلاده ، أعلن الرئيس هوارى بومدين أن معاهدة أفران، إنما تمثل صفحة جديدة في علاقات الجزائر بالمغرب ، كما أنها تحدد نهاية مرحلة سيطرت عليها الأحداث العصبية بين البلدين .

وخلال عام ١٩٦٩ ، ظهرت بوادر تحسن أخرى في الموقف العام

للعلاقات بين البلدين ، وكان أهمها إعادة فتح مركز الحدود في فيجيج ، وفي ٢٧ مايو سنة ١٩٧٠ ، اجتمع في مدينة تلمسان بالجزائر رؤساء الدول الثلاث في المغرب العربي بالإضافة إلى الرئيس الموريتاني مختار ولد داداه ، واتفقت الجزائر والمغرب أثناء مؤتمر القمة الرباعي هذا ، على تشكيل لجنة فنية لرسم الحدود بينهما بطريقة نهائية ، وذلك على أن يكون الخط المعين مطابقاً للحدود القديمة المتوارثة بحكم الأمر الواقع منذ أيام الإدارة الاستعمارية الفرنسية ، وبذلك اعترفت الحكومة المغربية بأن منطقة تندوف إنما تتبع الاقليم الجزائري . وكذلك قررت الدولتان تكوين لجنة جزائرية مغربية مشتركة تكلف بدراسة وسائل الاستغلال المشترك للثروات المعدنية في كارا جيلة .

وانتهى النزاع على الحدود بين المغرب والجزائر ، انتهاء رسمياً ، عندما أعلن الملك الحسن الثاني أمام مؤتمر القمة الافريقي الذي انعقد بمدينة الرباط في سبتمبر سنة ١٩٧٢ ، أن الدولتين قد توصلتا إلى تسوية نهائية للنزاع السياسي الاقليمي بينهما .

كيف نستطيع أن نحكم على الدور الحقيقي الذي قامت به منظمة الوحدة الافريقية في تسوية هذا النزاع الخطير ؟

قال بعض إن منظمة الوحدة الافريقية قد نجحت في التقريب بين أطراف النزاع حيث اخفقت جامعة الدول العربية ، وهذا من حيث هو يعتبر إنتصاراً للمنظمة الافريقية التي كانت قد قامت منذ بضعة أشهر ، بينما جامعة الدول العربية كانت قائمة منذ نحو عشرين عاماً . ويقول هذا البعض أيضاً إن انعقاد مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورة غير عادية ، وقبول كل من الجزائر والمغرب للاحتكام إلى هذا الجهاز ، وأن يبدى كل منهما وجهة نظره أمام هذا الجهاز ، واستمرار هذا المجلس

في متابعة أعمال اللجنة المكلفة بتسوية هذا الخلاف ، ثم إعلان ملك المغرب بانتهاء الخلاف أمام مؤتمر القمة الافريقي التاسع ، ثم إصدار مؤتمر القمة لقرار يسجل تسوية الخلاف ويهيئ الاطراف بها<sup>(١)</sup> . كل ذلك يؤكد أن المنظمة قامت بالدور الرئيسى في تسوية النزاع الجزائرى المغربى من بدايته إلى نهايته .

وقال بعض آخر ، إن دور المنظمة الافريقية في تسوية هذا الخلاف مبالغ فيه كثيراً ، لأن المبادرة الاولى صدرت من إمبراطور أنيوليا بالتعاون مع رئيس دولة مالى ، والخلاف تم تسويته باتصالات مباشرة فيما بعد بين ملك المغرب ورئيس جمهورية الجزائر ، وأن التضامن بين دول المغرب العربى تغلب على التضامن بين الدول العربية ، وعلى التضامن بين الدول الافريقية ، وكان أساساً للتسوية ، وإن كانت محاولة الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة في التوفيق قد فشلت في أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، فإن التسوية عندما تمت فإنها قد تمت على أساس مبادئ نادى بها الرئيس بورقيبة ، وهو اتفاق بين دول شمال أفريقيا العربية الأربع ( تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا ) على استغلال ثروات الصحراء الكبرى جماعة ، وخاصة الثروة المعدنية فيها .

والحقيقة فيما نرى تقع بين هذين الرأيين ، وذلك أن منظمة الوحدة الافريقية قامت بدور لا يمكن أن يستهان به في تسوية النزاع ، إلا أنه كان دوراً ثانوياً ، فنلاحظ أولاً أن مبادرة إمبراطور أنيوليا استمدت قوتها السياسية من منظمة الوحدة الافريقية رغم حداثة قيامها ، لأن المؤتمر التأسيسى للمنظمة قد انعقد في مدينة أديس أبابا ، ولأن الإمبراطور

(١) أنظر القرار م/ق ٩/٦٨ .

انتخب رئيساً للمؤتمر ، ولأن وزير خارجية أثيوبيا عين سكرتيراً مؤقتاً للامانة العامة لتلك المنظمة ، إلى حين إختيار السكرتير الإداري الجديد .

ونلاحظ ثانياً أن الدول المتنازعة قبلت الإشتراك في الدورة الإستثنائية لمجلس وزراء المنظمة ، بينما رفضت هذه الدول الالتجاء إلى جامعة الدول العربية . ويرجع ذلك إلى أن منظمة الوحدة الافريقية كانت أكثر موضوعية في النزاع بالنسبة لجامعة الدول العربية التي كانت خاضعة إلى حد ما لتأثير مصر المتحالفة مع الجزائر . وبمعنى آخر فإن الجو السياسي داخل منظمة الوحدة الافريقية كان أكثر ملاءمة لتسوية النزاع من الجو السياسي داخل جامعة الدول العربية .

ولا شك أن عدم الالتجاء إلى مجلس الأمن من قبل أطراف النزاع قد ساعد منظمة الوحدة الافريقية على القيام بدور إيجابي في هذا النزاع . فالجزائر كانت تفضل الإلتجاء إلى المنظمات الاقليمية ، سواء منها جامعة الدول العربية ( حيث التأييد المصري ) ومنظمة الوحدة الافريقية حيث تأييد معظم الدول الافريقية لمبدأ احترام الحدود القائمة ، في حين أن المغرب الذي كان يعرف ضعف مركزه عند اللجوء إلى المنظمات الاقليمية ، فإنه كان يريد الالتجاء إلى مجلس الأمن أملاً في مساندة كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن هاتين الدولتين أفهما المغرب أنه ليس من مصلحته الإلتجاء إلى الأمم المتحدة ، وهذا يعني أنها سوف لا تسانده هناك . أما الاتحاد السوفيتي فعلى الرغم من أنه ساعد الجزائر عسكرياً ، فإنه لم يشجع على عرض القضية على مجلس الأمن . وبسبب ما لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من مصلحة في عدم عرض النزاع على مجلس الأمن بقي الخلاف

محسوراً في نطاقه الاقليمي (١)، واستطاعت منظمة الوحدة الافريقية أن تقوم بتسويته .

وعلى ذلك فإن منظمة الوحدة الافريقية - في رأينا - نجحت في تسوية هذا النزاع ، كما انها استطاعت أن تستفيد من جميع الظروف التي أحاطت بالاشتباك المسلح بين الجزائر والمغرب لتثبت وجودها ، وتفرضه على الرأي العام الافريقي والدولي .

(١) مصلحة هاتان الدولتان مصدرها اتفاقية الهدنة التي أبرمت بينهما في اغسطس سنة ١٩٦٣ في صورة اتفاقية حظر التجارب القوية التي اعتبرت أول خطوة نحو انتهاء الحرب الباردة فلم يكن من مصلحة اي منهما التصادم علنا أمام مجلس الأمن .

## النزاع الصومالي الاثيوبي والكينى

تختلف قضية الحدود الصومالية اختلافاً بينا عن أى نزاع أفريقى آخر حول الحدود القائمة . فالحكومة الصومالية طالبت بإعادة النظر فى جميع مناطق حدود الدولة الصومالية ، وذلك طموحاً منها إلى ضم جزء من منطقة جيبوتى فى ساحل عفار وعيسى ( الصومال الفرنسى سابقاً ) ثم منطقة أوجادين فى الجنوب الشرقى لاثيوبيا ، وكذلك منطقة الإقليم الشمالى الشرقى فى كينيا . وترتكز المطالب الإقليمية الصومالية على اعتبارات قومية وعنصرية وثقافية بالمعنى الواسع ، وتمثل كلها فى القبائل الصومالية المنتشرة فى أنحاء تلك الدول المجاورة للصومال . ولذلك فإن المطالب الصومالية تمتد ليس فقط إلى الأقاليم التى تسكنها غالبية من الصوماليين ، بل أيضاً إلى المناطق التى تزايدها القبائل الصومالية الرحل بحثاً عن المراعى . وقضية الحدود الصومالية إنما تتكون من شقين أساسيين هما : النزاع الصومالى الاثيوبي ، والنزاع الصومالى الكينى . هذا مع العلم بوجود خلاف ثالث أيضاً بين الحكومة الصومالية والسلطات الحاكمة فى ساحل عفار وعيسى ( الصومال الفرنسى ) ، إلا أن الخلاف الأخير يعتبر قضية من قضايا تصفية الإستعمار ، ولذلك نركز فى هذا المبحث على دراسة النزاعين الأولين .

### أولاً - النزاع الصومالى الاثيوبي

إن نزاع الحدود بين الصومال واثيوبيا ، هو نزاع تاريخى قديم ، يرجع إلى عهد ما قبل إنشاء جمهورية الصومال فى أوائل أعوام الستينات ،

كما يجد أصوله في نزاعات الحدود العديدة التي ثارت بين القوى الإستعمارية الأوروبية من جانب، وإمبراطورية أنيوريا من جانب آخر، والتي اقتطعت أوصال إقليمها الساحلية.

### الخلفية التاريخية للنزاع<sup>(١)</sup> :

بظهور الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقي نتيجة لشق قناة السويس، وافتتاحها للملاحة في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩، بدأت عملية التكايل الإستعماري الأوروبي على تلك المنطقة الحيوية الهامة في قلب العالم، ففي عام ١٨٨٧ احتلت بريطانيا العظمى شرق القرن الأفريقي كله، كما اتخذت فرنسا لنفسها محمية في ميناء جيبوتي؛ ودخلت إيطاليا السباق الإستعماري فاستولت على ما تبقى من سواحل المنطقة. ولم تخل عملية التوزيع الإقليمي هذه من منازعات سياسية، واصطدامات عسكرية انتهت بإبرام العديد من المعاهدات.

ففي ٢ فبراير سنة ١٨٨٨ تم اتفاق بريطانيا وفرنسا بشأن مصالحهما في بلاد الصومال، على أن يكون الحد الفاصل بين مناطق نفوذهما ممتداً بين جيبوتي وهرر. وفي ٢ مايو سنة ١٨٨٩ أبرمت معاهدة أوتشالي التي جعلت أنيوريا كلها منطقة نفوذ إيطالية. وفي يناير سنة ١٨٩٠ أعلنت إيطاليا رسمياً تأسيس مستعمرة أريتريا بعد أن تسلمتها من الشركة البريطانية لشرق أفريقيا. ومن جهة أخرى أبرمت أنيوريا معاهدتين مع إيطاليا في سنة ١٨٩٧، سنة ١٩٠٧ حول رسم الحدود بين إقليمي البلدين في منطقة القرن الأفريقي. كذلك عقدت أنيوريا معاهدة مع بريطانيا العظمى في

(١) أنظر في هذا الشأن مجلة السياسة الدولية والحلاف الصومالي الأنثوني الكيني - قسم

سنة ١٨٩٧، وبمقتضاها أعادت بريطانيا إقليم الهند الصومالي إلى إثيوبيا. وفي سنة ١٩٠٦، وافق الامبراطور الإثيوبي منليك الثالث على معاهدة ثلاثية عقدت بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا تعترف فيها بريطانيا وفرنسا بحقوق إيطاليا في شرق أفريقيا، وحق بريطانيا في الإشراف على منطقة بحيرة تانا، وحق فرنسا في إنشاء خط حديد جيبوتي — أديس أبابا، وحق إيطاليا في الاستيلاء على منطقة تقع بين مستعمرتي أرتيريا والصومال الإيطالي، عمليات التسوية والمساومة هدمت التي تمت بين القوى المتصارعة في المنطقة كانت انعكاساً طبيعياً لثقل هذه القوى النسبي في السياسة الأوروبية.

وانتت فترة ما بين الحربين العالميتين، في منطقة القرن الأفريقي، بصراع استعماري أطرافه إيطاليا الفاشية وبريطانيا وفرنسا. وعلى الرغم من انضمام أنجوليا إلى عضوية عصبة الأمم في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٣، فإن القوات الإيطالية قامت بغزو أراضي إثيوبيا، وأعلن موسوليني في أول مايو سنة ١٩٣٦ ضم إثيوبيا إلى إيطاليا مع إدماج منطقة أوجادين في الصومال الإيطالي، ولكن هذا الانتصار لم يدم طويلاً، حيث هزمت إيطاليا بدخول القوات البريطانية أديس أبابا في سنة ١٩٤١، ووضعت أوجادين تحت الإدارة العسكرية البريطانية. وفي أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية أصبحت ٩٠٪ من المناطق التي يسكنها الصوماليون في «القرن الأفريقي» فيما عدا جيبوتي، خاضعة لنظام حكم واحد هو الاحتلال العسكري البريطاني، وكان هذا من العوامل المباشرة التي أيقظت المشاعر القومية لدى الصوماليين جميعاً، بصرف النظر عن انتماءاتهم الرسمية إلى دول عديدة في المنطقة.

وحاولت بريطانيا أن تستغل فكرة «الصومال الكبير»، لكي تبسط نفوذها عليه، ومن هنا جاء اقتراح أرنست ريفين وزير الخارجية البريطاني

في عام ١٩٤٦ ، بتجميع كل الاقاليم التي يمكنها ضمها اليون ووضعتها تحت الوصاية البريطانية<sup>(١)</sup> ، إلا أن لهذا الاتجاه لاقى معارضة شديدة من جانب القوى الكبرى والصغرى المعادية والحليفة على السواء ، وتراوحت المعارضة بين اقتراح فرنسا بعودة الحكم الإيطالي إلى الصومال الإيطالي ، وبين اقتراح الولايات المتحدة بوضع الصومال تحت الوصاية الدولية .

فانتقلت المشكلة إلى الأمم المتحدة بعد أن قدمت أثيوبيا مذكرة إلى مؤتمر السلام بباريس تطالب فيها بعودة المناطق التي فقدتها في ارتيريا وفي الصومال الإيطالي . وقررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مايو سنة ١٩٤٦ ضم ارتيريا إلى أثيوبيا في اتحاد فيدرالي . وفي ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يقضى بأن تنال الصومال استقلالها بعد فترة عشر سنوات توضع خلالها تحت نظام الوصاية الدولية ، وتولى إيطاليا إدارتها خلال تلك الفترة . ونظراً لامتناع أثيوبيا عن التعاون مع إيطاليا في تعيين الحدود بينها وبين الصومال ، قامت بريطانيا وبالتفاه مع أثيوبيا ، قبل تسليم الصومال ( البريطاني ) إلى الإدارة الإيطالية ، برسم خط الحدود بين الصومال وأثيوبيا ، وأسمته الخط الإداري المؤقت . ولم تعترف أثيوبيا قط بذلك الخط كحدود سياسية دائمة بينها وبين الإقليم الصومالي ، كما رفضت أثيوبيا قبول ممثلين للصومال في مفاوضات الحدود ، وانكرت وجود أية اتفاقات للحدود يمكن اتخاذها أساساً للمفاوضات .

وأصدرت الجمعية العامة عدة قرارات بشأن قضية الحدود الصومالية ، كان أهمها القرارات الآتية :

١ - أصدرت الجمعية العامة قراراً في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ يوصي

(١) خطاب ارنست بيفن وزير الخارجية البريطاني أمام مجلس العموم يوم ٤ يونيو سنة ١٩٤٦ .

بتعيين الحدود بين الأقاليم الصومالية تحت الوصاية من جهة ، وأثيوبيا من جهة أخرى عن طريق المفاوضات الثنائية بين الأطراف المعنية<sup>(١)</sup> .

٢ — أصدرت الجمعية العامة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ قراراً خاصاً بمسألة الحدود بين إقليم الصومال البريطاني ، وبين أثيوبيا بحث الطرفان على المفاوضات المباشرة<sup>(٢)</sup> .

٣ — أصدرت الجمعية العامة في ١٥ ديسمبر ١٩٥٥ قراراً يدعو إلى الإسراع في حل النزاع<sup>(٣)</sup> .

٤ — قرار الجمعية العامة الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٧ ، والذي دعا الحكومتين الإيطالية والأثيوبية إلى تسوية نزاع الحدود قبل إعلان استقلال الصومال<sup>(٤)</sup> .

٥ — قرار الجمعية العامة الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ، والذي أوصى الأطراف المعنية باللجوء الى التحكيم لحل النزاع<sup>(٥)</sup> .

٦ — قرار الجمعية العامة في ١٣ فبراير سنة ١٩٥٨ الذي أعاد التأكيد على ضرورة حل النزاع وفقاً للأساليب السامية التي أوصى بها قرار ١٤ ديسمبر ١٩٥٧ .

ورغم كل تلك القرارات المذكورة للجمعية العامة للأمم المتحدة في

---

(١) قرار الجمعية العامة رقم ٣٩٢ (الدورة الخامسة) .

(٢) قرار الجمعية العامة رقم ٨٥٧ (الدورة التاسعة) .

(٣) قرار الجمعية العامة رقم ٩٤٧ (الدورة العاشرة) .

(٤) قرار الجمعية العامة رقم ١٠٦٨ (الدورة الحادية عشرة) .

(٥) قرار الجمعية العامة رقم ١٢١٣ (الدورة الثانية عشرة) .

محاولتها لتسوية قضية الحدود الصومالية ، بين أثيوبيا وإيطاليا ، ظلت المشكلة دون حل ، حتى يوم اعلان استقلال الصومال .

### تطورات النزاع بعد استقلال الصومال :

في أول يوليو سنة ١٩٦٠ أعلن استقلال دولة الصومال ، مكونة من أقاليم الصومال البريطاني ، والصومال تحت الوصاية الإيطالية . ونشأت الدولة الجديدة مثقلة بمشكلة الحدود التاريخية ، واجتاحتها شعاع قومية جارفة لا تعترف بمبدأ الإبقاء على الأوضاع الإقليمية القائمة كما هي . ومنذ الشهور الأولى في حياة الدولة الصومالية ، ظهر التدهور الشديد في علاقاتها بأثيوبيا ، وبدأت تحرشات الحدود بين البلدين ، فوجه مؤتمر رؤساء الدول الأفريقية المنعقد في مونروفييا في مايو سنة ١٩٦١ نداء إلى رئيس الصومال وإمبراطور أثيوبيا بأن يلجأ إلى المفاوضات من أجل تسوية خلافات الحدود بينهما ، إلا أن الحملات الدعائية العدائية المتبادلة استمرت ، وكذلك تزايدت حوادث الحدود بين الدولتين .

وأرسل إمبراطور أثيوبيا في تلك الفترة مذكرة شديدة اللهجة إلى الحكومة الصومالية يتهمها فيها بالتدخل في شئون أثيوبيا الداخلية ، مما يتنافى مع قواعد القانون الدولي ومبادئ التنظيم الدولي المرعية . ومن جهة أخرى أبدى الإمبراطور استعداد له لمحادثات مباشرة لتسوية المشكلة .

واقد بدأ اهتمام منظمة الوحدة الأفريقية بمشكلة الحدود الصومالية منذ اللحظة الأولى لإنشاء هذه المنظمة القارية ، وذلك بحكم واقعة انعقاد المؤتمر التأسيسي للمنظمة في أديس أبابا ، عاصمة أثيوبيا أحد أطراف المشكلة ، في يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٦٣ . وأمام ذلك المؤتمر أوضح كل من

رئيس الصومال ورئيس وزراء أثيوبيا ، الأسس النظرية لموقف كل منهما في نزاع الحدود بينهما .

وكانت أهم نقاط خطاب الرئيس الصومالي هي مايلي (١) :

« لقد اثبت التاريخ أن أهم عائق جدى يقف أمام الوحدة الأفريقية نابع من وجود حدود مصطنعة فرضتها الدول الإستعمارية الكبرى على مناطق شاسعة من القارة الأفريقية - فأصبح هناك مجتمعات كانت مندوجة أصلا ، ثم أصبحت مشتتة ، وغدت أراضيها ممزقة ، لاشيء سوى خدمة المصالح الأجنبية . . . إن اتباع سياسة إبقاء أوضاع الحدود على ما هي عليه هو موقف انهزامي ، وينم عن افتقار إلى الشجاعة اللازمة لمواجهة المشاكل الأفريقية . . . إن المشكلة الصومالية تتلخص فيما يلي : أن طول خط الحدود الحالية ، وذلك خلافا لما هو عليه الحال فيما يخص أية مشكلة حدود في أفريقيا ، كما فرضه علينا الاستعماريون ، يخترق <sup>(٢)</sup> للمراعى تعد بحكم التقاليد العتيقة ملكا لسكاننا الرحل . إن هذه المشكلة فريدة في نوعها إذا علمنا أنه لا توجد أية دولة أخرى في أفريقيا مقسمة <sup>(٣)</sup> كلما على طول خط حدودها تقسيما يفصل الشعب بعضه عن بعضه على هذا النحو . . . إن الشعب الصومالي أمة بكل معاني الكلمة ، بالإضافة إلى إيمانه بدين واحد . . . وطالما بقي ما يقرب من مليون ونصف من الصوماليين مازالوا يعيشون في مناطق خاضعة لإدارة بريطانيا وأثيوبيا وفرنسا ، ولن يقدر <sup>(٤)</sup> الشعب الصومالي على النمو في شكل متناهي متكامل في مجموعته . . . إن الصوماليين <sup>(٥)</sup> الذين يعيشون تحت حكم الأثيوبيين والفرنسيين ايشاركون سكان الحدود الشمالية في كينيا رغبتهم الملحة

(١) ألقى نص خطاب الرئيس الصومالي في مؤتمر ادبيس ابايا (مايو سنة ١٩٦٣) بمجلة

السياسة الدولية . السنة السادسة عدد ١٩ يناير سنة ١٩٧٠ - ص ٢٣٠ .

للوحدة الصومالية... وأن حالة القلاقل والاضطراب الراهنة لن تقضى،  
بل ستزداد إلى أن تتم تسوية عادلة للمشكلة... .

وأنهى رئيس الصومال خطابه بالمطالبة بتطبيق مبدأ حق تقرير  
المصير على الصوماليين الموجودين في شمال كينيا وشرق أثيوبيا وجيبوتي،  
وأعلن أن حكومته ستمثل للحكم الذي يصدره هؤلاء الصوماليون.

أما أهم نقاط خطاب رئيس الوزراء الأثيوبي في مؤتمر اديس أبابا،  
فهي كما يلي (١):

« الحقيقة الأولى : هي أن الحدود التاريخية لأثيوبيا ( إمبراطورية  
الحبشة ) كانت تمتد من البحر الأحمر إلى المحيط الهندي ، متضمنة بذلك  
جميع الأراضي التي تقع بين البحرين . . . الحقيقة الثانية : لا توجد أية  
دلالة في التاريخ عن وجود دولة صومالية أو أمة صومالية . . . وخلال  
القرن التاسع عشر عندما شرع الإستعماريون الأوروبيون في اقتسام  
أفريقيا ، فإن أثيوبيا بالرغم من فقدتها كامل سواحلها وأريتريا والصومال  
وغيرها من المناطق التي اقتطعت منها ، قد قاومت وحملت شعار الكفاح  
من أجل استقلال أفريقيا . . . كانت أثيوبيا أولى الدول التي أبدت  
استقلال الصومال الفوري ، ولم تثر جميع هذه المجادلات العنيفة إلا بعد أن  
حصلت الصومال على استقلالها . إذ ما كادت تستقل حتى أثارت على  
الفور حملة ضخمة تستهدف تحقيق توسع في رقعة الأرض الصومالية على  
حساب أثيوبيا وكينيا . . . وكما صرح فخامة رؤساء دول مدغشقر وغانا  
ونيجيريا ، إذا اضطررنا إلى إعادة رسم خريطة لأفريقيا على أساس الدين  
والجنس واللغة ، فستختفي دول كثيرة من الوجود . »

وهكذا كانت وجهة النظر الاثيوبية في ذلك المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الافريقية ، تتمثل في الإبقاء على الاوضاع الاقليمية الراهنة في منطقة القرن الافريقي ، حفاظا على وحدة اراضي دول المنطقة ، وحقنا للدماء . وكان الرأي الغالب اثناء انعقاد المؤتمر هو استبعاد النظر في قضية الحدود الصومالية ، فأجريت محادثات جانبية بين الصومال واثيوبيا ، ولكنها لم تسفر عن أية نتيجة ايجابية .

وانفجر الموقف على الحدود بين اثيوبيا والصومال طوال شهرى يناير وفبراير عام ١٩٦٤ ، وحدثت اشتباكات عسكرية شديدة بين قواتهما المسلحة .

وفي ٨ فبراير ، بعث الامبراطور هيلا سلامي برسالة الى جميع رؤساء الدول الافريقية يوضح فيها ملابسات حالة الطوارئ المعلقة على حدود بلاده ، وبذلك أدخل الامبراطور الاثيوبي الرأي العام الافريقي في القضية ، وتبادلت الحكومتان الاثيوبية والصومالية مذكرات احتجاج شديدة اللهجة ، وأرسل الرئيس المصري رسالة إلى رئيس جمهورية الصومال وإلى امبراطور اثيوبيا يقترح عليهما حقنا للدماء أن يعرضا الأمر على منظمة الوحدة الافريقية ، وقيل للجانبين ذلك ، وبعثت كل من اثيوبيا والصومال بمذكرة إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، وطالبت اثيوبيا بتطبيق المادة الثانية عشرة من ميثاق اديس ابابا ، والتي تنص على عقد دورة غير عادية لمجلس وزراء المنظمة في الاحوال الاستثنائية ، وتمسكت المذكرة الاثيوبية بمبدأ عدم المساس بالوضع الراهنة للحدود الافريقية ، بينما طلبت المذكرة الصومالية بتطبيق حق تقرير المصير للصوماليين .

وعرض الحلاف الصومالى الاثيوبي على مجلس وزراء خارجية الدول الافريقية حين كان منعقدا بمدينة السلام في دورة غير عادية

في ١٥ فبراير سنة ١٩٦٤، وذلك لبحث موضوع الاضطرابات التي وقعت حينئذ في تنجانيقا، وانتهز المجلس فرصة انعقاد هذا الاجتماع الاستثنائي لبحث موضوع النزاع على الحدود بين اثيوبيا والصومال، فاستمع إلى البيانات التي أمدى بها مندوبو الدولتين، ثم أصدر قراراً تضمن ثلاثة مبادئ هامة في الفقه الدولي الأفريقي وهي:

(أولاً) جميع المنازعات الأفريقية يجب أن تتم تسويتها عن طريق المفاوضات أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم. وذلك وفقاً لأحكام الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من ميثاق أديس أبابا.

(ثانياً) وحدة أفريقيا تتطلب أن يكون السعي لإيجاد حل لجميع المنازعات بين الدول الأعضاء في نطاق منظمة الوحدة الأفريقية قبل كل شيء.

(ثالثاً) يجب على المنظمة أن تعمل على خلاق الجو الملائم الذي يمكن أن يؤدي إلى مثل هذه التسوية السلمية.

وبعد أن وضع القرار تلك الأصول الفقهية، تضمن الاقتراحات التالية<sup>(١)</sup>:

١ - دعا بحزم حكومتى اثيوبيا والصومال إلى أن تصدر كل منهما أوامرها بوقف إطلاق النار فوراً، كما دعاها إلى الامتناع عن جميع الأعمال العدوانية.

٢ - أوصى حكومتى اثيوبيا والصومال باتخاذ الإحرامات التي تكفل وضع نهاية للحملات التي تنطوي على استفزاز، أو اهانة الأخرى عن طريق جميع وسائل الإعلام.

٣ - دعا حكومتي إثيوبيا والصومال إلى الدخول في مفاوضات لإيجاد  
تسوية سلمية للنزاع القائم بينهما .

٤ - دعا جميع الدول الافريقية التي لها بعثات دبلوماسية أو قنصلية  
في إثيوبيا والصومال إلى أن تبذل كل منها ما في وسعها للمعاونة على تنفيذ  
وقف إطلاق النار .

٥ - قرار إدراج هذا النزاع في جدول أعمال الدورة العادية التالية  
لمجلس وزراء التي كان قد تقرر أن تت عقد في لاجوس في ٢٤ فبراير  
سنة ١٩٦٤ ، وذلك بغية الوصول إلى حل سلمي ودائم .

هذا وفي الدورة العادية لمجلس وزراء خارجية الدول الافريقية  
المنعقد بـلا جوس في الفترة ما بين ٢٤ و ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ ، بحث المجلس  
النزاع على الحدود بين إثيوبيا والصومال ، وأصدر قراراً أهم ما جاء  
فيه هو<sup>(١)</sup> :

- مذكراً بالقرار ٣ / ٢ ( الدورة غير العادية لمجلس الوزراء ) .

- مهتماً بحكومتى إثيوبيا والصومال لإصدارهما الأوامر فوراً بوقف  
إطلاق النار .

- ملاحظاً بارتياح أن شعوراً أخوياً يتسم بالنهاون قد قام بين البلدين .  
- مـمـلاً بذلك الوصول إلى حل سلمي ودائم طبقاً للفقرة الرابعة من  
المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

- حريصاً على تدعيم التقدم الذي أمكن إحرازه في السعي إلى مثل هذا  
الحل السلمي :

١ - يؤكد القرار ما أصدرته الثورة غير العادية لمجلس الوزراء قرار ٢/٣ بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٦٤ المتضمن الفقرات العاملة (١، ٢، ٣، ٤).

٢ - يطلب من حكومتى أثيوبيا والصومال الإبقاء على الأمر الذى صدر بوقف إطلاق النار ، وعدم الاستمرار فى الأعمال العدائية التى تخلته ، والامتناع عن أى عمل من شأنه أن يعرض وقف إطلاق النار للخطر .

٣ - يطلب من حكومتى أثيوبيا والصومال أن تدخلتا فى أقرب وقت ممكن فى مفاوضات مباشرة ، بقصد الوصول إلى حل سلمى لنزاع الحدود .

٤ - يطلب منهما أن يقدمتا تقريراً عن نتيجة مفاوضاتهما إلى المؤتمر القادم لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية .

إلا أن القتال استمر بين قوات البلدين ، وذلك حتى أوائل إبريل سنة ١٩٦٤ حين أعلنت الحكومة الصومالية أوامرها إلى جميع قواتها النظامية بإيقاف أى معارك على الحدود . وفى تلك الأثناء قام الرئيس السودانى إبراهيم عبود بأول مبادرة أفريقية فردية فى مجال محاولات إنهاء القضية الصومالية . واجتمع بالفعل أطراف النزاع فى الخرطوم عاصمة السودان فى أواخر شهر مارس سنة ١٩٦٤ ، وأجريت المفاوضات بينهما بحضور الرئيس السودانى ، وانتهت بإصدار بيان مشترك فى ٣ مارس سنة ١٩٦٤ تضمن عدة مبادئ كان أهمها :

١ - تأكيد القرارات الصادرة من مؤتمر مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية فى دار السلام .

٢ - التمسك بإيقاف إطلاق النار .

٣ - إنشاء منطقة منزوعة السلاح بين الدولتين ، وذلك بانسحاب جزئى من جانب القوات الصومالية والاثيوبية لمدى خمسة عشر كيلو مترا .

٤ - إدراك العلاقة الوثيقة بين العدوان العسكرى المادى، والعدوان المعنوى ، أو الحرب النفسية ، ومن ثم ضرورة إيقاف كل دعاية مضادة بين الدولتين .

وفى ١٢ أبريل سنة ١٩٦٤ ، انتهت من مهمتها اللجنة الصومالية الاثيوبية المشتركة المكلفة بمراقبة تنفيذ اتفاقية الخرطوم فيما يتعلق بإنشاء منطقة منزوعة السلاح على طول منطقة الحدود بين البلدين ، وتم توقيع إتفاقية مشتركة بذلك فى مدينة كركر .

وانعقدت الدورة الأولى العادية لرؤساء الدول والحكومات الافريقية فى الفترة ما بين ١٧ و ٢١ يوليو سنة ١٩٦٤ بالقاهرة ، وأصدر الرؤساء قرارا عاما بشأن نزاعات الحدود على المستوى الأفريقى ككل أعلن فيه ضرورة حل تلك المنازعات أيا كانت ظروفها وملابسات تعييتها ، على أساس من مبدأ احترام الحدود القائمة فى وقت اعلان الاستقلال<sup>(١)</sup> ، وذلك تطبيقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من ميثاق أديس أبابا . وكانت الصرمال هى الدولة الوحيدة التى اعترضت على مضمون هذا القرار أثناء انعقاد المؤتمر المذكور . ورغم ذلك ، تقرر خلال انعقاد مؤتمر القمة الافريقى بالقاهرة ، سحب القضية الصومالية الاثيوبية من جدول أعمال المؤتمر ، وذلك على أساس أن الصومال وأنيريبا قد استطاعتا

---

(١) قرار مؤتمر القمة الأفريقى رقم ١٦ فى دورته العادية الأولى بالقاهرة .

وضع أسس لتسوية الخلاف بينهما في مؤتمر الخرطوم ، وكان أهمها  
بطبيعة الحال تحديد منطقة مجردة من السلاح .

ثم انعقد مؤتمر القمة الأفريقي في دورته العادية الثانية بأكرا  
في أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، وتخللته مفاوضات ثنائية بين الصومال واثيوبيا  
أدت إلى إبرام اتفاق بينهما يتعلق أساساً بإيقاف كل الدعايات المضادة  
بين البلدين ، ابتداء من ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٥ . إلا أن اتفاق إكرا  
هذا لم يفلح في إيقاف الحملات النفسية المعادية التي استمرت في القيام بها  
صحافة وإذاعة البلدين ، وظلت العلاقات الصومالية الاثيوبية متوترة إلى  
حد بعيد ، ولكن دون أن تبدى إحدى الدولتين رغبتهما في إنهاء تمثيلها  
الدبلوماسي مع الأخرى .

### تحسن العلاقات الصومالية الاثيوبية :

ظهرت بوادر التحسن في علاقات البلدين بعد انتخابات الرئاسة  
الصومالية التي جرت في يونيو سنة ١٩٦٨ ، وأوصلت الدكتور عبد الرشيد  
شارماركي إلى رئاسة الجمهورية في البلاد ، وبلغ التحسن في علاقات  
البلدين إلى حد قيام ابراهيم عجال رئيس وزراء الصومال الجديد حينئذ  
بزيارة رسمية لاثيوبيا في سبتمبر سنة ١٩٦٨ . وصدر تصريح مشترك من  
البلدين ينص على مايلي :

١ — العودة إلى العلاقات الطبيعية الودية بين البلدين .

٢ — تنمية التعاون الثقافي والفني بين البلدين ، وتسوية مشاكل  
المتسلكات العامة والحفاصة على الحدود ، والتي كانت معلقة منذ احتدام  
نزاع الحدود بين البلدين في عام ١٩٦٤ .

٣ - موافقة حكومة أثيوبيا على رفع حالة الطوارئ في مناطق الحدود المجاورة للصومال في هود واولجادين، والتي دامت أكثر من أربع سنوات (١).

وفي أبريل سنة ١٩٦٩، تم توقيع اتفاق تجاري بين الصومال وأثيوبيا، وساد الهدوء النسبي في مناطق الحدود المشتركة بين البلدين . هذا وقد قوبلت سياسة المصالحة التي اتبعتها حكومة عجمال تجاه الصومال ، بمعارضة شديدة من جانب الشعب الصومالي باعتبارها مهددة لحق تقرير المصير للصوماليين في كل من كينيا وأثيوبيا ، غير أن البرلمان الصومالي وافق على هذه السياسة بعد مناقشة حامية ، وقد بررت حكومة عجمال هذه السياسة بأنها تكتيك جديد يمكنها من تحقيق هدفها بوسائل سلمية، وبعد أن تبين لها أن سياسة القوة المسلحة تلاقى عبثا ثقلا على ميزانيتها. فضلا عن عدم حصولها على تأييد دولي أو قاري أفريقي .

وكان من نتائج الاتجاه التهادي الجديد، أن اغتيل الدكتور عبدالرشيد شارماركي في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٩ ، مما أثار المخاوف من انفجار أزمة الحدود مرة أخرى .

إلا أن مجلس قيادة الثورة الجديد برئاسة الجنرال محمد سياد بري أصدر بيانا يؤكد فيه حق الصوماليين في تقرير مصيرهم القومي، ثم التزام النظام الصومالي الجديد باتمام الوحدة الصومالية عن طريق المفاوضات والوسائل السلمية .

وعندما انعقد مؤتمر القمة الأفريقي الأخير في أديس أبابا في مايو

---

(١) أنظر نص التصريح الصومالي الاثيوبي المشترك (مقديشيو ٨ فبراير ١٩٦٨) في مجلة السياسة الدولية - السنة السادسة - عدد ١٩ يناير سنة ١٩٧٠ . ص ٢٤٥ .

سنة ١٩٦٣ ، حدثت مواجهة دبلوماسية بين أثيوبيا والصومال<sup>(١)</sup>. وكان هدف الوفد الصومالي إثارة الموضوع بأى ثمن أمام مؤتمر وزراء الخارجية ومؤتمر الرؤساء فى أديس أبابا ، كما كان هدف الوفد الأثيوبى تثبيط محاولات إدراج الموضوع فى جدول أعمال المؤتمر ، لأن إدراجها — كما ترى أثيوبيا — اعتراف بوجود خلاف على حدود الدولة الأثيوبية . وبعد احتدام النقاش بين الجانبين ، أكد مؤتمر الرؤساء قراره بتشكيل لجنة للتوفيق بين الصومال وأثيوبيا ، تضم ممثلى نيجيريا وليبيريا والسنغال والسودان والكاميرون وتنزانيا وموريتانيا وايسوتو لتسوية الخلاف بين البلدين .

وأخيراً ، هناك خلاف فكري حول قيمة الدور الذى قامت به منظمة الوحدة الأفريقية ، فىرى بعض أن المنظمة لم تقم بدور فعال ، ولذلك مازال النزاع قائماً ، ويخشى أن يتفجر الموقف فى أية لحظة فتقع اشتباكات جديدة بين الدولتين . كما أن المنظمة فشلت فيما نجحت فيه مساعى دولة صديقة ، وهو وقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة ، بل إنها كانت أحياناً تجتنب بحث الموضوع ، أو تعجز عن الوصول إلى قرار موضوعى بشأنه .

ولكن يرى بعض آخر أن المنظمة الأفريقية إن لم تكن نجحت فى تسوية النزاع تسوية نهائية ، فقد نجحت فى تجميد الموقف مما ساعد أطراف النزاع على التفاوض خارج إطار المنظمة ، ويسر ذلك كون هذه الأطراف أعضاء فى المنظمة الأفريقية مما سهل عملية التقريب بينها ، كذلك ساعدت

(١) أحمد ابو شادى — خريطة الوحدة الأفريقية بعد عقدها الأول ، والسياسة الدولية —

هذه العضوية المشتركة في المنظمة ، بعض الدول الصديقة مثل السودان على بذل وساطتها الحميدة لتسوية النزاع .

يضاف إلى هذا أن هدف المنظمة ليس تسوية المنازعات ، بقدر ما هو منع وقوع اشتباكات مسلحة بين أعضائها ، والعمل على استتباب السلام بين دول القارة الأفريقية ، ولذلك تمسكت منظمة الوحدة الأفريقية بمبدأ قدسية الحدود القائمة وقت إعلان استقلال الدول الأفريقية .

### ثانيا : النزاع الصومالي الكيني :

إن العامل المباشر الرئيس وراء النزاع الصومالي الكيني حول الحدود ، يمكن في التنقل المستمر والتحركات الدائمة للقبائل الصومالية التي تعيش على الرعى بين مناطق حدود الدولتين . ومن ثم طالبت الحكومة الصومالية بضم أجزاء من أقاليم الدولة الكينية تقع في شمال شرقها ، ويطلق عليها « إقليم الحدود الشمالية » ، إلى أقاليم جمهورية الصومال .

### التطور التاريخي للنزاع الصومالي الكيني :

دخلت الإدارة البريطانية الاستعمارية في بلاد كينيا ، في عام ١٨٩٥ . ومنذ لحظة توقيع البروتوكول الأنجلو الإيطالي في عام ١٨٩١ الذي عين الحدود بين إقليم كينيا وإقليم الصومال الإيطالي ، بدأت مخاوف الحكومة البريطانية من ظاهرة التغلغل المتزايد للقبائل الصومالية في شمال كينيا ، ولذلك اتخذت سلطات الاستعمار البريطاني في كينيا منذ عام ١٩٠٢ العديد من الإجراءات التنظيمية استهدفت الحد من تحركات الرعاة الصوماليين عبر حدود الإقليمين . وفي عام ١٩٢٤ أبرم اتفاق بريطاني إيطالي جديد بموجبه انتقلت منطقة جوبا الكينية إلى إيطاليا ، وضمت إلى

إقليم الصومال الإيطالي، مما أدى إلى طوفان جديد من القبائل الصومالية في منطقة شمال شرق كينيا .

والواقع أن السياسة الاستعمارية البريطانية في كينيا كانت من أهم الأسباب التي بلورت إحساس صوماليي كينيا بالتفرد القومي والتميز الذاتي كأمة تتكامل مع سائر صوماليي « القرن الأفريقي » ، حتى سنوات الأربعينات ظل صوماليو « إقليم الحدود الشمالية » بكينيا يخضعون لنظم إدارية مختلفة عن النظم المطبقة على سائر أنحاء الأقاليم الكينية ، مما أدى إلى تعميق آثار العزلة الاجتماعية والنفسية التي عاش فيها صوماليو كينيا .

وعندما اقترح وزير الخارجية البريطاني أرنت بيفن في عام ١٩٤٦ إقامة « الصومال الكبير » الذي يضم شتات القومية الصومالية المبعثرة في أنحاء « القرن الأفريقي » ، توجهت أنظار صوماليو كينيا إلى البلد الذي أوشك أن يكون جمهورية الصومال المستقلة . وفي عام ١٩٥٩ مثلت عناصر صومالية إقليم الحدود الشمالية في المجلس التشريعي الكيني وذلك في إطار نظام الحكم الذاتي المتدرج الذي منحه بريطانيا للبلاد آنذاك . ومنذ أول عام ١٩٦٠ ، حيث أصبح إعلان استقلال الصومال (الإيطالي والصومال البريطاني مندمجين معا في دولة واحدة) ، وشيك الحدوث ، تصاعدت النزعة القومية الانفصالية لدى صوماليي كينيا . وكان من أهم مظاهر ذلك ، إنشاء حزب صومالي في كينيا في يوليو سنة ١٩٦٠ هو « الحزب التقدمي لشعب إقليم الحدود الشمالية » . وكانت على رأس مبادئ برنامجها السياسي انفصال الإقليم الشمالي الذي تقطعه أغلبية صومالية ، وضمه إلى جمهورية الصومال المستقلة . كذلك تكونت مجموعة أخرى من الأحزاب الصغيرة في كينيا ذات نزعة قومية صومالية صرفة ، ونادت بنفس المبادئ الانفصالية .

وتبلورت النزعة الانفصالية في شمال شرق كينيا في سبتمبر سنة ١٩٦١ أثناء انعقاد المؤتمر التأسيسي لوضع أول دستور للدولة الكينية، في نيروبي حيث انسحب ممثلو السكان الصوماليين من المؤتمر بعد أن طالبوا بتطبيق حق تقرير المصير القومى بالنسبة لسكان مناطق الحدود الشمالية . وعندما دعا صوماليو كينيا إلى الاشتراك في انتخابات المجلس التشريعى للبلاد في فبراير سنة ١٩٦٢ ، قاطع هؤلاء العملية الانتخابية برمتها خشية أن يعتبر اشتراكهم هذا اعترافاً منهم بالوضع القائم ، أو بانتهاهم الدائم إلى كينيا<sup>(١)</sup> .

وفي مارس سنة ١٩٦٢ ، بدأت الأحزاب الصومالية في الاقليم الشمالى لكينيا تدخل جديداً في نزاع الحدود، فأصدرت بياناً تطالب باتحاد اقليمهم مع جمهورية الصومال ، وأهم ما جاء في بيان مارس سنة ١٩٦٢ ما يلى<sup>(٢)</sup> :

« . . . نحن الأحزاب السياسية لمنطقة الحدود الشمالية في كينيا ، لن نسمع لآى كائن أفريقى أو أوربى أن يتحكم في مصيرنا، ويكفيننا ما لاقيناه من فرقة وانقسام عن اخوتنا منذ زمن طويل . فكلنا أعضاء في أمة صومالية واحدة، نتحدث اللغة الصومالية من خليج عدن إلى شمال كينيا، والإسلام تراثنا والرعى حرفتنا . . . والأسلوب الإدارى الوحيد الذى يصلح لنا هو الإدارة الصومالية التى مركزها الآن فى مقديشيو، وستتحد معها . . . » ولقد كتب الحاكم البريطانى لمحمية شرق أفريقيا فى عام ١٩٠٥ يقول : « إذا كان من الممكن فصل المناطق التى يسكنها الصوماليون ، فمن

(١) المرجع السابق ص ٦٥ .

(٢) أنظر نص بيان الأحزاب الصومالية فى الاقليم الشمالى لكينيا ( مارس سنة ١٩٦٢ )

و مجلة السياسة الدولية - السنة السادسة - عدد ١٩ يناير سنة ١٩٧٠ - ص ٧٢٨ - ٢٢٩ .

المستحسن تشكيل حكومة منفصلة لهم على أساس أنهم يختلفون من حيث الدين والظروف الاقتصادية والطبيعية عن باقي أقاليم كينيا . . . . .  
وفي أواخر عام ١٩٦٢ انعقد مؤتمر دستوري كيني جديد في لندن وتقرر في ختام أعماله ، إنشاء « لجنة مستقلة » مكونة من عناصر عسكرية نيجيرية وكندية وكلفت بإجراء استفتاء للرأي العام في إقليم الحدود الشمالية . وتم ذلك بالفعل في نوفمبر سنة ١٩٦٢ ، وأعلنت اللجنة أن النسبة الغالبة من سكان الإقليم يطالبون بانفصال إقليمتهم وضمه سكانيا وأرضيا إلى جمهورية الصومال .

ومع مطلع عام ١٩٦٣ ، بدأ النزاع يمتد بين الجمهورية الصومالية من ناحية والسلطات الكينية والحكومة البريطانية من جهة أخرى . ففي يناير سنة ١٩٦٣ اعترضت حكومة الصومال على قيام السلطات البريطانية والسلطات الكينية بإعادة تخطيط الحدود الداخلية بين أقاليم ومناطق كينيا ، والتي طبقت على إقليم الحدود الشمالية ، وبنت اعتراضها على أساس أن هذه العملية قد أجريت دون احترام لمطالب شعب الإقليم بالانفصال عن كينيا ، ووجهت الحكومة الصومالية مذكرة إلى الحكومة البريطانية تقترح فيها عقد مؤتمر لتهيئة الانفصال لإقليم الحدود الشمالية عن كينيا في تاريخ لا يتعدى نهاية شهر يناير سنة ١٩٦٣ . وهنا أكدت الحكومة البريطانية للحكومة الصومال ، وذلك على سبيل التسوية أو المراوغة ، أنها سوف ترجع إليها قبل أي إتخاذ أي قرار نهائي بشأن مستقبل إقليم الحدود الشمالية فيما قبل إعلان قيام الدستور الكيني . كذلك أعلن وزير المستعمرات البريطاني . دنكان ساندز ، في مارس سنة ١٩٦٣ أن الحكومة البريطانية قررت إصدار نظام الحكم الذاتي في كينيا على أساس أن المناطق التي تسكنها غالبية من الصوماليين ستصبح إقليماً سابعاً منفصلاً عن كينيا ، يطلق عليه اسم الإقليم الشمالي الشرقي .

وإزاء رفض الحكومة البريطانية تطبيق مبدأ حق تقرير المصير القومى للصوماليين فى شمال كينيا ، قطعت حكومة الصومال علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا فى يوم ١٨ مارس سنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup> ، وأصدرت الحكومة الصومالية كتيباً تحت عنوان « مصير إقليم الحدود الشمالية ، لتوضيح موقفها هذا ، وكان أهم ما جاء فيه ما يلى :

« . . . لماذا تصرفت الحكومة البريطانية على هذا النحو المخالف لمبدأ حق تقرير المصير ؟ إن التفسير الوحيد الذى يمكن استخلاصه من ذلك التصرف هو : أولاً ، أن المصالح الأنانية التى لدى الحكومة البريطانية فى كينيا ( مثل الإبقاء على القاعدة العسكرية ) هى التى دفعت بها إلى محاولة القضاء على جميع الحقوق التى قد تبدو مناهضة لهذه المصالح . ثانياً أن الحكومة البريطانية مازالت خاضعة لميولها إلى التسامح والتماون مع الحكيم الحالى فى أثيوبيا ، وذلك على حساب الشعب الصومالى ، وهو ميل لا يستبعد ارتباطه بانتهاكات سياسية واسعة مرتبطة بمصالح عدة دول غربية أخرى . ثالثاً أن الحكومة البريطانية قد انتهت إلى أن مصالحها ستخدمها حالة التوتر والنزاع فى « قرن أفريقيا » . فالحكومة البريطانية قديماً وحديثاً مسئولة عن سلوك وسياسات تجاه الشعب الصومالى ، والمقاطعات التابعة له كان من أثرها أن أصبح « قرن أفريقيا » يسوده حالة تآزم ونزاع سياسى ضار بالعلاقات بين الجمهورية الصومالية والدول المجاورة لها . . .

أما وجهة نظر كينيا فى مسألة إقليم الحدود الشمالية هذا ، فقد بدت واضحة فى المذكرة التى قدمها وفد كينيا أمام مؤتمر رؤساء الدول

---

(١) أنظر نص مذكرة الحكومة الصومالية على أثر قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا ( مارس ١٩٦٣ ) فى المرجع السابق ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

والحكومات الأفريقية المنعقد في أديس أبابا في مايو سنة ١٩٦٣، وكان هو المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية. وبدأت المذكرة الكينية<sup>(١)</sup> بالتركيز على دور الحكم الاستعماري البريطاني في كينيا، في تمجيد الفوارق القبلية في الدين واللغة والثقافة. فكان الصوماليون طبقاً لقانون «الأفريقي الأصلي» يعرفون كقناة منفصلة عن باقي الشعوب الأفريقية، كما كانت الرقابة على حركة التنقل إلى إقليم الحدود الشمالية شديدة، وبالتالي قللت من امكانيات اندماج قبائل هذا الإقليم مع سائر الشعوب الأفريقية في كينيا، ونتج عن ذلك استسلام الصوماليين لهذا (الاستعمار العقلي) فأدى هذا إلى نمو عداوة قبلي، وأصبح هؤلاء الصوماليون يرون أنفسهم مختلفين في الجنس عن سائر الشعوب الأفريقية، فرفضوا فكرة الاندماج الوطني لتكوين أمة واحدة في كينيا، وأخذوا يسمعون للانضمام إلى إخوانهم من القبليين عبر الحدود في الجمهورية الصومالية... ثم تقول المذكرة:

«إن التجانس القبلي والثقافي واللغوي مع مواطني جمهورية الصومال هي الأساس الوحيد الذي يستمين به الانفصاليون الصوماليون في كينيا للمطالبة بانتقال إقليم الحدود الشمالية من كينيا إلى الصومال... إن محاولة إنشاء دول أفريقية جديدة على أسس التجانس القبلي والديني تعد جريمة في حق أفريقيا وسلاحاً خطيراً للغاية لهدم التضامن الأفريقي...»

ولقد كانت هذه المذكرة الكينية شديدة اللهجة، وكان محورها الأساسي أن إقليم الحدود الشمالية هو جزء لا يتجزأ من كينيا، وسيظل كذلك

---

(١) أنظر نص مذكرة وفد كينيا في مؤتمر أديس أبابا (مايو سنة ١٩٦٣) في المرجع السابق ص ٢٢٣ - ٢٢٥.

كما تضمنت المذكرة رأياً محدداً قاطعاً في مطالبة حكومة الصومال لكينيا بإجراء استفتاء في إقليم الحدود الشمالية ، فكينيا ترفض رفضاً باتاً تطبيق مبدأ حق تقرير المصير بشأن الصوماليين الموجودين بها، وتردد المذكرة الكينية في ذلك الشأن عبارة جومو كينيا تا التي أعلنها إلى صوماليي كينيا في عام ١٩٦٢ « ارحلوا اتم وجمالكم واذهبوا إلى الصومال » . وأخيراً اختتم الوفد الكيني مذكرته أمام مؤتمر أديس أبابا بالعبارة التالية :

« إننا في كينيا لن نتخلى عن شبر واحد من أرضنا للقبليين الصوماليين وهذا أمر لا رجوع فيه . . . ، وهكذا تركزت وجهة النظر الكينية في موضوع نزاع الحدود الصومالي الكيني حول مفهوم مستحدث لمبدأ حق تقرير المصير ، وهو انتقال السكان الصوماليين أنفسهم بحسب مع بقاء الإقليم الذي كانوا يسكنونه على حاله ، ضمن أراضي دولة كينيا كما كان دائماً .

وانتهى مؤتمر أديس أبابا دون التوصل إلى أى تسوية ولو مؤقتة ، للخلاف الصومالي الكيني حول إقليم الحدود الشمالية .

وفي أغسطس سنة ١٩٦٣ جرت محاولة جديدة لإنهاء الخلاف ، متمثلة في مؤتمر عقد في روما ، وضم وفوداً صومالية وبريطانية وكينية ، وامتنع الوفد البريطاني (وكانت كينيا لم تستقل بعد) عن اتخاذ قرار من جانب واحد يتعلق بإقليم الحدود الشمالية بكينيا ، كما اقترح الوفد الكيني أن تحتكم الأطراف المعنية إلى منظمة الوحدة الأفريقية طبقاً لمبادئ ميثاق أديس أبابا ، ولما كان الجانب الصومالي على علم تام بالتزام ميثاق أديس أبابا بمبدأ قدسية الحدود الأفريقية وقت إعلان استقلال الدول الأفريقية ، فإنه رفض الاقتراح الكيني ، وانتهى مؤتمر روما بالاخفاق .

## تفاهم الصراع الصومالى الكينى :

فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٣، أعلن استقلال كينيا، وسمى إقليم الحدود الشمالية باسم الإقليم الشمالى الشرقى، وأصبح رسمياً جزءاً لا يتجزأ من البلاد . ونتيجة لذلك تدهورت العلاقات بين كينيا والصومال، وتصاعدت حوادث الحدود بينهما، وبدأت هجمات الفدائيين الصوماليين المسلحين من الإقليم الشمالى الشرقى على المرافق العامة فى ذلك الإقليم، واتهمت الحكومة الكينية الحكومة الصومالية بتمويل وإعداد تلك القوات المتمردة، وفرض الرئيس جومو كينيا تا بعد أيام قليلة من إعلان استقلال بلاده، حالة الطوارئ. الكاملة فى الإقليم، وحظر التجول على طول الحدود الصومالية الكينية . كذلك أبرمت كينيا مع أثيوبيا اتفاقاً للتعاون والدفاع المشترك كان موجهاً أساساً إلى الصومال ، العدو المشترك لطرفى الاتفاق .

وعندما استمرت الإغارات الصومالية على أراضى كينيا ، تساعدها فى ذلك القبائل الصومالية القاطنة فى إقليم الحدود الشمالية ، قدمت أثيوبيا وكينيا شكوى مشتركة ضد المطامع التوسعية الإقليمية للصومال إلى مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية أثناء دورة انعقاده غير العادية فى دار السلام فى فبراير سنة ١٩٦٤ . وهنا أصدر المجلس قراراً موجهماً إلى كل من الصومال وكينيا تضمن النقاط التالية<sup>(١)</sup> :

د بعد أن استمع إلى البيانات التى أدلى بها مندوبو كينيا والصومال بشأن مسألة حوادث الحدود المتكررة فى المنطقة الشمالية الشرقية من كينيا الواقعة على الحدود مع الصومال . .

١ - يدعو حكومتى الصومال وكينيا إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لتسوية النزاع الحالى ، وفقاً لروح الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من الميثاق .

٢ - يدعو حكومتى الصومال وكينيا إلى الامتناع مستقبلاً عن الأعمال الاستفزازية والدعائية أثناء محاولة الوصول إلى تسوية النزاع .

٣ - يقرر إبقاء موضوع هذا النزاع فى جدول أعمال الدورات القادمة لمجلس الوزراء إلى أن تتحقق تسوية نهائية .

ومما يجدر بنا ملاحظته ، هو بعض الفوارق بين هذا القرار الأخير الصادر من مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية بشأن النزاع الصومالى الكينى ، وبين القرار الصادر من المجلس فى نفس تلك الدورة غير العادية فى دار السلام بشأن النزاع الصومالى الأثيوبى<sup>(١)</sup> .

وما يبدو من فرق بين القرارين يرجع إلى أنه فى الحالة الأولى ( حالة النزاع الصومالى الأثيوبى ) قد وقعت اشتباكات مسلحة بين الطرفين ، فدعا ذلك إلى مطالبتهما بوقف إطلاق النار بينهما ، فى حين أن الموقف فى حالة النزاع الصومالى الكينى لم يتوتر إلى درجة وقوع اشتباك مسلح ، والفرق الأساسى الجدير بالملاحظة هو أن مجلس الوزراء طلب فى القرار الأول من البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة لدى كل من أديس أبابا ومقدشيو أن تقوم بدور الوسيط فى النزاع ، ولم يطلب مثل ذلك فى القرار الثانى بشأن كينيا والصومال ، كما أن هناك فرقاً شكلياً آخر هو أن القرار بشأن الصومال وأثيوبيا قضى بإدراج النزاع فى جدول أعمال الدورة القادمة ، أما القرار بشأن الصومال

---

(١) انظر البحث السابق .

وكينيا فقضى بادرأج النزاع فى جميع الدورات القادمة إلى أن تتم التسوية.  
والواقع أنه لا يوجد مبرر موضوعى ، أو تفسير منطقى لهذا الاختلاف  
بين الصيغتين .

ومرة أخرى ، نظر مجلس وزراء خارجية الدول الأفريقية فى دورته  
العادية المنعقدة فى لاجوس فى الفترة ما بين ٢٤ و ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ ،  
النزاع الصومالى الكينى ، وأصدر بشأنه قرارا آخر كان أهم ما جاء  
فيه أنه :

« . . يدعو حكومتى كينيا والصومال إلى البدء فى أقرب وقت  
يمكن فى مفاوضات مباشرة مع مراعاة الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من  
الميثاق ، وهى التى تقضى « بأحترام سيادة كل دولة ، وسلامة أراضيها ،  
وحقها الثابت فى كيانها المستقل » .

وكان القرار بهذا يؤكد من طريق غير مباشر أنه لا يجوز تعديل  
الحدود بين الصومال وكينيا . وبالرغم من كل محاولات التسوية المذكورة ،  
ظلت الاضطرابات المسلحة تحتاج الإقليم الشمالى الشرقى فى كينيا ،  
يقوم بها صوماليو الإقليم بمساندة حكومة جمهورية الصومال .

وفى أواخر سنة ١٩٦٥ ، قام الرئيس التانزانى جوليس نيريرى  
بزيارة رسمية للصومال ، وقدم مبادرته بالعودة إلى المحادثات بين الصومال  
وكينيا . وتمت تلك المحادثات بالفعل فى مدينة أروشا بتانزانيا بحضور  
نيريرى ، ورفض الرئيس الصومالى أن يتزحزح عن موقفه ، ووضع شروطا  
مسبقة لعودة العلاقات الطبيعية بين بلاده وكينيا ، وكان أهم شروطه

هو اعتراف حكومة كينيا رسمياً بالمطالب الإقليمية الصومالية . هذا  
بينما عرض الرئيس جومو كيتياتا أن تلتزم الحكومة الصومالية  
بالالتزامات التالية :

١ - أن تكشف رسمياً الأنشطة الإرهابية للقوات الصومالية  
المسلحة المتمردة في الإقليم الشمالى الشرقى في كينيا .

٢ - أن توقف فوراً كل دعاية موجهة ضد كينيا .

٣ - أن تصدر أوامرها إلى رجال الإدارة الصوماليين بالتعاون  
مع زملائهم الكينيين من أجل العمل على استتباب السلام في الإقليم  
الشمالى الشرقى ، ورغم جهود الرئيس نيريرى فإن محادثات أروشا انتهت  
إلى طريق مسدود ، بل ولجأت الحكومة الكينية ، بعد ذلك ، إلى إنشاء  
لجنة اتصالات عسكرية مشتركة مع الحكومة الأثيوبية لتنسيق عمل  
الدولتين الحليفتين العسكرى على حدودهما ضد الحكومة الصومالية .  
وفي ٢١ يونيو سنة ١٩٦٦ قطعت حكومة كينيا علاقاتها التجارية مع حكومة  
الصومال ، وحظرت على الطائرات الصومالية استخدام المطارات الكينية ،  
وفرضت إخلاء منطقة واسعة من الحدود الصومالية الكينية ، من سكانها  
كذلك اتخذت الحكومة الكينية عدة إجراءات إدارية وبوليسية صارمة  
استهدفت منع تحركات القبائل الصومالية وهى خمس وعشرين قبيلة تعيش  
في الأراضى الكينية ، عبر الحدود .

### الاتجاه نحو التسوية السلمية :

انتهت هذه المرحلة الحرجة المتوترة من العلاقات الكينية الصومالية  
بوصول الدكتور عبد الرشيد شارماركى إلى رئاسة جمهورية الصومال ،

ولإبراهيم عجمال إلى رئاسة وزارة الصومال في يونيو سنة ١٩٦٧ ، وكانت لها ميول سلمية نحو المفاوضات الدبلوماسية ، كحل لقضية الحدود الصومالية كسكل . وهنا استجابت السياسة الكينية للنزعة الصومالية الإثنية الجديدة ، وأصدرت نيروبي « كتابا أصفر » أظهر استعداد الحكومة الكينية للعودة إلى مفاوضات السلام المباشرة مع الحكومة الصومالية ، وإنما تحت شروط معينة ، أهمها إيقاف كل الأنشطة المعادية لكينيا بما فيها إمداد المتمردين في الإقليم الشمالي بالأسلحة والذخائر .

إلا أن الحكومة الصومالية ردت على هذا الكتاب الأصفر بمذكرة رسمية أوضحت فيها عدم قبولها لتلك الشروط المسبقة . هذا وإن كانت أبدت استعدادها لإجراء مفاوضات ثنائية مباشرة مع الجانب الكيني .

وأثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي الرابع في كينشاسا في الفترة ما بين ١١ و ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، استأنفت كينيا والصومال محادثاتها بشأن الخلاف حول الحدود ، وتوصلا إلى اتفاق على النقاط التالية<sup>(١)</sup> :

١ — رغبة الدولتين المتبادلة في احترام سيادة وسلامة أقاليم كل منهما .

٢ — التزام الدولتين بالعمل على استتباب السلام والأمن على جانبي حدودهما المشتركة .

٣ — اتخاذ قرار مشترك بإيقاف كل دعاية مضادة بينهما .

٤ — قبول دعوة الرئيس كاوندرا رئيس جمهورية زامبيا، بالاجتماع

(١) انظر نص التصريح الصومالي الكيني في كينشاسا ( سبتمبر ١٩٦٧ ) و السياسة

في لوساكا في أواخر أكتوبر سنة ١٩٦٧ ، من أجل بحث الوسائل الكفيلة بتدعيم التعاون بين الدولتين .

وفي يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٧ ، اجتمع الجانبان الصومالي والكينى في أروشا بتنزانيا ، وأبرما اتفاقاً جديداً كان بمثابة تسجيل رسمى لكل بنود الاتفاق الذى توصل إليه طرفا النزاع فى مؤتمر كنفشاسا للقمّة الأفريقى . وأضافا بنداً جديداً هو تكوين لجنة ثلاثية مشتركة من ممثلين عن كينيا والصومال وزامبيا تكون مهمتها تطبيق نقاط الاتفاق المذكورة ودراسة طرق ووسائل إنهاء النزاع ، وذلك عن طريق اجتماعات دورية منتظمة (١) .

وفي ديسمبر سنة ١٩٦٧ ، قدمت الصومال طلب العضوية رسمياً إلى السوق المشتركة لشرق أفريقيا ، والتي تضم كينيا وأوغندا وتانزانيا ، كما استأنفت الصومال علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا ، واتفقت الصومال مع كينيا فى أوائل عام ١٩٦٨ على تبادل التمثيل الدبلوماسى ثمانية بينهما ، وبعد ذلك بفترة قليلة أعلنت حكومة كينيا العفو الرسمى عن جميع المعتقلين السياسيين المتهمين فى الحركة الانفصالية بإقليم الحدود الشمالية . ومن جهة أخرى اتبعت الحكومة الكينية سياسات الدمج الجذرى الاجتماعى والاقتصادى تجاه الصوماليين الموجودين بها ، وذلك عن طريق إنشاء المدارس والمستشفيات فى مناطق الصوماليين وتخصيص جزء مناسب من ميزانية التنمية الاقتصادية العامة للدولة لتلك المناطق . كذلك عملت الحكومة الكينية على إقامة مشروعات توطين للصوماليين فى قرى نموذجية أنشئت لهم خاصة من أجل ربطهم بالأرض الزراعية لمنع ترحالهم المستمر عبر الحدود الدولية فى منطقة القرن الأفريقى .

(١) انظر نص البيان الصومالى الكينى فى أروشا ( ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٧ ) فى المرجع

والخلاصة ، أن دور منظمة الوحدة الأفريقية في تسوية النزاع الصومالي الكيني كان محدوداً للغاية ، نظراً لطبيعة ذلك النزاع الذي لم يصل إلى حد الاشتباك العسكري العام بين القوات المسلحة النظامية للبلدين ، مثلما حدث بين أثيوبيا والصومال ، كما لم تؤد قرارات مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن النزاع الصومالي الكيني إلى تسويته سلمياً ، بل اقتصر تأثير تلك القرارات على مجرد فتح طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية . ولعبت الوساطات الأفريقية الفردية منتملة في مبادرة الرئيسين التانزاني نيريري والزامبي كاوندا ، الدور الرئيسي في التقريب بين وجهات النظر المتنافرة في خلاف الحدود الصومالية الكينية .

### تعقيب على الخلاف الأثيوبي الصومالي الكيني :

سبق أن أشرنا في هذا البحث إلى دور منظمة الوحدة الأفريقية في تسوية هذا الخلاف ، والذي نريد أن نضيفه الآن هو التعليق على الخلاف السياسي بين مبدأين خطيرين ، يقوم عليهما أيديولوجية منظمة الوحدة الأفريقية ، أولهما مبدأ قدسية الحدود واحترامها ، وثانيهما مبدأ حق تقرير المصير .

إن المنطق الأثيوبي ، وتأييده في ذلك الأغلبية العظمى من الدول الأفريقية ، يرى أن الحدود التي تفصل بين الدول الأفريقية لا يمكن تعديلها بحجة أنها من عمل الإستعمار ، وأن حق تقرير المصير مقصور على الشعوب التي مازالت تحت سيطرة الإستعمار الأجنبي .

أما المنطق الصومالي ، وهو منطق ثوري لم تقره أغلب الدول الأفريقية ، فهو يرى أن الحدود الأفريقية يجب إعادة النظر فيها إذا كانت حدوداً ظالمة ، كما يرى أن حق تقرير المصير سلاح لمكافحة أي إستعمار ،

وأن هذا الاستثمار إذا كان في الغالب أوروبا أجنبياً عن القارة ، فإنه قد يكون أفريقيا ليس غريباً عن القارة .

هل هناك أمل للتوفيق بين النظرة المحافظة الاثيوبية ، والنظرة الثورية الصومالية ؟ إن بعض المصلحين يرون أن الحل الوحيد هو تخطي الحدود عن طريق الاندماج أو الاتحاد ، بإقامة اتحاد بين الصومال وأثيوبيا وكينيا ، أو الاتفاق على تعاون وظيفي في المنطقة المتنازع عليها بين الأطراف (على نحو ماتم في النزاع الجزائري المغربي) هو أفضل وسيلة للتغلب على الخلافات الإقليمية .

وقد نادى أكثر من مصلح بضرورة انضمام كل من أثيوبيا والصومال إلى منظمة شرق أفريقيا ، وهي المنظمة الإقليمية التي تجمع الآن بين كل من كينيا وتنزانيا ، وأوغندا ، والتي أنشأت سوقاً مشتركة بين هذه الدول وتعمل على تنسيق العمل المشترك بينها .

السمى نحو هذا الاتجاه ، والعمل على تحقيق نجاحه هو — فيما نرى — خير وسيلة لإنهاء الخلاف الاثيوبي الصومالي والكيني .

## المبحث الثالث

### الحرب الأهلية في الكونغو

إن أزمة الكونغو ( ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ) ، وما استتبعها من مشكلات وجود المرتزقة في أفريقيا ، تعتبر من أقوى القضايا الدولية دلالة على طبيعة العلاقات التنظيمية القائمة بين منظمة الوحدة الأفريقية وهيئة الأمم المتحدة في مجال التسوية السلمية للمنازعات الدولية ، كما كانت تلك الأزمة محلاً لبحث ممتد متسع على كلا المستويين العالمى والإقليمى القارى .

ولقد تشكلت أزمة الكونغو في عامى ١٩٦٤ و ١٩٦٥ من أربعة عناصر أو مكونات رئيسية (١) من الناحية التاريخية :

- أولاً : حرب أهلية اتخذت طابعاً أيديولوجياً سافراً .
- ثانياً : تعيين مويس تشومبى الزعيم الانفصالى السابق لـ كاتنجا ، رئيساً لوزراء الكونغو .
- ثالثاً : التجاء الحكومة الكونغولية إلى استخدام قوات المرتزقة لقمع الثوار .
- رابعاً : عمليات التدخل الخارجى من جانب دول أفريقية وغير أفريقية ، فى شئون الكونغو الداخلية .

(1) Andemical ( Berhanynkun ) -Peaceful Settlement among African : Roles of the U.N. and the O. A. U., Unitpd study PS. No. 5, New York. 1972. p. 20 .

والملاحظ أن العنصرين الأخيرين ، وهما النتيجة التي تولدت من العنصرين الأولين ، قد كانا المصدر المباشر لإبراز أهمية أزمة الكونغو في محافل الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية . والمعروف أن قضية الكونغو كانت قد دوت منذ بدايتها في منتصف عام ١٩٦٠ ، ولذا كان الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في عام ١٩٦٤ مجرد امتداد أو تكملة لاهتمامها السابق بتلك المنطقة من قلب القارة الأفريقية .

وركز في دراستنا هذه ، بعد استعراض موجز لأحداث الحرب الأهلية في الكونغو ، على مقومات ومراحل دور كل من منظمة الوحدة الأفريقية وهيئة الأمم المتحدة في معالجة أزمة الكونغو في منتصف أعوام الستينات .

### الحرب الأهلية في الكونغو ( ١٩٦١ — ١٩٦٥ ) :

إن الكونغو لم تعرف الهدوء منذ عام ١٩٦٠ ، فالاضطرابات التي أعقبت الاستقلال لم تنوقف من الناحية الفعلية ، على الرغم من سحق حركة انفصال كاتنجا بواسطة قوات الأمم المتحدة في يناير سنة ١٩٦٣ ، وحتى فيما بعد إقامة حكومة كنفولية برئاسة سيريل ادولا كانت تمثل نظاما للتصالح الوطني ، إذ جمعت تحت لوائها ممثلي الاتجاهات السياسية الرئيسية في البلاد . إلا أن وعود الاستقلال لم تنفذ قط ، واجتاحت البلاد موجات عارمة من السخط العام بسبب مشكلات عديدة<sup>(١)</sup> أهمها الانهيار الإداري بعد خروج البلجيكيين من المصالح الحكومية ، والهبوط الاقتصادي

(1) Woroneff (Jon) Organizing African unity op. cit pp.362 - 363 .

الشديد ، خاصة في قطاعات الزراعة المعيشية ، بمعرض الشعب لمجاعات رهيبة ، ذلك بالإضافة إلى معدلات البطالة العمالية المتزايدة ، ونمو النزعات اليسارية بين الشباب المتعلم . وفي سبتمبر عام ١٩٦٣ اندلعت اضطرابات واسعة عمت أنحاء البلاد ، وتدهور الموقف حتى اضطر رئيس الجمهورية كازافوبو إلى تعطيل البرلمان ، وإعلان حالة الطوارئ في كل أقاليم الكونغو ، وإطلاق يد الحكومة في سائر مجالات الحياة .

وانتهزت العناصر المعارضة للحكم القائم في الكونغو آنذاك ، الفرصة المواتية ونظمت صفوفها من جديد ، ونشبت حرب العصابات في يونيو سنة ١٩٦٤ بين قوات الحكومة المركزية وقوات الثوار في أربع مقاطعات رئيسية ، هي « كويلو » وقاد الثوار فيها بيير موليلي ، و « كيفو » ، المعقل القديم لـ أنصار لومومبا وقاد الثوار فيها جاستون سومبالو ، ثم « كاتنجا » و « اورينيتال » . وعندما أفلت الزمام من يد أدولا قدم استقالته وحل محله يوم ١٠ يوليو سنة ١٩٦٤ مويس تشومبي الذي استدعاه كازافوبو من منفاه بأسبانيا ، على اعتبار أنه الشخصية السياسية الوحيدة في الكونغو ، التي تستطيع أن تعيد استتباب الأمن والنظام في أنحاء الكونغو ، وخول تشومبي سلطة تكوين حكومة انتقالية مؤقتة تتولى إعداد البلاد للانتخابات العامة في مدة ٩ شهور وتهدئة التوتر العام السائد هناك .

ولقد استنكر الرأي العام الأفريقي وصول تشومبي ، وهو الرجل المعروف بميوله واتجاهاته المضادة للصحة الأفريقية العامة ، إلى قمة السلطة في الكونغو ، وبلغ عدم الارتياح لوجود تشومبي في الحياة السياسية الأفريقية ، حد رفض الزعامات الأفريقية مصاحبته الرئيس كازافوبو إلى القاهرة لحضور مؤتمر القمة الأفريقي الأول في الفترة ما بين ١٧ و ٢١ يوليو سنة ١٩٦٤ .

أما فيما يتعلق بالأوضاع الداخلية في الكونغو بعد وصول تشومبي مرة ثانية إلى الحكم<sup>(١)</sup>، فنجد أن تعيين تشومبي في رئاسة الوزارة كان تعميقاً قوياً لآثار العامل الأيديولوجي العقيدى في الصراع الدائر في البلاد . ففي البداية حاول تشومبي مهادنة الثوار فأطلق سراح انطوان جيزنجا وبعض الزعماء اليساريين الآخرين ، إلا أن الموقف العام المتوتر انفجر في صورة حرب أهلية على نطاق واسع بين قوات حكومة تشومبي ، الذى أصبح يحصل على مساعدات عسكرية أمريكية باطراد مستمر ، كما أنه استجلب قوات مرتزقة أوربية من جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية ، وبين قوات الثوار الذين لجأوا إلى المساعدات العسكرية السوفيتية والصينية الشيوعية ، وذلك عبر أراضي الكونغو برازافيل وبوروندى . والتجأ كريستوف جيبى ، وهو من كبار قادة الثوار الكونغوليين ، إلى الكونغو برازافيل ، وأنشأ هناك « اللجنة الوطنية للتحرير » كمنظمة سياسية عسكرية أعلنت أن هدفها الرئيسى هو الإطاحة بنظام حكم تشومبي ، ثم عاد إلى كيسينجانجى (ستانلى فيل) عندما سقطت في يد الثوار يوم ٤ أغسطس سنة ١٩٦٤ .

وطوال شهر اغسطس سنة ١٩٦٤ استطاع الثوار أن يفرضوا سيطرتهم على حوالى ١/٥ الأقاليم الكونغولية . وفي ٥ سبتمبر أعلن الثوار قيام « جمهورية الكونغو الشعبية » وعاصمتها ستانلى فيل ، وعلى رأس الدولة الجديدة كريستوف جيبى كرئيس للحكومة الثورية وجاستون سوميللو كوزير للدفاع ، وبذلك وصلت الحرب الأهلية في الكونغو إلى ذروتها<sup>(٢)</sup> . ومن جهة أخرى وابتداء من يوليو سنة ١٩٦٤ بدأت أزمة

(١) جريدة نيويورك تايمز — من يوم ٢ إلى يوم ١٦ أغسطس ١٩٦٤ .

(2) Woronoff (Jon) . Organizing African Unity op.cil P. 372.

دبلوماسية حادة بين حكومة تشومبي من جانب ، وكل من الكونغو برازافيل وبوروندي من جانب آخر ، وذلك لأن معسكرات تدريب الثوار اقيمت في اقليمي البلدين ، كما التجأ عدد كبير من الثوار الكونغوليين إلى بوروندي بالذات بحكم جوارها الجغرافي للكونغو . وفي أواخر اغسطس سنة ١٩٦٤ أصدر تشومبي أوامره بطرد كل رعايا الكونغو برازافيل وبوروندي ، كما هدد بالقيام بحملة عسكرية انتقامية ضد البلدين .

### أزمة الكونغو أمام مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية :

في أواخر اغسطس سنة ١٩٦٤ ، ومع اشتداد حدة الأزمة الدبلوماسية بين الكونغو من جانب ، والكونغو برازافيل وبوروندي من جانب آخر ، اسرعت الأخيرتان بإخطار منظمة الوحدة الأفريقية بضرورة التعجيل بنظر النزاع القائم في وسط القارة ، إلا أن المنظمة لم تبدأ تحركها ، احتراماً للسيادة الكونغولية الداخلية ، إلا بناء على طلب رئيس الكونغو كازافوبو نفسه ، والحكومة الكونغولية برئاسة تشومبي ، ففي سبتمبر سنة ١٩٦٤ تدهورت الأحوال في الكونغو لدرجة أن طلبت الحكومة الكونغولية من السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، عقد دورة غير عادية لمجلس وزراء خارجية المنظمة من أجل بحث الأزمة المستحكة .

ولم يكن تشومبي بطبيعة الحال راغباً في تدخل منظمة الوحدة الأفريقية في الشئون الداخلية لنظام الحكم الذي يرأسه ، إلا أنه وافق على اللجوء إلى أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية للأسباب الآتية (١) :

أولاً — كان تشومبي يسعى إلى تقوية نفوذه وبسط سلطانه المطلق في البلاد . وذلك لن يتأتى له إلا بعد إتمام المصالحة الوطنية بين شقي

السياسة الكونغوليين، وهذا قد يحققه دور منظمة الوحدة الأفريقية في إنهاء الحرب الأهلية ونجاحها فيه .

ثانياً — رأى تشومبي في اهتمام منظمة الوحدة الأفريقية بأزمة الكونغو مانعاً قوياً لآلية مساعدات سياسية وعسكرية إضافية قد يكون الثوار في سبيلهم إلى الحصول عليها فعلاً .

ثالثاً — كان تشومبي يأمل في أن تحل قوات أفريقية مشتركة تعمل باسم منظمة الوحدة الأفريقية ، محل قوات المرتزقة ، في مواجهة حرب العصابات ، بل إنه قد ذهب إلى حد التفاوض في هذا الشأن مع اثيوبيا ولايبيريا ومالاجاش ونيجيريا والسنغال ، وذلك في ضوء مفهوم « قوة طوارئ أفريقية »<sup>(١)</sup> .

رابعاً — في حالة فشل منظمة الوحدة الأفريقية في تسوية النزاع الكونغولي ، سوف يكون لدى تشومبي ذريعة قوية لاستمراره في اقتناح نفس أساليب القمع الشديدة تجاه الثوار في بلاده .

وانعقد مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته غير العادية الثالثة في الفترة ما بين ٥ و ١٠ سبتمبر عام ١٩٦٤ في أديس ابابا ، وحاول المجتمعون مناقشة قضية الكونغو بأكملها ، سواء من نواحيها الداخلية ، وذلك بعد موافقة الوفد الكونغولي على ذلك ، أو من حيث انعكاساتها وتأثيراتها بالنسبة للدول المجاورة للكونغو والمسرح السياسي الإفريقي بالمعنى الواسع . وأثناء نظر النزاع تمسك تشومبي بأن يلقي الثوار السلاح كشرط أولى ، بينما أصر هؤلاء على ضرورة تطبيق

---

(١) جريدة نيويورك تايمز ، ١٨ أغسطس سنة ١٩٦٤ .

نظام عام لوقف إطلاق النار يسرى على الجانبين معاً . أما فيما يتعلق بقضية المرتزقة فلقد وافق تشومبي على إخراج الموجود منهم لديه، ولكن على أن تحل محلهم قوة أفريقية دولية تحافظ على هبة القانون والنظام العام في الكونغو .

وانتهت دورة المجلس غير العادية بإصدار قرار<sup>(١)</sup> بشأن أزمة الكونغو ، جاء في مقدمته التأكيد على اقتناع المنظمة الأفريقية الكامل « بمسئولياتها وصلاحياتها بشأن إيجاد تسوية سلمية لكل المشكلات والمنازعات التي تؤثر على الأمن والسلام في القارة الأفريقية . . . . »

ونصت أهم بنود قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية على مايلي :

أولاً : رفض المجلس الاستجابة إلى طلب تشومبي بالحصول على مساعدات عسكرية من بعض الدول الأفريقية من خلال أجهزة المنظمة الأفريقية .

ثانياً : رأى المجلس ضرورة إنهاء وجود المرتزقة في الكونغو إذ لهم : « آثار سلبية خطيرة سواء بالنسبة لاستقلال الدول المجاورة ، أو بالنسبة للصراع من أجل التحرير الوطني في أنجولا وروديسيا الجنوبية وموزمبيق وكل الأقاليم الأفريقية التي لاتزال خاضعة للإدارة الإستعمارية . . . . » كذلك فإن المرتزقة يمثلون تهديداً مستمراً للسلام في القارة الأفريقية . . . ووجه المجلس نداء إلى الحكومة الكونغولية بأن توقف فوراً عمليات تجنيد المرتزقة الأجانب على أراضيها ، وأن تطرد الموجودين منهم في أقرب وقت ممكن ، من أجل التوصل إلى حل للأزمة .

ثالثاً : دعا المجلس كل المقاتلين في الكونغو إلى وقف إطلاق النار ، والعمل على إجراء مصالحة وطنية بمساعدة أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية .

رابعاً : ناشد المجلس كل الدول الأعضاء في المنظمة الأفريقية أن تمتنع عن كل الأعمال التي من شأنها تصعيد خطورة الموقف في الكونغو .

خامساً : طلب المجلس من جميع القوى الدولية التي تدخلت في شئون الكونغو الداخلية ، أن تنهى ذلك التدخل فوراً سواء عسكرياً أو سياسياً .

وإلى جانب تلك البتود النظرية سألته الذكر ، اشتمل قرار مجلس الوزراء الخاص بأزمة الكونغو على ناحية إنشائية تنفيذية ، إذ نص على تكوين لجنة مؤقتة من ممثلي عشر دول أفريقية هي : الكاميرون واثيوبيا وغانا وغينيا وكينيا ونيجيريا والصومال وتونس والجمهورية العربية المتحدة وفولتا العليا. وترأس اللجنة الرئيس الكيني جومو كينيا ( وكان رئيس وزراء بلاده آنذاك ) . وأوضح القرار أن التبعات الملقاة على عاتق اللجنة تتمثل في تحقيق الهدفين التاليين :

١ - مساعدة وتشجيع جهود الحكومة الكونغولية في إعادة استتباب التصالح الوطني في البلاد .

٢ - المساعدة على عودة العلاقات الطبيعية بين الكونغو وجيرانها من الدول ، وبصفة خاصة بوروندي والكونغو برازافيل .

هذا القرار لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية ، وإن كان مسلياً توفيقياً حقيقياً ارتضته الدول الأعضاء ، إلا أن تنفيذه كلياً وعملياً كان متوقفاً أساساً على مدى توافر حسن النية لدى مويس تشومبي . ومن

جهة أخرى لم يقدم القرار أية تفصيلات تنفيذية فيما يتعلق بما كلفت به لجنة الدول العشرة الخاصة بتسوية أزمة الكونغو ، كذلك لم يرد في القرار ذكر الأجهزة أو الإجراءات الكفيلة فعليا بإيقاف إطلاق النار ، وطرد المرتزقة من تلك المنطقة الهامة من قلب القارة الأفريقية .

وأهم ما يلاحظ على قرار المجلس أنه ، مراعاة للحساسية الشديدة التي تميز سلوك الحكومات الأفريقية في مسائل السيادة الوطنية ، قد اقتصر على القول بأن تقوم اللجنة المؤقتة « بمساعدة وتشجيع ، جهود الحكومة الكونغولية المركزية » ، ولم يتعد ذلك إلى النص صراحة على عمليات الوساطة الحقيقية بين الحكومة والثوار في الكونغو .

ونظراً لاشتداد وطأة الأزمة ، انعقدت اللجنة المؤقتة الخاصة بالكونغو فور انتهاء دورة مجلس الوزراء في أديس أبابا يوم ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٤ ، إلا أنها لم تفعل سوى تكرار النداء إلى الأطراف المتحاربة بإيقاف القتال كخطوة حتمية للتصالح الوطني في الكونغو . وفي ١٥ سبتمبر أذاع جومو كينياتا ، النداء ، ولكن دون إشارة إلى توقيت زمني ، أو ضمان معين لسلامة الثوار .

أما فيما يتعلق بالتطبيق العملي لمضمون قرار مجلس الوزراء ، فلقد بدأت اللجنة في إجراء مساعيها الحميدة بتقريب وجهات نظر أطراف النزاع ، وذلك في اجتماعها الرسمي الأول بنيروبي يوم ١٨ سبتمبر ، حيث حاولت اللجنة عبثاً أن تقنع تشومبي بأن يجلس على مائدة واحدة مع ممثلي الثوار من أجل التباحث المباشر بين الجانبين . وهنا بدأ تشومبي يعترض على « التفسير الموسع المبالغ فيه » والذي تلجأ إليه اللجنة المؤقتة بشأن حدود المهمة الموكولة إليها ، واعتبر ذلك تدخلاً في صميم الشئون الداخلية لبلاده .

كذلك لم تستطع اللجنة أن تصلح ذات البين بين حكومة تشومبي من جانب ، وكل من بوروندي والكونغو برازافيل من جانب آخر ، ولم تتمكن إلا من مجرد سماع وجهات نظر تشومبي ، ثم وزيرى خارجية الدولتين الآخرين ، وأبدى الأطراف الثلاثة استعدادهم لاستقبال اللجنة المؤقتة كل في بلده ، وتقديم التسهيلات اللازمة لأداء واجبها المنوط بها . وأكثر من ذلك ، وافق تشومبي على السماح للجنة بإجراء محادثات مباشرة مع زعامات الثوار فى الكونغو .

ولكن سرعان ما تبدلت هذه الخطوة التهيدية الناجحة نسبياً ، إلى النقيض ، فلقد عاد تشومبي ورفض أى تعاون مع اللجنة الأفريقية المؤقتة وذلك عندما اكتشف (١) أنها قد أبدت تعاطفاً مع زعماء الثوار أثناء اجتماع نيروبي المذكور ، بعد مغادرته هو لكينيا عائداً إلى بلاده . وتفاقت الأحوال بين تشومبي واللجنة ، عندما علم أنها قد أرسلت وفداً أفريقياً إلى واشنطن ليطلب من الحكومة الأمريكية أن توقف إمداداتها العسكرية إلى حكومة تشومبي . وهنا أرسل رئيس الكونغو كازافوبو فى يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٦٤ رسالة إلى السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، يحتج فيها احتجاجاً رسمياً شديداً على « التدخل السافر فى الشئون الداخلية للكونغو الذى تمارسه اللجنة المؤقتة » ، واتهم كازافوبو أعضاء اللجنة بأنهم « ... حاولوا عرقلة تنفيذ اتفاقيات دولية أبرمتها الكونغو بصفتها دولة كاملة السيادة ، طبقاً لمبادئ القانون الدولى ، مع دول صديقة » .

وهكذا لم يكن لمحاولات اللجنة بصدد إنهاء القتال فى الكونغو أى

---

(1) Keesings contemporary archives vol. xlv 1963-1963  
( 21-28 November 1964 ). p. 20425.u

صدى أو فعالية ، بل زادت حدة الخلاف بينها وبين تشومبي الذى أعلن منذ أوائل اكتوبر سنة ١٩٦٤ أنه يرفض أى مقترحات تصدر من جانب اللجنة المؤقتة ، كما أوضح أن الحرب الأهلية لن تنهى إلا انتخابات عامة جديدة تظهر مدى شعبية هؤلاء المتمردين فى الكونغو ، وادف تشومبي قائلاً إنه لن يسمح بطبيعة الحال بتواجد أى مراقبين يمثلون منظمة الوحدة الأفريقية ، أثناء المعركة الإنتخابية فى الكونغو.

### حادث ستانلى فيل :

ومن جهة أخرى أدت انتصارات الجيش الكونغولى بقيادة المرتزقة الأجانب على قوات الثوار إلى تضائل احتمالات وقف إطلاق النار بين الجانبين ، تضائلاً شديداً ، وهنا قدرت اللجنة المؤقتة للكونغو عدم جدوى قيامها بزيارات لأقاليم البلاد المعنية فى النزاع ، وحولت اهتمامها إلى هدف جديد نتج من حركة يائسة اتت بها قوات الثوار أثناء انسحابها من المواقع التى كانت قد سيطرت عليها .

فعندما بدأ الثوار يخرجون من مقر حركتهم الرئيسى فى كيسانجاني ( ستانلى فيل سابقاً ) أخذوا معهم ، كرهائن ، عدداً من المقيمين الأجانب فى المنطقة ، وبصفة خاصة من ذوى الأصل الأوروبى والآسيوى . ولمواجهة تلك البادرة الخطيرة التى كانت تعرض قلب أفريقيا لمزيد من تغلغل اعتبارات الحرب الباردة فى نزاع الكونغو ، أسرع جومو كينياتا ، بصفته رئيس اللجنة المؤقتة للكونغو بإجراء مفاوضات فى منزله بنيروبي يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بين وليام اتوود السفير الأمريكى فى كينيا ، وتوماس كانزا مندوب الثوار الكونغوليين : وحضر الاجتماع

السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية . وأثناء المحادثات أصر ممثل الثوار على وقف إطلاق النار بين قوات تشومبي وقوات الثوار كشرط أولى أساسى لإطلاق صراح الرهائن . هذا بينما تمسك السفير الأمريكى بضرورة فصل الأزمة الكونغولية عن مسألة الرهائن الأجانب . وانتهى الاجتماع بلا نتيجة .

وفى اليوم التالى مباشرة ، أى يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، قامت الولايات المتحدة وبلجيكا ، بمساعدة بريطانيا وبموافقة حكومة تشومبي ، بإنزال بعض قواتها الجوية فى كيسانجانجى ( ستانلى فيل )<sup>(١)</sup> ، ولم يلق هذا الغزو الجوى الأجنبى إلا مقاومة ضئيلة ، واستطاعت تلك القوات تخليص معظم الرهائن .

وأدى الاستنكار الأفريقى العام لحادثة ستانلى فيل إلى إعادة الحياة إلى مهمة اللجنة المؤقتة للكونغو ، فاجتمعت فى نيروبي يومى ٢٧ و ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، وبعد أن ندد أعضاء اللجنة بموقف تشومبي المتهاون إزاء حادثة ستانلى فيل ، أوصوا بعقد دورة غير عادية لمؤتمر القمة الأفريقى فى يوم ١٨ ديسمبر التالى من أجل مناقشة أبعاد التطورات الجديدة والخطيرة فى أزمة الكونغو ، ولدراسة مقترحات اللجنة وأهمها إقامة مؤتمر مائدة مستديرة يجمع مابين كل زعماء الكونغو من أجل تنظيم انتخابات حرة جديدة فى البلاد<sup>(٢)</sup> .

وعندما شرع الإمبراطور هيلاسلاسى ، بالفعل ، فى الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة أفريقى جديد استثنائى فى اديس أبابا ، عاد فتراجع

---

(١) أنظر جريدة الأهرام عدد ١٩٦٤/١١/٢٦ وعدد ١٩٦٤/١١/٢٧ .

(2) Press Communiqué, of the O.A.U at The committee 28 November 1964 .

بعد أن عارض المشروع نحو نصف أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية .  
وعندئذ ، وفي ظل انقسام أعضاء المنظمة على أنفسهم بصدد مشكلة  
الكونغو ، وإزاء الورطة الحرجة التي أصبحت فيها اللجنة المؤقتة للكونغو ،  
أسرع رئيسها جومو كينيا تا نفسه بالمطالبة بعرض قضية الكونغو على  
أجهزة الأمم المتحدة .

### الأمم المتحدة وأزمة الكونغو ( ديسمبر سنة ١٩٦٤ ) :

يوم أول ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، أبلغت الولايات المتحدة وبلجيكا  
مجلس الأمن بانسحاب قواتهما من الكونغو ، وهنا طلبت ٢٢ دولة<sup>(١)</sup> ،  
منها ١٨ دولة أفريقية ، عقد دورة طارئة لمجلس الأمن المنظر على وجه  
السرعة في الموقف المنازم الناتج من عمليات إنزال القوات الأمريكية  
والبلجيكية في الكونغو مما اعتبرته الدول الأفريقية تدخلا غير مشروع  
في صميم الشؤون الداخلية لقارتهم ، وتهيئيدا للسلام والأمن  
الأفريقيين<sup>(٢)</sup> .

وبعد ذلك بأيام قليلة ، بعث تشومبي برسالة احتجاج<sup>(٣)</sup> إلى رئيس  
مجلس الأمن يعلن فيها أن لديه أدلة قاطعة على أن المتمردين في بلاده  
إنما يستخدمون عنادا حرييا يأتي من الجزائر ومصر والسودان ، كما أن  
قياداتهم بعضها من ضباط الدول الثلاث المذكورة الذين يأتون إلى

(١) هذه الدول هي : أفغانستان . الجزائر . بوروندي . كيريبيا . أفريقيا الوسطى .  
الكونغو برازافيل . داهومي . أثيوبيا . غانا . غينيا . أندونيسيا . كينيا . ملاوى . مالي . موريتانيا .  
الصومال . السودان . أوغندا . ج . م . م . تانزانيا . يوغسلافيا . زامبيا .  
(٢) السجلات الرسمية لمجلس الأمن ، العام التاسع عشر ، ملحق أ كنوبر — ديسمبر  
سنة ١٩٦٤ ، وثيقة رقم ٦٠٧٦ - ١ ديسمبر ١٩٦٤ ، ص ١٩٨ إلى ٢٠٠ .  
(٣) جريدة نيويورك تايمز ، ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤ .

الكونغو عبر حدودها الشمالية الشرقية. وفي ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٤<sup>(١)</sup> قدمت حكومة الكونغو طلباً رسمياً إلى مجلس الأمن بأن ينظر في د الانتهاك الصارخ للسيادة الكونغولية على شتونها الداخلية ، الذي ارتكبته كل من الجزائر والسودان وغانا وج.ع.م ، وكذلك الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، وذلك بمساندة تلك الدول سياسياً وعسكرياً للانفصاليين في صراعهم ضد الحكومة المركزية في الكونغو .

وأثناء انعقاد دورة مجلس الأمن لبحث أزمة الكونغو<sup>(٢)</sup>، ظهر اتجاهان متميزان بصدد العلاقات التنظيمية بين هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية :

الاتجاه الأول، ويمثله المتحدثون باسم الدول الافريقية الثماني عشرة ( التي طلبت انعقاد مجلس الأمن من أجل بحث أزمة الكونغو ) يساندوا الاتحاد السوفيتي ، وتمسك أنصار هذا الاتجاه بضرورة تشجيع منظمة الوحدة الافريقية على الانفراد بتسوية أزمة الكونغو وبأن يقتصر دور مجلس الأمن على أن يساعد المنظمة الافريقية بأن يعمل على إبعاد تأثيرات عوامل الحرب الباردة عن القارة الافريقية . وأكد اصحاب هذا الاتجاه أن جهود اللجنة المؤقتة للكونغو ، والتي انشأتها المنظمة الافريقية ، كانت في سبيلها للنجاح في إنهاء النزاع لولا اعتبارين اثنين :

---

(١) السجلات الرسمية لمجلس الأمن ، وثيقة رقم ٦٠٩٦ ، ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، ص ٢١٧ — ٢١٨ .

(٢) انعقد مجلس وزراء الوحدة الافريقية في دورة غير عادية أخرى في مقر الأمم المتحدة بمدينة نيويورك فيما بين ١٦ و ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ لإعطاء الموقف أمام الرأي العام العالمي وأصدر القرار م / و / د / ع / ع / ٧ / ٤ الذي لم يتضمن شيئاً جديداً بالنسبة للقضية .

أولاً : انعدام التعاون من جانب رئيس الوزراء الكونغولي تشومبي الذي لم يهتم بالتسوية السلمية للنزاع بعد أن انتصرت قواته عسكرياً على أنشوار ، بفعل المساعدات التي حصل عليها من القوى الكبرى ، ومن المرتزة الأوربيين .

ثانياً : حادثة ستانلي فيل التي قضت على مفاوضات نيروبي ، وأضعفت سلطة منظمة الوحدة الأفريقية الأدبية وهزت هيبتها .

أما الاتجاه الثاني ، وكانت نمثله الولايات المتحدة ونيجيريا والبرازيل وفورموزا ، وتأييده بطبيعة الحال الحكومة المركزية في الكونغو ، فقد رأى حتمية حل أزمة الكونغو في نطاق الأمم المتحدة وبواسطة مجلس الأمن بالذات ، وذلك بعد أن أساءت اللجنة المؤقتة للكونغو التي أنشأتها منظمة الوحدة الأفريقية ، التصرف في محاولة علاج تلك الأزمة مما أدى إلى تفاقم خطورتها . ومن هنا دعا أصحاب هذا الاتجاه الثاني إلى أن يكمل مجلس الأمن جهود السلام بإرسال بعثة دولية إلى الكونغو للتحقيق في وقائع النزاع على الطبيعة ، ومن أجل وضع حد للتدخل الخارجي في شئون البلاد .

ورغم وجود هذه الاتجاهات المتعارضة في نطاق مجلس الأمن ، ظلت النزعة السائدة تؤيد تسوية الأزمة في إطار منظمة الوحدة الأفريقية .

وبعد نقاش طويل ، قدمت الدولتان الأفريقيتان اللتان كانتا من أعضاء مجلس الأمن في تلك الدورة ، وهما المغرب وساحل العاج ، مشروع قرار تضمن الرأي الغالب المذكور ، مع الحفاظ على القواعد المذكورة في الفصل الثامن<sup>(١)</sup> من ميثاق الأمم المتحدة .

(١) أنظر المواد ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة .

ولما كانت المغرب تمثل الاتجاه الأول للدول الافريقية الثماني عشرة، وكانت ساحل العاج أميل في موقفها إلى الاتجاه المضاد، فقد توفر في مشروع القرار هذا، أساس موضوعي متوازن ومقبول للتوفيق بين وجهات النظر المتناقضة بشأن الاسلوب التنظيمي لمعالجة أزمة الكونغو.

وانتهى مجلس الأمن إلى إصدار قرار بشأن تلك الأزمة فيما يتعلق بمسألة التدخل الخارجي في الشئون الداخلية للكونغو، أصدر مجلس الأمن توصية يطلب فيها من كل الدول الاعضاء في الأمم المتحدة، أن تمتنع عن التدخل في شئون الكونغو، وجاءت التوصية خالية من أى إدانة مباشرة صريحة لمواقف بلجيكا والولايات المتحدة المناصرة لتشومبي ضد الثوار، أو للمساعدات السوفيتية والصينية الشيوعية للثوار ضد تشومبي.

ثم أصدر مجلس الأمن قراره رقم ١٩٩ لعام ١٩٦٤<sup>(١)</sup> بشأن أزمة الكونغو. وجاء في ديباجة القرار أن مجلس الأمن على اقتناع تام بأن « منظمة الوحدة الافريقية قادرة في إطار مضمون المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة، على المساعدة في إيجاد حلول سلمية لكل المشكلات والمنازعات التي تهدد السلام والأمن في القارة الافريقية... »، ومن ثم دعا مجلس الأمن منظمة الوحدة الافريقية إلى مواصلة جهودها في مساعدة حكومة الكونغو من أجل تحقيق المصالحة الوطنية طبقاً للقرار الصادر من مجلس وزراء خارجية المنظمة يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٤ في دورته الثالثة غير العادية بأديس ابابا، كذلك نادى قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار في الكونغو طبقاً لمضمون القرار الافريقي المذكور.

---

(١) صوتت عشر دول بالموافقة على القرار ولم تعترض أية دولة، بينما امتنعت فرنسا من التصويت.

ولقد كان قرار مجلس الأمن هذا ، بمثابة تأكيد وتأييد عالميين  
أصلاحيات منظمة الوحدة الأفريقية كجهاز كامل لحفظ السلام ، لا بالنسبة  
للخلافات التي قد تقع بين الدول الأفريقية ، فحسب ، بل أيضاً فيما يتعلق  
بالأزمات الداخلية التي يكون لها آثار عميقة تهدد السلم والأمن في أفريقيا.  
هذا مع مراعاة الاحتفاظ باختصاص مجلس الأمن الأصيل والدائم في  
مجال حفظ السلم والأمن الدوليين في أى مكان من العالم ، وذلك في حالة  
فشل المنظمات الإقليمية في تسوية أى نزاع بين أعضائها .

وأثناء المناقشات التي دارت قبل إصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٩٩ ،  
كانت نقطة الخلاف الرئيسية تتركز حول طبيعة الدور الذي سوف  
يضطلع به السكرتير العام للأمم المتحدة من أجل تطبيق القرار عملياً ،  
هل هو متابعة حقيقية على الطبيعة في الكونغو لتنفيذ القرار ، أم أنه  
مجرد الانتظار السلبي حتى تقوم منظمة الوحدة الأفريقية بإخبار مجلس  
الأمن ، طبقاً لمضمون المادة ٤٥ من ميثاق الأمم المتحدة ، بتطورات  
الموقف في الكونغو . وهنا تحدث رئيس الوفد الغيني نيابة عن الدول  
الأفريقية الثماني عشرة ، فأعلن أن أية محاولة لفظية في صياغة القرار ،  
للدلالة على مراقبة السكرتير العام للأمم المتحدة لجهود منظمة الوحدة  
الأفريقية من أجل السلام في الكونغو ، إنما هو تهديد خطير لسيادة  
المنظمة الأفريقية واختصاصها القارى<sup>(١)</sup> ، وساند الإتحاد السوفيتي  
وجهة النظر الغينية هذه .

وفي الجبهة المقابلة ، تمسك المغرب وساحل العاج ، وهما واضعا  
مشروع القرار ، بالمسئولية الأساسية للسكرتير العام للأمم المتحدة في

(١) السجلات الرسمية لمجلس الأمن ، العام التاسع عشر ، الاجتماع رقم ١١٨٦ ، ٢٨

متابعة أى موقف يكون من شأنه تهديد السلام العالمى ، وبصرف النظر عن مبدأ احترام وجود المنظمات الإقليمية .

وأخيراً ، توصل مجلس الأمن إلى صياغة توفيقية بصدد طبيعة دور السكرتير العام ، فجاء القرار رقم ١٩٩ المذكور لينص على أن يبقى مجلس الأمن على علم دائم بكل ما تقوم به منظمة الوحدة الأفريقية من أجل تسوية الأزمات ، ثم تكليف السكرتير العام للأمم المتحدة بتقديم تقرير مفصل إلى مجلس الأمن بشأن تطورات تنفيذ قراره الخاص بالكونغو . وظلت وثائق الأعمال التحضيرية تشير إلى احتمال تدخل السكرتير العام للأمم المتحدة فى متابعة تطبيق بعض أبعاد القرار التى لا تكفى لمواجهتها جهود منظمة الوحدة الأفريقية بمفردها ، وذلك مثل إخراج المرتزقة الأجانب من وسط القارة الأفريقية ، أو منع تدخل القوى العالمية فى النزاع .

والواقع أنه من حيث التطبيق العملى ، لم تحدث أية اشكالات فيما يتعلق بالعلاقات التنظيمية بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بصدد تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٩٩ المذكور بشأن أزمة الكونغو ، فلقد واظبت سكرتارية منظمة الوحدة الأفريقية على أخبار السكرتير العام للأمم المتحدة بتطورات الموقف أولاً بأول<sup>(١)</sup> .

### عودة إلى منظمة الوحدة الأفريقية ( ١٩٦٥ - ١٩٦٧ ) :

فى أوائل عام ١٩٦٥ انسحب معظم ثوار الكونغو إلى خارج حدود بلادهم ، فبدأت دول شرق أفريقيا تبدي مساندتها لهم . وفى ١٣ يناير

(١) المجلات الرسمية لمجلس الأمن ، العام العشرون ، ملحق يناير - مارس سنة ١٩٦٥ ، الوثيقة رقم ٦٢٥٧ ، ٢٦ مارس سنة ١٩٦٥ ، ص ٢٥٥ إلى ٢٥٨ .

سنة ١٩٦٥ اجتمع اوبوتى رئيس أوغندا ، وجوموكينيا تاريس كينيا ،  
ونيريرى رئيس تانزانيا بكريستوف جينى زعيم الحركة الثورية المتمردة  
فى الكونغو ، وتم ذلك الاجتماع فى كبالا بأوغندا ، ولم يخف الرؤساء  
الثلاثة اثناءه تعاطفهم مع قضية الثوار ، ووعدوا بتقديم المساعدات لهم .

وعندما انعقدت الدورة العادية الرابعة لمجلس وزراء منظمة الوحدة  
الافريقية ، فى نيروبي فى الفترة ما بين ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٥ و ٩ مارس  
سنة ١٩٦٥ ، حدثت اعنف مواجهة فى تاريخ المنظمة الافريقية بين  
أنصار الحكومة المركزية فى الكونغو برئاسة تشومبى ، من جانب ،  
ومؤيدى الثوار الانفصاليين من جانب آخر<sup>(١)</sup> . أما الدول الافريقية  
الناطقة باللغة الفرنسية والتميزة بالنزعة المحافظة المعتدلة ، فقد اتخذت  
موقفا وسطا من أزمة الكونغو ، ففى على الرغم من عدم تقديمها أى  
مدونات مادية ملموسة لتشومبى ، إلا أنها نددت بالمساعدات العسكرية  
والسياسية المقدمة من الدول التقدمية الراديكالية إلى ثوار الكونغو  
واعتبرت تلك المساعدات انتهاكا لأحكام ميثاق اديس ابابا المتعلقة  
باحترام سيادة الدول الافريقية ، وعدم جواز التدخل فى شئونها  
الداخلية . وتبلى ذلك فى البيان النهائى الصادر من مؤتمر رؤساء دول  
منظمة الأوكام المنعقد فى نواكشوط بـ موريتانيا يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٦٥ .

وأثناء انعقاد الدورة الرابعة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية  
قدمت الكاميرون مشروع قرار ينص على أن تصدر حكومة تشومبى  
عفواً عاماً عن المتمردين فى مقابل إلقائهم للسلاح ، وإحلال المرتزقة

(١) مما يجدر ملاحظته أن هذا البيان لم يدرج فى مجموعة قرارات مجلس وزراء المنظمة  
فقد أصدر المجلس أربعة عشر قراراً أم يكن منها أى قرار خاص بقضية الكونغو .

بقوة أفريقية مشتركة ، وإرسال مندوبين عن منظمة الوحدة الأفريقية لمراقبة سير الانتخابات العامة في الكونغو، كذلك قدمت اثيوبيا مشروع قرار يماثل السابق ، ويضيف عليه النص على إيقاف إطلاق النار بين الجانبين (١).

إلا أن المشروعين لم يلقيا قبولا ما، وتبخرت احتمالات التسوية السلمية عندما أعلن تشومبي، وكان يمثل بلاده شخصياً في تلك الاجتماعات بنيروبي، أنه يرفض توصيات اللجنة المؤقتة للكونغو بشأن المفاوضات المباشرة بين الحكومة المركزية والزعامات المتمردة . وأصبح من الواضح أنه على منظمة الوحدة الأفريقية أن تتفادى قبل كل شيء انشقاقاً خطيراً يهدد صفوها بسبب تباين المواقف بين الدول الأعضاء إزاء قضية الكونغو .

ولذلك اكتفى المجلس بإصدار بيان يعتبر من اضعف أعمال ذلك المجلس منذ إنشائه ... إذا اكتفى بالنص على مايلي :

« . . . مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية ، وقد ناقش مشكلة الكونغو . . . قرر وضع المسألة برمتها أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية . . . ويناشد كل الدول الأعضاء والقوى الدولية الأخرى أن تمتنع عن أى عمل من شأنه مضاعفة خطورة الموقف » .

وعند هذا الحد انتهى دور منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة صلب أزمة الكونغو وهي الحرب الأهلية . وتجمد الحال على ما هو عليه حتى أكتوبر سنة ١٩٦٥ عندما أخرج موضوع الكونغو من جدول أعمال منظمة الوحدة الأفريقية بعد أن استطاع رئيس الكونغو كازافوبو ،

إبعاد تشومبي رئيس الوزراء من منصبه ، واقتراح التصالح مع جيرانه من الدول ، وإنهاء وجود المرتزقة في بلاده .

### مشكلة المرتزقة<sup>(١)</sup>

في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٥ ، انتهى الصراع على زعامة الكونغو بين كازافوبو وتشومبي بقيام الجنرال موبوتو بانقلاب عسكري نجح في الاستيلاء على السلطة العليا في البلاد . إلا أن الزعامات المخلوعة ولا سيما مويس تشومبي ، كان يتبعهم انصار اشداء في داخل الكونغو ، خاصة من بين قوات المرتزقة التي دان بعضها بولاء حقيقى لتشومبي . ولذلك عملت الحكومة المركزية برئاسة موبوتو للقضاء على الوجود العسكرى للمرتزقة الأجانب في البلاد طوال عامى ١٩٦٦ و ١٩١٧ .

وعندما انعقد مؤتمر القمة الأفريقى الرابع بكينشاسا ( ايوبولدفيل سابقاً ) في الفترة ما بين ١١ و ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، ظهر الاهتمام العام بمشكلة المرتزقة في الكونغو ، وصدر قرار من المؤتمر ينص على ما يلى :

أولاً — وجود المرتزقة يمثل في حد ذاته تهديداً خطيراً لأمن الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية .

ثانياً — بحكم أن معظم الجنود المرتزقة من البيض ، فإن ذلك لا بد وأن يثير عداوات عنصرية شديدة داخل القارة الأفريقية ، فإن وجود المرتزقة في وسط أفريقيا سوف يؤدي إلى إثارة مشاعر تدميرية قوية تجعل حياة الأجانب المقيمين في الدول الأفريقية فى خطر مستمر .

(1) Mohamed Omer Besht, The Mercenaries and Africa, Khartoum University Press, Khartoum, 1972.

ثالثاً - دعوة الأمم المتحدة والقوى العالمية إلى اعتبار تجنيد وتدريب قوات المرتزقة جريمة يعاقب عليها القانون ، في داخل الدول .

رابعاً - على المرتزقة أن يرحلوا فوراً عن الأراضي الأفريقية، وإلا فإن الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية سوف تقدم كل معونة ومساعدة ممكنة للحكومة الكونغولية في سبيل طرد المرتزقة من بلادها .

كذلك انشأ مؤتمر القمة الأفريقي في كينشاسا لجنة مؤقتة مكونة من ممثلي عشر دول معظمها من الدول التي لها حدود مشتركة مع الكونغو، وترأسها الرئيس السوداني اسماعيل الأزهرى ، وكلفت اللجنة بالإشراف على تطبيق القرار المذكور .

ونظراً لاستمرار القتال بين المرتزقة ، وقوات حكومة الكونغو ، دعا الرئيس موبوتو اللجنة الخاصة بمسألة المرتزقة للانعقاد ، وأمام اللجنة أعلن وزير خارجية الكونغو ، أن وقت التسوية السلمية قد فات بشأن وجود المرتزقة في البلاد ، وأن قرار مؤتمر كينشاسا في هذا الصدد يجب أن يتم تعديله تعديلاً جذرياً<sup>(١)</sup>. وبالفعل أعلن دياللو تيللي السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية أن على المرتزقة أن يتعهدوا كتابة قبل رحيلهم من وسط أفريقيا ألا يمارسوا حرفة القتال بعد ذلك ابداً في تلك القارة .

وفي تلك الأثناء كانت قوات موبوتو قد تمكنت من محاصرة المرتزقة في داخل الكونغو، واستطاعت القبض على الغالبية العظمى منهم ، وهنا رفضت الحكومة الكونغولية إطلاق سراح المرتزقة إلا بعد الحصول على فدية مالية تناسب فداحة الخسائر التي سببها وجودهم في المرافق

العامة بالكونغو أثناء قتالهم ضد الحكومة، كما طلب الرئيس موبوتو من جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية ألا تهبط طائراتها في مطارات الكونغو وذلك لمنع هروب المرتزقة إلى خارج القارة .

وفي ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٧ اجتمعت اللجنة الخاصة بالمرتزقة في كيبالا عاصمة أوغندا ، في نفس فترة انعقاد مؤتمر رؤساء دول شرق ووسط أفريقيا ، وذهب أعضاء اللجنة إلى حد المطالبة بتقديم المرتزقة إلى المحاكمة الدولية بصفتهم « مجرمي حرب »<sup>(١)</sup>.

وأخيراً ، توصل موبوتو في ١١ يناير سنة ١٩٦٨ إلى تأكيدات كتابية من قبل الدول التي ينتمى إليها أفراد المرتزقة ، ألا يتعرضوا لأمن أفريقيا مرة أخرى في المستقبل . وفي ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٨ رحلت قوات المرتزقة من الكونغو عن طريق أجهزة الصليب الأحمر الدولي .

### تقييم دور منظمة الوحدة الأفريقية في تسوية مشكلة الكونغو :

الواقع أن منظمة الوحدة الأفريقية التي ظلت منقسمة انقساماً عميقاً على نفسها سياسياً وايدولوجياً بصدد أزمة الكونغو منذ بدايتها حتى نهايتها ، قد عجزت عن حل المشكلة حلاً فعالاً ، واقتصر الأمر على مجرد إصدار القرار تلو القرار دون أدنى تنفيذ لبنود تلك القرارات .

والأخطر من ذلك ، أن اللجنة المؤقتة للكونغو والتي نص قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية على أن تكون بمثابة جهاز خاص للتوفيق والتحكيم بين الأطراف المتنازعة ، قد جاء تكوينها

(١) جريدة لوموند ، يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ .

أبعد ما يكون عن التجرد والحيادية المفروضين بطبيعة الحال في أي هيئة للتسوية السلمية ، ذلك لأن أكثر من نصف أعضاء اللجنة كانوا يمثلون دولا معينة، أو على الأقل مؤيدة لجانب من جانبي الصراع في الكونغو، مما أفقد اللجنة قدرتها على القيام بأعمال الوساطة الموضوعية الحقيقية بين الكونغو وجيرانها من الدول ، كما فشلت في تحقيق المصالحة الوطنية بين الحكومة المركزية والثوار ، وأكثر من هذا أن اللجنة لم تغادر نيروبي لدراسة الموقف دراسة حقيقية ميدانية في الكونغو ، والكونغو برازافيل ، وبوروندي ، الدول الثلاث أطراف النزاع ، وذلك لأن أعضاء اللجنة لم يتمكنوا من الحصول على ضمانات لسلامتهم الشخصية من سلطات تلك الدول ، في حالة انتقالهم إلى أقاليمها .

وأهم ما نلاحظه على دور منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة أزمة الكونغو ، أنه رغم فشلها من الناحية الواقعية في تسويتها فإن الاهتمام الأساسي بقضية الكونغو في طورها الثاني ( ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ) ظل في نطاق منظمة الوحدة الأفريقية وذلك لاعتبارات تتعلق بظروف الأمم المتحدة في تلك الفترة . فإلى جانب عدم حدوث تطورات خطيرة في أزمة الكونغو بعد حادثة ستانلي فيل ، فإن الأمم المتحدة كانت تواجه آنذاك مشكلات مالية ودستورية خطيرة ، كانت ترجع إلى حد كبير إلى نتائج تدخلها في أحداث الكونغو في أوائل أعوام الستينات ولذا استجابت أجهزة المنظمة العالمية لإصرار معظم الدول الأفريقية على إبقاء التسوية الدبلوماسية لأزمة الكونغو في إطار منظمة الوحدة الأفريقية .

ويرى بعض المراقبين أنه لولا حادثة إنزال قوات المظلات البلجيكية في ستانلي فيل في نوفمبر سنة ١٩٦٤ لظلت أزمة الكونغو في دائرة أفريقية بحتة وبعيدة عن أجهزة الأمم المتحدة فالحكومة الكونغولية لم تعرض الأزمة على مجلس الأمن إلا بصورة لاحقة زمتها على طلب الدول الاثنتين

والعشرين . ذلك الطلب الذى كان رد فعل استنكارى لنزول القوات البلجيكية والأمريكية فى اراضى الكونغو .

هذا، وإن كانت صلاحيات منظمة الوحدة الأفريقية فى معالجة الأزمة قد بلورها وعمق من فعاليتها ، ولو على المستوى النظرى، القرار رقم ١٩٩ الصادر من مجلس الأمن بشأن الكونغو ، ذلك القرار الذى أوضح بجلاء أن منظمة الوحدة الأفريقية هى منظمة اقليمية تدرج فى اختصاصاتها وفى طبيعتها تحت مواد وأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة .

إن مشكلة الكونغو قد أظهرت فى التطبيق العملى مبدأ معيناً هو « فلتحاول منظمة الوحدة الأفريقية أولاً » فى مجال التسوية السلمية للنزاعات الأفريقية ، وذلك دون المساس بالاختصاص الأصيل للسكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة فى متابعة تطورات المواقف الدولية فى أى مكان من العالم، والتي يكون من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين .



## المبحث الرابع

### الحرب الأهلية النيجيرية

ليس هدف هذا المبحث دراسة الملامبات السياسية والعسكرية التي أحاطت بقيام الحرب الأهلية في نيجيريا، ولا تحليل أطوار تلك الحرب، ولكن هدف هذا المبحث هو دراسة دور منظمة الوحدة الأفريقية في محاولة إنهاء تلك الحرب التي بدأت في ٣٠ مايو سنة ١٩٦٧ عندما أعلن الكولونيل أوجوكو الحاكم العسكري لإقليم شرقي نيجيريا استقلاله تحت اسم «جمهورية بيافرا»، وانفصاله عن اتحاد نيجيريا الفيدرالي، وانتهت تلك الحرب في يناير سنة ١٩٦٩ بهزيمة جيوش الكولونيل أوجوكو، وفراره إلى خارج البلاد.

### الخلفية التاريخية والسياسية للحرب الأهلية النيجيرية :

تعتبر نيجيريا من أكبر الدول الأفريقية مساحة وسكانا، فمساحتها تبلغ ثلثمائة وستة وخمسون ألف ميل مربع، وسكانها نحو خمسة وخمسين مليون نسمة، وقد تضافرت عوامل عديدة لتؤدي إلى حدوث ذلك الصراع المسلح، وأهم هذه العوامل :

أولا - التركيب القبلي المتوارث في البلاد. ففي إقليم الشمال توجد قبائل الهوسا، وغيرها من القبائل التي تدين بالإسلام، وفي الجنوب توجد قبائل مسيحية ووثنية، وفي الغرب قبائل اليوربا التي تجمع بينها روابط ثقافية وروحية أكثر منها حكومية، وفي الشرق تعيش قبائل الإيبو المعروفة بتقدمها ونشاطها. وهذه القبلية قد انعكست على الحياة الحزبية فأصبح لكل من تلك المجموعات حزب خاص بها داخل النظام

الفيدرالى للدولة النيجيرية<sup>(١)</sup>، وبهذا لم يكن الانقسام القبلى فى نيجيريا مقصوراً على المظاهر الثقافية والحضارية ، بل امتد أيضاً إلى تنظيم الحياة السياسية .

ثانياً — سياسة الحكم غير المباشر التى اتبعتها الحكومة البريطانية ساعدت على إبراز الخلافات ، وإحياء العداءات القبلية طيلة سبعين عاماً هى مدة إستعمارها للبلاد . ومما ساعد على ذلك عدم مساواتها بين الأقاليم فى المعاملة، فهى مثلاً منحت الإقليم الغربى والإقليم الشرقى الحكم الذاتى مبكراً ، فى حين أن الإقليم الشمالى لم يحصل على ذلك إلا فى مارس سنة ١٩٥٩ .

واستقلت نيجيريا عام ١٩٦٠ ، وأصبحت عضواً فى الكومنولث البريطانى ، كما أعلنت الجمهورية بها عام ١٩٦٣ ، وصدر فى نفس العام الدستور الفيدرالى للدولة كـكل ، وأربعة دساتير إقليمية تخص أقاليم الشمال والشرق والغرب والغرب الأوسط . وأصبح لكل إقليم من الأربعة كيان قائم بذاته يكاد يكون منفرداً بكل مظاهر الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية عن الأقاليم الثلاثة الأخرى .

ثالثاً — جاءت أزمة تعداد السكان فى سنة ١٩٦٤ لتفجر الموقف المزور فى البلاد . فالتعداد السكانى محور أصيل ومباشر لتوزيع الدوائر

---

(١) المجلس الوطنى لنيجيريا والكامرون الذى تحول إلى حزب المؤتمر الوطنى لمواطنى نيجيريا U.C.N.C. كان يمثل قبائل الإيبو فى المناطق الشرقية من نيجيريا ، وحزب جماعة العمل A.C.T. كان يمثل قبائل اليوروبا ، وحزب مؤتمر شعب الشمال N.P.C. يضم أبناء قبائل افوسا والفلانى والكانورى .

الانتخابية في بلديتبع النظام الفيدرالى والديمقراطية البرلمانية. فطبقاً لهذا التعداد أصبح للإقليم الشمالى وبه ٣٠ مليون نسمة من المجموع الكلى للسكان البالغ ٤٥٥ مليون نسمة ، الغالبية العظمى من الدوائر الانتخابية ، وبالتالى من مقاعد البرلمان الفيدرالى، وهنا سادت الأقاليم الأخرى المخاوف من سيطرة الشمال عليها وعلى الدولة كلها، فقامت الأحزاب الرئيسية فى إقليمى الشرق والغرب، وقد اتلفت تحت اسم التحالف التقدمى المتحد بقيادة الدكتور أوكبارا، وقامت بمقاطعة الانتخابات البرلمانية الفيدرالية .

### الانقلاب العسكرى الأول :

تولد عن هذا الاضطراب السياسى العام حدوث الانقلاب العسكرى الأول فى نيجيريا يوم ١٥ يناير سنة ١٩٦٦ ، على يد صغار ضباط القوات المسلحة من ينتمون إلى قبائل الإيبو فى الشرق ، وقام هؤلاء الضباط بقتل كل الزعامات الشمالية الرئيسية ، وأهمهم رئيس الوزراء الفيدرالى أبو بكر تافارا باليوا ، ورئيس وزراء الإقليم الشمالى ، وأمير سكوتو أحمدو بللو، ورئيس وزراء الغرب صمويل أكينفولا (١). وبعد إنتهاء تلك المذبحة سيطر على الحكم الميجور جنرال ايرونسى ، وأصدر يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٦٦ مرسوماً بإلغاء النظام الفيدرالى فى نيجيريا، وتوحيد المؤسسات الحكومية والمرافق العامة وتحويل البلاد إلى دولة بسيطة . وأعقب ذلك اندلاع الاضطرابات فى الشمال ، وطوفان من المذابح تعرض لها أبناء الإيبو المقيمون فى أمارات الشمال .

---

(1) Andemicael, Berhanykun. "Peaceful Settlement among African States : Roles of the United Nations and the OAU." U. N. Institute for Training and Research. N.Y., 1972. p 32.

## الانقلاب العسكري الثاني :

وامتدت هذه الأحداث إلى الجيش ، فتم الانقلاب الثاني في أول أغسطس سنة ١٩٦٦ ، وترأس المجلس العسكري الأعلى الكولونيل يعقوب جيون ، وسيطرت العناصر الشمالية العسكرية على مقاليد الأمور ، ورفض العسكريون من الإقليم الشرقي الإذعان للأمر الواقع وهددوا بالانفصال فما كان من الحكومة الفيدرالية في ٢٧ مايو سنة ١٩٦٧ إلا أن أعلنت حالة الطوارئ ، وأوقفت العمل بالدستور ، وأصدرت مرسوماً بتقسيم الدولة إلى ١٢ ولاية (١) .

وكان معنى ذلك التقسيم الإقليمي الجديد ، هو تجزئة الإقليم الشرقي إلى ثلاثة أقاليم ، واحد منها فقط تسكنه مجموعات الإيبيو ، والآخر من ذلك هو حرمان الإيبيو من المناطق الساحلية الحيوية بالنسبة لهم تجارياً واقتصادياً . فأعلن الإقليم الشرقي انفصاله ، وتكوينه لدولة مستقلة عن بقية الدولة النيجيرية

وفي ٦ يوليو سنة ١٩٦٧ ، بدأ القتال بين قوات الحكومة الفيدرالية وقوات حكومة بيافرا الانفصالية ، في أعنف حرب أهلية شهدتها القارة الأفريقية ، وامتدت ثلاثين شهراً كاملاً ، وحسم السلاح النزاع ، وانتهت الحرب بالهزيمة الساحقة للانفصاليين في الشرق ، وعردة إقليمهم بتقسيمه الثلاثي الجديد إلى النظام الفيدرالي النيجيري في يناير سنة ١٩٧٠ .

---

(١) من الشمال الغربي والشمال الأوسط والشمال الشرقي وكاندوسهل بينو والشرق الأوسط وجنوب الشرق ومنطقة الأنهار والغرب والغرب الأوسط وكوارا ومنطقة العاصمة الفيدرالية ( لاجوس ) .

لقد تمثلت في النزعة الانفصالية للزعامات العسكرية والسياسية في الإقليم الشرقى بنيجيريا ، ظاهرة تنسم بخطورة أشد وطأة بالنسبة لقارة افريقيا ، من الثورات السياسية والاجتماعية أو الانقلابات العسكرية . وتفسير ذلك هو أن جميع الدول الأفريقية — باستثناء جمهورية مصر العربية — إنما تعاني من الانشقاقات القبلية المستمرة ، ومن ضعف روابط الوحدة الوطنية بين أبناء شعوبها داخل حدودها الرسمية .

ومن هنا أتى شبه الإجماع الإفريقى على استنكار الحركة الانفصالية في شرق نيجيريا ، وعدم الاعتراف بدولة بيافرا .

ذلك الموقف الموحد الذى اتخذته من الحرب الأهلية في نيجيريا الدول الأفريقية سواء المعتدلة التقليدية المؤيدة للحفاظ على الأمر الواقع ، أو الراديكالية التقدمية الداعية إلى الثورة .

### المبادرة الإفريقية الأولى ( يولية ١٩٦٧ ):

بدأ التحرك الدبلوماسى الإفريقى نحو تسوية الأزمة النيجيرية بنداء وجهه كينيث كاوندرا رئيس زامبيا يوم ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٧ ، أى بعد مرور أقل من شهر على إعلان زعيم الحركة الانفصالية أوجوكو وقيام جمهورية بيافرا ، دعا فيه الزعامات الإفريقية جمعاء إلى محاولة التوصل إلى حل سلمى لتلك المشكلة المحزنة . فأرسلت الحكومة العسكرية الفيدرالية مبعوثا رسميا إلى دول شرق افريقيا للتأكيد على أن أى عرض للوساطة من جانب الدول الإفريقية يجب أن يكون أساسه التسليم بسيطرة السلطات الفيدرالية على البلاد ، كما يجب أن يكون بعيداً عن أى محاولة للتفاوض المباشر مع الكولونيل اوجوكو (١) .

(1) Waugf, Auberon & Cronjé, Suzanne. "Biafra : Britain's Shame." London. Michael Joseph, 1969. p. 81.

وفي ٨ يوليو سنة ١٩٦٧ اجتمع في لوساكا عاصمة زامبيا كل من الامبراطور الاثيوبي هيلاسلاسي ، والرئيس التانزاني نيريري ، والرئيس الاوغندي اوبوتي، والرئيس الكيني جومو كينيا، ورئيس زامبيا كاوندا، من أجل إيجاد وسيلة ما تهدئة الازمة النيجيرية . إلا أن الحرب الأهلية في نيجيريا كانت قد نشبت فعلا بين قوات الاقليم الشرقي وقوات الحكومة الفيدرالية يوم ٦ يوليو سنة ١٩٦٧ ، وبالتالي لم يعد في مقدور الرؤساء الأفريقيين الخمسة المجتمعين في لوساكا ، أكثر من مجرد توجيه نداء للجانبين المتحاربين بإيقاف القتال وتسوية النزاع سلميا ، وبطبيعة الحال لم يلق هذا النداء أذنا صاغية .

وبذلك فشلت المبادرات الأفريقية الفردية والجماعية ، خارج نطاق منظمة الوحدة الأفريقية ، في تلافى الموقف المشتعل في نيجيريا .

### أزمة نيجيريا أمام مؤتمر القمة الرابع :

منذ بداية الحرب الأهلية ، أعلنت الحكومة الفيدرالية ان أى تدخل خارجي ، حتى ولو في صورة نقاش للقضية البيافرية ، سواء على مستوى المنظمة الأفريقية ، أو على مستوى الأمم المتحدة ، سوف تعتبره انتهاكا لأحكام احترام الاختصاص الداخلي للدول الأعضاء في هاتين المنظمتين الدوليتين ، تلك الأحكام التي وردت في الفقرة الثالثة من المادة الثانية من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وفي متن الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة <sup>(١)</sup> .

وهكذا عندما انعقد مؤتمر القمة الأفريقي الرابع في كينشاسا في

---

(1) Andemicael, Berhanykun. "Peaceful Settlement among African States op. cit" p. 33.

الفترة ما بين ١١ و ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٧، لم تكن مشكلة الحرب الأهلية في نيجيريا قد أدرجت في جدول أعمال المؤتمر، وذلك بناء على استمرار رفض الحكومة العسكرية الفيدرالية في لاجوس أى وساطة خارجية في مسألة تعتبرها من صميم شئونها الداخلية. ورغم ذلك طرح الزعماء الأفريقيون الخمسة الذين أصدروا نداء لوساكا، سالف الذكر، الأمانة النيجيرية على بساط البحث، وتمت محادثات جانبية أثناء انعقاد المؤتمر، بين الأطراف المعنية في الأمانة. وأصدر مؤتمر القمة الأفريقي الرابع في ختام أعماله قراراً بشأن الحرب الأهلية في نيجيريا (١).

وبدأ القرار بإعادة التأكيد على احترام سيادة الدول الأعضاء، وعلى الطبيعة الخاصة الداخلية لمشكلة الإقليم الشرقي المنفصل في نيجيريا، وأن تصويتها السلمية هي من صميم مسئولية النيجيريين أنفسهم، كما أعلن القرار استنكار المنظمة لفكرة الانفصال بصفة عامة في أى دولة أفريقية، وكذلك مساندة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية لحكومة لاجوس في محاولاتها الحفاظ على سيادة نيجيريا ووحدتها الإقليمية.

وتضمن القرار فقرة خاصة بإنشاء تكرين لجنة استشارية، مؤلفة من رؤساء دول أفريقية هم الجنرال انكراه رئيس غانا، وأحمدو ابيدجو رئيس الكامرون، وهاماني ديوري رئيس النيجر، وويليام توبمان رئيس ليبيريا، وجوزيف موبوتو رئيس زائير الكونغو (كينشاسا سابقاً)، على أن يترأس هذه اللجنة امبراطور اثيوبيا هيلاسلاسي. ونص القرار على أن الهدف من إنشاء اللجنة هو التأكيد إلى الحكومة الفيدرالية لنيجيريا على رغبة الجماعة الأفريقية في الحفاظ على السلامة الإقليمية والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى في نيجيريا. وكان من الواضح طبقاً لمضمون

---

(١) وهو القرار ٥١/٤ الصادر في ١٤ سبتمبر ١٩٦٧.

العبارة الأخيرة أن مؤتمر القمة الأفريقي الرابع ، وبناء على إصرار حكومة لاجوس ، قد قصر مهمة اللجنة على الاختصاص الاستشاري فحسب دون القيام بأعمال الوساطة الإيجابية الفعالة (١) .

وتحدد تاريخ وصول اللجنة إلى لاجوس يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٧ .

وأهم ما يلاحظ على هذا القرار الأول الصادر من منظمة الوحدة الأفريقية بشأن الحرب الأهلية في نيجيريا ، أنه لم يطلب إيقاف إطلاق النار بين الجانبين المتحاربين ، كما لم يقترح حلاً توفيقياً موضوعياً للزمة ، وأنه أغفل مجرد الإشارة إلى المساعي الحميدة كجزء من لجنة الرؤساء الستة المكلفة يبحث مشكلة بيافرا .

ورغم كل أوجه القصور المذكورة في مضمون قرار مؤتمر القمة الأفريقي بكينشاسا ، فلقد ساد اعتقاد عام بأن مثل هذه اللجنة وقد تكونت من أعلى مستوى سياسي ممكن ، فلا بد وأن يكون لها فعالية إيجابية في تسوية النزاع ، تتعدى حدود مجرد إظهار التضامن والتعاطف مع الحكومة الفيدرالية العسكرية في لاجوس ، وكما جاء في متن قرار إنشاء اللجنة ذاتها (٢) .

والواقع أنه لو كان قد قدر للجنة الاستشارية الأفريقية أن تصل إلى لاجوس في الموعد الرسمي المحدد لها وهو يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، لكان قد تغير مجرى الأحداث في الأزمة النيجيرية ، أو على الأقل لكانت قد تمت تسوية النزاع بعد شهور قليلة من بدء الحرب الأهلية . ففي أواخر سبتمبر سنة ١٩٦٧ لم يكن الانتصار قد تأكد بالنسبة لأي جانب من جانبي

---

(1) Waugh, Auberon & Cronjé, Suzanne. "Biafra - Britain's Shame." p. 85.

(2) Woronoff, Jon. "Organizing African Unity". The Seaneerow Press, Inc. Metuchen. New Jersey 1930 p. 409.

الصراع العسكري، وكان يمكن للجنة أن تقوم بدور إيجابي في إنهاء القتال بتسوية سلمية ما .

### اجتماع اللجنة الاستشارية في لاجوس :

وصلت اللجنة الاستشارية للرؤساء الستة إلى لاجوس يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ أى بعد الميعاد المحدد بنحو شهرين . وحينئذ، كانت اينوجو، العاصمة الأولى لجمهورية يافرا، قد سقطت أمام هجمات القوات الفيدرالية، وكانت حكومة لاجوس قد أصبحت في مركز عسكري وسياسي أقوى بكثير مما كانت عليه قبلاً، ولذلك قال يعقوب جيون رئيس المجلس العسكري الحاكم في لاجوس، للجنة : « إن مهمتكم هنا ليست الوساطة، وأن أفضل إسهام يمكن للجنة أن تقوم به في الظروف الراهنة هو دعوة زعماء التمرد في الإقليم الشرقي إلى إنهاء حركتهم الانفصالية فوراً » (١).

واجتمعت اللجنة الاستشارية في لاجوس مع المسئولين في الحكومة الفيدرالية . وبحضور دياالوتيللي سكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقية . ودام الاجتماع ساعات قليلة صدر بيان في نهايتها يدعو حكومة يافرا الانفصالية إلى إنهاء التمرد، وقبول التقسيم الفيدرالي الإقليمي الجديد للبلاد إلى ١٢ ولاية . كما جاء في المرسوم رقم ١٤ لعام ١٩٦٧ . وفوضت اللجنة الرئيس الغاني الجنرال انكراه تيلينغ حكومة يافرا بتأجيل مباحثات اللجنة في لاجوس . ولم تتصل اللجنة أثناء وجودها في نيجيريا بالانفصاليين اتصالاً مباشراً، وذلك بسبب رفض السلطات الفيدرالية بإشراف مندوبين عن يافرا في المحادثات مع اللجنة الاستشارية مما جعل أجهزة الدعاية في يافرا تستهجن هذا الموقف من جانب اللجنة الأفريقية، وأعلن راديو

(1) "Report on the OAU Consultative Mission to Nigeria," Nigerian National Press, 1968.

يافرا أن اللجنة الاستشارية ما هي إلا « أداة في يد الرجعيين الشماليين »<sup>(١)</sup>.

وهكذا انتهت الجولة الأولى من المحاولات التوفيقية في تسوية الأزمة النيجيرية بتبني اللجنة الاستشارية أوجهة نظر الحكومة الفيدرالية دون أن تسفر عن أى خطوة ملموسة في طريق السلام أو الوحدة الوطنية في نيجيريا . وأعلن دياللو تيللى أن النتيجة الرئيسية للاجتماع الأول للجنة في لاجوس كانت « التفاهم الكامل بين المنظمة الأفريقية والحكومة الفيدرالية بشأن الوسائل والطرق الكفيلة بحماية وحدة البلاد ، والسلامة الإقليمية في نيجيريا » .

### الاعتراف بجمهورية يافرا من قبل بعض الدول الأفريقية:

تفاقت الأزمة النيجيرية في الأشهر التالية على أول اجتماع للجنة الاستشارية للرؤساء الستة في لاجوس ، بسبب الامدادات العسكرية الضخمة الخارجية التي حصلت عليها كل من الحكومة الفيدرالية والانفصاليون في الاقليم الشرقى . وابتداء من أبريل سنة ١٩٦٨ طرأ تغيير مفاجئ على صورة الموقف الأفريقى العام من الحرب الأهلية في نيجيريا ، ففي ٢٣ أبريل سنة ١٩٦٨ قامت تانزانيا بأول اعتراف دولى بجمهورية يافرا ، وقدم الرئيس جوليوس نيريرى مبررات هذا الاعتراف قائلاً : « إن وحدة الدولة لا يمكن أن تقوم إلا على أساس الرضاء العام من جانب جميع فئات الشعب ، كما أنها لا يمكن أن تستمر بالقوة والقهر »<sup>(٢)</sup>.

(1) Africa Report, January 1968.

(2) The Observer, London, April 28th 1968.

وأعقب تانزانيا في الاعتراف بدولة يافرا كل من جابون في ٨ مايو سنة ١٩٦٨ ، ثم ساحل العاج في ١٤ مايو ، وأخيراً زامبيا في ٢٠ مايو سنة ١٩٦٨ .

وفي نفس الفترة فشلت محاولة خارجية عن الطاق الأفريقي لتقريب وجهات النظر بين طرفي الصراع النيجيري ، وقام بها السير ارنولد سميث سكرتير عام الكومنولث البريطاني ، وتمت المحادثات بالفعل في كبالا عاصمة أوغندا في مايو سنة ١٩٦٨ . فلقد أصرت يافرا على وقف إطلاق النار وانسحاب القوات المتحاربة إلى خطوط ما قبل ٦ يوليو سنة ١٩٦٧ ، تاريخ بدء الحرب الأهلية بين يافرا ولاجوس ، وذلك بصفة مسبقة على التفاوض والتسوية السلمية للنزاع ، بينما صممت الحكومة الفيدرالية على الأولوية المطلقة لإنهاء انفصال الإقليم الشرقي وعودته إلى حظيرة النظام الفيدرالي النيجيري القائم .

### استئناف مساعي منظمة الوحدة الأفريقية :

في يوليو سنة ١٩٦٨ ، وبعد انقطاع دام تسعة شهور كاملة ، استأنفت اللجنة الاستشارية الرؤساء الستة نشاطها الدبلوماسي لتسوية الأزمة النيجيرية ، وذلك لأسباب عديدة أهمها ما يلي <sup>(١)</sup> :

أولاً : الآلام الهائلة التي تعرض لها سكان مناطق الحرب الأهلية ، مما حرك المشاعر الإنسانية لدى الرأي العام الأفريقي والعالمي .

ثانياً : مع تحول المبادرة الدبلوماسية لتسوية النزاع النيجيري من النطاق الأفريقي البحت إلى المجال الخارجي ممثلاً في محاولات الكومنولث

---

(1) Andemicael, Berbanykun. "Peaceful Settlement among African States : Roles of U.N. and O.A.U.". p. 34.

في الفترة ما بين شهر ديسمبر سنة ١٩٦٧ إلى مايو سنة ١٩٦٨ ، ثم في تدخل الحكومة البريطانية في الأزمة في يونيو سنة ١٩٦٨ ، أدركت الدول الأفريقية أن منظماتهم القارية إذا لم تقم بخطوة إيجابية نحو حل المشكلة النيجيرية ، فإنها سوف تفقد هيبتها ونفوذها وفعاليتها في مواجهة القضايا الأفريقية الخطيرة .

ثالثا : كانت النتيجة الحقيقية والوحيدة ، والتي أسفرت عنها محادثات كيبالا بين طرفي الصراع النيجيري تحت إشراف سكرتير الكومنولث هو أن إمكانية التفاوض بين جانبي الحرب الأهلية غدت ممكنة من حيث المبدأ ، وبذلك أصبح المجال مفتوحا أمام اللجنة الاستشارية الأفريقية لكي تلعب دور وساطة فعلي ، وليس القيام بمجرد مهمة مشاورة .

رابعا : أدى اعتراف الدول الأفريقية الأربع ببيافرا على مدى شهرى أبريل ومايو سنة ١٩٦٨ إلى زعزعة المبدأ العام للمنظمة الأفريقية في إدانة أى نزعة انفصالية تحدث لدى أى دولة عضو ، وتهدد بانشقاق خطير للسياسة الأفريقية الجماعية في مواجهة أزمة نيجيريا .

ولذلك كله ، كان لزاما على اللجنة الاستشارية أن تعود إلى محاولاتها الدبلوماسية للتوفيق في النزاع .

وبدأت الجولة الثانية من اجتماعات اللجنة الاستشارية الرؤساء الستة في نيامى عاصمة النيجر في الفترة ما بين ١٥ و ١٩ يوليو سنة ١٩٦٨ ، ونجحت اللجنة في هذه المرة أن تدعو أوجوكوو لحضور جلساتها ، كما اقنعت طرفي الحرب الأهلية ببدء محادثات تمهيدية في أقرب وقت ممكن في أديس أبابا تحت إشراف اللجنة ذاتها ، وفي مؤتمر موسع للسلام يترأسه الامبراطور هيلاسلاسى . وأدى اجتماع اللجنة في نيامى إلى اتفاق حول جدول أعمال من ثلاث نقاط لمؤتمر أديس أبابا وهي ما يلي (١) :

- ١ - الترتيبات الضرورية لإقامة تسوية دائمة للنزاع .
- ٢ - تدابير إيقاف إطلاق النار بين جانبي الحرب الأهلية .
- ٣ - وسائل توصيل الامدادات التموينية والاسعافات للاضحايا المدنيين .

كما أصدرت اللجنة قراراً في ختام اجتماعها بنياى يركز على الجوانب الإنسانية في الأزمة، ويطالب حكومة لاجوس بإقامة «ممرات رحمة» دون إبطاء، وتأمين حركة أفراد بعثات الإسعاف لسكان المناطق المنكوبة<sup>(١)</sup>.

### محادثات اللجنة الاستشارية في أديس أبابا (أغسطس ١٩٦٨) :

انعقد مؤتمر السلام في أديس أبابا يوم ٥ أغسطس سنة ١٩٦٨ لتكملة محادثات نيامى تحت رئاسة الامبراطور هيلاسلامى وبحضور أوجوكوو، بينما تغيب يعقوب جيون، وأعلن ايناهورو وزير الإعلام ورئيس الوفد النيجيرى في مؤتمر أديس أبابا أن النقاش يجب ألا يدور إلا في نطاق موضوع واحد هو إجراءات ضم ولاية الوسط الشرقى ، وكانت هي المنطقة الوحيدة التى مازالت تحت سيطرة الانفصاليين إلى النظام الفيدرالى النيجيرى القائم .

وبذلت اللجنة الاستشارية الأفريقية جهوداً ضخمة طيلة خمسة أسابيع من الاجتماعات المستمرة مع وفدى يافرا ولاجوس ولكن دون تقدم يذكر، حتى فى مجال الأهداف المتفق عليها من حيث المبدأ ، سلفاً، أثناء محادثات نيامى ، وذلك بشأن تنظيم إقامة ممرات جوية وبرية ومائية من أجل توصيل الاسعافات لميادين القتال ، كذلك رفض الجانبان تقديم أية تنازلات تبادلية .

---

(1) Lo Monde, 19 Juillet 1968.

ومن جهة أخرى ، كانت محادثات أديس أبابا في أغسطس سنة ١٩٦٨ مواكبة للمجوم النهائي الشامل الذي قامت به القوات الفيدرالية على ماتبقى من الأراضي في أيدي قوات الإقليم الشرقي ، وكانت ميناء بورت هاركورت المنفذ الرئيسي البحري لبيافرا إلى العالم الخارجي قد سقطت في يد القوات الفيدرالية في مايو سنة ١٩٦٨ . وأثناء شهر سبتمبر سنة ١٩٦٨ ، استسلمت مدينتان من أهم مدن الإقليم الشرقي هما أويري وأباللقوات الفيدرالية .

### أزمة نيجيريا أمام مؤتمر القمة الخامس :

في ظل هذا الموقف العسكري العام في نيجيريا حيث أصبح من الواضح أن هزيمة بيافرا غدت وشيكة الوقوع ، انعقد مؤتمر القمة الأفريقي الخامس يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٦٨ في مدينة الجزائر ، وكانت مشكلة الحرب الأهلية في نيجيريا مدرجة في جدول أعماله في صورة تقرير مقدم من الامبراطور هيلاسلامي بصفته رئيسا للجنة الاستشارية للمؤتمر (١) ، وظهر حينئذ اجماع بين الزعماء الأفريقيين الحاضرين على أن الأولوية المطلقة يجب أن تكون لحقن الدماء في نيجيريا ، وصوتوا جميعا لصالح قرار جديد يدعو « الانفصاليين في الإقليم الشرقي إلى التعاون مع السلطات الفيدرالية من أجل إقرار السلام والوحدة الوطنية في نيجيريا ، ويطلب من حكومة لاجوس أن تعلن عفوًا عامًا عن البيافريين ، وأن تتعاون مع المنظمة القارية في تأمين السلامة الشخصية لكل النيجيريين بلا تمييز . وأخيراً ناشد القرار كل أعضاء المجتمع الدولي تقديم المعونات الإنسانية التوفيقية والطبية بأسرع ما يمكن إلى ضحايا الحرب (٢) .

---

(1) Waugh, Auberon & Cronjé Suzanne. "Biafra : Britain's Shame." p. 87.

(٢) هو القرار ٥/٥٤ الصادر في ١٦ سبتمبر ١٩٦٨ .

والملاحظ على القرار الصادر من مؤتمر القمة الأفريقي الخامس بالجزائر أنه أغفل بعض التفاصيل الأساسية ، والتي كانت لازمة من الناحية العملية الواقعية ، وذلك مثل تحديد أجل زمني لتنفيذ ماتضمنه القرار من أحكام ، كما لم ينص على تكوين جهاز معين يكلف بالإشراف على تدابير وقف إطلاق النار . وأخيراً لم يوضح قرار مؤتمر الجزائر رغم المناقشات التي دامت أسابيع في نطاقه ، حقيقة ملاح دور المنظمة ، القارية في تسوية الأزمة النيجيرية ، هل هي مجرد مساع حميدة ، أو هي جهود تصل إلى حد الوساطة أو تتعداها إلى مرتبة التحقيق والتوفيق .

واستمرت الحرب الطاحنة بين لاجوس وبيافرا رغم الهزائم العسكرية المتوالية التي منيت بها قوات بيافرا ، وعندما اجتمع مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا في فبراير سنة ١٩٦٩ ، وحيث حضر الغالبية العظمى من وزراء خارجية الدول الأفريقية ، اقتصر على مجرد إصدار نداء إلى الطرفين المتحاربين في نيجيريا يكرر مرة أخرى المطالبة بوقف إطلاق النار ويأجرا مفاوضات سلام (١) .

### اجتماع اللجنة الاستشارية في مونروفيا :

انعقد الاجتماع الثالث للجنة الاستشارية الرؤساء السنة في مونروفيا في الفترة ما بين ١٧ و ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٩ ، وكانت فرص النجاح حينئذ ضئيلة للغاية أمام اللجنة في أعمالها التسوية اللازمة ، فلقد كانت القوات الفيدرالية لحكومة لاجوس مكتسحة لمدن إقليم بيافرا ، وأصبحت الحكومة الفيدرالية على ثقة من انتصارها العسكري على الانفصاليين ، فرفض يعقوب جيون حضور اجتماع مونروفيا ، بينما انشغل أوجو كوو بالدفاع عن عاصمته

الآخيرة أومياها . وهكذا انقسمت اللجنة الأفريقية إلى قسمين كل منهما يتولى التباحث مع جانب من جانبي النزاع . فقام الرئيسان توبمان وديوري بالاتصال بالحكومة الانفصالية ، بينما تفاوض هيلاسلاسي وموبوتو مع لاجوس .

وانتهت اللجنة اجتماعها بإعلان يدعو طرفي الحرب الأهلية إلى :  
« العمل من أجل المصلحة العليا لأفريقيا ، بإقامة نيجيريا الموحدة التي تكفل الأمان الاجتماعي والمساواة في الحقوق والامتيازات لكل المواطنين ، وذلك عن طريق استئناف مفاوضات السلام بدون إبطاء ، إلى جانب المساعي الحميدة التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية » (١) .

ورفضت الحكومة الانفصالية قبول تنفيذ إعلان مونروفيا ، وواصلت القتال حتى انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي السابع في أديس أبابا في سبتمبر سنة ١٩٦٩ ، حيث صدر قرار بشأن قضية بيافرا لم يتضمن سوى تردداً لنفس النداءات السلبية السابقة بإيقاف إطلاق النار بين طرفي الحرب وإقرار التصالح الوطني بينهما . ومرة أخرى ترك تنفيذ القرار كلية لقوة السلاح نظراً لعدم وجود أدنى إشارة تتعلق بالإجراءات العملية في سياقه لتطبيقه فعلياً في الواقع السيامي والعسكري لنيجيريا .

### مساعي الأمم المتحدة في الأزمة النيجيرية :

منذ اللحظة الأولى لانفجار الموقف ، ونشوب القتال بين الإقليم الشرقي والحكومة الفيدرالية ، تركت الأمم المتحدة كلية محاولات التسوية السلمية للنزاع إلى أنشطة وأجهزة منظمة الوحدة الأفريقية ، وأعلن السكرتير العام للأمم المتحدة أمام مؤتمر القمة الأفريقي الخامس في الجزائر عام ١٩٦٨ :

(١) المرجع سالف الذكر صفحة ٤٢٩ .

أن : منظمة الوحدة الأفريقية هي الجهاز الدولي صاحب الاختصاص الأصلي في العمل على إعادة استتباب السلام في نيجيريا ، (١) ، كما رأى السكرتير العام للأمم المتحدة أن الحل الأمثل للأزمة النيجيرية ، إنما يكمن في تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية الخاصة بمشكلة الحرب الأهلية في نيجيريا ، والمبنية من منظمة الوحدة الأفريقية (٢) .

ومن جهة أخرى لم تطلب إحدى الدول الأربع المعترفة بجمهورية يافرا أثناء فترة الركود في النشاط الدبلوماسي الأفريقي بشأن إنهاء الصراع النيجيري ، والتي امتدت من نوفمبر سنة ١٩٦٧ حتى يوليو سنة ١٩٦٧ ، لم تطلب أى منها إدراج قضية يافرا رسمياً في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أو في جدول أعمال مجلس الأمن .

وعندما حاولت بعض الدول المؤيدة للانفصاليين في نيجيريا ، أن تلفت نظر الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى جريمة إبادة الجنس البشرى التي ترتكبها قوات حكومة لاجوس الفيدرالية ضد أبناء قبائل الإيو في سائر أنحاء البلاد النيجيرية ، قامت تلك الحكومة بدعوة بعثة رسمية من المراقبين الدوليين في أواخر عام ١٩٦٨ ، تكونت من ممثلين عن السكرتير العام للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، ومن مندوبين عن حكومات كندا وبولندا والسويد والمملكة المتحدة ، وزارت البعثة بالفعل مناطق الصراع العسكرى ، ومواقع انسحاب القوات الانفصالية .

ورغم أن منظمة الأمم المتحدة لم تقم بأى نشاط دبلوماسي سياسى لتسوية قضية يافرا سلباً ، إلا أن مساهمات سكرتيرها العام ، وكذلك

---

(1) U.N. Press SG/SM/998, 13 Sept. 1968.

(2) U.N. Monthly Chronicle, Vol. VI, No. 9 (Oct. 1969) p. 46  
(U.N. Press Release SG/SM/1151, 5 Sept. 1969).

وكالاتها المتخصصة بدت واضحة في نطاق مواجهة الجوانب الإنسانية للمشكلة . ففي أول أغسطس سنة ١٩٦٨ عين السكرتير العام للأمم المتحدة مندوباً عنه للإشراف على عمليات الإمدادات المدنية والمعونات والإسعافات المقدمة من دول العالم إلى ضحايا الحرب الأهلية من المدنيين . ذلك بالإضافة إلى جهود منظمة اليونسيف ، وبرنامج التغذية العالمي ، وساعدتهما اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي قامت بتنسيق مختلف المعونات الخارجية الحكومية ، وغير الحكومية إلى شعب نيجيريا .

لقد انفردت منظمة الوحدة الأفريقية انفراداً تاماً بمسائل وخطوات التسوية السلمية ، السياسية الدبلوماسية ، للحرب الأهلية في نيجيريا ، فهل حالفاً التوفيق في مهمتها هذه ؟ .

واقع الأمر أن أزمة انفصال الإقليم الشرقي في نيجيريا لم يحسمها إلا الدم والحديد في ميادين القتال ، ولم يكن لمحاولات التدخل أو المساعي الحميدة ، أو الوساطة التي بذلتها اللجنة الاستشارية المنبثقة عن المنظمة الأفريقية ، أية فعالية تذكر من الناحية العملية لحل المشكلة . فلقد اقتصرَت هذه المحاولات على النداءات المتكررة المتماثلة في مضمونها .

وأهم ما يلاحظ على أعمال لجنة الرؤساء الستة ، أنها لم تحسن استغلال فرص السلام التي سنحت لها ، فهي لم تفتز فرصة التكافؤ التقريبي في الاستعداد القتالي بين قوات بيافرا وقوات لاجوس في الشهور القليلة الأولى من الحرب ، من أجل إنهاء القتال منذ بدايته منعاً لإراقة مزيد من الدماء لدى الجانبين . كذلك لم تعمل اللجنة حين اتضح لها ضعف الجانب البيافري في الحرب الأهلية بعد مرور عام على بدء الصراع العسكري على أن تفرض على الانفصاليين برنامج صلح عملي وتطيقى ومقبول

بالنسبة لهم ، مما كان كفيلاً بتجنيب الشعب النيجيرى ثمانية عشر شهراً  
إضافية من الأهوال ، ومن الفظائع .

ولكن هل كانت منظمة الوحدة الأفريقية تستطيع أن تتدخل فعلاً  
في الحرب الأهلية دون أن تخالف دستورها الذى من مبادئه الأساسية  
عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ؟ .

وإذا تدخلت فعلاً ، أفلا يكون هذا التدخل مؤدياً إلى انقسام في  
المنظمة ، إذ يوجد فريق يؤيد حكومة لاجوس ، وفريق يؤيد الحركة  
الانفصالية ، وفريق يتمسك بمبدأ عدم التدخل ؟ .

إن الحرب الأهلية التي دارت في نيجيريا لم يكتب تاريخها بعد ،  
ولذلك لا نستطيع أن نحكم حكماً موضوعياً قاطعاً على الدور الذى قامت  
به منظمة الوحدة الأفريقية ، أو الدور الذى كانت تستطيع أن تقوم به  
ولم تؤده في سبيل استتباب السلام في هذه المنطقة من أفريقيا . ولكن  
كيفما يكن الأمر فإن منظمة الوحدة الأفريقية قد صانت وجودها من  
آثار تلك الفتنة ، واستطاعت أن تبقى رمزاً للوحدة الأفريقية .

## المبحث الخامس

### المنازعات الأفريقية الأخرى

فيما يلي عرض لبعض المنازعات الأفريقية الأخرى التي كان لمنظمة الوحدة الأفريقية دور في تسويتها ، أو على الأقل في تهدئة حدتها . ونركز على بعض المنازعات الأفريقية التي حدثت بين دول غرب القارة في منتصف أعوام الستينات .

فمنذ سنة ١٩٦٣ وصلت علاقات غانا مع كل من ساحل العاج والنيجر وفولتا العليا إلى حد بعيد من سوء ، بسبب الخلافات الأيديولوجية بين رئيس دولة غانا الدكتور كوامي نكروما ، وزعماء البلاد المجاورة المذكورة<sup>(١)</sup> وعندما عزل نكروما من رئاسة بلاده بواسطة انقلاب عسكري في يناير سنة ١٩٦٦ والتجأ سياسياً إلى غينيا ، بدأت الخلافات بين حكومة غينيا ، وحكومات كل من غانا وساحل العاج .

ونبدأ بدراسة نزاع الحدود بين فولتا العليا وغانا إبان حكم نكروما ، ثم النزاع الغاني الغيني ، ثم النزاع بين غينيا وساحل العاج ، والنزاعان الأخيران نشبا فيما بعد انتهاء حكم نكروما لغانا .

---

(١) حدث خلاف حاد حول الحدود المشتركة بين غانا وتوجو قبل اغتيال الرئيس التوجولي سلفانيوس المبيو في يناير سنة ١٩٦٣ ، ولكن النزاع انتهى في الفترة الزمنية محل الدراسة .

## ١- نزاع الحدود بين غانا وفولتا العليا (١٩٦٣ - ١٩٦٤)

ترجع أصول هذا النزاع إلى طبيعة الحدود الصحراوية غير المحددة تحديداً واضحاً لفولتا العليا، وعدم وجود منافذ لها على البحار العامة، مما كان يضعف جانبها إزاء جيرانها من الدول ذات الموقع الجغرافي البحري، والذي يتيح لها إغلاق الحدود المشتركة معها، وبذلك تشل حركة التبادل التجاري بين فولتا العليا والعالم الخارجي وكان هذا هو بالفعل ما حدث في أوائل عام ١٩٦٣ حين لجأت حكومة غانا إلى إغلاق حدودها المشتركة مع فولتا العليا بعد أن حاولت بمض قبائل فولتا العليا أن تعبر تلك الحدود.

وعرض النزاع القائم بين غانا وفولتا العليا أمام أول مؤتمر لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية والذي انعقد في يوليو سنة ١٩٦٤ بالقاهرة، وفيه صدر القرار رقم ١٦ والذي نص على قدسية الحدود السياسية للدول الأفريقية القائمة وقت الاستقلال، وفي أثناء انعقاد المؤتمر بالقاهرة تمت اتصالات مباشرة بين رئيسي غانا وفولتا العليا، واتفق الجانبان المتنازعان على ضرورة القيام بتعيين واضح لحدود بلادهما المشتركة على وجه المراجعة.

وحينما انعقد مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورة غير عادية في لاجوس في يونيو سنة ١٩٦٥، تقدمت مجموعة من الدول الأفريقية، ومنها فولتا العليا بشكوى إلى المجلس ضد حكومة غانا نظراً لقيامها بفتن ودهائن وافتتالات موجهة ضد جيرانها من الدول. وفي خلال تلك الفترة كان نكروما يصرح إلى أن يعقد مؤتمر القمة الأفريقي الثاني (١٩٦٥) في عاصمة بلاده أكر ولذلك عمل على جهادة مجموعة الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية التي كانت تعارض فكرة انعقاد

مؤتمر قمة افريقى فى عاصمة دولة تتبع سياسة تخالف مبادئ واهداف ميثاق اديس ابابا ، كما أن اكر اكانت آنذاك بمثابة ملجأ للقيادات السياسية المتمردة على حكوماتها فى الدول الافريقية الأخرى ومن هنا عمل نكروما على تهدئة الموقف المتوتر على الحدود بين بلاده وبين فولتا العليا<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من المحاولات التى قامت بها أجهزة منظمة الوحدة الافريقية لحل نزاع الحدود بين غانا وفولتا العليا ، فإن العلاقات لم تبدأ فى التحسن الفعلى بين الدولتين إلا بعد سقوط نظام حكم نكروما فى فبراير سنة ١٩٦٦ ، ثم اتباع النظام العسكرى الحاكم الجديد لسياسة التقارب مع الدول الافريقية المحافظة ، ومنها فولتا العليا .

وأهمية نزاع الحدود الذى ثار بين غانا وفولتا العليا فى عامى ١٩٦٣ و ١٩٦٤ تكمن فى ظهور وسيلة دبلوماسية جديدة لحل المنازعات الدولية وهى الاتصالات المباشرة بين رؤساء الدول المتنازعة فى صورة عقد مؤتمرات دولية تجمع بين هؤلاء الرؤساء ، من أجل تسوية النزاع القائم بينهم سلميا ، هذه الوسيلة الجديدة كانت تعتبر حينذاك فرعاً مستحدثاً من فروع التسوية الدبلوماسية للمنازعات الدولية ، كما أنها تمثل إضافة لمضمون احكام ومبادئ المادة السادسة والثلاثين من ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بالوسائل السلمية لفض المنازعات وهى : المساعى الحميدة ، والوساطة ، والتحقيق ، والتوفيق ، والتحكيم . فعلى الرغم من الدور الإيجابى الذى قامت به أجهزة المنظمة الافريقية لإنهاء الأزمة بين الدولتين ، فإن السلام لم يستتب فى علاقات البلدين إلا بمباحثات ثنائية بين زعيميهما بعد سقوط نكروما .

---

(١) أنظر البحث الثانى فى الفصل الثالث من هذا الكتاب .

## ٢ - الأزمة الدبلوماسية بين غانا وغينيا ( ١٩٦٦ ) :

وصلت المنازعات السياسية والخلافات الأيديولوجية في غرب أفريقيا بين الدول التقدمية والدول المحافظة ، إلى ذروة حدتها عندما حاول نكروما ، بعد أن عزل من رئاسة بلاده ، والتجأ في فبراير سنة ١٩٦٦ إلى غينيا ، أن يقوم بانقلاب مضاد للنظام العسكري الجديد في غانا ، وذلك بمساعدة حكومة غينيا برئاسة أحمد سيكوتوري . وفي ١٠ مارس سنة ١٩٦٦ أعلن الرئيس الغيني أحمد سيكوتوري أن د سبعين ألفا من الجنود النظاميين سوف يسرون إلى غانا من أجل مساعدة الشعب الغاني في القضاء على النظام العسكري الجديد . . . . (١).

وفي التاسع والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٦٩ كانت طائرة الوفد الغيني الذاهب إلى أديس أبابا لحضور الدورة السابعة العادية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية قد هبطت هبوطا اضطراريا في مطار أكرا ، وانتهزت الحكومة الجديدة في غانا هذه الفرصة ، واعتقلت الوفد الغيني وعلى رأسه وزير خارجية غينيا ، مخالفة بذلك قواعد القانون الدولي ، ومبادئ العرف الدبلوماسي ، وقررت أنها لن تفرج عن أعضاء هذا الوفد إلا إذا أفرجت حكومة كونا كرى عن مجموعة الطلبة الغانيين المعتقلين لديها ، فوجه السكرتير العام للأمم المتحدة نداء إلى حكومة غانا لإطلاق سراح الدبلوماسيين الغنيين ، وإلى حكومة غينيا بالسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر ، أو لأي وكالة متخصصة أخرى ، يوافق عليها جانب النزاع ، بتفتيش السجون الغينية لمعرفة ما إذا كان فيها بعض السياسيين الغانيين . إلا أن

---

(1) Keessing's Contemporary Archives, Vol. XV, 1965-1966  
(12-19 March 1966) p. 21 & 75.

مبادرة السكرتير العام لم تلق قبولا ما ، وكذلك فشلت محاولة قام بها مبعوث رسمي أثيوبي لإطلاق سراح الوفد الغيني في أكرا .

وأمام هذا الحادث الخطير الذى كان يهدد الدبلوماسية في أفريقيا ، ويهدد بالاختفاق مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية ، قرر مجلس الوزراء الذى كان منعقداً في أديس أبابا بإيفاد بعثة مكونة من ثلاث دول هي الكونغو كينشاسا وكينيا وسيراليون ، وتكون مهمتها العمل للإفراج عن الوفد الغيني المعتقل في أكرا ، ثم العمل بعد ذلك على تحسين العلاقات بين الدولتين الأفريقيتين . وقد سافر الوفد فعلاً ونجح في مهمته الأولى إذ استطاع أن يقنع حكومة أكرا بالإفراج عن الوفد الغيني المعتقل ، وقد تم الإفراج فعلاً في اليوم الخامس من نوفمبر سنة ١٩٦٦ وهو يوم افتتاح مؤتمر القمة الأفريقي الثالث بمدينة أديس أبابا ، إلا أنه لم ينجح في مهمته الثانية التي تتمثل في العمل على تلطيف العلاقات بين الدولتين المتنازعتين ، بل إن وفد غينيا رفض أن يجلس في مؤتمر القمة على نفس المائدة التي جلس عليها وفد غانا ، على الرغم من المساعي الحميدة التي بذلتها لجنة مؤقتة تم تشكيلها لهذا الغرض من رؤساء اثيوبيا والجمهورية العربية المتحدة وليبيريا ومالي .

ونلاحظ أن دور السكرتير العام للأمم المتحدة في محاولة معالجة الأزمة الغانية — الغينية ، قد اقتصر على مجرد توجيه نداءات إلى جانبي الأزمة ، كانت تعكس اهتمام المجتمع الدولي بإنهاء الأزمة الدبلوماسية بين البلدين الأفريقيين . هذا ، بينما كان نشاط منظمة الوحدة الأفريقية تجاه الأزمة عملاً من أعمال الوساطة الحقيقية بين الجانبين المتنازعين . ولقد استطاعت المنظمة الأفريقية أن تنجح ولو جزئياً في تهدئة الموقف المتوتر في غرب أفريقيا آنذاك .

كذلك كان القائمون بمحاولة الوساطة ، بإسم منظمة الوحدة الأفريقية ، من كبار المسؤولين الرسميين الممثلين لدولهم ، كما كانوا يتسمون بنزعة حيادية واضحة أثناء سعيهم إلى معالجة النزاع .

ومن جهة أخرى ، قدمت منظمة الوحدة الأفريقية مناخا سياسيا ودبلوماسيا على أعلى مستوى ، استطاعت في نطاقه شخصيات سياسية أفريقية لها مكانتها أن تتدخل مباشرة بين المتنازعين .

وعلى ذلك ، يمكن القول بأنه على الرغم من أن واقعة انتهاء حكم نكروما لغانا كانت ذات خطورة وتأثير بعيدين على منطقة غرب أفريقيا وعلى بلدان أفريقية كثيرة ، إلا أن منظمة الوحدة الأفريقية كانت قادرة في تلك الفترة على تجنيد القارة انقساما ايدولوجيا جديداً ، ولم تلجأ في ذلك الصدد إلى أية منظمة دولية أخرى لمعالجة المشكلة .

### ٣ - النزاع بين غينيا وساحل العاج ( ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ) :

وجدت خلافات ايدولوجية فكرية ، وسياسية تطبيقية منذ فترة طويلة فيما بين الرئيس الغيني سيكوتوري ورئيس ساحل العاج هوفاويه بوانييه ، إلا أن ظهور الخطر الحقيقي للصراع بين البلدين لم يبدأ إلا في مارس ١٩٦٦ .

تقع ساحل العاج في المنطقة ما بين غانا وغينيا ، ولذا كان اعلان سيكوتوري الذي أشرنا إليه بغزو أراضي غانا لا بد وأن يدفع رئيس ساحل العاج إلى تحريك قوات حكومته إلى حدود بلاده . وبعد انتهاء الخطر المباشر للمواجهة العسكرية بين غانا وغينيا ظل التوتر قائماً في العلاقات بين غينيا وساحل العاج بسبب واقعة معينة . ففي أواخر يونيو سنة ١٩٦٧ احتجزت حكومة ساحل العاج بعض المسؤولين الغينيين

العالمين من الدورة الخامسة غير العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة ،  
بالإضافة إلى مواطن غيني يمثل بلاده في اتحاد البريد العالمي . وكان التبرير  
المقدم رسمياً في هذا الصدد هو أن واقعة الاحتجاز ما هي إلا نتيجة لقيام  
غينيا بالقاء القبض تعسفياً على العديد من مواطني ساحل العاج المقيمين  
في غينيا، والاستيلاء على سفينة صيد كبيرة تابعة لساحل العاج (١). والواقع  
أن حكومة غينيا كانت قد قبضت بالفعل على مواطن من ساحل العاج  
بتهمة التآمر لاغتيال سيكوتوري ، كما استولت على سفينة الصيد المذكورة  
على أساس اتهامها بمحاولة خطف الرئيس الغاني السابق نكروما ، وكان  
لاجئاً آنذاك في كونا كرى .

فبعثت حكومة غينيا برسالة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة . تنهم  
فيها ساحل العاج بالانتهاك الصارخ لاتفاقية امتيازات وحصانات الأمم  
المتحدة ، واتفاقية امتيازات وحصانات الوكالات الدولية المتخصصة ،  
ولاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية (٢) . وأشارت غينيا في رسالتها إلى  
المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الأمم المتحدة في مواجهة الأزمات  
الدبلوماسية القائمة بينها وبين ساحل العاج .

كذلك اقتنع السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وممثلو خمس دول  
أفريقية هي : الجزائر ومالي وموريتانيا وتانزانيا والكونغو ( برازافيل )  
بأن المعالجة اللازمة يجب أن تتم عن طريق السكرتير العام للأمم المتحدة ،  
وبناء على ذلك طالبوا بتدخل الأخير شخصياً لدى حكومة ساحل العاج  
لإطلاق سراح الغينيين المحتجزين لديها . ومن ناحية أخرى طلبت حكومة

---

(١) السجلات الرسمية لمجلس الأمن ، العام الثاني والعشرون ، ملاحق يوليو —  
سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، وثيقة رقم ٨١٢٠ ، ١٤ أغسطس سنة ١٩٦٧ ، ص ١٧٦ و ١٧٧ .  
(٢) المرجع السابق ص ١٩٤ و ١٩٥ .

ساحل العاج من السكرتير العام للأمم المتحدة أن يساعدوا في إطلاق سراح مواطنيها الموجودين في سجون غينيا لقاء إطلاق سراح المواطنين الغينيين المحتجزين لديها (١).

وعندئذ تمسك السكرتير العام للأمم المتحدة بوجهة نظر معينة إزاء الأمانة المعروضة عليه ، وهي أن الواقعتين لا يمكن أن ترتبطا ارتباطاً موضوعياً ، وذلك لأن « احتجاز الشخصيات الغينية في أيديجان إنما يتعارض تعارضاً صريحاً مع ما جاء من أحكام ومبادئ في اتفاقيات دولية كانت حكومة ساحل العاج من الدول الموقعة عليها ، كما أن تصرف حكومة ساحل العاج في هذا الشأن له انعكاسات دولية ، ويمس نفس اختصاصات السكرتير العام الأصلية بموجب ميثاق الأمم المتحدة ».

وصدر القرار رقم ٢٢٠٢ للدورة الواحدة والعشرين من الجمعية العامة بأن يتصل السكرتير العام للأمم المتحدة على وجه السرعة بالسفير أشقر معروف رئيس اللجنة الخاصة لسياسات التفرقة العنصرية التابعة للجمعية العامة ، وكان من ضمن العناصر الغينية المحتجزة في أيديجان .

هذا بينما اكتفى السكرتير العام بالتعبير عن رغبته في تقديم مساعيه الحميدة بشأن مواطني ساحل العاج المقبوض عليهم في غينيا ، وبناء على ذلك أرسل السكرتير العام للأمم المتحدة جوزيه رولز - بينيت ، مساعده لاشئون السياسية الخاصة كممثل شخصي له إلى رئيس غينيا وساحل العاج ، كما انضم إليه بعد ذلك مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة لاشئون مجلس الوصاية والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وبعد مضي شهر من المحاولات غير المجدية من جانب مبعوثي السكرتير العام للأمم المتحدة ،

طلبت حكومة غينيا منه أن تدرج المشكلة في جدول أعمال الجمعية أو مجلس الأمن ، وتم ذلك بالفعل في جدول الدورة الثانية والعشرين العادية للجمعية العامة .

وفي تلك الأثناء كاف مؤتمر القمة الأفريقي الرابع في كينشاسا الرئيس الليبيري وليام توبمان الذي كان قد قدم مساعيه الحميدة في بداية الأزمة ، أن يجدد جهوده الدبلوماسية من أجل إنهاؤها<sup>(١)</sup> . واستجاب الجانبان المتنازعان إلى وساطة توبمان ، ووافقا على أن يطلق كل منهما المعتقلين من مواطني الجانب الآخر . وتمت تلك التسوية قبل أن تبدأ الجمعية العامة فعلا في نظر النزاع .

إن الأزمة بين غينيا وساحل العاج كانت موضع اهتمام الأمم المتحدة أكثر مما كانت بالنسبة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وذلك نظراً للطبيعة الخاصة لملا بسات النزاع . فالجانب الغيني قدم حججاً قوية على أن حكومة ساحل العاج قد قامت بالفعل بانتهاك الأحكام والمبادئ الواردة في القمم الحادى عشر من إتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة . ( فالدبلوماسيون الغينيون المحتجزون في ساحل العاج كانوا عائدين من اجتماع عقده الأمم المتحدة ) ، وانتهكت كذلك أحكام المادة الأربعين من إتفاقية فيينا ، ولذا وجد السكرتير العام للأمم المتحدة أن « له صلاحية تامة للاحتجاج بالنيابة عن المنظمة العالمية ضد الانتهاك المذكور ، وللبحث عن علاج للموقف » . ولقد شجعت منظمة الوحدة الأفريقية نفسها مهمة الممثلين الشخصيين المبعوثين من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة

---

( ١ ) قرار مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية — ٤/١٨ — ١٧ — ١٤

إلى كل من غينيا وساحل العاج ، ولم تخطط منظمة الوحدة الأفريقية أى خطوة إيجابية نحو حل الأزمة إلا تكليف توبمان بالوساطة بين الجانبين بعد فشل مهمة المبعوثين فى إنهاء النزاع .

هذا ، وحدث اشتباك حاد بين مندوبى ساحل العاج وغينيا عندما بدأت اللجنة القانونية التابعة للجمعية العامة (اللجنة السادسة) فى دراسة موضوع انتهاك اتفاقيات الحصانات والامتيازات الدبلوماسية .

والملاحظ فى المنازعات التى دارت بين دول غرب أفريقيا فى منتصف أعوام الستينيات أنها كانت ذات بعدين أساسيين ، فمن ناحية ، كانت تلك المنازعات تقوم أساساً من الانتقام ، ومن ناحية أخرى كانت كلما تبطن هراًعاً سياسياً وأيديولوجياً عبر عن وجوده بأنشطة سرية عداوية تجاه دولة أخرى ، وكان دور الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية فى مواجهة أية منازعة منها ، يتحدد بالمدى الذى تتعلق به المنازعة المعنية بأى من المنظمتين العالمية أو القارية . فالأزمة التى حدثت بسبب نزاع الحدود بين غانا وفولتا العليا فى عامى ١٩٦٣ و ١٩٦٤ إنما كانت مسألة أفريقية بحتة ، ولذا عالجتها منظمة الوحدة الأفريقية بمفردها ، كذلك كان هذا هو موقف المنظمة الأفريقية بالنسبة لأزمة احتجاز الوفد الغينى لدى مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية فى غانا .

هذا بينما قامت الأمم المتحدة بدور رئيسى فى محاولة إنهاء الأزمة الدبلوماسية بين غينيا وساحل العاج ، نظراً لأن سلوك حكومة ساحل العاج فى تلك الأزمة كان يمس مسألاً جوهرياً مضمين اتفاقيات دولية أشرفت على إبرامها منظمة الأمم المتحدة ، وكفلت إحترامها من جانب أعضاء المجتمع الدولى .

وأخيراً ، ان منظمة الوحدة الأفريقية أو الأمم المتحدة ، لم تستهدفها التوصل إلى صيغ توفيقية بين الجوانب المتنازعة ، بقدر ما وجهنا إهتمامهما الرئيسى إلى تفادى المزيد من الأنشطة العدائية السرية فيما بين تلك الدول الأفريقية ، مما كان يهدد السلم والأمن فى القارة بأسرها .

# الفصل السادس

## المنظمة وتصفية الاستعمار

ان تصفية الاستعمار هي الهدف الاول الذي أنشئت من أجله منظمة الوحدة الأفريقية ، بل إن تصفية الاستعمار هي الدافع الأقوى لتنشيط الحركة الوحدوية الأفريقية . وقد ورد مبدأ تصفية الاستعمار في الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق المنظمة ، وهي تنص على القضاء على جميع صور الاستعمار من قارة أفريقيا . كما عادت المادة السادسة فأكدت ذلك بأن نصت على تكريس جميع الجهود إلى أقصى حد من أجل تحقيق الاستقلال التام لجميع الأراضي الأفريقية التابعة<sup>(١)</sup>.

ولم تمر دورة من دورات مؤتمر القمة ، أو دورات مجلس وزراء المنظمة دون أن يصدر قرار صريح يؤكد أن تحرير القارة من الاستعمار هو من أقدس واجبات الدول الأفريقية<sup>(٢)</sup>.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الأسمى اتبعت المنظمة استراتيجية ذات جانبين: أحدهما يقوم على العمل الدبلوماسي والاقتصادي ، والآخر<sup>(٣)</sup> يقوم على العمل القهري والعسكري .

أولا - العمل الدبلوماسي والاقتصادي : سبل نفاذ

اتخذ التحرك الدبلوماسي الأفريقي من أجل تصفية الاستعمار في القارة عدة صور منها :

(١) انظر صفحة ١٤٨ من هذا الكتاب .

(٢) انظر القرار م/ق/٥ | ١ / الذي أصدره هذا المؤتمر .

## الصورة الأولى :

دعوة الدول الاستعمارية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنح الاستقلال للبلاد والأقاليم التي مازالت خاضعة لها ، وهذه الدعوة الجماعية قد وجهت إلى الدول الاستعمارية التي قبلت مبدأ حق تقرير المصير ، واتخذت موقفا إيجابيا حيال تصفية الاستعمار في القارة ، وفي مقدمة هذه الدول إنجلترا وفرنسا ثم أسبانيا. ولتوضيح هذه الصورة من العمل الدبلوماسي، نذكر على سبيل المثال القرار ٢٠٦ - ١٣ الصادر من مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية ، وهو يدعو فرنسا إلى أن تلبى رغبة شعب ساحل الصومال الفرنسي (ويشمل جيبوتي والمنطقة المجاورة لها) وشعوب جزر كومور في الاستقلال ، والدعوة الموجهة إلى الحكومة الإسبانية لكي تطبق في الحال القرار ٢٤٢٨ - ٢٣ الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، خاصة بمنح الاستقلال للصحراء الإسبانية .

تلك النداءات تعتبر اضغوطا دبلوماسية كمارستها منظمة الوحدة الأفريقية لأنها تصدر باسمها ، أي باسم الأسرة الدوالية الأفريقية المؤلفة من أكثر من أربعين دولة . تلك الجهود لا توجه إلى الدول الاستعمارية التي رفضت الاعتراف بمبدأ حق تقرير المصير ، أو فسرتة تفسيراً تعسفياً . فبالنسبة إلى هذه الدول ، وفي مقدمتها البرتغال وجنوب أفريقيا وروديسيا ، رأت المنظمة الأفريقية أنه لا مناص لها من استعمال القوة العسكرية لمواجهة الاستعمار .

## الصورة الثانية :

دعوة الدول الكبرى إلى الامتناع عن مساعدة الحكومات الاستعمارية ، والقرار ٢٠٩ - ١٤ الصادر في مارس سنة (١٩٧٧) من مجلس وزراء

المنظمة مظهر من مظاهر هذا التحرك الدبلوماسي . فقد جاء في هذا القرار :  
« اعتبار أن المساندة الضخمة التي تقدمها الدول الأعضاء في حلف  
الاطلنطي والمصالح الاقتصادية والمالية الدولية إلى النظم العنصرية  
والاستعمارية في برتوريا، وسلسبورى، ولشبونة في عدوانها على الشعوب  
الأفريقية ، تعطل صراعاها المسلح من أجل التحرير الوطنى » . تؤكد أن  
أى تعاون عسكرى ، أو أى تعاون آخر مع تلك النظم التى تسيطر فيها  
الأقلية يعتبر عملا عدوانيا موجها إلى جميع الدول والشعوب الأفريقية .  
« تستنكر موقف الدول التى تستمر فى تقديم المعدات العسكرية إلى جنوب  
أفريقيا وإلى البرتغال ، كما تستنكر جميع الأساليب الأخرى للمساعدة  
التي تقدمها إلى تلك النظم . . . »

### الصورة الثالثة :

٢ العمل على طرد الدول الاستعمارية من مختلف المنظمات الدولية  
العالمية ، وقد اتفقت الدول الأفريقية على هذا التحرك الدبلوماسي في  
مؤتمر القمة الأول الذى انعقد بمدينة القاهرة في يولية سنة ١٩٦٤<sup>(١)</sup> ،  
ونجد بعد ذلك أكثر من إشارة إلى هذا التحرك في القرارات المختلفة التى  
أصدرتها منظمة الوحدة الأفريقية ، فقد جاء في القرار ٢٠٦ - ١٣ الصادر  
من مجلس وزراء المنظمة في سبتمبر سنة ١٩٦٩ « أن الدول الأعضاء في  
منظمة الوحدة الأفريقية تبذل كل مساعيها الممكنة لفصل حكومة جنوب  
أفريقيا من الأمم المتحدة ومن غيرها من المنظمات الدولية الفنية المرتبطة  
بالأمم المتحدة ، لأن النظام في جنوب أفريقيا لا يستند إلى أى أساس  
قانوني ، وذلك وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

(١) انظر على سبيل المثال القرار /م/و/٢١٠/١٤ الصادر في مارس ١٩٧٠ .

ولإذا كانت الدول الأفريقية قد نجحت في إخراج جنوب أفريقيا من هيئة العمل الدولي وهيئة اليونسكو ، فإنها لم تنجح حتى اليوم في إخراج الدول الاستعمارية من الأمم المتحدة ، ويستبعد أن تنجح في ذلك بسبب العلاقات الوثيقة القائمة بين حكومة جنوب أفريقيا والدول الرأسمالية الكبرى ، وبسبب عضوية البرتغال في حلف الأطلنطي ، وبعض هذه الدول الكبرى يتمتع بحق الفيتو داخل مجلس الأمن ، وبهذا تستطيع أن تحول دون صدور أى قرار بطرد الدول التي تصر على الاحتفاظ بالنظام الاستعماري في القارة الأفريقية .

#### الصورة الرابعة :

قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين الدول الأفريقية والدول الاستعمارية . وقد تم الاتفاق على هذا القرار الخطير في مؤتمر أديس أبابا في مايو سنة ١٩٦٣ ، ونفذت جميع الدول الأفريقية هذا القرار ، وبذلك عزلت كل من جنوب أفريقيا والبرتغال . ولم يمض طویل وقت حتى قررت مالاي إعادة علاقاتها الدبلوماسية بجنوب أفريقيا ، وأخذت دول أفريقية أخرى تتعاون مع جنوب أفريقيا سياسيا ، وإن كانت لم تعلن عودة علاقاتها الدبلوماسية بها .

#### الصورة الخامسة :

قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تساعد الحكومات الاستعمارية . وقد طبق هذا القرار مرة واحدة ضد إنجلترا في قضية روديسيا ، واجتمع مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في مدينة أكرا في أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، وقرر « قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية

والمالية بحكومة بريطانيا إذا أعلنت روديسيا استقلالها من جانب واحد (١)،  
وكان يرجى من إنجلترا أن تحول دون إعلان الاستقلال من جانب  
واحد .

ولكن حدث في نوفمبر سنة ١٩٦٥ أن أعلنت روديسيا استقلالها من  
جانب واحد ضاربة عرض الحائط بكل التحذيرات الأفريقية ، وعلى  
أثر ذلك اجتمع مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورة غير عادية  
فيما بين ٣ ، ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦ في أديس أبابا ، وناقشت احتمالات  
التدخل العسكري الأفريقي في روديسيا ، واكتفى المجلس بإصدار قرار  
مضمونه أنه في حالة ما إذا عجزت الحكومة البريطانية عن اخلاء الفتنة،  
والعمل على إعادة القانون والنظام حتى تقوم حكومة تمثل الأغلبية قبل ١٥  
ديسمبر سنة ١٩٦٥ ، فإن الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية  
يجب عليها أن تقطع علاقاتها الدبلوماسية بالملكة المتحدة (٢) .

وفي ١٥ ديسمبر حدث إزاء رفض بريطانيا للتدخل العسكري من  
جانبا لإبطال إعلان الاستقلال من جانب واحد ، أن قطعت أقلية  
من الدول الأفريقية ومن بينها مصر علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا ،  
وامتنعت أغلبية الدول الأفريقية عن تنفيذ القرار ٦/١٣ الذي صدر في  
الدورة غير العادية لمجلس الوزراء بالإجماع ، مدلة بذلك على إخفاق التحرك  
الدبلوماسي الأفريقي الجماعي . وبعد فترة من الزمن أعادت جميع الدول  
الأفريقية علاقاتها الدبلوماسية ببريطانيا ، على الرغم من أن روديسيا لم  
تنزحزح عن موقفها ، بل زادت تعتا وعنفا في عداوتها للأسرة  
الأفريقية (٣) .

(١) أنظر القرار م/و/٦٢/١٥ .

(٢) أنظر القرار م/و/د/ع/١٣/٦ .

(٣) أنظر تفاصيل ذلك في المبحث الثاني من هذا الفصل .

### الصورة السادسة :

وهي المقاطعة الاقتصادية المفروضة على البرتغال وجنوب افريقيا ،  
وقد وضعت أسس تلك المقاطعة في مؤتمر أديس أبابا في مايو سنة ١٩٦٣ ،  
وكانت قائمة على الأركان التالية :

( أ ) منع استيراد السلع من البرتغال وجنوب أفريقيا ، ومنع  
تصدير أى سلع أو مواد اليهما .

( ب ) اغلاق الموانئ والمطارات في وجه سفن وطائرات كل من  
هاتين الدولتين .

( ج ) منع مرور طائرات كل من الدولتين في المجالات الجوية للدول  
الأفريقية .

وهنا أيضاً ، مع مضي الوقت ، قد تراخت تلك المقاطعة التي صدر  
القرار الخاص بها بالاجماع وفي حماس قوى ، وعادت الدول الأفريقية  
إلى التعامل مع جنوب أفريقيا والبرتغال سرّاً ، بل إنه في السنوات  
الآخيرة تجرأت بعض الدول الأفريقية وفي مقدمتها مالاوى ومدغشقر  
على أن تعلن على الأشهاد تعاملها الاقتصادي مع دول التمييز العنصرى ،  
مضيفه بذلك دليلاً على اخفاق المقاطعة الاقتصادية الأفريقية .

### ثانياً — العمل القهرى والعسكرى :

ان العمل العسكرى الجماعى تحت اشراف منظمة الوحدة الأفريقية  
قد وضع في مقدمة الاستراتيجيات التي تعهدت الدول الأفريقية  
باتباعها من أجل تحرير القارة من الاستعمار بقوة السلاح . وكان هذا  
العمل العسكرى الجماعى يستند على الخطط الرئيسية التالية :

أولاً - توحيد الحركات التحررية المختلفة ، إذ كانت تلك الحركات قد تعددت في إقليم واحد فتصارع .

ثانياً - إنشاء جيوش تحريرية ، وقوات من المتطوعين تتدرب في أقاليم الدول المستقلة المؤازرة للبلاد التي ما زالت تحت سيطرة الاستعمار .

ثالثاً - إنشاء لجنة تحرير تكلف بتنسيق العمل الفدائي من أجل تحرير الأقاليم الأفريقية التابعة ، وتكون أداة الاتصال بين حركات التحرير والمهيات العاملة في منظمة الوحدة الأفريقية .

رابعاً - إنشاء صندوق خاص تشارك فيه الدول الأفريقية ، ويقدم هذا الصندوق المساعدات المالية لحركات التحرير .

وعلى الرغم من هذا التخطيط ، فإن العمل العسكري والفدائي الأفريقي قد اعترضتهما عدة صعوبات يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - لجنة التحرير<sup>(١)</sup> قد اعترضتها عدة مصاعب تنظيمية وسياسية ، منها سوء إدارة العمل فيها ، والتلاعب بأموالها ، حتى أنه في الدورة العادية الرابعة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية التي انعقدت بنairobi فيما بين ٢٦ فبراير و ٣ مارس سنة ١٩٦٥ ، رفض مجلس الوزراء التقرير المقدم من لجنة التحرير ، وانتقد التصرفات المالية لهذه اللجنة .

٢ - ومن الصعوبات التي عطلت العمل الفدائي الأفريقي أن الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية بعضها كثيراً ما يتأخر ، وبعضها كثيراً ما يمتنع عن الاسهام في الصندوق الخاص بمساندة حركات التحرير ،

وهو الصندوق الذي بلغت ميزانيته عند بدء انشائه نحو ثلاثة ملايين دولار ، وإننا لنجد أنه لا يكاد يخلو اجتماع من اجتماعات مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية دون أن يصدر قراراً يناشد فيه الدول الأفريقية أن تقوم بتسديد متأخراتها للصندوق الخاص بمساندة حركات التحرير<sup>(١)</sup>.

٣ - ومن أخطر الصعاب التي اعترضت العمل الفدائي الأفريقي اخفاق منظمة الوحدة الأفريقية ، ولجنة التحرير في التصالح بين حركات التحرير المتنافسة ، وذلك على الرغم من الصلاحيات الواسعة التي منحت لها ، ومنها حق الضغط على حركات التحرير بمنع الاعتراف بها ، أو بمنع تقديم المعونة المالية والعسكرية إليها . ونجد أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية قد اتخذ عدة قرارات أراد بها تنسيق العمل الفدائي ، وتسوية المنازعات بين حركات التحرير المتنافسة . ومن هذه القرارات على سبيل المثال القرار رقم م/و/٢٠٦/١٣ الذي يقضى بعدم تقديم أية مساعدة لأي حركة تحرير لم تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية . والقرار م/و/٢٣٦/١٥ الذي يطالب الدول بعدم تقديم المساعدات مباشرة إلى حركات التحرير ، ولكن تقديمها عن طريق لجنة التحرير . والقرار م/و/٢١٠/١٥ الذي يقضى بجعل الأولوية في المعونات والمساعدات لحركات التحرير التي تكافح فعلاً كفاحاً مسلحاً .

وعلى الرغم من كل تلك المحاولات التي توجت في مؤتمر القمة العاشر بوضع استراتيجية جديدة للعمل الفدائي ، وإن كانت لم تتضمن جديداً فإن العمل الفدائي لم يحقق نتيجة ما ، ولم يؤد إلى تصفية الاستعمار في ذاك الثلث الجنوبي من القارة الأفريقية .

(١) انظر على سبيل المثال القرارات ٤ - ١ ، ٣٢ - ٣ ، ٦١ - ٤ ، ٧٠ - ٥ ، ٢٠٦ - ١٣ ،

٢٠٩ - ١٤ ، ٢١٠ - ١٥ ، ٢٣٦ - ١٥ ... الخ .

وسنعالج فيما يلي دور منظمة الوحدة الأفريقية في الكفاح من أجل  
تصفية الإستعمار في الأقاليم الأفريقية التي لا تزال خاضعة للاستعمار  
التقليدى .

وفي المبحث الأول من هذا الفصل سنتصدى لتصفية الاستعمار في  
المستعمرات البرتغالية ( أنجولا — موزمبيق — غينيا بيساو ) باعتبار  
أن الحركة التحريرية أكثر نجاحا في هذه المستعمرات بالنسبة لباقي المستعمرات .

وفي المبحث الثانى سنتعرض لتصفية الاستعمار في إقليم زيمبابوى  
( روديسيا ) ، وقد قامت منظمة الوحدة الأفريقية بدور سياسى خطير في مقاومة  
الحكم العنصرى الأبيض في هذا الإقليم ، وإن لم تكن قد حققت  
ما أرادت وما أعلنت .

وفي المبحث الثالث سنتناول موضوع تصفية الاستعمار في ناميبيا  
( جنوب غرب أفريقيا ) الخاضع لسلطان جمهورية جنوب أفريقيا .

وسنخصص المبحث الرابع والمبحث الخامس لدراسة تصفية الاستعمار  
في إقليمين صغيرين حجما وسكانا ، وإن كانت لكل منهما أهمية  
استراتيجية وسياسية ، وهما الصحراء الأسبانية ، والصحراء - ومال الفرنسى ،  
أو ساحل عفار وعيسى ، وهو الاسم الجديد للمنطقة الذى اختاره الاستعمار  
الفرنسى بعد سنة ١٩٦٧ (١) .

---

(١) كنا قد خصصنا بحثا لدور منظمة الوحدة الأفريقية في تصفية الاستعمار الصهيونى وفلسطين ،  
لأن حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ قد انفجرت والكتاب تحت الطبع ، لذلك استبعدنا هذا البحث إذ  
رأيناه قد أصبح غير ذى موضوع بعد أن تغيرت الأوضاع ، وانضمت الدول الأفريقية كلها تقريبا إلى  
جانب العرب ، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل ، مؤكدة بذلك العلاقة الوثيقة بين  
الكفاح من أجل تصفية الاستعمار في جنوب القارة الأفريقية وفي شمالها بما في ذلك فلسطين  
الملاصقة لها من شرقها .

## المبحث الأول

### تصفية الاستعمار في المستعمرات البرتغالية

كانت البرتغال أول القوى الأوربية التي استكشفت واستعمرت أراضي أفريقيا ، وأقامت هناك محطات تجارية على طول الشاطئ الغربي للقارة منذ أوائل القرن السادس عشر. ومع مرور الزمن استطاعت البرتغال أن تنشئ لنفسها إمبراطورية استعمارية واسعة في أفريقيا مكونة من أنجولا على المحيط الأطلنطي ، وموزمبيق على المحيط الهندي ، وغينيا البرتغالية وجزر الرأس الأخضر وجزيرة ساو تومي وجزيرة برينسيب ، وكلها تقع في خليج غينيا بجنوب غرب القارة الأفريقية.

ووصلت مساحة تلك الإمبراطورية إلى ٨٠٠ ألف ميل مربع أي ما يوازي عشرين مثل لمساحة إقليم دولة البرتغال ذاتها . ومنذ منتصف القرن العشرين ازدهرت الأحوال الاقتصادية للمستعمرات البرتغالية في أفريقيا بعد أن استخرجت من باطنها المعادن الهامة ، وشيدت بها المدن الصناعية الكبيرة .

وقامت الأيديولوجية الإستعمارية لبرتغال على مبدأ الاندماج الكامل بين القوة المستعمرة ، والمواطنين في المستعمرات ، فعندما اجتاحت رياح التحرير شمال القارة ، عملت السياسة البرتغالية على تفادي انتقال تلك النزعات الوطنية إلى مستعمراتها . فلجأت إلى العديد من الإصلاحات الداخلية فيها ، وإلى محاولات دعائية أسست على فكرة الانتماء العضوي لأبناء المستعمرات الأفريقية إلى المجتمع البرتغالي ، وإلى القومية البرتغالية . وكان الهدف الرئيسي من ذلك هو توثيق الروابط بين

المستعمرات والبرتغال ، فأصدرت الحكومة البرتغالية في عام ١٩٥١ قانوناً بالضم التنظيمي الكامل للمستعمرات الأفريقية إليها ، وأسمتها رسمياً : « أقاليم البرتغال فيما وراء البحار » .

ومنذ عام ١٩٦١ ، جعلت الحكومة البرتغالية للأهالي الوطنيين في المستعمرات نفس المركز القانوني لأبناء الدولة الأم الاستعمارية من حيث الحقوق المتساوية والواجبات المتساوية أمام القضاء ، وذلك على المستوى النظري فحسب بطبيعة الحال ، كما بدأت البرتغال في تطبيق إصلاحات تعليمية داخل مستعمراتها . وهذا وإن كانت الأولوية قد أعطيت للاهتمامات الانمائية الاقتصادية ، فوضعت الإدارة الاستعمارية البرتغالية خطتين للتنمية لمدة ست سنوات ، إحداهما قيمتها الإجمالية ٢٥٠ مليون دولار وتخص انجولا ، والثانية قيمتها ١٣٠ مليون دولار وتخص موزمبيق . كما وضعت البرتغال وسط غمار حروب التحرير ، خطة ثلاثية ( ١٩٦٥ - ١٩٦٧ ) بلغت قيمة الاستثمارات بها ٥٠٠ مليون دولار أي أكثر من ثلثها من اتحاد جنوب أفريقيا ، واستثمرت في حديد كاسنجوا ، وبتروول كابندا ، وفي إنشاء سد على نهر الزامبيزي في موزمبيق .

إلا أن الأهالي الوطنيين في المستعمرات البرتغالية لم يستفيدوا استفادة تذكر من تلك النهضة الاقتصادية اللهم إلا الأجور المنخفضة التي حصل عليها العمال الأفارقة ، بينما سيطر المستوطنون البيض على المزارع الكبرى وعلى الصناعة .

ومن ناحية الحقوق السياسية ، لم تمنح الإفريقيون في المستعمرات البرتغالية إمكانات فعلية للتعبير عن آرائهم ، وتقررت الانتخابات

للفئات المحدودة ذات الثقافة البرتغالية، والتي لم تكن تقترح إلا على مرشحى حزب واحد هو « حزب الوحدة الوطنية » الذى انشأه رئيس الوزراء البرتغالى سالازار ولم يمثل موزمبيق سوى عضو واحد فى المجلس التشريعى البرتغالى، وتولى الحكم المحلى فى المستعمرات حاكم عام معين من قبل الحكومة البرتغالية، وبعض المجالس المحدودة المنتخبة من المستوطنين البيض.

ولم تغفل البرتغال عن تقوية أجهزتها البوليسية والقضائية فى المستعمرات لإحكام قبضتها عليها، فوضعت استحكامات شديدة فى مناطق الحدود، وبادرت باتخاذ إجراءات قمع شديدة ضد أى بوادر ثورية داخل مستعمراتها.

وبالإضافة إلى ما سبق، تميز الاستعمار البرتغالى فى أفريقيا بصيغة استيطانية واضحة. ففي انجولا، ارتفع عدد السكان الاوربيين من ٤٤ ألف نسمة عام ١٩٤٤ إلى أكثر من ٢٠٠ ألف نسمة عام ١٩٦٠. وفى موزمبيق ارتفع عدد البيض فى نفس الفترة المذكورة من ٢٧ ألفا إلى ٨٠ ألف نسمة. واستمرت الهجرة البيضاء إلى المستعمرتين البرتغاليتين بعد ذلك، بمعدل عشرة آلاف سنويا إلى كل منهما، وعمل المستوطنون الجدد فى شتى مجالات الاستثمار الحديثة<sup>(١)</sup>.

### حروب التحرير والسياسة البرتغالية فى أفريقيا :

لم تقض سياسات القمع الشديدة التى اتبعتها الإدارة البرتغالية على نوازع الحرية لدى مواطنى انجولا و موزمبيق وغيرها من المستعمرات

---

(1) Duffy J. The Portuguese Territories in Colm Legum's Africa - A Handbook Page 292

البرتغالية<sup>(١)</sup>، بل لقد أدى هذا القمع إلى اتخاذ الحركة الوطنية في تلك الأقاليم طابعاً من العنف الارهابي، وبدأت الاضطرابات في لواندا في مارس سنة ١٩٦١ بشمال انجولا، ثم قامت جبهة تحرير في غينيا البرتغالية عام ١٩٦٢، وحدثت إغارات الثوار على موزمبيق عام ١٩٦٤. ونجح ثوار انجولا في عام ١٩٦٣ في السيطرة على سدس بلادهم، ثم تقهقروا في السنوات التالية نتيجة لتعزيزات العسكرية البرتغالية، وعادوا فأصبحوا في عام ١٩٦٥، قوة عسكرية ذات فعالية هددت الوجود البرتغالي.

وفي موزمبيق، استطاعت القوات البرتغالية الضخمة أن تبطل فعالية الثوار، إلا أنهم أعادوا تنظيم صفوفهم وتمكنوا من إحراز بعض المكاسب الإقليمية في المقاطعات الشمالية على طول الحدود التانزانية والزامبية.

أما في غينيا البرتغالية، أو غينيا بيساو، فقد نجحت الحركة الوطنية المسلحة بمساعدات دولة غينيا المستقلة، في السيطرة على نصف إقليم المستعمرة في عام ١٩٦٧، ثم ما أن أتى عام ١٩٦٩ حتى تمكن ثوار غينيا من حصر القوات البرتغالية في المدن والقلاع، وأخيراً وفي النصف الثاني من سنة ١٩٧٣ أعلنت غينيا بيساو استقلالها، وتوالى اعتراف الدول الأفريقية بها رغم أن بعض مدنها مازالت تحت سيطرة البرتغال.

ولقد بدت ملامح السياسة البرتغالية تجاه حركات التحرير المسلحة هذه في تمسك القوات البرتغالية بالمناطق الحيوية والأوفرا إنتاجية مثل كابندا وشمال موزمبيق، بينما بقي الثوار في المناطق الفقيرة المكشوفة نسبياً في شرق انجولا وشمال موزمبيق. وأصبح للبرتغال دائماً ما بين ١٢٠ ألفاً

(1) Duffy J. Portugal in Africa Harmondsworth England  
1962 p. 240

إلى ١٥٠ ألف جندي في تلك المستعمرتين ، بالإضافة إلى المساعدات العسكرية المقدمة من حكومة جنوب أفريقيا . وظهر إصرار الدكتور سالازار رئيس وزراء البرتغال على الاحتفاظ بمستعمرتي أنجولا وموزمبيق ، عندما أعلن في أغسطس سنة ١٩٦٣ ، أن : « بلاده سوف تدافع عن أقاليمها فيما وراء البحار بكل طاقاتها البشرية ومواردها الاقتصادية<sup>(١)</sup> . ولقد حدث ذلك فعلا . فتضاعفت الاستحكامات والقوات والقطع البحرية البرتغالية في المنطقة ، وبلغت المخصصات المالية للشئون العسكرية في ميزانية البرتغال ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٦٩ بنسبة ٤٠٪ من تلك الميزانية سنوياً . كذلك واصلت البرتغال استغلالها للثروات الطبيعية في مستعمراتها وحصلت منها على فوائد طائلة .

والواقع أن أهم عوامل استمرار الاستعمار البرتغالي في أنجولا وموزمبيق لا ترجع إلى القوى البرتغالية ذاتها ، بقدر ما ترجع إلى تفكك الحركات الوطنية في الإقليمين . فالبرتغال رغم سياسات القمع والإرهاب التي تتبعها لا تعدو أن تكون دولة أوربية صغيرة محدودة الإمكانيات ، وإن كانت ذات تاريخ طويل في الاستعمار فيما وراء البحار ، إلا أن الحركات الثورية التحريرية في أنجولا وموزمبيق أصابتها الفرقة والتشتت مما أضعف جبهتها في مواجهة المستعمر . ومن أقوى مسببات الضعف النفسي لشوار أنجولا وموزمبيق ، هو عدم اندماج الجموع الشعبية في الحركات الوطنية ، وذلك يرجع إلى القمع البرتغالي والجهل المتفشى بين الأهالي من جهة ، وإلى الخلافات القبلية من جهة أخرى . ومن ثم انعدم التفاعل والتفاهم بين عموم الأهالي والشوار ، وكانت هجمات الشوار الوطنيين على المستعمرين لا تعنى بالنسبة للأهالي سوى طوفان جديد من القوات الاستعمارية ، وموجات

أخرى من القمع والإرهاب والعقاب، وساعد على تعميق الفجوة النفسية بين الأهالي والثوار أن طبيعة حرب العصابات تحتم على الثوار أن يقوموا بإغاراتهم ثم ينسحبوا في أقل وقت ممكن، ومن ثم لم يحدث التعاضد الطويل اللازم بين الثوار والأهالي الذين لم يدركوا حقيقة أهداف حركة هؤلاء.

بعد هذه النظرة العامة على الحركات الوطنية في المستعمرات البرتغالية يجدر بنا أن نتناول تنظيماتها بشيء من التفصيل.

في أنجولا، كان التنظيمان الرئيسيان منذ بداية الحركة الوطنية يتمثلان في « حركة اتحاد شعب أنجولا » [ UPA ] برئاسة هولدن روبرتو، و« حركة تحرير شعب أنجولا » برئاسة أوجستينو نيتو [ MPLA ] وكانت القواعد الرئيسية لـ [ UPA ] توجد في كينشاسا، ومعظم أعضائها ينتمون إلى الأجزاء الشمالية من أنجولا، واستطاعت تلك المنظمة أن تسيطر بالصراع المسلح على بعض أراضي أنجولا المناخية للكونغو كينشاسا. وإزاء نجاحنا النسبي انشق جناح من [ MPLA ] وانضموا إليها وكونوا « الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا » [ FNLA ] في عام ١٩٦٢، وفي عام ١٩٦٣ أعلنت هذه الجبهة أنها تمثل الحكومة الثورية لأنجولا في المنفى [ GRAE ] التي حصلت على مساعدات كبيرة من الكونغو كينشاسا.

أما منظمة [ MPLA ] فلقد أقامت قواعدها في الكونغو برازافيل، وكونت جيشاً بمساعدة بعض الدول الأفريقية التقدمية مثل الجزائر، وظلت مشكلتها الأساسية تكمن في عدم وجود حدود مشتركة بين الكونغو برازافيل، وأقاليم أنجولا حيث تدور معارك التحرير.

ثم نشب صراع حاد بين GRAE و MPLA للأفراد بزعامة الحركة الوطنية في أنجولا، ووصلت الأمور بينهما إلى درجة اغتيال واختطاف كل منهما لبعض أعضاء الآخر، وهنا ظهرت مجموعة من الطلبة الشباب

والوطنيين الذين ضاقوا بالمصادمات القائمة وكونوا تنظيمًا وطنيًا جديدًا هو « الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الوطني لانجولا » [UNITA] واتخذ مقره في زامبيا ، وبدأ نشاطه المسلح في ديسمبر سنة ١٩٦٦ ، وتركز في شرق انجولا .

في غينيا البرتغالية وجد تنظيمان رئيسيان للحركة الوطنية . أولهما هو « الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر » [PAIGC] واتخذ مقره في كوناكري ، وثانيهما هو « جبهة التحرير للاستقلال الوطني لغينيا » [FLING] التي اتخذت قواعدها في داكار ، إلا أنها سرعان ما انسحبت من الميدان ، وبقي تنظيم [PAIGC] الذي اهتم زعيمه اميلكار كابرال بإيقاظ وتنوير الشعب في الاقليم بأهداف حركته الوطنية قبل اتمام أية عملية فدائية ضد المستعمر. هذا وقد ظلت الاحوال هادئة في جزر الرأس الاخضر على الرغم من أن برنامج [PAIGC] قد ركز على الاندماج الكامل بين غينيا البرتغالية وجزر الرأس الاخضر.

أما في موزمبيق فلقد انفردت بالحركة الوطنية في بدايتها « جبهة تحرير موزمبيق » [FRELIMO] التي انشأها ادواردو موندليني واتخذ مقراً لها في دار السلام بتانزانيا . واستطاعت FRELIMO في نهاية عام ١٩٦٧ ، وبمساعدة تانزانيا وبعض دول المعسكر الشرقي أن تسيطر على خمس اقليم موزمبيق ، ومن جهة أخرى تكونت « اللجنة الثورية لموزمبيق » [COREMO] في عام ١٩٦٥ وساندتها زامبيا .

منظمة الوحدة الأفريقية وحروب التحرير في المستعمرات البرتغالية:

لقد تبلى الموقف الأفريقي العام من حروب التحرير الوطني في المستعمرات البرتغالية ، ممثلاً في سياسات منظمة الوحدة الأفريقية في ذلك الصدد ، في ثلاثة اهتمامات رئيسية هي مايلي :

أولاً : تقديم العون المادى والمالى للشوار الوطنيين فى المستعمرات البرتغالية ، وتم ذلك عن طريق صندوق التحرير التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وبواسطة حكومات الدول المانحة مباشرة . إلا أن المساعدات المقدمة لم تكف لمواجهة متطلبات معارك التحرير الوطنى فى المستعمرات البرتغالية ، ولذلك قدم زعماء GRAE و PAIGC إلى مؤتمر القمة الإفريقى المنعقد بالقاهرة فى عام ١٩٦٤ شكوى من نقص المساعدات وقصورها ، وأعلن هولدن روبرتورئيس الحكومة الثورية لانبجولا فى المنفى ، آنذاك ، أن : « المساعدات المقدمة إلينا من الدول الأفريقية المستقلة لا تسمح لنا بمواجهة متطلبات الحرب الضرورية » (١) .

وارتفعت بالفعل قيمة ومقدار المساعدات الأفريقية المقدمة إلى حركات التحرير فى المستعمرات البرتغالية ، وإن ظلت نسبة ضئيلة فقط منها تمر عبر أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية وتمثلت أهم تلك المساعدات فى الأسلحة الحديثة والعتاد العسكرى الأساسى والمتطوعين للعمل الفدائى . ورغم ذلك بقى توازن القوى بين الجانبين المتصارعين : البرتغال والشوار الأفارقة ، بعيداً كل البعد عن الواقع الفعلى للتطورات فى المنطقة .

ثانياً : محارلات أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية من أجل تلافى الانقسامات والتفكك فى التنظيمات الوطنية القائمة بالمستعمرات البرتغالية .

تعمقت الانقسامات القبلية والفكرية بين تنظيمات الحركة الوطنية فى مستعمرات البرتغال بأفريقيا ، ولذا كان من أوائل أهداف لجنة التحرير ( التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية ) هو العمل على تكوين جبهة تحرير

وطني واحدة في كل مستعمرة من المستعمرات الثلاث ، ثم إقامة تخطيط شامل لحرب العصابات الرامية للاستقلال في المستعمرات البرتغالية جميعها بالقارة . وكان من الإنجازات التي بدأت بها لجنة التحرير أنشطتها هو إنشاء لجنة مساعي حميدة مهمتها التوفيق بين الحركات الثورية في انجولا وموزمبيق وغينيا البرتغالية . إلا أن الخلافات الشخصية بين الزعامات والتناقضات الاجتماعية والقبلية والمذهبية ، جعلت من العسير إجراء تنسيق ، أو مجرد تعاون بين تلك التنظيمات الثورية .

وبدلاً من أن تضغط لجنة المساعي الحميدة ضغطاً فعالاً للتقريب بين الحركات الوطنية في انجولا ، لجأت إلى تقديم توصية اجماعية مضمونها أن تعترف منظمة الوحدة الأفريقية بـ [ GRAE ] وحدها . وبالفعل وافق مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية أثناء انعقاده في داكار في أغسطس عام ١٩٦٣ على مساندة الحكومة الثورية لانجولا في المنفى [ GRAE ] .

إلا أن MPLA عادت للظهور إلى مسرح الأحداث مرة ثانية، وذلك حين وصلت إلى الحكم في برازافيل حكومة تقدمية النزعة ، ومن ثم حصلت MPLA على مساعدات من بلاد راديكالية كثيرة في القارة . هذا بينما انكشفت فعالية GRAE تحت تأثير الحرب الأهلية في الكونغو كينشاسا .

وفي نوفمبر سنة ١٩٦٤ بدأت لجنة التحرير تعيد النظر في موقفها من الاعتراف بـ [ GRAE ] وحدها، ولكن مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية رفض هذا الاتجاه الجديد إبان انعقاده بنيروبي في مارس سنة ١٩٦٥ . كما كرر المجلس قراره بضرورة إجراء مصالحة بين MPLA و GRAE في انجولا .

وبعد مرور سنوات ، أصبحت MPLA تحظى بمساندة لجنة التحرير على حساب [ GRAE ] ، ففي يوليو—و سنة ١٩٦٨ ، قرر اجتماع لجنة التحرير المنعقد في الجزائر ، منع مساعداته عن الحركات المسلحة غير الفعالة ، وأدخلت GRAE ضمن تلك الفئة المذكورة من الحركات المسلحة .

إلا أن مؤتمر القمة الأفريقي المنعقد بالجزائر في سبتمبر سنة ١٩٦٨ لم يأخذ بمضمون القرار الذي اتخذته لجنة التحرير . وبذلك ظلت مسألة موقف منظمة الوحدة الأفريقية من الحركات الوطنية في انجولا ، مفتوحة للنقاش وللجدل المستمرين .

أما بالنسبة لغينيا البر تغالية ، فكان الإشكال أقل صعوبة ، فلم تضغط لجنة المساعي الحميدة من أجل إجراء مصالحة بين PAIGC و FLIN ، واكتفت بالتوصية بالاعتراف بـ PAIGC وحدها ، إلا أن السنفال أثناء اجتماع مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في داكار ، استطاعت أن تقنع لجنة التحرير بالاعتراف بـ FLING أيضاً ، وبذلك حصلت كلتا المنظمتين على المساعدات المادية والمعنوية عن طريق لجنة التحرير ، وإن ظلت النسبة الغالبة من المساعدات تذهب إلى PAIGC .

وقرر مجلس الوزراء أثناء اجتماعه في نيروبي بإعادة النظر في الموضوع ، وأوفد لجنة عسكرية محدودة للقيام بزيارة ميدانية للجبهة في غينيا البر تغالية ، وقدمت هذه اللجنة توصية بالاعتراف بـ PAIGC وحدها نظراً لفعاليتها من الناحية الواقعية ، هذا وإن ظلت السنفال تساند FLING .

وفي موزمبيق ، ساندت تنزانيا حركة فريملو FRELIMO ، كما أيدت زامبيا COREMO . وبما ساعد على تهمدة العلاقات بين هاتين المنظمتين

هى الصلات الودية القائمة بين الدولتين المساندتين . هذا بالإضافة إلى التفوق الجماهيرى النسبى [FRELIMO] .

ثالثاً : فرض العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية على البرتغال :

أدخل مؤتمر اديس أبابا فى مايو سنة ١٩٦٣ ، والتأسيسى لمنظمة الوحدة الأفريقية ، إلى قضية المستعمرات البرتغالية . فكرة العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية ضد البرتغال ، فقد قرر المؤتمر أن تقوم الدول الأفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية مع البرتغال ، وأن تطبق مقاطعة فعالة ، مضادة للبرتغال . إلا أنه من حيث الواقع العملى لم تطبق تلك الاجراءات إلا فى حدود ضيقة للغاية . ففى عام ١٩٦٤ ، أى بعد صدور القرار المذكور بعام كامل ، بلغت تجارة الدول الأفريقية المستقلة مع البرتغال أكثر من ٥ ٪ من جملة تجارتها العالمية ، كما أن الغالبية العظمى من تلك الدول لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية مع البرتغال .

ولذلك أكد مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية إبان دور انعقاده فى القاهرة عام ١٩٦٤ على ضرورة الضغط على جميع الدول الأفريقية من أجل تطبيق القرار الخاص بمقاطعة البرتغال .

هذا ولكن من الناحية الواقعية ، كان تنفيذ قرار المقاطعة السياسية والتجارية والاقتصادية ضد البرتغال مغامرة غير مأمونة العواقب بالنسبة لكثير من الدول الأفريقية مثل مالاوى وزامبيا والكونغو ، والتى كان يكافئها تنفيذ هذا القرار التضحية بكثير من مصالحها الاقتصادية ، وتعرض أمنها القومى للخطر ، وذلك نظراً لحاظتها اقليمياً بالمستعمرات البرتغالية ، ونظراً لاعتمادها الكلى على الموانئ الواقعة فى تلك المستعمرات ، فثروات كاتنجا لا بد وأن تمر عبر اراضى أنجولا وموانئها ، وثروات

زامبيا ومالاوى لا منفذ لها إلا موانى موزمبيق . . . وبالفعل ، أعلن رئيس مالاوى هاستنجز باندا ، اثناء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية المنعقد بالقاهرة ( يوليو ١٩٦٤ ) عدم استطاعة بلاده تنفيذ قرار المقاطعة الشاملة ضد البرتغال (١).

ومن جهة أخرى ، كان من اللازم لضمان فعالية قرار المقاطعة من جوانبه الإقتصادية على وجه الخصوص ، أن توافق الدول ذات المسكاة فى مجال التجارة الدولية ، على تغطية أو تعويض الآثار السلبية التى قد تنجم عن تنفيذ القرار بالنسبة للدول الأفريقية ، ولذلك ولت منظمة الوحدة الأفريقية وجهها شطر الأمم المتحدة .

### الأمم المتحدة وقضية المستعمرات البرتغالية :

بالرغم من اهتمام الأمم المتحدة ، منذ انشائها ، بقضايا الإستعمار الأوروبى فى أفريقيا ، فإنها لم تحرز سوى نجاح ضئيل للغاية بشأن الأقاليم الأفريقية الخاضعة للإستعمار البرتغالى ، وذلك لأن البرتغال أعلنت منذ بداية سنوات الخمسينيات أن مقاطعاتها فيما وراء البحار ، هى جزء لا يتجزأ من التراب البرتغالى الوطنى ، ورفضت دائماً أى صورة للتدخل فى شئون مستعمراتها ، ومن قبل ذلك رفض البرتغال تسجيل المستعمرات الأفريقية لدى أجهزة الأمم المتحدة ، ضمن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، أو تقديم معلومات للمجتمع الدولى عن إدارتها لتلك المستعمرات (٢).

(١) جريدة التايمز اللندنية ، يوم ٢١ يوليو سنة ١٩٦٤ .

(2) Wohlgemuth, Patricia "The Portuguese Territories and the United Nations," International Conciliation. November, 1963 No. 545, p 68.

وحتى بداية نشوب حرب التحرير الوطنى فى انجولا فى مارس سنة ١٩٦١، لم تكن الأمم المتحدة قد اتخذت خطوة مانحو تغيير الأوضاع القائمة فى المستعمرات البرتغالية، ولكن مع تبلور الروح الاستقلالية لدى أبناء انجولا، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة، فى أبريل سنة ١٩٦١ الحكومة البرتغالية إلى اتخاذ الإجراءات والتعديلات التنظيمية اللازمة لإعداد انجولا للوصول إلى الإستقلال. كما أنشأت الجمعية العامة لجنة خاصة لدراسة الطرق والوسائل «الكفيلة بتنفيذ إعلان منح الإستقلال الصادر من الجمعية العامة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠.

وفى ديسمبر عام ١٩٦١، تفاقم الصراع بين الثوار والإدارة الإستعمارية البرتغالية فى انجولا، فأصدرت الجمعية العامة قراراً جديداً يطلب من كافة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة:

«الامتناع عن تقديم أية مساعدة، أو أية مساعدة للبرتغال، يمكن للأخيرة أن تعيد إستخدامها من أجل ممارسة القمع والإرهاب ضد العناصر الوطنية فى المستعمرات الأفريقية»<sup>(١)</sup>.

وساعد الإرهاب البرتغالى الوحشى فى الأقاليم الأفريقية على تصاعد اهتمام الرأى العام العالمى بالقضية. وفى يناير سنة ١٩٦٢، أعادت الجمعية العامة فى قرار لها التأكيد على الحق الطبيعى لشعب انجولا فى تقرير مصيره، ودعت السلطات البرتغالية إلى الامتناع عن إجراءات القمع الشديدة ضد الوطنيين. وظلت الجمعية العامة هى الجهاز العالمى الوحيد المعنى بالقضية، فأصدرت مرتين فى ديسمبر سنة ١٩٦٢ قراراً بضرورة منح المستعمرات البرتغالية فى أفريقيا، الاستقلال فوراً، وطلبت

---

(١) قرار الجمعية العامة رقم ١٦٩٩ (الدورة ١٦) ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦١.

الجمعية العامة في القرارين ، من البرتغال أن تنظم انتخابات حرة في البلاد ، وأن تتفاوض مع ممثلي الأحزاب الوطنية القائمة هناك .

كذلك طلبت الجمعية العامة من مجلس الأمن أن يتخذ الاجراءات المناسبة الضرورية ، بما فيها فرض العقوبات لضمان تنفيذ البرتغال لقرارات الامم المتحدة (١) . وكان رد البرتغال هو اشتداد القمع في انجولا .

والملاحظ أن مجلس الأمن كان حتى ذلك الوقت بعيداً عن تناول قضية المستعمرات البرتغالية . أو تصور امكانية حصولها على الاستقلال .

و حين أُنشئت منظمة الوحدة الأفريقية ، اتجهت أنظار الأمم المتحدة أكثر من ذي قبل إلى الأوضاع القائمة في انجولا وموزمبيق وغينيا البرتغالية ، فبعد شهر واحد من انعقاد مؤتمر أديس أبابا في مايو سنة ١٩٦٣ ، طلبت لجنة تصفية الإستعمار من مجلس الأمن أن يدرس امكانية فرض العقوبات ضد البرتغال .

وفي يوليو سنة ١٩٦٣ ، وبناء على طلب ٣٢ دولة أفريقية ، انعقد مجلس الأمن ، ووضع المبادئ الأساسية لسياسة الأمم المتحدة في قضية المستعمرات البرتغالية في أفريقيا ، وكان أهمها مايلي :

✓ أولاً : إنكار ما تدعيه البرتغال من أن مقاطعات ماوراء البحار هي جزء لا يتجزأ من أراضي البرتغال .

✓ ثانياً : دعوة البرتغال إلى الاعتراف الفوري بحق شعوب تلك الأقاليم في تقرير مصيرهم ، وفي الاستقلال .

---

(١) قرار الجمعية العامة رقم ١٨٠٧ ( الدورة ١٧ ) ، ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، وقرار الجمعية العامة رقم ١٨١٩ ( الدورة ١٧ ) ، ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

ثالثاً : ضرورة أن توقف البرتغال إجراءات القمع ضد الوطنيين، وأن تسحب قواتها المسلحة إلى خارج الأقاليم الأفريقية، وأن تمنح العفو السياسي عن المسجونين من الوطنيين .

رابعاً : أن تقوم البرتغال بالتفاوض مع الجماعات الوطنية في الأقاليم الأفريقية من أجل « انتقال السلطة في البلاد إلى تلك الجماعات » .

خامساً : دعوة كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى عدم تقديم أي مساعدة، وخاصة السلاح والعتاد الحربي ، بما لا يمكن البرتغال من استمرارها في سياسة القمع .

هذا وإن كان مجلس الأمن لم ينص في قراره هذا على اعتبار قضية الإستعمار البرتغالي في أفريقيا ، « تهديداً حقيقياً ، للسلام والأمن في القارة ، بل رأى في تلك الازمة توتراً يندر بخطر محتمل (١) .

وهنا حدث ما لم يكن متوقعاً . فلقد أبدت البرتغال ، لأول مرة ، استعدادها لتوضيح موقفها من المستعمرات الأفريقية . وبالفعل جرت مناقشات قصيرة بين الوفد البرتغالي والوفود الأفريقية في الأمم المتحدة، ووضح أثناءها وجهة نظر البرتغال ، فهي ترى في تقرير المصير مشاركة الشعب الأفريقي في تلك الأقاليم ، في الحياة السياسية، ولكن في حدود وفي إطار المؤسسات الإستعمارية القائمة هناك ، وليس إنشاء نظام استقلالي جديد . ويثبت البرتغال أنها وإن كانت تقبل ادخال بعض الإصلاحات المحدودة في « أقاليمها » ، فإنها لن توافق على تعديل أجهزة الحكم فيها على نحو يكفل لها الاستقلال .

ثم عادت لجنة تصفية الاستعمار ، ووجهت نداء إلى مجلس الامن  
لكي : « يتخذ الاجراءات المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة  
والتي تكفل تنفيذ قرارات المنظمة العالمية ضد البرتغال » (١).

وعلى الرغم من أن المجموعة الافرو آسيوية في الامم المتحدة قد  
اقترحت مقاطعة كاملة لكل واردات وصادرات البرتغال ، إلا أن  
مجلس الامن لم يفعل سوى إصدار قرار جديد في نوفمبر عام ١٩٦٥  
يكرر مطالبته للدول الاعضاء بعدم تقديم أية مساعدات للبرتغال ، ويحظر  
إرسال السلاح والعتاد الحربي إليها .

وكرر فعل لذلك الاخفاق الذي منيت به قرارات مجلس الامن  
وقرارات (٢) الجمعية العامة منذ عام ١٩٦١ إلى نوفمبر سنة ١٩٦٢ ، اتخذت  
الجمعية العامة أكثر قراراتها إيجابية بشأن قضية المستعمرات البرتغالية  
في ديسمبر عام ١٩٦٥ .

ودعا هذا القرار كل الدول الاعضاء إلى تقديم كل المساعدة الضرورية  
المعنوية والمادية لشعوب تلك المستعمرات ، حتى تتمكن من ممارسة  
حقوقها الطبيعية في الاستقلال والحرية ، كما ندد القرار بسياسة البرتغال  
في تشجيع هجرة البيض إلى انجولا وموزمبيق . وطلبت الجمعية العامة في  
قرارها هذا ، قطع العلاقات الدبلوماسية مع البرتغال ، وحظر كل تجارة  
معها ، واغلاق الموانئ والمطارات في وجه سفنها وطائراتها ، ورفض  
امدادها بأي سلاح أو عتاد حربي يمكنها من الاستمرار في سياسة القمع  
ضد الوطنيين في افريقيا .

(1) United Nations Doc. A/AC. 109/124, 10 June 1965.

(٢) قرار مجلس الأمن رقم ٢١٨ ( لعام ١٩٦٥ ) ، ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٥ .

وأخيراً ، كان قرار الجمعية العامة ، وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين والوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة بزيادة مساعداتها إلى اللاجئين والمعوذين في تلك المستعمرات البرتغالية بأفريقيا<sup>(١)</sup> .

وعلى الرغم من إيجابية هذا القرار الأخير للجمعية العامة ، إلا أن مضمونه ظل إختيارياً بالنسبة للدول أن تأخذ بفحواه أولاً تأخذ ، ولم يتجاوز القرار مجرد تجميع وتلخيص لكل ما سبق ذكره في القرارات الصادرة من أجهزة الأمم المتحدة بشأن قضية المستعمرات البرتغالية .

واكتفى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية أثناء إجتماعهم بأديس أبابا في نوفمبر سنة ١٩٦٦ بالإشارة في قراراتهم إلى أن : «البرتغال مسمرة في تحدى قرارات أجهزة الأمم المتحدة ، والتي تدعوها للاعتراف بحق الشعوب الأفريقية في تقرير مصيرها وفي الإستقلال» .

ثم طلب قرار مؤتمر القمة الأفريقي هذا من كل الدول تطبيق ما جاء في قرارات مجلس الأمن ، والجمعية بشأن قضية الاستعمار البرتغالي .

الدول الغربية والجهود الأفريقية في قضية المستعمرات البرتغالية:

كانت سياسة العقوبات الاقتصادية ضد البرتغال هي محور إهتمام ، ومحل تركيز الدول الأفريقية ، إلا أن الدول الغربية ، بحكم عضويتها المشتركة مع البرتغال في منظمة حلف الأطلسي ، استمرت في إمدادها بالسلاح والعتاد الحربي . كما أن تلك الدول الغربية تمثل أهم أعمدة التجارة العالمية . والأخطر من ذلك أن الدول الغربية بعضها يتمتع بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن ، وله بذلك حق الاعتراض على أى مشروع

(١) قرار الجمعية العامة رقم ٢١٠٧ ( الدورة ٢٠ ) ، ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ .

قرار لا يوائم مصالحهما ، فحالت بذلك دون صدور أى قرار من المجلس يكون فعالاً ، ويتضمن تعويضات من الدول الكبرى إلى الدول التى سوف تضار من تنفيذ الحظر التجارى والاقتصادى ضد البرتغال

ولقد انتقد أول إجتماع لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية فى أغسطس سنة ١٩٦٣ ، موقف الدول الغربية من قضية المستعمرات البرتغالية ، فندد القرار الصادر عن إجتماع دكار هذا ، بالموقف الذى ألزم به وفدا بريطانيا وفرنسا فى مجلس الأمن ، أثناء مناقشات قضايا الاستعمار البرتغالى .

وبعد ذلك ، وبناء على ضغط أفريقى ، أصدرت لجنة تصفية الاستعمار فى ١٠ يونيو سنة ١٩٦٥ قراراً يطلب من الحلفاء العسكريين للبرتغال فى نطاق حلف الأطلنطى أن يمتنعوا عن إمدادها بالسلاح والتموينات وكافة أشكال المساعدة ، طالما أن الحكومة البرتغالية لا تراجع عن سياستها الاستعمارية<sup>(١)</sup> . كذلك أشارت الجمعية العامة فى قرارها الصادر فى ديسمبر سنة ١٩٦٥ إلى موقف حلف الأطلنطى من القضية .

وهكذا كان النجاح ضئيلاً للغاية فيما يتعلق بالمقاطعة الاقتصادية ضد البرتغال ، واستمرت السلطات الاستعمارية فى أنجولا وموزمبيق فى تلقى السلع والخدمات والسلاح من الدول الغربية الكبرى ، وتزايدت الاستثمارات الآتية من أوروبا والولايات المتحدة ودولة جنوب أفريقيا .

والواقع أن الدول الأفريقية المستقلة رغم جهودها المتكررة ، لم

(1) United Nations Doc.. A/AC. 109/124, 10 June 1965.

تملك وسيلة للضغط على حركة التجارة العالمية، سواء بالنسبة للحكومات، أو للشركات الخاصة، ولذلك اقتصر النشاط الأفريقي في القضية على الصعيد الدبلوماسي، وظلت المعركة على المستوى الكلامي فحسب، ولم تتخذ الدول الأفريقية أى إجراء قوى يضع العالم الغربى فى موضع الاختيار بينها وبين البرتغال، كما لم تتعد محاولات الوفود الأفريقية فى الأمم المتحدة، حدود المناقشات والمباحثات حول قضية المستعمرات البرتغالية مع وفود الدول الأخرى.

### تطور قضية المستعمرات البرتغالية :

فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٨، انتهى حكم الدكتور أنتونيو سالازار الذى حكم البرتغال والمستعمرات الأفريقية منذ عام ١٩٣٠ بقبضة من حديد، وتوقع الرأى العام الأفريقى عندئذ حدوث تغيير ما فى قضية المستعمرات البرتغالية، إلا أن خليفة سالازار، مارسيلو كايانو، أعلن فى اليوم التالى مباشرة على توليه رئاسة الوزارة البرتغالية، تصميمه على مواصلة سياسة خلفه تجاه المستعمرات الأفريقية، ود الدفاع عنها بكل السبل<sup>(١)</sup>.

كذلك أعلن كايانو أن الوجود البرتغالى فى أفريقيا هو اعتبار أساسى للدفاع عن أوروبا الغربية، والأمريكيتين، خاصة فى الوقت الذى يبحث فيه الاتحاد السوفيتى عن قواعد عسكرية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>(٢)</sup>.

وأثناء عام ١٩٦٨ تمكن الوطنيون فى غينيا بيساو وموزمبيق وفى شرق انجولا، من إحراز بعض الانتصارات العسكرية. وهنا أصدر

(١) جريدة الموند — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦٨ .

(٢) جريدة الموند — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٨ .

مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية أثناء انعقاده في الجزائر عام ١٩٦٨ قراراً يهنئ فيه الوطنيين الأفريقيين على صمودهم في معركة تحرير بلادهم ، ويدعو كل الدول الأعضاء في المنظمة الأفريقية إلى مضاعفة مساعداتهم المادية إلى حركات التحرير في أنجولا وموزمبيق من أجل تمكين زعمائها من تنظيم حياة الأهالي في المناطق المحررة .

كذلك تقدمت السنغال وغينيا بشكاوى إلى مجلس الأمن ضد سياسة البرتغال في أفريقيا ولكن دون جدوى .

وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٨ قراراً جديداً بشأن قضية المستعمرات البرتغالية لا يزيد عن قراراتها السابقة في ذلك الصدد ، سوى في نص واحد يتعلق بدعوة كل الدول إلى عدم السماح بوجود وتدريب قوات المرتزقة في أراضيها ، حتى لا تستخدم تلك القوات في الحروب الاستعمارية ، كما دعا قرار الجمعية العامة ، الحكومة البرتغالية إلى الإسراع في تطبيق أحكام معاهدة جنيف الخاصة بأسرى الحرب ، فيما يتعلق بالصراعات العسكرية الدائرة في أنجولا وموزمبيق .

أما فيما عدا ذلك ، فلقد تكرر في القرار ، الطلب التقليدي بمنح الاستقلال « دون إبطاء » للأراضي الأفريقية ، ودعوة مجلس الأمن إلى التدخل في الموقف المتفجر في جنوب القارة الأفريقية ، وتوجيه نداء إلى الدول الأعضاء الرئيسيين في حلف الأطلسي ، لابقاف أية مساعدة مقدمة إلى البرتغال تمكنها من الإستمرار في سياستها الاستعمارية العدوانية في أفريقيا .

وشهدت الأعوام القليلة الماضية تحولات بعيدة المدى ، وحيقة الآثار

في مجريات الأحداث بالاقاليم الأفريقية التي مازالت تحت سيطرة البرتغال .

في أنجولا، تزايد نشاط الثوار العسكري في الجبهة الشرقية ، وبدأوا ينجحون إلى المناطق الوسطى في قلب البلاد وإلى المناطق الجنوبية التي تقع بين مدينتي كارمونا وسالازار، وكسب الثوار سيطرة كبيرة على منطقة كارمونا، كما وجهوا ضرباتهم إلى منطقة فازنداس الغنية بمزارع البن . وبما يدل على فعالية حركة التحرير الانجولية أن عدد القوات البرتغالية في أنجولا تجاوز ٦٠ ألف جندي . وفي يونيو سنة ١٩٧٢ ، تمت المصالحة بين الدكتور أوجستينو نيتو زعيم الحركة الشعبية لتحرير أنجولا، وروبرتو هولدن رئيس حكومة أنجولا في المنفى، ورئيس حركة اتحاد شعب أنجولا، وذلك بفضل الوساطة التي قام بها ماريان نجواي رئيس الكونغو برازافيل وموبوتو رئيس زائير . وكانت هذه المصالحة بين الحركتين المناهضتين للاحتلال البرتغالي بمثابة مؤشر جديد في تطورات حرب التحرير ضد البرتغال . وبالفعل تم في ديسمبر سنة ١٩٧٢ (١) توحيد حركتي تحرير أنجولا المذكورتين ، في « المجلس الأعلى لتحرير أنجولا » [CSLA] ورأسه هولدن روبرتو ونائبه دكتور أوجستينو نيتو . ويختص هذا المجلس بإجراء التنسيق على أعلى مستوى بين الأنشطة العسكرية والسياسية للمنظمتين ضد البرتغال وتم التوحيد التنظيمي هذا بين الحركتين اللتين تنافستا طيلة ١٠ أعوام كاملة ، بعد يومين فقط من انعقاد اللجنة الوزارية للتوفيق التي أنشأتها منظمة الوحدة الأفريقية ، وضمت وزراء خارجية زائير والكونغو برازافيل وتنزانيا وزامبيا، وبذلك يتضح أن منظمة الوحدة الأفريقية قامت بدور ولو جانبي ثانوي في التقريب بين حركتي تحرير أنجولا في الوقت الحاضر .

---

(١) جريدة الاهرام — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٢ .

وفي غينيا بيساو ، استمرت الحركة الوطنية في نجاحها ، رغم اغتيال السلطات الاستعمارية لزعيمها اميلكار كابرال في ابريل سنة ١٩٧٣ ، وتمكن ثوار غينيا بيساو من إعلان استقلال بلادهم في سبتمبر سنة ١٩٧٣ ، وتلاحقت بعدها اعترافات الدول بالدولة الأفريقية الجديدة التي دخلت في عضوية منظمة الوحدة الأفريقية في يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٧٣ . وبذلك أصبحت غينيا بيساو هي الدولة العضو في المنظمة الأفريقية رقم ٥٢ .

أما في موزمبيق ، فلقد لجأ الاستعمار البرتغالي إلى أسلوب الاغتيالات على نطاق واسع إذ اغتيل صاموئيل لوكا كونيما القائد العام لعمليات الجبهة في أواخر عام ١٩٦٨ ، ثم اغتيل الدكتور أدور دو موندلاني زعيم FRELIMO في منزله بدار السلام ، وكانت أهم مميزات موندلاني هو حرصه على موازنة المساعدات العسكرية المقدمة إليه من الدول الشيوعية ، بالمعونات الغربية المقدمة إليه في صورة مالية من الجماعات الكاثوليكية في الولايات المتحدة ، ومن بريطانيا والدول السكندنافية ، كذلك كان موندلاني يفضل دائماً الحصول على المساعدات من خلال أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية .

وبعد مقتل موندلاني ، سادت الفوضى والانقسامات منظمة FRELIMO حتى أصبح يديرها مجلس ثلاثي مكون من أوربا سيمانجو ومارسلينو دوس سانتوس وماكل سامورا ، وتركزت عمليات الثوار منذ بداية السبعينات في ثلاث مناطق هي كابود لجادو ونياسا وتتي ، واستهدفت تلك العمليات تدمير سد موزمبيق الذي مازال في طور الإنشاء ، ويتكلف ٤٣٩ مليون دولار .

وفي يوليو سنة ١٩٧٣ كشفت الارشاليات الكاثوليكية عن مذابح رهينة ، تعرض لها عدد كبير من الأطفال والنساء والرجال بشبهة التعاون

مع FRELIMO مما أثار الرأي العام العالمي والأفريقي ضد الوحشية البرتغالية، فدعا كرستر ويكمان وزير خارجية السويد إلى عقد اجتماع عاجل للجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة لبحث المذابح البرتغالية في موزمبيق. كذلك أصدر ممثلو الدول غير المنحازة في الأمم المتحدة بياناً عن مذابح موزمبيق نشره وفد زامبيا كوثيقة رسمية للأمم المتحدة وجاء فيه أن تصرفات الحكومة البرتغالية في موزمبيق يجب أن تقنع المجتمع الدولي كله وبالذات حلفاء البرتغال الغربيين، بأنهم يجب أن ينضموا إلى الدول غير المنحازة للتنديد بهذه الفظائع البرتغالية، وذكرت بعض الصحف البريطانية أن قوات من روديسيا ومن جنوب أفريقيا قد اشتركت مع القوات البرتغالية في ارتكاب تلك الجرائم (١).

وأخيراً، لا جدال في حقيقة الدور الذي لعبته، وما زالت تلعبه حركات التحرير المسلحة في أنجولا وموزمبيق، ولا شك أنها قد استطاعت النيل من القوى الإستعمارية البرتغالية القائمة في بلادها منذ قرون. إلا أنه كان من الممكن لهذه الحركات أن تكون ذات فعالية أشد وخطورة أكبر لو كانت قد استطاعت توحيد صفوفها في جبهة واحدة تتولى حرب التحرير ضد البرتغال في الاقليمين، أو لو كانت على الأقل تمكنت من إجراء تنسيق ولو نسبي بين أنشطتها العسكرية ضد عدوها المشترك. ولقد تحقق ذلك بالفعل حين انشأ « مؤتمر التنظيمات الوطنية للمستعمرات البرتغالية » (CONCP) الذي جمع بين الأحزاب الثورية أمثال PAIG و MPLA و FRELIMO. وقامت CONCP بتوفير بعض مظاهر التعاون السياسي والعسكري بين تلك الأحزاب، ولكن دون أن تقرب فيما بينها تقارباً حقيقياً.

وهكذا استطاعت السياسة البرتغالية أن تتلاعب بالتناقضات القائمة

بين مختلف الحركات الوطنية في مستعمراتها بأفريقيـا، وأن توسع من الفجوات الموجودة فيما بين بعضها والبعض الآخر، وفيما بينها وبين الرأي العام الوطنى، كل فى بلده، ولكن رغم ذلك فإن الأمل فى حصول المستعمرات البرتغالية على الاستقلال أقرب من أمل حصول المستعمرات الأخرى التى سنتناولها فيما يلى على هذا الاستقلال.

## المبحث الثاني

### تصفية الإستعمار في زيمبابوي ( روديسيا )

تقع روديسيا بين زامبيا في الشمال ، وبوتسوانا وجنوب أفريقيا في الجنوب ، وموزمبيق في الشرق ، ومن ثم فهي بلا سواحل بحرية . وعدد سكان هذه الدولة يبلغ نحو خمسة ملايين أفريقي يعتبرون مواطنين من الدرجة الثانية ، أما زمام الحكم فهو في يد ٢٣٠ ألف أوربي هم أقلية بيضاء ضئيلة لا تجاوز نسبتها ٥ ٪ من عدد سكان الدولة ، وتمتلك تلك الأقلية معظم الأراضي الزراعية الخصبة ، وتتحكم في المناجم وفي مختلف الفروع الإنتاجية في تلك البلاد الغنية بالثروات الطبيعية .

### نبذة تاريخية

المنطقة التي تقع فيها حالياً دولة روديسيا الجنوبية (١) ظلت قروناً عديدة من أقاليم إمبراطورية زيمبابوي التي سيطرت عليها قبائل الماشونا وفي أواخر القرن التاسع عشر ازدادت هجمات الجماعات البيضاء الأوربية التي استوطنت جنوب أفريقيا على تلك المنطقة بحثاً عن مزيد من الأراضي المزروعة واستطاع المغامر الإنجليزي سيسيل جون رودس ، بالحيلة وبالقوة العسكرية أن يستولي على البلاد عام ١٨٩٠ ، وأبد التاج البريطاني هذه العملية الإستعمارية الجديدة بأن منح لشركة البريطانية لجنوب أفريقيا ميثاقاً

ملكيا استطاعت الشركة بموجبه أن تقوم بإدارة روديسيا لمدة ثلاثة عقود من الزمان ، وعبثا حاول الوطنيون العزل من السلاح مقاومة للغزو الإستعماري البريطاني ، واستتب الأمر للحكام الجدد عام ١٨٩٧ ، وأصبح الأفريقيون يشتغلون عمالا مأجورين تحت إشراف أصحاب الأعمال البيض .

وعلى الرغم من السيادة الرسمية للتاج البريطاني على المستعمرة ، فإن المستوطنين البيض تمتعوا على الدوام بدرجة عالية من الاستقلال . ومنذ عام ١٩٢٣ أصبحت روديسيا الجنوبية في مركز الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي ضمن ممتلكات الإمبراطورية البريطانية ، وتوالت فيه الحكومات المنتخبة بواسطة الأقلية البيضاء . وفي عام ١٩٥٣ حاولت الفئة البيضاء الحاكمة أن توسع نفوذها في اتجاه الشمال ، وذلك بإقامة اتحاد بين روديسيا ونياسالاند باسم « اتحاد أفريقيا الوسطى » . وتفكك هذا الاتحاد بعد أن أعلن بعشر سنوات ، وذلك باستقلال شمال روديسيا تحت اسم « زامبيا » ، وكذلك باستقلال نياسالاند تحت اسم « مالاوي » وقبول هاتين الدولتين في عضوية الأمم المتحدة في أول ديسمبر سنة ١٩٦٤ . وقد حصلت كل من زامبيا ومالاوي على استقلالهما من إنجلترا بشرط أن يكون النظام الداخلي في كل منهما قائما على المساواة بين جميع المواطنين ، أما في روديسيا الجنوبية فكان النظام الداخلي فيها قائما على التمييز العنصري (الابارتايد) وكان من العسير على إنجلترا أن تمنح هذه الدولة استقلالها لأنها لو فعلت لعرضت نفسها لأزمة خطيرة داخل الكومنولث ، ومن جهة أخرى ورثت حكومة روديسيا القوات المسلحة وسلاح الطيران من الإتحاد المنحل .

ومع انتشار النزعة الإستقلالية في البلاد الأفريقية في أوائل الستينات ، ظهرت أيضاً بوادر التغيير في روديسيا الجنوبية ، وعقد مؤتمر دستوري

في فبراير سنة ١٩٦١ برئاسة السكرتير العام للحكومة د. كان ساندز من أجل تطوير نظام الحكم في البلاد بما يتفق مع ظروف التحرر الوطني الجديدة في القارة . وعلى الرغم من معارضة بعض الزعامات البيضاء ، صدر إعلان للحقوق لمواطني روديسيا ، ولأول مرة مثلت بعض العناصر الوطنية الأفريقية القليلة في أجهزة الحكم بالبلاد . هذا وإن ظل الأفريقيون في مرتبة المواطنين الدرجة الثانية ، ولكن الطريق أصبح مفتوحا لمزيد من التطور الديمقراطي ، والذي اختلف بشأنه زعماء الأحزاب السياسية للبيض ، فاقترح سير ادجار هوايتهد . زعيم الحزب الفيدرالي المتحد ، إلغاء نظام التفرقة العنصرية ، ودعا إلى إصدار قانون جديد لتوزيع الأراضي الزراعية ، وإلى وضع نظام جديد للدمج الاجتماعي في البلاد . ورأى هوايتهد إمكانية الانتقال التدريجي في ظرف ١٥ سنة إلى قوة حاكمة أفريقية منتخبة تمثل الأغلبية السوداء في البلاد . هذا بينما استبعد حزب الجبهة الروديسية بزعامه وينستون فيلد أي مشاركة أفريقية في الحكم ، وطالب الوطنيون بحكم الأغلبية فوراً وقاموا بمقاطعة الانتخابات العامة التي فاز فيها ممثلو حزب الجبهة الروديسية ، بعد أن اتجمعت الأقلية البيضاء إلى أكثر الأحزاب السياسية رجعية ، وذلك خشية طغيان موجة الاستقلال على البلاد . واستهدفت الأقلية البيضاء بذلك أن تستأثر بحكم البلاد من أجل منع أية محاولة من جانب بريطانيا لتكوين الأفريقيين من السيطرة السياسية على روديسيا .

وعندما استقال فيلد من رئاسة الحكومة حل محله إيان سميث المعروف بنزعه العنصرية المتشددة .

وفي تلك الأثناء تصاعدت النهضة السياسية للأفريقيين ، فتكون حزب اتحاد الشعوب الأفريقية لزمبابوي عام ١٩٦١ ( ZAPU ) ودعا إلى الكفاح المسلح من أجل نيل الاستقلال . واستطاع جذب بعض العناصر

البيضاء ذات النزعة التحريرية الليبرالية ، ومنهم رئيس الوزراء الأسبق جارفيلد نود ، إلا أنه في أغسطس سنة ١٩٦٣ ، حدث خلاف بين زعيم ZAPU ، جوشيا نكومو وبعض أعضاء حزبه والذين انشقوا عنه وكوّنوا حزبا جديدا هو حزب الاتحاد الافريقى الوطنى لزيمبابوى ( ZANU ) برئاسة ندا بانينجى سينهول ، وظل الهدف المشترك للتنظيمين السياسيين هو التوصل إلى تطبيق مبادئ المساواة السياسية في البلاد بين البيض والسود على أساس مبدأ «صوت واحد للرجل الواحد» .

وبدأت حملة اعتقالات قمع شديدة ، شملت نكومو وسينهول ذاتهما ، والغريب أن نظام حكم سميث لم يعدم بعض الانصار من الأهلالي الافريقيين ، وذلك من خلال استغلال العداوات القبلية ، والحزازات الإجتماعية .

وفي أكتوبر سنة ١٩٦٤ ، أعلن سميث إقامة تقسيم اجتماعي على أسس عنصرية في روديسيا بحيث ينقسم المجتمع إلى فئات حسب الأصل العرقى : الماشونا ويمثلون ٧٠ ٪ من الأهالي الوطنيين ، والماتابيل يمثلون ٢٠ ٪ ، والافريقيون غير الروديسيين يمثلون ١٠ ٪ .

وبعد ذلك طالبت حكومة روديسيا برئاسة سميث بالاستقلال من السيادة البريطانية القانونية ، فوضعت الحكومة البريطانية في ظل وزارة المحافظين في عام ١٩٦٣ ، خمسة مبادئ ، طلبت تنفيذها ، ريثما تتم إجراءات إعلان الاستقلال وهي<sup>(١)</sup> :

---

(١) د . عبد الملك عودة . « روديسيا بين القسوة السياسية والعنف الثوري » . دراسة منشورة بمجلة السياسة الدولية . عدد ٢٨ - السنة الثامنة . القاهرة ، ابريل ١٩٧٣ . ص ٣٦ إلى ٤٦ .

- ١ - الإيمان بمبدأ التطور الذى لا يعرقل السير نحو حكم الاغلبية خلال تطوير مستمر لدستور عام ١٩٦١ .
- ٢ - ضمانات محددة ضد أى تعديلات ، أو تراجع فى نصوص الدستور تلغى أو تحول دون استمرار هذا التطور .
- ٣ - تحسين سياسى عاجل فى أوضاع الشعب الأفريقى .
- ٤ - تطور فعلى لإنهاء أوضاع التفرقة العنصرية .
- ٥ - أسلوب متفق عليه لاختبار اتجاهات الرأى العام فى روديسيا بشكل يؤكد أن الدسوية مقبولة من الشعب الروديسى ككل .

### بداية أزمة روديسيا :

لقد أبدت كل من منظمة الوحدة الأفريقية ، وهيئة الأمم المتحدة اهتماما كبيرا ومتوازيا بأزمة روديسيا ، وذلك من حيث مضمون القرارات الصادرة لمحاولة علاج الأزمة وتوقيتها الزمنى ، وتفادى تفاقمها .

فمنذ السنوات الأولى من الستينات ، حاولت الدولة الافريقية المستقلة منع تنفيذ مخطط ايان سميث للاستئثار بالسلطة فى روديسيا ، وبدأ التحرك الافريقى فى أزمة روديسيا فى مؤتمر القمة الأفريقى التأسيسى لمنظمة الوحدة الافريقية فى مايو سنة ١٩٦٣ بأديس أبابا ، فلقد وجه الرؤساء الافريقيون نداء إلى الحكومة البريطانية بصفتها الدولة الأم لروديسيا الجنوبية التى مازالت من وجهة نظر القانون الدولى العام التقليدى ، مستعمرة تتبع التاج البريطانى ، دعما فيه إلى عدم السماح باننقال السلطات السياسية ، واختصاصات السيادة إلى حكومات الاقلية

الأجنبية المفروضة قرراً على الوطنيين الأفريقيين ، تحت غطاء التشريعات العنصرية .

ثم قدمت لجنة تصفية الإستعمار التابعة للأمم المتحدة ، مشروع قرار يدعو بريطانيا إلى منع انتقال القوى العسكرية إلى حكومة إيان سميث وعرضته على مجلس الأمن . وعلى الرغم من أن بريطانيا استخدمت حق الفيتو في الاعتراض على ذلك القرار بصفته تدخلاً في شئونها الداخلية ، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت قراراً مماثلاً في مضمونه لمشروع قرار لجنة تصفية الإستعمار ، وصدر قرار الجمعية العامة بشأن روديسيا ، بأغلبية ١٠٧ من الأصوات في نوفمبر سنة ١٩٦٣ ، وبموجبه طلبت الجمعية العامة من بريطانيا أن تتخذ التدابير اللازمة للإحالة دون إعلان روديسيا استقلالها من جانب واحد .

ومع امتداد الأزمة فإن قرار مجلس وزراء منظمة للوحدة الأفريقية الذي انعقد في فبراير سنة ١٩٦٤ بلاجوس وجه الانظار إلى الموقف المتفجر في روديسيا الجنوبية ، وتوجه القرار بنفس النداء المذكور سلفاً إلى المملكة المتحدة . ومن أجل ضمان سلامة المستقبل السياسي لروديسيا الجنوبية ، طالب مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية بضرورة عقد مؤتمر تأسيسى تمثل فيه كل الأحزاب السياسية في روديسيا ، يقوم بإعلان الاستقلال الرسمى لروديسيا على أساس مبدأ «صوت واحد للرجل الواحد» .

وأضاف قرار المجلس في هذا الشأن أنه ما لم يتحقق ما تدعو إليه الدول الأفريقية بصدد أزمة روديسيا ، فإن على تلك الدول أن تعيد النظر في علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع بريطانيا .

وفي ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٤ وصل حزب العمال البريطاني إلى الحكم، وكان هذا التغير الحكومي الداخلي في بريطانيا له أثر في العلاقات بين لندن وساليسوري (عاصمة روديسيا)، لأن حكومة العمال جعلت من مناهج سياستها في أفريقيا مكافحة العنصرية، والتمييز العرقي بين الأجناس. ولذلك أعلن هارولد ويلسون رئيس الوزارة في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٤ أنه إذا أعلنت روديسيا استقلالها من جانب واحد فإن نرى بريطانيا بدا من اعتبار هذا عملاً من أعمال العصيان ضد التاج البريطاني، يضطرها إلى أن تتخذ إزاءه التدابير اللازمة لمواجهة. إلا أن حكومة ساليسوري لم تعبأ بالتهديد البريطاني، وأجرت بعده أيام استفتاء عاماً بين البيض المستوطنين لبدء رأيهم في السياسة التي يجب إتباعها، وأسفر هذا الاستفتاء عن أن ٩٠٪ من هؤلاء البيض رغبوا في ضرورة إعلان الإستقلال فوراً، سواء وافقت لندن أم لم توافق.

وبرأت حملة دبلوماسية جديدة في الأمم المتحدة (١)، فلقد طالبت لجنة تصفية الاستعمار بريطانيا باتخاذ إجراءات فورية لإنهاء الانتخابات العامة في روديسيا، كما دعت كل الدول الأعضاء إلى الامتناع عن إرسال الأسلحة والمساعدات الاقتصادية والمالية إلى حكومة إيان سميث.

وفي يونيو سنة ١٩٦٥ عرضت المشكلة مرة أخرى على مجلس الأمن الذي دعا كل الدول إلى عدم الاعتراف باستقلال روديسيا. وفي الدورة غير العادية لمجلس وزرائها بلا جوس في يونيو سنة ١٩٦٥، طلبت منظمة الوحدة الأفريقية من بريطانيا أن تواجه مسئولياتها، بأن يحل محل دستور عام ١٩٦١، دستور جديد يقوم على أساس مبدأ الاقتراع العام.

وفي ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥، ذهب إيان سميث إلى لندن للتفاوض مع الحكومة البريطانية بشأن الاستقلال، وهناك تمسكت الحكومة البريطانية بشروط مسبقة على إعلان الاستقلال، وأهمها ضرورة تحقيق تقدم ملحوظ في الأوضاع السياسية للأفريقيين في البلاد، وإنهاء التفرقة العنصرية، والتطور التدريجي نحو حكم الأغلبية. وفي ٢٥ أكتوبر جرت محاولة أخرى للتسوية حينما زار ويلسون رئيس الوزراء البريطاني سالسبوري ولكن دون جدوى. وفي نفس يوم مغادرة ويلسون لسالسبوري اتخذ مؤتمر القمة الأفريقي المنعقد آنذاك في أكرا قراراً يستنكر فيه رفض الحكومة البريطانية «بصفتها سلطة الإدارة التي تتحمل وحدها مسئولية الموقف الراهن في روديسيا» القيام بمواجهة حازمة حقيقية لتهديد إيان سميث بإعلان الاستقلال من جانب واحد، وطالبت الزعامات الأفريقية المجتمع في أكرا بإيقاف دستور سنة ١٩٦١ في روديسيا، وبأن تتخذ بريطانيا كل ما يلزم بما في ذلك إستخدام القوة المسلحة، لاستعادة السلطة الشرعية في البلاد، وبأن تفرض على حكومة سميث الإفراج عن المسجونين السياسيين. وهدد مؤتمر القمة الأفريقي «بإعادة النظر في العلاقات السياسية والإقتصادية مع الحكومة البريطانية» في حالة ما إذا رضخت الأخيرة لمطالب الأقلية البيضاء العنصرية الحاكمة في روديسيا.

### حركات التحرير الوطني في روديسيا وموقف المنظمة الأفريقية منها :

اتخذ مؤتمر القمة الأفريقي بأديس أبابا في مايو سنة ١٩٦٣ خطأ سياسياً واضحاً فيما يتعلق بدور منظمة الوحدة الأفريقية في المساندة الفعالة لحركات التحرير الوطني المسلحة في القارة، إذ نص قرار المؤتمر في هذا الشأن على أنه في حالة استيلاء الاقليات البيضاء المستوطنة في بعض دول جنوب القارة على السلطة في تلك البلاد، فإن على الدول

(م ٢٦ - العلاقات)

الافريقية جمعاء أن تقدم المساندة المعنوية الفعالة ، والمساعدة المادية  
لاى إجراء مشروع يقوم به الزعماء الافريقيون الوطنيون من أجل  
إعادة السلطة السياسية إلى أيدي الأغلبية الأفريقية . . ولكن لجنة  
التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية قد اعتبرت منذ بداية إنشائها أن  
روديسيا الجنوبية تعتبر من الأقاليم التي تنتظر الإستقلال من قبل السلطات  
الاستعمارية، ولذا لم تولها الإهتمام الكافى ، إلا أن اللجنة قد تحققت بعد  
ذلك من خطئها، وحاولت جاهدة أن تدعم قوى الحركات التحريرية  
في روديسيا

وحدث بعد أن أعلن ايان سميث عن قرب إعلان الإستقلال من  
جانب واحد أن تعرضت القوى الأفريقية الوطنية في روديسيا إلى قمع  
شديد من جانب حكومة سميث التى لجأت إلى إصدار قوانين ولوائح  
استهدفت كبت المشاعر الوطنية ، ومن ثم تحولات الاحزاب الأفريقية في  
روديسيا من أجهزة سياسية إلى تنظيمات عسكرية قامت بفتح جبهات  
القتال ضد الأقلية البيضاء العنصرية الحاكمة ، إلا أن حرب العصابات في  
روديسيا كانت بمثابة مجازفة غير مأمونة العواقب ، فلقد امتلكت حكومة  
السبورى جيشاً محترفاً قوامه ثلاثة آلاف وأربعمائة رجل مزودين  
بامكانيات عسكرية ضخمة ، ذلك بالإضافة إلى ستة آلاف وأربعمائة  
يمثلون قوات الشرطة، و٩٠٠ رجل يكونون الطيران المزود بأحدث الاجهزة  
والمعدات (١) ، هذا إلى جانب قوات إحتياطية وصلت إلى أكثر من  
٢٨ ألف جندي .

ومن جهة أخرى ، وعلى الرغم من أن الأفريقيين يمثلون الأغلبية  
السائدة في البلاد، فإن الانقسامات الشديدة بينهم، قد أضعفت من جبهتهم،

كما أن النزعات القبلية الاجتماعية طغت على أية اتجاهات حزبية سياسية أو وطنية، وازدادت حدة المنافسة بين حزبى ZAPU و ZANU نظراً لاختلاف التركيب القبلى والخلفية الثقافية التاريخية لكل من الحزبين الأفريقيين مما أدى إلى استحالة العمل المشترك بينهما، خاصة بعد أن أعلن زعيمى الحزبين رفضهما لمجرد الاجتماع مع الآخر فى مكان واحد .

وفى بداية الأمر ، ترددت منظمة الوحدة الأفريقية فى تحديد موقف واضح لها من التنظيمين السياسيين الوطنيين فى روديسيا . إلا أن المنظمة الأفريقية عادت فأكدت إبان مؤتمر القمة الأفريقى المنعقد بالقاهرة فى يوليو سنة ١٩٦٤ ، ضرورة الاعتراف بالحكومات الأفريقية الوطنية الموجودة فى المسمى ، كدعت الحركات الوطنية إلى « تكثيف صراعاتها من أجل الاستقلال الفورى » وعلى الرغم من أن القرارات الصادرة من مؤتمر القمة الأفريقى بالقاهرة لم تتخذ اتجاهاً محدداً بشأن النزاع بين حزبى ZANU و ZAPU فى روديسيا ، فإن لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية أرسلت بعثة صغيرة لمحاولة التوفيق بين القوى الوطنية المتصارعة فيما بينها ووصلت البعثة فعلاً إلى الأراضى الروديسية فى أغسطس سنة ١٩٦٤ ولكن مساعيها لم يكمل بالنجاح .

وفى يونيو سنة ١٩٦٥ ، أعلن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية أثناء انعقاده بـ لاجوس ، إهتمامه العميق بضرورة سد الفجوة بين حزبى ZANU و ZAPU واستنكاره « لرفض الحزبين تكوين جبهة مشتركة مضادة لنظام حكم ايان سميث العنصرى ، وذلك رغم كل محاولات ومجهودات منظمة الوحدة الأفريقية فى ذلك الشأن . ودعا قرار المجلس الدول المجاورة لـ روديسيا إلى مساعدة الحركتين الوطنيتين بها على تكوين تلك الجبهة المذكورة ، وقامت لجنة مكونة من بعض وزراء خارجية الدول الأفريقية بمحاولة أخيرة للتقريب بين زعيمى الحركتين الوطنيتين فى

المنفى ، وبينما أبدت حركة ZANU استعدادها لمناقشة مسألة التعاون فإن حركة ZAPU رفضت الالتقاء بالحركة الأخرى . ولذلك اكتفى رؤساء الدول والحكومات الأفريقية أثناء مؤتمهم للقمة في أكرا في أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، بإعلان تقديمهم للمساعدة الفورية إلى شعب زمبابوى من أجل إقامة حكومة تمثل الأغلبية في البلاد ، وتجاهل المؤتمر قراراته بشأن روديسيا أية إشارة صريحة إلى الحركتين الوطنيتين المتنافستين في روديسيا (١) .

### إعلان استقلال روديسيا من جانب واحد :

بالرغم من كل الجهود المذكورة لئلا من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، والمصاعى التى بذلتها الدبلوماسية البريطانية ، أعلن إيان سميث فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٥ استقلال روديسيا من جانب واحد ، وقيام إعلان دستورى جديد يحل محل دستور سنة ١٩٦١ يقطع كل الصلات القانونية بين أجهزة الحكم فى روديسيا والناج البريطانى . وفى نفس اليوم ألقى رئيس الوزراء البريطانى هارولد ويلسون خطابا ندد فيه بهذا الإستقلال الزائف الذى هو عمل غير مشروع ، . وأعلن أن البرلمان البريطانى هو السلطة الشرعية الوحيدة التى تختص بمنح الإستقلال لروديسيا ، وأسمى هارولد ويلسون الإجراء الذى اتخذته إيان سميث « عملا من أعمال العصيان والتمرد على الناج البريطانى ، وأن « حكومته ان يكون بينها وبين النظام المتمرد فى روديسيا أية علاقات » (٢) ،

ثم فرضت الحكومة البريطانية سلسلة من العقوبات الاقتصادية على حكومة إيان سميث ، منها حظر تصدير الأسلحة ورسوم الأموال إلى روديسيا ، وتقييد المبادلات التجارية ، ووضع موانع تتعلق بمورصة

(1) Africa Report. October 1965.

(2) Bis Doc. T. 80. 11 November 1965.

لندن للأوراق المالية ، وإيقاف التفضيلات الجمركية الخاصة بالدول الأعضاء في الكومنولث ، واحتجاز بضائع التبغ والسكر . . . الخ .  
إلا أن الحكومة البريطانية لم تذهب إلى حد استخدام القوة المسلحة لقمع « التمرد » الذي وصفت به رسمياً إعلان سميث لاستقلال روديسيا من جانب واحد ، واكتفى ويلسون بالتصريح بأن حكومته سوف تستجيب لأي طلب من الحاكم العام البريطاني في روديسيا ، سير همفري جيبسي ، فيما يتعلق بالقوات المسلحة أو البوليس ، أو أية مساعدة أخرى تستهدف إقرار القانون والنظام في البلاد .

ولقد كان رد الفعل لدى الأمم المتحدة في قضية إعلان استقلال روديسيا من جانب واحد سريعاً للغاية ، فلقد قطعت الجمعية العامة أعمالها في نفس اليوم وأصدرت قراراً يدين تصرف حكومة سميث ويدعو بريطانيا إلى اتخاذ « كل الخطوات الضرورية » لإنهاء العصيان في روديسيا<sup>(١)</sup> .

وفي اليوم التالي ، اجتمع مجلس الأمن بناء على طلب بريطانيا ، فبعد أن كانت السياسة البريطانية تقوم بصدد أزمة روديسيا على أساس عدم اختصاص أجهزة الأمم المتحدة بنظر تطورات تلك الأزمة باعتبارها قضية بريطانية داخلية ، عدلت عن هذه المعارضة ، وطلبت عقد مجلس الأمن للنظر في هذا الاستقلال ، وأصدر مجلس الأمن قراراً بالإجماع يدين إعلان الاستقلال من جانب واحد في روديسيا ، ودعا كل الدول الأعضاء إلى عدم مساعدة النظام الحاكم غير الشرعي في روديسيا ، أو الاعتراف به<sup>(٢)</sup> . هذا وإن كان وزير خارجية بريطانيا قد أعاد التأكيد

(١) قرار الجمعية العامة رقم ٢٠٢٤ ( الدورة العشرين ) ، ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٥ .

(٢) قرار مجلس الأمن رقم ٢١٦ لعام ١٩٦٥ ، ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٥ .

في بيان رسمي ، على أن روديسيا هي من الممتلكات البريطانية أساساً ، وأن المسئولية الرئيسية فيما حدث تقع على كاهل الحكومة البريطانية<sup>(١)</sup>.

وفي ٢٠ نوفمبر أصدر مجلس الأمن قراراً جديداً<sup>(٢)</sup> بشأن أزمة روديسيا ، يطالب فيه بريطانيا بوضع نهاية فورية لنظام ايان سميث ، ويدعو الدول الأعضاء إلى الامتناع عن تقديم امدادات السلاح إلى ذلك النظام، و «أن تفعل كل ما في وسعها» لإيقاف كل العلاقات الاقتصادية، وحظر تصدير المنتجات البترولية إلى روديسيا .

كذلك طلب مجلس الأمن في قراره المذكور من منظمة الوحدة الأفريقية مساعدة أجهزة الأمم المتحدة في تنفيذ هذا القرار .

أما فيما يتعلق بمواقف القارة الأفريقية التنظيمي من أزمة روديسيا بعد إعلان الاستقلال من جانب واحد ، فالواقع أنه على الرغم من الإنذار الجاد الذي تضمنه قرار مؤتمر القمة الأفريقي بأكرا في أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، بشأن مواجهة السياسات العنصرية في روديسيا ، وعلى الرغم من تكوين لجنة تنفيذية من خمسة أعضاء كلفوا بالتطبيق العملي لمضامين ذلك القرار المذكور ، فإن الخطوات الإيجابية لتنفيذه عملياً كانت بطيئة للغاية .

فبعد أسبوع كامل من إعلان حكومة ايان سميث لاستقلال روديسيا من جانب واحد ، اجتمعت لجنة الخمسة في دار السلام بتانزانيا لمناقشة ما يمكن أن تفعله المنظمة الأفريقية . ودعت اللجنة إلى عقد دورة غير

---

(1) United Nations Doc S/PV 1257 12 November 1965.

(٢) قرار مجلس الأمن رقم ٢١٧ لعام ١٩٦٥ ، ٢٠ نوفمبر ١٩٦٥ .

عادية لمجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية ، والذي لم يجتمع إلا في الفترة ما بين ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٥ في أديس أبابا ، وترأسه كوجو بوتسيو وزير خارجية غانا الذي أعلن في افتتاح الجلسة « أن ما يجب أن نفعله حاليا هو تنسيق عملنا المشترك للقضاء على تلك الحادثة الإجرامية ، مرة واحدة . » وذهب رشيدى كواوا وزير خارجية تنزانيا إلى حد إعلان أن بلاده سوف تقاوم جنبا إلى جنب مع شعب زمبابوى ، وأخطر سكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقية ، الوزراء الأفريقيين المجتمعين في أديس أبابا ، أن المنظمة قد فوضت مجلس وزرائها في مسألة استخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر لإنهاء نظام حكم سميث .

وظهر أثناء الاجتماع أن الدول الأفريقية الراديكالية ترمى إلى تكوين قوة عسكرية أفريقية مشتركة ، دفاعية وهجومية في آن واحد ، بحيث تهاجم النظم العنصرية الإستعمارية في جنوب القارة ، كما تدافع عن إقليم الدول الأفريقية التي سوف تستخدم كقاعدة تنطلق منها الحركة الأفريقية الإيجابية ( المسلحة ) ، إلا أن الدول الأفريقية المحافظة رفضت هذا التدخل العسكرى المباشر في روديسيا ، وفضلت أساليب العقوبات الإقتصادية والمساندة المعنوية التقليدية لحركات الوطنية في روديسيا .

وحتى بعد انتهاء أعمال مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته السادسة غير العادية ، والتي انعقدت في ديسمبر سنة ١٩٦٥ بأديس أبابا ، كان من الصعب التعرف على القرارات أو الأفكار التوفيقية التي تم التوصل إليها بين المجتمعين فيه ، واكتفى البيان الصادر عن تلك الدورة بإعلان أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية « قد قرر بالإجماع اتخاذ إجراءات مادية عملية سوف تضع حدا للنظام العنصرى الأقلية

الاوربية في روديسيا، وذلك دون أى تحديد لماهية هذه الإجراءات المذكورة في البيان .

وفي دراسة أعدها وليام جاتريدج لمعهد الدراسات الاستراتيجية بلندن<sup>(١)</sup>، قدم الباحث أسبابا فنية لعدم امكانية تكوين جيش أفريقى مشترك يستطيع محاربة النظام العنصرى في روديسيا . فالدول الأفريقية المستقلة جنوب الصحراء إنما تمتلك جمعا ما لا يزيد عن ١٥٠ ألف فرقة مسلحة ، مما يعنى الخطورة الشديدة على الأمن القومى لتلك الدول فى حالة ما إذا سحب جزء من قواتها المسلحة ليضم إلى الجيش الأفريقى المذكور . هذا بالإضافة إلى صعوبات التجانس والاندماج الإجتماعى بين القوات المختلفة المنتمية لدول أفريقية عديدة تتباين فى اللغة والتقاليد، وفى أساليب التدريب القتالية وفى مصادر التسليح والإمداد الدولية . ويخلص وليام جاتريدج إلى أن الخبراء العسكريين الأفريقين قد أثبتوا للزعماء الأفريقين استحالة التدخل العسكرى المباشر فى روديسيا ضد حكم ايان سميث . وهكذا كانت كلمات البيان الصادر عن اجتماع وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية ، مجرد قناع يخفى العجز الحقيقى للدول الأفريقية عن مساعدة الوطنيين فى روديسيا ، مساعدة إيجابية فعالة .

ولكن الدول الراديكالية فى أفريقيا دفعت هذا الاجتماع الوزارى القارى إلى اصدار مذكرة رسمية نصت بوضوح على أنه « فى حالة ما إذا لم تقم المملكة المتحدة بالقضاء على التمرد وإعادة استتباب الأمن والنظام، وبذلك تعد الطريق إلى حكم الأغلبية فى روديسيا الجنوبية فى موعد اقصاه ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٥ ، فإن الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية سوف تقطع العلاقات الدبلوماسية مع المملكة المتحدة منذ هذا التاريخ المذكور ، .

(1) Woronoff, Jon. "Organizing African Unity", p. 244.

وانتهت مهلة العشرة أيام المحددة دون أن تغير الحكومة البريطانية موقفها، فظهر الانشقاق في الجبهة الأفريقية، وبدأ التراجع من جانب بعض الدول الأفريقية فأعلن كينيث كاوندا رئيس زامبيا أن قطع العلاقات مع بريطانيا سوف يسبب مصاعب شديدة لبلاده، كما طلب الإمبراطور هيلاسلاسى أرجاء عملية المقاطعة الدبلوماسية هذه حتى ينعقد مؤتمر القمة الأفريقي التالي. وهكذا بالرغم من أن قرار المقاطعة الدبلوماسية كان قد اتخذ بالاجماع الأفريقي، إلا أن الدول الأفريقية التي نفذته بالفعل لم تزيد على ٩ دول، هي الجزائر والسكونغو برازافيل وغانا وغينيا ومالي وموريتانيا والسودان وتنزانيا والجمهورية العربية المتحدة .

وفي فبراير سنة ١٩٦٦ انعقدت الدورة التالية لمجلس وزراء المنظمة الأفريقية، وظهرت رغبة الدول الراديكالية في القارة في تقديم المساعدات الرئيسية إلى حزب ZAPU، بل وقدمت الجزائر اقتراحا مكتوبا بالإعتراف بـ ZAPU كحركة التحرير الوحيدة في الجزائر<sup>(١)</sup>. إلا أن الرأي السائد في الاجتماع رفض هذا الاقتراح، وأخيراً توصل الوزراء المجتمعون إلى إصدار قرار متواضع المضمون بشأن أزمة روديسيا يكرر النداءات الماضية إلى الحكومة البريطانية بتطبيق إجراءات فعالة تكفل إنهاء حكم إيان سميث، ولم تظهر أية إشارة في القرار للقطيعة الدبلوماسية بين الدول الأفريقية وبريطانيا. بينما توصل الوزراء إلى حل توفيقى بصدد موقف المنظمة القارية من حركتي ZAPU و ZANU. فنص قرارهم في ذلك الشأن: على عدم الاعتراف بأى من الحزبين، وتقديم المساعدة للجبهات الوطنية المحاربة من زمبابوى، والتي تقاتل بالفعل في الوقت الحاضر داخل روديسيا من أجل تحرير بلادها من العصابات الإستعمارية العنصرية .

---

(1) Mc Keon N. The African States and the O.A.U. International Affairs July 1966 Vol 42 No. 3.

ولقد كان هذا القرار هو الخلاصة الحقيقية لنشاط منظمة الوحدة الأفريقية في المشكلة الروديسية . وحين اجتمع مؤتمر القمة الأفريقي في أديس أبابا في نوفمبر سنة ١٩٦٦ ، أى بعد عام كامل من إعلان استقلال روديسيا من جانب واحد ، أعاد الرؤساء الأفريقيون تكرار استنكارهم لموقف بريطانيا المتهاون في المشكلة ، ولم تجد منظمة الوحدة الأفريقية بدا من اشراك المجتمع العالمى فى تحمل التبعات والمسئوليات الناجمة عن أزمة روديسيا ، فنص قرار مؤتمر القمة بأديس أبابا على «ضرورة الإسراع فى وضع برنامج عالمى شامل للمقاطعة ضد روديسيا الجنوبية بناء على أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة» .

وهكذا انقضى العام الأول على إعلان استقلال روديسيا من جانب واحد ، والسياسات الأفريقية تجاه أزمة روديسيا تتخبط ما بين التركيز على العقوبات المضادة لحكومة إيان سميث ، وما بين المطالبة بمعاونة الأمم المتحدة وبريطانيا فى محاولة حل الأزمة .

وفى ديسمبر تمت اتصالات بين الحكومتين البريطانية والروديسية ، وتقابل ويلسون وسميث على ظهر السفينة الحربية البريطانية تيجر فى مياه البحر المتوسط قرب جبل طارق يومى ٢ و ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٦ ، وأثناء تلك الجولة الجديدة من المباحثات ، أعلن ويلسون مبدأ سادساً يضاف إلى مبادئ السياسة البريطانية الخمسة الخاصة بكيفية معالجة أزمة روديسيا . وكان المبدأ الجديد هو «ضرورة اتباع النظام الحاكم فى روديسيا لأساليب سياسية غير عنصرية لا تتضمن قمعاً من جانب الأغلبية ضد الأقلية ، ولا من جانب الأقلية ضد الأغلبية» . وقدم ويلسون مقترحات تنفيذية لمبدئه هذا ، إلا أن سميث رفض المقترحات البريطانية ، وفى ٨ ديسمبر مثل جورج براون وزير خارجية بريطانيا آنذاك أمام مجلس الأمن . وطالب بتطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، والخاصة

بفرض عقوبات متنوعة على الدولة التي تخرق مبادئ وأحكام التنظيم الدولي ، على حكومة ايان سميث ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة ، يقرر مجلس الأمن أن الموقف القائم في روديسيا إنما يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين . وبعد أن تم التصويت على مشروع قرار بتطبيق العقوبات الواردة في المادتين ٣٩ و ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة على حكومة ايان سميث ، صدر قرار ، القرار يدعو كل الدول الأعضاء إلى : « الامتناع عن تصدير واستيراد الحديد والكروم والسكر والدخان والنحاس واللحوم والحبوب الغذائية والأسلحة والمواد الخام للصناعات الثقيلة والبتروول والمنتجات البترولية ، من وإلى حكومة الأقلية العنصرية البيضاء في روديسيا » ، كذلك التزمت الدول الأعضاء في المجلس ، ووجب القرار المذكور بعدم تقديم أية معونة إقتصادية إلى تلك الحكومة (١) .

إلا أن قطاعات كبيرة من الرأي العام الأفريقي لم تقتنع بفعالية قرار مجلس الأمن الأخير ، فأعلن سيمون كابويوي وزير خارجية زامبيا أن الحل الوحيد لازمة روديسيا هو « التدخل والتواجد العسكريين لبريطانيا في روديسيا (٢) » . كذلك رأى السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية أن العقوبات الاقتصادية المزمعة لا بد وأن يواكبها حصار بحري لسواحل موزمبيق وجنوب أفريقيا (٣) التي تهرب عبرها كل مستلزمات الحياة الاقتصادية في روديسيا .

### تطورات أزمة روديسيا :

خلال النصف الأول من عام ١٩٦٧ تكثفت حرب العصابات التي قامت بها التنظيمات المسلحة لحركتي ZANU و ZAPU ، ضد

(١) قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٢ لعام ١٩٦٦ ، ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ .

(٢) جريدة نيويورك تايمز ، عدد ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦ .

(٣) جريدة لوموند ، عدد ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦ .

سلطات السبوري، وساد القمع الشديد أنحاء روديسيا، وألقت السلطات الحاكمة بزعمى الحركتين في السجون .

وعندما انعقد مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية في كينشاسا في سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، أعيدت دراسة أزمة روديسيا ، وصدر قرار من المجلس تناول النقاط التالية :

١ - المطالبة بضرورة تدعيم وتعميم الإجراءات التنفيذية للعقوبات المقررة ضد حكومة إيان سميث ، وذلك في ضوء أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

٢ - التنديد بالأساليب الارهابية الدموية التي تتبعها حكومة سميث ضد الوطنيين .

٣ - دعوة الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية إلى زيادة إسهامها في الصندوق الخاص بالحركة الوطنية في زامبابوي .

٤ - نداء من الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية إلى زعماء الحركات الوطنية في روديسيا إلى إيجاد أساس الوحدة ، والتنسيق والتعاون وتكوين جبهة مشتركة ، في صراعهم ضد المنصرين لتحرير بلادهم .

٥ - استنكار المساندة الإقتصادية والعسكرية المتزايدة للنظام العنصرى في روديسيا ، والذي تقدمه جنوب أفريقيا والبرتغال .

٦ - إدانة أية محادثات بين الحكومة البريطانية ، وحكومة سميث دون اشتراك ممثلى الاغلبية السوداء .

وفي نوفمبر التالي أعاد قرار صادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة نفس الأفكار الواردة في القرار الأخير، وأضيف إليها دعوة الدول الأعضاء في المنظمة العالمية إلى الإسراع بتقديم المساعدة المادية والمعنوية لحركات التحرير الوطني لزيمبابوي<sup>(١)</sup>.

ولم يصدر مجلس الأمن قرارا بالعقوبات الشاملة إلا في ٢٩ مايو سنة ١٩٦٨، ثم أنشأ لجنة دولية خاصة مهمتها الإشراف على تنفيذ هذه العقوبات<sup>(٢)</sup> الاقتصادية. وكان هذا القرار الجديد ملزما للدول الأعضاء وملزما أيضاً للوكالات المتخصصة لكي تمتنع كلها عن مساعدة روديسيا في أي ميدان من ميادين النشاط الفني أو الاقتصادي. ورغم إعلان تلك المقاطعة العامة التي فرضت، فإن أي أثر لها لم يظهر. وقد اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة اعترافاً ضمنياً بفشل سياسة المقاطعة في نوفمبر سنة ١٩٦٨، إذ أعلنت ضرورة تطبيق العقوبات على كل من البرتغال وجنوب أفريقيا لأنهما الدولتان اللتان لم تلتزما بقرار المقاطعة حيال روديسيا، بل أمدتاها بكل مساعدة.

ولقد فشلت المقاطعة الاقتصادية التي فرضتها كل من منظمة الوحدة الأفريقية وهيئة الأمم المتحدة ضد روديسيا، ويرجع هذا إلى العديد من الأسباب أهمها مايلي :

أولاً : طبقت سياسة العقوبات على مراحل، وظلت جزئية لا تطبق إلا على بعض السلع. وهذا التدرج قد مكن روديسيا من أن تستعد لمواجهة كل مرحلة من مراحل هذه العقوبات، ونجحت في ذلك. ولو أن

(١) قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٦٢ (الدورة الثانية والعشرين) ٣ / ١١ سنة ١٩٦٧.

(٢) قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٣ لعام ١٩٦٨، ٢١ مايو سنة ١٩٦٨.

العقوبات قد صدرت مرة واحدة، ولو أنها كانت شاملة، لكان من المنتظر أن تحقق أغراضها .

ثانياً : أعلنت الحكومة البريطانية أكثر من مرة أنها لن تستعمل القوة العسكرية لإنجاح حركة سالسبوري اكتفاء بالعقوبات الاقتصادية، وقد ترتب على هذا الإعلان أن ضعفت سياسة العقوبات لأن روديسيا حين أمنت هذا الجانب تجرأت على المضي قدماً في عنادها مادامت أنها لن تكون عرضة إلا لهذه العقوبات الاقتصادية، وهي عقوبات قد تجد لها مخرجاً منها، وهذا يخالف منطق سياسة العقوبات، فهو يقضى بأنه كلما زاد الإصرار على الخطأ، وجب تغليظ العقوبات حجماً ونوعاً .

ثالثاً : الموقف المذبذب الذي اتخذته دول كثيرة داخل الأمم المتحدة وداخل المنظمات الدولية الفنية تجاه هذه المقاطعة ونجاح المساعدة الاقتصادية التي كان يجب تقديمها إلى الدول التي أضيرت بسبب تلك المقاطعة ، فهناك نحو ثلاثين دولة اكتفت بأن تعلن استنكارها لقيام حكومة عنصرية في روديسيا لأنها — فيما زعمت — ليس لها علاقات اقتصادية مع روديسيا. كما أن ٣٣ دولة رفضت تقديم أية بيانات إلى الأمم المتحدة عن الخطوات التي اتخذتها في سبيل فرض سياسة العقوبات الاقتصادية .

وفي ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٩ ، أعلنت حكومة سالسبوري انفصالها التام عن حكومة لندن، وصيرورة روديسيا جمهورية مستقلة، ووضعت دستوراً جديداً لها يقوم على التفرقة العنصرية التامة بين الأقلية البيضاء الحاكمة، والأغلبية السوداء المستعبدة، وذلك رسمياً منذ ٢ مارس عام ١٩٧٠ .

ولقد ظل اهتمام أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية طوال عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ بشأن أزمة روديسيا، يدور حول محاولة وضع سياسة أفريقية مشتركة ومحددة تجاه تلك المشكلة، إلا أن التناقض الأساسي ظل قائماً بين

الدول الأفريقية الراديكالية الثورية والدول المحافظة المعتدلة . وعادت مرة أخرى إلى الظهور فكرة الإمبراطور هيلاسي بشأن الأزمة وهي أن حل مشكلة روديسيا لن يتأتى إلا بترك دفعة الصراع من أجل التحرير لحركات التحرير الوطنية داخل بلادها .

وفي نوفمبر سنة ١٩٧١، بدأت جولة جديدة من المباحثات بين الحكومة البريطانية وحكومة ايان سميث ، وتوصل الجانبان إلى اتفاقية وقعها سير إليك دو جلاس هيوم وزير الخارجية وشتون الكومونولث البريطاني وايان سميث رئيس وزراء روديسيا . وأعلنت الحكومة البريطانية أن هذه الاتفاقية تقوم على أساس المبادئ الخمسة التي أعلنتها في منذ عام ١٩٦٤ أساساً لأي تطور دستوري وسياسي في روديسيا ، والتي تمسكت بها حكومات حزبي العمال والمحافظين خلال هذه الفترة

وافقد استقبلت الدول الأفريقية<sup>(١)</sup> هذه الاتفاقية بالمعارضة الصريحة وبالحركة السريعة في المجتمع الدولي، فقد تم تقديم مشروع قرار صومالي في جلسة مجلس الأمن في ديسمبر سنة ١٩٧١ يدين الاتفاق ويندد بالسياسة البريطانية، وقد استخدمت بريطانيا حق الفيتو لإيقاف إصداره . كما تم تقديم مشروع أفريقي مماثل في دورة مجلس الأمن في أديس أبابا في الفترة من ٢٨ يناير إلى ٤ فبراير سنة ١٩٧٢ ، واستخدمت بريطانيا أيضاً حق الفيتو . وفي شهر يناير سنة ١٩٧٢ كذلك عقدت لجنة تحرير أفريقيا اجتماعها في بنغازي ( ليبيا ) وبحث الموقف ، وأصدرت قراراً بالإدانة واتخذت خطوات لدعم وحدة حركة التحرير الأفريقية . كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر نوفمبر سنة ١٩٧٢ قراراً بإدانة محاولات الاتفاق مع نظام حكم سميث، وقررت وجوب مشاركة الأفريقيين الفعالة

(١) د . عبد الملك عودة « روديسيا بين التسوية السياسية والعنف الثوري » دراسة منشورة بمجلة السياسة الدولية — عدد ٢٨ — السنة الثامنة — القاهرة / أبريل ١٩٧٢

في أية تسوية، وأنه لا استقلال قبل حكم الأغلبية . وفي نفس الشهر تددت الجمعية العامة في قرار لها بالموقف الأمريكي الذي رفع الحظر عن الاتجار مع روديسيا في الكروم .

كذلك اقتصرت أعمال مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية التاسعة عشرة في مدينة الرباط في الفترة من ٥ إلى ١٠ يونيو سنة ١٩٧٢ ، وأعمال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في دورته العادية التاسعة في الرباط من ١٢ إلى ١٥ يونيو سنة ١٩٧٢ ، اقتصرت أعمال الجهازين الرئيسيين داخل المنظمة الأفريقية تجاه أزمة روديسيا على إصدار قراراتين متماثلين في المضمون الذي هو مطالبة بريطانيا بعدم نقل السطة والسيادة إلى حكومة الأقلية البيضاء في روديسيا الجنوبية .

وهكذا نخلص إلى أن أنشطة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية — وبصرف النظر عن الأسباب والعوامل العديدة والمتنوعة ، لمحاولة حل أزمة روديسيا — قد منيت بالاختفاق الكامل ، ولا زال نظام حكم الأقلية البيضاء العنصرية جاثما جثوما مستعماريا فعليا على شعب زمبابوي .

## المبحث الثالث

### تصفية الاستعمار في ناميبيا

يقع إقليم ناميبيا (جنوب غرب أفريقيا) في الجزء الجنوبي الغربي للقارة، ويطل على المحيط الأطلنطي، ويحده شمالا مستعمرة انجولا البرتغالية وروديسيا الجنوبية، وشرقا جمهورية بوتسوانا، ويفصل بينه وبين دولة اتحاد جنوب أفريقيا نهر الأورانج. وأكبر القبائل في الإقليم هي قبائل الأوفامبو في الشمال (٢٠٠ ألف نسمة) ثم الهيريرو قرب العاصمة، ويندهوك (٥٠ ألف نسمة) ثم البوشمان (٤٠ ألف نسمة) والبانزو (٢٥ ألف نسمة). وتبلغ مساحة الإقليم ٨٢٢ر٩٠٦ كيلومترات مربعة أي ما يزيد عن مساحة فرنسا وبريطانيا مجتمعين.

وأهم ما يميز إقليم جنوب غرب أفريقيا خاصيتان أساسيتان :  
أولاهما، هي الخفة الشديدة في الكثافة السكانية رغم مساحته الشاسعة إذ لا يزيد عدد سكانه عن ٥٦٠ ألف نسمة، منهم ٤٧٧ ألفاً أفريقياً، والبقية من المستوطنين الأوروبيين، ومن الملونين الآسيويين.

ثانيهما، هي الثروة الطبيعية المعدنية الهائلة الموجودة في جوف ذلك الإقليم. فناجم الماس في جنوب غرب أفريقيا من أغنى مناجم الماس في العالم، وإنتاج الإقليم منها يمثل نصف الإنتاج العالمي، وقد بلغ قيمة ما صدر منه خلال عام ١٩٦٥، ٥٠ مليون جنيه استرليني، كما يستخرج من مناجم الإقليم المعادن النادرة، فجنوب غرب أفريقيا هو المنتج الأول في العالم للـ لغناديوم و الليثيوم و البريليوم و الوولفرام. ذلك إلى جانب كميات كبيرة مستخرجة سنوياً من الفضة و الرصاص و الزنك و المنجنيز و الملح.

ويسيطر على اقتصاديات جنوب غرب أفريقيا الاحتكارات الأجنبية العالمية ، ومنها مجموعة أوبنهايمر ، ومجموعة دي بيرز .

كانت هذه اللمحة عن المركز الاقتصادي الفريد لجنوب غرب أفريقيا بداية ضرورية من أجل تفهم الجذور الحقيقية والمادية الواقعية للاشكالات السياسية الدولية التي أثارها الوضع القانوني لإقليم جنوب غرب أفريقيا .

### لمحة تاريخية :

في أواخر القرن التاسع عشر استولى الاستعمار الألماني على إقليم جنوب غرب أفريقيا ، إلا أنه بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى أخضعت جنوب غرب أفريقيا مثل غيرها من المستعمرات الألمانية لنظام الإنتداب . وقسمت الأقاليم الخاضعة للإنتداب إلى ثلاث فئات تبعاً للمستوى النسبي لتقدمها الاجتماعي والسياسي ، وأدرج إقليم جنوب غرب أفريقيا في الفئة ( ح ) أي الأكثر تخلفاً . وجاء في المادة الثانية من صك الإنتداب الذي خولته عصبة الأمم لاتحاد جنوب أفريقيا على إقليم جنوب غرب أفريقيا أن : « لحكومة اتحاد جنوب أفريقيا سلطات الإدارة والتشريع كاملة على أنحاء إقليم جنوب غرب أفريقيا مثله كمثل الأجزاء الأخرى من أقاليم جنوب أفريقيا ، كما أنه في إمكان حكومة جنوب أفريقيا أن تطبق قوانينها الداخلية على الإقليم المذكور » .

وفي فترة ما بين الحربين ، استغلت حكومات جنوب أفريقيا المتعاقبة هذا النص المصريح المذكور ، بالإضافة إلى اعتبارات الحوار الجغرافي بينها وبين إقليم جنوب غرب أفريقيا . لكي تتجاهل تماماً الهدف الاصيل لنظام الإنتداب ألا وهو مساعدة دولة الإنتداب للأهالي الوطنيين في الإقليم الخاضع للإنتداب من أجل توصيلهم إلى مرحلة الحكم الذاتي ، وذلك عن طريق تقديم دولة الإنتداب جميع المساعدات المادية والمعنوية

اللازمة للترقي الاجتماعي والثقافي والسياسي إلى هؤلاء الوطنيين . فعلى العكس تماماً من ذلك الجوهر الرئيسي لنظام الانتداب ، عمل الماريشال سيمتس رئيس حكومة اتحاد جنوب أفريقيا في أعقاب الحرب الأولى على أن يضم إقليم جنوب غرب أفريقيا المتناخم ضمًا مباشرًا إلى سائر اقاليم جنوب أفريقيا . ومن هنا أتت كثير من الأزمات من جانب حكومة جنوب أفريقيا التي كانت ترفض دائماً أي مراقبة دولية تحاول أن تقوم بها لجنة الانتداب التابعة لعصبة الأمم .

إلا أن المشكلة تفجرت فعلياً حين انتهى تنظيم عصبة الأمم لتحل محله هيئة الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، فادعت حكومة جنوب أفريقيا أن المنظمة العالمية الجديدة ليس لها حق الرقابة على المناطق الموضوعة تحت الانتداب ، واستندت لتدعيم موقفها إلى حجة قانونية مؤداها وجود اختلاف تنظيمي قانوني جذري بين عهد عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة ، نظراً لكون القرارات الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة تتخذ وفقاً لقاعدة الأغلبية ، بينما كانت قرارات جمعية العصبة تتبع قاعدة الإجماع .

وبالرغم من أن هيئة الأمم المتحدة قد خصصت إحدى لجانه الرئيسية لمراقبة نظام الانتداب ، وهي متمثلة في مجلس الوصاية التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة . وقبلت الدول الأخرى التي تدير مستعمرات سابقة أن تحول الإشراف إلى الجهاز الدولي الجديد ، ففعلت بريطانيا ذلك بالنسبة إلى تنجانيقا ، كما اعترفت فرنسا برقابة مجلس الوصاية على التوجو والكرون ، إلا أن حكومة جنوب أفريقيا انفردت بهذا الموقف وامتنعت منذ عام ١٩٤٧ عن تقديم التقارير السنوية إلى أجهزة الأمم المتحدة ،

ومضت في نفس أماليب السيطرة التامة التي مارستها على اقليم جنوب غرب أفريقيا منذ عام ١٩٢٠ (١).

### القضية أمام محكمة العدل الدولية (١٩٥٠ - ١٩٦٢):

عملت حكومة جنوب أفريقيا على أن تتخذ لنفسها ذريعة قانونية من أجل التهرب من أية رقابة دولية تقوم بها الأمم المتحدة على إدارتها الإستغلالية الإستعمارية لإقليم جنوب غرب أفريقيا ، ولذلك لجأت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى جهازها القضائي وهو محكمة العدل الدولية بلاهاى تطلب استشارتها الفنية في المشكلة ، وتم ذلك في أعوام ١٩٥٠ و ١٩٥٥ و ١٩٥٦ .

ففي عام ١٩٥٠ بعثت الجمعية العامة تطلب استشارة المحكمة في هذا الامر ، فأفتت بعدة قواعد هامة (٢) ، إذ ذكرت المحكمة أن الانتداب ليس مجرد عقد بين طرفين ، بل هو نظام دولي له أهدافه السامية ، وعلى ذلك ليس من حق حكومة جنوب أفريقيا أن تدعى لإنهاء الانتداب ، ولو أنه انتهى لزال معه سيطرة جنوب أفريقيا في تسير شئون الإقليم . وبما أن نظام الوصاية المنشأ في ظل ميثاق الأمم المتحدة يختلف عن نظام الإنتداب القائم في عهد عصبة الأمم رأت المحكمة أنه من المستحسن ألا تلزم حكومة جنوب أفريقيا بالخضوع لرقابة مجلس الوصاية ، بل إن الجمعية العامة هي الجهاز الأكثر صلاحية لممارسة تلك الرقابة . واختتمت المحكمة فتواها هذه بأن طلبت من حكومة جنوب أفريقيا إستئناف تقديم تقاريرها السنوية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

(١) د . إبراهيم شحاته - مشكلة جنوب غرب أفريقيا في الأمم المتحدة - مجلة السياسة الدولية - العدد الأول يوليو ١٩٦٥ .

(٢) صلاح المقاد - جنوب غرب أفريقيا والمنظمات الدولية - مجلة الامرام الاقتصادي -

ولما أصرت حكومة جنوب أفريقيا على الاستمرار في موقفها المتسلط على شئون الاقليم ، شكلت الجمعية العامة في عام ١٩٥٣ لجنة فرعية تكلف بالانصال بالسكان والتعرف على وجهة نظرهم ، سواء بالشهادات الشفوية أو المكتوبة . ورفضت حكومة جنوب أفريقيا السماح لتلك اللجنة باتمام مهمتها ، فطلبت الجمعية مشورة المحكمة مرة ثانية

وفي عام ١٩٥٥ أكدت محكمة العدل الدولية صلاحية الجمعية العامة في الإشراف على أحوال الأقاليم الخاضعة لنظام الانتداب ، فأثارت حكومة جنوب أفريقيا إشكالا فرعيا وهو أن نظام الانتداب لم يكن يسمح لسكان البلاد المشمولة بالانتداب بالأدلاء بأقوالهم الشفوية ، بل يكتفى بالإقرارات المكتوبة . كذلك أثارت موضوع قاعدة الإجماع في عصبة الأمم ، وكيف أن ذلك لا يجعلها ملزمة بانباع توصيات الجمعية العامة التي تتخذ بأغلبية الثلثين .

وقد ذكرت المحكمة في فتواها الثالثة سنة ١٩٥٦ أنه كان من الجائز أن يقرر مجلس العصبة اللجوء إلى نظام الشهادات الشفوية ، وأن تغيير نظام التصويت من الإجماع إلى الأغلبية لا يؤدي بحال من الأحوال إلى فقدان اختصاص المنظمة العالمية الجديدة في ممارسة الرقابة على إدارة اقليم جنوب غرب أفريقيا .

وفي عام ١٩٥٧ ، ونظراً لتجاهل حكومة جنوب أفريقيا التام لفتاوى المحكمة الدولية واستمرارها في رفض مطالبات الأمم المتحدة ، كلفت الجمعية العامة السكرتير العام للمنظمة بالبحث في وسائل تنفيذ آراء المحكمة في القضية ، كما دعت الجمعية العامة اللجنة الفرعية الخاصة بجنوب غرب أفريقيا إلى تقديم توصيات بالإجراءات القانونية التي تكفل قيام جنوب أفريقيا بالتزاماتها تجاه الإقليم .

ومن ناحية أخرى أنشئت لجنة مساعي حميدة منبثقة من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، من أجل التوصل إلى اتفاق جديد بين الأطراف المعنية حول الوضع القانوني للدول لإقليم جنوب غرب أفريقيا . إلا أن لجنة جنوب غرب أفريقيا اكتفت بإصدار توصيات متكررة كان فوائدها كلها هو إحالة المسؤولية في إنهاء القضية إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ككل ، وأن أى خلاف حول تفسير أو تطبيق نظام الإنتداب يجب أن يعرض على محكمة العدل الدولية .

وفي بداية الستينات ، بدأ التحرك الأفريقي في القضية . ففي يونيو سنة ١٩٦٠ انعقد المؤتمر الثانى للدول الأفريقية المستقلة بأديس ابابا ، وفيه قررت الدول الأفريقية مقاضاة حكومة جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية . أى أن يطلب إلى المحكمة إصدار حكم موضوعى اجبارى التنفيذ وليس مجرد فتاوى استشارية خير مازمة . ولما كان من الضرورى أن تتقدم بالدعوى القضائية إلى المحكمة دول عديدة ، وقع اختيار الدول الأفريقية على اثيوبيا وايبيريا بهنتمما أقدم دوائين أفريقيتين بين أعضاء عصبة الأمم .

وفي ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٠ ، تقدمت اثيوبيا وايبيريا بدعوى ضد حكومة جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية ، فدفعت جنوب أفريقيا بعدم الاختصاص ، وذلك على أساس أن كلا من اثيوبيا وايبيريا لم تتعرض مصالحهما الخاصة القومية لأى ضرر من جراء أسلوب الإدارة القائم فى إقليم جنوب غرب أفريقيا ، وأن النص الوارد فى الإنتداب على رفع الخلاف إلى المحكمة الدولية إنما يشير صراحة إلى هذه المصالح الخاصة للدول فحسب . كذلك احتجت حكومة جنوب أفريقيا بأن نظام الإنتداب هو نظام دولى ذو طبيعة متميزة خاصة ، ولا يعتبر معاهدة أو اتفاقية بين طرفين ، بالمعنى المتعارف عليه فى نطاق أحكام ومبادئ القانون الدولى العام .

وقد كان من السهل تنفيذ هذه الحجج عن طريق الاستناد إلى نص الانتداب ذاته، وإلى مواد النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. فالمادة السابعة والثلاثون من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية تشير إلى أنه كلما نصت معاهدة، أو اتفاق معمول به على إحالة مسألة إلى محكمة تنشئها جمعية الأمم، أو إلى المحكمة الدائمة للعدل الدولي، تعين فيها بين الدول التي هي أطراف في هذا النظام الأساسي، إحالتها إلى محكمة العدل الدولية.

ومن جهة أخرى، تضمن صك الانتداب نفسه، النص على رفع الخلاف الذي ينشأ حول تفسير نصوصه مع طرف من أطراف العصبة إلى المحكمة الدولية (المادة السابعة). وموضوع الخلاف في هذه الحالة هو أن جنوب أفريقيا قد أدخل بنصوص صك الانتداب التي كان قد التزم بها، وذلك باتباعه سياسة التفرقة العنصرية، وإنشاء القواعد العسكرية في الإقليم المشمول بالانتداب، بما يتعارض تعارضاً صارخاً مع أهداف نظام الانتداب، ألا وهي تحسين الظروف المحيطة بالأهالي الوطنيين مادياً ومعنوياً لئلا تاحة فرصة توصلهم إلى الحكم الذاتي.

وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٢، قضت المحكمة الدولية بأغلبية ثمانية أصوات ضد سبعة باختصاصها في نظر تلك القضية.

### محاولات التسوية السياسية للقضية (١٩٦٠ — ١٩٦٦) :

في النصف الأول من الستينات، سارت محاولات التسوية السياسية لقضية ناميبيا (جنوب غرب أفريقيا) جنباً إلى جنب مع نشاط محكمة العدل الدولية في نظر نفس القضية. فبينما كانت القضية منظورة أمام المحكمة، قامت الدول الأفريقية بعرض قضية جنوب غرب أفريقيا على

الجمعية العامة للأمم المتحدة ، باعتبارها مشكاة من مشكلات تصفية الاستعمار في القارة الأفريقية .

واتخذت الجمعية العامة في ديسمبر عام ١٩٦١ قرارا أعلنت فيه حق شعب جنوب غرب أفريقيا في الاستقلال ، وأوصت الدول الأعضاء بتقديم كل معونة فنية ومالية وإدارية لهذا الشعب . كذلك قررت الجمعية العامة عرض الموضوع على مجلس الأمن إذا رفضت حكومة جنوب أفريقيا الإذعان لقرارات المنظمة الدولية . وبعد محاولات فاشلة قامت بها اللجنة الخاصة في جنوب غرب أفريقيا للتعرف على ظروف الإقليم وسكانه الواقعية ، تقرر ضم اختصاصاتها إلى مهام لجنة تصفية الاستعمار التابعة للجمعية العامة .

وعندئذ ، عملت حكومة جنوب أفريقيا على تقوية مركزها ، وتوطيد أركان سيطرتها على الإقليم لمواجهة الحملات الدولية الماثرة ضدها . فبدأت أولا بأبكر عملية « تهجير » الأفريقيين من الأراضي التي تحتلها العناصر البيضاء في الجنوب ، فزج بحوالي نصف مليون أفريقي إلى المناطق الشمالية من الإقليم ، وهي المناطق الفقيرة القليلة المياه والثروات الطبيعية . وكانت الخطوة التالية هي إعلان المناطق الجنوبية « مناطق بوليسية » تسمح لقلّة من الأفريقيين أن يعيشوا بداخلها في شروط قاسية ، إذ تقيد حرياتهم وتنقلاتهم إلا بترخيص ، وتطبق عليهم قوانين التفرقة العنصرية وكونت حكومة جنوب أفريقيا لجنة فنية خاصة هي لجنة أودندال وكلفتها برسم خطة لتنمية إقليم جنوب غرب أفريقيا . وخرجت هذه اللجنة عام ١٩٦٢ بالمديد من التوصيات كان جوهرها عنصرى محض ، إذ دعت إلى تقسيم الإقليم إلى قسمين متميزين ، قسم جنوبي يزخر بالثروات المعدنية وسيطر عليه البيض ، وقسم شمالي فقير اقتصاديا ، ويسكنه السود من الأهالي

الأصليين في الإقليم. ودعت توصيات اللجنة إلى منح الأفريقيين القاطنين في الجزء الشمالي من الإقليم الحكم الذاتي، وحددت مساحة القسم الشمالي بـ ٤٠٪ من مساحة الإقليم. أما باقي الأفريقيين الذين يعيشون في القسم الجنوبي، فقد رأت اللجنة أن تحدد لهم معازل أسوة بالنظم المتبعة في جنوب أفريقيا.

وهكذا أعلنت حكومة جنوب أفريقيا إصرارها على موقفها، ونجاهلها التام لاتجاهات الرأي العام العالمي والأفريقي في المشكلة.

وحين أنشئت منظمة الوحدة الأفريقية، عملت على التمسك بكل الحلول التوفيقية الممكنة من أجل إنهاء قضية جنوب غرب أفريقيا. ولذلك نص القرار الصادر من مؤتمر أديس ابابا التأسيسي للمنظمة الأفريقية في مايو سنة ١٩٦٣، بشأن الإقليم محل النزاع على مايلي :

أولاً : إقليم جنوب غرب أفريقيا هو أرض أفريقية تخضع للانتداب الدولي .

ثانياً : أي محاولة من جانب جمهورية جنوب أفريقيا لضم الإقليم سوف تعتبر عملاً من أعمال العدوان .

ثالثاً : تصميم الدول الأفريقية على تقديم كل المساندات الضرورية للمرحلة الثانية لقضية جنوب غرب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية .

رابعاً : الحق الأصلي لشعب إقليم جنوب غرب أفريقيا في تقرير مصيره القومي، وفي الاستقلال والسيادة التامة.

إلا أن منظمة الوحدة الأفريقية لم تذهب أبعد من ذلك في السنوات

اللاحقة، واكتفت دائماً بالتنديد بموقف حكومة جنوب أفريقيا الإستعماري من الإقليم المتناخم لها<sup>(١)</sup>.

كذلك اكتفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في تلك الفترة من النصف الاول من الستينات بإصدار قرارات تحذير إلى حكومة جنوب أفريقيا مضمونها أن أى محاولة ضم جزء أو كل الإقليم موضوع النزاع، سوف تكون عملاً من أعمال العدوان، ولم تتخذ الأمم المتحدة أى اجراءات مادية ملموسة واقعياً لتنفيذ قراراتها.

وفي منتصف عام ١٩٦٥ أعلنت لجنة تصفية الإستعمار، أن حكومة جنوب أفريقيا في سبيلها إلى تطبيق توصيات لجنة اودندال بتجزئة الإقليم على أسس عنصرية، واعتبرت لجنة تصفية الإستعمار دولة جنوب أفريقيا خطراً شديداً على الدول الأفريقية المجاورة، ودعت الدول الاعضاء في الأمم المتحدة إلى « تقديم المساندة المادية والمعنوية الضرورية للشعب الأفريقي في الأقاليم من أجل تمكينه من الوصول إلى الاستقلال الوطني. كما حثت الجمعية العامة ومجلس الأمن على القيام بإجراءات ايجابية لتأكيد احترام حقوق الشعوب الأفريقية في الاستقلال. وكان الجديد في توصية لجنة تصفية الإستعمار هذه، هو اقتراحها بأن تتعاون منظمة الوحدة الأفريقية مع الأمم المتحدة في سبيل اتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء القضية. <sup>(٢)</sup>

وفي ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٥، اتخذت الجمعية العامة قراراً بدعوة حكومة جنوب أفريقيا لإزالة جميع القواعد والمنشآت العسكرية من جنوب

---

(١) اقرأ على سبيل المثال القرارات م/و/٨٧/٧ و م/و/٩٧/٨ و م/و/٢٣١/١٥ الخ

(2) United Nations Doc. A/AC 109/126 30 June 1965.

غرب أفريقيا ، واستنكار موجات هجرة البيض المتزايدة إلى الإقليم .  
وطالبت بمنح هذا الإقليم استقلاله . وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة  
الأمريكية وكندا وبريطانيا والدانمرك قد عارضوا القرار بسبب فقرة  
جاءت فيه تدعو إلى فرض عقوبات اقتصادية على حكومة جنوب  
أفريقيا . . .

### الحركة الوطنية في جنوب غرب أفريقيا :

إزاء عجز هيئة الأمم المتحدة عن مواجهة المشكلة بصورة إيجابية فعالة،  
بدأت النزعة الوطنية في الإقليم تتبلور تنظيمياً ، وإن ظلت قاعدتها قبلية  
صرفة . ويمثلو جماعات الهيرروز التي كانت أكثر القبائل في البلاد نشاطاً  
سياسياً ، حيث تزعمت حركة المقاومة ضد الاستعمار الألماني في أوائل  
هذا القرن قد قدموا العرائض العديدة إلى أجهزة الأمم المتحدة للمطالبة  
بفرض نظام الوصاية الدولية على بلادهم تمهيداً لمنحها الاستقلال .

وتحولت هيئة طلبة جنوب غرب أفريقيا المنشأة عام ١٩٥٢ إلى  
حزب الرابطة التقدمية لجنوب غرب أفريقيا « [SWAPA] » الذي يستهدف  
أساساً في برنامجه الوصول بالبلاد إلى مرحلة الحكم الذاتي ، ثم تأسس  
حزب «الاتحاد الوطني لجنوب غرب أفريقيا ، عام ١٩٥٩ [SWANU] »  
وانتخذ أنصاره من مثقفي المدن، ومن الهيرروز والقبائل الجنوبية . وبعده  
بفترة وجيزة ظهر حزب «تنظيم شعب جنوب غرب أفريقيا ، [SWAPO] »  
المنتمى إلى قبائل الأوفامبو الشمالية .

ولقد أدى نشاط لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية من

أجل تيسيق العمل بين تلك التنظيمات الحزبية المتعددة ، إلى تكوين  
« جهة تحرير جنوب غرب أفريقيا » الموحدة في أكتوبر ١٩٦٣  
[ SWANLIF ] التي سرعان ما تفككت مرة أخرى إلى العديد من  
الأحزاب والتنظيمات الوطنية . وبعد ذلك بدأت SWAPO في تدريب  
جيش تحرير وطني ، وساعدها على ذلك انفتاحها النسبي الجغرافي على  
الدول الأفريقية المستقلة بحكم موقع قواعدها التنظيمية والجماعية في  
شمال الإقليم ، هذا مع ملاحظة أن إقليم انجولا البرتغالية إنما يمتد على  
طول الحدود الشمالية لجنوب غرب أفريقيا .

### حكم محكمة المدل الدولية في القضية ( ١٨ يوليو ١٩٦٦ ) :

استمر نظر قضية جنوب غرب أفريقيا أمام المحكمة الدولية طيلة  
سنوات ١٩٦٢ و ١٩٦٣ و ١٩٦٤ و ١٩٦٥ و منتصف عام ١٩٦٦ . ولقد  
تأسست دعوى أثيوبيا وليبيريا ضد حكومة جنوب أفريقيا على الاتهامات  
التالية :

١ - انتهاك احكام ومبادئ صك الانتداب على إقليم جنوب  
غرب أفريقيا، وذلك في صور عديدة أهمها رفض حكومة جنوب أفريقيا  
تقديم التقرير والعرائض إلى الأمم المتحدة عن إدارتها لشئون الإقليم .

٢ - عدم احترام حكومة جنوب أفريقيا لحيدة الإقليم باقامة قواعد  
ومنشآت عسكرية على اراضي الإقليم .

٣ - محاولة حكومة جنوب أفريقيا ضم الإقليم كله إلى أراضيها .

٤ - عرقلة حكومة جنوب أفريقيا لسبل الترقى الإجتماعي، والتطور  
السياسي لشعب جنوب أفريقيا نحو الحكم الذاتي، وممارسته لحق تقرير المصير .

• - تطبيق حكومة جنوب أفريقيا لسياسات التمييز العنصرى بين شعوب الاقليم بما يتعارض تعارضاً صريحاً مع مضمون المادة الثانية من صك الانتداب، والتي نصت على التزام حكومة جنوب أفريقيا بتوفير كل وسائل التقدم الثقافى والاجتماعى لكل فئات الالهالى الوطنيين فى الإقليم على قدم المساواة ودون تمييز أو تفرقة .

أما دفاع حكومة جنوب أفريقيا عن نفسها أمام محكمة العدل الدولية فقد استند إلى الحجج التالية :

١ - زوال عصبة الأمم إنما ينهى قانوناً التزام حكومة جنوب أفريقيا بالخضوع لاشراف ورقابة ومحاسبة أجهزة الأمم المتحدة لها على إدارتها لإقليم جنوب غرب أفريقيا .

٢ - حكومة جنوب أفريقيا هى الساطة الوحيدة المسئولة عن تحسين أحوال الإقليم الإجتماعية والثقافية والسياسية بالوسائل والإجراءات التى تراها هى مناسبة تبعاً لظروف الإقليم الخاصة ، وذلك وفقاً لأحكام صك الإنتداب ذاته .

٣ - نظم التفرقة العنصرية هى فى حقيقتها تمثل مصالح الالهالى الوطنيين السود المتخلفين ثقافياً إلى حد بعيد ، فمحاولة ادماجهم وسط مجتمع البيض سوف يكون على حساب مصالحهم الإقتصادية ، وذلك لأن البيض سوف يستغلون السود أشنع استغلال ، نظراً لانعدام التكافؤ فى مستوى المهارات الغنية بين الأوربيين والأفريقيين فى الإقليم .

وواقع الأمر أن حكومة جنوب أفريقيا إنما تتمسك بهذا الإقليم وتعتبره جزءاً من أراضيها لسببين رئيسيين :

أولاً : الثراء المعدنى الهائل فى المساحة الشاسعة لأراضى الإقليم .

ثانياً : موقع الإقليم الاستراتيجى الهام . فجنوب غرب أفريقيا يشكل الجسر الأرضى الواصل بين جنوب أفريقيا والإدارة الإستعمارية فى انجولا البرتغالية ، مما يمثل شبه جبهة من الحكم الأبيض العنصرى فى جنوب القارة الأفريقية .

وفى ١٨ يولية سنة ١٩٦٦ ، وبعد أن نظرت محكمة العدل الدولية قضية جنوب غرب أفريقيا فى مائة جلسة أصدرت حكمها بأنها « لم تجد خلافا قائماً بين اثيوبيا وليبيريا من جهة ، وحكومة اتحاد جنوب أفريقيا من جهة أخرى ، يتعلق بمصالح الدولتين اللتين تقدمتا بالشكوى ، وأن سلوك الدولة صاحبة الانتداب لا يعطى حقاً لجميع أعضاء عصبة الأمم السابقة لرفع شكوى أمام المحكمة » .

وبذلك رفضت محكمة العدل الدولية فى حكمها المذكور دعوى اثيوبيا وليبيريا ، وأقرت استمرار سيطرة جنوب أفريقيا على الإقليم المتناخم .

وتبدو الخلفيات الحقيقية لذلك الحكم فيما حدث من انقسام غريب بين أعضاء المحكمة الدولية أثناء نظر القضية . فلقد أيد سبعة قضاة لإنهاء انتداب ، أو وصاية حكومة جنوب أفريقيا على الإقليم محل البحث ، بينما عارض سبعة قضاة ، فى حين امتنع اثنان من القضاة عن نظر القضية .

ولرئيس المحكمة صوت مرجح عندما تتساوى الأصوات ، وهذا الصوت هو الذى رجح كفة رأى المعارض لإنهاء الانتداب على الإقليم (١) .

---

( ١ ) حين كان رئيس المحكمة وهو بيرمى سبندر الاسترالى معارضا ، كان نائب الرئيس وهو ممثل الصين الوطنية مؤيداً لإنهاء الانتداب ، والذين اتفقوا فى رأى مع رئيس المحكمة كانوا قضاة من كل من بولندا واليونان وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وجنوب أفريقيا ، والذين اتفقوا مع نائب الرئيس كانوا قضاة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والمكسيك واليابان ونيجيريا والسنغال .

ومن الواضح أن محكمة العدل الدولية قد اتخذت قرارها هذا على أساس الشكليات ، ولم تخص في الناحية الموضوعية وهي ممارسة دولة الانتداب لسياسة التفرقة العنصرية في إقليم موضوع تحت إدارتها بمقتضى قرار هيئة دولية .

ولو كانت المحكمة قد أصدرت حكمها لصالح اثيوبيا وليبريا ، وبذلك تنتقل سلطة الادارة في اقليم جنوب غرب أفريقيا من دولة جنوب أفريقيا إلى مجلس الوصاية للأمم المتحدة . وكانت حكومة جنوب أفريقيا قد أعلنت مقدما عن الامتناع عن تنفيذ الحكم ، لكان في استطاعة الدولتين الافريقيتين اللتين رفعتا الدعوى أن تنقل القضية إلى مجلس الأمن لتطلب التنفيذ العملي للحكم الصادر من محكمة العدل الدولية . وذلك تطبيقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة الرابعة والتسمين من النظام الأساسي للمحكمة ، والتي تنص على أن : « يعتمد كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة أن ينزل على حكم محكمة العدل الدولية في أية قضية يكون طرفاً فيها ، وإذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة ، فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن ، ولهذا المجلس أن يقدم توصياته ، أو يصدر قراراً بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم إذا رأى ضرورة لذلك » .

### عودة إلى محاولات التسوية السياسية :

غير حكم محكمة العدل الدولية من مجرى الاتجاهات الدولية السائدة بشأن قضية جنوب غرب أفريقيا ، فلقد أيقنت الدول الافريقية أن المجادلات القانونية والمناقشات الفقهية ، والمحاولات القضائية في ذلك الصدد لم تجد طيلة ستة عشر عاماً كاملة . وقد كان الأجدر بها أن تدرج تلك المشكلة

في اطار عمليات تصفية الاستعمار الأجنبي في القارة . ولذلك أصبحت الدول الأفريقية تطالب بالإلغاء التام لانتداب جنوب أفريقيا على الإقليم المتناخم لها ، ورأت أن فرض رقابة دولية فعالة من قبل أجهزة الأمم المتحدة على ذلك الإقليم ليس حلاً نهائياً لمشكلة جنوب غرب أفريقيا ، بل هو مجرد مرحلة انتقالية ضرورية للوصول البلاد إلى الاستقلال السياسي .

وكان هذا هو جوهر مشروع القرار الذي تقدمت به ٤٨ دولة أفروآسيوية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التي بدأت في سبتمبر عام ١٩٦٦<sup>(١)</sup> . وطالبت فيه بأن تتولى الأمم المتحدة الإشراف على الإقليم وإلغاء وصاية جنوب أفريقيا عليه ، مع اتخاذ الترتيبات التي تكفل منع هذه المنطقة استقلالها . وهنا حذرت حكومة جنوب أفريقيا من أنها ستقاوم بكل الوسائل أية محاولة تقوم بها أجهزة الأمم المتحدة لفرض إشرافها على الإقليم ، كما أنها قد تنسحب من المنظمة العالمية ذاتها إذا ما حاولت تلك المنظمة أن تنازعها السيطرة على الإقليم .

وفي ١٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٦ ، أصدرت الجمعية العامة قراراً بأغلبية ١١٤ صوتاً ضد صوتين هما البرتغال وجنوب أفريقيا ، وامتناع فرنسا وبريطانيا ومالاوي عن التصويت ، بإنهاء انتداب جنوب أفريقيا على إقليم جنوب غرب أفريقيا ، ووضع الإقليم تحت الإشراف المباشر للأمم المتحدة<sup>(٢)</sup> .

وشكلت الجمعية العامة بموجب هذا القرار لجنة دولية مؤقتة مكونة من ممثلي كندا وشيلي وتشيكوسلوفاكيا وأثيوبيا وفنلندا والمكسيك والسنغال

---

(١) United Nation Doc. A/AC, 483, 26 September 1966.

(٢) قرار الجمعية العامة رقم ٢١٤٥ / ٢١ الصادر في ٢٧ أكتوبر ١٩٦٦ .

يدين حكومة جنوب أفريقيا لقيامها بانتهاك صارخ لحقوق الإنسان في جنوب غرب أفريقيا، ويهددها باتخاذ الخطوات والإجراءات الرادعة الضرورية ضدها طبقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة<sup>(١)</sup>. وجدير بالذكر أن حكومة جنوب أفريقيا قدمت في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٧، لأول مرة منذ عام ١٩٤٧ تقريراً إلى يوثانت سكرتير عام منظمة الأمم المتحدة عن إدارتها للاقليم، وساعاتها، قال رئيس وفد جنوب أفريقيا في الأمم المتحدة أن حكومته تصرف بمحض اختيارها وبدون أى التزام بذلك، وبدون الاعتراف بأى سلطة للأمم المتحدة في الإشراف على الاقليم.

### دورة استثنائية للجمعية العامة (ابريل - مايو سنة ١٩٦٧) :

في يوم ٢١ ابريل سنة ١٩٦٧، بدأت الجمعية العامة دورة استثنائية خاصة لمناقشة مشكلة جنوب غرب أفريقيا، وأمام الوفود كان تقرير لجنة الأربعة عشر التي شكلتها الجمعية العامة لتنفيذ قرارها الصادر في ٢٧ أكتوبر عام ١٩٦٦. ولم يتضمن التقرير أية توصيات محددة، بل احتوى على ثلاثة مشروعات بديلة عن الأساليب الواجب اتباعها لتهيئة ممارسة اهالى الاقليم لحق تقرير مصيرهم :

أولاً : قدمت أثيوبيا ونيجيريا والسنغال ومصر والباكستان مشروع قرار يدعو إلى تعيين مجلس للأمم المتحدة يقيم اعضاؤه في جنوب غرب أفريقيا ويتولى إدارتها، ويضمن انسحاب قوات جنوب أفريقيا البوليسية والعسكرية. وبمقتضى هذا الاقتراح يعلن استقلال الاقليم دولة ذات سيادة، وذلك عقب إنشاء جمعية تشريعية وحكومة مسئولة، على أن يتم ذلك بأى حال قبل شهر يونيو عام ١٩٦٨.

(١) قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٦ لعام ١٩٦٥ الصادر في ١٤ مارس ١٩٦٨ -  
(م ٢٧ — العلاقات)

ثانياً : تقدمت كندا وإيطاليا والولايات المتحدة بمشروع قرار يدعو إلى إجراء اتصالات مع جميع العناصر الوطنية ، ومع سلطات بريتوريا ، وذلك لإيجاد نواة لحكم ذاتي في أقرب وقت ممكن . ويدعو أيضاً إلى إجراء دراسة ميدانية شاملة للموقف في جنوب غرب أفريقيا ، وتحديد الأوضاع اللازمة لتقرير المصير في الاقليم ، وتقديم التوصيات الخاصة بالمعونة التي تقدمها الوكالات المتخصصة المنبثقة عن الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها .

ثالثاً : اقترحت شيلي والمكسيك إنشاء مجلس من الأمم المتحدة مماثل لما جاء في الاقتراح الأفريقي ، ثم إجراء مشاورات مع ممثلي الشعب في الإقليم لإنشاء جمعية تأسيسية وإعداد الانتخابات لجمعية تشريعية وحكومة مسئولة . وأخيراً إجراء اتصالات مع حكومة جنوب أفريقيا لوضع الاجراءات التي تكفل نقل السلطة في هذا الاقليم إلى الوطنيين به .

ودامت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ثلاثة أسابيع كاملة .

وظهر أثناءها أن المجموعات الدولية بها تتمسك بالمواقف المتباينة التالية :

أولاً : الدول الأفروآسيوية ( ٥٨ دولة ) تريد قراراً حاسماً لإنهاء الانتداب ، وتحديد موعد استقلال الإقليم ، وتولي الأمم المتحدة إدارة الإقليم في فترة الانتقال ، مع استخدام القوة إذا لزم الأمر .

ثانياً : الدول الغربية تريد الدخول في محادثات مع الحكومة العنصرية في جنوب أفريقيا للوصول إلى نوع من التعاون الذي تقبله لإنهاء الانتداب .

ثالثاً : الاتحاد السوفيتي يرفض تماماً فكرة تولى الأمم المتحدة إدارة

الإقليم في فترة الانتقال ، ويطالب بإعلان الاستقلال فوراً واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذه.

رابعاً : دول أمريكا اللاتينية توافق على اقتراح المجموعة الأفروآسيوية ، ولكنها لا تقر الفقرة الخاصة باستعمال القوة إذا رفضت حكومة بريتوريا الخضوع للقرار .

وانتهت تلك الدورة الاستثنائية بأن اتخذت الجمعية العامة قراراً كان بمثابة حل وسط توفيقى حذف منه أى إشارة إلى استخدام القوة ضد جنوب أفريقيا ، وأى ادانة صريحة لسياساتها الهجومية في الإقليم. فلقد نص قرار الجمعية العامة في ١٩ مايو سنة ١٩٦٧ على إنشاء مجلس خاص بجنوب غرب أفريقيا يقوم بمفاوضة حكومة بريتوريا من أجل التوصل إلى اجراءات انتقال الإقليم من إدارة جنوب أفريقيا إلى إدارة الأمم المتحدة<sup>(١)</sup>. وصدر هذا القرار بأغلبية ٨٥ صوتاً ضد صوتين وامتناع ثلاثين دولة عن التصويت، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا، ومن افريقيا، بوتسوانا ومالاوى وليسوتو .

وبعد ذلك بشهر انتخبت الجمعية العامة الأعضاء الأحد عشر في المجلس المنصوص على إنشائه في القرار الأخير من أجل « إدارة جنوب غرب أفريقيا حتى وصوله إلى الاستقلال، وضمان انسحاب قوات جنوب أفريقيا وموظفيها من الإقليم وإحلال العناصر الوطنية محلهم » . هذا على أن يبعث هذا المجلس الخاص بإقليم جنوب غرب أفريقيا بالتقارير

اللازمة أولاً بأول، كذلك عين السكرتير العام للأمم المتحدة مبعوثاً خاصاً له ليرأس هذا المجلس .

وبدأ المجلس مهمته الرئيسية ، وهي الاتصال بحكومة جنوب أفريقيا بأن أرسل لها خطاباً يفاوضها فيه بشأن تغيير وضع الإقليم، فما كان من وزير خارجية جنوب أفريقيا إلا أن رفض النظر في هذا الطلب « غير للقانوني » . وفي ٥ أبريل سنة ١٩٦٨ وصل أعضاء مجلس جنوب غرب أفريقيا إلى لوساكا، ومنها حاولوا الدخول إلى ويندهوك، عاصمة الإقليم، إلا أن سلطات جنوب أفريقيا رفضت التصريح لهم بالهبوط بطائراتهم على أراضي الإقليم . وبذلك تلاشى احتمال التفاهم بين جنوب أفريقيا والأمم المتحدة حول مستقبل الإقليم .

وفي يونيو سنة ١٩٦٨، أصدرت الجمعية العامة قراراً<sup>(١)</sup> بتأييد وجهة نظر أعضاء المجلس الخاص بجنوب غرب أفريقيا فيما يتعلق بضرورة إعطاء الأولوية للأهداف الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الإقليم، وذلك عن طريق برامج الأمم المتحدة للمساعدات الاقتصادية وللتدريب الفني بما يتناسب مع مقتضيات الأحوال في الإقليم . ثم طلب القرار من حكومة جنوب أفريقيا سحب قواتها البوابيسية وأجهزتها الإدارية من الإقليم .

وفي ١٨ يونيو سنة ١٩٦٨، وهو التاريخ الذي كان محدداً من قبل لإعلان استقلال جنوب غرب أفريقيا، أسمت الجمعية العامة هذا الإقليم على سبيل الشعار ، « ناميبيا » ، وإن لم تكن بعد دولة ذات سيادة .

وانتهت أعوام الستينات وقرارات الأمم المتحدة، وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية بصدد مشكلة ناميبيا لا تتجاوز حدود الألفاظ الرنانة

---

(١) قرار الجمعية العامة رقم ٢٣٧٢ (الدورة ٢٢)، ١٢ يونيو سنة ١٩٦٨ .

فحسب دون اتخاذ أية إجراءات ملموسة واقعية ضد جنوب أفريقيا .  
مثال ذلك ما حدث في مارس سنة ١٩٦٩ . عندما وافق مجلس الأمن (١)  
بأغلبية ١٣ صوتاً على إنهاء وصاية حكومة جنوب أفريقيا على ناميبيا ،  
واكتفى المجلس بمجرد دعوة حكومة بریتسوریا إلى الانسحاب من  
الإقليم .

### منظمة الوحدة الأفريقية وتطورات قضية ناميبيا:

لقد اعتبرت منظمة الوحدة الأفريقية قرار الجمعية العامة رقم ٢١٤٥  
الصادر في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٦ ، انتصاراً لقضية استقلال ناميبيا .  
وفي نوفمبر سنة ١٩٦٦ ، اجتمع مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة  
الأفريقية في اديس ابابا ، وأعلن أن قرار ٢٧ أكتوبر المذكور هو إنهاء  
لنظام الانتداب في ناميبيا ، وأنه لم يعد لحكومة جنوب أفريقيا أدنى  
حق في ممارسة السلطة الإدارية في جنوب غرب أفريقيا ، وأصدر  
مجلس الوزراء الأفريقي قراراً بالإجماع تضمن التشديد بحكم جنوب  
أفريقيا لناميبيا واعتباره احتلالاً عسكرياً غير مشروع . ودعا القرار  
الدول الأفريقية إلى بذل كل جهد ممكن لمساعدة شعب ناميبيا على  
« التخلص من الاحتلال الأجنبي » . كما طلب القرار من لجنة التحرير  
بدار السلام أن « تعطي الأولوية لإنهاء الإستعمار في جنوب غرب  
أفريقيا »

واقصر القرار على تلك العبارات المطاطة الغامضة (٢) .

والواقع أن منظمة الوحدة الأفريقية لم يكن في مقدورها أن تقوم

(١) قرار مجلس الأمن رقم ٢٦٤ لعام ١٩٦٩ ، ٢٠ مارس سنة ١٩٦٩ .

(٢) قرار م / و / ٧ / ٨٧ الصادر في نوفمبر سنة ١٩٦٦ .

بإعداد وتحريك قوات أفريقية مشتركة لتصارع عسكرياً أقوى دولة في أفريقيا جنوب الصحراء . كذلك تضاعفات إلى حد بعيد احتمالات النجاح بالنسبة لحرب العصابات في ناميبيا نظراً للمساحات الصحراوية الشاسعة التي يتكون منها إقليمها ، ذلك بالإضافة إلى التأثير السكاني . هذا إلى جانب شدة المنازعات القبلية التي أدت إلى تفكك بعيد في جبهة الحركات الوطنية الداعية للاستقلال . ورغم تلك الاعتبارات كلها ، حاولت حركة Swapo السوابو القيام ببعض العمليات الفدائية ضد سلطات جنوب أفريقيا في الإقليم ، انطلاقاً من أراضي تنزانيا .

ولقد فضلت منظمة الوحدة الأفريقية أن تترك لأجهزة الأمم المتحدة حرية التصرف بمحاولة علاج مشكلة ناميبيا نظراً لطبيعتها الخاصة كقضية تدور في جوهرها في فلك عهد عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة ، فدعت المنظمة الأفريقية الدول الأعضاء بها إلى تقديم تقارير إلى السكرتير العام للأمم المتحدة عن مدى المساندة المادية ، التي يمكن أن تقدمها لشوار ناميبيا . وكان هذا هو جوهر قرار مؤتمر القمة الأفريقي بكيغاشاما عام ١٩٦٧ بصدد مشكلة ناميبيا .

واكتفى القرار الصادر من مؤتمر القمة الأفريقي المنعقد في الجزائر في سبتمبر سنة ١٩٦٨ بإعادة تكرار المساندة الكاملة غير المشروطة لشعب ناميبيا في صراعه ضد الاستعمار ، واستمر الخط السياسي العام تجاه مشكلة ناميبيا ، في دوائر وأجهزة الأمم المتحدة ، قائماً على أساس اعتبار مصير المستقبل السياسي والمركز القانوني الدولي لهذا الإقليم الأفريقي ، واقعاً على عاتق المجتمع الدولي كسكل ، وليس فقط على المجتمع القاري الأفريقي .

ولذلك عرف مؤتمر القمة الأفريقي بالجزائر في سبتمبر عام

١٩٦٨ إقليم ناميبيا بأنه « أراض تحت مسئولية الأمم المتحدة متمثلة في  
فرعها الرئيسيين ، الجمعية العامة ومجلس الأمن ».

### تطورات قضية ناميبيا في أوائل السبعينات:

طوال عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ ، انحصرت أنشطة المجتمع الدولي  
في محاولة تسوية قضية ناميبيا في مجموعة من القرارات اتخذها مجلس  
الأمن، وفي فتوى جديدة أصدرتها محكمة العدل الدولية ، ولكن دون  
فعالية تذكر .

وفي يناير سنة ١٩٧٠ أصدر مجلس الأمن قراراً<sup>(١)</sup> باعتبار جميع  
الاجراءات التي تتخذها جنوب أفريقيا بالنسبة لإقليم ناميبيا إجراءات  
غير قانونية، وطلب المجلس من جميع الدول الأعضاء وبصفة خاصة الدول  
التي ترتبط بمصالح اقتصادية مع الإقليم بأن تمتنع عن التعامل مع جنوب  
أفريقيا بأي شكل يخالف القرار . وقد وافق المجلس على هذا القرار  
بأغلبية ١٣ صوتاً وامتناع بريطانيا وفرنسا عن التصويت، وأعلن فردريك  
وارنر نائب رئيس الوفد البريطاني بأن بريطانيا لن تشترك في حرب  
اقتصادية مع جنوب أفريقيا .

وفي يوليو سنة ١٩٧٠ ، أصدر مجلس الأمن قرارين يتعلقان بالمشكلة  
ذاتها . الأول<sup>(٢)</sup> يحظر إرسال الأسلحة إلى حكومة جنوب أفريقيا .  
والثاني<sup>(٣)</sup> يطلب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إنهاء أي اعتراف  
بسلطة جنوب أفريقيا على إقليم ناميبيا ، كما قرر المجلس لأول مرة في

(١) قرار مجلس الأمن رقم ٢٧٦ لعام ١٩٧٠ ، ٣٠ يناير سنة ١٩٧٠ .

(٢) قرار مجلس الأمن رقم ٢٨٢ لعام ١٩٧٠ ، ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٠ .

(٣) قرار مجلس الأمن رقم ٢٨٣ لعام ١٩٧٠ ، ٢٩ يوليو سنة ١٩٧٠ .

تاريخه أن يطلب من محكمة العدل الدولية في لاهاى الادلاء برأى  
إستشارى عن النتائج القانونية لاستمرار وجود جنوب أفريقيا  
فى ناميبيا .

ولم تصدر المحكمة الدولية قرارها بشأن ذلك الرأى الاستشارى  
المطلوب إلا فى ٢١ يونيو سنة ١٩٧١ ، حين أعلنت قرارها بتأييد قرار  
مجلس الأمن الذى يلغى وصاية جنوب أفريقيا على ناميبيا ، ويقضى  
بانسحاب قوات بريتوريا منها . وقد اتخذت المحكمة قرارها بأغلبية  
ثلاثة عشر قاضيا ضد قاضيين فقط هما المنتميان إلى فرنسا وبريطانيا ،  
وهنا رفض جون فورستر رئيس وزراء جنوب أفريقيا رأى المحكمة  
المذكور، وأعلن أن بلاده ستواصل إدارة الإقليم كما فعلت دائما .

وفى أكتوبر عام ١٩٧١ ، صدر قرار<sup>(١)</sup> من مجلس الأمن يعترف  
بشرعية حركات التحرير فى ناميبيا ضد حكم جنوب أفريقيا ، وحق  
مواطنيها فى تقرير مصيرهم، والحصول على استقلال بلادهم ، ويؤيد قرار  
المحكمة الدولية . وأخيراً دعا القرار المجلس الخاص بناميبيا إلى استمرار  
تأدية المهام الموكولة إليه فى الإقليم

وفى يناير عام ١٩٧٢ ، شهدت ناميبيا موجة إضرابات عمالية  
واسعة اشترك فيها ثلاثة عشر ألفاً من الأفريقيين المنتمين لقبائل الهوفامبو  
فى سبعة عشر مركزاً للعمل ، وأغلقت سبعة مناجم للنحاس والرصاص .  
وشمل الإضراب منجم وأفرانجيموند ، الشهير للنحاس الذى تملكه الشركة  
الانجلوامريكية ، وذلك اعتراضاً على نظام عقد العمل الجائر الذى  
تفرضه حكومة جنوب أفريقيا على القوة العمالية فى ناميبيا .

---

(١) قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١ لعام ١٩٧١ ، ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٧١ .

ثم عقد اجتماع لمجلس الأمن صدر عنه قرار<sup>(١)</sup> بأغلبية ثلاثة عشر صوتاً، وامتناع الاتحاد السوفيتي عن التصويت، وعدم اشتراك الصين في التصويت، على استمرار اتصالات الأمم المتحدة متمثلة في سكرتيرها العام كورت فالدهايم ومبعوثه الخاص إلى ناميبيا وهو الدبلوماسي السويسري الفريد أشير، مع حكومة جنوب أفريقيا حول حق إقليم ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال. ودعا القرار السكرتير العام للأمم المتحدة إلى تقديم تقرير لمجلس الأمن بشأن تطبيق هذا القرار في تاريخ أقصاه ٣٠ إبريل سنة ١٩٧٣.

وفي مارس سنة ١٩٧٣ قام كورت فالدهايم بحولة تفتيشية لتفقد أحوال إقليم ناميبيا، لأول مرة يزور فيها سكرتير عام الأمم المتحدة هذه المنطقة وأجرى فالدهايم محادثات مع المسؤولين في حكومة جنوب أفريقيا حول مستقبل إقليم ناميبيا، وذلك بناء على تكليف من مجلس الأمن. ولقد عمدت سلطات بريتوريا إلى منع أصحاب الالتماسات والشكاوى من الوطنيين الأفريقين في البلاد من الاقتراب من فالدهايم أثناء زيارته لجنوب أفريقيا ولناميبيا، ولم تسفر زيارة فالدهايم عن تقدم ذي شأن في طريق إنهاء المشكلة.

### مؤتمر بروكسل الدولي لمعالجة قضية ناميبيا :

انعقد هذا المؤتمر في مدينة بروكسل فيما بين ٢٦ و ٢٨ مايو سنة ١٩٧٢ لتدعيم التضامن مع شعب ناميبيا، ولتعبئة الرأي العام العالمي عامة، والأوروبي خاصة.

وكان هذا الانعقاد بناء على دعوة حركة السوابو بالاشتراك مع اللجنة الوطنية البلجيكية التي شكلت من بعض الأحزاب التقدمية في بلجيكا.

وقد اشتركت فيه وفود من خمس وسبعين دولة مثلت فيه إما على المستوى الحكومى، أو على مستوى الأحزاب والتنظيمات السياسية، كما اشترك فيه أيضاً ممثلو بعض المنظمات الدولية من بينها لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية . ومؤتمر تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ، ومجلس الكنائس العالمى ، وعدد من الحركات التحررية منها أنجولا ، وفلسطين ، وفيتنام ، وزمبابوى<sup>(١)</sup> .

وقد شكل المؤتمر ثلاث لجان ، وأصدر بياناً ختامياً أهم ما جاء فيه :

- ١ - أن قيادة الكفاح ضد احتلال جنوب أفريقيا لإقليم ناميبيا ، وتحديد أسلوبه يقع على عاتق حركة السوابو التى تمثل فعلا شعب ناميبيا .
- ٢ - الوضع الدولى للإقليم محدد تحديداً واضحاً ، والأمم المتحدة وحدها مسئولة عن إدارته .

٣ - سبب إخفاق الأمم المتحدة فى حل القضية هو اعتراض ثلاث دول ذات مقاعد دائمة فى مجلس الأمن على أى قرار إيجابى ضد جمهورية جنوب أفريقيا ، وهذه الدول هى ، الولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، وانجلترا .

٤ - ان تعنت جنوب افريقيا ، يرجع إلى المساعدات التى تقدمها إليها الدول الغربية ، وإلى الاحتكارات الدولية التى تستغل ثروات ناميبيا .

٥ - ان ناميبيا وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة، وشعبها وحده هو الذى يحدد مستقبلها ، فأى مفاوضات مع جنوب أفريقيا بشأن مستقبل الإقليم يجب أن يكون بالاشتراك المناسب مع شعب ناميبيا الممثل فى حركة السوابو .

---

(١) اشتركت فيه مصر بوفد من الاتحاد الاشتراكى العربى رأسه المرحوم الدكتور جابر

ومن أجل متابعة قرارات المؤتمر تقرر تشكيل لجان وطنية في الدول التي اشتركت في المؤتمر لتعبئة الرأي العام فيها تضامناً مع شعب ناميبيا في نضاله .

ومع ما حققه هذا المؤتمر من نجاح ، فإنه لم يحقق تأثيراً إيجابياً في تحريك القضية .

### مؤتمر القمة العاشر وقضية ناميبيا .

وفي مؤتمر القمة العاشر لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي انعقد بمدينة أديس أبابا في مايو سنة ١٩٧٣ صدرت قرارات حماسية من أجل تصفية الإستعمار ، وضرورة مساعدة شعب ناميبيا ، ولكنها لم تفد القضية في عالم الواقع .

وختاماً : فإن إخفاق القارة الأفريقية خاصة ، والمجتمع الدولي عامة في مساعدة شعب ناميبيا في أن يستقل يرجع إلى ثلاثة أسباب رئيسية :

أولاً : القوة العسكرية لجمهوريات جنوب أفريقيا ، ومساندة الدول الغربية الكبرى ( الولايات المتحدة — إنجلترا — فرنسا ) لتلك الدولة العنصرية لما بين الطرفين من مصالح اقتصادية مباشرة . ويظهر ذلك جلياً في تقاعس مجلس الأمن عن اتخاذ أي قرار يتضمن ردعاً حقيقياً للحكومة جنوب أفريقيا .

ثانياً : ضعف حركة التحرير في ناميبيا ضعفاً منشؤه قلة عدد السكان في المنطقة مع تخلفهم وانقسامهم إلى قبائل متنافرة ، وعدم قدرتهم على فرض وجودهم أمام سلطات جنوب أفريقيا ، وإن كانوا قد نجحوا في إثبات وجودهم في بعض المحافل الدولية .

ثالثاً : ضعف القوة العسكرية للدول الأفريقية مجتمعة ضعفاً جعلها

لما عاجزة عن مواجهة قوات جنوب أفريقيا ، وإما أنها غير راغبة في هذه المواجهة ، وهذا على الرغم من السند القانوني الذي تجده في قرارات الأمم المتحدة العديدة التي صدرت مؤكدة عدم شرعية وجود جنوب أفريقيا في هذا الإقليم<sup>(١)</sup>.

وتفاعل هذه العناصر مع بعضها أدى إلى اهتمام الرأي العام العالمي بالجانب القانوني والشكلي للقضية تاركا الجانب الواقعي . بل ان منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأفريقية قررت - دون أن تعلن ذلك صراحة - ان تجعل الأولوية لمساعدة حركات التحرير والأقاليم الأكثر قدرة على تحمل أعباء الكفاح، والأكثر قدرة على الإفادة من المساعدات، وليست ناميبيا من هذه أو تلك .

---

(١) يضاف إلى هذه الأسباب ما بين تصفية الاستعمار في ناميبيا وتصفيته في جنوب أفريقيا من صلة وثيقة إلا أن الهدف بالنسبة لإقليم ناميبيا واضح وعدد وهو استقلال هذا الإقليم ، أما بالنسبة لجمهورية جنوب أفريقيا فالهدف هو تغيير نظام الحكم، وقد يكون هذا أشد عمرا من ذاك .

## المبحث الرابع

### تصفية الاستعمار في الصحراء الأسبانية

الصحراء الأسبانية من الأقاليم الأفريقية التي مازال يسيطر عليها الاستعمار الأسباني في القارة منذ عام ١٨٨٥ ، بالإضافة إلى مدينتي سبتة ومليلة على شاطئ البحر المتوسط في المغرب ، ذلك بعد أن حصلت غينيا الاستوائية ( غينيا الأسبانية سابقاً ) على استقلالها عام ١٩٦٨ ، وبعد أن تنازلت أسبانيا عن إقليم افنى للمغرب الذي ضمتـه إليها في أبريل سنة ١٩٦٩ .

وتبلغ مساحة إقليم الصحراء الأسبانية نحو ٢٨٥٠٠٠ كيلو متر مربع ويتميز بقلة سكانه ، إذ لا يزيدون عن ثلاثين ألف نسمة معظمهم بدو رحل . وتكون الصحراء الأسبانية من إقليمين صحراويين هما الساقية الحمراء وعاصمته « العيون » ، وريودورو وعاصمته « فيلاسيزنروسي » ، والصحراء الأسبانية ذات حدود مشتركة مع ثلاث دول أفريقية هي المغرب والجزائر وموريتانيا ، ولذا كانت محلا لنزاعات حادة بين هذه الدول الثلاث التي سعت كل منها إلى ضم هذا الإقليم كله أو بعضه إلى ممتلكاتها ، خاصة بعد أن اكتشفت كميات كبيرة من الفوسفات فيه في عام ١٩٦٤ .

وشنت المملكة المغربية أكثر من هجوم على الصحراء الأسبانية فيما بين سنتي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ ، واستطاعت قواتها أن تستولي على أهم المناطق داخل هذا الإقليم باستثناء المنطقة الساحلية والعاصمة فيلاسيزنروسي ، إلا أن أسبانيا بعثت إمدادات عسكرية استطاعت بها استرداد سيطرتها على المنطقة بمساعدة بعض القوات الفرنسية ، ودارت مفاوضات بين الحكومة

الاسبانية والحكومة المغربية لإبرام صلح بين الطرفين، وقد أسفرت هذه المفاوضات عن تنازل اسبانيا عن منطقة طرفايا ، والمنطقة المحيطة بمدينة سيدى حفى، ولكن دون تحقيق مطالب المغرب الأخرى .

كذلك استعانت موريتانيا فى لباقة بالحجج التى كانت المغرب قد تقدمت بها إلى المجتمع الدولى وهى تطالب بضم موريتانيا إليها وبضم الصحراء الاسبانية معها ، باعتبار هذه الصحراء امتدادا لموريتانيا ، وفى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٤ قام المندوب الدائم لموريتانيا فى الأمم المتحدة بتقديم مذكرة إلى احدى اللجان التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة يطالب فيها بالصحراء الاسبانية ، مستنداً إلى الكتاب الأبيض المغربى الذى أصدرته وزارة الخارجية المغربية عن قضية موريتانيا . وقد تضمن أن المغرب يعتبر الصحراء الاسبانية جزءاً من موريتانيا .

ومن جهة ثالثة ، كان الخلاف الذى وقع بين المغرب والجزائر حول منطقة تندوف فى عام ١٩٦٤ وثيق الصلة برغبة الحكومة الجزائرية فى أن تمت سيادتها إلى جزء من الصحراء الاسبانية ليكون للجزائر بذلك منفذ إلى المحيط الأطلسى يوطد موقعها الإستراتيجى، هذا ، وإن كانت الحكومة الجزائرية لم تصرح علناً بهذه المطالب الإقليمية فى الصحراء الاسبانية .

والواقع أن الدبلوماسية الاسبانية قد نجحت فى استغلال مطامح الدول الأفريقية المجاورة لإقليم ريودورو لابقاء على استعمارها له ، وفى الوقت نفسه قامت الحكومة الاسبانية بمنح مزيد من الحكم الذاتى لأهل الاقليم كسبا لودم . إلا أنه فى عام ١٩٦٩ جرت اتصالات مباشرة بين الحكومة المغربية والحكومة الموريتانية أسفرت عن اعتراف مملكة المغرب رسمياً بدولة موريتانيا فى سبتمبر سنة ١٩٦٩ ، ثم بدأت

الدولتان علاقاتهما الدبلوماسية العادية في يناير سنة ١٩٧٠ . وبعد ذلك بستة شهور أبرمت الدولتان معاهدة حسن جوار بمقتضاها تعهدت كل منهما باحترام السلامة الإقليمية للآخرى ، وتسوية كافة منازعاتهما بالطرق السلمية ، وأصدر الملك الحسن الثاني والرئيس مختار ولد داده بياناً رسمياً أعلنوا فيه أن بلديهما سوف « تتعاونان في الإسراع بعجلة التحرير في أقاليم الصحراء الأسبانية وفقاً لأحكام قرارات الأمم المتحدة بشأن تصفية الاستعمار في تلك الأقاليم » .

وفي ١٤ سبتمبر سنة ١٩٧٠ عقد مؤتمر قمة ثلاثي جمع بين الملك الحسن الثاني ملك المغرب والرئيس الجزائري بومدين والرئيس ولد داده رئيس جمهورية موريتانيا ، من أجل اجراء مباحثات حول القضايا الإقليمية المتعلقة بين الدول الثلاث ، وقرر الرؤساء الثلاثة إنشاء لجنة من وزراء خارجيتهم تكلف بالقيام بمزيد من المحادثات . واجتمعت تلك اللجنة في الجزائر في المدة ما بين ٤ و ٦ يناير سنة ١٩٧٢ ، إلا أن تلك اللجنة الوزارية لم تحقق تقدماً موضوعياً إيجابياً يذكر في موضوع تصفية الاستعمار الأسباني من ريودورو والساقية الحمراء ، كما أعلن إرجاء مؤتمر القمة التالي الذي كان سوف يجمع مرة ثانية رؤساء الدول الثلاث في مارس سنة ١٩٧٢ ، إلى أجل غير مسمى .

وهكذا انتهى في الوقت الحاضر دور الدبلوماسية المغربية والجزائرية والموريتانية في محاولة إنهاء السيطرة الأسبانية على الصحراء الأفريقية الواقعة على شاطئ القارة الغربي ، إلى الاقتناع المتبادل بين الدول الثلاث بالابقاء على الوضع القائم في منطقتهم ولو مؤقتاً .

## قضية الصحراء الأسبانية بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم

المتحدة :

بما يلاحظ أنه على حين عاجلت منظمة الوحدة الأفريقية مختلف المنازعات السياسية التي قامت بين الدول الأفريقية الاعضاء فيها ، في السنوات العشر الماضية ، أو على الأقل حاولت تسويتها بالطرق السلمية ، وكادت المنظمة الأفريقية أن تنفرد بذلك المضمار ، إلا أن قضايا تصفية الإستعمار الأوربي المتبقى في بعض مناطق القارة الأفريقية قد لاقت اهتماما أكبر وأعمق في أنشطة أجهزة الأمم المتحدة ، خاصة لجنة تصفية الإستعمار التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، أكثر مما وجدت تلك القضايا من اهتمام في نطاق منظمة الوحدة الأفريقية .

والعامل الأساسي ، لأولوية دور الأمم المتحدة في مجال تصفية الإستعمار في أفريقيا ، إنما يرجع إلى إعلان الأمم المتحدة في سنة ١٩٦٠ الخاص بمنح الإستقلال للمناطق والشعوب التي مازالت خاضعة للاستعمار في أي منطقة من العالم<sup>(١)</sup> ، وإلى إنشاء لجنة خاصة بتصفية الاستعمار تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة . ومن ثم التجأت كل من الحكومة المغربية والحكومة الموريتانية في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٣ إلى لجنة تصفية الإستعمار ، وعرضت عليها مطالبتها الإقليمية بشأن الصحراء الأسبانية ، وفي ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٤ أصدرت لجنة تصفية الإستعمار قراراً يدعو الحكومة الأسبانية بوصفها الدولة القائمة بالإدارة في الصحراء الأسبانية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتحرير اقليمى افنى والصحراء الأسبانية ، وبالشروع في إجراء مباحثات مع الأطراف المعنية بالقضية ، لهذا الغرض . وبعد ذلك

(١) قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (الدورة ١٥) — ١٤/١٢/١٩٦٠ .

بعام أصدرت الجمعية العامة قراراً<sup>(١)</sup> يؤكد على نفس مضمون القرار المذكور سلفاً .

ثم عادت الجمعية العامة وأصدرت قراراً تؤكد فيه من جديد : « حق شعب أفنى والصحراء الأسبانية غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، وتدعو الدولة القائمة بالإدارة إلى الاضطلاع ، في أقرب وقت ممكن ، ووفقاً لأمانى سكان الصحراء الأسبانية الوطنيين ، وبالتشاور مع حكومتى المغرب وموريتانيا وأى طرف معنى آخر، بتقرير الإجراءات اللازمة لعقد استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة بغية تمكين سكان الإقليم من ممارسة حق تقرير المصير القومى »<sup>(٢)</sup>. وفى العام التالى كررت الجمعية العامة نفس الدعوة إلى الحكومة الأسبانية<sup>(٣)</sup>.

وإزاء تجاهل الحكومة الأسبانية لموضوع إجراء استفتاء لسكان الصحراء الأسبانية لتقرير مصيرهم تحت إشراف الأمم المتحدة ، أصدرت الجمعية العامة قراراً فى عام ١٩٦٩ تضمن بعض الخطوات الإجرائية التنفيذية اللازمة لإنتمام الاستفتاء فى الصحراء الأسبانية . وكانت أهم تلك الخطوات هى مايلي<sup>(٤)</sup>:

أولاً : إيجاد مناخ ديمقراطى لإجراء الاستفتاء على أسس حرية سليمة ، وذلك عن طريق السماح بعودة المنفيين من الوطنيين إلى الإقليم .

ثانياً : اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان اشتراك أهالى الإقليم الوطنيين وخدمهم فى الاستفتاء .

(١) قرار الجمعية العامة رقم ٢٠٧٢ ( الدورة ٢٠ ) ، ٢٢ / ١٣ / ١٩٦٥ .

(٢) قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٢٩ ( الدورة ٢١ ) ، ديسمبر سنة ١٩٦٦ .

(٣) قرار الجمعية العامة رقم ٢٣٥٤ ( الدورة ٢٢ ) ، ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٧ .

(٤) قرار الجمعية العامة رقم ٢٥٩١ ( الدورة ٢٤ ) ، ديسمبر سنة ١٩٦٩ .

ثالثاً : احترام قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بأعمال الشركات الأجنبية التي تعمل في الإقليم ، والامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه تأخير عملية تصفية الإستعمار في الصحراء الأسبانية .

رابعاً : تقديم كافة التسهيلات الضرورية لبعثة تشكّلها الأمم المتحدة ، لتمكينها من الاشتراك بصورة فعالة ، في تنظيم إجراءات الإستفتاء .

واستمر اهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بقضايا الإستعمار الأسباني في القارة الأفريقية ، منحصراً في دعوة أسبانيا إلى اجراء استفتاء حق تقرير المصير القومي في الصحراء الأسبانية تحت اشراف أجهزة الأمم المتحدة ، وبناء على مفاوضات إيجابية مع كل من حكومتى المغرب وموريتانيا بما يكفل تقبل هاتين الدولتين لنتائج ذلك الإستفتاء المقترح . ذلك من الناحية النظرية . أما من الناحية العملية التطبيقية فالجمعية العامة كانت تكلف دائماً لجنة تصفية الإستعمار بمواصلة دراسة الأوضاع القائمة في المنطقة ، وتقديم تقارير فنية عنها إلى الدورات المتعاقبة للجمعية العامة ، ولم يذهب نشاط الأمم المتحدة في سبيل تصفية الإستعمار الأسباني من الصحراء الأفريقية إلى أبعد من ذلك .

أما منظمة الوحدة الأفريقية ، فلقد اقتصر دور أجهزتها الرئيسية في محاولة إنهاء السيطرة الإستعمارية الأسبانية على ريودورو والساقية الحمراء في أقصى غرب القارة ، على مجرد ترداد ماجاء في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تصفية الإستعمار في الصحراء الأسبانية .

لم يرد ذكر المستعمرات الأسبانية في جدول أعمال مؤتمر القمة الأفريقي التأسيسي ، بأديس ابابا سنة ١٩٦٣ ، إلا أن لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، أثناء اجتماعها الأول في يوليو

سنة ١٩٦٣ ، أصدرت قراراً<sup>(١)</sup> يجتمع في مضمونه بين كل من فرنسا وبريطانيا وأسبانيا ، ويعتبر الدول الثلاث من أعضاء المجتمع الدولي المعترفين بشرعية حق تقرير المصير القوي للشعوب المستعمرة ، ولكن رأت اللجنة أنه يجب بذل ضغوط دبلوماسية فعالة على الدول الأوروبية الثلاث من أجل الإسراع بعجلة تصفية الاستعمار في القارة .

وهكذا بدأ اهتمام المنظمة الأفريقية بقضية الصحراء الإسبانية ، ولم يتبلور هذا الاهتمام إلا أثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي الرابع في اديس ابابا عام ١٩٦٦ ، حينما أصدر المؤتمر قراراً يدعو إلى تصفية الاستعمار الإسباني في المناطق التي تحتلها أسبانيا في القارة ، وذلك بناء على قرار صادر من مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية بذلك المعنى<sup>(٢)</sup> .

كذلك اتخذ مؤتمر وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية الذي انعقد في الرباط بالمغرب ، في يونيو سنة ١٩٧٢ ، قراراً أعرب فيه عن تضامنه مع سكان الصحراء الخاضعة للاستعمار الإسباني . ودعا القرار مرة أخرى إلى أن تهى أسبانيا الجو المناسب لإجراء استفتاء في الصحراء الإسبانية ، حول تقرير المصير القوي في الصحراء ، وتحت إشراف الأمم المتحدة ، ووفقاً لمبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

وهكذا ، لم يكن لمنظمة الوحدة الأفريقية ، في قضية تصفية الاستعمار من الصحراء الإسبانية ، دوراً إيجابياً فعالاً يذكر ، سوى الدوران في نفس فلك القرارات الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تلك القضية الأفريقية .

(١) United Nations Doc A/AC 109/112, 22 April 1965.

(٢) قرار / م / و / ٨٢ / ٧ / الصادر في ٣١ أكتوبر - ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٦ .

وبعد، كيف نفسر الدور المحدود الذى لعبته منظمة الوحدة الأفريقية فى تصفية الاستعمار فى الصحراء الإسبانية، على الرغم من إعلان أسبانيا استعدادها لتطبيق حق تقرير المصير فى مستعمراتها، وعلى الرغم من الضعف النسبى للقوة العسكرية الإسبانية ؟ .

إن السبب الأعظم فى اخفاق منظمة الوحدة الأفريقية فى ذلك يرجع إلى اختلاف الدول الأفريقية فى تحديد مستقبل الصحراء الإسبانية، فكل من المغرب وموريتانيا والجزائر لها مطالب ومآرب فى تلك المنطقة، ويبدو أنها لم تستطع أن تتفق فيما بينها على تقسيم المنطقة بينهم، أو على التنازل عن مطالبهم فى سبيل منح الاستقلال السياسى للمنطقة، وإن كان قلة سكان المنطقة، وعدم وجود قيادة واعية بينهم، يجعل تحويل المنطقة إلى كيان مستقل أمراً عسيراً .

وهنا يتضح تقصير منظمة الوحدة الأفريقية، إذ لم تغلح فى أن تقوم بدور الوسيط بين تلك الدول الأفريقية الثلاث المجاورة للصحراء الإسبانية، كما لم تنجح فى تقسيم المنطقة بين هذه الدول، وإجراء استفتاء لمعرفة آراء سكان هذه المنطقة .

وقد يكون تقسيم اقليم بين ثلاث دول أفريقية إجراء غير مألوف، أو غير مرغوب فيه عند رأى العام الأفريقى الذى يؤمن بالاستقلال حتى ولو كان صورياً، ولكن لا شك أن تقسيم تلك المنطقة بين المغرب وموريتانيا على أمل أن تتحد الدولتان مستقبلاً اكرم للقارة الأفريقية من بقاء استعمار أجنبى يرمز إلى اخفاق أفريقيا فى الاتفاق فيما بينها على مثل هذا الأمر الحيوى .

## المبحث الخامس

### تصفية الاستعمار في «الصومال الفرنسي»

يقع إقليم «الصومال الفرنسي» (الذي يقع فيه ميناء جيبوتي) على الساحل الأفريقي مطلاً على خليج عدن وعلى مدخل البحر الأحمر الجنوبي، ومساحته لا تتجاوز ٢٢ ألف كيلو متر مربع، وسكانه لا يزيدون عن ١٣٠ ألف نسمة، وينقسمون إلى مجموعتين قبايلتين تكاد تتساويان من حيث العدد، وهما الصوماليون من جانب، والعفاريون الدناقل من جانب آخر، بالإضافة إلى أقليات صغيرة من العرب والهنود والأوربيين.

و «الصومال الفرنسي» يعتبر من البلاد الفقيرة اقتصادياً، فإلى جانب إنتاجه القليل من القطن والسكر والأسمت، يعتبر الملح أهم مورد له، ويصدر بعض الماشية والبن، ويعيش معظم السكان على حرفة صيد السمك وتربية الحيوان. ويعتمد الإقليم على المساعدات الفرنسية التي تصل سنوياً إلى ٣٠ مليون دولار. إلا أن أهمية الصومال الفرنسي تتركز في موقعه الاستراتيجي الفريد.

### التطور التاريخي والسياسي للصومال الفرنسي:

امتد الاستعمار الفرنسي إلى الساحل الصومالي في أواخر القرن التاسع عشر، وأسس الفرنسيون عام ١٨٨٧ قاعدة لهم عند رأس جيبوتي وتقرر في عام ١٨٩٠ اتخاذ ميناء جيبوتي عاصمة للمستعمرة الفرنسية هناك. والصومال الفرنسي مازال حتى يومنا هذا يمثل أهمية استراتيجية

واقتصادية بالغة بالنسبة لفرنسا ومصالحها في المحيط الهندي ، والشرق الأقصى كمركز هام لتكوين السفن ، وبحكم كونه القاعدة الوحيدة لفرنسا حالياً في شرق أفريقيا ، كما أنه يشكل نقطة ارتكاز رئيسية بين فرنسا ومنطقة التجارب الذرية الفرنسية في المحيط الهادي .

ولقد استغلت السياسة الفرنسية دائماً الانقسام القبلي الثنائي في الاقليم لاستمرار سيطرتها عليه ، فقبائل عيسى تنتمي إلى العنصر الصومالي ، بينما تتقارب القبائل العفارية من العنصر الأثيوبي . ولم تتبلور ملامح الحياة السياسية الوطنية في الصومال الفرنسي إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وذلك لعوامل عدة أهمها تسوية قضية المستعمرات الإيطالية في نطاق الأمم المتحدة ، وفعالية الحركات الوطنية في آسيا وأفريقيا .

وفي عام ١٩٤٦ أنشئ أول مجلس إقليمي نيابي في الصومال الفرنسي<sup>(١)</sup> اختص بوضع ميزانية الإقليم والاشراف على الاشغال العامة فيه ، وبعض الشئون الإدارية . وتكون المجلس من مجموعتين أحدهما تمثل الجالية الفرنسية ، والثانية تمثل الأهالي الوطنيين . كذلك نص الدستور الفرنسي على حق الإقليم في أن يكون له ممثل في البرلمان الفرنسي يتم اختياره عن طريق الاقتراع العام ، وأن يكون له ممثلون في « مجلس الجمهورية » الفرنسي ، وفي « جمعية الاتحاد الفرنسي » يتم اختيارهم بواسطة مجلس الإقليم النيابي .

وفي سنة ١٩٥٧ أصدرت الحكومة الفرنسية دستوراً جديداً للصومال الفرنسي تطبيقاً « للقانون الاطاري » الذي صدر في سنة ١٩٥٦ . وقد

---

(١) د . سمعان بطرس فرج الله « مستقبل جيبوتي بين اثيوبيا والصومال » تقرير منشور بمجلة السياسة الدولية . عدد ٧ - السنة الثالثة . القاهرة . يناير سنة ١٩٦٧ ، من ١٥٢ إلى ١٦١ .

نص هذا الدستور الجديد على تقسيم الإقليم إلى ٤ دوائر ، ولكل دائرة عدد من النواب المنتخبين انتخاباً عاماً ، ويؤلفون كلهم ٢٣ عضواً يكونون « الجمعية الإقليمية » ، كما أصبح للإقليم مجلس وزاري يرأسه حاكم الإقليم الفرنسي ، بينما يتولى زعيم الأغلبية في الجمعية الإقليمية منصب نائب الرئيس وفي الانتخابات التي جرت سنة ١٩٥٧ لتكوين الجمعية الإقليمية ، فاز حزب « الاتحاد الجمهوري » الذي كان يرأسه محمود حربي ( وهو صومالي ) الذي تولى منصب نائب رئيس المجلس الوزاري ، كما أنه انتخب نائباً عن الإقليم في البرلمان الفرنسي . وتكون المجلس الوزاري من أربعة من الصوماليين واثنين من الدناقل ، وواحد يمثل الجالية العربية ، وآخر يمثل الجالية الأوربية .

وساد الإقليم هدوء نسبي حتى عام ١٩٥٨ ، حين تم الاستفتاء العام على دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة . وفي هذا الاستفتاء كان أمام سكان الصومال الفرنسي الاختيار بين استمرارهم في الحكم الذاتي تحت حماية فرنسا ، أو الاستقلال تمهيداً لانضمامهم إلى دولة صومالية كبرى . وكان محمود حربي من أنصار الاستقلال ، إلا أن الاقتراع العام أسفر عن أن ٧٥ ٪ من سكان الإقليم يؤيدون استمرار التبعية لفرنسا . واتهمت العناصر الوطنية في البلاد السلطات الفرنسية بتزوير الاستفتاء . ولقد تبين أنه من بين ١٥٨٢٢ شخصاً مسجلاً في قوائم الانتخابات ، لم يشترك في الاستفتاء سوى ١١٥٧٩ ، وكان معظم الممتنعين عن التصويت من الصوماليين الذين تشككوا في سلامة إجراءات الاستفتاء وحيادها . كما تبين أن الأوربيين والدناقل في مجموعهم قد صوتوا لصالح استمرار تبعية الإقليم لفرنسا .

وعقب إعلان نتائج الاستفتاء نشبت معارك عنيفة بين الوطنيين المطالبين بالاستقلال الفوري ، والسلطات الفرنسية في الإقليم ، واعتقل

محمود حربى رئيس الوزراء ووزير الداخلية فى الاقليم . وفى سبتمبر سنة ١٩٥٩ بدأت حرب التحرير الوطنى ضد المستعمر الفرنسى فى الاقليم بقيادة أنصار محمود حربى الذى اغتيل عام ١٩٦٠ .

وفى سنة ١٩٦١ ، أنشئ حزب الحركة الشعبية الذى نظم حملة احتجاج واسعة النطاق ضد السلطات الفرنسية ، وحاول وفد من الحزب الحصول على استقلال البلاد عن طريق المفاوضات مع المسئولين فى باريس ، ولكنهم فشلوا فى مقابلة رئيس الجمهورية للفرنسية أو رئيس وزراءها .

### قضية الصومال الفرنسى بين أثيوبيا والصومال وفرنسا :

لقد تلاقى فى قضية الصومال الفرنسى ، الملامح الأساسية لنزاعات الحدود بين الدول الأفريقية ، والمظاهر الرئيسية لمشكلات تصفية الاستعمار فى القارة .

منذ بداية أعوام الستينات ، وتوحيد الصومال الايطالى، والصومال البريطانى فى دولة واحدة مستقلة ذات سيادة هى جمهورية الصومال ، أصبحت جيبوتى (أو الصومال الفرنسى) محلا للمطالب الإقليمية المتنازعة بين أثيوبيا وجمهورية الصومال . وقدم كل من الجانبين إلى رأى العام العالمى ، والأفريقى الحجج التاريخية والقبلية الإجتماعية والثقافية المطالبة بضم إقليم جيبوتى إليه ، وأضافت أثيوبيا اعتبارات مصالحها الاقتصادية الضخمة فى ميناء جيبوتى الذى يعتبر من أهم منافذها البحرية الرئيسية إلى العالم الخارجى .

هذا بينما أبدت جمهورية الصومال الحركة الوطنية فى جيبوتى ضد المستعمر الفرنسى، وقدمت كل وسائل العون المادى والمعنوى إلى زعمائها . واتخذت « جبهة تحرير ساحل الصومال » مقرا لقيادتها فى مقديشيو

عاصمة الصومال . تلك الجبهة التي بدأت قتالا مسلحاً ضد سلطات الاحتلال في الاقليم على نطاق واسع منذ أواخر عام ١٩٦٣<sup>(١)</sup> .

وفي ٢٥ أغسطس سنة ١٩٦٦ قام الجنرال ديجول بزيارة لجيبوتي، وإذا به يقابل بمظاهرات استيائية شديدة تطالبه بالإستقلال. وجد ديجول بالملامحة أن الحزبين اللذين اشتركا في تلك المظاهرات هما حزب «الحركة الشعبية» برئاسة موسى أحمد ادريس الصومالي، وحزب اتحاد عفر الديمقراطي، ويمثل الدناقل ويرأسه محمد أحمد عيسى . وقد كون هذان الحزبان جبهة مشتركة لمنابعة تطور الأحداث ، وتوحيد جهودهما لتحقيق استقلال البلاد . وفي يوم ٢٦ أغسطس ألقى ديجول خطاباً أمام الجمعية الإقليمية في جيبوتي أعلن فيه استعدادة لقبول ما يقرره سكان جيبوتي بشأن مستقبل الإقليم، بشرط أن يتم ذلك بالطرق الديمقراطية .

ثم أصدر مجلس الوزراء الفرنسي في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦٦ قراراً يعترف صراحة بحق شعب جيبوتي في تقرير مصيره عن طريق استفتاء يجري قبل أول يوليو سنة ١٩٦٧ ، على أن يصدر قانون إنتخابي لتنظيم عملية الاستفتاء، وعندئذ أعلن ديجول «أن حكومته لن تضع العراقيل إذا أراد الإقليم الاستقلال، ولكن على هذا الإقليم ألا يعتمد على مساعدات فرنسا بعد ذلك»<sup>(٢)</sup> .

وهنا تفاقمت حدة الصراع بين أثيوبيا والصومال حول المستقبل السياسي لجيبوتي ، الاستقلال أم استمرار تبعيتها لفرنسا . فالجمهورية الصومالية أيدت بشدة إستقلال جيبوتي لأنها كانت على يقين من أن إعلان هذا الاستقلال هو الخطوة الضرورية في سبيل إقامة وحدة قومية شاملة بين فئات الأمة الصومالية في أنحاء منطقة القرن الأفريقي . هذا

(١) جريدة التايغز الهندية في ١٣ فبراير سنة ١٩٦٤ .

Africa Report November 1966.

(٢)

بينما عارضت أثيوبيا بشدة فكرة استقلال جيبوتي لما رأت في ذلك من مخاطر شديدة على مصالحها الاقتصادية، ومركزها الاستراتيجي والسياسي في نطاق شرق أفريقيا. ولذا ركزت الحملات الدعائية الأثيوبية في تلك الفترة على الانتماء العنصري لأغلبية شعب جيبوتي إلى الشعب الأثيوبي، وعلى تصميم أثيوبيا على عدم قبول أي حل يتعارض مع مصالح وحقوق الشعب الأثيوبي في المنطقة<sup>(١)</sup>.

وفي يناير سنة ١٩٦٧، أعلن المجلس الوطني الحاكم في الصومال، أن أي سياسة أثيوبية مضادة لاستقلال جيبوتي إنما سوف تعتبر إعتداء مباشراً على سيادة جمهورية الصومال.

وتم في مارس سنة ١٩٦٧، الاستفتاء الشعبي في جيبوتي ليقرر شعبها ما إذا كان راغباً في البقاء داخل الجمهورية الفرنسية، أو الانفصال عنها. وظهرت نتائجه يوم ١٧ مارس وكانت كما يلي<sup>(٢)</sup>:

— عدد الناخبين المسجلين : ٣١٢ ر ٣٩ [ العفاريون ٢٢٠٠٠ ، الصوماليون ١٤٧٠٠ ، العرب ١٤٠٠ ، الفرنسيون ٩٠٠ ] .

— عدد الأصوات التي أدلى بها : ٣٧٢٢١ .

— عدد الأصوات التي تؤيد الوجود الفرنسي ٢٢٥٥٥ .

— عدد الأصوات التي تعارض الوجود الفرنسي ١٤٦٦٦ ،

وهكذا كانت نتائج الاستفتاء تقرر أن حوالي ٦٠ ٪ من الأصوات المشتركة في الاقتراع، قد أيد الاحتفاظ بروابط وثيقة مع فرنسا بما يعنى

---

(١) جريدة لوموند الفرنسية، ١٨ و ١٩ سبتمبر و ١٢ أكتوبر و ١ نوفمبر سنة ١٩٦٦ .

(٢) مجلة السياسة الدولية، الحلاف الصومالي الأثيوبي الكيني — قسم خاص — العدد

١٩، السنة السادسة، القاهرة، يناير سنة ١٩٧٠، من ٢٠٩ إلى ٢٥٦ .

منح البلاد إستقلالاً ذاتياً داخلياً فقط . وعندئذ عمت الاضطرابات الشديدة أنحاء الإقليم ، بعد أن أعلن الصوماليون زيف إجراءات هذا الاستفتاء الذى قام على أساس تجاهل رغبة الصوماليين من سكان الإقليم فى الإستقلال التام ، فأعلنت السلطات الفرنسية فرض الأحكام العرفية فى جيبوتى للتجكم فى الموقف الداخلى بالبلاد ، ومن أجل تهدئة المواطنين النائرة لوحث الحكومة الفرنسية بأنها ستقدم للبرلمان مشروع قانون بمنح الاستقلال الذاتى . وقرر مجلس الوزراء الفرنسى تحديد يوم ٢٣ أبريل سنة ١٩٦٧ لإجراء الانتخابات البرلمانية فى ساحل الصومال الفرنسى ويكون العضو المنتخب هو العضو رقم ٨٧ فى الجمعية الوطنية الفرنسية .

وفى أبريل سنة ١٩٦٧ ، شكلت السلطات الفرنسية مجلساً وزارياً مكوناً من ثمانية أشخاص : ٧ من العفاريين ، والثامن من المستوطنين الأوربيين للقيام بمهام الحكم المحلى ، مغفلة بذلك الصوماليين الذين يشكلون نصف سكان البلاد ، ورأس المجلس الوزارى الجديد على عارف رئيس حزب عفار الديمقراطى ، كما تكونت الجمعية الإقليمية للصومالية من ٢٢ عضواً نصفهم من العفاريين . كذلك أعلنت السلطات الفرنسية فوز المرشح العفارى عبد القادر موسى نائباً عن جيبوتى فى الجمعية الوطنية الفرنسية .

والواقع أن التغيير الوحيد الذى لحق بالمركز الدولى لإقليم جيبوتى ، من جراء هذا الاستفتاء ، هو أن لاسم البلاد قد أصبح منذ يوم ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٧ « ساحل عفار وعيسى » ، نسبة إلى التقسيم القبلى الثانى هناك .

### القضية أمام الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية:

لقد وضع إهتمام الأمم المتحدة بقضية جيبوتى ، وبمحاولات إنقاذها . الاستعمار الفرنسى بها فى سنة ١٩٦٥ ، حين بعثت الحكومة الصومالية

يوم ١٢ يونيو سنة ١٩٦٥ بذكره إلى لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة تطلب فيها بأن تتولى الأمم المتحدة إدارة الحكم في الصومال الفرنسي، بدلا من فرنسا لمدة عامين قبل الدعوة إلى إجراء استفتاء شعبي فيه لتقرير مصيره. وأضافت المذكرة بأن الصومال الفرنسي يعد جغرافيا وتاريخيا جزءا من الصومال، وأن مصالح أثيوبيا الاقتصادية في الصومال الفرنسي وبوجه خاص في ميناء جيبوتي من الممكن حمايتها عن طريق التفاوض مع أثيوبيا<sup>(١)</sup>، وما لبثت الحكومة الصومالية أن أصدرت كتاباً أبيض رسمياً عن موقفها من صومالي جيبوتي<sup>(٢)</sup>.

ثم طالبت حركة تحرير الصومال الفرنسي لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة بتشكيل لجنة فرعية للتحقيق في الأوضاع بالمنطقة وتحقيق الإستقلال الفوري، وإطلاق سراح جميع المعتقلين بالصومال الفرنسي.

وبدأ التحرك الأفريقي في نطاق منظمة الوحدة الأفريقية ازاء قضية جيبوتي في ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٦، حين رفضت لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في دار السلام فكرة إجراء انتخابات، أو استفتاء في الصومال الفرنسي، وطالبت بإجراء محادثات عاجلة بين فرنسا والوطنيين الأفريقيين لإعلان الاستقلال. وتقدمت الحكومة الصومالية بطلب رسمي لإدراج مشكلة جيبوتي في جدول أعمال مؤتمر القمة الأفريقي الثالث بأديس أبابا في نوفمبر سنة ١٩٦٦.

وهنا واجهت منظمة الوحدة الأفريقية موقفاً معقداً ازاء مشكلة جيبوتي: فمن ناحية، رأت منظمة الوحدة الأفريقية أنه تحقيقاً لأهم أهدافها

---

(١) المرجع السابق ص ٢٢٠.

(2) Somali Government, Ministry of Foreign Affairs, The Somali Peoples' Quest for Unity September 1965.

التي افشلت من أجلها ، يجب أن تعمل مافي وسعها على الإسراع بسبل الإقليم لاستقلاله من الإستعمار الفرنسي . ومن ناحية أخرى ، ايقنت منظمة الوحدة الافريقية أن انسحاب فرنسا الفوري من الإقليم سوف يؤدي إلى مصادمات لانهاء عواقبها بين الصومال واثيوبيا .

وانعقدت اجتماعات مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية في اكتوبر ونوفمبر عام ١٩٦٦ للتحضير لأعمال مؤتمر القمة الافريقي الثالث . وأثناء تلك الاجتماعات رفضت أغلبية الدول الافريقية اقتراحا من الحكومة الصومالية يدعو إلى اعلان استقلال جيبوتي واشراف الأمم المتحدة ، أو منظمة الوحدة الافريقية على الاستفتاء الذي يجري لهذا الغرض . كذلك لم يأخذ وزراء الخارجية الافريقيون بمشروع قدمته ساحل العاج نيابة عن مجموعة الدول الافريقية الناطقة باللغة الفرنسية ، والذي لم يخرج عن نطاق التبني التام لوجهة النظر الفرنسية في المسألة .

وفي النهاية اتخذ مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية (١) قرار توفيق المضمون أشار فيه إلى « قرار فرنسا بمنح شعب جيبوتي فرصة تقرير مصيره عن طريق استفتاء علني ، كما عبر القرار عن الرغبة الأكيدة للمنظمة في أن يتم التصويت في ذلك الاستفتاء على أسس من الحرية والديمقراطية والحيدة الكاملة » . كذلك دعا القرار فئات شعب الصومال الفرنسي إلى « الاتحاد الوطني فيما بينهم من أجل تقرير مصير البلاد » ، وفي ختام القرار ، أكد مجلس الوزراء تضامن منظمة الوحدة الافريقية مع مواطني الصومال من أجل تحقيق استقلال اقليمهم من الحكم الفرنسي .

ولقد تمثل في قرار مجلس وزراء الخارجية الأفريقيين ، المذكور ، جوهر القرار الذي اتخذته بصدد المشكلة ذاتها ، مؤتمر القمة الأفريقي الثالث المنعقد في أديس ابابا في الفترة ما بين ٥ و ٩ نوفمبر عام ١٩٦٦ . والملاحظ أن قرارى منظمة الوحدة الأفريقية بشأن مسألة جيبوتى ، لم يتضمن أى نداء إلى حكومتى الصومال واثيوبيا من أجل تسوية خلافاتها الإقليمية حول جيبوتى .

إلا ان تحرك منظمة الوحدة الأفريقية فى مشكلة جيبوتى كاد يتوقف عند هذا الحد . فعندما احتجت جمهورية الصومال فى اليوم النالى مباشرة للاستفتاء على تزييف السلطات الفرنسية ، لإجراءاته ، وتوجهت باحتجاجها إلى السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، ولم تجد فعالية منه تذكر ، أعلن سفير الصومال فى أديس ابابا أن منظمة الوحدة الأفريقية قد تهربت من مواجهة مسئولياتها فى مساعدة « ثوار جيبوتى الأحرار » (١) . كذلك أعلن حسن جولد سكرتير حزب الحركة الشعبية ، الذى يتزعم الاتجاه الوطنى المطالبة بالاستقلال ، أنه أرسل نداء إلى منظمة الوحدة الأفريقية طالبها فيه بإيفاد لجنة تحقيق للاطلاع على عمليات القمع والإرهاب التى تقوم بها السلطات الفرنسية ، ولكنه لم يتلق رداً على الإطلاق .

هذا وإن كان مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية قد عاد وطالب بإعادة الاستفتاء فى جيبوتى على أسس ديمقراطية سليمة (٢) .

أما نشاط أجهزة الأمم المتحدة فى محاولة تصفية الاستعمار الفرنسى

(1) Africa Report, April 1967.

(٢) قرار م / و / ١٤٤ / ١٠ ( ٢٠ - ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٨ ) .

خاصة بعد تفاقم الاوضاع في إقليم جيبوتي بعد زيارة دييجول في أغسطس سنة ١٩٦٦ ، فقد تركز في قرارين اثنين : اولهما في ديسمبر سنة ١٩٦٦ ، وثانيهما في ديسمبر سنة ١٩٦٧ . ففي ديسمبر سنة ١٩٦٦ ، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار يؤكد حق شعب الصومال الفرنسى فى تقرير مصيره ، وفى الإستقلال . ويدعو السلطات الحاكمة فى جيبوتي بالعمل على ضمان هذا الحق ، وبتهيئة الجو السياسى الملائم لإجراء استفتاء على أسس ديمقراطية سليمة تحت اشراف الأمم المتحدة ، كذلك دعا قرار الجمعية العامة الحكومة الفرنسية كل الترتيبات اللازمة ، بعد مشاورة سكرتير عام الأمم المتحدة . بشأن ايجاد جهاز يمثل الأمم المتحدة فى الإقليم فيما قبل وأثناء إجراء الاستفتاء ،<sup>(١)</sup> ودعا القرار إلى ضرورة منح جيبوتى استقلالها وفقاً لأحكام قرار ١٥١٤ بشأن منح الإستقلال للبلاد ، وللشعوب المستعمرة الصادر من الجمعية العامة فى ١٤ ديسمبر عام ١٩٦٠ .

وقام يوانات سكرتير عام الأمم المتحدة ، بتوجيه رسالة إلى الرئيس الفرنسى دييجول يطلب فيها موافقة الحكومة الفرنسية على وجود لجنة رقابة من الأمم المتحدة فى جيبوتى أثناء عملية الاستفتاء ، إلا أن فرنسا تجاهلت طلب الجمعية العامة ، ورسالة السكرتير العام ، تجاهلاً تاماً .

ثم عادت الجمعية العامة فى أواخر سنة ١٩٦٧ ، فأصدرت قراراً جديداً بشأن جيبوتى<sup>(٢)</sup> ، أشارت فى ديباجته إلى شكوك المجتمع الدولى فى سلامة اجراءات الإستفتاء الذى تم فى مارس سنة ١٩٦٣ بجيبوتى ، وتضمن القرار النقاط التالية :

(١) قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٢٨ ( الدورة ٢١ ) ، ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦ .

(٢) قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٦ ( الدورة ٢٢ ) ، ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ .

١ - التأكيد على حق سكان الصومال الفرنسى فى تقرير المصير والاستقلال ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤/١٥ .

٢ - الأسف لأن الدولة القائمة بالإدارة ( فرنسا ) لم تتعاون مع الأمم المتحدة فى تطبيق القرار ١٥١٤ المذكور ، ولم تنفذ قرار الجمعية العامة ٢٢٢٨/٢١ .

٣ - دعوة الدولة القائمة بالإدارة إلى تهيئة الأحوال السياسية اللازمة لتعجيل أعمال حق السكان فى تقرير المصير والاستقلال .

٤ -حث الدولة القائمة بالإدارة على التعاون التام مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ومع الأمم المتحدة فى تعجيل عملية انهاء الإستعمار فى الإقليم .

٥ - ابقاء مسألة الصومال الفرنسى مدرجة فى جدول أعمالها .

وأخيراً ، إن استمرار الوجود الفرنسى فى جيبوتى، انما يعتمد فى الوقت الحاضر على سياسة استعمارية مؤسسة على موازنة العناصر غير الصومالية ( العفاريين - الدناقـل ) على حساب الصوماليين المطالبين بالاستقلال . أى أن فرنسا تعمل وبصفة خاصة منذ عام ١٩٦٣ على قلب التوازن لصالح العفاريين . وبعد أن كان للصوماليين الغلبة فى النواحي السياسية والمجالس المحلية من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٦٣ أصبحت السيطرة السياسية فى الحكم الذاتى المحلى بالبلاد للعفاريين . كذلك قامت فرنسا بترحيل عدد كبير من الصوماليين من الصومال الفرنسى إلى جمهورية الصومال على أساس أنهم اقاموا فيه اقل من ٣ سنوات ، وذلك من أجل مواجهة القومية الصومالية .

وكما أدت مشكلة الحدود الصومالية إلى التقارب بين كينيا وأثيوبيا أدت أيضاً إلى التقريب بين فرنسا وأثيوبيا . فكلاهما يشتركان أيضاً فى

المهدف، وهو الرغبة في استمرار الأمر الواقع في منطقة القرن الأفريقي، فكما أن فرنسا ترغب في استمرار سيطرتها على منطقة الصومال الفرنسي ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة، ترى إثيوبيا أن صالحها القومي يقتضى استمرار استخدامها لميناء جيبوتي، وهو منفذها الرئيسى إلى البحر، وهذا الاستمرار يرتهن إلى حد كبير باستمرار الحكم الفرنسى.

## خاتمة

فى ختام هذا الفصل يتضح لنا أن الاستعمار الاستيطاني التقليدى، على الرغم من مرور عشر سنوات على مكافحة منظمة الوحدة الأفريقية له مازال قائماً بل ونامياً، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب تعرضنا لها فى هذا الفصل، ولكن السبب الأكبر الذى لم نتناوله بدراسة مفصلة فى هذا الكتاب هو الاستعمار الجديد<sup>(١)</sup>.

هذا الاستعمار الجديد الذى يعمل على نطاق دولى، ويقوم على تحالف مستتر بين جمهوريات جنوب أفريقيا وإسرائيل، ومصالح الدول الكبرى، وبعض الاحتكارات الرأسمالية الدولية، وهذا الاستعمار الجديد هو الذى يدعم الاستعمار الاستيطاني التقليدى، ويحميه بما يفرض عليه من نحو العزلة الدبلوماسية، أو المقاطعة الاقتصادية، أو الحركات الفدائية.

وخطورة هذا الاستعمار الجديد، ترجع إلى أن الدول النامية عامة،

---

(١) قد تعرضنا لظاهرة الاستعمار الجديد فى الصفحات من ١٥٣ إلى ١٦٢ من هذا الكتاب، وإن كانت هذه الدراسة مقصورة على عرض الفقه الأفريقي فى هذا الشأن، ولم نعرض له بالتفصيل الدقيق لأنه يدخل فى نطاق السياسة الدولية للدول الكبرى لا فى نطاق دراسة العلاقات الدولية الأفريقية.

والدول الأفريقية والعربية منها خاصة لم تتفق بعد على خطة واحدة يجب اتباعها لمواجهة هذا الاستعمار ، بل إنها مازالت منقسمة في ذلك مترددة بين مناصرين للحوار والتعايش السلمي معه ، وبين داعين إلى ضرورة الكفاح المسلح للقضاء على هذا الاستعمار .

ومنظمة الوحدة الأفريقية — على الرغم من مرور عشر سنوات على قيامها — لم تتفق على تحديد أبعاد هذا الاستعمار ، ولم تتفق كذلك على أسلوب موحد في كفاحه ، ولم تقدم حتى الآن أيديولوجية منبثقة من المجتمع الأفريقي لتعزيز هذا الكفاح سياسيا .

وسنتناول في الفصل التالي - وهو الأخير من هذا الكتاب - توضيح المحاولات التي بذلتها منظمة الوحدة الأفريقية لمواجهة الاستعمار الجديد في الميدان الاقتصادي .

## الفصل السابع

### المنظمة والتعاون الاقتصادى

كان من المستحسن أن يشمل هذا الفصل جميع ضروب التعاون التى قامت بين الدول الأفريقية فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية ، وكان ذلك يقتضى منا أن نتحدث عن التعاون الإقتصادى والاجتماعى والثقافى والعلمى والصحى . ولو أننا اتبعنا ذلك لخرجنا - إلى حد كبير - عن المنهج الذى وضعناه للكتاب ، وهو التركيز على العلاقات الدولية السياسية الأفريقية . ولكن هذا التركيز لا يمكن أن يجعلنا نطرح كليا أى كلام عن التعاون الإقتصادى بين الدول الأفريقية لأنه الركن المادى فى التعاون السياسى ، ولأن أهم مشكلة تواجه مستقبل القارة هى قضية التخلف التى لها عناصر اقتصادية رئيسية .

وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، يدور الأول منها حول المجهودات الأولى التى بذلت لتنشيط التعاون الإقتصادى بين الدول الأفريقية ، ويدور المبحث الثانى حول دراسة قرارات مؤتمر أيدجان التى تتضمن أول محاولة جادة لوضع تخطيط شامل للتعاون الإقتصادى فى الحقبة القادمة ، أما المبحث الثالث فيدور حول موقف مؤتمر القمة الأفريقى العاشر من قضية التعاون الإقتصادى ، وقدما تقييما موضوعيا له جعلناه ختاماً لهذا الكتاب .

وثمة ملاحظة أخيرة ، هي أن كوننا لم نعالج التعاون العلمى<sup>(١)</sup> ، أو التعاون الثقافى ، أو التعاون الاجتماعى ، أو التعاون الصحى ، فإن ذلك لا يعنى أن منظمة الوحدة الأفريقية لاتعنى بتلك الميادين ، أو لم تحقق بعض الإنجازات فيها ، ولكن يعنى أن صور هذا التعاون تخرج عن نطاق الدراسة المقررة لهذا الكتاب .

(١) على سبيل المثال فإن اللجنة التعليمية والعلمية والثقافية والصحية التى انشئت عام ١٩٦٨ بعد ادماج ثلاث لجان متخصصة تنهض بكل المسائل التى نهى الأعضاء ، فى مجالات التعليم ، والعلوم ، والتكنولوجيا والبحث والتطوير ، والصحة والتغذية ، والموارد الطبيعية ، والثقافية ، من أجل التنمية القومية ، كما تعمل على تنشيط التدريب وتبادل الأفراد والمعلومات ، وصياغة السياسات العلمية المناسبة ، واتخاذ الخطوات التنفيذية بالنسبة للبرامج المشتركة ، والاستخدام الأمثل لنتائج البحوث بما يخدم التطور الاقتصادى والاجتماعى . وهى فى سبيل ذلك تنشئ أجهزتها الاستشارية والتنفيذية ، وتعد الخطط والبرامج العلمية والتكنولوجية ، وتنظم مختلف الاجتماعات والندوات والمؤتمرات ، وتعمل على إنشاء معاهد البحوث والتدريب ومراكز المعلومات وتعاون مع مختلف الهيئات والمؤسسات الدولية بما يحقق المصالح المشتركة . وينبثق عن اللجنة المجلس العلمى لأفريقيا الذى يعمل كمشاور لها فى جميع الموضوعات العلمية والتكنولوجية ، وفقا لتوجيهاتها ، وبالتشاور مع أجهزة البحث القومية فى الدول الأعضاء . وعقد المجلس أربعة اجتماعات ، فى لاجوس ١٩٦٥ وأديس أبابا ١٩٦٧ ، والقاهرة ١٩٧٠ ، وأباجان ١٩٧٢ .

ويعاون اللجنة فى مجال العلوم والتكنولوجيا ، لجان فرعية أو مجموعات عمل شكلتها فى أهم الموضوعات التى تتصدى لها ، أهمها العشرة التالية : ١ — المجلس العلمى الدولى لمرض النوم . ٢ — اللجنة الأفريقية للزراعة والميكنة الزراعية . ٣ — اللجنة الأفريقية لعلوم الأرض . ٤ — اللجنة الأفريقية للأحاث والمساحة . ٥ — اللجنة الأفريقية لحفظ واستخدام وتنمية الطبيعة والموارد الطبيعية . ٦ — جماعة العلماء لعلوم وتكنولوجيا الأغذية . ٧ — جماعة العلماء لعلوم البحار والمصايد . ٨ — جماعة العلماء للعلوم الطبية والصيدلية (النباتات الطبية الأفريقية) . ٩ — جماعة العلماء للعلوم البيولوجية . ١٠ — جماعة العلماء للعلوم والتكنولوجيا . إضافة إلى لجنة الأغذية والتغذية بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية ومنظمة الصحة العالمية . كذلك يتبع اللجنة ثلاثة مكاتب فنية هى : (١) المكتب الأفريقى لعلوم التربة . (٢) المكتب الأفريقى للموارد الحيوانية . (٣) المجلس الأفريقى لوقاية النباتات .

اقرأ مقال الأستاذ عادل أحمد ثابت فى رسالة افريقيا — العدد الخامس مايو ١٩٧٣ تحت عنوان « التعاون العلمى فى افريقيا » .

## المبحث الأول

### المجهودات الأولى في سبيل تنشيط التعاون الإقتصادي

لاستطيع أن نقول أن الدول الأفريقية لم تدرك مدى ما للتعاون الإقتصادي من أهمية ، ولا ما للتنمية الإقتصادية من هذه الأهمية ، ولكنها أدركت تلك الأهمية فجعلتهما في مقدمة اهتماماتها ، وسجلت ذلك في الفقرة الثالثة من ديباجة ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية بقولها : « وتقديرأ لمسؤولياتنا ازاء توجيه الموارد الطبيعية والطاقات البشرية لقارتنا في سبيل تقدم شعوبنا التام في مجالات النشاط الإنساني . . . اتفقنا على الميثاق التالي . . . »

ثم جاءت المادة الثانية من الميثاق تؤكد ذلك فتقول : « تنحصر أهداف المنظمة فيما يلي :

( ١ ) تنسيق وتعزيز تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا . . . وتحقيقا لهذه الأعداف يندسق أعضاء المنظمة سياساتهم العامة ، ويعملون على التوفيق بينها خاصة في الميادين التالية : . . . ب — التعاون الإقتصادي بما في ذلك النقل والمواصلات . »

وإذا كان ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية قد اهتم بالتعاون الإقتصادي وجعله ركنا من أركان الحركة الوجدونية الأفريقية ، فإنه لم ينشئ أية هيئة دائمة تتولى الإشراف على هذا التعاون ، وتقوم بالعمل على تنشيطه كما فعل ميثاق الأمم المتحدة عندما أنشأ المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، أو كما فعلت جامعة الدول العربية إذا أنشأت عام ١٩٥٠ المجلس الإقتصادي ،

ولكن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية أنشأ عدة لجان متخصصة في مقدمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية .

وقد وضع رؤساء الدول والحكومات منذ أول اجتماع لهم في اديس أبابا في مايو سنة ١٩٦٣ ، برنامجا خاصا يرسم الخطوط العريضة للتعاون الإقتصادي بين الدول الأفريقية<sup>(١)</sup>، كما قرر أن تنشأ فوراً لجنة اقتصادية مؤقتة تقوم عن طريق التعاون مع الحكومات الأفريقية ، والتعاون مع اللجنة الاقتصادية الأفريقية التابعة للأمم المتحدة لدراسة هذا البرنامج حتى تبدأ عملها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الدائمة .

ولما لم تجتمع تلك اللجنة التمهيدية المؤقتة رغم ما ظهر من حماس رؤساء الدول والحكومات الأفريقية ، واستعجالهم دراسة القضايا الأفريقية فوراً . . . عندئذ بدأ أول مظهر من مظاهر أزمة التعاون الإقتصادي الأفريقي ، ولكن الحال تحسن بعض الشيء عندما اجتمعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الدائمة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في مدينة نيامى عاصمة النيجر فيما بين ٩ ، ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٣ ، وأصدرت عدة قرارات منها :

— قرار بدراسة بعض الموضوعات التي وضعها المؤتمر التأسيسي لرؤساء الدول والحكومات في البرنامج الإقتصادي سالف الذكر .

---

(١) أهم ما جاء في هذا البرنامج : ١ - انشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأفريقية  
٢ - انشاء تهيئة خارجية مشتركة لحماية الصناعات الأفريقية الناشئة . ٣ - انشاء صندوق لتثبيت أسعار المواد الخام . ٤ - تنمية التجارة بين الدول الأفريقية . ٥ - تنسيق وسائل المواصلات  
٦ - انشاء اتحاد افريقي للمدفوعات والمقاصة . ٧ - تحرير النقد الوطني من جميع الارتباطات الخارجية . ٨ - التنسيق بين الخطوط الوطنية العالية والمستقبلية .

— ضرورة التعاون بين اللجنة الاقتصادية التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية الأفريقية التابعة للأمم المتحدة .

— تقسيم العمل بين اللجنتين ، فالأولى التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية تكون متخصصة في وضع السياسة الاقتصادية وتنفيذها ، والثانية التابعة للأمم المتحدة تختص بدراسة المشروعات وتقديم المشورات ، وإن كانت تلك التوصية الأخيرة لم تلغ المنافسة الحادة التي ظهرت بين اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بهيئاتها المختلفة .

وقد اجتمعت اللجنة الاقتصادية التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية مرة ثانية في القاهرة بين ١٥ ، ١٩ يناير سنة ١٩٦٥ ، وبحث في دورتها الثانية هذه قرارات مؤتمر التجارة والتنمية الذي انعقد بجنيف ، وكان من ثمراته إنشاء منظمة الاونكتاد ، وأصدرت عدة قرارات ، إلا أن تلك الدورة كانت آخر دورة عقدتها اللجنة الاقتصادية التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، ولم يقدر لها أن تنعقد بعد ذلك حتى اليوم رغم ما بذلته الامانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية من جهود لعقدها ، ورغم حثها للدول الأفريقية على الاهتمام بأعمال تلك اللجنة التي هي الجهاز الفني الوحيد المكلف بالإشراف على التعاون الاقتصادي الأفريقي .

وفي تقرير للأمين العام الإداري بمنظمة الوحدة الأفريقية وهو خاص بنشاط المنظمة فيما بين فبراير وأغسطس سنة ١٩٦٧ نجد إشارة صريحة إلى تلك الأزمة الحادة التي تمر بها الحركة الوحدوية الأفريقية في ميدان التعاون الاقتصادي الأفريقي . وقد جاء في هذا التقرير : . . . لا يمكننا إلا أن نأسف للعقبات المتنوعة التي أدت إلى تأجيل تلك الدورة للجنة الاقتصادية والاجتماعية ، عشرة أيام قبل التاريخ المحدد للاجتماع ، وعلى

الرغم من برقيات متعددة ، وخطابات للتذكير لم يرد إلا عدد قليل جداً من الدول الأعضاء في المنظمة على اقتراحات الامانة العامة ، وعدد أقل من الدول وافقت على انعقاد اللجنة<sup>(١)</sup> .

أمام هذه الازمة لم تجد الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية إلا أسلوباً جديداً يستهدف نقل مسئولية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية، إلى مجلس وزراء تلك المنظمة، وتكليفه الإشراف على التعاون الاقتصادي الافريقي . وإبتداء من دورة كينشاسا ( سبتمبر سنة ١٩٦٧ ) نرى أن مجلس الوزراء بدأ يهتم بالجانب الاقتصادي للتعاون الافريقي .

إلا أن هذا الأسلوب الجديد يشوبه عيبان كبيران :

أولهما : أنه ليس من السهل على مجلس الوزراء ، وهو قبل كل شيء جهاز سياسي ، أن يبحث التفاصيل الفنية للمسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي ، لاسيما وأن مجلس الوزراء جعل — كما رأينا من قبل — كل اهتماماته منصبه على المسائل السياسية الدولية، مثل تسوية المنازعات التي تقع بين الدول الاعضاء في المنظمة ، وقضايا التحرير ، وتصفية الإستعمار .

ثانيهما : أن نقل اختصاص اللجنة الاقتصادية والاجتماعية إلى مجلس الوزراء ، يؤدي إلى نقل مهمة اعداد مشروعات التعاون الاقتصادي من أيدي خبراء الدول الأعضاء الذين عينتهم دولهم للاشتراك في أعمال اللجنة الاقتصادية إلى خبراء الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية ، وهؤلاء على قلتهم ليسوا جميعاً على درجة عالية من الكفاية للنهوض بمهمة الإشراف على التعاون الاقتصادي الافريقي .

---

(١) انظر التقرير في الوثيقة .

وأمام هذا الوضع فكر المشرفون على أمور الحركة الوندوية  
الافريقية فى حلين :

الحل الأول، وهو اصلاح أو تطوير الالجهزة المكلفة بالإشراف على  
التعاون الالقتصادى، الحل الثانى، وهو الاللتجاء إلى الالجهزة التى انشأتها  
الامم المتحدة لىكلوا إليها أمر التعاون الالقتصادى الالافريقى .

أما الحل الأول فلم يؤد إلى أى نتيجة ، فقد قررت منظمة الوحدة  
الافريقية إنشاء لجنة من عشرة خبراء للبحث فى قضية اللجان المتخصصة  
( ومنها اللجنة الالقتصادية التى لم تنعقد بعد ، وقد اجتمعت لجنة الخبراء  
هذه بأديس أبابا فيما بين ٦ ، ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٥ . واقترحت تخفيض  
عدد اللجان المتخصصة بادلماج بعضها فى البعض الآخر ، ونتيجة لهذا  
النظام الجديد أنشأت - على الورق - لجنة جديدة هى اللجنة الالقتصادية  
والاجتماعية والنقل والمواصلات .

كان من المفروض أن تنعقد تلك اللجنة الجديدة مرة كل سنتين ،  
وقد وافق على ذلك مؤتمر القمة فى دورة أديس أبابا سنة ١٩٦٦ بموجب  
القرار ٣٥ - ٣ ، إلا أن اللجنة الجديدة لم تنعقد كما لم تنعقد سابقتها ،  
مؤكددة بذلك خطورة أزمة التعاون الالقتصادى الالافريقى .

أما الحل الثانى فهو أن يسند العمل الالوحدوى الالافريقى إلى الالجهزة  
التى أقامتها الامم المتحدة للعمل فى القارة الالافريقية ، وفى مقدمة تلك  
الالجهزة اللجنة الالقتصادية الالافريقية التابعة للجلس الالقتصادى  
والاجتماعى أحد الهيئات العاملة فى الامم المتحدة<sup>(١)</sup>.

---

(١) انشأت الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لافريقيا فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٨ ومقرها  
مدينة اديس أبابا وهدفها كهدف سواها من اللجان الاقتصادية الالاقليمية الأخرى وهو العمل على  
تنشيط التعاون الالقتصادى والاجتماعى بين دول القارة الالافريقية عن طريق الدراسات وإعداد  
المشروعات وتقديم المشورات الفنية للدول الالافريقية متى طلبت شيئاً من ذلك. وكانت هذه =

وفي بداية الأمر وقعت عدة احتكاكات بين اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لأنهما يعملان في ميدان واحد، فكيف يتم الفصل بين اختصاصات كل منهما؟ ولا تعتبر منظمة الوحدة الأفريقية التي من هيئاتها العاملة مجلس رؤساء الدول والحكومات الأفريقية ذات مركز أعلى من مركز اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة التي هي لجنة خبراء، ولكن من ناحية أخرى: ألا تعلو الأمم المتحدة باعتبارها منظمة عالمية على منظمة الوحدة الأفريقية باعتبارها منظمة إقليمية؟

تلك بعض الحجج التي تبادلتها الهيئتان في الجدل الذي دار بينهما إلى أن تم إبرام اتفاقية دولية بينهما في نوفمبر سنة ١٩٦٥، فضمنت تنظيم التعاون بين الهيئتين<sup>(١)</sup>، هذا التعاون الذي أدى في نهاية المطاف إلى أن اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة تتحمل وحدها عبء تنشيط التعاون الأفريقي، وإن كان التعاون في ظاهره عملاً مشتركاً بين الهيئتين.

وبعد، كيف نفسر انفراد اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة بتنشيط التعاون الإقتصادي، وإخفاق منظمة الوحدة الأفريقية في ذلك مع أن الاعضاء في كلتا الهيئتين من الدول الأفريقية نفسها.

الحق أن ذلك يرجع إلى عدة أسباب منها:

أولاً — الفرق في القدرة المالية لكل من الهيئتين، فوازنة منظمة الوحدة الأفريقية لا تتجاوز مليونين من الدولارات سنوياً للاتفاق على

---

== اللجنة عند انشائها مؤلفة من الدول الأفريقية التي كانت حينذاك مستقلة، ثم من بعض الدول الأوروبية التي كان لها مستعمرات في أفريقيا. وابتداءً من دورة طنجة سنة ١٩٦٠ أخذ نفوذ الدول الأفريقية يزداد في اللجنة الأفريقية مما ترتب عليه فصل البرتغال وجنوب أفريقيا من عضويتها، وعندما زاد نشاط تلك اللجنة اتبعت أسلوباً لامركزياً في عملها، فأنشأت مكاتب إقليمية غطت على نشاط منظمة الوحدة الأفريقية في مجال التعاون الإقتصادي القاري.

(١) انظر نص الاتفاق في الوثيقة Document A[016291 December 1965

جميع نشاطاتها، ولكن موازنة اللجنة الاقتصادية الأفريقية التابعة للأمم المتحدة تصل إلى أربعة ملايين دولار للنشاطات الاقتصادية وحدها.

ثانياً — الخبراء الذين يعملون في اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة أكفاً من الذين يعملون في منظمة الوحدة الأفريقية، ويرجع ذلك إلى اعتبارات متعددة، منها أن المرتبات المرصودة لهؤلاء الخبراء أقل من المرتبات التي تقدمها الأمم المتحدة، ومنها أن العمل في الأمم المتحدة يستهوى الخبراء أكثر مما تستهويهم منظمة الوحدة الأفريقية.

ويمكن أن نقدم مثلاً من الأمثلة المتعددة نوضح به أن اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة هي التي تتحمل العبء الأكبر في تنشيط التعاون الاقتصادي الأفريقي :

في سبتمبر سنة ١٩٦٨ ( في دورة الجزائر ) قرر مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية أن يولي اهتماماً خاصاً للمعونة الفنية الأفريقية ، بمعنى أن الدول الأفريقية تلجأ إلى الخبراء الأفريقيين كلما مست الحاجة إلى خبرة أجنبية بدلاً من اللجوء إلى الخبراء غير الأفريقيين ، وذلك بغية تشجيع التعاون الاقتصادي الأفريقي<sup>(١)</sup> وإذا بمنظمة الوحدة تكشف أن اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة قد فكرت في ذلك من قبل ، وأعدت الكشوف والبيانات التي تتضمن أسماء جميع الخبراء الأفريقيين ، فلا داعي لأن تقوم الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية بهذا العمل نفسه ، فيوصي مجلس وزراء المنظمة بموجب القرار ١٩٥ - ١٣ بأن تتعاون الأمانة العامة للمنظمة مع اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة لإتمام هذا المشروع ، وإن كان هذا يعني في حقيقة الأمر نقل

---

(١) انظر القرار م/و/١٦٤ .

المشروع من منظمة الوحدة الافريقية إلى اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة .

وهذا لايعنى أن منظمة الوحدة الافريقية راضية بهذا الوضع ، ولكنها مازالت ترى أنها المسئول الأول عن حركة التعاون الإقتصادى الافريقى على المستوى القارى، وأنها مازالت تأمل أن تسمح لها الظروف مستقبلا أن تقوم بأداء هذه المهمة . وقد أصدر مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية قراراً هاماً فى أغسطس سنة ١٩٧٠ يتضمن برنامجاً كاملاً للتعاون الإقتصادى والاجتماعى جعل عنوانه «مسئوليات منظمة الوحدة الافريقية ، ودورها فى الميدان الإقتصادى والاجتماعى»<sup>(١)</sup>.

وهذا البرنامج يستحق منا أن نتأمله لانه — من الناحية النظرية على الأقل — يضع الخطوط العريضة للتعاون المنشود ، آخذاً فى الاعتبار الامكانيات الحالية لهذا التعاون . وقد وضع هذا البرنامج المبادئ الخمسة التالية :

١ — أن الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية تؤكد مرة أخرى عزمها على تنسيق وتنظيم التعاون الإقتصادى بينها داخل إطار المنظمة القارية ، وداخل إطار برامج التنمية الاقليمية والوطنية . وهذا يعنى أنه يطلب من كل دولة أفريقية أن تضع أمامها حين تضع خططها للتنمية الاقتصادية الوطنية احتمالات التعاون على المستوى القارى .

٢ — منظمة الوحدة الافريقية تعترف بأهمية المساعدات الاجنبية ، وتقدر قيمة الاسهام الأجنبى، سواء منها ما يأتى من قبل الدول الاجنبية

---

(١) انظر القرار م/و/ ٢١٩ — ١٥ ملحق رقم ١

أو من قبل المنظمات الدولية . وهذا المبدأ ليس جديداً ، فقد سبق أن سجلته هذه المنظمة في أكثر من مناسبة ، كما رفضت النظريات التي تدور حول مقاطعة المساعدات الأجنبية بحجة أنها إحدى صور الإستعمار الجديد .

٣ - تشجيع التعاون الإقليمي إلى جانب التعاون القارى على أساس أن كلا منهما مكمل الآخر ، وكانت الروح السائدة في مؤتمر أديس أبابا في مايو سنة ١٩٦٣ عدم الارتياح للإقليمية الأفريقية ، سواء في شكلها الإقتصادي أو السياسي ، ولكن سرعان ما تبين أنها خطوة ضرورية نحو تحقيق القارية الأفريقية ، ولا شك أن دراسات اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة كان لها نصيب في توضيح هذا المفهوم . وقد اضافت قرارات منظمة الوحدة الأفريقية تكملة لهذا المفهوم حين حثت على ضرورة التداخل والترابط بين جميع المنظمات الإقليمية الأفريقية، وبينها وبين منظمة الوحدة الأفريقية<sup>(١)</sup> .

٤ - تشجيع التنمية الصناعية في أفريقيا عن طريق إقامة مشروعات اقتصادية تشترك فيها أكثر من دولة ، ويستفيد منها مجموعة من الدول .

٥ - تنظيم المعونة الدولية على أساس أفريقي خالص ، وقد سبق أن أشرنا إلى هذا ، ويقصد به الاستعانة بالخبراء الأفريقيين بدلا من الاستعانة بالخبراء الأجانب .

(١) انظر على سبيل المثال قرار مجلس الوزراء م/و / ١٢٥ / ٩ ، م/و / ١٣٣ / ٩ .

تلك هي المبادئ الخمسة التي وضعت ، أما الهيئات التي تتولى تنفيذ تلك الخطط العامة فهي :

١ - اللجنة الاقتصادية ، والاجتماعية ، والنقل والمواصلات .  
وهي اللجنة التي سبق أن أشرنا إليها . ولكن على الرغم من قرار إنشائها فإنها لم تعمل حتى اليوم .

٢ - تقوية وتدعيم الإدارة الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية .

٣ - في كل دورة من دورات مجلس الوزراء ، وفي كل مؤتمر من مؤتمرات القمة يجب أن يدرج في جدول الأعمال بند خاص لدراسة مشاكل تطورات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة .

٤ - تكلف الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية بوضع نظام اتصال مع الأمانة العامة للجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة ، والأمانة العامة لمختلف المنظمات الإقليمية الأفريقية ، كما يطلب عقد اجتماعات مشتركة بين ممثلي تلك الهيئات المختلفة لتنسيق تجاربهم الاقتصادية .

٥ - يطلب من الدول الأفريقية أن يكون لها مكاتب اتصال خاصة تكلف بالاتصال مع الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، والأمانة العامة للجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة .

٦ - يتطلب من الدول الأفريقية الأعضاء في المنظمات العالمية ذات النشاط الاقتصادي والاجتماعي أن تكون فيما بينها مجموعات أفريقية للدفاع عن وجهة نظر أفريقيا ، كما يتطلب من الدول الأفريقية التي ليس لها امكانيات ممارسة تمثيلها في بعض الهيئات المحدودة ، واللجان

الفنية لتلك المنظمات ، أن تكلف الدول الافريقية التي لها هذه الامكانيات أن تدافع عن مصالحها .

هذا موجز للبرنامج الجديد الذى وضعته منظمة الوحدة الافريقية لتنشيط التعاون الاقتصادى ، ومحاولة منها لجعل هذا التعاون داخل اطار افريقى بعيداً عن تدخل الدول الاجنبية والمنظمات الاجنبية فى القارة الافريقية .

## مؤتمر أبيدجان للتجارة والتنمية الاقتصادية

هذا المؤتمر قد انعقد فيما بين ٩ و ١٣ مايو سنة ١٩٧٢ ، ويعتبر حدثاً هاماً فى تاريخ التعاون بين الدول الافريقية ، لأنه إذا كان بمثابة تقييم للعمل المشترك الافريقى فى الميدان الاقتصادى فى السنوات العشر التى انقضت ، فإنه أيضاً يمثل بداية لانطلاقة جديدة لهذا العمل فى السنوات المقبلة ، وهذا على الرغم من أنه لم يسفر إلا عن مجرد وضع مبادئ عامة جديدة ، ولم يقدم أى حل تطبيقى للمشكلات الاقتصادية التى تعاني منها القارة .

### الاعداد للمؤتمر :

عندما انعقد مؤتمر القمة التاسع فى الرباط ، قرر عقد اجتماع على مستوى وزراء الدول الافريقية لبحث مشكلات التجارة والتنمية والنقد ، لأن نتائج مؤتمر الاونكتات الثالث<sup>(١)</sup> خيبت الآمال الافريقية ، بل لم يكن على مستوى القدرات السابقة التى تبنتها مؤتمرات الكونكتات الاولى ، ولأن حكومات الدول المتقدمة رفضت فى مؤتمر الاونكتات الثالث أكثر من نصف القرارات التى أصدرها المؤتمر ، وهذا مما يشير إلى أن الاونكتات ان يستطيع مستقبلاً أن يقوم بالدور الذى من أجله قد أقيم .

(١) أنظر تقرير عمود عوف الاونكتات الثالث - مجلة السياسة الدولية - عدد اكتوبر

تلك هي بعض العوامل التي دعت منظمة الوحدة الافريقية إلى المطالبة بعقد مؤتمر وزاري أفريقي للتجارة والتنمية لدراسة التدابير الواجب اتخاذها لتعزيز الجبهة الافريقية الموحدة .

واجتمع محافظو بنك التنمية الافريقي بالجزائر في يولية سنة ١٩٧٢ بمناسبة الاجتماع السنوي الثامن ، وبحثوا المشاكل النقدية التي تواجهها أفريقيا . كما اجتمع الخبراء الاقتصاديون التابعون لمنظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية الافريقية التابعة للأمم المتحدة في سبتمبر سنة ١٩٧٢ بمدينة جنيف ، ثم اجتمع مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا في اكرافيا بين ١٦ و ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٣<sup>(١)</sup> . وكانت تلك الاجتماعات المختلفة خطوات في سبيل الإعداد لمؤتمر ابيدجان .

### تشكيل المؤتمر:

شاركت في هذا المؤتمر أربعون دولة أفريقية من أعضاء منظمة الوحدة الافريقية ، يمثلها أربعون وزيرا افريقيا ، فضلا عن ممثلي مختلف المنظمات الحكومية الافريقية ، والمديرين الافارقة في صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير . وبدأ المؤتمر بأن ألقى رئيس جمهورية ساحل العاج خطابا ، ثم ألقى كل من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة ،

(١) تبنى مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القرار E/CN/14/2420/Rev. الذي يدعو بصفة خاصة الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية ورئيس بنك التنمية الافريقي ، ورئيس رابطة البنوك المركزية الافريقية إلى اتخاذ كل الإجراءات لعقد المؤتمر الوزاري المزمع إقامته حتى يتقدم هذا المؤتمر بنتائج أعماله إلى مؤتمر القمة العاشر الذي سينعقد في اديس ابابا في ٢٥ مايو سنة ١٩٧٣ .

ورئيس البنك الافريقي للتنمية كلمات . وبعد انتخاب أعضاء مكتب المؤتمر ( الرئيس — وأربعة نواب رئيس — ومقرر عام ) وتكوين لجان متخصصة مختلفة منها لجنة صياغة ، قرر المؤتمر مجموعة توصيات .

### توصيات المؤتمر :

وتدور توصيات المؤتمر<sup>(١)</sup> حول الموضوعات الخمسة الآتية :

١ - المفاوضات التجارية متعددة الاطراف ضمن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية ( الجات ) .

٢ - العلاقات بين أفريقيا والمجموعة الاقتصادية الاوربية .

٣ - المساعدات الاجنبية وتمويل عملية التنمية .

٤ - إصلاح جهاز النقد الدولي ، والمشاكل النقدية الافريقية .

٥ - التعاون بين الدول الافريقية في كافة المجالات .

وستتناول كلا من هذه الموضوعات بدراسة منفصلة .

أولا - المفاوضات التجارية متعددة الاطراف والجات :

استعرض المؤتمر هذا الموضوع الهام بادیء ذی بدء ، لأن الدول الافريقية هي الضحية الاولى للجات ، ووضع عدة مبادئ عامة في هذا الموضوع :

---

(١) انظر تقرير الأمين العام الإداري عن مؤتمر التجارة والتنمية والتقدم الذي انعقد في

١ - يجب أن تكون تلك المفاوضات على أساس اتفاقية نموذجية للمنتجات تستعمل كمرشد في عقد الاتفاقيات الخاصة بالمنتجات الأخرى كلا على حدة . ويجب أيضاً أن تتضمن هذه الاتفاقيات الخاصة بالمنتجات الأخرى السماح بتنويع وتوسيع نطاق التجارة وفقاً لاحتياجات التنمية في الدول الأفريقية .

٢ - ترى الدول الأفريقية أن اشتراكها في المفاوضات التجارية متعددة الاطراف يجب أن يخضع للبادئ التالية :

- يجب ألا تكون لها آثار ضارة بالاقتصاد الأفريقي .
- يجب أن تؤدي إلى زيادة المشاركة الأفريقية في التجارة الدولية .
- يجب أن تؤدي إلى استقرار الأسعار عند مستويات عادلة ومجزية .
- يجب أن توجد حلول لوقف التدهور المستمر في ظروف التجارة عن طريق اتباع سياسة مناسبة المنتجات ذات الأهمية للدول الأفريقية .
- الامتيازات التي تمنحها الدول المتقدمة لبعضها يجب أن تقدم تلقائياً وفوراً إلى جميع الدول الأفريقية النامية .
- يجب إعطاء الأولوية المطلقة لإزالة وتخطيم جميع العقبات الرئيسية الموجودة في أسواق الدول المتقدمة والواقفة في وجه المنتجات التي تصدرها الدول الأفريقية النامية، وذلك قبل حلول سنة ١٩٧٥ .
- يجب عقد اتفاقات بالنسبة لكل سلعة على حدة ، وخاصة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية ( القطن - الفواكه والخضر - الحبوب - الخشب . . . الخ ) والمعادن ( خام الحديد - الفوسفات - النحاس - منتجات البترول . . . الخ ) والسلع المصنعة وشبه المصنعة ( المنسوجات -

الملابس — المصنوعات الخشبية — الجلود . . . الخ) والصناعات الغذائية .

— يجب على الدول المتقدمة أن تخصص نسبة محدودة من استهلاكها لمنتجات الدول الأفريقية عندما تستطيع منتجات الدول الأفريقية منافسة ما تنتجه هذه الدول المتقدمة .

تلك هي أهم المبادئ العامة التي وضعها مؤتمر ايدجان للمفاوضات متعددة الاطراف في إطار الجات . وترى أن تلك المبادئ لم تتضمن جديداً ، ولكنها مبادئ سبق أن تقدمت بها الدول النامية في مناسبات مختلفة .

### ثانياً — علاقات افريقيا بالمجموعة الاقتصادية الاوربية :

لا شك أن علاقة الدول الافريقية بالمجموعة الاقتصادية الاوربية من الموضوعات ذات الشأن في التأثير على مستقبل القارة الافريقية ، لأن أغلبية الدول الافريقية كانت مرتبطة خلال عهد الاستعمار ، بالدول الاوربية فرادى ، وحين تكتلت هذه الدول في ظل السوق الاوربية المشتركة ، وبخاصة بعد انضمام بريطانيا إلى هذه السوق تحولت التبعية الفردية إلى رابطة اقتصادية جماعية جديدة تستطيع أفريقيا ، في ظلها ، أن تستفيد دون مساس باستقلالها ، وذلك إذا استطاعت أن تنظم علاقاتها بالسوق على قدم المساواة .

ونلاحظ مبدئياً أن المؤتمر تمسحياً مع مبدأ قبول المساعدات الاجنبية والارتباطات الاقتصادية لم يرفض مبدأ الترابط مع المجموعة الاقتصادية الاوربية ، ولم يعتبر هذا الترابط ضرباً من ضروب الإستعمار الجديد كما كان شائعاً في بداية الستينات عندما كانت تنظر أفريقيا إلى السوق المشتركة ، على أنها تكتل إحتكاري واستعماري يهدد استقلال أفريقيا .

وإذا كان مؤتمر ايدجان قد وافق على الارتباط بالسوق الاوربية المشتركة وشجع هذا الترابط فإنه وضع مبادئ عامة لتنظيمه . ومن هذه المبادئ :

١ - يجب أن يكون الهدف الاساسى من الارتباط بالمجموعة الاقتصادية الاوربية، هو تمكين الدول الافريقية من تنويع اقتصادياتها، وتوسيع نطاق صادراتها ، وزيادة دخلها من التصدير إلى أقصى حد ، وتوسيع نطاق دعائها الاقتصادية والاجتماعية ، وتشجيع التعاون والتكامل الاقتصادى فيما بينها .

٢ - يجب على الدول الافريقية أن تضع خطة مشتركة يمكن أن تكون بمثابة أساس للتفاوض بشأن إقامة علاقات جديدة مع المجموعة الاقتصادية الاوربية بحيث تتضمن عدداً من المبادئ . تتبع لجميع الدول الافريقية أن تتفق عليها . ومن أهم تلك المبادئ . عدم التفرقة بين الدول الافريقية التى سبق أن ارتبطت بالسوق والدول الافريقية التى لم ترتبط بها<sup>(١)</sup> .

٣ - يجب إعادة النظر فى الأحكام الخاصة بحركة المدفوعات ورأس المال ، بحيث نأخذ فى الاعتبار هدف الاستقلال المالى فى الدول الافريقية ، والحاجة إلى التعاون المالى بين الدول الافريقية وبعضها .

٤ - يجب عدم ربط المعونات المالية أو الفنية التى تقدمها المجموعة الاقتصادية الاوربية بأى شكل من الاشكال بالعلاقات معها .

٥ - يجب ضمان حرية دخول أسواق المجموعة بالنسبة لكافة المنتجات الافريقية بما فيها من المنتجات الزراعية المصنعة وغير المصنعة ،

(١) من هذه المبادئ أيضاً مبدأ عدم المعاملة بالمثل والامتيازات التجارية والتعريفات التى تمنحها المجموعة الاقتصادية الاوربية ، وإعادة النظر فى القواعد الخاصة بالمنشأ لتسهيل التكامل الصناعى للدول الافريقية .

سواء كانت تخضع أولاً تخضع للسياسة الزراعية للمجموعة الاقتصادية الأوربية .

٦ — يجب ضمان أسعار مستقرة وعادلة ومجزية للسلع الرئيسية للدول الأفريقية في أسواق المجموعة الاقتصادية الأوربية حتى يتاح لها زيادة دخلها من الصادرات .

٧ — يجب ألا يكون لآى شكل من أشكال الاتفاقات مع المجموعة أى أثر ضار بأى حال من الأحوال بالتعاون القارى أو الإقليمى الأفريقى .

تلك المبادئ العامة لاشك أنها ستساعد على تكوين الجبهة الأفريقية فى المفاوضات التى ستجرى بين أفريقيا والسوق الأوربية المشتركة .

### ثالثاً — المساعدات الاجنبية وتمويل عملية التنمية :

وضع المؤتمر قواعد أساسية تتعلق بقضية المساعدات الاجنبية . فبعد أن أكد أن المسئولية الأولى فى قضية التنمية تقع على عاتق الدول الأفريقية فبادر المؤتمر أولاً إلى القول بأن مستوى الموارد المحلية التى يمكن استغلالها لا تصل إلى مستوى المتطلبات اللازمة لتحقيق أهداف النمو فى العقد التالى من عمر برنامج التنمية ، لذلك يجب أن تساند المساعدات الخارجية جهود محلية . ثم يلاحظ المؤتمر أن الجهود التى بذلتها الدول المتقدمة الفنية فى تمويل التنمية فى الدول النامية بصفة عامة ، والدول الأفريقية بصفة خاصة ، لم تحقق ما كان مرجواً منها ، بل إن هذه المساعدات قد تدهورت حجماً ونوعاً وشروطاً . ولكى تصبح المساعدات فعالة يجب أن تقوم على أساس من الاهداف التالية :

١ — زيادة حجم مساعدات التنمية ، مع ضرورة مراعاة المتطلبات الخاصة بالدول الأفريقية .

٢ - تشجيع تعديل شكل الاقتصاد الافريقى ، بهدف تحقيق النمو الذاتى خلال أقصر وقت ممكن .

٣ - تعبئة وتنمية المواد البشرية والطبيعية .

ثم ذكر المؤتمر أهم الاطراف فى قضية المساعدات ، وهى الدول المتقدمة المانحة ، ومجموعة البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، ومشروع المعونة الفنية ، وبنوك التنمية الإقليمية ، ثم الدول الافريقية التى تقدم إليها المساعدات . ووضع لكل طرف من هذه الاطراف مبادئ عامة أوجب أن تلتزم بها ، لكى تنجح عملية المساعدات الاجنبية من أجل التنمية .

وبالنسبة للدول الفنية تقدم المؤتمر بالتوصيات التالية :

١ - أن تحاول أن تصل قبل سنة ١٩٧٥ إلى هدف تقديم ما لا يقل عن واحد فى المائة من مجموع الناتج القومى إلى الدول النامية كمعونة صافية .

٢ - أن تقوم قبل سنة ١٩٧٥ بتنفيذ شرط الاستراتيجية الدولية الذى ينص عليه عقد التنمية الثانى للأمم المتحدة فيما يتعلق بتحويل ٧٠٪ من مجموع الناتج القومى إلى الدول النامية كتحويلات رسمية صافية .

٣ - أن تتخذ الخطوات اللازمة لسداد القسط الرابع من مستحقات وكالة التنمية الدولية ، وأن تضمن أن يخصص الجزء الأكبر من هذه الوكالة لتمويل تنمية الدول الافريقية .

٤ - أن تتخذ التدابير اللازمة لتخفيف شروط المساعدات الخارجية بهدف التوفيق بين تلك المساعدات والشروط المالية لوكالة التنمية الدولية .

٥ - أن تتخذ - مجتمعة وفوادى - خطوات فورية لتوحيد مساعداتها المالية للدول الافريقية . أما بالنسبة لمجموعة البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، ومشروع المعونة الفنية ، وهى المنظمات الدولية

المكلفة بالمساعدات فقد اهتم المؤتمر بالدول الافريقية الاقل نمواً ، وطلب من مجموعة البنك الدولي أن تزيد تمويلها للتكاليف المحلية بمشروعات وبرامج التنمية . وفي حالة أقل الدول نمواً في الجماعة الافريقية النامية يجب على مجموعة البنك الدولي أن تقوم بتحمل جميع تكاليف مشروعات التنمية ، وأن تزيد مساعداتها المالية للدول الاقل نمواً .

أما صندوق النقد الدولي فقد طلب منه المؤتمر أن يهتم بالبلاد الافريقية الاقل نمواً ، وخاصة البلاد الافريقية التي لا شواطئ لها .

أما مشروع المعونة الفنية فقد طلب منه المؤتمر أن يفرض على الدول المتقدمة أن تحرر شروط استخدام براءات الملكية والاختراع ، وأن تحدد الانعاب الخاصة بالإدارة والخدمات الاستشارية على أساس التكلفة لا على أساس الربح .

وبالنسبة للدول الافريقية التي تتلقى المساعدات ، فإن المؤتمر قد رحب بإقامة صندوق التنمية الافريقي إلى جانب البنك الافريقي للتنمية ، كما أكد عزم البلاد الافريقية على اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية التي تكفل التعبئة الكاملة لمواردها الأساسية ، وإجراء الإصلاحات الضرورية في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ، حتى تكفل اشتراك شعوبها في عمل التنمية والحصول على أقصى فوائد منها .

ونلاحظ أن تلك المبادئ العامة تأتي مؤكدة للروح التي سادت في مؤتمر أديس أبابا سنة ١٩٦٣ ، ومؤداها أن أفريقيا في حاجة إلى المساعدات الاجنبية ، وأنها لا تستطيع التخلص من تخلفها إلا عن طريق تلك المساعدات بالإضافة إلى الجهود المحلية . وذلك يخالف النظرية الثورية التي ترى أن الجهود المحلية يجب أن تكون الأساس الوحيد للتنمية ، وأن الاعتماد على المساعدات الاجنبية ، سواء ما كان منها مقدماً من المنظمات

الدولية . أو من الدول الفنية ، يجعل الدول الافريقية خاضعة للاستعمار الجديد .

وباختصار ، فإن أفريقيا قبلت مبدأ الانفتاح الاقتصادى على العالم الخارجى ، ومبدأ الحوار معه من أجل التخلص من التخلف مهما كانت مخاطر هذا الانفتاح ، أو ذاك الحوار الاقتصادى .

رابعاً — إصلاح جهاز النقد الدولى ، والمشا كل النقدية الافريقية :

سجل المؤتمر مبدئياً أن نظام « بریتون وودز » الذى وضع عقب الحرب العالمية الثانية لم يستطع أن ينهض بدوره فى تنظيم العلاقات الدولية النقدية ، وكلما وقعت أزمة نقدية دولية تسكفت الدول الفنية المتقدمة فى تنظيمات تستبعد عنها الدول النامية مما يؤدى إلى أن التسويات للأزمة غالباً ما تتم على حساب الدول النامية ، أو على الأقل دون أن يحسب أى حساب لمطالب هذه الدول النامية . وانطلاقاً من ذلك يقترح المؤتمر أن تتخذ البلاد الافريقية تدابير مختلفة لمواجهة تلك الظاهرة الخطيرة . فعلى المستوى الإقليمى طلب المؤتمر إقامة منظمات إقليمية جديدة ، ودعم المنظمات الإقليمية القائمة فعلاً لكي تستطيع البلاد الافريقية اتخاذ التدابير اللازمة لحماية نفسها ضد القرارات المالية التى تتخذ دون اشتراك أفريقيا<sup>(١)</sup> .

كما طلب المؤتمر أن يقام على الفور مجلس للوزراء المسئولين عن شئون النقد فى البلاد الأفريقية ، وأن يتولى هذا المجلس وضع استراتيجية نقدية

---

(١) كما يوصى المؤتمر بأنه ينبغي على المندوبين الافريقيين الذين يشتركون فى المناقشات الفنية الخاصة بإصلاح نظام النقد الدولى (وفى المقدمة المديرون التنفيذيون لصندوق النقد الدولى) أن يشاوروا فيما بينهم لوضع مقترحات أفريقية ، وتنسيق أعمالهم مع جهود مجموعة السبعة والسبعين .

تعمل على إزالة الآثار الضارة الناتجة عن معالجة الشؤون النقدية الافريقية خارج أفريقيا ، كما يتولى هذا المجلس إنشاء مركز أفريقي للدراسات النقدية تكون مهمته دراسة المشكلات النقدية في البلاد الافريقية ، وأثر التطورات الدولية للنقد على الاقتصاديات الافريقية .

ويقترح المؤتمر أيضاً إعادة تنظيم رابطة البنوك المركزية الافريقية ودعمها بغية جعلها جهازاً فعالاً للمناقشات التي تدور بشأن مشكلات النقد فيما بين البنوك المركزية الافريقية على أساس إقليمي وقاري .

كما اقترح أيضاً إجراء دراسة حول الطريقة العملية الكفيلة بإنشاء صندوق أفريقي للتسويات الخارجية ، واتحاد للمدفوعات الافريقية .

#### خامساً — التعاون بين الدول الافريقية في كافة المجالات :

يرى المؤتمر أن التعاون القاري الافريقي يجب أن يصبح السمة الأساسية لسياسة التنمية القومية في كل دولة أفريقية ، وبعد وضع هذا المبدأ الأساسي المستمد من ايدولوجية ميثاق أديس أبابا بادر المؤتمر إلى إبراز العقبات التي تعترض سبيل تحقيق التعاون الأفريقي ، وذكر منها :

١ — الافتقار إلى الموارد المالية الضرورية للاستثمار في عدد كبير من المشروعات المتكاملة في آن واحد .

٢ — الاختلاف في السياسات التجارية التي تتبعها الدول الافريقية ، وفي المواقف تجاه المستثمرين الأجانب . ويرى المؤتمر أن هذا الاختلاف يرجع إلى اختلاف التجارب الاستعمارية التي مرت بها الدول الافريقية .

٣ — عدم كفاية الهيكل السفلي المتكامل للدول الافريقية<sup>(١)</sup> .

---

(١) يقصد بذلك الطرق ، والنقل الجوي ، والشحن ، والمواصلات السلكية واللاسلكية .

٤ - اتباع نظم اقتصادية مختلفة في البلاد الافريقية ، لا سيما في الدور الذي يقوم به كل من القطاع العام والقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي المحلي .

٥ - وجود علاقات اقتصادية خاصة بين مختلف الدول الافريقية والدول الاستعمارية السابقة . ويعتقد المؤتمر أنه يجب فور إيجاد حلول لإزالة تلك العقبات ، وفي مقدمة تلك الحلول إقامة تنظيمات دولية أفريقية تعمل لخدمة المصالح المتبادلة لجميع الدول الافريقية ، رغم أن هذه التنظيمات قد تثير مخاوف وشكوك كثير من الدول الافريقية المعنزة بسيادتها الحديثة . ويقترح المؤتمر تكوين جهاز لضمان تنفيذ وتطبيق اتفاقات التعاون التي سوف تبرم بين الدول الافريقية ، ويقترح كذلك إنشاء محكمة للفصل في المنازعات التي قد تقع بين الدول الافريقية عند تطبيق إتفاقيات التعاون هذه .

وسبق أن بحثنا في هذا الكتاب<sup>(١)</sup> ظاهرة عدم ارتياح الدول الافريقية إلى التسوية القضائية في المنازعات السياسية ، وقد يقال إن الدول الافريقية قد تكون أكثر استعداداً لتسوية منازعاتها الاقتصادية أمام القضاء الدولي الافريقي ، بعكس استعدادها لتسوية المنازعات السياسية . ونحن لا نقر هذا الرأي لسببين :

أولهما : أن المنازعات الاقتصادية الدولية عادة ما تكون وثيقة الصلة بالمنازعات السياسية .

ثانيهما : أن الدول الافريقية دول حديثة وعاطفية . ولا يسهل عليهما أن تفصل بين الأمور الاقتصادية والأمور السياسية . فإذا وقع نزاع

---

(١) انظر صفحة ١٢٨ من هذا الكتاب .

سياسى بين دولتين، فإنه سرعان ما يمتد إلى المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وإذا وقع نزاع إقتصادي سرعان ما يتحول إلى نزاع سياسى .

وأشار المؤتمر أيضاً إلى ضرورة إنشاء إدارة خاصة لكل دولة أفريقية تباشر بصفة مستمرة تنسيق التعاون الاقتصادي بين الدول الأفريقية . ورأينا أن للقرار م/و/٢١٩ الصادر فى أغسطس سنة ١٩٧٠ قد اقترح نفس هذه الفكرة ، ولكن على الرغم من مرور أكثر من ثلاث سنوات فإن هذه التوصية لم تنفذها أغلبية الدول الأفريقية .

واقترح المؤتمر إنشاء منظمات فنية اقتصادية دائمة على المستوى الإقليمى ، أو على المستوى شبه الإقليمى لتشجيع المشروعات الأفريقية متعددة الجنسيات ، وطلب أن تعمل تلك المنظمات تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية<sup>(١)</sup>.

وأشار إلى الاهتمام بالزراعة واستغلال الموارد الغذائية ، والموارد المائية المشتركة<sup>(٢)</sup>.

ويوصى المؤتمر بالقضاء على الأسواق الصغيرة الضارة بالتصنيع ، وذلك عن طريق التنسيق بين السياسات والبرامج الصناعية المختلفة . وهذا يقتضى إصدار قانون مشترك للاستثمار الأجنبى فى أفريقيا. والاتفاق

---

(١) مقدمة المشروعات التى يجب ان تهتم بها تلك المنظمات هي المنطقة بالطاقة الكهربائية للعمليات الصناعية . اما فيما يتعلق بسياسة التصنيع فإن الإجراءات التى تتخذ يجب ألا تهدف الى استخراج الامادن فقط، ولكن الى تصنيعها حتى مرحلة متقدمة قبل تصديرها .

(٢) لتحقيق هذا الهدف يدعو المؤتمر الدول الأفريقية إلى ان تساهم مساهمة كاملة فى الأنشطة التالية :

- ١ — البحث عن الأغذية الاستوائية .
- ٢ — انتاج البقول وتحسين المواشى .
- ٣ — تخزين وتوزيع الأغذية .
- ٤ — تجارة المنتجات الزراعية فيما بين الدول الأفريقية .

حول الحد الأدنى للمعادلات الضريبية التي ستفرض على أرباح تلك المشروعات الصناعية .

وطالب المؤتمر كذلك إنشاء منظمات مشتركة لتشجيع السياحة في أفريقيا تسكب بوضع خطط خاصة بالدعاية المشتركة للمعالم السياحية في الدول الأعضاء ، كما تعمل على خفض أجور الطيارات ، وتنظيم رحلات متبادلة بين الدول الافريقية ، وترتيب دورات تدريبية مشتركة للعاملين في السياحة ، وتبسيط الإجراءات المتبعة على الحدود .

ويرى المؤتمر أن تحقيق التنمية السريعة لاقتصاديات الدول الافريقية سيظل معتمدا على تطبيق العلوم والتكنولوجيا على التنمية . لذلك يقترح المؤتمر إقامة جهاز تحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا تتولى تنفيذ الجزء الافريقي من خطة العمل الدولية الخاصة بتطبيق العلوم والتكنولوجيا على التنمية<sup>(١)</sup> .

ويرى المؤتمر أنه بينما قد جرت دراسات كثيرة عن نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية ، فإن هذه الدراسات كثيراً ما تفتقر إلى الناحية العملية التي تضع في اعتبارها هيكل السوق الافريقي والوضع الافريقي . لذلك يقترح إقامة مؤسسات مشتركة لتدريب الباحثين بالتفسيق مع الجامعات الافريقية القائمة ، ونقل العاملين الزائدين في الدول الافريقية إلى الدول الافريقية الاخرى التي تفتقر إليهم . كما أنه يطلب أن يكون ضمن برامج الجامعات بالإضافة إلى الابحاث الاساسية أبحاث عملية وتكنولوجية .

(١) يطلب المؤتمر أيضا مساعدة لبرامج رابطة الجامعات الافريقية لتشجيع تبادل الباحثين فيما بين الدول الافريقية وتطوير التكنولوجيا الأجنبية إلى تفي باحتياجات المنطقة .

ويهتم المؤتمر بالتعليم والتدريب، وبمساندة رابطة الجامعات الافريقية التي تقضى بمحاولة التغلب على الحواجز اللغوية التي تعوق التعاون فيما بين الدول الافريقية، وذلك عن طريق فرض تعليم الانجليزية والفرنسية إجباريا في جميع المدارس الثانوية، وعن طريق اتخاذ إجراءات جديدة عاجلة لمعالجة استنزاف العقول، أو هجرة الكفايات .

واقترح المؤتمر تسهيل حركة نقل العمال في القارة ، وتحديد حقوق وشروط المهاجرين منهم<sup>(١)</sup>. وأشار المؤتمر إلى ضرورة الاهتمام بمشكلات النقل ، وخاصة بالنسبة للدول الافريقية غير الساحلية . واقترح إقامة تنظيمات ثنائية، أو اقليمية تتولى مسألة تطوير النقل البري بين الدول الافريقية<sup>(٢)</sup>، ودراسة مشروع إقامة صندوق للطرق لتمويل عمليات ربط الطرق فيما بين الدول الافريقية .

وأبدى المؤتمر اهتماما باتحاد السكك الحديدية الافريقية، وطلب أن يتولى مسئولية تنسيق العمل في مجال تطوير السكك الحديدية بهدف تسهيل مد خطوط تربط بين مختلف الدول الافريقية<sup>(٣)</sup>.

---

(١) من الجدير بالملاحظة ان المؤتمر يطلب اتخاذ تلك الاجراءات بمساعدة منظمة العمل الدولية ومنظمة الوحدة الافريقية . وملاحظ ان المؤتمر في كل مناسبة يدعو فيها الى الاهتمام بنوع من انواع التعاون الفني والاقتصادي يشير الى ضرورة الاستعانة بالمنظمة العالمية المتخصصة .

(٢) من اختصاصات تلك الأنظمة وضع وقرار قانون حقوق والتزامات النقل البري الذي ينس على المشاركة والترخيص بالنقل البري وعمل ترتيبات لتجميع عمليات الشحن وتوحيد الاجراءات على الحدود لتحقيق المعاملة الموحدة للعربات والعمولات المستخدمة في نقل البضائع فيما بين الدول الافريقية ، وتحديد مواصفات فنية للطرق والجسور فيما بين الدول الافريقية ، وتوحيد القواعد واللوائح الخاصة بالمرور البري، وعلامات واشارات الطرق ، ورخص القيادة ، والمتطلبات الفنية للعربات .

(٣) ذلك عن طريق اتباع مواصفات موحدة عند اتم إقامة خطوط السكك الحديدية، أو عند استبدال عربات الركاب ، أو مد قضبان جديدة . وعن طريق ربط الخطوط الموجودة غير المتصلة ببعضها ، وعن طريق تشجيع مد الخطوط الإضافية ، وخاصة تلك التي تصل الى الدول غير الساحلية .

واهتم بالنقل البحري ، والشحن الساحلي ، واقترح إنشاء رابطة لشركات الشحن منها رابطة تجمع شركات شرق أفريقيا للشحن ( من السودان إلى تنزانيا ) ، وأخرى تجمع غرب ووسط أفريقيا من السنغال إلى زائير<sup>(١)</sup>. كما أشار إلى أن دول شمال أفريقيا قد أخذت تسير فعلا في هذا الاتجاه. واقترح أيضاً تكوين رابطة لإدارة الموانئ، واقترح كذلك أن تنظم الدول الأفريقية مؤتمراً قارياً حول الملاحة البحرية . والشحن النهري يقوم يبحث هذه المسائل ، ويقدم التوصيات اللازمة للتنفيذ .

وعنى المؤتمر باستقلال الممرات المائية داخل القارة الأفريقية على أساس مشروعات متعددة الجنسية<sup>(٢)</sup>.

واقترح المؤتمر تغيير شبكة المواصلات الجوية في القارة لأنها تنقسم بثلاث سمات ، تحول دون تحقيق التنمية الأفريقية المرجوة ، وتلك السمات هي :

١ - سيطرة محور شمال جنوب ( يقصد بها العلاقات الجوية بين أوروبا والولايات المتحدة من ناحية، وبينها وبين أفريقيا من ناحية أخرى) على محور شرق غرب ( ويقصد بها العلاقات الأفريقية عرضاً ) .

٢ - وجود روابط خاصة بين الدول الأفريقية والدول الأوروبية التي كانت تستعمرها ، مع ضعف روابط النقل الجوي بين الدول الأفريقية وبعضها .

---

(١) أوصى المؤتمر أيضاً بأنه يتمين على المجموعات الاقتصادية الأفريقية شبه الإقليمية أن تتخذ الخطوات اللازمة لتشكيل كونه يوم خاص من شركات الشحن الأفريقية لكي تشترك في تفعيل خطوط الشحن الجديدة وفي إدارة محطات الوصول ، وإقامة شركات شحن أفريقية متعددة الجنسيات تتولى خدمات الشحن بين القارات ولها خطوط نهريّة .

(٢) واقترح تنظيم خدمات النقل عن طريق الأنهار والبحيرات ، وتنسيق أسعار الشحن ورسوم الميناء ، وتوحيد لوائح المرور ، والوسائل والأجراءات الجمركية ، وإجراءات الترانزيت، كما اهتم بتدريب العاملين في الموانئ والسفن النهريّة.

٣ — اعتماد الخطوط الجوية القومية الافريقية على شركات طيران أجنبية في عمليات المعونة المالية والفنية والإدارية .

تلك السمات الثلاث هي سبب استمرار عدم وجود شبكة متكاملة في الخطوط الجوية ، هذا مع ضعف المحاولات التي بذلت في سبيل تحقيق تعاون وتكامل فيما بين الدول الافريقية في هذا المجال الحيوى .

وأوصى المؤتمر باتخاذ عدة إجراءات لتنشيط التعاون بين الخطوط الجوية داخل القارة الافريقية<sup>(١)</sup> . كما أوصى منظمة الوحدة الافريقية بالتعاون مع رابطة الخطوط الجوية الافريقية ، واللجنة الافريقية للطيران المدنى أن تقترح الإجراءات لمعالجة مسألة وجود طاقة فائضة في الخطوط الجوية الافريقية .

واهتم المؤتمر أيضاً بالمواصلات البريدية ، وطلب إجراء مشاورات سنوية بين الحكومات الافريقية لإعادة النظر في ترتيبات المرور البريدى ، وتسيق الإجراءات الخاصة بتوحيد الاساليب البريدية ، وأوصى بضرورة إنشاء اتحاد بريدى أفريقى بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية .

---

(١) من اهم هذه الاجراءات : ١ — ترشيح جدول مواعيد الطائرات . ٢ — تخفيض اجور السفر داخل القارة . ٣ — إلغاء الامتيازات التي تتمتع بها شركات النقل الاجنبية . ٤ — تبادل حقوق المرور الجوى بين الدول الافريقية . ٥ — توحيد أنواع الطائرات المستخدمة . ٦ — المشاركة في التسهيلات الخاصة بإصلاح وصيانة الطائرات . ٧ — التنظيم المشترك لخدمات الأمن الأرضى . ٨ — التحقيق في الحوادث . ٩ — تنسيق الابحاث وتدريب العاملين . والهدف من كل هذا الاندماج النهائى لشركات الطيران فى القارة .

ووجه المؤتمر عناية إلى المواصلات السلكية واللاسلكية ، ولاحظ أن نحو نصف خطوط هذه المواصلات التي تربط بين الدول الأفريقية تمر عن طريق أوروبا ، وأوصى الدول الأفريقية بإقامة صندوق لتنمية هذه المواصلات ، وطلب من الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية أن يقوم بإجراء دراسة خاصة بهذا الشأن ، بغية تدعيم ذلك عن طريق قمر صناعي أفريقي .

واهتم المؤتمر بالعقبات التي تعترض سبيل التجارة بين الدول الأفريقية وتنمية الصناعة ؛ وذكر في مقدمة هذه العقبات وجود عدة مناطق نقدية في أفريقيا في آن واحد ، وبعضها على علاقات خاصة بالنظم النقدية غير الأفريقية . وطلب من الدول الأفريقية أن تشجع التبادل التجاري فيما بينها ، لأنه عنصر أساسي في استراتيجية التنمية الأفريقية على النطاق القوي والإقليمي . وطلب من الدول الأفريقية أيضاً ألا تدخل في اتفاقيات مع دول ثالثة تعطيها أفضليات تفوق ما تعطيها للدول الأفريقية الأخرى .

ونظر باهتمام بالغ إلى المؤسسات المصرفية والمالية والضرائب ، فأوصى بالعمل على تعزيزها ، وبالتعاون فيما بينها عن طريق توسيع أنشطة رابطة البنوك المركزية الأفريقية . واقترح المؤتمر تكوين اتحادات مدفوعات إقليمية وشبه إقليمية تسهل تسوية المدفوعات الخارجية للدول الأعضاء ، واقترح كذلك إنشاء صندوق للتعاون النقدي ، يتكون رأس ماله من الدول الأعضاء وفقاً لمبالغ متفق عليها تدفعها كل دولة ، ومن تبرعات تقدمها المنظمات الدولية ، ويكلف هذا الصندوق بالإشراف على تنظيم العلاقات بين الدول الأعضاء . فيما يتعلق بأسعار القطن ، وفي تثبيت عملاتها ، والمدفوعات الخارجية .

وأوصى المؤتمر بتوحيد أسواق رأس المال الفرعية ، وإنشاء أسواق

إقليمية، وتوحيد قواعد رقابة النقد القومية، وإلغاء جميع القيود المفروضة على انتقال رأس المال بين المناطق الفرعية تدريجياً .

ويوصى المؤتمر أيضاً بمواءمة أنظمة الحوافز الضرائبية ، وبرامج الإعفاءات الضرائبية ، واتخاذ خطوات سريعة لمواءمة سياسة الدول الأفريقية تجاه الاستثمارات الأجنبية ، على أن تكون تلك المواءمة في إطار التعاون الأفليمي وشبه الأفليمي .

ويوصى أيضاً بتشجيع إقامة المجموعات الاقتصادية ، وتدعيم المجموعات القائمة ، على أنه ينبغي على البلاد الأفريقية تصميم إطار جديد لتلك المجموعات يتفق مع الاحتياجات اللازمة للأوضاع الخاصة بأفريقيا التي تجعل محور التكامل هو التنمية .

وأخيراً أوصى بالاهتمام بالتبادل الإعلامي كوسيلة لتعزيز التعاون الاقتصادي في أفريقيا ، وطلب من منظمة الوحدة الأفريقية أن تتولى تلك المهمة بطريقة منتظمة .

### تقييم قرارات المؤتمر :

عرضنا موجزاً لاهمية التوصيات التي أصدرها مؤتمر أبيدجان ، ولنا عليها أربع ملاحظات :

الملاحظة الأولى : أنها توصيات عامة ، موجهة معظمها إلى الدول المتقدمة غير الأفريقية ، باستثناء المجموعة الخامسة من هذه التوصيات . وليس لأفريقيا أية وسيلة لإجبار تلك الدول المتقدمة على الأخذ بتلك التوصيات أو الاسترشاد بها . بل إن تجربة السنوات العشر الأولى من تاريخ منظمة الوحدة الأفريقية أثبتت أن الدول المتقدمة لا تبدي أى استعداد لتنفيذ تلك التوصيات ، بل إن إنهاء الحرب الباردة سيجعل الدول المتقدمة أكثر فتوراً تجاه الدول المتخلفة عامة، والدول الأفريقية خاصة .

الملاحظة الثانية: أن تلك التوصيات سبق أن تقدمت بها منظمة الوحدة الافريقية في السنوات العشر الماضية إما في صورة قرارات أصدرت من مجلس وزراء المنظمة ، وإما في صورة تقارير صدرت من الأمانة العامة للمنظمة ، أو من اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ، فلم يتقدم مؤتمر بيدجان بحيد في هذا الشأن ، فيما عدا جمع وتنسيق جميع القرارات التي صدرت في مجال التعاون الإقتصادي الافريقي .

الملاحظة الثالثة: أن المؤتمر لم يتقدم بأى برنامج زمني ، ولا بترتيب أولويات التعاون ، كأن يقول مثلاً أن إقامة شبكة للطرق البرية أهم من إقامة شبكة لمواصلات السكك الحديدية ، على أساس أن عملية التنسيق أسهل في المواصلات عن طريق الشبكة البرية ، مما هي عن طريق المواصلات الحديدية .

الملاحظة الرابعة: المؤتمر لم يتقدم بأى مشروع تطبيقي عملي يمكن أن يكون محوراً للتعاون الاقتصادي الافريقي على النطاق الاقليمي أو القاري في السنوات العشر القادمة ، كمشروع إقامة طريق برى (بان - أفريقى) يربط شمال القارة بجنوبها ، أو شرق القارة بغربها ، أو إنشاء جامعة افريقية مفتوحة لآبناء جميع الدول الافريقية ، أو ما إلى ذلك من المشروعات العملية التطبيقية التي قد تجذب الجماهير الافريقية وتجعلها تتحمس لمشروع واقعي جماعي ، يجعلها تحس بان شيئاً جديداً قد قام في الميدان الاقتصادي من أجل تدعيم الوحدة الافريقية .

لا شك أن مثل هذه المشروعات أجدى من عشرات التوصيات العامة المجردة التي لا يهتم بها إلا فئات محدودة من الخبراء .

تلك الملاحظات العامة لا يعنى بها الاقلال من شأن القرارات التى اتخذها مؤتمر ايدجان لأنها تمثل برنامجاً عاماً للعمل الاfrيقى المشترك فى الميدان الاقتصادى والاجتماعى . ولا يمكن أن تبدأ القارة الافريقية فى هذا العمل المشترك دون وجود ادراك مشترك للخطوط العريضة التى يجب اتباعها لتحقيق ذلك .

وقد كانت قرارات مؤتمر ايدجان هى الأساس للتصريح الذى صدر عن التعاون والتنمية والاستقلال الإقتصادى فى مؤتمر القمة العاشر الذى انعقد بأديس أبابا فى مايو سنة ١٩٧٣ .. وسنعرض لهذا التصريح فى المبحث التالى .

## المبحث الثالث

# التصريح الأفريقي عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي

يختلف هذا التصريح الذي وافق عليه مؤتمر القمة العاشر بالإجماع عن قرارات مؤتمر ابيدجان في عدة نواح . فمن حيث ترتيب الموضوعات فإن مؤتمر ابيدجان قد بدأ بعلاقة أفريقيا بالجلات ، ثم علاقتها بالسوق الأوروبية المشتركة ، ثم تصدى لقضية المساعدات الأجنبية ، ثم تناول موضوع اصلاح جهاز النقد الدولي ، ولم يتناول قضية التعاون الأفريقي إلا في المرتبة الخامسة معبرا بذلك عن أن التعاون بين أفريقيا والعالم الخارجى أهم بالنسبة للتنمية الأفريقية من التعاون بين الدول الأفريقية وبعضها . أما التصريح الأفريقى فجعل التعاون بين الدول الأفريقية والتكامل بينها في مقدمة الأولويات ، جاءلا أهمية التعاون بين أفريقيا والعالم الخارجى في المرتبة الثانية، بعد التعاون بين الدول الأفريقية وبعضها .

ويلاحظ أن قرارات مؤتمر ابيدجان قد اهتمت بالعلاقة بين أفريقيا ودول المعسكر الغربى، وأهملت الدول الاشتراكية، والتنظيمات الاقتصادية الاشتراكية مثل الكومونكون. وبما هو أخطر من ذلك أن قرارات مؤتمر أبيدجان قد أهملت امكانيات التعاون بين الدول الأفريقية والدول النامية غير الأفريقية ، وفي مقدمتها الدول الآسيوية .

وقد عالج التصريح الأفريقى هذا النقص أو الإهمال ، فبدأ يبحث علاقات أفريقيا بدول العالم الثالث ، ثم انتقل إلى علاقات أفريقيا بالدول

الرأسمالية ، ثم علاقاتها بالدول الاشتراكية . وأراد بذلك أن يخفف السيطرة الفكرية والإقتصادية للعالم الرأسمالى على القارة الأفريقية .

باختصار ، فإن قرارات مؤتمر أيدجان يغلب عليها الطابع الواقعى والعملى ، فى حين أن التصريح الأفريقى يغلب عليه الطابع السياسى .

ويبدأ التصريح الأفريقى الخاص بالتعاون والتنمية والاستقلال الإقتصادى بديباجة تتضمن ثلاثة أفكار هامة تشغل رأى العام الأفريقى ، وتثير جدل القيادات الفكرية الأفريقية . وتلك الأفكار هى :

١ - الهوة بين الدول الغنية المتقدمة ، والدول الفقيرة المتخلفة تزداد اتساعا باستمرار ، وتلك الهوة ستؤدى إلى نتائج خطيرة تهدد السلام والأمن الدوليين .

٢ - المجتمع الدولى لم ينجح فى الحقبة الماضية فى مواجهة تلك المشكلة الخطيرة ، ولم ينجح فى مساعدة أفريقيا على مواجهتها .

٣ - تستطيع أفريقيا بما لها من ثروات وامكانيات أن تنمو فى ظل التعاون والتكامل الإقليمى ، وفى اطار التعاون القارى . وذلك على الرغم من الصعوبات التى تعترض سبيل تلك التنمية ، وعلى الرغم من اطماع الدول الإستعمارية التى تريد أن تحفظ لنفسها بمناطق نفوذ فى القارة .

وتنقسم قرارات المؤتمر إلى ثلاثة أقسام : القسم الأول خاص بالتعاون الأفريقى . وتعبئة القدرات البشرية ، والموارد الطبيعية للقارة . والقسم الثانى خاص بالتجارة ، وتمويل التنمية . والقسم الثالث خاص بالتعاون بين القارة الأفريقية والدول الأجنبية عن القارة .

## أولا — التعاون والتكامل الإقتصادي الأفريقي ، وتعبئة القدرات البشرية والطبيعية :

التصريح الأفريقي أولى هذا القسم حظا وافرا من العناية بالقدرات البشرية ، مشيراً إلى أهمية التربية والتعليم لتنمية القارة ، وإلى حرية انتقال الأشخاص ، والأفكار عبر الحدود الأفريقية ، وإلى اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هجرة الكفايات واستنزاف العقول ، وإلى الاهتمام بتمثيل الكفايات الأفريقية في المنظمات الدولية تمثيلاً عادلاً ، كما يشير التصريح إلى ضرورة التعاون الوثيق بين مختلف الجامعات الأفريقية . وعلى هذا فإنه يتمشى مع أحدث النظريات العلمية التي تصدت لقضية التنمية ، والتي ترى أن التنمية لا تتحقق بالتصنيع ، أو بالتمويل الخارجي بقدر ما تتحقق بإعطاء الأولوية للتعليم والتربية .

وينتقل التصريح من هذا إلى الموارد الطبيعية للقارة الأفريقية ، وإلى ضرورة استغلالها والإفادة منها . ويتقدم بتوصيات وردت بالتفصيل في قرارات مؤتمر أبيدجان ، ومنها الاهتمام بالتعاون الإقليمي وشبه الإقليمي ، وبالمشروعات الأفريقية متعددة الجنسية ، كما اهتم بالبحار الإقليمية الأفريقية ، وأعلن ضرورة حماية ثروتها الطبيعية من استغلال الدول غير الأفريقية لها .

واهتم التصريح أيضاً بالمواصلات ( طرق — سكك حديدية — طيران ) لربط البلاد الأفريقية ببعضها ، وأشار إلى أهمية المواصلات السلكية واللاسلكية والبريدية .

وأفرد قسماً خاصاً بالتصنيع ، مشيراً إلى الشركات الأفريقية متعددة الجنسية ، وإلى التخطيط الإقليمي ، والتنسيق بين برامج التصنيع على

النطاق القومى ، كما حذر من الشركات العملاقة الأجنبية التى تهدد التنمية بتهديدها للاستقلال الأفريقى .

وعما اهتم به أيضاً عملية نقل التكنولوجيا ، ومناهج التنمية من الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية على السواء إلى القارة الأفريقية .

وعالج التصريح أيضاً المشكلات النقدية والمالية ، وكرر أهم ما جاء فى قرارات مؤتمر ابيدجان فى هذا الصدد .

وخصص التصريح بعض قراراته لقضايا البيئة . وهى قضايا أهمها مؤتمر ابيدجان ، ويشير فى ذلك إلى القرارات التى اتخذت فى مؤتمر استوكهولم لمشاكل البيئة سنة ١٩٧٢ .

### ثانياً — التجارة وتمويل التنمية :

هنا يؤكد التصريح أيضاً أهم ما جاء فى قرارات مؤتمر ابيدجان فى موضوع التجارة مطالباً بمزيد من الاهتمام بالتجارة بين الدول الأفريقية وبعضها ، وبموقف الدول الأفريقية من التجارة الدولية .

وقد عالج التصريح أيضاً فى هذا القسم موضوع التأمين ، وإعادة التأمين ، ونادى بتشجيع الاستثمارات الخاصة .

### ثالثاً — التعاون بين الدول الأفريقية والدول الأجنبية عن القارة :

قسم التصريح الدول الأجنبية عن القارة إلى ثلاثة أنواع : دول العالم الثالث ، ودول العالم الرأسمالى ، ودول العالم الاشتراكي . وتحدث أولاً عن دول العالم الثالث طالباً من الدول الأفريقية أن تعمل على تنسيق سياساتها واستراتيجياتها الإقتصادية مع تلك الدول ، كما طالب بتدعيم جبهة السبعة والسبعين ، وأبرز أهمية تبادل المعلومات والبيانات بين الدول الأفريقية ودول العالم الثالث .

وفي المرتبة الثانية ذكر التصريح للدول الرأسمالية وتكتلاتها الإقتصادية ، ولم يذكر السوق الأوربية المشتركة صراحة ، وإن كان قد ذكر أهم التوصيات التي أصدرها مؤتمر ابيدجان بشأن العلاقة بين أفريقيا والمجموعة الإقتصادية الأوربية .

وفي المرتبة الثالثة ذكر التصريح الدول الإشتراكية ، وقدم مجموعة من التوصيات لتنظيم علاقات أفريقيا بهذه الدول . وهي توصيات لم ترد في توصيات مؤتمر ابيدجان الذي لم يذكر الدول الإشتراكية . ويطلب التصريح تنشيط التبادل التجاري مع هذه الدول ، ويدعوها إلى تقديم مزيد من المساعدات والقروض والتعاون التكنولوجي ، كما يطلب منها أن تفتح أسواقها للسلع الأفريقية .

والفرق واضح بين موقف أفريقيا من كل من هذه المجموعات من الدول ، فأفريقيا لها أمل في الدول الرأسمالية ، وإن كانت تخشى مخاطر التعامل معها ، ولا تنتظر الكثير من دول العالم الثالث ، ودول المعسكر الشيوعي على الأقل في الميدان الإقتصادي ، وإن كانت تحسب لها حسابا في الميدان السياسي .

ونرى من كل ذلك أن التصريح الأفريقي عن التعاون والتنمية والاستقلال الإقتصادي لم يقدم جديداً يزيد على ما جاء في مؤتمر ابيدجان إلا أنه أكثر إيجازاً ، وأكثر توازناً في رسم إستراتيجية التنمية التي يجب أن تتبعها أفريقيا للخروج من التخلف الذي منيت به .

### تقييم عام للتعاون الإقتصادي الأفريقي :

أما وقد مر أكثر من عشر سنوات على قيام منظمة الوحدة الأفريقية ، فإنه بوسعنا أن نضع ما قامت به في مجال التعاون الإقتصادي في الميزان . حين نفعل ذلك يتبين لنا من الناحية الإيجابية ما يلي :

منظمة الوحدة الافريقية بفروعها ولجانها المختلفة هي الهيئة الافريقية الوحيدة التي تستطيع أن تدرك أبعاد التعاون الافريقي القارى . أما الهيئات الاخرى ، سواء منها التابع للأمم المتحدة أو للمنظمات الدولية الفنية ، أو التابع للحكومات الاجنبية ، فكلاهما لا يمكن أن تعبر تعبيراً صادقا عن المصالح الحقيقية للقارة الافريقية ، كذلك لاشك أنها تنظر إلى التعاون الافريقي إما نظرة جزئية ، وإما نظرة غير موضوعية .

وقد صدر تقرير من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية يعبر عن ذلك بالأسلوب الدبلوماسى المرن .

وثمة فكرة جديدة بالتأمل فى هذا الصدد ، وبمحملها أن افريقيا وحدها هي التي تستطيع أن تفهم حقيقة مشاكلكها ، وأن تدرك الوسائل والحلول الملائمة لمعالجتها ، وهذا يعنى ان أى حل أو رأى يجرى من خارج افريقيا وفقاً لمفاهيم غير افريقية ، لا يمكن أن يكون علاجاً ناجعاً لتخلف افريقيا ، بل ربما يؤدي إلى نتائج مغايرة لصالح افريقيا ، ومسايرة لصالح جهات غير افريقية .

وإذا كان فى هذا الرأى كثير من الصواب يدعو إلى تأييده ، أفلا يمكن أن يقال أيضاً : أن هذا الرأى قد يكون منظوياً على كثير من المبالغة ؟ أليس من شأنه أن يضيف شيئاً من الهيبة على المنظمات الافريقية البهتة ؟ أليس يعنى أكثر ما يعنى ارضاء العزة الافريقية ؟ .

وأيا كان الأمر ، فليس يمكن الدفاع عن هذا الرأى والتمسك به إلا إذا استطاعت الدول الافريقية أن تجتمع فى اطار منظماتها الافريقية كما تناقش مشاكلكها وتبحث عن حلول لها ثم تضعها موضع التنفيذ . أما إذا عجزت الدول الافريقية عن أن تجتمع فكيف يتأتى لها أن تناقش مشاكلكها ، وأن تضع لها الحلول ؟ .

إنها لن تجد لها مفرأ من الاتجاه إلى المنظمات غير الافريقية لتناقش لها قضايا التخلف الافريقى ، ويومئذ لن يكون لنا إلا أن نقترح أنها ستقدم إلينا الحل الذى ترثها هى ، وتراها متمشية مع مصالحها هى .

من النواحي الإيجابية أيضاً فإن منظمة الوحدة الافريقية قد أسهمت فى توحيد كلمة الدول الافريقية فى المحافل الدولية التى اهتمت بمشاكل التنمية، وساعدتها على أن تقف صفاً واحداً ذا قوة رهيبه وقد ظهرت آثار هذا التكتل فى مؤتمر جنيف للتنمية والتجارة ، وفى مؤتمر الجزائر، وفى مؤتمر نيودلهى ( ١٩٦٨ ) وفى مؤتمر سانتياجو ( ١٩٧٢ ) .

وأهمية الجبهة الافريقية الموحدة ترجع أيضاً إلى أن كثيراً من الدول الافريقية ليس لها الاجهزة والامكانيات التى تسمح لها بتتبع القضايا الإقتصادية الدولية ، واتخاذ الموقف المناسب منها . فالاجتماعات التى تجرى داخل إطار منظمة الوحدة الافريقية تساعد أمثال هذه الدول على إدراك أبعاد تلك القضايا ، وعلى الاندماج فى صفوف الوحدة الافريقية .

ومن النواحي الإيجابية أيضاً، فإن التعاون الإقتصادى الافريقى قد أعان الدول الافريقية على تنمية علاقتها بالأمم المتحدة ، وعلى الاستفادة من معوناتها ، ومشوراتها فى الميدان الإقتصادى . يتضح من ذلك أن منظمة الوحدة الافريقية ، إن لم تكن نجحت فى تعزيز التعاون الإقتصادى فقد نجحت فى القيام بدور الوسيط بين الدول الافريقية من ناحية، ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الفنية الأخرى من ناحية ثانية

أما من الناحية السلبية فينبين أن التعاون الإقليمى أو شبه الإقليمى الذى أصبح يمرور السنوات ركناً من أركان استراتيجية التنمية الافريقية قد فشل على الرغم من مختلف القرارات التى صدرت فى السنوات العشر

الماضية ، والتي من أوضحها ما تضمنته قرارات أيدجان ، وقرارات التصريح الأفريقي عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي . ولفهم أسباب فشل التعاون الإقتصادي الأفريقي يجب أن نعود إلى الوراء لتتبع تاريخ هذا التعاون :

مر التعاون الإقليمي الأفريقي بمرحلتين :

أما المرحلة الأولى فهي التي لازمت تصفية الاستعمار التقليدي ، وأدت إلى تجزئة التجمعات الإقتصادية التي أقيمت في عهد الاستعمار . وترجع هذه التجزئة إلى أسباب مختلفة ، منها الخوف من أن تعتمد عاصمة التجمع التي أصبحت بعد الاستقلال عاصمة إحدى دول التجمع إلى إحتكار النشاط الإقتصادي ، وكان حقيقة أن يشمل هذا النشاط كل عواصم دول التجمع . وهذا من الأسباب التي أدت إلى انفصال مالي عن السنغال خوفاً من أن تحتكر داكار التنمية الإقتصادية والنشاط المالي والتجاري ، وتطغى على حقوق مالي في هذا الميدان ، ومجد مثل هذه الظاهرة أيضاً في موقف كل من أوغندا ، وتنزانيا من نيروبي عاصمة كينيا ، فكان ذلك من أهم الأسباب التي كادت تؤدي إلى تفكك التجمع الإقتصادي الذي كان يربط بين هذه الدول الثلاث في شرق أفريقيا .

ومن أسباب التجزئة أيضاً الإحتكاكات بين القبائل ، والخوف من أن قبيلة أو جنسية تسيطر على قبيلة أو جنسية أخرى . فحركة الإيبو في نيجيريا ، ومطالبتهم بإنشاء دولة بيافرا ، وحركة الأيريتريين في أثيوبيا ومطالبتهم بإنشاء دولة مستقلة . . هذه كلها أمثلة توضح أن التجزئة تؤدي إلى تفتيت الوحدة الاقتصادية بين الدول بعضها وبعض ، وليس هذا فحسب ، بل تؤدي أيضاً إلى تهديد الوحدة الاقتصادية في دولة بعينها .

ومن أسباب التجزئة أيضاً ، التنافس القائم بين القيادات الأفريقية وبعضها .

على أنه مهما تكن الأسباب، ومهما يكن تعددها ، فإن الظاهرة العامة التي اتسمت بها القارة الأفريقية، هي أن التجمعات الاقتصادية التي أقيمت في عهد الاستعمار وتحت إشرافه ، قد تفككت مع تفكك الاستعمار وتصفيته .

أما المرحلة الثانية من مراحل التعاون الإقليمي الإفريقي ، فتبدأ من إدراك هذه الدول ضرورة إعادة تنظيم التعاون الاقتصادي الإقليمي الذي كان سائداً في عهد الاستعمار .

وبما تجدر ملاحظته هنا أن جميع الاتحادات الاقتصادية ، أو الجركية التي قامت بين دول أفريقية لم يكن بينها أية روابط إبان عهد الاستعمار قد فشلت . فلما حاولت غانا وقد كانت خاضعة للاستعمار البريطاني ، أن تتحد مع غينيا، وكانت هذه خاضعة للاستعمار الفرنسي كان مصير هذا الاتحاد الحبوط ، وحينما حاولت الكونغو ( كينشاسا ) وكانت خاضعة للاستعمار البلجيكي ، أن ترتبط في ظل حركة تسكاملية اقتصادية مع تشاد وأفريقيا الوسطى وكانتا خاضعتين للاستعمار الفرنسي فشلت أيضاً هذه المحاولة ولم تفلح إلا الوحدات الاقتصادية التي تعتبر امتداداً للوحدات التي قامت في عهد الاستعمار وتحت إشرافه كالوحدة الاقتصادية بين دول أفريقيا الشرقية ( تنزانيا - كينيا - أوغندا ) واتحاد ساحل نيبال ( ساحل العاج - داهومي - فولتا العليا - النيجر - نوجو ) . . الخ . ولا يفوتنا أن نذكر هنا أنه في أحيان كثيرة لم تكن الوحدات الاقتصادية الإقليمية إلا وسيلة للدعاية السياسية المحلية ، فإقامة الوحدة بين مجموعة من الدول الأفريقية كانت تفتتح فرصة سانحة لإقامة المؤتمرات والحفلات ومقابلات رؤساء الدول الإفريقية كي يتخذ منها مادة للاستهلاك الداخلي ، بغية بث روح التفاؤل بين شعوبهم ، والأمل في ازدهار المستقبل الاقتصادي لدولهم . ذلك لأن القيادات الإفريقية

والاجهزة التي تحت تصرفها لا تستطيع وحدها أن تضطلع بععب المشا كل الإقتصادية والسياسية للبلاد ، فتلجأ إلى اخفاء عجزها عن القضاء على هذا التخلف عن طريق إقامة تلك المنظمات الإقليمية التي تلهم بها شعوبها، مع أن وظيفتها في الحقيقة لا تعدو إصدار التصريحات تلو التصريحات، والقرارات، وتخطيط المشروعات على الورق بدون تنفيذ على لكل ذلك .

وإذا كان تأليف وحدات إقتصادية من الدول المتخلفة أمراً عسيراً بسبب تخلفها ، وعدم وجود الاجهزة الهيكلية التي تتحمل أعباء الوحدة الاقتصادية ، فهناك سبب آخر يجعل الوحدة بين الدول الأفريقية أمراً عسيراً أيضاً ، ذلك هو رغبة الدول الأفريقية حديثة الإستقلال في الاحتفاظ بهذا الإستقلال ، وصونه من أى شىء يمس كيانه ، فاسية أن الإستقلال لا يكون حقيقياً في ظل التخلف والتجزئة . لذلك نرى الدول الأعضاء في الوحدات الاقتصادية تحتفظ لنفسها بأ كبر قسط من السلطة ولا تمنح الاجهزة الاتحادية التي تشرف على الوحدة إلا أقل قسط من هذه السلطة . وقد يقال: ولم تملك تلك الدول بمثل هذا الموقف المتحفظ أو الرجوى ؟ أما ترى الدول الأوربية التي كانت تستعمرها تبادر إلى الاتحاد في ظل السوق الأوربية المشتركة ونحوها من المنظمات الوحدوية الأوربية ولا تتردد في التنازل عن قسط كبير من سيادتها في سبيل تحقيق هذه الوحدة ، وما يترتب عليها من التمتع بشمرات التنمية الإقتصادية . لم لا تقتدى بها ؟ ولماذا لا تؤمن الدول الأفريقية بأن الخلاص من التخلف رهن بتأليف الوحدات الاقتصادية الإقليمية ؟ وما سر عجز الدول الأفريقية عن التخلص من التجزئة ؟ .

قدم الباحثون أكثر من تفسير لهذه الظاهرة الخطيرة والمحيرة أيضاً . هناك تفسير يقول ان الاستعمار الجديد الذى دأب فى العمل على التجزئة

هو الذى يعمل أيضاً على إبقائها ، فالاستعمار هو الذى يحول دون إقامة أية وحدة إقتصادية بين مجموعة من الدول ، خشية فقدانه السيطرة ، وهو لا يتحقق له إلا إذا ظلت هذه الدول مجزأة ، فإذا اتحدت استطاعت أن تواجهه وتقف فى سبيله .

ثم يضيف أصحاب هذا التفسير إلى ذلك ، أن المنافسة بين الدول الاستعمارية تنعكس على أفريقيا ، وتقف عقبة فى سبيل إقامة الوحدات الإقتصادية الإقليمية فى أفريقيا ، ويعلمون ذلك بأن إقامة مثل هذه الوحدات تتطلب إزالة المنافسات والتناقضات القائمة بين الدول الأفريقية التى تحاول أن تتحد ، كما تتطلب إزالة المنافسات والتناقضات بين الدول الاستعمارية التى مازالت تسيطر على هذه الدول الراغبة فى الاتحاد .

وهناك تفسير آخر يقول إن الاستعمار الجديد ليس فى حاجة ماسة إلى التجزئة ، لأن الدول الأفريقية حتى إن اتحدت فى مجموعات إقتصادية إقليمية، فستظل ضعيفة ومتخلفة، ويسهل السيطرة عليها . ويقولون إن عدم قدرة الدول الأفريقية على التخلص من التجزئة يرجع إلى الدول الأفريقية لم تستكمل بعد كل مقومات الدول القومية ، ولهذا يعسر عليها أن تنضم إلى وحدات إقليمية ، وبمعنى آخر أن الأجزاء التى تتألف منها الوحدة الإقليمية مادامت غير كاملة ، فلا يمكن إقامة وحدة بالمعنى الصحيح بين بعضها وبعض . ويقولون إن فى هذه الفترة من النمو السياسى والإقتصادى للدولة الأفريقية يكون الانطواء على النفس هو الوسيلة الوحيدة لجعل الدولة الأفريقية الحديثة الاستقلال قادرة على استكمال عناصر الدولة . فالدولة الأفريقية المتخلفة محتاجة بيولوجيا إلى أن تكتشف نفسها بنفسها ، فلكى تنمو يجب أن توجد أولا ، وحتى اليوم لا وجود لها باستثناء بعض الدول القديمة العهد بالإستقلال . ويرجع ذلك إلى نقص فى أجهزتها الحكومية ، وفى شبكة مواصلاتها ، ونقص فى مآهدها التعليمية ، وافتقار إلى الكفايات الفنية ، وما إلى ذلك ، وعلى

ذلك ، فالتعاون الاقتصادي الاقليمي، بين مجموعة من الدول الأفريقية سابق لأوانه .

وهناك تفسير آخر إلى جانب التفسيرات السالفة ، مفاده أن الحروب هي التي ساعدت على إقامة الوحدات الإقليمية ، وهي التي كانت السبب في مقاومة التجزئة . فالحرب الأهلية الأمريكية تعتبر الباعث الحقيقي على قيام الولايات المتحدة الأمريكية ، والحروب التي قامت بين المقاطعات السويسرية ، أو بين الولايات والامارات الألمانية ، أو الامارات والممالك الإيطالية ، هذه كلها أسهمت في إقامة الوحدات الإقليمية في تلك الاطراف المتحاربة ، حتى جعلت من كل منها أمة موحدة. ووفقا لهذا التفكير يمكن أن يقال إن الحرب الأهلية التي درات في نيجيريا هي التي تمخضت عن الوحدة النيجيرية الحقيقية .

واسكن هناك اعتبارات أخرى تجعل لعامل الحروب كفة مقابلة للاعتبارات السالفة الذكر . فالتوازن الذرى بين العملاقين المتناهضين ، وقيام الأمم المتحدة بجمعلان وقوع الحروب وهي تعتبر من أسلحة الإتحاد أمراً مستبعداً ، ولذلك فإن القائلين بهذا الرأي يستبعدون إقامة الوحدات الإقليمية بين الدول الأفريقية .

ما يمكن أن يقال، هو أن سابقة دول أمريكا اللاتينية ، وما مر بها من تطور اقتصادى واجتماعى وسياسى شقّب تخلصها من الإستعمار . . قد تكون عوناً ، إذا اتخذت قياساً ، لفهم احتمالات المستقبل بالنسبة إلى أفريقيا ، فقد استقلت دول أمريكا اللاتينية في بداية القرن الماضى ، ورغم مرور هذه الفترة الطويلة من الزمان ما زالت مجزأة ومتخلفة .

وقد يقال إن ظروف التنمية الإقتصادية والسياسية تغيرت اليوم عما كانت عليه في القرن الماضى ، ومن شأن هذا أن يجعل أفريقيا قادرة على

أن تحقق التنمية والوحدة في زمن أقصر من الزمن الذي قطعتة أمريكا اللاتينية دون أن تتحقق لها الوحدة حتى اليوم ، وأن تتخلص من التخلف .

وإذا أدخلنا في الاعتبار هذه الحجة ، فلا بد أن نضيف إليها أن أمريكا اللاتينية قد تجزأت فأصبحت عشرين دولة تجمع بينها لغة واحدة مشتركة . هي الأسبانية ، ويسود فيها دين واحد ، وتقاليده مشتركة أما أفريقيا فقد تجزأت وأصبح عدد دولها نحو خمسين دولة ، تسود فيها لغات متعددة ، وتقاليده مختلفة ، وديانات متباينة . كما يمكن أن يقال إن العزلة السياسية التي منيت بها دول أمريكا اللاتينية في القرن الماضي في ظل السلام البريطاني ، وأن الاستقرار الناجم عن هذه العزلة لم يتح مثلها لأفريقيا في النصف الثاني من القرن العشرين ، لأن الحرب الباردة ، والمنافسات والتناقضات بين أطماع الدول الكبرى تهدد كل حين أمن هذه الدول واستقرارها .

وعليه ، يجب ألا نبالغ في مميزات النصف الثاني من القرن العشرين في ظل التسكنواوجيا الحديثة ، إذا قورنت بمميزات القرن التاسع عشر في ظل السلام البريطاني وما تبعه من استقرار . ومؤدى هذا كله أن صعوبة مواجهة التفتت والتخلف في أمريكا اللاتينية في القرن الماضي ، تكاد تكون معادلة لصعوبة مواجهة التفتت والتخلف في أفريقيا في هذا النصف الثاني من القرن العشرين .

وقياسا على التطور التاريخي لدول أمريكا اللاتينية من تاريخ استقلالها السياسي حتى اليوم ، نستطيع أن نتوقع أن تمر أفريقيا بحقبة طويلة من عدم الاستقرار السياسي ، وبحقبة طويلة من التخلف الإقتصادي ، وأن تصبح مسرحا للانقلابات العسكرية ، وأن التجارب الوحشية التكاملية ستقوم واحدة في إثر أخرى ، دون أن نستطيع تكوين وحدة حقيقية يتاح لأفريقيا في ظلها التخلص من تخلفها ، كما يسعنا أن نتوقع

أن يبسط الاستعمار الجديد سلطانه على الأغلبية الكبرى من الدول الأفريقية . . .

وخير ما نتمناه لأفريقيا ألا تطول تلك الحقبة من الزمن ، كما طالت في أمريكا اللاتينية ، وهنا تتجلى فاعلية الدبلوماسية الأفريقية في سعيها لاختصار هذه الحقبة التي لا مفر لأفريقيا من أن تمر بها .

وإذا توافرت لأفريقيا طائفة من السياسيين المحنكين ، والدبلوماسيين البارعين ، وعمل هؤلاء وأولئك مخلصين لوطنهم ولأفريقيينهم فيسكونون عوناً لأفريقيا على تلطيف حدة مآسى التجزئة داخل الوطن الأفريقى ، ومكافحة طماع الاستعمار الجديد الآن من خارج الوطن الأفريقى ، وفى هذا المجال تبدو أهمية المنظمات الدولية (إسواء أكانت إقليمية أفريقية ، أم قارية ، أم عالمية ، فإن هذه وتلك من شأنها مساعدة أفريقيا على التخلص من التخلف والتجزئة ، بل يستطيع الوجود الأفريقى فى إطار تلك المنظمات وبعضها أن يبرز ويحقق وجوده فى حوار داخلى بين بعض الدول الأفريقية وبعضها الآخر ، وفى حوار خارجى بين الدول الأفريقية والأمم الأجنبية . وعن طريق هذا الحوار المزدوج وبراعة الدبلوماسية فى إدارة دفة ، تستطيع أفريقيا أن تبدأ السير فى طريق خلاصها من التخلف والتجزئة .

وإذا قدر لهذا الكتاب أن يساهم مساهمة متواضعة فى إعداد هذا الجيل الجديد من القيادات الأفريقية التى سيكون عليها عبء إجراء هذا الحوار ، فسيكون هذا حسبنا من الجزاء والمكافأة .

## الملحق الأول

### ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية

الريادة :

نحن رؤساء دول وحكومات أفريقيا المجتمعين بمدينة أديس أبابا ،  
بأثيوبيا .

— اقتناعاً منا بأن حق جميع الشعوب في البت في مصيرها إنما هو حق لا يمكن  
التفريط فيه .

— وتقديراً منا بأن الحرية والمساواة والعدالة والكرامة هي أهداف أساسية  
لاغنى عنها لتحقيق الآمال المشروعة لشعوب أفريقيا .

— وتقديراً لمسئولياتنا في توجيه الموارد الطبيعية والطاقات البشرية لقارتنا  
في سبيل تقدم شعوبنا التام في مجالات النشاط الإنساني .

— واندفاعاً بارادة مشتركة لتوطيد التفاهم بين شعوبنا ، والتعاون بين دولنا  
استجابة لآمال شعوبنا في تدعيم الأخوة والتضامن في نطاق وحدة أكبر تنطلي  
جميع الاختلافات القومية والإقليمية .

— واقتناعاً منا بأنه لترجمة هذا العزم إلى قوة دافعة تعمل على تحقيق التقدم  
الإنساني ، يتعين توفير الظروف المواتية للسلام والأمن والمحافظة عليهما .

— وتصميماً منا على المحافظة على الاستقلال الذي حصلنا عليه بمشقة ، وعلى  
تدعيمه ، وكذلك المحافظة على سيادة دولنا ، وسلامة أراضيها وتعزيزهما ، ومكافحة  
الإستعمار الجديد في أشكاله كافة .

— وإذ نحن نقف أنفسنا على التقدم الشامل لأفريقيا .

— مؤمنين بأن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان اللذين تؤكد هنا من جديد التزامنا ماتضمنناه من مبادئ ، يهيئان أساساً متيناً لتعاون سلمى مشر بين دولنا .

— تحدونا الرغبة فى أن نرى من الآن جميع دول أفريقيا متحدة لتكفل الرفاهية ، والرخاء لشعوبها .

-- واعترافاً منا على توثيق الروابط بين دولنا باقامة منظمات مشتركة وتعزيزها .

— اتفقنا فيما بيننا على الميثاق التالى :

## إقامة المنظمة

### المادة الأولى

١ — اتفقت الأطراف السامية المتعاقدة فى هذا الميثاق على إقامة منظمة تعرف باسم « منظمة الوحدة الأفريقية » .

٢ — وتضم هذه المنظمة دول القارة الأفريقية ومد غشقر والجزر المجاورة للقارة .

## الأهداف

### المادة الثانية

١ — تنحصر أهداف المنظمة فيما يلى :

( أ ) دعم وحدة دول أفريقيا وتضامنها .

( ب ) تنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا .

( ج ) الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها .

- ( د ) القضاء على الإستعمار على جميع أشكاله في أفريقيا .
- ( هـ ) تشجيع التعاون الدولي ، آخذين في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .
- ٢ - تحقيقاً لهذه الأهداف ، ينسق أعضاء المنظمة سياساتهم العامة ، ويعملون على التوفيق بينها ، خاصة في الميادين التالية :
- ( أ ) التعاون السياسي والدبلوماسي .
- ( ب ) التعاون الإقتصادي ، بما في ذلك النقل والمواصلات .
- ( ج ) التعاون التربوي والثقافي
- ( د ) التعاون الصحي والرعاية الصحية والتغذية .
- ( هـ ) التعاون على الدفاع والأمن .

## المبادئ

### المادة الثالثة

- تحقيقاً للأهداف المبينة في المادة الثانية . يؤكد أعضاء المنظمة ، ويعطون ارتباطهم بالمبادئ الآتية :
- ١ - المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء .
- ٢ - عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء .
- ٣ - احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقوقها الثابتة في استقلال كيانها .
- ٤ - التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض ، أو الوساطة ، أو التوفيق ، أو التحكيم .
- ٥ - الاستنكار المطلق لأعمال الاغتيال السياسي في جميع صورته .

وكذلك ألوان النشاط الهدام الذي تقوم به دول مجاورة ، أو أية دول أخرى .

٦ - التفانى المطلق في سبيل قضية التحرر التام للأراضي الأفريقية التي مازالت تابعة .

٧ - تأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل .

## المعضوية

### المادة الرابعة

لكل دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة ، الحق في أن تصبح عضواً في المنظمة .

## حقوق الدول الأعضاء وواجباتها

### المادة الخامسة

تتمتع جميع الدول الأعضاء بحقوق وواجبات متساوية .

### المادة السادسة

تعهد الدول الأعضاء بالالتزام الأمين للمبادئ المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا الميثاق .

## فروع المنظمة

### المادة السابعة

تعمل المنظمة على تحقيق أهدافها من طريق الفروع الرئيسية الآتية :

١ - مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

٢ - مجلس الوزراء .

٣ - الأمانة العامة .

٤ — لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم .

## مؤتمر رؤساء الدول والحكومات

### المادة الثامنة

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات هو الجهاز الأعلى للمنظمة . ووفقاً لأحكام هذا الميثاق يقوم بمناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة لأفريقيا بغية تنسيق السياسة العامة للمنظمة .

ويجوز له بالإضافة إلى هذا ، إعادة النظر في تكوين جميع أجهزة المنظمة وأوجه نشاطها ، أو أوجه نشاط أية وكالات متخصصة قد تنشأ وفقاً لأحكام هذا الميثاق .

### المادة التاسعة

يتكون المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات ، ومن ممثلهم المعتمدين . ويجتمع المؤتمر مرة على الأقل كل عام بناء على طلب أية دولة عضو وموافقة أغلبية الدول الأعضاء ، ويجتمع المؤتمر كذلك في دورات غير عادية .

### المادة العاشرة

- ١ — لكل دولة عضو صوت واحد .
- ٢ — تصدر جميع القرارات بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة .
- ٣ — يبت في المسائل المتصلة بالإجراءات بالأغلبية المطلقة ، ويقرر ما إذا كانت مسألة ما ذات صبغة إجرائية بأغلبية مطلقة لأعضاء المنظمة .
- ٤ — النصاب القانوني للمؤتمر يتألف من ثلثي أعضاء المنظمة في أي اجتماع يتم .

### المادة الحادية عشرة

المؤتمر هو الذي يضع لائحته الداخلية .

## مجلس الوزراء

### المادة الثانية عشرة

١ - يتألف مجلس الوزراء من وزراء الخارجية، أو أى وزراء آخرين تعينهم حكومات الدول الأعضاء .

٢ - ويجتمع مجلس الوزراء مرتين على الأقل فى العام ، ويجتمع فى دورات غير عادية بناء على طلب أية دولة عضو، وموافقة ثلثى الأعضاء .

### المادة الثالثة عشرة

١ - يكون مجلس الوزراء مسئولاً أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، ويعهد إليه بالأعمال التحضيرية لاجتماعات المؤتمر .

٢ - يحاط المجلس علماً بآية مسألة محالة إليه من المؤتمر . كما يقوم بتنفيذ قرارات مؤتمر رؤساء الدول وتنسيق أوجه التعاون الأفريقى طبقاً لتوجيهات رؤساء الدول والحكومات . ووفقاً للمادة الثانية ( ٢ ) من هذا الميثاق .

### المادة الرابعة عشرة

١ - لكل دولة عضو صوت واحد .

٢ - جميع القرارات تصدر بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس الوزراء .

٣ - النصاب القانونى لأى اجتماع لمجلس الوزراء يتألف من ثلثى أعضاء المجلس .

### المادة الخامسة عشرة

مجلس الوزراء هو الذى يضع لائحته الداخلية .

## الأمانة العامة

### المادة السادسة عشرة

يعين مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، أميناً عاماً إدارياً للمنظمة يقوم بإدارة شئونها .

### المادة السابعة عشرة

يكون للمنظمة أمين عام مساعد، أو أكثر يعينهم مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

### المادة الثامنة عشرة

تحدد مهام الأمين العام الإداري وشروط خدمته ، وكذلك مهام الأمناء العامين المساعدين وشروط خدمتهم وغيرهم من موظفي الأمانة العامة ، وفقاً لأحكام هذا الميثاق واللوائح التي يقرها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

١ - على الأمين العام الإداري وهيئة الأمانة العامة ألا يطلبوا أو يتلقوا عند قيامهم بواجباتهم تعليمات من أية حكومة، أو من أية سلطة خارجية عن المنظمة، وعليهم الامتناع عن القيام بأي عمل قد يمس مراكزهم باعتبارهم موظفين دوليين مسئولين أمام المنظمة وحدها .

٢ - يلتزم كل عضو في المنظمة احترام الصفة الدولية البحتة لمسؤوليات الأمين العام الإداري وهيئة الموظفين ، وأن يمتنع عن التأثير فيهم عند ممارستهم مسؤولياتهم .

## لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم

### المادة التاسعة عشرة

تتعهد الدول الاعضاء بتسوية جميع المنازعات التي تنشأ فيما بينها بالوسائل السلمية . وتحقيقاً لهذه الغاية قررت إنشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم .

وتؤلف هذه اللجنة، وتحدد شروط الخدمة فيها بمقتضى بروتوكول يوافق عليه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، ويعتبر هذا البروتوكول جزءاً لا يتجزأ من هذا الميثاق .

## اللجان المتخصصة

### المادة العشرون

ينشئ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات اللجان المتخصصة التي يرى ضرورة إنشائها ، بما في ذلك مايلي :

١ — لجنة اقتصادية واجتماعية .

٢ — لجنة للتربية والثقافة ،

٣ — لجنة للصحة والرعاية الصحية والتغذية .

٤ — لجنة للدفاع .

٥ — لجنة علمية فنية للأبحاث .

### المادة الحادية والعشرون

تتألف كل لجنة من اللجان المتخصصة المشار إليها في المادة العشرين ، من الوزراء المعنيين ، أو من وزراء آخرين ، أو من مفوضين يُعينهم حكومات الدول الأعضاء .

### المادة الثانية والعشرون

تجرى مباشرة اللجان المتخصصة لأعمالها وفقاً لأحكام هذا الميثاق ، وطبقاً للوائح التي يقررها مجلس الوزراء .

## الميزانية

### المادة الثالثة والعشرون

يصدق مجلس الوزراء على ميزانية المنظمة التي يعدها الأمين العام الإداري .

وتتمول الميزانية بأنصبة من الدول الأعضاء طبقاً لجدول الأنصبة المعمول به في الأمم المتحدة بشرط ألا يتجاوز نصيب أية دولة عضو عشرين في المائة من الميزانية السنوية العادية للمنظمة .

توافق الدول الأعضاء على دفع أنصبتها بصورة منتظمة .

## توقيع الميثاق والتصديق عليه

### المادة الرابعة والعشرون

١ — لجميع الدول الأفريقية المستقلة ذات السيادة أن توقع هذا الميثاق .  
وتقوم الدول الموقعة بالتصديق عليه طبقاً لإجراءاتها الدستورية .

٢ — الوثيقة الأصلية وهي تحرر بلغات أفريقية إن أمكن وباللغتين الانجليزية والفرنسية ، وجميع أصولها معترف بصحتها على السواء ، تودع لدى حكومة أثيوبيا ، وتقوم هذه بإرسال نسخ معتمدة من هذه الوثيقة إلى جميع الدول الأفريقية المستقلة ذات السيادة .

٣ — تودع وثائق التصديق لدى حكومة أثيوبيا ، وتقوم هذه بتبليغ جميع الدول الموقعة على الميثاق بهذا الإيداع .

## دخول الميثاق دور التنفيذ

### المادة الخامسة والعشرون

يدخل هذا الميثاق دور التنفيذ بمجرد تسلم حكومة أثيوبيا لوثائق التصديق من ثلثي الدول الأعضاء الموقعين .

## تسجيل الميثاق

### المادة السادسة والعشرون

يسجل هذا الميثاق بعد التصديق عليه ، لدى سكرتارية الأمم المتحدة عن طريق حكومة أثيوبيا طبقاً لاحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

## تفسير الميثاق

### المادة السابعة والعشرون

يفصل في أية مسألة تثار بشأن تفسير هذا الميثاق بأغلبية ثلثي أعضاء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

## القبول والانضمام

### المادة الثامنة والعشرون

١ - يجوز لكل دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة ، أن تبلغ الأمين العام الإداري في أى وقت ، برغبتها في الانضمام إلى هذا الميثاق .

٢ - يقوم الأمين العام الإداري عند تسلم مثل هذا الاخطار بإرسال نسخة منه إلى جميع الدول الأعضاء ، ويتقرر قبول العضوية بالأغلبية المطلقة للدول الأعضاء ، وتقوم كل دولة عضو بإبلاغ قرارها في هذا الشأن إلى الأمين العام الإداري . وهذا يقوم بدوره عند تلقى العدد اللازم من الأصوات بإبلاغ القرار إلى الدولة المعنية .

## أحكام مختلفة

### المادة التاسعة والعشرون

اللغات التي يعمل بها في المنظمة ، وفي جميع أجهزتها هي اللغات الأفريقية - كلها أمكن - واللغتان الانجليزية والفرنسية .

### المادة الثلاثون

يجوز للأمين العام الإداري أن يقبل - نيابة عن المنظمة - الهبات والوصايا وغيرها المقدمة إلى المنظمة ، بشرط موافقة مجلس الوزراء .

### المادة الحادية والثلاثون

يقرر مجلس الوزراء المزايا والحصانات التي يتمتع بها موظفو الامانة العامة في إقام الدول الأعضاء .

## الانسحاب من العضوية

### المادة الثانية والثلاثون

أية دولة ترغب في الانسحاب من المنظمة تقدم تبليغاً كتابياً بذلك إلى الأمين العام الإداري .

ولا يطبق هذا الميثاق على الدولة المبلغة بعد انقضاء عام واحد من تاريخ التبليغ ، ما لم تسحب تبليغها خلال هذا العام ، وبذلك يبطل إلتزامها إلى المنظمة .

## تعديل الميثاق

### المادة الثالثة والثلاثون

١ - يجوز تعديل هذا الميثاق إذا تقدمت أية دولة عضو بطلب كتابي في هذا الشأن إلى الأمين العام الإداري ، بشرط ألا يعرض التعديل المقترح على المؤتمر للنظر فيه إلا بعد تبليغ جميع الدول الأعضاء به ، وانقضاء عام على هذا التبليغ . ويشترط لقبول هذا التعديل موافقة ثلثي الدول الأعضاء على الأقل .

٢ - وإقراراً منا بهذا وقعنا ، نحن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية هذا الميثاق .

صدر بمدينة أديس أبابا في الخامس والعشرين من مايو سنة ١٩٦٣ م .

الموقعون نيابة عن :

الجزائر ، بروندي ، الكاميرون ، جمهورية وسط أفريقيا ، تشاد ، كوتنجو ( برازافيل ) ، كوتنجو ( ليوبولدفيل ) ، داهومي ، إثيوبيا ، الجابون ، غانا ، غينيا ، ساحل العاج ، ليبيريا ، ليديا ، مدغشقر ، مالي ، موريتانيا ، المغرب ، النيجر ، نيجيريا ، رواندا ، السنغال ، سيراليون ، الصومال ، السودان ، تنجانيقا ، التوجو . تونس ، أرغندة ، الجمهورية العربية المتحدة ، فولتا العليا .

القرارات التي أصدرها مؤتمر القمة للدول الأفريقية المنعقد

بأديس أبابا في ٢٢ — ٢٥ مايو ١٩٦٣

(أ)

### تصفية الاستعمار

مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة المنعقد في أديس أبابا بأثيوبيا من ٢٢ إلى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ :

بعد النظر في جميع الجوانب المتعلقة بإنهاء الإستعمار .

وإذ يعلن بالإجماع عن اعتقاده بالضرورة الملحة لتنسيق وزيادة الجهود للتعبيل بحصول جميع الأقاليم الأفريقية التي لا تزال تروّج تحت السيطرة الأجنبية على استقلالها القومي دون قيد أو شرط .

وإذ يؤكد أن من واجب جميع الدول الأفريقية المستقلة تأييد الشعوب الأفريقية غير المستقلة في نضالها من أجل الحرية والاستقلال .

وإذ يبدى قلقه الشديد لأن معظم الأقاليم الأفريقية غير المستقلة تقع تحت سيطرة المستوطنين الأجانب .

وإذ يؤمن بأن الدول الإستعمارية باستخدامها القوة في فرض حكومات وإدارات تحت سيطرة المستوطنين الأجانب في الأقاليم ، إنما تقيم قواعداً للإستعمار في قلب أفريقيا .

قد وافق بالإجماع على تضافر الجهود، وتنسيق العمل في هذا المجال. وتحقيقاً لهذه الغاية ، يقرر اتخاذ الاجراءات الآتية :

١ — يعلن أن استخدام الدول الاستعمارية القوة في فرض حكومات

وإدارات تحت سيطرة المستوطنين في المناطق الأفريقية غير المستقلة ، انتهاك صارخ للحقوق الثابتة للسكان الشرعيين لهذه الأقاليم .

٢ - يدعو الدول الاستعمارية إلى اتخاذ الإجراءات التي تكفل تنفيذ الإعلان بمنح البلاد والشعوب المستعمرة الاستقلال فوراً . ويؤكد أن استمرار تمسك الدول الاستعمارية بالمستعمرات وشبه المستعمرات في أفريقيا يشكل تهديداً لسلام القارة .

٣ - كما يطالب الدول الاستعمارية ، وخاصة المملكة المتحدة بالنسبة لروديسيا الجنوبية ، ألا تنقل سلطات واختصاصات السيادة إلى حكومات من الأقليات الأجنبية تفرض بالقوة على الشعوب الأفريقية تحت ستار التشريعات العنصرية . فنقل السلطات بهذه الكيفية يعتبر خرقاً لنصوص قرار الأمم المتحدة رقم ١٥١٤ الخاص بالاستقلال .

٤ - يؤكد من جديد تأييده للوطنيين الأفريقيين في جنوب روديسيا ، ويعلم بصفة رسمية أنه في حالة اغتصاب حكومة عنصرية من الأقلية البيضاء للسلطات في جنوب روديسيا ، فإن الدول الأعضاء في هذا المؤتمر تقدم تأييدها المعنوي والعمل لجميع الإجراءات المشروعة التي يرى الزعماء الأفريقيون الوطنيون اتخاذها لاستعادة هذه السلطات وردّها إلى الأغلبية الأفريقية ، ويتعهد المؤتمر من الآن فصاعداً ببذل الجهود المتضافرة لاتخاذ الإجراءات التي قد يتطلبها الموقف ازاء أية دولة تعترف بحكومة الأقلية البيضاء .

٥ - يؤكد من جديد أن إقليم جنوب غرب أفريقيا أرض أفريقية خاضعة للانتداب الدولي ، وأن أية محاولة من جانب جمهورية جنوب أفريقيا لضمها تعتبر عملاً عدوانياً ، كما يؤكد تصميمه على تقديم التأييد اللازم للرحلة الثانية من قضية جنوب غرب أفريقيا المنظورة أمام محكمة العدل الدولية . وكذلك يؤكد الحق الثابت لشعب جنوب غرب أفريقيا في تقرير المصير والاستقلال .

٦ - يتدخل صراحة لدى الدول الكبرى لا-كف دون استثناء عن تأييدها بصورة مباشرة أو غير مباشرة للمعونات التي تقدم لجميع الحكومات الإستعمارية التي قد تستعملها في إخماد حرب إبادة حقيقية في أفريقيا . وتخبر حلفاء الدول الاستعمارية بين صداقة الشعوب الأفريقية ، وبين تأييد هذه الدول التي تضطهد الشعوب الأفريقية .

٧ -- إيفاد وفد من وزراء الخارجية للتحديث نيابة عن جميع الدول الأفريقية في اجتماع مجلس الأمن الذي سينعقد لبحث تقرير لجنة ال ٢٤ دولة بشأن الموقف في المناطق الأفريقية الخاضعة للسيطرة البرتغالية .

٨ -- يطالب بقطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين جميع الدول الأفريقية وبين حكومتى البرتغال وجنوب أفريقيا إذا ما استمرت على موقفهما الحالي إزاء قضية تصفية الاستعمار .

٩ -- تطلب المقاطعة الفعالة للتجارة الخارجية للبرتغال ، وجنوب أفريقيا باتباع الآتي :

- ( أ ) تحريم استيراد البضائع من هذين البلدين .
- ( ب ) إغلاق جميع الموانئ والمطارات الأفريقية دون سفنهما وطائراتهما .
- ( ج ) منع طائرات هذين البلدين من التحليق فوق أقاليم جميع الدول الأفريقية .

١٠ - يطالب في حزم جميع حركات التحرير الوطنية بتنسيق جهودها ، وذلك بتكوين جبهات للعمل المشترك أينما تطلب الأمر ذلك ، بغية تدعيم فعالية تضامنها ، والاستفادة الرشيدة من المعونة المتضافرة التي تقدم إليها .

١١ - ينشئ لجنة للتنسيق مكونة من أثيوبيا والجزائر والجمهورية العربية المتحدة وأرغندا وتنجانيقا وغينيا والكونغو ( ليوبولدفيل ) والسنغال ونيجيريا يكون مقرها في دار السلام ، وتكون مسئولة عن تنسيق المعونات التي

تقدمها الدول الافريقية، وعن إدارة الصندوق الخاص الذى سينشأ لهذا الغرض .

١٢ -- ينشئ صندوقاً خاصاً لتقديم المعونة العملية والمالية لحركات التحرير الوطنية المختلفة .

١٣ -- يحدد يوم ٢٥ مايو « يوم تحرير أفريقيا » ، تنظم فيه المظاهرات الشعبية لنشر توصيات مؤتمر رؤساء الدول الافريقية، وتجمع الاموال لهذا الصندوق بالاضافة إلى التبرعات الوطنية .

١٤ -- يقبل في أقاليم الدول الافريقية المستقلة الوطنيين التابعين لحركات التحرير لتدريبهم في جميع الميادين ، ويقدم كل المعونات التى يحتاج إليها الشباب في مجالى التعليم والتدريب المهني .

١٥ -- يشجع على إنشاء جهاز من المتطوعين في ميادين مختلفة ، في كل دولة بغية تزويد حركات التحرير الوطنية بالمعونات التى تحتاج إليها في القطاعات المختلفة .

(ب)

### التفرقة والتمييز العنصرى

مؤتمر القمة للدول الافريقية المستقلة المنعقد في أديس أبابا ، باثيوبيا ، من ٢٢ إلى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ :

بعد استعراض جميع جوانب التفرقة والتمييز العنصرى . إذ يعلن بالاجماع عن اعتقاده بالضرورة الملحة لتنسيق وزيادة الجهود لانهاء سياسة التفرقة العنصرية الاجرامية التى تتبعها جنوب أفريقيا ، والقضاء على التمييز العنصرى في جميع صورته .

قد وافق بالاجماع على تضافر الجهود ، وتنسيق العمل في هذا المجال . وتحقيقاً لهذه الغاية ، قرر اتخاذ الإجراءات الآتية :

١ -- تقديم المنح الدراسية والتسهيلات التعليمية، وإتاحة فرص العمل في الحكومات الأفريقية للاجئين من جنوب أفريقيا .

٢ -- تأييد التوصيات المقدمة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة من اللجنة الخاصة بالأمم المتحدة ، عن سياسة التفرقة العنصرية التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا .

٣ -- إرسال وفد من وزراء الخارجية لابلاغ مجلس الأمن بالموقف الذي ينذر بالانفجار في جنوب أفريقيا .

٤ -- تنسيق الاجراءات العملية بفرض العقوبات على حكومة جنوب أفريقيا . ومناشدة جميع الدول ، وخاصة الدول التي تحتفظ بعلاقات تقليدية مع حكومة جنوب أفريقيا . وتتعاون معها في تطبيق قرار الأمم المتحدة ١٧٦١ الصادر بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٢ الخاص بالتفرقة العنصرية تطبيقاً دقيقاً .

٥ -- مناشدة جميع الحكومات قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والإقتصادية التي لاتزال قائمة مع حكومة جنوب أفريقيا . والكف عن تشجيع سياسة التفرقة العنصرية بأي صورة من الصور .

٧ -- تأكيد المسؤولية الكبرى التي تقع على عاتق السلطات الاستعمارية في الأقاليم المجاورة لجنوب أفريقيا في استمرار سياسة التفرقة العنصرية .

٨ -- التنديد بالتفرقة العنصرية بجميع صورها ، في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم .

٩ -- الإعراب عن القلق الشديد الذي يساور جميع الشعوب والحكومات الأفريقية نتيجة لاجراءات التفرقة العنصرية المتبعة ضد الجماعات التي تنحدر من أصل أفريقي ، وتعيش خارج القارة ، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وعن تقدير الجهود التي تبذلها الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية ، لإنهاء التصرفات المعيبة غير المحتملة التي قد تؤدي إلى

تدهور العلاقات بين الشعوب والحكومات الأفريقية من جهة، وبين شعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى .

( ج )

## أفريقيا والأمم المتحدة

مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة المنعقد في أديس أبابا ، باثيوبيا في المدة من ٢٢ إلى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ :

— إذ يعتقد بأن الأمم المتحدة أداة هامة للمحافظة على السلام والأمن بين الأمم ودفع عجلة تقدم الشعوب اقتصادياً واجتماعياً .

— وإذ يؤكد من جديد رغبته في تدعيم وتأييد الأمم المتحدة .

— وإذ يلاحظ بأسف أن أفريقيا كنطقة ، ليست ممثلة تمثيلاً متكافئاً في الفروع الرئيسية للأمم المتحدة .

— وإذ يعرب عن يقينه بوجوب ازدياد التعاون وتسيق الجهود بين جميع الدول الأفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة :

١ — يؤكد من جديد تمسكه بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وقبوله لجميع الالتزامات الواردة في الميثاق ومن بينها الالتزامات المالية .

٢ — يصر على أن أفريقيا — كنطقة جغرافية — يجب أن تمثل تمثيلاً متكافئاً في الفروع الرئيسية للأمم المتحدة ، وخاصة مجلس الأمن ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وفي الوكالات المتخصصة التابعة لها .

٣ — يدعو الحكومات الأفريقية إلى تسكيف تمثيلها لدى الأمم المتحدة باتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتحقيق تمثيل أكثر تكافؤاً لأفريقيا .

٤ — كما يدعو الحكومات الأفريقية إلى تسكيف تمثيلها لدى الأمم المتحدة بتكوين مجموعة أفريقية أكثر فعالية ، وتكوين سكرتارية دائمة لها ، لكي تحقق تعاوناً أوثق وتنسيقاً أفضل في الموضوعات ذات الأهمية المشتركة ، وذلك دون

المساس بعضويتها في مجموعة الدول الأفريقية الآسيوية، أو الاضرار بالتعاون داخلها .

( د )

## نزع السلاح العام

مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة المنعقد في أديس أبابا ، بأثيوبيا ، من ٢٢ مايو إلى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ :

— بعد النظر في جميع الجوانب المتعلقة بنزع السلاح العام .

-- وإذ يعلن بالإجماع عن اعتقاده بالضرورة الملحة لتنسيق وزيادة الجهود للإسهام في وضع برنامج عملي لنزع السلاح ، وذلك بأن توقع جميع الدول المعنية معاهدة لنزع السلاح العام الشامل تحت إشراف دولي دقيق وفعال .

-- قد وافق بالإجماع على تضافر الجهود ، وتنسيق العمل في هذه الميادين المختلفة . وتحقيقاً لهذه الغاية يقرر المؤتمر اتخاذ الإجراءات الآتية :

-- أن تكون أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية . وأن تعارض إجراء التجارب النووية الحرارية فيها ، كما يحظر إنتاج الأسلحة النووية . وتشجيع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ،

٢ — تدمير الأسلحة النووية الموجودة حالياً .

٣ — التمسك بإنهاء احتلال القارة الأفريقية عسكرياً عن طريق المفاوضة ، وإزالة القواعد العسكرية فيها ، إذ أن إزالة هذه القواعد يعتبر عنصراً أساسياً لاستقلال أفريقيا ووحدةها .

٤ — مناشدة الدول الكبرى :

— تخفيض الأسلحة التقليدية .

— إنهاء سباق التسلح .

— توقيع اتفاقية لنزع السلاح العام الشامل تحت إشراف دولي دقيق وفعال .

— مناشدة الدول الكبرى وخاصة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، بذل قصارى جهودها لتحقيق الأهداف السالفة الذكر .

### المشا كل الاقتصادية

مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة المنعقد في أديس أبابا ، بأثيوبيا ، من ٢٢ مايو إلى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ :

إذ يعرب عن قلقه تجاه النصيب الفعلي للدول النامية في التجارة العالمية، والتدهور المستمر في شروط التجارة في هذه العلاقات التجارية الخارجية .

وإذ يدرك أن اعتماد أفريقيا اعتماداً كاملاً على تصدير المنتجات الأولية ، فإن الدول الأفريقية أكثر من أى منطقة أخرى نامية قد جعلها أشد تأثراً بالتدهور المستمر في حصيلة صادراتها .

وإذ يعرب عن يقينه بحاجة الدول الأفريقية إلى تضافر الجهود ضماناً لأسعار مجزية لمبيعاتها من المنتجات الأولية :

وإذ يدرك الحاجة إلى إزالة الحواجز المقامة أمام الإتجار بين الدول الأفريقية مع بعضها البعض ، بما يؤدي إلى تقوية اقتصادياتها .

وإذ يعتبر أن التنمية الاقتصادية ، بما فيها توسيع نطاق التجارة على أساس أسعار عادلة ومجزية ، من شأنه أن يعمل على إزالة الحاجة إلى المساعدات الاقتصادية الخارجية ، وأن مثل هذه المعونة الاقتصادية الخارجية يجب أن تكون غير مشروطة ، وألا تمس استقلال الدول الأفريقية .

وإذ يرى الضرورة القصوى لأن تقوم الدول الأفريقية بتجميع مواردها وتنسيق أوجه نشاطها في الميدان الاقتصادي .

وإذ يدرك ضرورة الاستخدام المشترك لموارد أحواض الأنهار ، ودراسة استخدام المناطق الصحراوية، وتنسيق وسائل النقل والمواصلات ، وتوفير إمكانات

البحث التي من شأنها جميعاً أن تحفز على النمو الاقتصادي، وتوسيع نطاق التجارة سواء على أساس إقليمي، أو بين الأقاليم بعضها البعض .

وإذ لا يغرب عن يقينه بأن التعجيل بالنمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد الأفريقية المختلفة مرهون بتصنيع هذه البلاد وتويع إنتاجها .

وإذ يقدر خطورة المشاكل الناشئة عن النقص البالغ في الأشخاص المدربين المهرة ، وقلة الموظفين المؤهلين ، وندرة موارد رأس المال ، وعدم كفاية أسس البناء الاقتصادي، وعدم وجود أسواق كافية للمنتجات الصناعية، والنقص البالغ في إسهام الأفريقيين في بناء بلادهم إقتصادياً .

وإذ يعرب عن رغبته في تعمير آثار التجمعات الاقتصادية الإقليمية في الاقتصاد الأفريقي .

وإذ يلاحظ ، بشعور الرضى ، أن السكرتير التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا قد قرر عقد مؤتمر لوزراء المال الأفريقيين في الخرطوم ( السودان ) في يوليو سنة ١٩٦٣ ، بغرض إنشاء بنك أفريقي للتنمية .

يقرر الآتي :

١ - تعيين لجنة اقتصادية تمهيدية تقوم فيما تقوم به ، عن طريق التعاون مع الحكومات، والتشاور مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بدراسة المسائل التالية وعرض نتائج دراساتها على الدول الأعضاء :

- ( أ ) إمكان إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأفريقية المختلفة :
- ( ب ) إنشاء تعريفات خارجية مشتركة لحماية الصناعات الناشئة، وإنشاء صندوق لتثبيت أسعار المواد الخام .
- ( ج ) إعادة بناء أسس التجارة الدولية .

( د ) وسائل تنمية التجارة بين الدول الأفريقية عن طريق تنظيم المعارض والأسواق التجارية الأفريقية ، والاشتراك فيها ومنح التسهيلات في المواصلات والترانزيت .

( هـ ) تنسيق وسائل المواصلات ، وإنشاء شركات الطرق البرية والجوية والبحرية .

( و ) إنشاء اتحاد أفريقي للمدفوعات والمقاصة .

( ز ) تحرير النقد الوطني - بصورة مطردة - من أية ارتباطات خارجية غير فنية ، وإنشاء منطقة نقدية أفريقية .

( ح ) وسائل وطرق تحقيق التنسيق بين خطط التنمية الوطنية الحالية والمستقبلية .

٢ - - يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن تطالب من سكرتيرها التنفيذي أن يقدم للجنة الخبراء كل ما قد تحتاج إليه من تأييد ومساعدة ممكنة في تحقيق ما عهد إليها فيه .

٣ - - يرحب بالمؤتمر القادم لوزراء المال الأفريقيين ، ويكلفهم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء بنك التنمية الأفريقي على وجه عاجل .

٤ - - يلاحظ بشعور من الرضى ، ما أحرزته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من تقدم في إنشاء معهد دأكار للتنمية والتخطيط الاقتصادى ، ويؤكد اهتمامه البالغ بهذا المعهد ، وعزمه على إمداده بالتأييد المالى وغير المالى اللازم .

٥ - - يرحب بالمؤتمر الدولى القادم للتجارة والتنمية الذى سيقوم بدراسة مشاكل التجارة الدولية بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية للدول النامية .

٦ - - يبحث جميع الدول المعنية على التفاوض مؤتلفة ، بغرض أن تحصل من الدول المستهلكة على تثبيت حقيقى للأسعار ، ومنافذ مضمونة فى السوق العالمية ، حتى تستطيع الدول النامية الحصول على دخول أكبر من التجارة الدولية .

### لجنة التعاون الفنى الأفريقية

مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة المنعقد فى أديس أبابا ، بأثيوبيا ، من

٢٢ مايو إلى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ :

## — ٣٥ —

وقد أخذ علماء بما تقرر في الدورة الأخيرة للجنة التعاون الفني في أفريقيا المنعقدة في دار السلام من يناير إلى فبراير سنة ١٩٦٣ ، من تأجيل الإقرار النهائي للاتفاقية الجديدة للجنة التعاون الفني في أفريقيا حتى تتاح لرؤساء الدول الأفريقية فرصة دراسة وتحديد الدور الذي تقوم به لجنة التعاون الفني في أفريقيا في نطاق التعاون الأفريقي الشامل . وبالنظر إلى ما نصت عليه المادة ٢٣ من الاتفاقية الجديدة من أنه :

« إلى أن يتم توقيع هذه الاتفاقية والتصديق عليها وفقاً لما هو وارد في المادة ١٦ ، يوافق الأطراف الذين وقعوا هذه الاتفاقية بالحروف الأولى على تنفيذها بصورة مؤقتة ، كما لو كانت نافذة في تاريخ التوقيع عليها بالحروف الأولى ، وذلك مع التزامها بأي قرار يتخذه رؤساء الدول الأفريقية في مؤتمر أديس أبابا أو أي مؤتمر تال ، بشأن دور لجنة التعاون الفني في أفريقيا في نطاق التعاون الأفريقي الشامل ، .

يقرر :

الإبقاء على لجنة التعاون الفني في أفريقيا ، وإعادة النظر في الدور الذي تقوم به حتى يمكن إدخالها مستقبلاً في نطاق منظمة الوحدة الأفريقية ، إذ سيكون من بين فروعها فرع للتعاون الفني والعلمي والثقافي .

## الملحق الثاني

### بيان عن مؤتمرات القمة

مؤتمر اديس ابابا التأسيسي ( ٢٢ - ٢٥ مايو ١٩٦٣ ) :

اجتمع ثلاثون من رؤساء الدول في أفريقيا، وأصدروا ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، كما اتخذوا عدة قرارات تتعلق بالتفرقة العنصرية في جمهورية جنوب أفريقيا . وبمساعدة حركات التحرير الوطنية في المستعمرات البرتغالية . وأكد المؤتمر مبادئ المساواة في السيادة الوطنية بين الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

وظهر في هذا المؤتمر الطابع الاختلافي بين أعضائه ، خاصة عندما استبعد الرؤساء المجتمعين اقتراحا قدمه وفد الجمهورية العربية المتحدة باعتبار اللغة العربية لغة رسمية للمنظمة الأفريقية الجديدة ، مثلها كمثل اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية .

وتغيب رئيس توجو عن حضور مؤتمر أديس أبابا الأول هذا نظراً للنزاع الحاد الذي ثار آنذاك بين توجو، وكل من ساحل العاج وغينيا بسبب حادثة اغتيال الرئيس أولمبيو . كذلك رفضت المغرب الحضور بسبب رفضها الجلوس على مائدة واحدة مع موريتانيا .

ووضح أثناء هذا المؤتمر الأول للقمة الأفريقي، أن مفهوم ( أفريقيا ذات الأوطان المستقلة المتميزة ) سوف يسود في نطاق المنظمة القارية الجديدة .

١ - مؤتمر القاهرة ( ١٧ - ٢١ يوليو ١٩٦٤ ) :

تغيبت دولة الكونغو كينشاسا عن حضور المؤتمر ، نظراً لانفجار أزمة

الكونغو الثانية في تلك الفترة . وفي أثناء ذلك المؤتمر ، بدأ الجدل بين أنصار نظرية الاندماج القارى الأفريقى فى صورة إقامة حكومة أفريقية موحدة ، وهم الرئيس الغينى أحمد سيكوتورى ، والرئيس الغانى نكروما ، وبين الراضين لها وعلى رأسهم الرئيس الثانزانى زيريرى ، والرئيس التوفسى بورقيبة . إلا أن المؤتمر نجح فى أن يكون للمنظمة الأفريقية سكرتارية عامة فى مقر واحد دائم هو أديس أبابا .

وفى هذا المؤتمر قررت الدول الأفريقية البدء فى مقاطعة الدول التى مازالت تحتفظ بعلاقات تجارية مع جمهورية جنوب أفريقيا والبرتغال .

## ٢ — مؤتمر أكرا ( ٢١ — ٢٥ أكتوبر ١٩٦٥ ) :

امتنعت الغالبية العظمى من الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية ، والأعضاء فى مجلس الوفاق ( مجموعة برازافيل ) عن حضور المؤتمر ، وذلك بسبب خلافاتها مع نكروما الذى اتهمته تلك الدول بمساندة وإيواء العناصر المتمردة المتجهة إلى الدول الأخرى المجاورة لغانا .

وخلال المؤتمر ، تم استبعاد اقتراح قدمه نكروما بإقامة مجلس تنفيذى تفوض إليه اختصاصات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية فى فترات عدم انعقاد المؤتمر . هذا واتخذ المؤتمر قراراً باستنكار وإدانة أية أنشطة انقلابية تقوم بها دولة أفريقية ضد أخرى ، بينما قرر المؤتمر من جهة أخرى أن يضمن الرؤساء المجتمعين سلامة اللاجئين من الأفريقين الوطنيين المنتمين إلى أقاليم أفريقية غير مستقلة ، وأن يقدموا لهم كل مساندة فعالة .

## ٣ — مؤتمر أديس أبابا ( ٥ — ٩ نوفمبر ١٩٦٦ ) :

انعقد هذا المؤتمر فى جو من التردد والاضطراب . فلم يحضره سوى نصف رؤساء الدول الأفريقية . ورفض الرئيس الغينى سيكوتورى الحضور نظراً لعدائه للنظام العسكرى الذى حل محل الدكتور نكروما فى حكم غانا . كما غادر الرئيسان

الجزائري بومدين ، والمصري جمال عبد الناصر ، أديس أبابا ، قبل أن يحثم المؤتمر أعماله .

وأدى تغيب معظم الرؤساء الأفريقيين الثوريين إلى أن يصدر ذلك المؤتمر قرارات معتدلة الاتجاه . فأدان المؤتمر رفض بريطانيا ، القضاء على نظام التمرد في روديسيا الجنوبية ، ودعا كل الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية إلى تطبيق العقوبات الاقتصادية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة .

#### ٤ - مؤتمر كينشاسا ( ١١ - ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٧ ) :

تميز هذا المؤتمر بأن أقل من نصف الرؤساء الأفريقيين قد حضر فقط أعماله ، فلقد تغيب رؤساء المغرب العربي الثلاث عن الحضور . ورغم ذلك قام المؤتمر بدراسة ومناقشة مشكلة الحرب الأهلية في نيجيريا ، ونشاط المرتزقة في الكونغو ، واحتلال إسرائيل للأراضي العربية .

وأصدر المؤتمر قراراً بإرسال بعثة وساطة إلى لاجوس ، ينوط بها التأكيد إلى الحكومة النيجيرية « برغبة المؤتمر الصادقة في الحفاظ على السلامة الإقليمية والوحدة والسلام في نيجيريا » .

وبمناسبة انعقاد هذا المؤتمر ، حدث تقارب بين كينيا وجمهورية الصومال ، وقررت الدولتان إقامة العلاقات الدبلوماسية الطبيعية بينهما .

#### ٥ - مؤتمر الجزائر ( ١٣ - ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦٨ ) :

حضر هذا المؤتمر ١٧ رئيس دولة أفريقية . وكان الموضوع الرئيسي في جدول أعمال المؤتمر هي المشكلة النيجيرية ، وقدمت الدول الأربع التي كانت قد اعترفت بجمهورية بيافرا الانفصالية ، وهي ساحل العاج والجابون وتانزانيا وزامبيا ، مشروع قرار مؤيد لانفصالي الإقليم الشرقي في نيجيريا ، ولكن المؤتمر رفضه ووجه نداء إلى قادة الانفصال يدعوهم إلى التعاون مع السلطات الفيدرالية .

كما دعا المؤتمر ، خلال مناقشة موضوع الحركات التحريرية الوطنية القائمة

دأخل الأقاليم الأفريقية التي مازالت خاضعة لبقايا الاستعمار الأوربي ، الدول الأفريقية إلى الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه صندوق « لجنة التحرير » ، التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية . وعندئذ ثار جدل شديد بين الرؤساء المجتمعين حول بعض القصور في أنشطة « لجنة التحرير » المذكورة .

٦ — مؤتمر أديس أبابا ( ٦ - ٩ سبتمبر سنة ١٩٦٩ ) :

لم يحضر هذا المؤتمر سوى ١٢ رئيس دولة أفريقي عبروا عن قلقهم البالغ بسبب استطالة الحرب الأهلية في نيجيريا . وحضر إلى أديس أبابا الجنرال يعقوب جيون رئيس الحكومة الفيدرالية النيجيرية ، بينما تغيب الكولونيل أوجوكوو قائد الحركة الانفصالية في الإقليم الشرقي . ووجه المؤتمر نداء إلى جانبي الحرب في نيجيريا يدعوها إلى إيقاف أعمال القتال فوراً ، ولكن دون أن يذكر المؤتمر أساساً لهذا الإيقاف المطلوب .

وقرر الرؤساء الأفريقيين إدخال تعديلات تنظيمية تكوينية إلى « لجنة التحرير » ، التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، كما أكدوا تضامهم مع الجمهورية العربية المتحدة ضد العدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية .

٧ — مؤتمر أديس أبابا ( ١ - ٤ سبتمبر سنة ١٩٧٠ ) :

في افتتاح هذا المؤتمر ، أعلن الامبراطور هيلاسلاسي الصلح بين نيجيريا والدول الأفريقية الأربع التي كانت قد اعترفت بجمهورية بيافرا في الإقليم الشرقي بنيجيريا .

ولقد كان انتهاء الحرب الأهلية النيجيرية في يناير سنة ١٩٧٠ بانتصار الحكومة الفيدرالية عاملاً رئيسياً في إنهاء ظاهرة الكتل المتعارضة داخل مؤتمر القمة الأفريقي .

ومن ثم بدأت الرئاسة الأفريقية في معالجة المشاكل المتعلقة « بتحرير » القارة من بقايا الاستعمار الأوربي . وأصدر المؤتمر قراراً مبنياً على توصية

مقدمة من مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية . وأدان هذا القرار فرنسا وبريطانيا وألمانيا الفيدرالية ( الغربية ) لاستمرارهم في إمداد جمهورية جنوب أفريقيا بالأسلحة والذخيرة ، وبحث المؤتمر موضوع إرسال بعثة احتجاج إلى تلك الدول الثلاث .

ونوقشت مسألة الشرق الأوسط أثناء المؤتمر ، واختتمت المناقشة بإصدار قرار مساندة جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية للرئيس جمال عبد الناصر في صراعه ضد إسرائيل ، وذلك باستثناء ساحل العاج ومالاوى التي صوتت بالرفض على مشروع القرار هذا .

#### ٨ — مؤتمر أديس أبابا ( ٢١ - ٢٣ يونيو سنة ١٩٧١ ) :

عقد هذا المؤتمر برئاسة رئيس جمهورية موريتانيا مختار ولد داده ، واشترك في المؤتمر عشرة رؤساء دول و ٢٩ وزيراً ، وتغيب عن الحضور كل من أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى . وقد رفض المؤتمر الاقتراح المقدم من الرئيس هو فواييه بوانى بشأن بدء حوار مع حكومة جنوب أفريقيا العنصرية ، كما أصدر المؤتمر قراراً يدين سياسة الإبرتهيد ، ويرفض سياسة الانفتاح التي تنادى بها حكومة بريتوريا تجاه الدول الأفريقية . وأدان القرار جميع الدول التي تستمر في تقديم المعدات العسكرية إلى جنوب أفريقيا ، وخاصة بريطانيا وفرنسا ، كما أدان استمرار تدفق الاستثمارات من الدول الغربية واليابان على جنوب أفريقيا .

ووافق المؤتمر بالإجماع على القرار الخاص بقضية الشرق الأوسط للذي طالب بتطبيق قرار مجلس الأمن الصادر في نوفمبر سنة ١٩٦٧ . كما قرر المؤتمر إنشاء لجنة خاصة برئاسة مختار ولد داده رئيس جمهورية موريتانيا يضم ١٠ من رؤساء الدول الأفريقية ، تكلف ببحث تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ .

#### ٩ — مؤتمر الرباط ( ١٢ - ١٥ يونيو سنة ١٩٧٢ ) :

حضر هذا المؤتمر رؤساء دول وحكومات وممثلي ٤١ دولة ، وامتناع مالاوى

عن الحضور وقد اختار المؤتمر الملك الحسن الثاني ملك المغرب رئيساً للدورة وأصدر المؤتمر عدداً من القرارات بشأن الشرق الأوسط وتحرير أفريقيا ، وروديسيا الجنوبية ، وإقليم ناميبيا وسياسة الابرتهيد الذى تتبعها حكومة جنوب أفريقيا كما أصدر المؤتمر قراراً يدين الحكومات التى تستمر فى تقديم الأسلحة إلى حكومات بريتوريا العنصرية فى جنوب أفريقيا .

#### ١٠ - مؤتمر أديس أبابا (٢٧ - ٢٩ مايو سنة ١٩٧٣) :

أقيمت فى أديس أبابا فى ٢٤ و ٢٥ مايو ١٩٧٣ احتفالات خاصة بالذكرى العاشرة لإنشاء منظمة الوحدة الافريقية ، إشتراك فيها عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات الافريقية . وأعقب ذلك انعقاد المؤتمر العاشر لرؤساء الدول والحكومات والذى دام من ٢٧ إلى ٢٩ مايو . وقد افتتح الإمبراطور هيلاسلاسى ، المؤتمر . وتضمن جدول أعماله ١١ مسألة منها مشكلة الشرق الأوسط . وقد صدر عن المؤتمر بيان سياسى أوضح منجزات المنظمة فى العشر سنوات الأولى من وجودها ، وحدد موقف المنظمة من كافة القضايا التى تهم القارة الافريقية والعالم ، ووضع المبادئ التى تعمل وفقاً لها المنظمة فى السنوات القادمة .

كما صدر عن المؤتمر قرار بشأن الشرق الأوسط جاء فيه : أن المؤتمر يندد بشدة بموقف إسرائيل السلبى وأعمالها الإرهابية وعرقلتها للجهود الرامية للتوصل إلى إيجاد حل عادل ومنصف للمشكلة . . . . وبطالب مرة أخرى بالانسحاب الفورى غير المشروط للقوات الإسرائيلية من كافة الأراضى الافريقية والعربية المحتلة ، . كما نص هذا القرار على أن المؤتمر ينبه إسرائيل إلى أن موقفها قد يحمل الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية على أن تتخذ على المستوى الافريقى بصورة فردية أو جماعية تدابير سياسية واقتصادية ضد إسرائيل .

وقد شكل المؤتمر فى قراره لجنة من وزراء خارجية نيجيريا وتشاد وتانزانيا وغينيا والجزائر لعرض موقف منظمة الوحدة الافريقية على مجلس الأمن فى اجتماعاته الخاصة بالشرق الأوسط ، ونص كذلك القرار على ضرورة عرض وجهات نظر المنظمة فى هذا الشأن أمام الدورة ٢٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة .

## أهم مراجع هذا الكتاب

اعتمدنا في اعداد ثبت هذه المراجع على اشتراكنا في مؤتمر القضايا الراهنة للوحدة الأفريقية، وهو المؤتمر الذي انعقد بمدينة الجزائر في مارس سنة ١٩٧١، كما اعتمدنا على اشتراكنا في مؤتمر الجمعية الأفريقية للولايات المتحدة الأمريكية الذي انعقد في أكتوبر سنة ١٩٧٣ بمدينة سيراكوز بولاية نيويورك. ففي كلا هذين المؤتمرين تلاقينا مع عديد من علماء الدراسات الأفريقية، وكان من ثمرة تلك اللقاءات كثير مما تضمنه هذا الكتاب من ناحية، والتعرف إلى كثير من الدارسين والباحثين الذين كان التعرف بهم سببا في اختيارات دراساتهم وبحوثهم التي تضمنها هذا الثبت.

وقد قسمنا هذا الثبت إلى خمسة أقسام، جعلنا عنوان القسم الأول منها «عموميات في العلاقات الدولية الأفريقية»، سردنا فيه أهم الدراسات التي تعرضت للسياسات الخارجية للدول الأفريقية، وعلاقاتها مع الدول الأجنبية، لاسيما في مرحلة تصفية الإستعمار، وغلب في هذا القسم المراجع التاريخية الفرنسية.

وجعلنا عنوان القسم الثاني «الأيديولوجية الأفريقية»، وفيه قدمنا بيانا بأهم الدراسات التي عالجت الفكر الوحدوي الأفريقي.

وجعلنا عنوان القسم الثالث من المراجع «التنظيم الدولي الأفريقي»، وذكرنا فيه أسماء أهم الدراسات التي تناولت منظمة الوحدة الأفريقية وفروعها، وكذلك المنظمات الإقليمية الأفريقية الجزئية.

وجعلنا عنوان القسم الرابع « أفريقيا والأمم المتحدة » ، ويتضمن بياناً بأهم الدراسات التي عالجت علاقة مجموعة الدول الأفريقية بالأمم المتحدة، وكما يتضح لقارئ هذا الكتاب ، فإن الأمم المتحدة قامت بدور هام في القضايا الأفريقية، سواء على صعيد تصفية الإستعمار، أو على صعيد التعاون الاقتصادي الأفريقي . وفي هذا المجال نجد أن المراجع الأمريكية هي الغالبة، لأن المدارس الفقهية الأوروبية لم تبد كبير اهتمام بهذا الجانب من الشؤون الأفريقية .

أما القسم الخامس والآخر من أقسام هذه المراجع، فقد جعلنا عنوانه « التعاون الاقتصادي الأفريقي » ، وجمعنا فيه أهم المراجع التي عُنيت بهذا الموضوع .

أما المراجع العربية في هذه الموضوعات، فإنها قليلة بالنسبة للمراجع الأجنبية ، وغالبها منشور ضمن دراسات نشرتها مجلة السياسة الدولية لعديد من المتخصصين ابتداء من سنة ١٩٦٥ حتى الآن ، ومجلة السياسة الدولية تنشر قائمة بهذه الأبحاث في ختام كل عام ، ولم تنشرها هنا لأن قارئ الكتاب يستطيع الحصول عليها في مجلدات المجلة

ونبادر فنقول : إننا لم نذكر في قائمة المراجع الوثائق الأصلية من نحو قرارات الأمم المتحدة ، وتقارير أجهزتها العاملة ، أو قرارات منظمة الوحدة الأفريقية، وتقارير أجهزتها العاملة ، أو الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الدول الأفريقية، وبعضها، أو بينها وبين الدول الأخرى، على الرغم من أن دراستنا تستند استناداً كلياً على تلك المراجع ، وفضلنا أن نقدم للقارئ تلك القائمة من الدراسات لأنها في رأينا أكثر فائدة للباحث المبتدئ، وللطالب الجامعي ، أما الباحث المتخصص في الدراسات الدولية، فإنه يستطيع أن يرجع إلى تلك الوثائق من مصادرها .

## أهم المراجع

### أولا : عموميات فى العلاقات الدولية الافريقية

#### المؤلفات

- ANGUILE (A.G.) et DAVID (J.E.) L'Afrique sans frontières — (Monaco), Editions Paul BORY, 1965.
- ARBOUSSIER (G. d') L'Afrique vers l'Unité — (Paris) Editions St-Paul — 1961
- ARNAULT (J.) Procès du colonialisme — (Paris) Editions Sociales 1958.
- BALANDIER (G.) Sociologie actuelle de l'Afrique Noire — (Paris) P.U.F. 1963.
- BALANDIER (G.) Anthropologie politique — (Paris) P.U.F. 1967.
- BERQUE (I.) CHARNAY (J.P.) et autres De l'impérialisme à la décolonisation — (Paris) Editions de Minuit, 1965.
- BOSSCHERE (G. de) Autopsie de la colonisation — (Paris), Albin Michel 1967, 329 p. Tome I.
- BOSSCHERE (G. de) Perspectives de la décolonisation — (Paris) Albin Michel, 1969, 400 p.
- BUCHMANN (J.) L'Afrique Noire indépendante — (Paris), L.G.D.I. 1962.
- CHAFFARD (G.) Les carnets secrets de la décolonisation — (Paris) Editions Calmann — Levy. 1965.
- DIA (Mamadou) Nations africaines et solidarité — (Paris), P.U.F. 1960, ترجم الكتاب بالانجليزية The African Nations And World Solidarity, Praeger, New-York, 1961.)

- DIOP (Ch. A.) L'Afrique Noire précoloniale — (Paris), Présence Africaine, 1960.
- GANIAGE (J.) L'Afrique du XX<sup>e</sup>. siècle. — (Paris) Sirey, 1966.
- GONIDEC (P.F.) Institutions publiques africaines et malagaches (Paris), cours de droit, 1967-68.
- GONIDEC (P.F.) Les droits africains, évolution et sources (Paris). L.G.D.J., 1968.
- HAILEY (Lord) An African Survey O.U.P. (London) 1957.
- HAMA (B.) Enquête sur le fondement et la genèse de l'unité africaine — (Paris), Présence Africaine, 1966.
- MABILEAU (A.) Décolonisation et régimes politiques en Afrique Noire — (Paris), Armand Colin, 1967.
- MAC KAY (V.) Africa in World Politics — (New-York), Harper and Row, 1963.
- SEGAL (R.) Political Africa — (London), Stevens and Sons, 1961.
- SURET-CANALE (J.) Histoire de l'Afrique Occidentale et Centrale — (Paris), Editions Sociales.
- SURET-CANALE (J.) Afrique Noire — (2<sup>e</sup>. Ed.) — (Paris), Editions Sociales, 1961.
- SY (S.M.) Recherche sur l'exercice du pouvoir politique en Afrique Noire — (Paris), Pedone, 1965.
- TEVOEDJRE (A.) L'Afrique révoltée — (Paris), Présence Africaine, 1958.
- WARD (W.E.F.) Government in West Africa — (London), All. Lewin 1965, 272 p.
- ZIEGLER (J.) Sociologie de la nouvelle Afrique (Paris), Editions Gallimard, 1964.

#### الدراسات والمقالات

- ALLOTT (A.N.) Towards the unification of laws in Africa. **International and comparative Law Quarterly** (London) 14(2), april 1965.

- ARBOUSSIER (G.) Sur la coopération des Etats africains. **Etudes Méditerranéennes** 9, mai 61.
- ARBOUSSIER (G.) L'Afrique en marche vers son unité. **Connaissance de l'Afrique** — (Paris) 5 — Juillet-Août 63.
- ARBOUSSIER (G.) Les problèmes nouveaux du droit africain — **Présence Africaine** — Paris 1964.
- AZIKIWE (N.) Realities of African Unity — **African Forum** vol. 1 spring 1965 — (New-York).
- BENOT (Y.) Les voies de l'Afrique — **Pensée** 106, novembre—décembre 1962 (Paris).
- BENOT (Y.) Les voies de l'Afrique II — **Pensée** 107. Janvier—Février 1963 (Paris).
- BOURGUIBA (H.) African Paths for development and International Cooperation — **African Forum** — vol. 3 1967-1968 — New-York.
- BOWMAN (L.W.) The subordinate State System of Southern Africa. **International Studies Quarterly** (New-Delhi) 12 (3). September 1968.
- BRIEY (P. de) Unité et divisions de l'Afrique — **Civilisations XII** (Bruxelles) — 1963 No. 4.
- BUSTIN (E.) La politique étrangère des Etats Africains : constantes et variables. **Etudes congolaises** — 11 (4), décembre 1968. Congo (Kinshasa).
- COMTE (P.) L'Afrique à la recherche de son unité. **Genève—Afrique** Genève 1962 — No. 2.
- COQUERY-VIDROVITCH (C.) Anthropologie politique et histoire de l'Afrique Noire. **Annales Economies-Sociétés-Civilisations** Paris janvier 1969.
- CORPIERRE (M.) Unitarisme et unité en Afrique — **Preuves** 122 Paris, avril 1961.
- DIOP (C. A.) Les fondements culturels, techniques et industriels d'un futur Etat fédéral d'Afrique Noire — **Présence Africaine** — (Paris) 1960.

FARMER (J.) An American negro leader's view of african unity.  
**African Forum** -- vol. 1 summer 1965 New-York.

FISCHER (G.) La souveraineté sur les richesses naturelles. **Annuaire Français de Droit International** — Paris 1962.

FROELICH (J. C.) Les Arabes en Afrique de l'Est — **Revue Française d'Etudes Politiques Africaines** - Paris Mars 1968.

HAMBLY (N.D.) A united Africa ? — **African World** (London) november 1960.

HELLEN (J.A.) Independence or colonial determinism ? **International Affairs** — London 44 (4), october 1968.

HOUPHOUET-BOIGNY (F.) Tribune Libre — **Communauté France-Eurafrique** 13 (193) — Juillet-Août 1961 : 1-2. Paris.

HUGON (P.) Où en est l'Unité africaine -- **Afrique Contemporaine** — Paris Mars-Avril 1966.

HUGON (P.) Les blocages socio-culturels du développement en Afrique Noire — **Tiers-Monde** — Paris septembre 1967.

HUNTER G. The new Africa — **Foreign Affairs** -- New-York 48 (4) july, 1970.

JUNOD (H.P.) Africanité et dialogue nécessaire entre Africains d'expression française et d'expression anglaise. **Genève—Afrique**. (Genève). vol. VII No. 1 — 1968.

KAPIL (R.L.) On the conflict potential of inherited boundaries in Africa — **World Politics** New-York July 1966.

KI-ZERBO (J.) L'édification des jeunes nations — **Congo-Afrique** Kinshasa 9 (40) décembre 1969.

KLOMAN (E.H.) Jr. New directions in the drive toward african unity. **Orbis** — U.S.A. (Philadelphia) winter 1963.

LABORDE (M.) L'Afrique doit s'unir — **Penant. Revue de Droit des Pays d'Afrique** — (Paris) — avril-juin 1964.

LAVROFF (G.) Les aspects actuels de l'unification de l'Afrique Noire — **Annales Africaines de l'Université de Dakar** — Sénégal (Dakar) No. 1, 1961.

- LOFOLI (Z.) Le principe de l'autodétermination des peuples et des nations et son application en Afrique. **Etudes Congolaises** — juillet 1969.
- MANNO (R.G.) L'Unité africaine, mythe et réalités. **Europe-France — Outre-Mer** (Paris) 1966.
- NYERERE (J.) L'unité africaine — **Présence Africaine** — Franco (Paris) 39 1961.
- NYERERE (J.) The nature and requirements of african unity **African Forum** — summer 1965 New-York.
- PAUTARD (A.) Le Maghreb et les Etats d'Afrique Noire. **Revue Française d'Etudes Politiques africaines** mars 1968 (Paris).
- POVOLNY (N.) Africa in search of unity : model and reality. **Background** — (Los-Angeles — California) 9 (4). february 1966.
- RANSEVA (R.) Unité arabe et unité africaine (bibliographie). **Annales de l'Université de Madagascar** — n° 4.
- REID (I.S.) Arab Africa and Black Africa — Prospects for Unity — bibliographic Essay — **African Forum** vol. 3 — (New-York) 1967-1968.
- RENNIE (G.) Prospects of division in Africa — **African Affairs** London, april 1961.
- ROSE (A.W.) Sociology and the transitional african societies. **American journal of economy and sociology** Chicago 25 (2). april 1966.
- SABOURIN (L.) Les Etats africains de succession française après dix ans d'indépendance — **International Journal** — Toronto 25 (3). summer 1970.
- TALL (A.B.) Continuera-t-on d'encourager la balkanisation ? **Nations Nouvelles** — (Yaoundé) n° 17 septembre 1968.
- THOMAS (L.V.) Problèmes de sociologie africaine. II — Le réveil des africanistes — **Présence Africaine** Paris 58, 1966.
- TOURE (S.) Expérience guinéenne et unité africaine. **Présence Africaine** Paris 1961.

TOUVAL (S.) Africa's frontiers : Reactions to a colonial legacy. **International Affairs** London 42 (4), october 1966.

TOUVAL (S.) Treaties, borders, and the partition of Africa. **Journal of African History**. London 1966.

VAN BILSEN (A.A.) Quelques réflexions à propos de l'évolution politique et administrative des Etats nouveaux d'Afrique. **Cahiers congolais de recherche et de développement** — mars-avril 1970 (Kinshasa).

YAKEMTCHOUK (R.) Les frontières africaines. **Revue Générale de Droit international public** — Paris. 74 (1) janvier-mars 1970.

ZARTMAN (W.I.) Decision-making among African governments on inter-African affairs. **Journal of Development Studies** (London) 2 (2) january 1966.

ZOLBERG (A.R.) The structure of political conflict in the new States of tropical Africa. **American Political Science Review** — (Washington) march 1968.

### ثانيا : الإيديولوجية الأفريقية

ALEXANDRE (P.) Marxisme et tradition culturelle africaine. **Afrique et Asie** — France (Paris). 1964.

ARMAH (A.K.) African socialism : utopian or scientific ? **Présence africaine** — France (Paris) 1967.

AZIKIWE (N.) L'avenir du panafricanisme — **Présence Africaine** France (Paris), 1961.

BALANDIER (G.) Les mythes politiques de colonisation et de décolonisation en Afrique — **Cahiers internationaux de sociologie** — (Paris) décembre 1962.

BANKS (M.) Pan africanism : Federations in Africa — **British Survey** — Grande-Bretagne (London) september 1963.

BONZON (S.) Modernisation et conflits tribaux en Afrique Noire — **Revue française de science politique** — France (Paris) octobre 1967.

- BONZON (S.) Une idéologie africaine, le N'Krumaïsme. **Revue française de science politique.** (Paris) mars 1963.
- CABRAL (A.) L'arme de la théorie — **Partisans** — France (Paris) n° 26-27 — 1966.
- CALVEZ. (J.Y.) Socialisme africain — **Revue de l'action populaire** — (Paris) juin 1962.
- CHALIAND (G.) Indépendance nationale et révolution — **Partisans** France (Paris) mai-juin 1966.
- CHAULEUR (P.) Le poids du tribalisme — **Etudes** — France (Paris) janvier 1965.
- CHAUVET (E.) Libéralisme et totalitarisme en Afrique Noire. **La Nef** — (Paris) — avril 1959.
- DECRAENE (Ph.) Le panafricanisme — **Communauté France Europe** (Paris) novembre 1959.
- DEPINAY (R.) Les difficultés spécifiques du socialisme en Afrique — **Temps modernes** — (Paris) avril 1964.
- DEPINAY (R.) L'Afrique Noire entre le néo-colonialisme et le socialisme — **Temps modernes** — (Paris) mai 1964.
- DIOP (Ch. A.) L'unité culturelle africaine — **Présence Africaine** (Paris) 1959.
- DUIGNAN (P.) Pan-africanisme : a bibliographic essay — **African Forum** — (New-York) summer 1965.
- ESEDEBE (P.O.) Origins and meaning of pan-africanism — **Présence Africaine** — France (Paris) 1970.
- FAVROD (C.H.) Une seule Afrique — **Esprit** — (Paris) décembre 1960.
- FROELICH (J.C.) Les luttes idéologiques, obstacles au développement de l'Afrique Noire — **Revue de la défense nationale** — (Paris) avril 1965.
- GEISS (I.) Pan-africanism — **Journal of contemporary history** — january 1969.

- GRUNDY (K.W.) The "class struggle" in Africa : examination of conflicting theories — **Journal of modern African Studies** — Cambridge U.K. 2 (3), 1964.
- HAMA (B.) L'unité de l'Afrique et son apport à la civilisation humaine — **Afrique-Documents** — Dakar 1961.
- HEBGA (M.) Les étapes des regroupements africains (1945-1965) **Afrique-Documents** — (Dakar) 1968.
- HERSKOVITS (M.J.) Traditions et bouleversements de la culture en Afrique — **Présence Africaine** --- (Paris) janvier 1961.
- HEUSH (L. de) Tradition et modernité politiques en Afrique. **Cahiers internationaux de sociologie** — Paris janvier-juin 1968.
- KABONGO (I.) Mythes et idéologies — **Congo-Afrique** (Kinshasa) juin-juillet 1968.
- KAUNDA (K.D.) Crisis in Southern Africa -- **African Forum** (New-York) vol. 2 winter 1967.
- LEGUM (C.) Pan africanism, the communists and the West. **African Affairs** — (London) July 1964.
- LEGUM (C.) Tribal survival in the modern African political system — **Journal of Asian Studies** — (Ann Arbor, Mich.) January 1970.
- LERUMO (A.) L'Afrique du Sud combat pour la liberté. **Nouvelle revue internationale** (Paris) Septembre 1968.
- LOGAN (R.W.) The historical aspects of Pan-africanism. **African Forum** — (New-York) vol. 1 Summer 1965.
- LOMBARD (L.) Pensée politique et démocratie dans l'Afrique Noire traditionnelle — **Présence Africaine** Paris 1967.
- LUSAKA (T.) Intégration économique et données nationales. La création de l'U.E.A.C. — **Etudes congolaises** (Kinshasa) Avril-Juin 1968.
- MAGZOUN ABDOUN (S.A.) The African personality — **African Quaterly** July-September 1968.

- MALEMBE (P.) Le panafricanisme et le renouveau culturel pan-nègre — **Remarques africaines** (Bruxelles) 28 octobre 1964.
- MARKS (J.B.) Pour la libération du sud de l'Afrique. **Nouvelle revue internationale** — (Paris) janvier 1967.
- MARTON (I.) De la négritude au "socialisme africain". **La Pensée** — (Paris) décembre 1966.
- MAZRVI (A.A.) The monarchical tendency in African political culture — **British journal of sociology** — (London) 18 (3), september 1967.
- MILLER (M.M.) The political survival of traditional leadership. **Journal of management studies** (Oxford U.K.) 1968.
- MOHIDDIN (A.) Socialism and class concept in African development. **African Quarterly**, 9 (2) september 1969.
- MPHARLELE (E.) The fabric of African cultures — **Foreign Affairs** (New-York), july 1964.
- NKRUMAH (K.) Africanisme et culture — **Présence Africaine** (Paris) — 45, 1963.
- NUDIMBE (V.) Héritage occidental et conscience nègre. **Congo-Afrique** (Kinshasa) 8 (26) juin-juillet 1968.
- OKE (M.) L'influence du tribalisme sur les régimes politiques africains — **Revue française d'études politiques africaines** — Paris juillet 1970.
- OPLUSTIL (V.) A propos du "socialisme africain" — **Nouvelle Revue internationale** — (Paris) 9 (5), mai 1966.
- PAMOFISKY (H.E.) Pan Africanism : a bibliographic note on organizations — **African Forum** — (New-York) vol., 1 1965.
- POTEKHIN (I.) Pan-africanism and the struggle of the two ideologies — **African communist** — (London) 19, october-december 1964.
- RAMERIE (L.) Les mouvements panafricains depuis 1958 — **Notes et études documentaires** — (Paris) 3128, 16 octobre 1964.

- ROTBERG (R.I.) African nationalism : concept or confusion.  
**Journal of modern african studies** — (Cambridge U.K.) 4  
(1), may 1966.
- SANGER (C.) Toward unity in Africa — **Foreign affairs** New-York,  
january 1964.
- SHELTON (A.J.) The black mystique : reactionary extremes in  
‘negritude’ — **African Affairs** -- (London) april 1964.
- SKURNIK (W.A.E.) Leopold Sedar Senghor and African socialism.  
**Journal of modern african studies** — (Cambridge U.K.), 1965.
- SURET-CANALE (J.) Tribus, classes, nations. **Nouvelle revue  
internationale** — (Paris), juin 1969.
- THIAM (D.) Les fondements idéologiques de la politique interna-  
tionale dans les Etats indépendants d’Afrique Noire —  
**Revue française d’études politiques africaines** -- (Paris)  
janvier 1969.
- THOMAS (L.V.) Le socialisme de Léopold Sédar Senghor et l’âme  
africaine — **Afrique-Documents** — (Dakar) 1964.
- THOMAS (L.V.) Les idéologies négro-africaines d’aujourd’hui.  
**Philosophie et sciences sociales** — (Dakar) n° 1 — 1965.
- THOMAS (L.V.) Idéologies et développement -- **Afrique-Document's**  
(Dakar) 2, 1967.
- SEKOU-TOURE Le leader politique considéré comme le représen-  
tant d’une culture — **Nouvelle critique** (Paris) mai 1959.
- WALLERSTEIN (I.) Elites in French-speaking West Africa : the  
social basis of ideas — **Journal of modern african studies** —  
(Cambridge U.K.) may 1965.
- YABLOTCHKOV (L.) L’évolution du nationalisme africain — **Pré-  
sence Africaine** — (Paris) 2ème. trimestre 1970.

## ثالثا : التنظيم الدولى الافريقى

### المؤلفات

B. BOUTROS-GHALI B. L'Organisation de l'Unité Africaine — Paris 1969 Armand Collin.

WORONOFF JON Organizing African Unity New York 1970. The Scarecrow Press Inc. Metuchen.

### الدراسات والمقالات

AIHAUHANZO (G.) De la cooperation inter-africaine — **Penant** **Revue de Droit des Pays d'Afrique** — (Paris) 1963.

AMIRUDHA GUPTA The Rhodesian crisis and the Organization of African Unity — **International Studies** — (New-Delhi) 9 (1), july 1967.

ARBOUSSIER (G. d') Le fédéralisme et l'Afrique — **Revue politique et parlementaire** — (Paris) avril 1962.

BALAFREJ (A.) La charte de Casablanca et l'unité africaine — **Le Monde diplomatique** — Paris juin 1962.

BALANDIER (G.) Remarques sur les regroupements politiques africains — **Revue française de science politique** (Paris) décembre 1960.

BIARNES (P.) De l'A.O.F. au Conseil de l'Entente et à l'O.E.R.S. — **Revue française d'études politiques africaines** — (Paris), octobre 1968.

BORELLA (F.) Les regroupements d'Etats dans l'Afrique indépendante. **Annuaire français de droit international** — (Paris), 1961.

BORELLA (F.) La coopération intra-africaine et l'O.U.A. — **Annuaire français de droit international** — (Paris) 1962.

BORELLA (F.) Le regionalisme africain et l'O.U.A. — **Annuaire français de droit international** — (Paris) 1963.

- BORELLA (F.) Le régionalisme africain en 1964 — **Annuaire français de droit international** — (Paris) 1964.
- BORELLA (F.) L'évolution des regroupements africains avant et depuis Addis-Abéba — **Annuaire français de Droit international** — (Paris) 1965.
- BORELLA (F.) Le régionalisme africain en crise (1965 et 1966) — **Annuaire français de droit international** — Paris, 1966.
- BORELLA (F.) L'union des Etats de l'Afrique centrale — **Annuaire français de droit international** — Paris 1966.
- BOUTROS-GHALI (B.) L'organisation de l'unité africaine et la coopération économique — **Revue égyptienne de Droit international** — Le Caire 1969.
- CHUKS OKOYE (F.) Peaceful settlement of international disputes in Africa — **Annuaire des auditeurs et anciens auditeurs de l'Académie de Droit international de La Haye** — (La Haye) 1967-1968.
- COMTE (G.) La nouvelle Côte d'Ivoire et les Etats de l'Entente — **Europe-France-Outre-Mer** — (Paris) 1960.
- COMTE (G.) Le Togo et le Conseil de l'Entente — **Europe-France-Outre-Mer** — (Paris) 1966, n° 432.
- COMTE (G.) L'O.C.A.M., un surcroît de force — **Revue française d'études politiques africaines** (Paris) février 1968 n° 26.
- DECRAENE (P.) Indépendance et regroupements politiques en Afrique au sud du Sahara — **Revue française de science politique** (Paris) 10 (4) décembre 1960.
- DEGAN (V.D.) Commission of mediation, conciliation and arbitration of the O.U.A. — **Revue égyptienne de droit international** — Le Caire 1964.
- DIENG (D.) From U.A.M. to O.C.A.M. — **African Forum** (New-York) vol. 1 1965.
- DREUX-BREZE (de) Une tentative de regroupement interafricain : l'U.D.A.C. — **Connaissance de l'Afrique** — (Paris) 30, juin 1969.

- DUGARD (C.J.R.) The O.A.U. and colonialism — **International comparative law quarterly** — Grande-Bretagne London (U.K.) 1967, n° 1.
- ELIAS (T.O.) The commission of mediation, conciliation and arbitration of the O.U.A. **British Year Book of international law** — 1965.
- ELIAS (T.O.) The charter of the Organization of African Unity — **American Journal of international law** Washington 59 (2), april 1965.
- ETAMA (E.) L'unité africaine : organisation à étages. **Revue camerounaise** — novembre 1963.
- FEUER (G.) Les conférences africaines et l'organisation de la communauté africano-malgache d'expression française — **Annuaire français de droit international** — Paris 1961.
- GAM (P.) Les causes de l'éclatement de la Fédération du Mali — **Revue juridique et politique** — (Paris) juillet-septembre 1959.
- GAM (P.) L'organisation de l'Unité africaine. **Revue juridique et politique** — (Paris) 20 (2), avril-juin 1966.
- GANDOLFI (A.) Naissance et mort sur le plan international d'un Etat éphémère, la Fédération du Mali. **Annuaire français de droit international** — Paris 1960.
- GAUTRON (J.C.) Le régionalisme africain et le modèle interaméricain — **Annales africaines de l'Université de Dakar** — 1966.
- GAUTRON (J.C.) L'aménagement du bassin du fleuve Sénégal. — **Annuaire français de droit international** — 1967.
- GOBEAU-BRISSONNIERE (S.G.) Les tentatives de regroupements en Afrique — **Revue socialiste** — (Paris) février 1963.
- GONIDEC (P.F.) L'organisation internationale de l'Afrique. Universalisme et régionalisme — **Revue de droit des Pays d'Afrique** — (Paris) 1960.
- GONIDEC (P.F.) Le fédéralisme camerounais — **Civilisations** (Bruxelles) 1961 n° 4 1962 n° 1.

- GREEN (R.H.) The treaty for eastern african cooperation — **Journal of modern african studies** — Cambridge (U.K.) 1967.
- GROSS (E.A.) The coalescing problem of Southern Africa — **Foreign Affairs** — (New-York) July 1968.
- GUILLAUME (A.) Les relations interétatiques en 1964. -- **Année africaine** — (Paris) Pedone — 1964.
- HAMON (L.) Les groupes interétatiques à vocation panafricaine — **The Yearbook of world affairs** — (London) 1963.
- HAUSPETER (S.) L'O.U.A. et les conflits frontaliers — **Le mois en Afrique** — octobre 1962 n° 22 (Paris).
- HAZLEWOOD (A.) The Kampala treaty and the accession of new members to the East African Community. — **East African Economics Review** — (Nairobi) december 1968.
- HEGBA (M.) Les étapes des regroupements africains (1945-1965). — **Afrique-Documents** — (Dakar) 3e et 4e cahier 1968.
- HIPPOLYTE (M.) De Nouakchott à Niamey, l'itinéraire de l'O.C.A.M. — **Revue française d'études politiques africaines** octobre 1968 (Paris).
- HOSKYNS (C.) Trends and development in the Organisation of African Unity — **Yearbook of World Affairs** (London) 1967.
- HOUER Jr (T.) The role of Africa in the United Nations. — **Annals of american academy of political and social science** — Philadelphia (U.S.A.) July 1964.
- KANE (F.) L'O.C.A.M. : un tour d'horizon par son secrétaire général — **Congo-Afrique** — (Kinshasa) 27, août-sept. 1968.
- KIAMO (J.G.) From PAFMEGA to PAFMECSA and beyond — **African Forum** — (New-York) vol. 1 1965.
- KLOMAN (H.E. Jr.) African unification movements — **International Organization** — (Boston) Spring 1962.
- KRISHNAN (U.M.) African contribution to the development of the principle of self determination — **African Quarterly** January 1966.

- LAMBRECHTS (P.) L'Union Africaine et Malgache — **Congo-Afrique** (Kinshasa) 7, août-septembre 1968.
- LAMPUE (P.) L'Organisation de l'Unité Africaine — **Année politique et économique** — (Paris) 1963.
- LAMPUE (P.) Les groupements d'Etats africains — **Revue juridique et politique** — (Paris) janv.-mars 1964.
- LAVROFF (D.) Les aspects actuels de l'unification de l'Afrique Noire francophone — **Annales africaines** — (Dakar) 1961.
- LECLERCQ (C.) Addis-Abéba — **Revue Juridique et politique** — (Paris) 1963.
- LECLERCQ (C.) Organisation commune Africaine et Malgache — **Annales Africaines** — (Dakar) 1967.
- LEVINE (V.) Nouakchott Conférence : New Directions for French — Speaking Africa — **Africa Report** — (Washington) March 1965.
- LIGOT & DEVERNOIS L'U.A.M. — **Revue Juridique et Politique** — (Paris) 1962, N° 3.
- LUKASA (T.) L'"Union des Etats d'Afrique Centrale" — **Congo Afrique** — (Kinshasa) 8 (30) Déc. 1968.
- MAC KEON (M.) The African States and the O.U.A. — **International Affairs** — London (U.K.) July 1966.
- MAIR (L.) L'Afrique orientale — **Revue Juridique et Politique** — (Paris) 1965.
- MARKAKIS (J.) The Organisation of African Unity : a progress Report. — **Journal of modern African Studies** — Cambridge (U.K.) October 1966.
- MIRLANDE (H.) De Nouakchott à Niamey : l'itinéraire de l'O.C.A.M. — **Revue Française d'Etudes Politiques Africaines** — (Paris) Octobre 1968.
- MOURGÉON (H.) et FOUCHARD (Ph.) Le Fonds d'entraide et de garantie des emprunts du Conseil de l'Entente — **Journal de Droit International** — (Paris), 1969 N° 1.

- N'GLYEN QUOC DINH Le Pacte de défense Commune de l'U.A.M.  
— **Pesant, Revue de Droit des Pays d'Afrique** — (Paris),  
Janvier-Mars 1963.
- NKUBA (L.) Les Etats africains face au système actuel de l'O.N.U.  
— **Etudes Congolaises** — (Kinshasa), Mai-Juin 1966.
- N'LOCKA (M.) L'Afrique avant la Conférence d'Addis-Abéba  
— **"Année Africaine"** — (Paris), 1963.
- OVKO (R.J.) The East African Community — **Revue Internationale  
des Sciences Administratives** — (Bruxelles) 1969, n° 1.
- PANOFISKY (H.E.) Pan-Africanism — A Bibliographic Note on  
Organisations — **African Forum** — (New-York), Vol. 1 —  
1965.
- PEUREUX (C.) La création de l'U.A.M. — **Revue Juridique et  
Politique** — (Paris) 1961, n° 4.
- PIQUEMAL (M.) Les problèmes des Unions d'Etats en Afrique  
Noire. — **Revue Juridique Politique d'Outre-Mer** — (Paris)  
16 (1) Janvier-Mars 1962.
- PRELOT (R.) Jalons de route de l'unité africaine — **Afrique Docu-  
ments** — (Dakar), 1962 Mars-Avril.
- PREVOST (P.L.) L'Union Douanière et Economique de l'Afrique  
Centrale — **Revue Française d'Etudes Politiques Africaines**  
— (Paris) 34, Octobre 1968.
- QUENEUDEC (J.M.) La Commission de médiation, de conciliation  
et d'arbitrage de l'O.U.A. — **Annales Africaines** — (Dakar)  
1968.
- RAMA (R.S.) O.C.A.M. : an experiment in regional cooperation —  
**African Quarterly**, 8 (2), July 1968.
- RAZAFITAHINY (J.A.) L'O.A.M.C.E. — **Revue Juridique et P li-  
tique d'Outre-Mer** — (Paris) 1963, n° 2.
- REMUSAT (Ph.) Le traité de l'U.D.E.A.C. — **Revue Juridique et  
Politique** — (Paris), Janvier-Mars 1965.

RICCARDI (F.) Réflexions sur la nouvelle convention d'association de YAOUNDE. — **Le Mois en Afrique** — (Paris) n° 46 Octobre 1969.

ROSBURG (C.C.) (A.) SEGAL East african federation — **International Conciliation** — (N.Y.) 543, May 1963.

ROTHSCHILD (D.) The limits of federalism. — **Journal of Modern African Studies** - Cambridge (U.K.) 1966.

SAINT-MARS (M.) L'Union Monétaire de l'Ouest Africain. — **Revue Française d'Etudes Politiques Africaines** — (Paris), 1969.

SCHWARZENBACH (E.C.) A report on the African's Addis-Abeba Conference — **Swiss Review of World Affairs** — (Zurich), July 1963.

SENGHOR (L.S.) Faire vivre l'U.A.M. — **Communauté et Continent Chronique de Politique Etrangère** — (Paris) 1961.

SMETS (P.F.) La Charte d'Addis-Abéba ou l'Afrique des patries — **Revue de l'Institut de Sociologie Solvay** — (Bruxelles), 1964 n° 2.

STRAUCH (H.F.) L'O.U.A. et les conflits frontaliers — **Mois en Afrique** - (Paris) 22. Octobre 1967.

TELLI (D.) Institutions of african unity — **African Forum** — (New-York), 1965.

TELLI (D.) The Organization of African Unity in Historical Perspective — **African Forum** — (New-York) Vol. 1 1965.

TEYSSIER D'ORFFUIL (A.) La Commission Economique pour l'Afrique — **Annuaire Français de Droit International** —

TIXIER (G.) Les Etats du Conseil de l'Entente — **Penant** — Paris 1961.

TOUVAL (S.) The Organization of African Unity and African borders — **International Organization** — (Boston) 21 (1) winter 1967.

WASUNGU (P.) "L'O.U.A. aux Nations Unies" — **Remarques Africaines** — (Bruxelles) Mars 1969.

WILD (P.W.) The Organization of African Unity and the Algerian — Moroccan Border Conflict; **International Organization** (Boston) Vol. 20 winter 1966.

YTURRIAGA (J.A. de) Les relations entre les Nations Unies et les Organizations africaines de nature technique — **Revue Egyptienne de droit international** — (Le Caire), vol. 10. 1963.

YTURRIAGA (J.A. de) L'Organisation de l'Unité Africaine, et l'Organisation des Nations Unies — **Revue Générale de Droit International public** — (Paris). 1965.

رابعاً : افريقيا والأمم المتحدة

المؤلفات

AHMED SYED SHAHZAD. The South West Africa dispute and the International Court of Justice Ann Arbor, (Mich.) University Microfilms (1971) Diss. Tennessee University, 1971.

BELLER, DENNIS CHARLES. The Portuguese territories issue in the United Nations; an analysis of debates. Ann Arbor, Mich., University Microfilms (1971). Diss. California University. University at Los Angeles, 1970.

BOUTROS-GHALI, B. Le mouvement afro-asiatique Paris, Presses Universitaires de France. 1969.

COLE, BABALOLA. The United Nations peace-keeping operations; the actions and policies of the African nations in the Congo. [Ann Arbor, Mich., University Microfilms, 1968] Diss Georgetown University, Washington. Dept. of Government, 1967.

EL-AYOUTY, YASSIN. The United Nations and decolonization; the role of Afro-Asia. The Hague. Martinus Nijhoff, 1971.

- FARAJALLAH, SAMAAAN B. The role of the nonaligned countries in the United Nations. In Acimovic, Ljubivoje, ed.: Non-alignment in the world of today; international symposium, Petrovaradin, 16-18 January 1969. Beograd, Institute of International Politics and Economics, 1969.
- GARDINER, ROBERT. The activities of the United Nations Economic Commission for Africa in 1970. In Africa contemporary record; annual survey and documents, v. 3, 1970-71. London, Africa Contemporary Record Ltd., 1971.
- GIARDINA, RICHARD COMO. Towards an integrated international system; African permanent missions and attitudes towards the United Nations. Ann Arbor, Mich., University Microfilms, 1970. Diss. Princeton University. Dept. of Politics, 1969.
- HALL, INGRID MARIANNE. The Ghanaian decision to send troops to the Congo under United Nations auspices, July 13, 1960. Ottawa, 1969. Canadian these on microfilm, (4530).
- HIPPOLYTE, MIRLANDE. Les Etats du groupe de Brazzaville aux Nations Unies. Paris, Armand Colin, 1970.
- (EL)-KHAWAS, MOHAMED A. Voting patterns of the Afro-Asian group; their degree of cohesion in the United Nations from 1955 to 1965. Ann Arbor, Mich., University Microfilms, 1971. Diss. Johns Hopkins University, School of Advanced International Studies, Washington, D.C., 1968.
- MAGEE, JAMES S. ECA and the paradox of African cooperation. New-York Carnegie Endowment for International Peace, 1970. (International conciliation, 580).
- NGONGO, EMILE. Organisation des Nations Unies pour le Développement Industriel et l'industrialisation en Afrique. Toulouse. Imprimerie Ouvrière [1969].
- PARK, SANG-SEEK. Concept of African non-alignment as revealed in United Nations debates. Ann Arbor, Mich., University Microfilms [1972]. Diss. Massachusetts University, 1971.

RANA, SWADESH. Afro-Asia; its political credibility in the United Nations. In Rajan, M.S., ed. : Studies in politics, national and international; prepared in honour of Dr. A. Appadorai. Delhi, Vikas Publications, 1970.

SHAH, MANUBHAI. Developing countries and UNCTAD. United Nations Conference on Trade and Development. [2. ed.] Bombay, Vora [1968] 99 p.

مراجع

### دراسات وثقافات

BENNETT, ROY. African topics at the UN session. **Review of international affairs** (Belgrade) 20 December 1968.

BISHOP, AMASA S. AND ROBERT D. MUNRO. The UN regional economic commissions and environmental problems. **International organization** (Boston), spring 1972.

CHIDZERO, B. T. G. The management of multilateral technical assistance; its application to Kenya. **Journal of world trade law** (London), March-April 1970.

CLARK, CLAIRE. Soviet and Afro-Asian voting in the UN General Assembly, 1946-65. **Australian outlook** (Melbourne) December 1970.

DJERMAKOYE, I. S. The United Nations and decolonization. **United Nations monthly chronicle** (New York) March 1970.

DUGARD, JOHN. The opinion on South-West Africa ('Namibia'); the teleologists triumph. **South Africa law journal** (Cape Town) November 1971.

EDOZIEN, E. C. Some aspects of the United Nations technical co-operation with Africa. **Nigerian journal of economic and social studies** (Ibadan) March 1970.

EL-AYOUTY, YASSIN. The United Nations and decolonization, 1969-70. **Journal of modern African studies** (Cambridge), 1970, n° 3.

ELIAS, TASLIM O. Los nuevos Estados y las Naciones Unidas. **Foro internacional** (Mexico) octubre-diciembre 1970.

- EMERSON, RUPERT. The United Nations and colonialism. **International relations** (London), November 1970.
- FINGER, SEYMOUR M. A new approach to colonial problems at the United Nations concerning the Special Committee of 24. **International organization** (Boston), winter 1972.
- FISCHER, GEORGES. L'Afrique du Sud et la C.N.U.C.E.D. **Annuaire français de droit international** — Paris, 1968.
- GITELSON, SUSAN AURELIA. UNDP technical assistance; the promotion of self-reliance in Africa? **Journal of world trade law** (London), September-October 1971.
- GORDON, DAVID. The World Bank; new directions in Africa. **African affairs** (London) July 1969.
- HAFTER, R. P. UN treasure hunt in the Third World. **Swiss review of world affairs** (Zurich) March 1970.
- KAY, DAVID A. The impact of African states on the United Nations. **International organization** (Boston), winter 1969.
- EL-KHAWAS, MOHAMED A. The Afro-Asian group in the United Nations. **Current bibliography on African affairs** (Westport, Conn.), November-December 1970.
- KHOL, ANDREAS. The "Committee of Twenty-Four" and the implementation of the declaration on the granting of independence to colonial countries and peoples. **Revue des droits de l'homme** (Paris) 1970, n° 1.
- KHIVOINIK, P. The United Nations and the Third World. **International affairs** (Moscow) May 1969.
- KRASNER, STEPHEN D. The International Monetary Fund and the third world. **International organization** (Boston), summer 1968.
- LUCCHINI, LAURENT. La Namibie, une construction des Nations Unies. **Annuaire français de droit international**, v. 15, 1969. (Paris).
- MAGEE, JAMES S. What role for E.C.A.: or Pan-Africanism revisited. **Journal of modern African studies** (Cambridge), May 1971.

- MENON, P. K. United Nations special committee and decolonization. **Indian journal of international law** (New Delhi), January 1969.
- MIERES, FRANCISCO. The Delhi Conference and the Third World. **World Marxist review** (Toronto) May 1968.
- MOHAN, JITENDRA. Ghana, the Congo, and the United Nations. **Journal of modern African studies** (Cambridge), October 1969.
- MONROE, MALCOLM W. Namibia — the quest for the legal status of a mandate; an impossible dream ? **International lawyer** (Chicago) July 1971.
- MUSHKAT, MARION. The development assistance machinery of the UN family — a few observations on the aid prospects of Africa; an attempt to summarise the organizational issues. **Co-existence** (Oxford) January 1969.
- NEWSOM, DAVID D. A look at African issues at the United Nations. **Department of State [United States] bulletin** (Washington, D.C.) 65:373-378, 11 October 1971.
- NISOT, JOSEPH. La Namibie et la Cour internationale de justice. **Revue générale de droit international public** (Paris) octobre-décembre 1971.
- PETKOVIC, RANKO. The non-aligned countries and the United Nations. **Review of international affairs** (Belgrade) 20 November 1970.
- POLLARD, DUKE E. Namibia; challenge and response. **Objective : justice** (New York) April-May-June 1971.
- RATSIMBAZAFY, ARISTIDE. The Portuguese colonies and NATO. **Review of international affairs** (Belgrade) 5 February 1971.
- ROGERS, BARBARA. Namibia; test case. **Venture** (London) February 1972.
- ROM, MICHAEL. GATT; export subsidies and developing countries. **Journal of world trade law** (London) September-October 1968.

SYLVESTER, ANTHONY. Sudan; the big poor-rich man of Africa, a case for United Nations aid. **Contemporary review** (London), January 1970.

TEVOEDJRE, ALBERT. A strategy for social progress in Africa and the I.L.O.'s contribution. **International labour review** (Geneva) January 1969.

UMOZURIKE, U. O. International law and self-determination in Namibia. **Journal of modern African studies** (Cambridge) December 1970.

VERNER, JOEL G. Votacion por bloques en las Naciones Unidas; comparacion entre Africa y América Latina. **Foro internacional** (Mexico), octubre-diciembre de 1968.

VUJIC, LJUBOMIR. Security Council's meeting in Addis Ababa. **Review of international affairs** (Belgrade), 5-20 February 1972.

WEIGERT, KATHLEEN MAAS AND ROBERT E. RIGGS. Africa and United Nations elections: an aggregate data analysis. **International organization** (Boston), winter 1969.

WOLF, FRANCIS. L'Organisation Internationale du Travail et l'Afrique. **Comunità internazionale** (Padova), aprile 1971.

### خامسا : التعاون الاقتصادي الافريقي

#### الدراسات والمقالات

AHOOSA-PATEL (K.) "Economic co-operation in Africa" — **Journal of World Trade Law** — (London) 3 (3); may-june 1969. (Paris) 1959.

BALANDIER (G.) Structures sociales traditionnelles et changements économiques — **Cahiers Etudes Africaines** — France (Paris) 1, Janv. 1960.

RAZA (G.) Aspects structurels du commerce extérieur des pays africains et intégration économique — **Cahiers économiques et sociaux** — (Kinshasa) 2 (4). Décembre 1964.

- CAIRE (G.) Chances et difficultés d'avenir des organisations économiques régionales en milieu sous-développé (O.A.M.C.E.) - **Développement et Civilisation** — Décembre 1963.
- EKANI ONAMBELE — Le marché commun africain : mythe ou réalité — **Communauté France-Eurafrique** (Paris) Août 1964.
- EWING (A.F.) Prospects for economic integration in Africa — **Journal of Modern African Studies** — United Kingdom (Cambridge) 5 (1), may 1967.
- FELDMAN (H.) Aid as Imperialism — **International Affairs** -- London, April 1967.
- HAZLEWOOD (A.) The East African Common Market : importance and effects. — **Bulletin of the Oxford University. Institute of economics** — Great Britain (Oxford) February 1966.
- HAZLEWOOD (A.) The Treaty for East African cooperation -- **Standard bank review** — september 1967.
- KOUYATE (S.B.) Politiques de développement et voies africaines du socialisme — **Présence Africaine** — (Paris) 47, 1963 : 59-72.
- LAMBOTTE (R.) "Quelques aspects de l'économie africaine" — **Cahiers du Communisme** -- (Paris) 1, Janvier 1970.
- LUSAKA (T.) Intégration économique et données nationales. La création de l'Union des Etats d'Afrique Centrale — **Etudes Congolaises** — (Kinshasa) 11 (2), avril-juin 1968.
- MBOYA (T.) Problems faced by African countries --- **African Business Monthly** — 1 (11), november 1967.
- MONTAGUE (M.) Heurs et malheurs du Marché commun Est-Africain — **Mois en Afrique** - (Paris) 8, Août 1966.
- N'DONGALA (E.) L'attitude de l'Occident envers l'Afrique Noire dans le domaine économique --- **Etudes Congolaises** - (Kinshasa) 11 (2), avril-juin 1968.
- N'GOM N'GOUDI (P.) L'industrialisation : base de l'unité africaine --- **Présence africaine** (Paris) 53, 1er trimestre 1965.

- NICOLON (F.) L'Afrique Noire dans ses relations avec le monde extérieur — **Economie et Politique** — France (Paris) 117, avril 1964.
- O'CONNOR (A.M.) A wider Eastern african economic union ? — **Journal of Modern African Studies** — Great Britain (Cambridge) 1968.
- OPLUSTIL (V.) Les difficultés de l'intégration économique — **Nouvelle Revue internationale** — (Paris) 11 (7), juillet 1968.
- SPIRO (J.M.) La Banque africaine de développement et son environnement — **Genève-Afrique** — Genève, 1964.
- TABOURNEL (J.S.) "La coopération économique dans l'Est Africain" — **Croissance des jeunes Nations** — (Paris) février 1970.
- TOURE (M.) Les conditions et les chances d'un Marché commun africain — **Europe-France Outre-Mer** — (Paris) janvier 1963.
- VANESPEN (P.) "Les expériences d'intégration économique en Afrique" — **Culture et Développement** — 2 (1), 1969-1970.

## مؤلفات الدكتور بطرس بطرس غالى

### ١ - المؤلفات

- السلام السوفيتى فى أوربا الشرقية - مطبعة جامعة القاهرة ( القاهرة ١٩٥٤ ) ١٢٧ صفحة .
- التنظيم الدولى فى جزئين :
- المدخل لدراسة التنظيمات الدولية ( القاهرة ١٩٥٦ ) .
- دراسة دستورية للتنظيمات العالمية ( القاهرة ١٩٥٧ ) .
- الناشر - مكتبة الأنجلو المصرية - ٦٢٠ صفحة .
- المدخل فى علم السياسة بالاشتراك مع الدكتور محمود خيرى عيسى ( القاهرة ١٩٥٩ ) ، ( الطبعة الثانية ١٩٦٣ ) ، ( الطبعة الثالثة ١٩٦٦ ) .
- الناشر - مكتبة الأنجلو المصرية - ٨٢٨ صفحة .
- دراسات فى المجتمع العربى بالاشتراك مع الدكتور محمود خيرى عيسى والدكتور عبد الملك عودة .
- ( القاهرة ١٩٦٠ ) ، الناشر - مكتبة الأنجلو المصرية - ٢٧٢ صفحة .
- دراسات فى السياسة الدولية ( القاهرة ١٩٦١ ) .
- الناشر - مكتبة الأنجلو المصرية - ٢١٦ صفحة .
- الدساتير الأفريقية ( القاهرة ١٩٦١ ) .
- الناشر - دار المعارف - ٢٦٨ صفحة .
- دراسات فى المذاهب السياسية ( القاهرة ١٩٦٢ ) .
- الناشر - مكتبة الأنجلو المصرية - ٢٧٢ صفحة .
- منظمة الوحدة الأفريقية ( القاهرة ١٩٦٤ ) .
- الناشر - مكتبة الأنجلو المصرية - ٢١٩ صفحة .

- الاستراتيجية والسياسة الدولية ( القاهرة ١٩٦٧ ) .
- الناشر - مكتبة الأنجلو المصرية - ٢٩٦ صفحة .
- أزمة الدبلوماسية العربية ( القاهرة ١٩٦٩ ) .
- الناشر - دار الكتاب الجديد - ١٩٢ صفحة .
- الحركة الأفرو آسيوية ( القاهرة ١٩٦٩ ) .
- الناشر - دار الكتاب الجديد - ١٥٨ صفحة .
- السياسة والتنمية في أفريقيا ( القاهرة ١٩٧٠ ) .
- الناشر - دار الكتاب الجديد - ٢٤٦ صفحة .
- دراسات في الدبلوماسية العربية ( القاهرة ١٩٧٣ ) .
- الناشر - مكتبة الأنجلو المصرية - ٢٤٠ صفحة .

## ٢ - أهم الأبحاث :

- كوريا وهيئة الأمم المتحدة ( الرسالة رقم ١٢ للجمعية المصرية للقانون الدولي أكتوبر ١٩٥١ ) .
- ميثاق الأطلنطي الشبالي ( بحث في المجلة المصرية للقانون الدولي - المجلد السابع ١٩٥١ ) .
- تعريف الاتفاقات الإقليمية ( بحث في المجلة المصرية للقانون الدولي - المجلد الثامن ١٩٥٢ ) .
- الحلف البلقاني المنعقد في ٢٨ فبراير ١٩٥٣ ( بحث في المجلة المصرية للقانون الدولي - المجلد التاسع ١٩٥٣ ) .
- الاتفاقات الإقليمية الآسيوية ( بحث في المجلة المصرية للقانون الدولي - المجلد العاشر ١٩٥٤ ) .

- ميناك سان سلفادور ( بحث في مجلة الإقتصاد والتجارة للبحوث  
العلمية عدد فبراير ١٩٥٥ ) .

- فقدان العضوية في جامعة الدول العربية ( بحث في المجلة المصرية  
للقانون الدولي - المجلد الحادى عشر سنة ١٩٥٥ ) .

- المؤتمر الآسيوى الأفريقى الأول المنعقد فى باندونج بأندونيسيا  
( بحث في مجلة الإقتصاد والسياسة والتجارة للبحوث العلمية - عدد يناير  
١٩٥٦ ) .

- التعايش السلمى والتوتر فى الشرق العربى ( بحث قدم إلى مؤتمر  
العلوم السياسية المنعقد فى القاهرة برعاية اليونسكو فى ٦ ابريل ١٩٥٦ ) .

- الاحتلال فى القانون الدولى ( بحث منشور فى كتاب « كفاح الشعب  
والجلاء » بمجموعة « اخترنا لك » عدد ٢٦ يونية ١٩٥٦ ) .

- قضية العضوية فى الأمم المتحدة ( بحث منشور فى مجلة الإقتصاد  
والسياسة والتجارة للبحوث العلمية عدد اكتوبر ١٩٥٦ ) .

- الكتل الدولية فى الأمم المتحدة - كتب سياسية - الكتاب التاسع  
١٩٥٧ .

- الكواكبى والجامعة الإسلامية ( بحث منشور فى المجلة المصرية  
للقانون الدولى - المجلد الثالث عشر سنة ١٩٥٧ ) .

- الحكومة العالمية - كتب سياسية - الكتاب السادس والعشرون  
( أغسطس ١٩٥٧ ) .

- حلف الأطلنطى - كتب سياسية - الكتاب الحادى والأربعون  
( ديسمبر ١٩٥٧ ) .

- الاتحاد الأمريكى - بحث منشور فى مجلة الاقتصاد والسياسة  
والتجارة - العدد الأول ١٩٥٨ .

- الجمهورية العربية المتحدة - بحث منشور فى مجلة المال والاقتصاد  
- عدد مارس ١٩٥٨ .

- الكتلة الأفريقية الآسيوية - بحث منشور فى مجلة المال والاقتصاد  
- عدد ابريل ١٩٥٨ .

- حلف وارسو - بحث منشور فى مجلة المال والاقتصاد - عدد  
مايو ١٩٥٨ .

- قناة السويس ومشكلاتها ١٨٤٣ - ١٩٥٧ بالاشتراك مع الأستاذ  
يوسف شلالة - إصدار الجمعية المصرية للقانون الدولى - الاسكندرية  
١٩٥٨ .

- منظمة أمريكا الوسطى - بحث منشور فى مجلة المال والاقتصاد -  
عدد يناير ١٩٥٩ .

- الحلف الصغير - بحث منشور فى مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة  
- العدد الأول ١٩٥٩ .

- مبدأ التوزيع الجغرافى العادل - بحث منشور فى المجلة المصرية  
للقانون الدولى - المجلد ١٦ - سنة ١٩٦٠ .

- التصويت فى المنظمات الدولية - بحث منشور فى المجلة المصرية  
للقانون الدولى - المجلد ١٧ سنة ١٩٦١ .

- الأحلاف العسكرية والأمم المتحدة - بحث منشور فى المجلة المصرية  
للقانون الدولى - المجلد ١٨ سنة ١٩٦٢ .

- القنبلة الذرية الصينية - بحث منشور في مجلة السياسة الدولية  
- العدد الأول - يوليو ١٩٦٥ .

- السياسة والإستراتيجية في المحيط الهندي - بحث منشور في مجلة  
السياسة الدولية - العدد الثاني - أكتوبر ١٩٦٥ .

- الدبلوماسية الديبلوماسية والجمهورية الخامسة - بحث منشور في  
مجلة السياسة الدولية - العدد الرابع - أبريل ١٩٦٦ .

- الأبعاد الجديدة للإستراتيجية الدولية - بحث منشور في مجلة  
السياسة الدولية - العدد الخامس - يوليو ١٩٦٦ .

- التدخل العسكى الأمريكى والحرب الباردة - بحث منشور في  
مجلة السياسة الدولية - العدد السابع - يناير ١٩٦٧ .

- المجابهة العربية الصهيونية - بحث منشور في مجلة السياسة الدولية  
العدد التاسع - يوليو ١٩٦٧ .

- الحرب بين مصر وإسرائيل - بحث منشور في مجلة السياسة  
الدولية - العدد العاشر - أكتوبر ١٩٦٧ .

- أبعاد الأيديولوجية الأفرو آسيوية - بحث منشور في مجلة السياسة  
الدولية - العدد الثانى عشر .

- المنازعات الأفريقية وتسويتها بالطرق السلمية - بحث منشور في  
مجلة السياسة الدولية - العدد الثالث عشر - يوليو ١٩٦٨ .

- الدبلوماسية الأفريقية ومشاكل التنمية - بحث منشور في مجلة  
السياسة الدولية - العدد الثامن عشر - أكتوبر ١٩٦٩ .

- العمل العربى المشترك فى إطار الجامعة العربية - بحث منشور في  
مجلة السياسة الدولية - العدد العشرون - أبريل ١٩٧٠ .

- الاصول الايدولوجية للدبلوماسية الصينية - بحث منشور في مجلة السياسة الدولية - اكتوبر ١٩٧٠ .
- الناصرية وسياسة مصر الخارجية - بحث منشور في مجلة السياسة الدولية - يناير ١٩٧١ .
- أفريقيا وأزمة الحركة الوحدوية - بحث منشور في مجلة السياسة الدولية - يناير ١٩٧٢ .

مؤلفات ودراسات الدكتور بطرس بطرس غالى :

---

#### **A. OUVRAGES**

---

- Contribution à l'Etude des Ententes Régionales 1949, XV, Editions A. Pedone Paris.
- Cours de Diplomatie et de droit diplomatique et consulaire 1951, Editions Librairie Anglo-Egyptian, Le Caire.
- Le Problème du Canal de Suez (en collaboration avec Youssef Chlala) 1957. Société Egyptienne de Droit International, Alexandrie.
- Egypt and the United Nations (en collaboration) Carnegie Endowment for International Peace Manhattan Publishing Company, New York 1957.
- Le Principe d'Egalite des Etats et les Organisations Internationales, Académie de Droit International. Recueil des Cours. Tome 100 A.W. Sijthoff, Leyden, Pays-Bas 1961.
- Foreign Policies in a World of change (en collaboration), Harper and Row New York 1963.

- Contribution à une Théorie Générale des Alliances, Edition A. Pedone Paris 1963.
- L'Organisation de l'Unité Africaine, Librairie Armand Colin, Paris 1969.
- Le Mouvement Afro-Asiatique, Presses Universitaires de France, Paris 1969.
- Les difficultés institutionnelles du panafricanisme. Institut Universitaire de Hautes Etudes Internationales. Genève 1971. Collection Conférences No. 9.
- Les conflits de frontières en Afrique (Etudes et Documents) Editions Techniques et Economiques. Paris 1972.

## **B. ARTICLES**

- Le Pacte de l'Atlantique Nord. Revue Egyptienne de Droit International 1950, Volume 6.
- L'Intervention américaine en Corée et le droit des Nations Unies. Société Egyptienne de Droit International. Brochure No. 12, 1951.
- De l'Agencement des Solidarités restreintes au sein de l'Organisme International. Revue Egyptienne de Droit International 1951, Volume 7.
- La Sécurité Soviétique en Europe Orientale. Revue Egyptienne de Droit International 1952. Volume 8.
- Le Pacte Balkanique du 28 Février 1953, Revue Egyptienne de Droit International 1953. Volume 9.
- L'Union Centre-Américaine. Revue Egyptienne de Droit International 1953. Volume 9.
- Commentaire sur les Conventions conclues sous l'égide de la Ligue Arabe. Journal of the Association of Attenders and Alumni of The Hague Academy of International Law 1955, Vol. 25, Leyden, Netherlands. Article reproduit dans Notes et Documentation du 9 Juin 1956, No. 2184. Paris 1956.

- L'Union Soviétique et le N.A.T.O., *Revue Egyptienne de Droit International*, 1954, Volume 10.
- La Conférence de Caracas. *Revue Egyptienne de Droit International*, 1954, Volume 10.
- La Ligue Arabe et l'Afrique du Nord. *Boletim da Faculdade de Direito*, Vol. XXX Coimbra (Portugal) 1955.
- Le Pacte du Sud-Est Asiatique. *Jahrbuch Für Internationale Recht*. Gottingen 1955 (Germany).
- The Arab League 1945-1955. Ten years of struggle International Conciliation. Carnegie Endowment for International Peace. No. 498, May 1954, New York, N.Y. (U.S.A.).
- The Anglo-Yemini Dispute. *Revue Egyptienne de Droit International*, 1955, Volume 11.
- The Egyptian Foreign Policy and the Arab League. *Review of Economics Politics and Business Studies*. February 1956, No. 1 Article traduit par le Centre de Documentation et de Synthèse et publié dans son Bulletin du 15 Mars 1956, Paris 1956.
- La Conférence de Bandung, *Internationales Jahrbuch der Politik* München 1955 (Germany).
- La Ligue Arabe, Notice Bibliographique, *Revue Egyptienne de Droit International*, 1955, Volume 11.
- Versuch einer Analyse der panarabischen Bewegung *Internationales Jahrbuch der Politik*. München 1956 (Germany).
- La Conférence de Brioni. *Journal of the Association of Attenders and Alumni of The Hague Academy of International Law* 1957. Vol. 27 Leyden, Netherlands.
- Essai d'analyse du Panarabisme. *Revue Egyptienne de Droit International* 1956. Vol. 12 Tome II.
- Middle Eastern Security Pacts. *Revue Egyptienne de Droit International* 1957. Vol. 13.
- Le Monde Afro-Asiatique et l'A.A.A. *Aktuelle Probleme des Internationalen Rechts*. Walter De Gruyter Co. Berlin 1957.

- Notes sur l'Union des Etats Arabes et sur la République Arabe Unie. *Revue Egyptienne de Droit International* 1958 Vol. 14.
  - Intégration Arabe et Intégration Européenne. *Journal of the Association of Attenders and Alumni of The Hague Academy of International Law*. 1959, Vol. 29.
  - Un Précurseur de l'Organisation Internationale Al-Kawakibi, *Revue Egyptienne de Droit International* 1960, Vol. 16.
  - La Conférence de Belgrade, *Revue Egyptienne de Droit International* 1961, Vol. 17.
  - L'accord nucléaire de Moscou, *Revue Egyptienne de Droit International*, Vol. 19, 1963.
  - The Addis Ababa Charter. *International Conciliation*, No. 546, January 1964, New York.
  - Bundnissysteme in Sowjet system und Demokratische Gesellschaft. Eine Vergleichende Enzyklopaodie, pp. 910-934 Herder Freiburg Basel Wien 1967.
  - La Crise de la Ligue Arabe. *Annuaire Français de Droit International* 1968. Vol. 14, 1968.
  - Le Régionalisme et les Nations Unies, *Revue Egyptienne de Droit International*, Vol. 24, 1968.
  - L'Organisation de l'Unité Africaine et la Coopération économique. *Revue Egyptienne de Droit International*. Vol. 25, 1969.
  - The Arab League-25 Years after. *East Africa Journal Nairobi* June 1970.
  - The Afro-Asian Movement, A Survey of Sources and Development. *Revue Egyptienne de Droit International* Vol. 26, 1970.
  - Solidarité Internationale et Aide étrangère, *Revue Egyptienne de Droit International* Vol. 26, 1970.
-

# محتويات الكتاب

## الفصل الأول

### المنظمات الدولية الأفريقية قبل ١٩٧٣

صفحة

- المبحث الأول : المنظمات والاتحادات الأفريقية الجزئية . ١٠
- المبحث الثاني : منظمة الدار البيضاء . . . ٢٠
- المبحث الثالث : منظمة الاتحاد الأفريقي الملجأ . ٢٨
- المبحث الرابع : مجموعة منروفيا . . . ٤١

## الفصل الثاني

### مؤتمر أديس أبابا : صداه في العالم

- المبحث الأول : المؤتمر التمهيدي لوزراء خارجية الدول الأفريقية . . . ٥٠
- المبحث الثاني : مؤتمر رؤساء الدول والحكومات . ٥٨
- المبحث الثالث : صدَى المؤتمر في العالم . . . ٦١

## الفصل الثالث

### أيديولوجية ميثاق أديس أبابا

- المبحث الأول : أهداف ميثاق أديس أبابا . . . ٩٤
- المبحث الثاني : مبادئ ميثاق أديس أبابا . . . ١١١

## الفصل الرابع

### الميكمل التنظيمى لمنظمة الوحد الأفريقية

صفحة

- المبحث الاول : العضوية فى المنظمة . . . . ١٩٧  
المبحث الثانى : الهيئات العاملة فى المنظمة . . . . ٢٠٦

## الفصل الخامس

### المنظمة والمنازعات الدولية الأفريقية

- المبحث الاول : النزاع المغربى الجزائرى . . . . ٢٤٥  
المبحث الثانى : النزاع الصومالى الاثيوبى والكينى . ٢٦٦  
المبحث الثالث : الحرب الاهلية فى الكونغو . . . ٢٩٧  
المبحث الرابع : الحرب الاهلية النيجيرية . . . ٣٢٥  
المبحث الخامس : المنازعات الأفريقية الأخرى . . . ٣٤٤

## الفصل السادس

### المنظمة وتصفية الإستعمار

- المبحث الاول : تصفية الاستعمار فى المستعمرات  
البرتغالية . . . . . ٣٦٤  
المبحث الثانى : تصفية الاستعمار فى زيمبابوى  
( روديسيا ) . . . . . ٣٨٨  
المبحث الثالث : تصفية الاستعمار فى ناميبيا . . . ٤١١  
المبحث الرابع : تصفية الاستعمار فى « الصحراء الاسبانية » . ٤٣٩  
المبحث الخامس : تصفية الاستعمار فى « الصومال الفرنسى » . ٤٤٧

## الفصل السابع

### المنظمة والتعاون الاقتصادي

صفحة

|   |     |
|---|-----|
| المبحث الأول : المجموعات الأولى في سبيل تنشيط التعاون الاقتصادي           | ٤٦٣ |
| المبحث الثاني : مؤتمر ابيدجان والتنمية الاقتصادية                         | ٤٧٤ |
| المبحث الثالث : التصريح الأفريقي عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي | ٤٩٥ |
| الملحق الأول — ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية                               | ٥١٠ |
| الملحق الثاني — بيان عن مؤتمرات القمة                                     | ٥٢٣ |
| أهم مراجع هذا الكتاب  | ٥٢٩ |

رقم الابداع بدار الكتب ٢٠١٨ لسنة ١٩٧٤

الطبعة الفنية الحديثة  
© جميع الحقوق محفوظة









مكتبة الإسكندرية

Library of Alexandria



0617338